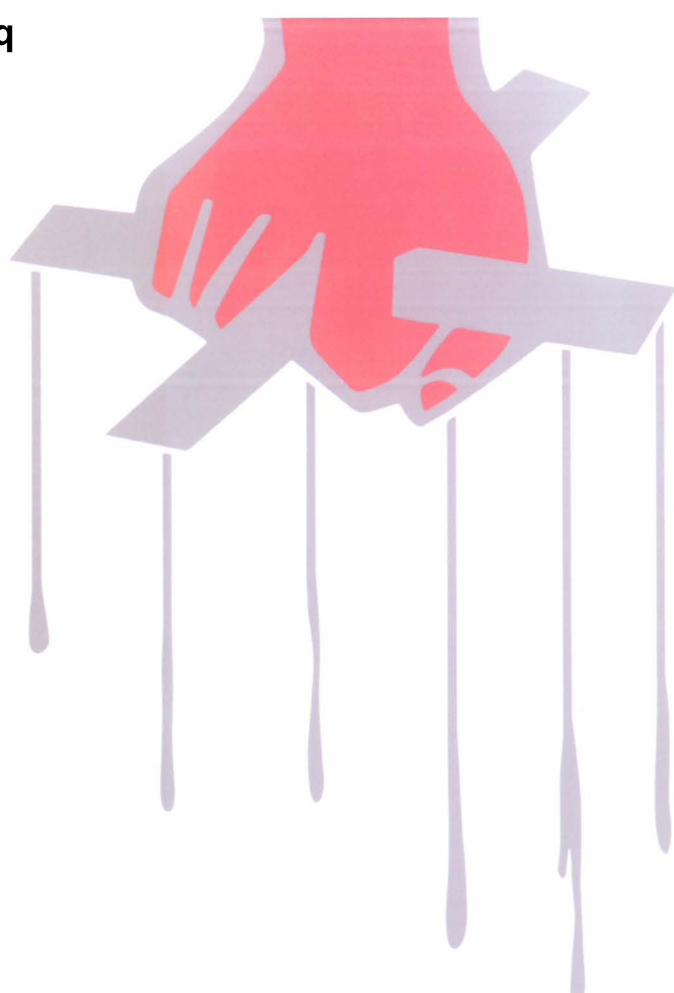


بياتريس هيبو

Béatrice Hibou

التشريح السياسي للسيطرة

ANATOMIE POLITIQUE DE LA DOMINATION





بياتريس هيبو

التشريح السياسي للسيطرة

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

وُضع هذا الكتاب بوحي من أفكار ماكس ڤيبر وميشيل فوكو وپول ڤين. موضوعه سوسيولوجي وليس فلسفياً. تبحث المؤلفة فيه «ليس عن أسباب السيطرة وإنما عن فهم كيفية ممارستها»، معتمدة على كم هائل من الوثائق والمراجع حول سياقات جغرافية وتاريخية تسلطية متنوعة: من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية مروراً بالاتحاد السوفياتي، ألمانيا الديمقراطية، البرتغال السلازارية، إلى ساحل العاج والمغرب وتونس. لكن الطموح لم يكن تقديم نظرية عامة للسيطرة السياسية تصلح لمجمل أنظمة الحكم السلطوية، أو الاستبدادية، وإنما تعيين الآليات التي تؤمن ديمومتها وكان المنهج المقارن هو المعتمد. حيث تم التركيز على الأبعاد الاقتصادية لتلك الآليات أكثر منها على السياسية، ما يسمح بعدم اعتبار الدائرة الاقتصادية منفصلة تماماً عن نظيرتها السياسية.

وما تميَّز به هذا الكتاب أيضاً، اهتمامه بالتفاصيل الصغيرة عند تصديه لتحليل علاقات السلطة مبتعداً كثيراً عن الخطابات الرنانة والوحيدة الجانب حول استلاب الجماهير والقهر المطلق الوطأة لها. وأمكن تبيان أن أي نظام سيطرة لا تقوم له قائمة إلَّا إذا توافرت له صيغة ما من الشرعية وأن تظهره على هذا النحو في نظر أولئك الذين يخضعون له. ومن أجل ذلك لا بد من تلبية بعض ما ينشدونه: العيش بصورة طبيعية، بمأمن عن العوز وعدم الأمان، ينعمون بالرفاه النسبي ولكن بضمان شكل من الحماية. وبما أن ممارسة الاستبداد ليست محض مسألة طاعة وحظر، فإن وسيلتها هي القدرة على إنتاج رفاهية وأمن - أقلّه جعل المحكومين يعتقدون ذلك.

لم يقتصر سعي المؤلفة على تفحص مختلف أشكال ووسائل اكتساب تلك الأنظمة شرعيتها (لا سيما منها الإيديولوجية والتكنوقراطية والقانونية). حصيلة القول، يقطع الكتاب مع النظرة التقليدية التي تستسهل رد استمرارية الأنظمة التسلطية إلى مجرد شهوة السيطرة لدى الحكام، هذا ما شاهدناه ولكن القطع أيضاً مع النظر إلى فنون مقاومة المحكومين بنحو تعظيمي بعض الشيء سرعان ما يفضي إلى لصق مدلولات سياسية بتصرفات هي في الواقع أكثر التباساً.

****

بياتريس هيبو، باحثة في المركز القومي للبحوث العلمية في فرنسا مشاركة في مركز الدراسات والبحوث الدولية في باريس. مديرة دراسات في المدرسة العليا للدراسات الاجتماعية. وهي منذ سنة 2015 شريكة في إدارة مركز أبحاث، الاقتصاد، والمجتمع، (CRESC)، جامعة الرباط (المغرب).


ISBN: 978-614-01-2344-1









التشريح السياسي للسيطرة

ANATOMIE POLITIQUE DE LA DOMINATION

عنوان الكتاب بالأصل الفرنسي:
Anatomie politique de la domination
العنوان بالعربية: التشريح السياسي للسيطرة
تأليف بياتريس هيبو
النقل إلى العربية غازي برو ونبيل أبو صعب
ردمك: 978-614-01-2344-1

BÉATRICE HIBOU
Anatomie politique de la domination
Traduction
Ghazi BERRO
en collaboration avec
NABIL ABOU SAAB

ISBN 978-2-7071-6766-8
Réalisé et traduit par Atelier oser dire animé par Ghazi Berro
Atelier.Oser.direl@gmail.com

[متابعة ترجمة الكتاب وإنتاجه: محترَف القول الجريء بإدارة غازي برّو]
بيروت موبايل: 70216140
الإخراج والطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف 786233 – -1 961 +

حظي هذا الكتاب بدعم برامج مساعدة النشر من قبل المعهد الفرنسي.
« Cet ouvrage a bénéficié du soutien
des Programmes d'aide à la publication de l'Institut français. »

التشريح السياسي للسيطرة

ANATOMIE POLITIQUE DE LA DOMINATION

بياتريس هيبو

Béatrice Hibou



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر 2017 م - 1439 هـ

ردمك 978-614-01-2344-1



حظي هذا الكتاب بدعم برامج مساعدة النشر
من قبل المعهد الفرنسي.

**« Cet ouvrage a bénéficié du soutien
des Programmes d'aide à la publication
de l'Institut français.»**



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران – بيروت 1102-2050 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

شكر

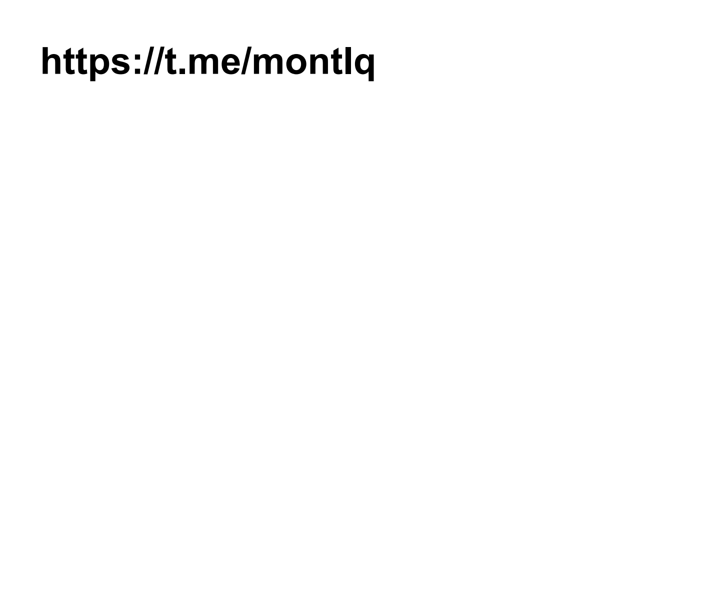
هذا الكتاب، أكثر من أي كتاب آخر، لم يكن ليرى النور من دون النقاشات مع الزملاء الذين دفعوني للافصاح عن نهجي والخروج من ميادين وذلك عن طريق شحذ اهتمامي بمجال اختصاصهم. أود الإعراب عن امتناني لكل من ريشار بانيغاس (Richard Banégas)، جان-فرانسوا بايار (Jean-François Bayart)، إيرين بونو (Irène Bono)، جان-لوي بريكيه (Jean-Louis Briquet)، أنطونيلّا كاپيل-پوغاسيان (Antonela Capelle-Pogăccean)، جيل فاڤاريل-غاريغ (Gilles Favarel-Garrigues)، فابيان جوبار (Fabien Jobard)، محمد كرّو (Mohamed Kerrou)، ألفيو ماستروپاولو (Alfio Mastropaolo)، حمزة مدّب (Hamza Meddeb)، فرانسواز مانجين (Françoise Mengin)، كريستين مسّيان (Christine Messiant)، ڤيكتور پيريرا (Victor Pereira)، ناديج راغارو (Nadège Ragaru)، بوريس صموئيل (Boris Samuel)، محمد الطوزي (Mohamed Tozy)، أوليڤييه ڤاليه (Olivier Vallée)، الذين طرحوا عليّ أسئلة مزعجة، ما حضّني على القيام بقراءات مثيرة سهوت عنها حتى ذلك الحين، والذين قرأوا كتاباتي وأعادوا قراءتها، وقدموا لي أفكاراً، وحججاً وأمثلة فأمثلة مضادة، وحالوا أحياناً بيني وبين التلفظ بحماقات ولو أنّي سهوت عن بعض الأخطاء، ونسيت بالضرورة مراجع أساسية، كانوا قد نصحوني بها ولم أستجب لنصائحهم تلك، أو حتى خيبت ظنهم. ألف شكر للأصدقاء الذين دعوني لتنظيم محاضرات معهم أو المشاركة في حلقات دراسية أو ندوات، وأتوجّه بالشكر خصوصاً إلى سيمونا تاليانى (Simona Taliani) وروبرتو بينيدوشي (Roberto Beneduce)، من جامعة تورينو، ودينو كوتولو (Dino Cutolo)، من جامعة سيينّ (Sienne). لقد مكنوني من اكتشاف مجالات جديدة للبحث، وحالوا بيني وبين إهمالي لبعض الاحتمالات، وساعدوني على تجديد تساؤلاتي. إني مدينة بعمق، أخيراً، للزملاء الذين دعوني لمناقشة كتابي السابق عن الاقتصاد

السياسي للسيطرة في تونس(*). فقد ساعدوني على جعل مقاربتي منهجية، وتنقية طرقي في طرح إشكاليتي لمسألة القمع وتوسيع دائرة مصادري، وذلك بما وجهوا لي من انتقادات، ودفعوني إليه من ارتفاع في التعميم والمقارنة مع تجارب أخرى، وطلبوه مني من تجريد وتفصيل منهجي في عملي. وأتوجه بالشكر الخاص أيضاً إلى فريديريك ساويكي (Frédéric Sawicki)، وإلى أعضاء مركز البحوث الإدارية والسياسية والاجتماعية (CRAPS) لجامعة ليل 2، وإلى پيير-روبير بادويل (Pierre-Robert Baduel) الذي كان في تونس وقتذاك، في معهد البحوث حول المغرب العربي المعاصر (IRMC)، وإلى مجلة پوليتيكس (Politix)، وإلى جان-فيليپ برا (Jean-Philippe Bras)، وزملائه من معهد الدراسات حول الإسلام ومجتمعات العالم الإسلامي (IISMM)، وإلى لوك بولتانسكي (Luc Boltanski) والمتعاونين معه في مجموعة علم الاجتماع السياسي والأخلاقي (GSPM) من مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS)، وإلى فريق مركز البحث السياسي للسوربون (CRPS)، وإلى جامعة باريس1، وإلى ميشيل پيرالدي (Michel Péraldi) من مركز جاك بيرك بالرباط، وإلى أصدقاء المركز المغربي للعلوم الاجتماعية في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وإلى پاسكال لابورييه (Pascale Laborier) من مركز مارك بلوك (Marc Bloch)، وإلى نورا لافي (Nora Lafi) من مركز الشرق المعاصر (ZMO) ببرلين، وإلى منية بنّاني الشرايبي من جامعة لوزان، وإلى عديد من الأصدقاء المتخصّصين في العلوم السياسية والأنتروبولوجيين من جامعتي تورينو وسيّين.

ولا يسعني أن أختم هذا الشكر من دون ذكر الدعم الفكري والمادي الذي قدمته لي مؤسستان: مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) التابع للمدرسة العليا للعلوم السياسية (Sciences Po)، لا سيما من خلال تمويل مشروع خاص، وصندوق تحليل المجتمعات السياسية (FASOPO). لقد ساعدني هذان المكانان للنقاش المنفتحان خصوصاً على المذهب المقارَن وعلى التعلم الدائم عن طريق المقابلة بين الاختلافات، على المضي بنحو جيد في بحث أساسي أصابته تشوهات بفعل متطلبات جعله راهناً و«مستجيباً لضغوط اجتماعية»، ولكي يكون «مرئياً» مؤسساتياً، وبحثاً خاضعاً للـ«تعاقد». وأود أن أشكر كريستيان لوكين (Christian

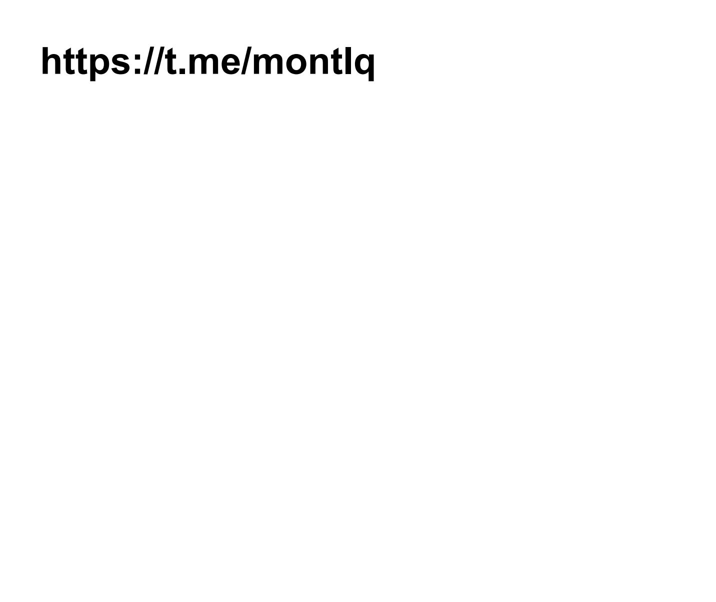
(*) كتاب: قوة الطاعة: الاقتصاد السياسي للقمع في تونس.

(Lequesne مدير مركز الدراسات والبحوث الإسلامية (CERI) على نضاله من أجل الحفاظ على المشاريع الخاصة، وهو ترتيب يرمز إلى تصور غير نفعي لمهنتنا، وسيلين بالّرو (Céline Ballereau) على دعمها اللوجستي الصارم والساخر دائماً، وغريغوري كاليس (Grégory Calès) على رعايته المعلوماتية التي لا غنى عنها، ومارتين جونو (Martine Jouneau) لتخفيفها من مخاوفي، في آخر لحظة، من عدم العثور على هذا الاقتباس أو الحصول على ذلك الكتاب. وقام صندوق تحليل المجتمعات السياسية (FASOPO)، وفياً لرؤيته، بدوره العابر للمؤسسات والمتعدّد التخصصات من خلال تمويل بعثات، وحلقات دراسية وندوات. وأخيراً، أتوجّه بالشكر الكبير إلى ميشال إينيازي (Michèle Ignazi) صديقتي الكتبية التي جعلت من هذا الكتاب مؤلفاً أقلّ تقادماً بعض الشيء وذلك بإفادتي المتواصلة عن آخر الإصدارات حول الموضوع، وإلى فرانسوا جيز (François Gèze) على ثقته المتجددة وإلى ريمي تولوز (Rémy Toulouse) لكفاءته التحريرية المضافة دائماً مع استعداده ولطفه النادرين.


https://t.me/montlq

الصلة هي كل شيء. وإذا أردت أن تطلق عليها اسماً، سيكون هذا الاسم: الغموض. [...] الموسيقى هي الغموض مكرساً وفق نظام. خذ هذه النوتة أو تلك. يمكنك فهمها بطريقة أو بأخرى بحسب صلاتها، واعتبارها مرفوعة من الأسفل أو منخفضة من الأعلى ويمكنك إن كنت داهية، استخدام هذا المعنى المزدوج بحسب ما تشاء.

توماس مان (Thomas Mann)، الدكتور فوستوس.



تمهيد

اعتماداً على تحليل أوضاع تتميز عادة بالاستبدادية أو الشمولية، تواجه هذه الدراسة إحدى المسائل الأكثر تقليدية في العلوم السياسية، ألا وهي ممارسة السيطرة والعلاقات التي تتضمّنها. لقد تكرّرت دراسة هذا الموضوع، في جزء منه، واعتبر في جزء آخر منه متجاوَزاً، لكن المسألة لا تزال، من نواحٍ أخرى، مسألة أساسية. وهل كان هذا سبباً كافياً، للتصدي وجاهياً لهذا الموضوعٍ المخيف، الذي فوق ذلك لا يرتبط بـ«ميدان» خاص، من خلال تناوله بطريقة عامة؟ لعل هذه المهمة كانت ستدفعني، أقلّه، لقراءة ثلاثة أرباع كتب العلوم السياسية – وربما جميعها – ناهيك عن جزء مهم من نتاجات العلوم الاجتماعية الأخرى. لكن ما كان لزاماً عليّ أن «أمضي» في هذا السبيل أبداً، لو نظرنا إلى المسألة بعقلانية علمية وبمنتهى التبصّر. غير أن اللقاءات الطارئة، ومفاجآت البحوث، ومصادفات الحياة العلمية، أي باختصار المغامرة الفكرية، جعلتني أسلك هذا الاتجاه، رغماً عني نوعاً ما. على مدى السنوات الأربع الأخيرة، فرض موّال السيطرة نفسه عليّ، لا سيما أنه بدا مزدهراً بطرق غنية وغامضة، تقليدية تارة، ومفاجئة تارة أخرى، في الظاهر، لكنها متفردة على الدوام.

خلافاً لما حدث في أعمالي الأخرى التي جاءت كثمرات عمل ميداني طويل وتأملات كانت، في الغالب، على انفراد، نابعة من قراءات وتبادلات محصورة، فإن هذا الكتاب ولد، في الحقيقة، من المواجهة المتكررة مع زملاء متخصصين في «مجالات ثقافية أخرى». إن النقاشات التي دارت في أعقاب نشر كتابي السابق عن الاقتصاد السياسي للسيطرة في تونس[1] [a] أوحت لي بكتابة هذه الصفحات. وبالفعل، فإن التفاعلات الغنية والاتجاهات الجديدة للتفكير، جاءت من قبل المتخصصين في شؤون تونس، أو المغرب العربي أو العالم العربي، بدرجة أقلّ ممّا جاءت من الباحثين – علماء السياسة ولكن، أيضاً المؤرخون، والأنتروبولوجيون وعلماء الاجتماع – الذين منهم الباحث في شؤون روسيا والاتحاد السوڤياتي، ومنهم الباحث

في الفاشية أو السالازارية، ومنهم الباحث في شؤون الكتلة الشرقية سابقاً، ومنهم الباحث في شؤون الصين أو في شؤون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن أيضاً، بطريقة أكثر إدهاشاً، منهم الباحث في الشؤون الفرنسية والإيطالية والديمقراطيات المعاصرة. هذه التبادلات، المثمرة والودية دائماً، دفعتني في البداية إلى محاولة كتابة مقال منهجي تحوّل شيئاً فشيئاً، بدافع الحماسة، وأهمية قراءاتي أيضاً، إلى كتاب مقارن حول الاقتصاد السياسي للسيطرة. لقد اندمجت في اللعبة، كما يقال، وهي لعبة تأسيس مفاهيم علاقات السيطرة وممارساتها انطلاقاً من تجارب غير متجانسة كلياً في الزمان والمكان. ومن أجل تحقيق ذلك، استلهمت بالطبع مقاربات مختلفة، على الرغم من أن منهلي الأولي كان علم الاجتماع التاريخي للشأن السياسي الذي تطور خصوصاً بأعمال البحث في الشؤون الأفريقية التي كونتني فكرياً.

كنت سأنعت، منطقياً، مفهومي للاقتصاد السياسي بالڤيبري[2] لو لم يعد ڤيبر مرة أخرى مؤلفاً دارجاً، إلى حد ادعت فيه بعض المدارس، أو المقاربات المتباينة للغاية، بل المتعارضة، صلتها بهذا المعلّم الكبير في كلية هايدلبرغ. ورؤيتي للاقتصاد السياسي هي رؤية «علم اجتماعي وثقافي[3]»، وهذا يعني أن الاقتصاد يتضمن مدلولاً خاصّاً في مجتمع وتاريخ معينين، وأنّ معالجة الاقتصاد تعتمد أساساً على كيفية نظرة المجتمع للظواهر وكيفية توجيه اهتماماته – التي سنعبّر عنها مع بورديو (Bourdieu)، بعبارات أكثر حداثة، فنقول بالاقتصاد كبناء اجتماعي[4]. فوفقاً لهذا المنظور، لا تتحدّد تخوم الاقتصاد سلفاً، كما أن «ابتكار الشأن الاقتصادي» ينتج عن عملية مركبة مرتبطة ببناء الدولة الوطنية مثلما هي مرتبطة بالواقع الاجتماعي وبممارسة للسلطة محكومة بضوابط[5]. الاقتصاد السياسي علم تجريبي أيضاً، إنه علم الواقعي أو بالأحرى علم «الواقع التاريخي[6]»، وعلم «الإنسان وسلوكيات الحياة» العينية[7]، وعلم «الإنسان الحي» و«الحياة الذاتية الفردية[8]» التي تنطوي، تعريفاً، على أبعاد متعدّدة. هذا النهج يتعامل بجدية مع ما يدعوه ماكس ڤيبر بـ«الحماقة الإنسانية»، بمعنى الواقع غير الممتثل للنظرية الاقتصادية[9]. من المفهوم أن هذا التصوّر متعارض بشدة مع تصوّر العلوم الاقتصادية كمجموعة من الصيغ، أي مجموعة نماذج شكلية و«يوتوبيا تجريدية ورياضية[10]»، ويناضل من أجل نهج تجريبي وملموس.

أود أن أقول أيضاً شيئاً عن المقاربة المقارَنة التي اخترتها، والتي ربما صحّ نعتها بـ«الجريئة». وهذه تعمل على محاورة أوضاع تاريخية مختلفة: تفكيري ينهل

من الأنظمة السياسية التي سادت في بداية القرن العشرين بمقدار ما ينهل من تلك التي تسود في بداية القرن الواحد والعشرين، ومن أنظمة العصور الأوروبية القديمة المتأخرة بمقدار ما ينهل من العهود السياسية العائدة للنظام القديم في فرنسا، ومن البلدان المصنّعة مثلما ينهل من البلدان النامية، ومن أفريقيا وآسيا، مثلما ينهل من أوروبا أيضاً. فلأقل ذلك بعجالة: لا أقترح مقارنة بين الأوضاع، أي بين علاقات السيطرة وممارساتها، ولكن بين أنماط إنشائها للإشكاليات. وهذا النهج مستوحى مباشرة من المقترحات المنهجية لپول ڤين (Paul Veyne)، الذي يدعونا في محاضرته الافتتاحية في «كوليج دو فرانس»، من خلال تحليل وضع غريب عنّا تماماً، بعيد، وقاصٍ - متمثّل في وضع الأمبراطورية الرومانية - إلى «الخروج من ذواتنا» و«توضيح الخلافات» التي تفصل بيننا وبين هذا التاريخ البعيد[11]. وقد عاد جان- فرانسوا بايار، لاتباع هذا النهج الذي يقترح فيه المقابلة بين أنماط إنشاء مفاهيم خاصة بأوضاع معاصرة غير متجانسة كلياً[12]. وهذا ما أعتزم القيام به في هذا الكتاب من خلال مقارنة أوضاع «لا تقبل المقارنة[13]»، في المكان كما في الزمان. السيطرة، كما قلنا، تشكّل إحدى المواضيع التي يشتغل بها علم السياسة كثيراً، ولكن مع الوقت تغيرت طريقة تناوله لها. زد على ذلك، إن الخطابات المستخدمة لتحليل إشكالية ممارسة السيطرة وإنشائها تختلف باختلاف المكان، إذ إنها تخضع للتراث الفكري الخاص بمنطقة ثقافية معيّنة، أو لمجال مرتبط بموضوع أو لمسار تخصصي، كما أنها تخضع أيضاً للحالات التاريخية التي يتناولها التحليل وللظرف المأخوذ في الحسبان. وقد تساعدنا هذه الاختلافات والتفاوتات على بناء أفضل لمفهوم هذه الممارسة الكونية، تحديداً لأن عمل التجريد والتعميم - اللازم لتسليط الضوء على التبعات الكبرى لممارسات السيطرة المتعدّدة والغامضة -، كما يقتضيه المنهج المقارن، يقودنا بصورة مفارقة إلى التفكير خارج التحليلات التعميمية. ستحاول الصفحات التالية توضيح أصالة ممارسات السيطرة من خلال عدد معيّن من الإشكاليات: إظهار مختلف الطرق التي يتم بها تفسير هذه الممارسات والتعبير عنها، والكشف عن التنويعات الدقيقة التي تنطوي عليها هذه المواضيع العامة والكونية. وهي تفعل ذلك انطلاقاً من المُعاش اليومي، ومن الوقائع الصغيرة الملموسة، ومن «الحماقة الإنسانية» ومن أشياء أساسية تشاكل بأهميتها جودة النقانق[14]، أو لنقل قطعة الفطيرة بالجوز، تكريماً لبرنار وفرانسواز پوجاد (Poujade) اللذين استقبلاني بكل ترحاب في منتجع الكوكويو (Côquou)

حيث أنجزت هذه المخطوطة! ولا يعني قولي هذا، طبعاً، النضال في سبيل تجريبية خالية من التساؤل النظري، ولكن من أجل بناء تصور للمفاهيم أو الأفكار يقوم على ما تتضمنه من قيم تساعد على الكشف، أي كأدوات وإجراءات يمكن استخدامها في أوضاع عملية أخرى. وهكذا، تقع هذه الدراسة المعتمدة على المنهج المقارن في الجهة النقيضة للأعمال التي تحلل أنماط الحكم - مثل النمط الشمولي الذي يذكّر سلافوي جيجك بحق أن مفهوم هذا النمط «يغني عن واجب التفكير ويمنعنا حتى من القيام بذلك بشكل إيجابي[15]»، وبشكل أعم تحلّل كل ما اشتمل على زائدة «يّة» (غير الشمولية، والسلطوية، والإصلاحية، والشعبوية، والاستبدادية... وسواها الكثير من المصطلحات)، والتي تجسّد في غالب الأحيان «جلّادي حرية الشعور الحرّ والتفكير الصريح[16]».

وهكذا، يبتعد هذا الكتاب عن التعريفات التصنيفية التي لا تقول شيئاً عن أنماط الحكم والممارسة الواقعية للسلطة. لذلك، ووفقاً لمنظور مقارنات الإشكاليات هذا، وليس وفقاً للأوضاع، يمكن قراءته أيضاً، وبين سطوره، بنيّة فهم إجمالي للديمقراطيات المعاصرة التي نعيش فيها. ذلك أن هناك بديهية لا حاجة للتذكير بها، ألا وهي أن في الديمقراطية كما في أي وضع سياسي، هناك علاقات سيطرة. ومن خلال تنظيم تفكيري على أساس لا ينطلق من معايير تصنيف «الأنظمة»، ولكن انطلاقاً من ممارسات سوسيو-اقتصادية ودلالاتها السياسية، تُمكّن التحليلات المفصّلة في هذا الكتاب من إعمال الفكر في بعض الأشكال الكونية للسيطرة. هذا هو، مثلاً، حال التحليل الذي يقر بأن للبراغماتية والفعالية الاقتصادية الأولوية على أي شكل آخر للعقلانية السياسية، أو حتى حال التفسيرات التي تضع في المقدّمة «الضرورة» التاريخية لهذا النمط الحكومي، أو لهذا القرار أو لذلك الحلف. وينطبق الشيء نفسه لدى أخذ الإيديولوجيا في الاعتبار: إن التطورات التي تطرأ على الأشكال التي تأخذها عند ممارسة السيطرة (خصوصاً كونها لا تمارس تأثيرها من خلال محتواها، ولكن من خلال ما يتاح من التلاعب بالقواعد والقوانين)، أو تلك التي تطرأ على الحصة التكنوقراطية والخبرة في صوغها وفي اكتساب طابعها الخفي، أو تلك التي تطرأ على ما تتمتع به النزعة الشكلية من قوة وعلى آثار التوافق المدعومة من الهيئات الدولية، كل هذه التطورات ليست غريبة عما يمكن ملاحظته في الديمقراطيات النيوليبرالية. يمكننا أيضاً ذكر إشكاليات البناء العملي السيطرة،

التي تجعل طرقه المركّبة من الاعتبارات العامة المتعلّقة بالموالاة أو المعارضة أموراً قد ولّى زمانها، أو بالإمكان أيضاً ذكر إشكاليات الازدواجية السياسية التي تغذيها الأفكار المتعدّدة حول الأمن والاستقرار أو رغبات الدول، في الحماية والعدل[17]. وهذا لا يعني أني أشاطر الفكرة، التي تزداد شيوعاً، والقائلة بأن الديمقراطيات المعاصرة مصابة بـ«انزلاقات» بلغت مدى يخوّلنا تصنيفها مع الأنظمة الاستبدادية. ما أصبو إليه مختلف: ويتمثل في أن النهج المقترح والمعروض في هذا الكتاب يسمح بفهم الأوضاع السياسية المتنوعة عن طريق تسليط الضوء ليس على التقائها وتشابهها، بل على العكس، بإبراز اختلافاتها وخصوصياتها.

هناك صنفان من المصادر منحاني الأساس العيني لهذا العمل المقارن: من جهة أولى، «ميادين» أعرفها جيداً حيث سبق لي أن قمت بأبحاث حولها، وبخاصة حول تونس[I] (كتب هذا المؤلَّف بين يونيو 2008 وأكتوبر 2010، لذا يتصل هذا العمل الميداني التونسي حصراً بحقبة بن علي)، والمغرب، ولكن أيضاً، ثمة عدد معيّن من بلدان أفريقيا-جنوب الصحراء؛ ومن جهة أخرى، أوضاع تاريخية «اكتشفتها» بالمناسبة - بخاصة الفاشية والسالازارية، والرايخ الثالث، والصين الكبرى، والاتحاد السوڤياتي والدول الشرقية وتحديداً ألمانيا الشرقية - من خلال قراءات نصحني بها زملائي، أو نتيجة مناقشاتي معهم. وعلى الفور، بدت لي هذه المواجهة مثمرة: ذلك أن غياب المراجع المشتركة وترافُق ذلك مع التلاقي في شأن بعض الاستنتاجات أقنعني بأهمية مواصلة هذا الطريق لا سيما أن كل هذه الأعمال لا تخوض إلّا قليلاً في العمل المقارن. وإن فعلت ذلك فهي تحصره في أوضاع تعتبرها سلفاً قابلة للمقارنة (الستالينية والنازية، مختلف الأشكال الفاشية أو الاستبدادية؛ الاستبدادية في العالم العربي...)، وفي مواضيع خاصة (كالعنف الجماهيري، الإيديولوجيا، مفهوم الشمولية أو الاستبدادية...). في حين أن الأعمال البحثية الأفريقية منفتحة عموماً على أبحاث تخرج عن ميادينها المفضلة أو ميادين «قريبة»، والعكس ليس صحيحاً. وهكذا، حتى الأعمال التأريخية الأكثر ابتكاراً حول الفاشيات، والنازية، أو الستالينية لا تحيل إلى مختلف أبحاث علم الاجتماع التاريخي للشأن السياسي التي أنجزت في الثمانينيات انطلاقاً من البلدان غير الغربية (أساساً الدول المستعمَرة سابقاً، بدءاً بأفريقيا). فهي لا تأخذ أكثر في الاعتبار بعض الأوضاع التاريخية القديمة، التي كانت قد عملت، بنحو قريب ولكن باتجاهات ومراجع نظرية مختلفة،

على إعادة النظر في ثنائية «المسيطرين/ المسيطَر عليهم» والبديل «مقاومة/ امتثال»، الوحيد الدلالة، لإظهار تعددية الأمكنة-الأزمنة للمجتمعات، وازدواجية علاقات السلطة. وفي المقابل، لقد جدد فتح الأرشيفات في شرق أوروبا والنزاعات بين المؤرخين في ألمانيا بصورة جذرية مسألة كيفية تناول هذه الإشكاليات وأعاد إطلاق النقاش حول ممارسة السيطرة. وبينما كان تركيز الأبحاث في السابق منصبّاً على دور الإيديولوجيا والمعتقد، وعلى صلابة هذه الأنظمة وتماسكها، وعلى كاريزما الزعيم، وعلى تمجيده أو التنديد به، وعلى تحديد الطبقات أو الجماعات الاجتماعية التي قد تكون طبيعياً «متعاونة» أو «مقاوِمة»، وعلى استثنائية اللحظة الاستبدادية أو الشمولية في ما يخص المسار التاريخي للبلد أو المنطقة، وعلى استخدامات الخوف والعنف، حيال التركيز على كل ذلك وفق التجديد التأريخي مؤكداً اتخاذه الجانب المضاد لهذه المواقف. فقد رفض في البداية الرؤى التجريدية للشمولية وللاستبدادية (على طريقة «حنة آريندت» الخالية من الاحترام، إذا جاز القول)، كما رفض ما يزعم عن الوحدة المتراصة للأنظمة، وأطروحة الدين العلماني؛ ثم دحض بعد ذلك وظيفية هذه التفسيرات وبنيويتها والخلط بين الأنظمة، وقلّل من أهمية دور مؤسسات الدولة والنخب الحاكمة في صعود هذه الأخيرة وتقبّلها[18]. لقد بينت هذه القراءات الجديدة، بشكل ايجابي، أننا لم نكن أمام أنظمة وإكراهات مفروضة من أعلى أكثر ممّا كنا أمام أشكال حذقة ومسهبة للسيطرة وللإقناع؛ وأن العمليات المعقدة والمزدوجة الوجه لتشكيل الهيمنة كانت تعمل أيضاً من خلال الإدماج والتوافقات أكثر منها من خلال مجرد ممارسة الإكراه الجسدي والمؤسساتي الذي تقوم به الأجهزة السياسية والبوليسية؛ وأنه لم يكن بالإمكان تصنيف السلوكيات بـ«العمالة» أو «المقاوَمة»، و«بالمشاركة» أو «الرفض»، وأنه كان يجب التأكيد بالأحرى على تضاعف الترتيبات ذات الدلالات السياسية الملتبسة. وقد كشفت هذه الأعمال ممارسات متنوعة كتنوع الفاعلين المعنيين، والجزء غير المتوقّع والعشوائي في الديناميات السوسيو-سياسية، وتجزئة مواضع القرار. بالطريقة نفسها، تتجدّد الأعمال البحثية الأفريقية اليوم، خصوصاً حول مسائل الشرطة (نجد هنا تقليد انفتاح الاتجاه البحثي الأفريقي على مواضيع وتأملات مطوّرة في مجالات ثقافية أخرى)، وحول السيطرة التي يمارسها «الأكبر» اجتماعياً[19] على «الأصغر منه» انطلاقاً من مسألة الشعوذة، مثلاً.

إلّا أنه قد بدا لي أن لا هؤلاء ولا أولئك قد خصّوا الاقتصاد السياسي للسيطرة

بالكثير من الأهمية. وحتى لو أمكن قراءة ما كتبه المؤرخون الاقتصاديون واستخدام أعمالهم في هذا الاتجاه، إلّا أنهم نادراً ما أحاطوا بهذا النقاش. انطلاقاً من هذه الملاحظة، ومن أبحاثي الخاصة حول تونس، وحول بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وحول المغرب، يطمح هذا المؤلَّف تحديداً إلى إحداث خرق في هذا الاتجاه واقتراح تحليل للسيطرة انطلاقاً من مقاربة تنتمي إلى الاقتصاد السياسي المقارن. بالطبع لم أنطلق من فراغ. فمنذ البداية، مثلاً، حاول يانوش كورناي (Janos Kornaï) كشف الترابط بين الممارسات الاقتصادية، والنظام السياسي، والتسيير البيروقراطي في البلدان الشيوعية. فإذا كان وصفه المفصل لـ«اقتصاد الشح» يسمح بفهم الآليات الملموسة لعمل الارتباطات المتبادلة بين الفاعلين والمؤسسات[20]، فإن منظوره الاقتصادي جعله يعالج الشأن السياسي كدائرة «منفصلة»، محدّدة جيداً ومتميزة كلياً عن الشأن الاقتصادي، وفق رؤية ميكانيكية المنحى للسلطة تعير وزناً أساسياً للإيديولوجيا كنسق فكري[21]. وفي النهج الذي أعتمده في الاقتصاد السياسي، ما أود أن أقترح هو تحليل لاقتصاد نظام سياسي - بصرف النظر عن طبيعته وصفته - أكثر منه تحليل سياسي للشأن الاقتصادي الذي يُظهر كيف أن مجموع الإجراءات الاقتصادية العادية جداً، والنشاط الاقتصادي اليومي، إنما هي في الوقت نفسه تنتمي إلى آليات السيطرة. وليس هذا النهج في حد ذاته غير مسبوق. فقد عمل في هذا الاتجاه، متخصصون في المسائل النقدية والمالية، وفي السياسات العامة، وفي علاقات العمل ونشاط المنشآت، وباحثون يدرسون الحياة العادية للناس، وعلماء اجتماع الإحصاءات، ومتخصّصون في السلب و«التعاون الاقتصادي»، أو علماء اجتماع وأنتروبولوجيون متخصّصون في الثقافة المادية، فشدّدوا على الطابع العادي لميكانيزمات السلطة ومجموع الإجراءات المتخذة لتسيير الشأن اليومي. وهكذا برهنوا على أهمية تحليل الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية بأدوات صنعت لحالات أخرى، وكذلك على ضرورة إجراء تحليل معقد عن طريق إدماج السياق السوسيو-تاريخي، والاختلافات الزمنية، والممارسات العلائقية والأفعال الارتدادية. ثمة تياران تأريخيان على جانب خاص من الغنى يتضحان لي وفقاً لهذا المنظور: (l'Alltagsgeschichte) (تأريخ الشأن اليومي)، من جهة، مع آلف لودتكه (Alf Lüdtke) بخاصة، الذي قوض نهائياً التصنيفات من قبيل «موالاة» و«رفض» مقترحاً وزن السياق السوسيو-سياسي، وأنماط الحياة، والممارسات الاقتصادية والقرارات اليومية الصغيرة في قدرة مختلف الفاعلين

على فهم وضع سياسي معيّن والمدلول الذي يعيرونه[22] إياه. ومن جهة أخرى، تيار تاريخ اقتصادي أكثر كلاسيكية، حيث آدم توز (Adam Tooze)، أحد أكبر ممثليه اللامعين. وفي بحث هائل كشف المؤرخ البريطاني عن آليات اقتصادية للسيطرة في كل حذاقتها بفضل تحليله المنهجي والمفصّل لاقتصاد الحرب النازي[23]. لقد طرحت على نفسي مواصلة هذه الطريق، في آن واحد بطريقة أكثر تواضعاً (في ما يخص سعة معارفي وتمكّني من المادة) وبطريقة أكثر طموحاً (بسبب المقاربة ذات المنحى المقارن)، من خلال تحليل الحياة اليومية في ديناميتها الاقتصادية المحضة ومن خلال اعتبار الشأن الاقتصادي كمكان للسلطة، وكمجال غير مستقل، وكموقع لتحليل موازين القوى ولعبة السلطة.

تقع مقاربتي إذاً عند مفترق هذا الانتساب المزدوج إلى التاريخ وإلى نهج ڤيبر وفوكو في مقاربة السيطرة. لقد بيّن ڤيبر أنه بمقدار ما «تتضمّن كل علاقة سيطرة حقيقية حداً أدنى من إرادة الامتثال»، كان من المهم تحليل الحالات العملية، المنفردة والمتموقعة تاريخياً، من أجل فهم هذه «المصالح الخاصة الكامنة والامتثال لها»[24]. وهذا الاقتراح قد تم فهمه قبل كل شيء بمفردات سياسية. ومن دون أن نكون جامعين مانعين، يمكننا التوجّه بفكرنا نحو ميشيل فوكو وتصوره المتنوع للسلطة، كـ«سلسلة من العلاقات المركبة، والصعبة، والتي ليست أبداً محددة بوظيفة معيّنة والتي، بمعنى ما، لا تعمل أبداً[25]». تقع علاقات السلطة، في نظره، داخل النزاعات، والمساومات، والترتيبات، وبشكل عام، داخل العلاقات الاجتماعية، وبالتالي لا يمكن تناول السيطرة والضبط إلّا في إطار ممارستهما. يمكننا أيضاً استحضار سوسيولوجيا التبعية المتبادلة لنوربرت إلياس (Norbert Elias) وفكرته القائلة بـ«التشكُّل» (configuration): التبعيات المتبادلة التي تربط الأفراد في ما بينهم تشكِّل رحم المجتمع؛ وبما أن هذه التبعيات المتبادلة محددة تاريخياً، فإن إعمال الفكر في مسألة السلطة يقتضي إعماله في مسائل الوظائف، والروابط والعلاقات الملموسة[26]. أو استحضار انطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) أيضاً، وتصوره للهيمنة التي ليست مجرد قسر محض، ولكنها أيضاً اتجاه ثقافي وإيديولوجي ينتج من موازين القوى، ونضالات اجتماعية، ومفاوضات، وتنازلات، واستقطاب، وتمثلات ومعتقدات مشتركة[27]. لن أعود إلى هذا لأنه معروف جداً. في المقابل، يبدو من الأهمية بمكان مواصلة الطريق متبعين وجهة

نادراً ما اتبعت من قبل، وجهة تزاوج بين هذا النهج وبين مقاربة من زاوية الاقتصاد السياسي، وجهة تقدّم بالتالي فهماً أفضل لما لمجموع الإجراءات السلطوية من بعد اقتصادي فتوظفه في تحليل السيطرة، أو الانضباط، أو «الخضوع الطوعي[28]»، أو «إخضاع الجماعات[29]» أو الهيمنة. إن الممارسات الاقتصادية العملية تشكّل جزءاً فاعلاً في موازين القوى والروابط السلطوية. لذا، يهدف هذا المؤلَّف، في إطار هذا التقليد، إلى القيام بتحليل التقنيات الاقتصادية على غرار ما تم في شأن التقنيات السياسية، أو المؤسساتية، أو الأمنية أو الثقافية، أي أن ننتبه جيداً إلى تعدد الفاعلين، والعقلانيات، والفهم وضروب المنطق الفاعلة في الميدان، بحيث نعيد النظر في الروابط السببية، والتفسيرات الأحادية الدلالة، ومحاكمات النيّات أو البحث عن نَسب. وتلتقي التبعات النظرية للنهج الذي يقترحه علم التاريخ الاقتصادي، وخصوصاً «تأريخ الشأن اليومي»، مع تحليلات ميشيل فوكو، وإن كانت كلاهما لا تحيلان إلى بعضهما بعضاً: تشدد كلا المقاربتان على أهمية الصراعات وألعاب السلطة، وعلى أهمية النزاعات والتوترات، وموازين القوى في الطريقة التي تتشكل بها السيطرة. تكمن الأهمية الإضافية لتاريخ الشأن اليومي في النظر إلى الأدوات والديناميات الاقتصادية بجدية، وهو أمر تهمله في الغالب التحليلات التي يقترحها فوكو وخصوصاً تلك المقترحة من قبل الباحثين الذين يستلهمونه. وفي هذا، يلتقي «تأريخ الشأن اليومي» مع التحليل الاقتصادي السياسي الذي نذود عنه هنا، والذي يسعى إلى ربط فهم فوكو للسلطة بنهج يعير الممارسات الاقتصادية العملية انتباهه: نهج ڤيبر الذي يأخذ في الاعتبار «آثار التضافر» و«كوكبة المصالح[30]»؛ ونهج ماركس، الذي يعتبر أن «لا وجود لـ«العمل»، بل لا وجود إلّا «لأعمال عينية[31]». وهكذا، فإنه لا يرمي إلى العثور على سبب **واحد** «للعبودية الطوعية»، وللتطبيع أو الممارسة الاستبدادية للسلطة، ولكن، على العكس، هو حسّاس لعدم اكتمال الممارسات والتفسيرات، وللتعدد السببي ولتنوع السيرورات قيد العمل ولتفسيراتها الممكنة داخل المجتمع.

إن تعميق مجال التفكير الذي يشمل ممارسة السلطة للوظيفة التأديبية، بل وحتى القمعية، من خلال الدخول في ميكانيكية العجلات الاقتصادية بالذات، يتطلّب إظهار أبعادها وعقلانيتها السياسية بفضل «تشريح سياسي للتفاصيل[32]»، لكنها تفاصيل اقتصادية في هذه الحالة. ووفقاً لهذا المنظور، تبدو العمليات الجارية

أكثر براعة بكثير ممّا تقترحه الاستدلالات التي تفيد بأن «الشأن السياسي» يتحكم بـ«الشأن الاقتصادي» ويوظفه لمصلحته، أو الفرضيات التي تؤكد وجود «تبادل» بين «الامتثال السياسي» والحصول على «امتيازات اقتصادية» وهي أكثر براعة أيضاً ممّا تدلي به التحليلات التي تنادي بـ«تسييس» الاقتصاد أو «الاستخدامات السياسية» له، أو التفسيرات التي تُظهر «اقتصاداً» في خدمة «الشأن السياسي» (أو صنفه العادي المتمثل بـ«المعجزة الاقتصادية» التي تمكّن من «الاستقرار السياسي»). وتؤدّي كل هذه الاقتراحات بالفعل إلى الفصل بين «دوائر» متمايزة: الاقتصاد، والسياسة والاجتماع. ويُستشف منها أن هذه الروابط بين هذه «الدوائر» ذات طبيعة أحادية الدلالة وتحمل رؤية ميكانيكية ونفعية للديناميات وللعلاقات الاجتماعية. وعلى العكس، فإن الاقتصاد السياسي الڤيبري كما أراه، يرمي إلى التفكير سياسياً في الشأن الاقتصادي، من خلال تقانته وآلياته الخاصة. يميّز ڤيبر بالفعل دائرة الأنشطة الاقتصادية على أنها «متأرجحة وصعبة التحديد بدقة[33]»، ويُذكّر بأن «الوجوه الاقتصادية لظاهرة ما ليست محكومة فقط بشروط العوامل الاقتصادية، ولا هي مصدر لفاعلية اقتصادية صرف». والأكثر أهمية أيضاً بالنسبة إلى غرض هذا البحث، تبيانه أن «ظاهرة ما لا تحافظ عموماً على طابع اقتصادي إلّا نظراً لأن اهتمامنا ينصبّ حصرياً على الأهمية التي يمكن أن تكون لها في الصراع المادي من أجل الوجود، طوال ما يقتضيه ذلك الاهتمام من الوقت[34]». وبالتالي تسمح هذه المقاربة باسترجاع الغموض وعدم اكتمال الآليات ومجموع إجراءات التحكّم والانضباط مع الأخذ في الاعتبار تعقيد الروابط الاجتماعية، وتنوّع ممارسات السيطرة، وما يعطيها مختلف اللاعبين من دلالات متعدّدة ومزدوجة.

أريد أن أشير أخيراً إلى ما لا يمثله هذا البحث، أو أكثر دقة، ما قرر هذا البحث، طوعاً، عدم التشديد عليه، ألا وهو العنف، والإكراه والخوف. لقد اخترت التركيز على تلك «المجاملات الخدّاعة[35]» التي كان يتحدّث عنها ميشيل فوكو، والتي تلعب في الممارسات اليومية للسيطرة، وفي وقت واحد، على التبعيات المتبادلة، وعلى الاستقلالية والرغبات التحررية للرعايا. لا أعني أننا يجب أن لا نأخذ العنف في الاعتبار، بل على العكس، كما أفسّر ذلك في ختام هذا الكتاب، انتقاداً للدراسات التي تبشّر بتعميم سيادة «التعددية المحدودة». ولكن تبيّن لي أنه من الضروري عدم العودة إليها هنا، من أجل تجديد ما ينطوي عليه البحث من

احتمالات: إن الأوضاع الاستبدادية والشمولية تُحلَّل في الغالب من هذه الزاوية. ذلك أن أية حكومة، مهما كانت شمولية، مثلاً (النازية أو الستالينية)، لا تركز على العنف حصراً. إذاً، من أجل فهم ممارسة السيطرة في كامل التباسها، رأيت أن ثمة قدراً أكبر من الإفادة، والإبداع في حصر محور بحثي في مجموع الإجراءات والممارسات الاقتصادية، سواء تحليلها في ارتباطها مع العنف والخوف، أم مع مجموع إجراءات وممارسات الضبط، والمراقبة والانضباط الأكثر تقليدية (كآليات الإقناع، والإجراءات التسلسلية، والعجلات المؤسساتية والإدارية). ويجب تفسير هذا الاختيار المنهجي كطريقة أفضل لكشف العنف والخوف اللذين لا تكمن مركزيتهما عموماً، بحسب رأيي، في وجودهما المباشر والجوهري؛ إن إدماجهما في اليومي - في مجموع أبسط الإجراءات دلالة وفي الممارسات العادية جداً - هو الذي يمنحهما كامل قوتهما.

ولن نجد بالطبع في هذه البحث تحليلات جديدة للنازية، أو الفاشية، أو الستالينية، أو حتى أوضاع معاصرة للمجتمعات التي اشتغلت بها مباشرة. لن نجد أيضاً خلاصات عامة أو دروساً. أود بالأحرى ربط طرق للتفكير وإشكاليات بعضها ببعض، طرق لها صدى والتي يمكنها أن تغتني بصورة متبادلة، كما أود محاولة القيام بعمل يرمي إلى التجريد في شأن ممارسات السيطرة وجعلها قابلة للفهم، والارتفاع قليلاً إلى مستوى من التعميم سعياً وراء استخراج أفضل لتزامن الممارسات المتقاربة أو المتشابهة، والأوضاع - وبالتالي الدلالات - المختلفة جداً، بل حتى المتعارضة. وهكذا، لا يَظهر الاقتصاد السياسي المقارن لممارسة السلطة في حالات استبدادية «هاماً في حد ذاته»، ولكنه يمثّل «حقل اختبار» من أجل معرفة أفضل للسيطرة ولأشكال ممارستها اللامتناهية؛ بعبارة أخرى، إنه يمثل «وسيلة إنجاز التشريح العام» للسيطرة[36]. وفي الحيّز الذي تتركه لي دراسة مقارنة، لا داعي بالطبع لصوغ نظرية عامة للاقتصاد السياسي للسيطرة. القصد هو الدفاع عن نهج يمكن نعته بـ«خليط شاذ» و«متجاوز للمألوف»، على اعتبار أنه يحاول ربط مقاربات مستوحاة من فوكو، ومن ڤيبر، ومن دو سيرتو ومن ڤين بعد ذلك، يحاول تناول السيطرة في آن واحد كتكملة وتعارض مع ثلاث قراءات سائدة لها: قراءة «من أعلى» تلحّ على الوجود الكلّي المنتظم والقصدي لآليات السيطرة؛ وقراءة «دون السياسية» التي ترى المقاومة في كل مكان؛ وقراءة «فوضوية»، أو

«فردانية»، التي تكشف الاضطراب اليومي، وغياب التناسق العام والتفتّح المبعثر وغير المنظّم لموازين القوى. القصد أيضاً، من خلال أمثلة مأخوذة من أبحاثي الخاصة، وبالخصوص القراءات المتنوعة، أن نبيّن كيف يمكن لهذه المقاربة أن تغذي النقاش حول مسألتين كبيرتين لعلم الاجتماع السياسي: مسألة شرعية السلطة وعمليات الشرعنة ومسألة إشكاليات القصدية. فالأولى أساسية للتفكير في التعددية وعدم التجانس وراء ممارسات السيطرة ومن أجل تعقيد مسألة الامتثال وذلك بعدم مساواة الخضوع بالقبول، أو الصمت أو المشاركة وبعدم اعتبار الخضوع على أنه موافقة. والثانية ضرورية لولوج التعقيد وثنائية السيطرة، التي ليست فقط نابعة من رؤية يحملها الفاعلون الدوليون، أو مجموع إجراءات أعدوها بادراك تام، ولكنها عملية تاريخية معقدة، لا شعورية ومتناقضة إلى حد كبير، ناتجة من الصراعات والمفاوضات والمساومات بين الجماعات وبين الأفراد.

أولاً

عمليات شرعنة السيطرة السلطوية
الاستعداد للطاعة وكوكبة المصالح


https://t.me/montlq

إن تناول مسألة السيطرة في النظم الاستبدادية أو الشمولية عن طريق تحليل عمليات الشرعنة قد يبدو قولاً ينطوي على مفارقة، لكي لا نقول على استفزاز. في الواقع، تميل المقاربات التقليدية ضمنياً إلى إقامة تعارض بين الشرعية والإكراه، وبين الشرعية والخوف واستخدام القوة، أو بين الشرعية والإكراه بل حتى بينها وبين الخضوع، عن طريق قراءة كلاسيكية كلياً لطبيعة الأنظمة السياسية. تبعاً لهذه الأخيرة، وحدها نظم الحكم الديمقراطية معترف بها على أنها شرعية[1]. حتى الأعمال التي تقدّم تنوّع نماذج السيطرة الشرعية (العقلانية-الشرعية، والتقليدية والكاريزماتية) تبقى فقيرة على اعتبار أنها في غالب الأحيان حبيسة قراءة نصية وتقييدية لكتابات ڤيبر، مرتبطة به بصرامة شديدة إلى حد إظهارها للتطابق بين نوع الشرعية، أنموذج السيطرة ونوع دوافع الأفعال الاجتماعية. وهي بعدم الدخول إلى عمق علاقات السلطة، إنما تحلّل مُثُلاً عليا أكثر من واقع الحالات، وتخلط بين مستويات مختلفة لأهداف الشرعية ولا تفرق بين «الشرعي» و«المعقول»[2]. بطريقة مشابهة، فإن التصنيفات النابعة من أعمال المتخصّصين في المجتمعات الأوروبية (يمكن اكتساب الشرعية بالإجراءات، وبالأسس، وبالنتائج)، لا تسمح بتناول أشكال الحكم التي لا تستند بالضرورة إلى «الخير العام» و«المصلحة العامة»، أو «التمثيل الشعبي»[3]. كما يلاحظ ميشيل دوبري (Michel Dobry)، يشترك هذان النوعان من المقاربات في اعتبار عملية الشرعنة بشكل تقييدي وأحادي المعنى كـ«علاقة **عمودية** بين الحكام والمحكومين»، حيث «لمطاوعة هؤلاء مقابل ضروري هو التطابق» بين أفعال حكومية و«معتقدات، وقيم، أو استعدادات أو مشاعر المحكومين». وهذا ما يفسّر كون هذه الرؤية لا تساعد حقاً على فهم «حقيقة الظواهر التي نسعى استكشافها[4]».

وهكذا تظهر سوسيولوجيا الشرعية قليلة الملاءمة لوصف الديناميات الملموسة، قليلة التوافق مع المقاربة باليومي المنشغلة بإجراء «تشريح سياسي

للتفاصيل»، وبخاصة الاقتصادية منها. إلّا أن مسألة سيرورات الشرعنة في نظم الحكم الاستبدادية تبقى أساسية: كيف يفسّر الطابع الثانوي غالباً، حتى الهامشي، للعنف وللإكراه المادي في أغلب الأنظمة الاستبدادية وكذلك لدى غالبية السكان، في الشأن اليومي للأنظمة الشمولية؟ علامَ تستند «الوداعة الخدّاعة» في ممارسة السلطة؟ مسألة الشرعية تبدو لي بالتالي أكثر أهمية ممّا تسمح بظهوره هذه الأعمال، وممّا تعترف به العلوم الاجتماعية عموماً. أكثر أهمية لأن الشرعية قد تأخذ حدوداً مختلفة عن تلك التي يجري تقديمها تقليدياً. فقد تستند، مثلاً، إلى الرغبة في وجود حال طبيعية والرغبة في وجود دولة، في كل تنوعاتها وأبعادها - أبعاد لا يمكن تناولها إلّا انطلاقاً من تحليل مفصّل ومحدد قدر الإمكان، والتي توضحها مقاربة تنتمي إلى الاقتصاد السياسي. أكثر أهمية كذلك لأنه بالإمكان أن نجد قراءة للشرعية لا تعارض العنف وتدمج، على العكس، قدراً من الإكراه على غرار ما اقترحه أنطونيو غرامشي، خصوصاً حول مفهوم الهيمنة[5]. أكثر أهمية، أخيراً، لأنه بالإمكان أن تكون لنا نظرة أخرى على هذه المشكلة الكلاسيكية: على عكس ما عرض له پول ڤين عرضاً رائعاً، ليس عدم طرح مسألة الشرعية بشكل صريح - أو أنها ليست كذلك إلّا في لحظة الرفض الصريح، تحديداً عندما تبدأ في التبخر - سبباً لأن يكون تحليلها حائلاً دون إظهار الدلالة المزدوجة لمجموع إجراءات السيطرة وممارساتها[6]. إن الأخذ في الاعتبار النقاشات، والطلبات، والانتظارات، والتوتّرات والمواجهات الدقيقة التي يجتازها المجتمع يرشح عنها نقاط احتكاك تنشئ، غالباً بصورة ضمنية، إشكاليات مرتبطة بالشرعية وبصدقية السلطة، وسلوكيات أو طرق للتفكير تكشف جزئياً عن التصور السائد لدى الناس عن الممارسة الشرعية للسيطرة. السؤال المطروح متعلّق بشرعية حكومة (أو عدم شرعيتها) بدرجة أقلّ ممّا هو متعلّق بسؤال حول طبيعة شرعيتها، أو أكثر من ذلك، بمعايير العمليات المعقدة وغير المتجانسة للشرعنة ودينامياتها.

تسمح مسألة «الحال الطبيعية»، مثلاً، بقياس أهمية تحليل ناقلات الشرعية في حالات استبدادية. إن البحث عن حياة «طبيعية»، والحاجة إلى العيش «وفقاً» للقواعد المعترف بها للحياة في المجتمع تعد من بين الديناميات الأكثر أهمية للقبول، أو التكيّف مع أنماط حكم كهذه. وهذا ما تقترحه الأبحاث العملية حول الفاشية الإيطالية، أو الاشتراكية الألمانية الشرقية، أو النازية، أو الشيوعية السوڤياتية. ففي

غالبيتهم العظمى، يسعى الناس وراء العيش من دون صدام، ووفقاً «للقواعد»، مهما كانت، وألّا تتم ملاحظتهم. فهم يغلّفون بلا أدنى شك انخراطهم هذا بمقدار من الخضوع الظاهر، والسخرية أو حتى التشكك، لكن كون الحكومة، أياً تكن، تنقل صورة للهدوء والقابلية للتوقّع و«الحال الطبيعيّة»، وبخاصة في أعقاب فترات ثورية أو مضطربة، وأزمات اقتصادية، أو فترات من عدم الاستقرار، هذا يمنحها من دون جدال شرعية معينة. يكفي هنا التذكير بكيفية نجاح كادار (Kádár) في بناء شرعيته بينما وصل إلى السلطة عام 1956 على ظهر الدبابات السوڤياتية: كان يجسّد في نظر الهنغاريين قابلية للتوقع والعودة إلى حال طبيعيّة (معينة)[7]. كذلك، يتمتّع بوتين اليوم بشعبية لدى الروس، تحديداً لأنه يستجيب إلى ما ينتظره السكان، الذين ينتمون إلى فئات مختلفة جداً، في شأن الطمأنينة والأمن والانتظام المستعاد: مقاولون وفقراء ونخب الإدارة الاقتصادية والأمنية، وأشخاص مسنين يحدوهم الحنين إلى الماضي السوڤياتي، وشباب[8]. من خلال زمين (Zimine)، بطل **الغد المشع**، كان ألكسندر زينوڤييف (Alexandre Zinoviev) يُذكر بذلك بوضوح كبير: «عندما ينتقد سولجينتسين (Soljenitsyne) الماركسية وبعض وقائع الحياة السوڤياتية، فإنه لا يرى كل **الحال الطبيعية الرهيبة** للشيوعية [...]. نمط الحياة الشيوعية يستفيد منها جزء واسع من سكان البلد لحد الآن، هذا المجتمع يسد حاجيات الغالبية الساحقة للسكان. ليس في كل شيء طبعاً. لكن في المجموع وفي ما يخص الأساسي، نعم[9]». هذا الاقتباس يوحي بآليات الشرعنة البارعة: الشرعية الممنوحة ليست كاملة على الدوام، ويرافقها طبعاً بعض الاستياء، والقلق، والرفض الجزئي، والاتهامات؛ إنها تحمل من معنى المساندة والمشاركة النشيطة الموافقة أقلّ ممّا تحمله من معنى التكيّف؛ إنها تعكس، قبل كل شيء، إطلاق حكم نسبي ومتقطّع لأن الأفراد لا يتساءلون باستمرار عمّا إذا كانت الدولة أو الحكومة شرعية، ولأن القواعد التي من خلالها يقيّمون حال الطبيعية يمكن أن تكون متعدّدة وترجع إلى تراتبية قيم مختلفة، بل وحتى متناقضة.

في هذه الحالة، كيف نجعل الأسئلة متوافقة حول شرعية السلطة، من جهة أولى، ومن جهة أخرى حول المقاربة «من أسفل»، عن طريق تصور غير متجانس وعلائقي للسلطة، ومن خلال الممارسات الاقتصادية في مجرياتها اليومية؟ وإن كان بحث ميشيل دوبري لا يرتبط بتلك المقاربات النظرية للشأن السياسي، غير

أنه يمنحنا مسلكاً بحثياً مهمّاً جداً بفضل قراءته لأعمال ڤيبر قراءة تحرص على الأخذ في الحسبان الـ«تعقيدات»، سواء تعقيدات الواقع أم تعقيدات النظرية السياسية. يقول لنا، إنه لا يمكن اختزال السيطرة الشرعية في ثنائية القيادة-الامتثال التي يُبرزها عادة علم اجتماع الشرعية: إن الاستعداد للامتثال لا يمثل إلّا منوالاً من مناويل السيطرة. هناك منوال ثان، يضع ڤيبر له مفهوماً عبّر عنه بـ«كوكبة المصالح[10]»: السيطرة في غالب الأحيان «يصعب استشعارها أو عزوها إلى الفاعلين الاجتماعيين» على اعتبار أنها «تعبُر من خلال التقاء المصالح غير المتجانسة»[11]. يدعونا إذاً ميشيل دوبري لاعتبار السيطرة، على غرار ما فعل ڤيبر، أبعد من ثنائية القيادة-الامتثال الوحيدة وأبعد من تحديد إرادات السيطرة، وذلك ببقائنا حسّاسين للمصالح الخاصة ولمنطق فعل المسيطرين على اختلاف ضروبه. من جهتي، سأقرأ أيضاً مساهمته كدعوة لصوغ مفهوم السيطرة الشرعية خارج «إرادة الامتثال» وخارج «الاستعدادات للامتثال»: إن المحكومين ينظرون إلى ممارساتهم وإلى علاقاتهم الاجتماعية نظرة متعدّدة، ويمنحونها دلالات هي ليست بالضرورة دلالات الحاكمين، ما يسمح لهم بالتصرف باستقلالية عن إرادة هؤلاء. لذا فإن لأخذ «كوكبة المصالح» في الحسبان ميزة السماح بالتفكير في التعددية وعدم التجانس، العاملة خلف ممارسات السيطرة، وعدم اعتبار التقبّل والصمت والمشاركة على أنها امتثال، أو خضوع، وعدم فهم المطاوعة على أنها موافقة. وهو يسمح، فضلاً عن ذلك، بربط تحليل فوكو للسلطة، وتصور «دو سيرتو» للممارسات وللشأن اليومي، ومقاربة ڤيبر للسيطرة، ربطاً مفصلياً. وهكذا يمكن تناول الشرعية من خلال تبريرات[12]، ومن خلال ما يقوله الفاعلون صراحة، ولكن أيضاً من خلال تحليل نقدي للممارسات اليومية، وللسلوكيات والتفاعلات بين الفاعلين، ومن خلال ما يرشح عنهم خلافاً لما يقولون[13]. في الفصول التالية، أود إظهار التنوع والتعقيدات الممكنة للآليات المعنية من خلال الأخذ في الاعتبار خصوصاً «كوكبة المصالح» المتناثرة ضمن مجموع الإجراءات والضرورات الاقتصادية.

1

الرغبة في حال طبيعية، والعمليات المعيارية وسلطة التطبيع

لا يمكن اختزال مسألة الحال الطبيعيّة في فرض قواعد محددة بنحو أحادي من طرف الحاكمين، وفي التقاء القيادة مع رغبات الطاعة. ففي ماذا تتمثّل هذه الحال الطبيعية، وهذه الامتثالية؟ وأية دلالات تأخذ بالنسبة إلى مختلف الفاعلين؟ فهل من تأثير لمحتواها في طبيعة الشرعية ومعايير الشرعنة؟ وهل إن العوامل التي تسهم في تكوين ملامح الشرعنة هي ذاتها نابعة من أنماط الحكم وأساليبه، ومن الطرق التي يتعامل بها الشعب مع السلطة، ومن العلاقة الانعكاسية للسلطة مع ذاتها؟ يمكننا في الواقع قراءة الأعمال التي تقول بأن الرضا هو «نصيب السلطة الذي يضيفه المسيطَر عليهم إلى النصيب الذي يمارسه المسيطِرون مباشرة عليهم[1]»، كجواب بين أجوبة أخرى كثيرة على هذه الأسئلة. والشرعية نادراً ما تعني انخراطاً محضاً وبسيطاً، وتناضحاً بين الأهداف، والإستراتيجيات، وطرق تفكير المسيطَر عليهم وطرق «المسيطِرين»، بحسب عبارات موريس غودلييه. المجتمعات متعدّدة الأبعاد: يمكن لأطياف من السكان أن يتوجهوا عبر مسارات خاصة، مختلفة عن مسارات الدولة من دون أن تكون متعارضة معها في الوقت نفسه[2]. تنبثق عملية الشرعنة أيضاً من سوء التفاهمات العملية التي تحدث بين المحكومين والحاكمين، أو ربما أكثر تحديداً بالتعايشات السلمية بين المرامي والمصالح، وطرق الكينونة، والعيش، والفهم، وطرق التجميع، والتمثّل، وطرق السلوك والتفاعل مع الآخرين. وبدخول هذه العملية، في الواقع، يسمح نهج الاقتصاد السياسي الذي أدافع عنه بتعميق تحليل ممارسة السيطرة مع الأخذ في الاعتبار كوكبة المصالح غير المتجانسة هذه.

أن تعيش «طبيعياً»

بالنسبة إلى حكومة ما، فإن الانشغال بضمان حياة «طبيعية»، و«كريمة»، أو حتى «جيدة»، لشعبها هو أمر عادي ومعمّم؛ وهذا قد تم توضيحه كإحدى ناقلات

الشرعية الرئيسة بالنسبة إلى الأوضاع الاستبدادية، مثلاً، في الاتحاد السوڤياتي وفي تركيا الحزب الواحد[3]. وبتحديد أكثر، تشير الأعمال التي تشدّد على ديناميات التعويض أو التبادل بين «السلطة» و«المجتمع» إلى أهمية الرفاه الاقتصادي في الرضى عن الحكم. فوفقها، قد يسمح النمو، والتنمية، والنجاح الاقتصادي بتحمّل غياب الحرية وانتهاكات أكثر الحقوق أوّلية. الحجة الأساسية للكتاب المهم والمثير للجدل لغوتز آلي (Götz Aly)، تكمن، بالتحديد، في القول التالي[4]: قد يكون هتلر اشترى من الألمان أنفسهم بمناصب الشغل، وبمستوى معيّن من العيش، وبتوفير السلع، بدءاً من مستوى كافٍ من الغذاء، خصوصاً خلال الحرب، وبوقايتهم أيضاً من الآثار المدمّرة للتضخم. سأنتقد في ما بعد بطريقة منهجية هذه الرؤية التي تعتبر الشأن السياسي بمثابة تبادل[5]، ولكن يمكننا منذ الآن إدراك حدودها إذا ما أعدنا وضع هذه الحجة في سياق البحث عن الحال الطبيعية. ألا يمكننا عندئذٍ فهم هذا الاهتمام كتعبير عن تلبية لطلب «حال طبيعية» بدلاً من طلب «شراء»؟ ألا يمكننا الحديث عن شكل معيّن من الشرعية التي يمكن أن تكون استندت بشكل واسع، إن لم يكن بشكل أساسي، إلى قدرة الحكم على الاستجابة لطلب الشعب (الألماني، والمقصود «الآري») للعيش ما أمكن بالنحو الأكثر «طبيعية»؟ وبنحو أكثر تحديداً للحصول على «حال طبيعية اقتصادية» معينة، من خلال اختيارات وسياسات عمومية[6]؟ في فترة ما بعد الانهيار الكبير هذه، كان الحصول على عمل وعلى أجر مضمون، ولو على حساب خفض الراتب وزيادة في ساعات العمل، مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى غالبية الناس. هكذا كانت تتحقّق شرعية الحكم بالمشاركة في اقتصاده السياسي. بالطبع، لم تكن هذه «المشاركة» تعبّر عن تحوّل إيديولوجي، ولكن بالأحرى عن الأمل في حصول الاكتفاء من الحاجات «العادية» وتلبية الرغبات «الطبيعية». كان هذا الأمل وهذا الطلب للتدخّل يساهمان، في غالب الأحيان، لا شعورياً ومن دون علم الفاعلين، في توسيع وإعادة إنتاج الحكم كان يحاول من جانبه تلبيتها جزئياً[7]. علينا، فضلاً عن ذلك، فهم اقتضاء «الحال الطبيعية» هذا في مسار تاريخي. الأعمال التي تشير إلى الاستمرارية بين جمهورية ڤايمار، والحكم النازي والجمهورية الفيدرالية توحي بذلك، خصوصاً تلك التي ترى في الرايخ الثالث ضرباً «مَرَضياً» من الحداثة «الطبيعية» لألمانيا القرن العشرين[8].

لا يشكِّل المسار الوطني إلّا عنصراً واحداً يرتكز عليه هذا الفهم. يجب أيضاً

الأخذ في الاعتبار شكليات الإدماج الدولي لأي بلد وخصوصيات المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها للتمكن من تحليل مرتكزات الشرعية من خلال النمو، أو التنمية، المعجزة أو الحال الطبيعية الاقتصادية[9]. وهكذا، في بلدان مثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية في أعوام 1960–1980، أو تونس في أعوام 1980–2000، كان الانتقاد السياسي مستحيلاً باسم الحالة الاقتصادية والمادية التي كانت أفضل بكثير من حالة البلدان المشابهة والمجاورة[10]. كانت هذه الحجة تشكّل بالطبع ورقة رابحة، وتكتيكاً يستفاد منها للسيطرة. لكن، أبعد من ذلك، كان جزء كبير من الشعب – أو لنقل بأكمله تقريباً – يجترّ هذه الحجة، تحديداً لأنه كان يترجم هاجساً حقيقياً، هاجساً شرعياً، للعيش «جيداً» و«طبيعياً»، أو أقلّه للعيش «بكرامة»[11]؛ ولأن تقويم «الجيد»، و«الطبيعي»، و«الحسن»، و«اللائق» كان يتم بالرجوع إلى «الآخرين»، وبالمقارنة مع الجيران أو حالات تعتبر مماثلة. وهذا ما يُظهر البعد الدولي والمقارن لناقلات الشرعية: تعريف الطبيعي والمرغوب فيه، والتوقّعات والآفاق، لا يتأثر بالسياق التاريخي والمسار الوطني، وبالتموضع الاجتماعي، الاقتصادي أو المهني للأفراد أو الجماعات، وبأنماط الدعم وأسلوبه وحسب؛ إنه يتحدّد أيضاً بإدماج المجتمع موضوع التحليل في فضاء إقليمي. لا يمكن بحث الاقتصاد السياسي للسيطرة خارج فضاء – حركة السلع، والأفكار، والأشخاص – التي تتخطى حدود الإقليم الوطني. بالطبع إذا كانت البيئة الدولية تلعب دوراً مهمّاً على الدوام، يبقى اللعب على هذه المستويات الفضائية للمقارنة يتمتّع بميزة خاصة على الدوام. يعبّر المثال التونسي عن حالة انخراط معمّم في خطاب السلطات العمومية. باستثناء بعض مناضلي المعارضة، وكانت أعدادهم محدودة جداً، كان التونسيون يكررون الخطاب الرسمي حول تونس – بلد مختلف بأنه أكثر هدوءاً وأكثر إنتاجية من الجزائر، وأكثر مساواة وتصنيعاً من المغرب، وأكثر استقراراً واحتراماً من ليبيا، وأكثر تقدّماً بما لا يقاس من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء...– مغفلين كل مقارنة مع «نمور» آسيا، بالرغم من أنها منطقية نظراً للإحالة المتواصلة إلى موضوع البلد الناشئ. وفي المقابل يعبّر المثال الألماني الشرقي عن الانفصام الممكن بين الخطاب الرسمي وتصورات الشعب ويوحي بكل الالتباس الذي تنطوي عليه المقارنة[12]: في عيون القادة، لم تكن المقارنة تتم إلّا مع البلدان الشرقية الأخرى، وبخاصة مع پولندا وتشيكوسلوفاكيا؛ أما الشعب، في المقابل، فلم يكن ينظر إلى وضعه إلّا من خلال المقارنة مع وضع ألمانيا الغربية.

هذا البحث عن حال طبيعية في الاقتصاد ليس متجانساً، بالطبع، ولا يُعبَّر عنه في إطار الهدف العام لتأمين البقاء وللبحث عن عيش كريم. بالتأكيد، تُعبِّر الشرعية عن نفسها من خلال إرادة إشباع الحاجات الحيوية. وفي كثير من البلدان يلعب الخبز دوراً مهمّاً في هذا التمثيل للحال الطبيعية المتاحة للجميع، أو من المفروض أن تكون كذلك شرعياً. في ألمانيا النازية، كانت صورة الخبز تسمح بالتأثير في الشعب بأكمله، لأنها كانت توحي بالاستهلاك المحسوس للمادة الأساسية بامتياز، مع تأدية دور مجازي للاستمتاع وإشباع الحاجات المادية في الوقت نفسه[13]. وكان هدف الإحالة المسيحية إلى «الخبز اليومي» تحديداً يكمن في كشف الدور الحامي للدولة، أمّ الأمة الألمانية: حماية العامل كما البورجوازي، والحضري كما الريفي، والفقير كما الغني. كان على الدولة الألمانية ضمان الشغل للجميع، الغذاء، الربح، العمل الملائم، وأمن حياة طبيعية، بعبارة أخرى، «الخبز» للجميع. في تونس، يستحضر الناس «الخبز» سواء لتفسير سلوك مدان أخلاقياً أم لتبرير الفساد والاختلاسات، من أجل طلب الوظيفة، المساعدة أو الحماية، من أجل عدم الإدانة من أفعال الاتهام والوشاية أو التآمر، أو من أجل شرعنة انتفاضتهم[14]. كانت الشرعية الشعبية لحكم بن علي متأتية، إلى حد ما، من هذه القدرة على السماح بتفتّح هذه النزعات «الخبزية».

غير أن «الحال الطبيعية»، الموضوعة في السياق وفي بعدها العلائقي، وحيث إنها لا تفترض أي محتوى معنوي أو أخلاقي، فهي تُدرَك بصورة مختلفة تبعاً للأفراد وفئات السكان. ويتم التعبير عنها سواء بطموح الإثراء وزيادة القدرة الشرائية - ومن ثم، ارتقاء المكانة الاجتماعية - أو بالرغبة في الحصول على الاعتراف في عمله، أو إيجاد وظيفة في اختصاصه. في ألمانيا أعوام 1920و1930، مثلاً، كانت الفكرة القائلة بأن الديمقراطية فقدت سلطتها لأنها لم تعرف تسيير الاقتصاد كانت منتشرة انتشاراً واسعاً جداً، وهذا ما شرعن جزئياً الخطاب - والتطبيق - الداعي إلى «التضحية» بالديمقراطية باسم الاقتصاد[15]. وفي الواقع، لقد شكّلت النازية «عصراً ذهبياً لحال طبيعية استبدادية[16]» بالنسبة إلى رجال الصناعة وصغار أرباب العمل: القضاء على اليسار، وإضعاف الحركة العمالية، وتجميد الأجور، وتقويض النقابات، وتدخّل السلطة العمومية لمصلحة تشكيل الكارتيلات وتدعيمها يفسِّر انخراط هذه الفئة من السكان التي كانت الاشتراكية - الوطنية تجسِّد بالنسبة إليها

جعل «ديكتاتورية الزعماء[17]» داخل العالم المنتج مسألة بديهية وطبيعية. وهذا الاتفاق لم يكن تاماً بالطبع، إذ كان باستطاعة أرباب الصناعة هؤلاء أنفسهم، أو صغار أرباب العمل انتقاد السياسة الحمائية والتدخلية النازية، أو معارضة الحكومة في خفض قيمة العملة. لكن، في الواقع، تحسّن ظروف العمل وتحقيق أرباح هائلة جعلهم يقدِّرون الحكم إجمالاً تقديراً إيجابياً جداً. غير أن آليات الشرعنة العملية هذه، المسموح بها لهذه الفئة من السكان لم تكن من حق الجميع، بخاصة العمال والمستخدمين. لكن ذلك لم يكن يمنع هؤلاء من تقديم دعمهم للحكم، بوسائل أخرى، تمت الإشارة إليها أعلاه، مثل الرجوع إلى العمل، أو توفير برامج اجتماعية أو تحسين السكن. إلّا أن هذا الاعتراف بمساهمة حكومية في الحال الطبيعية على المستوى الاقتصادي لم تظهر مباشرة في العام 1933، التاريخ الذي كانت فيه شرعنة الحكم النازي محققة ضمنياً بالأحرى من خلال الرفض الكثيف لجمهورية ڤايمار؛ فأخذ في التوسّع شيئاً فشيئاً، خصوصاً انطلاقاً من العام 1936، سواء أكان نتيجة «نجاح» السياسات التي قادها الرايخ الثالث في ما يتعلّق بالعمل وتحسين الحياة في المجتمع، أم نتيجة تحسين الاقتصاد العالمي، استعادة هيبة الدولة والشرعية الدولية للحكم النازي، والاعتياد على المظهر السياسي الجديد، المفعول المخدّر لمفردات النازية والبروباغندا الخاصة بها... إجمالاً، ليست الشرعية واحدة لا تقبل القسمة، فهي تبدو على العكس مجزّأة، متأرجحة وظرفية إلى درجة عالية، متأثرة بالزمن وآثاره التي يتركها من قبيل الاعتياد وتحويل القيم السائدة، وبعبارة أخرى تحويل معايير التقدير والشرعية ذاتها.

إلّا أنه لا يمكن لنا التوقف عند فهم بسيط، حتى لا نقول تبسيطياً، لهذا البحث عن «الحياة الطبيعية». ذلك أن البحث عن الحال الطبيعية لا ينحصر في الحصول على الخبز، والحياة الهادئة، ومستوى «لائق» للرفاه، أو الحصول على سلع وأساليب حياة تعتبر «طبيعية». يجب أن تُفهم أيضاً، وخصوصاً، كتحكّم - أو أقلّه شعور بالتحكّم - في نظام يعمل؛ والحالة هذه، في اقتصاد سياسي يعتقد المواطنون أنهم يعرفون عجلاته والطرق الملائمة للسلوك من أجل العيش والاستفادة منه.

لنأخذ مثالاً شاذّاً، محيراً، مقارنة بالتحليلات الكلاسيكية حول «الأنظمة الاستبدادية»، مثالاً يسهم بهذا حتى في توضيح أهمية هذا الفهم الواسع للحال الطبيعية: تسيير المستوردات في أكثر البلدان الأفريقية. إنه نتيجة خليط حاذق من

الحمائية الشرسة والغياب الكلي للحماية فلا يمكن اعتبار الحديث عنه طرفة؛ إنه على العكس يشكّل مجموعة من الإجراءات الأساسية لممارسة السلطة والسيطرة في أفريقيا. بالفعل، إن الاستيراد فيها واقع اجتماعي كلّي، وواقع سياسي مكثف. على كثرة الشبكات التجارية فإنها تشكّل منظّمات لا مناص منها في تركيبة الدول، لأنها بمثابة عجلات أساسية للحصول على الموارد الخارجية[18]. لذا فإن تسيير المستوردات، سواء أكان يتم عبر قنوات «رسمية» أم «غير رسمية»، يخضع لمراقبة مشدّدة: سواء بالنسبة إلى الأولى أم إلى الثانية، عليك أن تكون جزءاً من شبكات السلطة وأن يتم قبولك لكي تتمكّن من اجتياز الجمارك، وولوج الأسواق، والاستفادة من القروض والإعفاءات من الرسوم والضرائب... نظراً لضعف النسيج الإنتاجي الوطني وأهمية العلاقات الاقتصادية مع الخارج، تشكّل التبادلات الدولية أحد الموارد الأساسية للدول الأفريقية. موارد مالية بالطبع، لكن أيضاً، وبخاصة، موارد سياسية واجتماعية: تشارك المستوردات في بناء السلطة عن طريق منح النخب الأفريقية فرصاً لزيادة نفوذهم وبتغذية نظام الالتزامات الذي هو أساس الانتظام السياسي والاجتماعي. فمن خلال تسيير ولوج قنوات الاستيراد، يلعب القادة على التبعيات، ويساهمون في دعم بعض المقاولين والقضاء على آخرين، ويشاركون في حالات صعود صاعق وسقوط ليس أقلّ عنفاً. باختصار، يتحكّم القادة جزئياً بعالم الأعمال[19]. إلّا أن، هذه الإستراتيجيات تُعتبر في وقت واحد على أنها شرعية لسببين مرتبطين بمسألة الحال الطبيعية. فمن جهة، ليست «مبنية» فقط انطلاقاً من مبادرات طوعية للدولة، ولكنها في الغالب «مشَكّلة» من إستراتيجيات وسلوكيات، واعية أحياناً ولكن في الغالب لا واعية، لكثير من الفاعلين الاقتصاديين الذين «نجدهم فيها» إذاً[20]. إنه بالضبط هذا «التشكيل» المشترك أو (الإنتاج المشترك) الذي يصنع الحال الطبيعية لهذا الدوران وهذا الفهم لقنوات المستوردات، الذي هو قبل كل شيء سياسي. ومن جهة أخرى، فإن تلك الإستراتيجيات تسمح بإدماج العدد الأكبر في آليات إعادة التوزيع وتقاسم ثمار تسيير غير متجانس للانخراط الدولي الذي يفضل علاقات السلطة على حساب الضرورات الإنتاجية، وهو ما دعاه فرانسوا بايار تسيير الانكشاف[21]. إلّا أن هذا الأخير ليس دوراً محصوراً بالنخبة ولا حتى بالفاعلين الرئيسيين لهذه القنوات المستورِدة؛ إن شرعيتها تنبع، تحديداً، من قدرتها على تغطية ممكنة للسكان كافة، الذين يمكن أن يأملوا في «عيش طبيعي»

من خلال مشاركتهم في هذا الاقتصاد السياسي للانكشاف الذي يعتبره الجميع تحصيل الحاصل بالرغم من طابعه المحيّر. فالسياسات التحريرية التي كان هدفها إعادة النظر في نظام اعتُبر - من طرف التيار الرائج والخبراء الاقتصاديين للمنظمات الدولية - أنه ريعي، وتفقد فيه المساواة، وفاسد وغير فعال، حرِّفت من قبل هؤلاء أنفسهم الذين كان من المفترض بهم الاستفادة منها لأنها، تحديداً، كانت تعيد النظر في علاقاتهم، المشَكَّلة تاريخياً، بالسلطة المركزية[22]. هذا ليس حكراً على السياسة في أفريقيا جنوب الصحراء. في تونس، يفضل المقاولون أيضاً النظام المعقّد والحسّاس سياسياً القائم على التدخلية المنظمة على حساب التحرير الاقتصادي الكفيل بالمسّ بمخالطتهم السياسية؛ و«سياسة التحرير بلا ليبرالية»، المميزة للاقتصاد السياسي الحالي للبلد، تنتُج من تكيّف مختلف الفاعلين تكيّفاً واعياً تقريباً مع عولمة ليبرالية تحافظ على أنماط وأشكال علاقات سلطة وعلاقات اقتصاد أخلاقي. وتبعاً لهذا المعنى، فقد شكلت أحد الأسس للشرعية النسبية لحكم بن علي[23]. كذلك، في الاتحاد السوڤياتي في عهد ستالين، لم تكن السياسة التجارية الداخلية تُدرَك كتسيير للأشياء أكثر ممّا كانت تُفهم كحكم الناس، طريقة لضبط جماعات المصالح الحضرية والريفية[24]. لم تكن أداة للسياسة الاقتصادية وحسب، بل كانت أيضاً، وخصوصاً، جزءاً من سياسة اجتماعية معيّنة لمصلحة الحضريين ومن خلال تراتب الأسعار، كانت تعبّر عن موازين القوى بين «طبقات» مختلفة. كانت شرعية بالرغم من القمع، والمراقبة البيروقراطية والفروقات التي كانت تولّدها لأنها كانت قابلة للتوقّع إلى حدٍّ كبيرٍ؛ ارتكازاً إلى تمثّل بسيط نسبياً للطبقات (وعددها ثلاث فقط)، وبالتالي إلى طلب الاستهلاك، كان الفاعلون يتحكّمون نسبياً في قواعد اللعبة. وهذه الأمثلة تبيّن الانحياز المذكور سابقاً إلى القابلية للتوقع وإلى المألوف: غالباً ما يفضَّل نظام سيطرة قائم حيث يتم التحكّم في استخداماته، وتُعرف تقريباً طرق تقليص آثاره السلبية على نظام جديد، يُزعم أنه أقلّ لا مساواة، أو أكثر انفتاحاً، لكننا لا نتحكّم لا في عجلاته ولا في قواعده الجديدة[25].

لا يتعلّق الأمر فقط بشرعنة حكم يُتصور على أنه الوحيد الممكن؛ القصد أكثر دقة. إنه يوحي بأنه لا يمكن اختزال الرغبة في «عيش طبيعي» بمجرد قبول للقواعد التي قد تكون محددة بوضوح، والتي قد تمتلك سلطة خاصة وتكون بمثابة إكراه

خارجي. يجب فهم هذه الرغبة في إطار ديناميتها، بمثابة عملية مركبة مرتبطة بلعبة متحكَّم بها تقريباً حول قواعد غير محددة، أي إنها «ليست مؤسَّسة أو مشَكَّلة سلفاً». على العكس، «إنها تنتج ذاتها وتحدد سرعتها أولاً بأول كلما مارست الفعل، في الوضع، مباشرة على المحتويات التي تبادر إلى ضبطها» عبر صوغ ذاتي (على امتداد السيرورة المعاكسة ذاتها التي تركّب أشكال هذه الحياة الإنسانية وتفكّكها»[26]. هذا التحليل المقترح من قبل پيير ماشريه والمستوحى من أعمال كنغيلهم وفوكو، هو أساسي لفهم ممارسة السيطرة. إنه يقوّض رؤية ثابتة وجامدة للقواعد المحدّدة سلفاً، التي قد ترسم قواعد الحياة الطبيعية في المجتمع، من أجل اقتراح فهم ديناميكي لها. والقواعد لا تكتسب معنى إلّا في ممارستها ممارسة محسوسة، في التجربة الفردية، فبهذا فقط تؤكّد قيمتها المعيارية. الأمر الذي يمثّل طريقة أخرى للتذكير بأننا لسنا أمام أفعال ارتدادية، والتفافات، وأعمال تعوزها الحِرفية، وتأويلات، وأعمال ترمي إلى التأقلم فحسب، ولكنْ إن الفاعلين يمتلكون أيضاً قدراً من الاستقلالية، وقدرة على الصناعة الذاتية، التي تسمح عبر الإدماج وانطلاقاً من الاكراهات المفروضة عليهم، بالتعبير عن شيء متفرد بحسب منطق متعدد مستقل[27]. وبهذا المعنى، يمكن أيضاً لحركات المعارضة المشاركة في إشاعة الرضى وفي العملية الشاملة للشرعنة. وبإجازة التعبير عن الاختلافات، بل حتى المواجهات، تسمح بانتشار تعددية منطق خاصة، ولأنها لا تتهم الاقتصاد السياسي والأخلاقي للحكومة، فهي تشرعن نظام السيطرة عبر توسيع الوسائل الممكنة للروابط السلطوية. إن الإضرابات والاحتجاجات - مثلاً، إضرابات واحتجاجات عمال المناجم وسكان حوض قفصة، في الجنوب التونسي، التي أجريت عام 2008، وتلك التي قام بها صغار المهربين في آب/ أغسطس 2010[28] - كما حركات العصيان المدني - ومثلاً، حركة بعض الكاميرونيين خلال عملية المدن الميتة للتسعينيات[29] - لا تنزع غالباً الشرعية عن الحكم بقدر ما تخفض ظرفياً من قيمة بعض الإجراءات السلطوية، أو بعض الممارسات السياسية. في المقابل، تتيح هذه المعارضات شكلاً من أشكال التفاوض، العنيف بكل تأكيد، لكنها تمثّل شكلاً حقيقياً من القبول، أيضاً، عبر امتلاك زمام الحالة السياسية، بل تمثّل حتى عملية شرعنة. وفي الواقع، يمكنها أن تشارك - في إطار الحكم واقتصاده السياسي - في إعادة تعريف طبيعة التفاعلات بين الفاعلين، وفي طرق التوافق في ما بينهم، وآليات التحكم، وممارسات السيطرة. إنها تساهم والحال هذه في الحصول على ترتيبات: فإعادة التشكيل والمفاوضات،

والألعاب والتكتيكات، وإعادة تأويل الحالات، ثم إعادة تقدير موازين القوة تصوغ عينياً الهيمنة السياسية. ومثال المغرب الحسَني على وجه خاص من الوضوح في هذا الصدد. فإستراتيجية شرعنة السلطة مؤسَّسة جزئياً على صون السيبة (التمرّد أو عدم الخضوع والفوضى) والتعددية. السيبة - التي تجسدها عملياً الحركات الطالبية، ومعارضة اليسار، والبوليساريو، وتُترجَم اليوم بالاتجاه الإسلامي أو الصحافة الرافضة - هي بالنسبة إلى السلطة «مكان إعادة التزود» برصيد شعبي، وليست «تهديداً مباشراً للنظام»، ولا دليلاً على «الاختلال»، ولكنها على العكس ضمانة لاستعادة الحيوية على اعتبار أن «السلطة كما المنشقين يتصورونه كطلب إدماج»[30]. ولا ينظر إلى المعارضة على أنها هدّامة إلّا عندما تتحوّل إلى بديل سياسي. غير أن هذا الأخير لا يمكن أن يحدث في المغرب إلّا في حالتين نظريتين اثنتين، اللتين لم تعرفا قط تعبيراً ملموساً ذا دلالة حتى الآن: إعادة النظر في المَلَكية بمشروع جمهوري، أو ادعاء نسب شريفي. وفي غالبية الحالات السياسية فإن السيبة تحت السيطرة، وهي «مُطبَّعة[31]» بدورها. في ما يتخطى المثال المغربي، يفيد هذا التشكيل بأن نظام السيطرة يمكن اعتباره أنه شرعي تحديداً لأنه يسمح بتفتح تعددية منطق أو إستراتيجيات خاصة، ويسمح بإصلاحات ويفسح المجال أمام حرية التصرف، بمعنى أنه يجيز للأمور سيراً «طبيعياً» من دون أن يكون ثمة ضرورة حتمية لتطبيع كل شيء. وهذا صحيح، بما فيه بشأن الدول البوليسية أو الدكتاتورية. وذلك متضمّن في ما توحي به أعمال حديثة حول الرايخ الثالث: «الألمان العاديون»، الذين في غالبيتهم العظمى لم يكن عليهم تحمّل ترهيب الحكم، لم يعتنقوا، مع ذلك، بقيم السياسات النازية أو وسائلها. لكنهم ارتضوا إلى حد كبير حكماً فسح لهم «مجالاً هائلاً للانصراف إلى نشاطاتهم والتحرّر من إحباطاتهم اليومية»[32].

الشرعيّات الزبونية

إن المطالبات والتطلّعات والرغبات مشروطة طبعاً بالسياق الذي تعبّر عن ذاتها من خلاله. وهكذا، ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كانت مسألة السكن حاسمة نتيجة للحرب والدمار بالتأكيد، وبسبب تحركات السكان التي أعقبت تلك الحرب أيضاً. إحدى عمليات إضفاء الشرعية على الحكومة الألمانية الشرقية، خاصة في الستينيات والسبعينيات، تركّزت تحديداً في هذه الاستجابة لمطلب عاجل، والذي نظّمته الدولة بفضل الحزب، من خلال علاقات الزبونية. كان (الحزب الاشتراكي

الموحّد) أداة فرض ستنتزع كل استقلالية من الألمان الشرقيين أقلّ ممّا كان آلة تتيح للقادة معرفة طموحات الشعب. وهكذا فإن «الزبونية عن بعد» شكّلت وسيلة لبناء إقطاعيات وأتباع، الأمر الذي كان له حسنة أضافية هي إظهار الحزب قريباً من السكان وتوفير هوامش مناورة للمسؤولين المحلّيين؛ وسمحت أيضاً بالرد بشكل ملموس جداً على متطلّبات الحياة «الطبيعية» - والحالة هذه هي الحصول على شروط سكن لائقة - مغذية قنوات معرفة السكان، ومن ثمّ، آليات الرقابة عليهم[33]. علاقات الزبونية هذه لم تقتصر بالطبع على السكن وكانت تميز الوصول إلى الاستهلاك بشكل عام: الانتماء إلى بعض الشبكات، أهمية العلاقات، والصلات كانت أساسية للحصول على السلع والخدمات، وكذلك أيضاً لتنشيط العلاقات الاجتماعية[34]. كل «الاقتصاد الموازي» الذي كانت تعتمد عليه إلى حد كبير النزعة الاستهلاكية في الشرق كان مؤسّساً على شبكات عائلية وإقليمية، وأكثر زبونية أيضاً. فضلاً عن ذلك عملت هذه الشبكات كوسطاء بين الدولة والقرى، مؤمّنة نشر بعض المبادئ، وبعض المعايير، مساهمة بذلك في عملية واسعة لشرعنة الحكم. وبالمثل، فإن «العبادة الوقحة للبضائع»[35] كانت تفسّر شرعية النظام السوڤياتي الزبوني في الثلاثينيات والأربعينيات في ظروف اقتصاد العوز: التلاعب بعلاقات السلطة كان السبيل الوحيد للعيش «بشكل طبيعي»، أي امتلاك، وخاصة امكانية الوصول إلى استهلاك السلع. وحتى في حين كانت مسألة الانقياد الإيديولوجي مركزية في الحياة السياسة السوڤياتية، ومع عمليات التطهير و dékoulakisation إبادة المزارعين (الكولاك)، فإن الانقياد الاجتماعي والسياسي المتجسّد في احترام أواصر القرابة والزبونية، كان يسمح بالوصول إلى هذا «السواء» الاستهلاكي[36]. وفي سياق هذا، كان يوطّد ويشرعن جزئياً حكماً يعمل من خلال إدارة الامتيازات والاندراج المتنامي في شريحة المحظوظين (النومنكلاتورا)[5]. استخدم الحكمالنازي، من جهته، الشرعية الزبونية بكثرة إزاء النخب المجرورة إلى «سباق مسعور للإثراء الشخصي[38]». ممارسة الحياة الاجتماعية والروابط السياسية - الشخصية المنسوجة مع مرور الوقت عملتا في وقت واحد كآليات ضبط وإجراءات مشرعنة للسلطة[39]: حالات التضامن الدقيقة كانت تعزز الشعور بطبيعة النازية عبر تغذيتها بالوصول إلى المنافع والامتيازات؛ سمح الولاء الزبوني بالاستفادة من عملية «الأرينة» - أي عملية انتزاع ثروات وأموال «اليهود» لمصلحة «الآريين» - عبر تعميمها. في سياسة

الاستخدام، لعبت الفاشية الإيطالية[40] بالطبع بالأسلوب ذاته، وفوق ذلك على غرار السالازارية البرتغالية[41]. لقد استجابت الزبونية من دون شك لمتطلّبات الاعتراف، والترقية والحياة المريحة، بالأخص بالنسبة إلى النخب الطامعة بمناصب مهمة ومربحة في الوظيفة العامة وشبه العامة، عبر امتلاكها مزية إخضاعها وإجبارها على احترام الأنظمة الجديدة للسلوك الصحيح.

تنبع أهمية الأبحاث حول الأشكال النوعية التي اتخذتها هذه الشبكات في العالم الاشتراكي من تحليلها للعلاقات الزبونية، متجاوزة النقاشات التهذيبية والمعيارية حول الفساد ودخولها في أنتروبولوجيا اقتصادية واجتماعية تُظهر البعد المشرعن للسوية الزبونية. هكذا أمكن تعريف الفساد الروسي (blat) على أنه «استخدام شبكات شخصية وصلات غير رسمية للحصول على السلع والخدمات، وإيجاد وسيلة للالتفاف على الإجراءات الرسمية[42]». لم يتمكّن اقتصاد الشح في الخمسينيات والسبعينيات المتّصف بنظام الامتيازات الحكومية والتوزيعات المغلقة العمل من دون الفساد، ومن دون شبكات الحماية (proetktsiya)، ومن دون اتصالات متبادلة[43] (sviazi). الزبونية الأبوية التي كانت لا تزال موجودة بالتأكيد، تحوَّلت إلى نهج حكم، بعد أن سادت فترات الغليان السياسي والتردّد، وجرّ أفراد النخب في السلطة إلى المشاركة في تعزيزها لتثبيت مواقعهم وضمان حياة آمنة ومريحة[44]. كانت هذه الممارسات متجذّرة في العلاقات الشخصية، وفي الوصول إلى الموارد العامة وفي موازين القوى السياسية: لقد كانت في الوقت عينه طريقة لتكيّف الناس العاديين مع الضغوطات البنيوية للاقتصاد السوفياتي، ووسيلة للحصول على السلع المرغوبة، وإيجاد العمل، واستصدار القرارات، وحل المشكلات وطريقة للشبكات، والأفراد لتوسيع سلطاتهم، وضمان حياة مادية كريمة وهدوء سياسي عاملة في الوقت نفسه على إفادة السكان بدرجة أوسع.

وغالباً ما فُسِّر الفساد كممارسة ثقافية[45] وإيديولوجية مضادة للنظام السوفياتي[46]. ولكن، بطريقة مقنعة أكثر، أظهرت ألينا ليدنيفا Alena Ledeneva أن هذه الممارسات كانت نتيجة اتفاق ضمني بين السلطات والسكان على تنسيق المعايير الرسمية وغير - الرسمية. وبهذا المعنى، كانت تساهم جزئياً في عملية شرعنة للنظام السوفياتي[47]. يمكننا إبداء تحفّظات حول التحليل المعياري الذي أدى بالباحثة الروسية للحديث على «الشرعية السلبية» لتشير إلى عجز السلطات

التي ربما كانت قد أُجبرت على إغماض عينيها، وحول تحليلها الثنائي الذي جعلها تتحدث على «إيديولوجية - مضادة رسمية»، والتفكير بلغة «التناقضات»، وعن وظيفيتها التي قادتها إلى فهم الفساد كممارسة اقتصادية «ضرورية» للبقاء في قلب النظام السوفياتي. ومع ذلك، كان لتحليلها المفصّل فضل نقد المرجعيات المزدوجة الأخلاق، والإشارة إلى ازدواجية هذه الممارسات وطبعها المراوغ وإبراز أولوية الحياة اليومية. وبالمثل، إذا أمكن أخذ مسافة من التحاليل الثنائية من حيث «**الاقتصاد الموازي**» و«**الحكم الثاني**»، فإن الأبحاث التي تبيّن أن ممارسات الزبونية تعمل بمثابة «المعادِلات الوظيفية للقانون»، لها أيضاً الفضل في الإشارة أيضاً إلى هذه الحصة من الغموض التوافقي[48]. شبكات الزبونية والرعاية هي أيضاً آليات مشرعنة للحياة السياسية لأنها تساهم بتأسيس معايير تجنيد وتحرّك النخب. وبالتالي، فإنها تسهّل اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات الاقتصادية. وهكذا يمكن أن ينظر إلى الفساد كممارسة مشروعة ومشرّعة لاقتصاد سياسي للإنتاج، والاستهلاك والمقايضة، لأنه يتيح، جزئياً أقلّه، إشباع هذه الرغبات في «الحياة الطبيعية» و«الأمن» و«الحياة المضمونة»[49].

يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك في هذا الفهم للشرعية الزبونية بفضل أبحاث أقلّ ثنائية ومعيارية، طورتها ناديج راغارو. تشير هذه الكاتبة إلى أنّ الخدمات (uslugi) المعادل البلغاري لكلمة الفساد - كانت تجتاز الحدود بين «الرسمي» و«غير الرسمي». مخالفة التحليلات التي كانت ترى في الخدمات ممارسة اجتماعية لا سياسية، أو تعبيراً عن عدم شرعية الدولة، كاشفة عن الفساد الذي يحرّف علاقات السلطة. وتبيّن الكاتبة أن الاقتصاد السياسي والأخلاقي كان مؤسّساً إلى حد كبير، في بلغاريا الاشتراكية، على استخدام إستراتيجي للعلاقات وتبادل المكاسب. وهكذا تشير إلى أن الخدمات كانت تشكّل ممارسات ضمّية (inclusif) إن صحّ القول: لم تكن تشارك بالضرورة بالتفاف حول الدولة، لأن السكان كان يمكنهم حشد علاقة ما للدفع باتخاذ قرار متّخذ بصورة قانونية فضلاً عن ذلك؛ ولم تكن تتحقّق بالضرورة خارج الدولة. بما أن الأمر كان يتعلّق بطرق التفاعل المشخصنة التي تشبك مجموع المجتمع، بدءاً من الفرد العادي جداً حتّى أعلى كوادر المحظوظين (نومنكلاتورا) والحزب؛ لكنها تتوضّع في الوقت نفسه إلى جانب الدولة ومعها، بالتوازي وبالتكافل معها[50]. في هذه الظروف، كانت ممارسة الخدمات شرعية ومشرعنة للأعمال الحكومية، لا سيما أن

الأفراد المتورطين في هذه العلاقات - أي الجميع - لم يكن بوسعهم العيش من دونها؛ لقد كيّفها السكان، ناهلين خصوصاً من أخيلة اجتماعية سابقة على الشيوعية لكن أعيد نشرها وأعيد صوغها خلال فترة الاشتراكية. كانت هذه العلاقات، تضفي الشرعية، بعد أن جرى أقلمتها، على طرق ممارسة السلطة. مع ذلك لا تعمل كل زبونية بموجب المنطق نفسه. فالسياق التاريخي والاجتماعي والخيال السياسي، والظروف الاقتصادية وروابط القوى القائمة، وبشكل أشمل حدود علاقات السلطة وطبيعتها هي أساسية لتمييز الترتيبات في أساس آليات إضفاء الشرعية، وتفسير تطوراتها[51]. تُعتبر جمهورية ألمانيا الديمقراطية في أعوام السبعينيات والثمانينيات مثيرة للاهتمام لهذا السبب لأننا نرى فيها تغيّر دوافع الزبونية الاستهلاكية. ففي حين كانت مسألة الاستهلاك غداة الحرب العالمية الثانية في موقع متراجع مقارنة مع مسائل النضال ضد النازية وبناء مجتمع جديد، أولت «الاشتراكية القائمة فعلياً» الاستهلاك اهتماماً متزايداً بدءاً من السبعينيات، مسترشدة بالطبع «بالمعجزة» الاقتصادية لألمانيا الاتحادية[52]. كان اقتصاد العوز، طوال السنوات السابقة، قد زاد من سلطة الأشخاص والمؤسسات المعنية بتوزيع السلع، بما في ذلك شبكات الزبونية المرتبطة بالحزب، وشبكات التوزيع المحلية، والأسرية، والودية والمهنية. إن إصلاحات هونيكر، التي كانت غايتها تحديداً فتح الطريق إلى الاستهلاك ضمن اهتمامه ببناء السلطة السياسية، وبالتالي الشرعية، كان لها للمفارقة تأثير معاكس[53]. فالاختيار غير المنسجم للاستدانة الخارجية (لا سيّما لاستيراد التقنيات الحديثة)، وخفض قيمة النقد (بهدف زيادة موارد التصدير وتقليل جاذبية السلع القادمة من الغرب)، وتوسيع إنشاء مخازن الأنترشوب (بهدف الحصول على العملات الأجنبية من بيع المنتجات الغربية بالمارك الألماني الشرقي)، كان من بين نتائجها ليس فقط العمل على إزالة «الاقتصاد الموازي» وقوة شبكات الزبونية، بل تحويلهما عبر مأسسة اقتصاد نقدي مزدوج: انطلاقاً من هذا الوقت، باتت الاتصالات مع الغرب والحصول على المارك الألماني الشرقي يشكّلان العاملين المميزين للحصول على السلع، وتطوّرت شبكات الزبونية بهذا الاتجاه، مضاعفة التباينات والتمييز الاجتماعي بين الجماعات وبين الفاعلين. خلافاً للأثر المنشود، عزّزت سياسة هونيكر توقّعات السكان وخيباتهم لا سيما وإنها زادت الدور المُميّز للشبكات الزبونية، ودخلت في تناقض مع إيديولوجية الحزب القائلة بالمساواة، وخفضت ضمناً قيمة العملة والمنتجات الألمانية - الشرقية[54]. بالمثل، لم تكن روسيا الثلاثينيات المذكورة أعلاه كروسيا السبعينيات: فقد تغيرت الظروف

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جذرياً، لدرجة أن «العبادة الوقحة للبضائع» كانت بالعكس تُترجم في هذا العصر باحتدام الحرمان، بهذا المعنى، بسبب عدم شرعية حكم عاجز عن توفير أبسط سلع الاستهلاك الأولية[55]. وهذا ما سمح، ضمناً، بظهور الظروف النوعية التي كانت قد أُسست في فترة حرجة للغاية من الثلاثينيات، شرعية نظام زبوني استهلاكي اتفاقي ومميّز: غياب المجتمع الاستهلاكي، إيمان بالمشروع التنموي والتحديثي للدولة، والتحسّن المحسوس، بالنسبة إلى جزء كبير من السكان، لظروفهم الحياتية ما بعد - الثورة وما بعد - الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً الأمل – المرسّخ والمعزز بقوة من خلال مسار شرائح كاملة من السكان - بالارتقاء الاجتماعي والاندماج في شبكات تتيح الوصول إلى هذه الثروات.

لم تكن روسيا السبعينيات هي ما كانت عليه ساحل العاج في السنوات ذاتها. في وضع اتصف بـ«سياسة البطن» (أو سياسة الأقلّية المحتكرة) - أي بحياة سياسية تمتزج بقوة مع البحث عن التراكم، وبمركزة رهانات النضال الاجتماعي ليس في توزيع السلطة، بل في توزيع غنائم ممارستها - لم تكن الثروة عاملاً مميزاً، ورمزاً لعدم المساواة الاجتماعية، إنما هي عنصر شرعنة: فهي تضمن القدرة على إعادة التوزيع[56]. بقيت جملة هوفويت بوانيي (Houphouët-Boigny) في السبعينيات التي قالها لنزع شرعية أحد الخصوم مشهورة: «ليس لديه شيء، ولا حتى دراجة هوائية[57]». إنها تقلّل من أهمية تحوّل «وجوه النجاح والسلطة» التي أبرزتها الأبحاث الأخيرة. هذه الأبحاث تتمتّع مع ذلك بأهمية كبيرة لتسليطها الضوء على تنوّع سجلات الشرعية، وكذلك على العلاقة التي يحافظ عليها هؤلاء مع أشكال التملك الذاتي (subjectivation)، وأوهام السلطة والقيم الأخلاقية الرئيسية لمجتمع ما في لحظة تاريخية معينة[58]. لم يكن ساحل العاج، وكذلك، أنغولا، بلدين لا تُظهر فيهما النخب ثرواتها، بعكس مثيلاتهما العاجية أو الكينية، بل تحاول إخفاءها، وتصديرها وتوظيفها في الخارج[59]. لا تتعلّق الشرعية الزبونية هنا بالإستراتيجية التفاخرية لإعادة توزيع النخب التي أثرت بفضل إيراد النفط، بل، بشكل أكثر انتشاراً وتنظيماً، بالفرص التي تُركت مفتوحة للسكان لتعيش حياتها في ظروف لائقة إلى حد ما، وتحصل على بعض السلع والخدمات الأساسية، وتستفيد من الحماية والأمن المقدّمين ليس من الدولة، بل من بعض فئات النخبة. ومع ذلك، لم يكن هذا الوضع بحد ذاته مستقراً، فقد تغيّرت مصادر الشرعية ومعاييرها، ومفاهيم

الحقوق والواجبات في أنغولا نفسها، نتيجة لاستمرار زمن الحرب الأهلية. تعيد ممارسات الزبونية اليوم إلى ما كان «ضرورياً اجتماعياً خلال العشرين سنة الأخيرة من (سرقات، واختلاسات، ووساطة، ومخالفات قانونية، وولاءات)، والتي أمكن إدماجها كممارسة شرعية طبيعية أو منشودة كحق[60]»، خاصة عدم المساواة الاجتماعية واستخدام علاقات الحماية والأتباع، وبصورة أشمل، علاقات الدولة، للغايات الشخصية.

في المجال الصيني، المواقف مختلفة أيضاً، وتسمح بمناقشة الأنموذج الثقافي للزبونية. بعكس ما يؤكّده بعض المراجع، فإن شرعية الفساد لا تصدر بالتأكيد من قيم آسيوية نوعية مزعومة. إنها على العكس من ذلك، التعبير الذي بات ممكناً نتيجة لعلاقات الزبونية، والمصالح، وبخاصة لمبادئ مكونة للعلاقة السياسية. في جمهورية الصين الشعبية المعاصرة، لا يشكّل فساد البيروقراطيين خروجاً عن المألوف، وخرقاً للقوانين، وسلوك مُتلفاً، بل يمثّل صلة سياسية من طبيعة أخرى، لا تمرّ عبر القنوات والمعايير والمبادئ الرسمية[61]. في الوقت نفسه تسمح علاقات الزبونية المحلية بتتبّع المصالح الاقتصادية، والبيروقراطية والسياسية الخاصة والاحتماء من تعسف وضغوطات الحكومة المركزية والمصالح المحلية المجزأة. إنها ترسم حدود التدخل الاقتصادي المشروع، بخاصة التخطيط الصناعي، وتوجّه الأولويات المحلية للتنمية، لدرجة أنها تنتمي إلى أنماط الحكم الاقتصادي[62]. تُبرز الزبونية قدرة الشأن السياسي على منح مكان لغير الممأسس، ولغير الرسمي، ولغير المركزي. وعلى تمثيل المجتمع عبر عمليات تفويض غير رسمية وذاتية تضع في الواجهة الوجهاء المحليين وتطور العلاقات بين السلطة الإدارية، والسلطة السياسية المحلية والفاعلين الاقتصاديين[63]. في تايوان، خلال السبعينيات والثمانينيات، كانت الزبونية عنصراً مكوناً في سياسة التَيْوَنَة (indigénisation)، بتعبير آخر نظام اختيار الموظفين من الطائفة الأكبر (التايوانيين، المنحدرين من مستوطنين صينيين مقيمين على الجزيرة قبل الاستعمار الياباني الذي استمر من 1895 إلى1945) من قبل الأقلّية القارية في السلطة[64]. استند تعميم الزبونية إلى أخلاقية المبادلة وولّد تداخل المجالات السياسة والبيروقراطية والأعمال. نحن هنا إذاً أمام منطقين مختلفين، بل متناقضين. في حالة الصين القارّية، تنتج الشرعية الزبونية عن توترات بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، والتسويق

على نطاق واسع للعلاقات الشخصية والطائفية الصغيرة الكامنة وراء آلية السلطة. وتكوّن هذه الشرعية بالتأكيد واحدة من طرائق تشكيل «الدولة المطاطة»، وتتّصف بالحفاظ على تشوش التمايز القانوني بين العام والخاص، وبأهمية «الوسطاء» و«صلات الوصل» بين المؤسسة ومحيطها. وكذلك، في الوقت نفسه، تتّصف بتدخل المعايير الدولتية في المجتمع[65]. في تايوان، بالمقابل، فإن الشرعية الزبونية في قلب دولة الحزب القومي الصيني (الكيومنتانغ) نابعة مباشرة من منطق قومي لتشكيل الدولة ضمن منظور تكاملي ومركزي أكثر بسبب تحدّد تضافري أمني للشأن السياسي في الجزيرة[66].

تشير الحالة التايوانية فوق ذلك إلى أن الانزلاقات الصغيرة جداً، والتغيرات غير المحسوسة غالباً يمكن أن تغيّر معنى سياسة ما وطبيعة الشرعية. وهكذا كان الدور الغامض للخطاب التنموي، وبوجه خاص، للممارسات الاقتصادية المرتبطة بهذه الإستراتيجية في طبيعة الحكم السياسي. من اللافت حقاً معاينة أنّ الممارسات («السيئة») التي كانت تطبع فترة الحزب الواحد والأحكام العرفية مستمرة في قلب الاقتصاد السياسي التايواني الديمقراطي[67]. ونعاين الشقاق الحزبي نفسه المرتكز على البحث عن الإيرادات، وممارسات السلب نفسها، وعجز الأحزاب ذاته عن ضبط أعضائها، وممارسات الزبونية نفسها، والمنافسة نفسها بين الجماعات الحاكمة حول الموارد الاقتصادية، والتزاحم نفسه بين قطاعات البيروقراطية، والتشابك ذاته بين الشأن السياسي والأعمال. وبالمثل، فإن «الارتهان الوطني»، بقول آخر، العلاقة مع الصين حملت الحكم الاستبدادي طوال عشرات السنين، وتستمر في حمل عملية نشر الديمقراطية. لكنها تحملها بشكل مختلف، وخصوصاً اليوم، مُجزئة الطيف السياسي إلى شقوق متعدّدة، وهذا أمر جديد[68]. بعد أن ركّز الحكم الاستبدادي قوته وشرعيته على المسألة الاقتصادية عبر المعجزة الاقتصادية وتعزيز الدولة التنموية، يتحقّق التحول الديمقراطي في تايوان أيضاً مستثمراً المسألة الاقتصادية، لكن عبر تحويلها إلى إشكالية من حيث العلاقات الاقتصادية مع الصين القارية. اضطرت الشركات الصغيرة والمتوسّطة للاتحاد لكي تفاوض السلطات المختلفة، مقلّلة من تشتتها التاريخي. وبتطويرهم الأعمال المشتركة، استثمر أرباب العمل هؤلاء المجال السياسي بشكل مختلف، مشجعين النقاش العام والتنافس بين الأحزاب[69]. يبرز الاقتصاد - ركيزة الحكم

الاستبدادي - بعد الآن كلازمة لا غنى عنها لتعدّدية الحياة السياسية وضبطها. لأن أشكال تعبيره تختلف، فتحرير التبادلات التجارية مع الصين لم يعد ينظر إليه اليوم على أنه تشكيك ببقاء البلد؛ إنه شرط الوضع الراهن بين الكيانين الصينيين. لقد كان ضرورياً من أجل نشر الديمقراطية إسقاط وهم الوحدة وإجازته لتجديد الهيئات الوطنية بالاقتراع العام، ممّا سمح باستعادة المجتمع التايواني من قبل السكان الأصليين للجزيرة. بمعنى ما، ترافق تفاقم البحث عن الإيرادات، والفساد، والتنافس على الموارد، وعلاقات الزبونية بالتحرر السياسي وعزّز الديمقراطية التايوانية مشرّعاً باب الاحتمالات ومضاعفاً أشكال العلاقات بين الرجال السياسيين ورجال الأعمال. باختصار، عبر جعل موازين القوى تعددية. هذا المثال الأخير يوضّح نقطة رئيسة، ألا وهي إنّ الإجراءات الاقتصادية وحتى الممارسات، لا تقول بحد ذاتها شيئاً عن ممارسة السيطرة. وهذه الأخيرة لا تتخذ معنى إلّا مُسيّقاً، ضمن التعبير الذي يعطيه لها الفاعلون، تبعاً للظروف والأحداث.

اقتصاد الهبة والممارسة المشروعة للسيطرة

يمكن تحليل الاقتصاد السياسي للهدية والهبة انطلاقاً من مثل هذا المنهج، بالانطلاق من تحليل الزبونية وعلاقتها المعقدة بالسيطرة. إن العلاقات القائمة على مدفوعات مالية ومقايضات نقدية وبخاصة عينية، وإمكانية استفادة بعض فئات السكان المرتبطة بالنخب الحاكمة منامتيازات معيّنة، وعلاقات وساطة عبر تبادل السلع والخدمات، تعمم الإدارة الاستبدادية للقوى الاجتماعية مشرعنة إياها؛ فواقع تقديم الهدايا يشكّل ممارسة «للتبييض» بمختلف معاني المصطلح، أي للتطبيع.

تسمح الهدية، أولاً، «بالإمساك» و«بالشراء». هذا هو الحال، بصورة معممة، في ألمانيا النازية: شكّل اقتصاد الهدية والسخاء فيها «أداة لا تضاهى» لتكوين الزبونية والحصول على معلومات سريّة، وهبات وغنائم[70]. وكان توزيع الهدايا في رأس السنة، وأعياد الميلاد، والحفلات والمناسبات العائلية منهجياً وكثيفاً. وهذه الهبات، المدفوعة من الأموال العامة لكن مقدّمة من هتلر، وهيملر وأقوى زعماء النازية شخصياً، كانت بهدف كسب ولاء كوادر وقادة ألمانيا الهتلرية. لكن آليات الولاء الزبوني تمكّنت أيضاً من العمل في الاتجاه المعاكس تقريباً، سامحة بالتقاط

بعد آخر للاقتصاد السياسي للهدية: ليس «الإمساك» و«الشراء» بل، «الإجبار» على الاعتراف الدائم. في إيطاليا الفاشية، كان كبار الموظفين المسؤولين عن المؤسسات شبه الحكومية يقدّمون كذلك هبات مالية للدوتشي (الزعيم)، وكانوا يسلمونه هذه المبالغ بطريقة شعائرية جداً وبيروقراطية جداً في الوقت نفسه[71]. لم تكن هذه الهدايا طوعية ولا معممة؛ ومبلغها، المتساوي بالنسبة إلى الجميع، كان محدّداً مقدّماً من قبل دوائر موسوليني، وانتظامها السنوي كان يعبّر عن تجديد إخلاصهم الدائم له. التطبيع عليه أن يكون مؤكدّاً، منشطاً ومتجدداً باستمرار. الهبة يمكن في نهاية المطاف، أن تشابه القربان وتمهد الطريق للخلاص: تحت الحكم النازي، سمح دفع المال للجمعيات الخيرية «بالتكفير» عن سلوك غير موافق للجو السائد، مثلاً، معاملة العمال الألمان والعمال الأجانب (خصوصاً البولانديين) بطريقة متساوية أو إقامة علاقة حميمة مع «غير الألماني»[72]. تستطيع الهدايا، في آخر المطاف، تجسيد تبعية مُشرعِنة وموحِّدة. ويمكن أن تعني هذه التبعية أعلى نخب الحكم، على غرار تلك الشخصيات في إيطاليا الفاشية التي كانت ترسل بانتظام هدايا لأطفال الدوتشي وتسلّمه شخصياً، ضمن إخراج مسبق، أرباح الشركات التي كانوا يديرونها. هذه «الهدية» للزعيم من الأرباح، سواء المالية أو الرمزية، للاقتصاد العام وشبه العام تهدف في المقام الأول إلى تغذية علاقات الزبونية القائمة على مراقبة النفقات العامة[41]. فضلاً عن ذلك تستطيع آليات التبعية هذه اللعب مع فاعلين أقلّ أهمية. «هِبات الأرينة»، مثلاً – التي كان الوكلاء الاقتصاديون القريبون من السلطات النازية المحلية أو الباحثون عن مصالحهم يقدمونها للحزب ليتمكنوا من الاستفادة من الممتلكات المصادرة –، كانت تضفي الشرعية على الممارسات الأكثر ريبة التي كانت سائدة قبل وبعد قوانين عام 1938، أي الاستبعاد الاقتصادي «لليهود». وبالتالي، فإنها كانت تشرعن أقلّه جزءاً من الممارسة القسرية للسلطة[74].

خلف هذا التنوع، يرمز الاقتصاد السياسي للهبة إلى تلاقي الزبونية وآليات السيطرة. في حالة أنغولا، يعكس هذا الاقتصاد عملية تركيز للسلطات. مؤسسة إدواردو دوس سانتوس (FESA)، والتي تم إنشاؤها من قبل رئيس جمهورية أنغولا لتمويل أعمال بناء الطرق وكهربة البلاد وجرّ المياه فيها، أو إنشاء البنية التحتية الاجتماعية، تمثّل «التتويج لنظام السيطرة الزبونية العام ودليلاً لتعزيز السلطة الرئاسية[75]». كانت هذه التمويلات موجودة سابقاً لكنها كانت تُنفذ مباشرة على يد

الشركات الكبيرة باسمها الخاص ضمن تقليد أبوي كلاسيكي. منذ عام 1996، تشير التبرّعات المقدّمة إلى مؤسسة إدواردو دوس سانتوس FESA من الشركات الكبرى الأجنبية والأنغولية، وكذلك من قبل الشركات الصغيرة أيضاً إذاً لمركزة وخصخصة هذه التمويلات لمصلحة المهندس إدواردو دوس سانتوس شخصياً. هذه الهدايا كانت في الوقت نفسه إجبارية - يؤدي التهرّب منها إلى الاستبعاد من الاقتصاد السياسي الأنغولي - وتطوعية تماماً - كل أرباب العمل أولئك كانوا يريدون أن يكونوا مقربين من السلطة وأن يظهروا كمحسنين. وتغذّي هذه الهدايا أيضاً شبكة زبونية كاملة من جمعيات وفعاليات المجتمع المسمى بالمدني التي تستفيد أيضاً، بفضل هذا الدعم، من التمويلات الدولية. في تونس، الصندوق الوطني للتضامن، الذي كان يعود هو أيضاً إلى الرئيس - وهو صندوق عُرف أكثر بـاسم «26.26»، وهو رقم حسابه البريدي- نتج من المنطق نفسه. أنشئ في عام 1993، كان من المفترض به استلام التبرعات من الأفراد وأرباب العمل التونسيين لأجل فقراء ما يسمى بـ«الأحياء الفقيرة». لقد كان في المقام الأول آلة لمراقبة السكان بالكامل، والمستفيدين الذين كانوا «منتخبين» تماماً كالمانحين الذين كانوا قد أُنذروا بالدفع[76]. في هذه الحالة، كما في حالة أنغولا، هذه التقنية النظامية لم تكن لتعمل مع ذلك، إلّا لأنها كانت شرعية جزئياً: كانت تندرج في شبكات السلطة حيث كان يتحرّك الأفراد. كان هؤلاء وأولئك بالتأكيد «ضحايا» لمثل هذه الأعمال (التي يمكن تسميتها «هبة قسرية»، «ضريبة خاصة»، «اقتطاع»، «ابتزاز» أو «سلب»)، ولكنهم كانوا أيضاً أفضل البدلاء. عندما كانوا يستغلّون علاقات الهرمية في قلب الشركة أو الإدارة ممارسين الضغط لكي يتبرع المرؤوسون، وعندما كانوا يحاولون، عبر الدفع، الالتفاف على الضغوط الواضحة تقريباً من قبل الحزب أو المنظمات التي كانت مرتبطة به، وعندما كانوا يبحثون عن تجنّب القيود السياسية عبر الدفع، وعندما كانوا يستبقون عقوبات متوقعة بشراء كتمان مخالفاتهم. وباختصار عندما كانوا يندرجون في منظّمات اجتماعية يبحثون عن «الحياة الطبيعية»، فإن الأفراد تحوّلوا في كثير من الأحيان رغماً عنهم وبلا علمهم إلى وسطاء للسلطة المركزية وإلى حوامل لشرعية المدفوعات. كانت هذه الهبات أدوات سياسية، بغض النظر عن الطريقة التي دُفعت ومُوّلت بها.

ويوضح المثلان الأنغولي والتونسي الطابع المخصخص تقريباً لهذه

الاقتطاعات، ولكن هذه يمكن أن تكون عامة أكثر وناتجة من منطق ضريبي أكثر تقليدية. عند نهاية السلطنة العثمانية، مثلاً، حوّل السلطان عبد الحميد الثاني مخصّصاته إلى آلة لتوزيع الهبات[76]: هذه المخصصات المقدرة ما بين 6 و10 في المئة من إيرادات الدولة، سمحت للسلطان بالتأكيد بالإنفاق على البلاط، وعلى حرسه الشخصي وثلث موظفي الباب العالي، ولكن أتاحت أيضاً توزيع العطايا والمكافآت والأجور الإضافية والتبرعات. وقد سمحت هذه الأخيرة في الوقت نفسه بضمان ولاء خدمه، وتوسيع الأعمال الخيرية والجمعيات الخيرية، بخاصة بناء المستشفيات، والمصحّات والمدارس والمساجد والإنفاق عليها، وتوزيع الغذاء والملابس والوقود. كانت أيضاً تعبيراً عن هيبة السلطنة، التي كانت بذلك تتباهى بثرائها وتقدم الهدايا لضيوفها الأجانب. «إن نبع المكرمات السلطانية هو الذي ينتج أفضل محصول في حقل السلطنة[78]»: هذه الحكمة المستعادة من قبل السلطان تشير إلى أهمية الهبة والزبونية في النظام الحميدي الذي استند إلى تعبئة الموارد المادية بقصد إعادة توزيع مركزة الأهداف، وكانت مركزية، لا سيما وأنها كانت تربط في قراءة سياسية للإسلام، التضامن بالخضوع وضبط النفس. بعيداً عن دائرة البلاط السلطاني، انتشرت تقنية السيطرة هذه في جميع أنحاء المجتمع من خلال الأخلاق الإسلامية، وإعداد الموظفين ومنطق الترابط وليس الاستبعاد بين عدد كبير من الناس[79]. يمكننا مضاعفة الأمثلة في ما يخص ألمانيا الشرقية، والصين أو روسيا ما بعد السوڤياتية[80]، ولكنَّ الاستنتاج هو التالي: علاقات التبعية المتبادلة وسلاسل الخضوع المتبادل التي يغذيها تدفّق الهبات والهدايا تغذّي االمؤانسة السياسية، ومن ثمّ تشارك، جزئياً أقلّه، في شرعنة الحكومة القائمة بضمانها تقاسم ما للازدهار أو للثروة ومثبتة أياها كسلطة مانحة، «كمُلطِّف ملحوظ لممارسة الدولة لدورها كـ"وحش بارد"[81]».

تسمح جولة في الأبحاث حول الزبونية في الديمقراطيات الحديثة – بخاصة في إيطاليا – بأفضل إبراز لسجل الشرعية الذي ينقله هذا الشكل – الخاص لكن الشائع جداً – من العلاقة بالشأن السياسي. تخضع شرعية أو عدم شرعية آلية ما شبه شاملة في المقام الأول لاندراجها في تاريخ اجتماعي خاص[82]. كما ترتكز علاقات الزبونية على نظام من التزامات متبادلة وعلى أشكال من شخصنة العلاقات الاجتماعية، مشيرة في الوقت ذاته إلى صحتها[83]: تبادل الخدمات والاستخدام

البراغماتي للموارد العامة يشكلان آليات مشرعنة لأشكال سيطرة الأعيان، لتظهر الزبونية بالتالي «كحصيلة لاستيلاء بعض المجموعات الاجتماعية على المؤسسات التي برزت بفضل التحديث»[84]. تستطيع علاقات النفعية بالفعل أن تكون علاقات وساطة بين المحلي والوطني اللذين يسمحان أيضاً بترسيخ الدولة، كما تشكّل معياراً بين العديد من المعايير الأخرى التي تحكم العلاقة بالشأن السياسي[85]. فالزبونية هي شرعية لأنها تشير إلى شكل خاص من أشكال تمثيل المصالح، باعتبار أن هذه الشبكات أفضل قنوات نقل وتلبية مطالب السكان، خاصة المادية[86]. والزبونية هي كذلك أيضاً لأنها تسمح في الوقت نفسه بمتابعة العلاقات الاجتماعية - حتى لو كانت أنماط هذه العلاقات نتيجة لهذا مُتجددة - وترسيخ العمل العام - حتى لو عُدّل مشروع الدولة نتيجة لذلك[87]. تأتي شرعية العمل الدولتي على وجه التحديد من قدرة المجتمع المحلي على صنعها وفرضها من قبل الشبكات الزبونية، أي من الاعتراف بالممارسات المنتشرة في العلاقات الاجتماعية كافة. ومن هنا فإن «علاقات الزبونية تكون طبيعية أكثر بكثير من السوق والدولة الحديثة»، وإن الزبونية هي «مؤسسة»، و«أداة أساسية ومستمرة للاندماج الاجتماعي والسياسي»[88]. إنها ليست حالة مرضية، أو انحرافاً، أو سمة لنظم الحكم المتخلفة المتقادمة، أو الاستبدادية.

في هذا السياق، نفهم أكثر ڤاكلاف هاڤل (Vaclav Havel) - متجاهلين النزعة الأخلاقية الملازمة لتحليله - عندما يقول إن «الجميع مرتشٍ[89]»، «أو فابريس دالميدا (Fabrice d'Almeida) عندما يزعم أنه بمجرد أن توطّد الحكم النازي، دخل البلد بأكمله في «هيجان النشاط[90]»: فقبول هذا العمل الذي يجلب هذا الامتياز، والانضمام إلى هذه المؤسسة التي تتيح الاستفادة من هذا الحق، والمشاركة في هذا النشاط أو الحدث اللذين يقدمان هذه الإمكانية، مضاعفة الحماة، اكتساب رضا «الأقوياء» للحصول على بعض المزايا... هذه التكتيكات تعبّر عن التطلعات لحياة منعمة بقدر ما تعبّر عن التكيّفات، ربما تكون سطحية ولكنها ذاتت تأثير تطبيعي شديد، التي ينشرها هؤلاء الفاعلون لتثمين مكانتهم في المجتمع. وهي تشارك من ثمّ في قبول هذه الطريقة الخاصة من ممارسة السلطة وشرعنتها، ولكنها طريقة معمّمة. كل الاقتصاد السياسي «للتدخلات المستمرة والروتينية»، التي نجدها في

تونس، كما في عديد من البلدان الأخرى ذات تراث دولاني(*)، ينتج أيضاً من هذا المنطق[91]. إن اللعب مع المتخلّفين عن دفع الضرائب، أو الضمان الاجتماعي، ومع المتأخّرين عن سداد قروض المصارف، مع غموض قوانين العمل، مع التشريعات والنصوص القانونية، مع التطبيق الفعلي للمعايير، والأنظمة والمقاييس المحدّدة بدقة نوعاً ما، مع احترام الأحكام وتنفيذها...، كل هذه الألعاب تفتح الكثير من فرص الزبونية والتدخلية. يغذي **نظاماً** كاملاً من القيود غير المؤذية تقريباً والخدمات الصغيرة المقدّمة، مجموع المجتمع، ويتيح لعلاقات السلطة أن تنتشر في فجوات هذه الألعاب الاقتصادية. هذه التدخلات، المعاشة أحياناً كتدخلات سلبية، متطفّلة أو غير ملائمة، اعتُبرت دائماً من قبل الفاعلين الاقتصاديين محتمة وفُسرت بشكل إيجابي في معظم الأحيان، متيحة مجابهة مشكلة وتذليل صعوبة، والحصول على سوق أو فسح مجال للفرص الاقتصادية. ولأنها مشاركة جوهرياً في الترتيبات مع الأنظمة وغالباً ما تسمح بالسعي نحو حياة «عادية»، فإنها تزيد من شرعية التدخل الدولتي. وهذا ليس خاصّاً بتونس بن علي. نجد هذا الدور للترتيبات في شرعية الدولة والعمل العام في العديد من الحالات الأخرى، كما أبرزت ذلك بوجه خاص الأبحاث حول قبول الضرائب[92]. ولكن الزبونية وشكل شرعيتها ليسا خاصّين بالمجتمعات الدولتية البيروقراطية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلاً، فإن تركيبة من فهم نوعي للثروة، مستند إلى الثراء المتمثل بالناس (wealth in people) باعتبارهم ثروة قوامها المعرفة، والسلطة والنفوذ[93] وإلى اقتصاد سياسي ومعنوي متّصف بالمرونة وعدم اليقين وعدم الاستقرار والوقتية - هذا ما لخصته سارة برّي (Sarah Berry) بعبارة «ليس من شروط دائمة[94]»، تجعل الرعاية والزبونية وإدارة الانفتاح و«سياسة البطن» كلها طبيعية تماماً ومشروعة، لأن هذه الأخيرة تقوم بالخصوص على مفاوضات دائمة حول الملكية والقيمة. هذا لا يمنع بالطبع من ممارسة السيطرة، طالما أن هذه المفاوضات تجري بقوة في شبكات اجتماعية ذات تراتبية صارمة، واستناداً إلى علاقات غير متناظرة وإلى منطق التهميش، وحتى الإبعاد، لبعض المجموعات الاجتماعية.

هكذا تظهر الزبونية كتعلُّم شائع للشأن السياسي، تعلُّم يمكن أن يتعلّق أيضاً بالتعددية السياسية وبالتالي بأشكال ومعانٍ مختلفة للسيطرة[95]. وفي بينين، مثلاً،

(*) دولاني (تابع لسيطرة الدولة).

لم تترجم العملية الديمقراطية باختفاء «سياسة البطن»، ولكن بتغييرها، وخصوصاً بتعدديتها بفضل انتشار المخيال السياسي للأكل وممارسات الزبونية و«دمقرطته»، إذ أصبح باستطاعة الناخبين بيع أصواتهم مرات عديدة وتقرير اختيار مرشحهم المفضل في نهاية المطاف[96]. في المغرب، في الظروف السياسية الجديدة من التعددية الانتخابية سمحت ممارسات الزبونية لسكان الأحياء الفقيرة بالتأثير بقوة في السياسة المحلية وأجبروا المُنتَخَبين على الأخذ في الحسبان مطالب واحتياجات هؤلاء السكان[97]. لم تبق الزبونية ممارسة محصورة بفترة وبالإجراءات الانتخابية: فقد سمحت بالإضافة لذلك مفاوضات النخب مع ممثلي الإدارات والشركات الكبرى المنفذة للخدمات العامة بتغيير موازين القوى على المستوى المحلي. تحولات الزبونية هذه نجدها على مستوى البلد. إنهّا تظهر بالتأكيد من خلال تعددية مصادر وقنوات توزيع المال وتنوعها، ولكن بالخصوص عن طريق انتقال استخدامه، ومعه، مؤشر الأخلاق السياسية[98]. نلاحظ في الواقع حلول منفعة الجماعة المؤجلة، محل المنفعة الشخصية المباشرة أي الانتقال من الشراء التقليدي للصوت قبل بضعة أيام من الانتخابات إلى المفاوضة الجماعية حول الخدمات والمنافع لمجموعة متشكلة ظرفياً بمناسبة الانتخابات: بناء طرق وأسواق، وجرّ المياه لأراضي الجماعة، إنارة ذلك الحي، الحصول على آلة لشق الدروب، تعيين عضو من المجموعة في إدارة ما، وعموماً الحصول على فرص العمل. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أن اندماج أعضاء المجموعة في فريق الحملة الانتخابية، بأجرة 100 درهم يومياً، يضمن للمرشح من خلال لعبة الروابط الأسرية والودية، لا يقل عن 500 ناخب. بحيث إن نظام شراء الأصوات لم يعد اليوم يُعرض على أيّ كان، ولكنه أصبح نظاماً دقيقاً جداً ومحصوراً بالعدد حيث يتركز الاستهداف على الأصوات المؤثرة وحدها، وحيث قدرة استيعاب وتحايل الناخبين تؤخذ في الاعتبار[99]. لا تبدو الزبونية وكأنها شكل شرعي مرتبط بحكم محدد، أي المغرب الاستبدادي خلال السبعينيات والتسعينيات؛ إنها ترافق كذلك التغيير السياسي والتعددية في موازين القوى[100]. إن واقع التفاوض حول مصلحة عامة ما، بالطبع، لا ينظر إليه من النواحي الأخلاقية، كالفساد الذي يميّز الزبونية. في نظام تظل العوائد السياسية مهمة، يعتقد الناس بأن كل شخص يسعى لضمان إحداها ينبغي أن يدفع ويعيد التوزيع من خلال شبكات الزبونية هذه. ويعتبر أمراً «عادياً» وحتى «أخلاقياً»، وبالتالي شرعياً على نحو مضاعف، أنّ يثيب المرشح ويكافئ أولئك الذين يساعدونه من الناخبين على «الصعود» وفقاً لمبدأ السلم[101].

وهكذا فإن الزبونية وحصتها من الفساد تبدوان كنتيجة نهائية لشكل من أشكال اللبرلة السياسية، كون الانتخاب مكاناً لعمل وتفاوض مجموعة تعقلن خياراتها في نظام سياسي مركّب يتميّز بتجاور نماذج متعدّدة للحكم.

تنتمي الهبة إلى هذا الاقتصاد الأخلاقي والسياسي للزبونية وبالتالي لا تميّز الأوضاع المتسلطة، ولا حتى الشاملة، أكثر ممّا تميّز أوضاع التعددية السياسية. لكن يجب أن تتأرخن لأن دلالتها تختلف من فترة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ومن مجموعة فاعلين إلى أخرى، من حالة اجتماعية - سياسية أو اقتصادية إلى أخرى. في أواخر العصور القديمة، بيّن پول فيين بشكل رائع في كتابه **الخبز والسيرك** Le Pain et le Cirque أن فعل الخير، هذه الهبة المقدمة من الأعيان والأغنياء للشعب، كانت تشكّل التعبير بامتياز عن الشأن السياسي[102]. كانت المسألة حينذاك مسألة السيطرة في زمن تقديم «الهبات»، كون السيرك والألعاب ينبغي أن يُقتصرا على أوقات محددة ضمن منطق التحكّم بالسكان وضبطهم؛ كما أنّها مسألة هيبة، إذ كان العمل الرمزي للهبة يشير إلى أن أولئك الذين كانوا قادرين على التقديم، والقادرين على إظهار أنفسهم كعظماء، كانوا في خدمة المحكومين. في هذا السياق، وخلافاً للحالات المذكورة أعلاه، لم تكن الهبة مقايضة، من جهة، بين الامتيازات الممنوحة للطبقة المالكة، وبين موقف السلطة من الطبقة الحاكمة من جهة أخرى. إنها ليست حكراً على السلطة الدولتية، وحاملاً لتكوين العملاء، والامتثال ضمن منطق الإكراه والعنف الكامن والمخفي. كانت تمثّل التعددية السياسية بمعنى أنها كانت تجسّد علاقة شخصية بين الواهب والعامة، وأن الدولة لم تكن تخشى هذه العلاقة المباشرة التي كانت تتجاوزها والتي كانت تولد من الضغط غير الرسمي للرأي العام أكثر ممّا تولد من الإكراه. كانت السيطرة تُمارس أكثر، من خلال السطوة الاجتماعية والهيمنة الثقافية. بالعكس من ذلك، في الأوضاع الاستبدادية، كان الإحسان يتعلّق بسجل الثروة وإعادة التوزيع. في المغرب، في عهد الحسن الثاني، مثلاً، كانت الهبة غير مباشرة بوجه خاص، بل تنتقل عبر وسطاء. كان فعل الخير يحقّق إذاً علاقة شخصية بين هذا الذي يَمنَحُ - ويؤدي بذلك فرضاً دينياً- ومتلقّي الهبة الذي كان، بوصفه وسيطاً للسلطة العليا، يضمن وصول الالتماس ويدير بذلك تحويل ما للثروة، محافظاً في الوقت ذاته على احتكار السلطة السياسية للملك[103]. اليوم، في المغرب كما هو الحال في مصر،

عندما تتحقّق الصدقة الإسلامية بالدفع المباشر، تدرك الدولة هذه الإستراتيجيات الخيرية كمحاولات لإقامة علاقات شخصية بعيداً عنها وكمنافسة من الجهات الفاعلة الأخرى، خصوصاً من المعارضين «الإسلامويين». يصبح توزيع الهبات مكاناً للمنافسة السياسية تحاول فيه الحكومة المركزية، بشيء من النجاح غالباً، الحد أو حتى القضاء على منافسيها[104]. بالمقابل، إذا لم يكن يتعلّق بإعادة التوزيع فإن فعل خير العصور القديمة يتعلّق كثيراً بإشكالية السيطرة والخضوع: من جهة، الهبات، التي كانت تعكس أيضاً الخوف الذي يثيره الشعب، كان لا ينبغي لها أن توحي له بأفكار العصيان؛ من جهة أخرى، كان فعل الخير يترجم التفوق السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعترف به للأغنياء ويجسّد تفوقهم الطبيعي وحقهم الشخصي بالقيادة؛ وأخيراً، كان يعبِّر عن وجود منافسات في الحرية النسبية، ونية في التفنن كان عليها أن تظل تحت السيطرة.

يشير مثل فعل الخير إلى ما لمعنى الهبة من ووجه مزدوج ومتعدد، والتي لا تقود غالباً إلّا إلى تعزيز مشاركتها في شرعنة أنماط للحكم. كما يشير أيضاً إلى تعدد منطق الشرعنة وتنوع أشكال قبول السيطرة. لذلك يبدو لي من الصعب معارضة الشرعية بالإخلاص، أو بالأحرى تعريف الإخلاص كإستراتيجية دولتية وضعت بدقة لمواجهة غياب الشرعية[105]. الاستقامة الزبونية مشروعة تحديداً، وبعيداً عن الخطاب الرسمي للحكم، بسبب أن هذا النمط من العلاقات يسمح بالتغلب على الفجوات بين الوعود والالتزامات، من ناحية، والإنجازات الفعلية، من ناحية أخرى. يتكوّن «إبداع الشأن اليومي» أيضاً من ذلك الجمع بين صيغ أخرى وغير متصوّرة تصبح الخلافات من خلالها ذات تأثير، وممارسات فعّالة وسلوكيات طبيعية وشرعية.

مكافحة الانحراف:

مثل مكافحة الفساد

إنّ عمليات التطبيع والاخضاع للامتثال تحظيان بالقبول إلى حد كبير، كما رأينا، باسم بعض المطالبات، وبعض الرغبات، وبعض الرؤى المشتركة، ولكن أيضاً باسم مبادئ أساسية معينة، بدءاً من العدل والإنصاف، باسم بعض التصورات، على غرار عالمٍ خالٍ من الصراع ومحكوم بمفهوم مُطهّر للشأن السياسي. إن الشرعية النسبيةً لشعار التطبيع والامتثال تفسر إذاً شيوع الصراع ضد

الانحراف الاقتصادي: حتى لو لم يكن هناك دائماً اتفاق اجتماعي على تعريف «الانحراف» وحتى لو كانت أشكال «الانحراف» مقبولة نوعاً ما، تبعاً للقيم والزمنيات المتعدّدة، فإن مكافحة الانحراف تستهدف دائماً الممارسات اليومية باسم العدالة والمعاملة المتساوية للجميع. فالسلطة الشرعية هي «السلطة التي صفتها العدل»، بعبارة أخرى الحكومة التي تكون العدالة بالنسبة إليها في صميم الشرعية المنشودة[106]. هذه الأخيرة تستند أيضاً وقبل كل شيء إلى وجود قواعد رسمية معترف بها تنظّم الحياة في المجتمع وتحدد المسموح والممنوع والشرعي وغير الشرعي، والصحيح وغير الصحيح[107]. وهذا ما تشير إليه الأبحاث حول حالات شديدة التنوع، مثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وتونس زين العابدين بن علي، والصين الحالية، والبرتغال السالازارية، والنازية في الثلاثينيات، والتي تتلاقى لتوضح انتشار هذا الرفض للانحراف إلى أبعد من البعد السياسي والإيديولوجي للكفاح ضد الفساد[108]. وهذا الكفاح دليل على شرعية تستمد قوتها من المطالبة – الشاملة – بالعدل والإنصاف. في الاتحاد السوڤياتي، رافق الكفاح ضد الفساد تسنّم السلطة من قبل حاكم جديد[109]. ومن الواضح أن هذه الحملات قد أخذت، مع مرور الزمن، أشكالاً مختلفة، وتعلّقت بمواضيع متعدّدة بحسب المراحل، لكن حاولت كل حكومة جديدة إعلان حضوره عبر تأكيد أخلاقي لدعم شرعية سلطته. استجاب بريجنيف جزئياً لـ«القاعدة»، أي الحركة العمالية، بخاصة التي كانت ترى في امتيازات النومنكلاتورا أصل العوز؛ في شفافية (glasnost) أعوام الثمانينيات، يبدو أن استنكار «ظلم النظام» شكّل عنصراً أساسياً في شرعية زعماء الإصلاحات. اليوم أيضاً، تكمن شرعية بوتين جزئياً في استنكار المظالم، والفساد والمخالفات القانونية التي ترتكبها «الأوليغارشية».

في هذه اللعبة بين الشرعية والإخضاع وممارسة السيطرة عبر مكافحة الانحراف الاقتصادي، يصبح البعد الدولي أمراً أساسياً اليوم. فحديث المنظمات الكبيرة للتعاون الدولي والمعونة الإنمائية تركّز على فقدان شرعية الدول المتعلّق بالفساد. وتعزى الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد كبير إلى هذه الممارسات التي، بتغذيتها لغياب الشفافية والنزاهة، ستعرّض الدول للإفلاس، أو ستقود إلى تفسخها[110]. يحلل أوليڤييه ڤاليه، مستوحياً من ڤيبر، هذا الكلام بوصفه التعبير الممتاز عن «التدبير الأخلاقي لمكافحة الفساد[111]»: اتفاقية ميريدا (وضعتها

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - الترجمة) وخطاب الحوكمة الرشيدة استعانا بالخارج لإنتاج المعايير وحوّلا هذه القضية لرهان عالمي بإدخالها في المجال الدبلوماسي لتصوّر وعمل القوى الغربية العظمى. فرضت مكافحة الفساد قواعد وقيم ذات هندسة متغيرة: فالبلدان المُساعَدة أو قيد التسويات الهيكلية المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تُفحص وتُقيّم دون معيار مشترك بالنسبة إلى البلدان المانحة؛ وتصبح مكافحة الفساد وسيلة للسيطرة على المشهد الدولي تقود، في ظل أشكال جديدة، علاقات الخضوع[112]. ولكن مكافحة الفساد ليست خطاباً فقط، وأخلاقاً مفروضة، وشكلاً من القوة والسيطرة على المشهد الدولي، بل هي أيضاً «صناعة[113]». صناعة بسفحين. فخلف خطاب الحكم الرشيد تنتشر في الواقع شبكات من اللجان والمكاتب، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية المنتمية إلى «التكنولوجيا العالمية الكبرى لبريتون وودز «Woods» «Bretton»، التي تنشر العلم الإداري المعياري، وهي منظمة بيروقراطية جديدة تشكك في مصداقية الوزارات والموظفين وترفع من شأن الوكالات ومنطق المردودية وعملية «خصخصة» كاملة للوظائف والخدمات العامة[114]. إنها تساهم إذاً في جهد إعادة تحديد معايير الشرعية عبر رفع قيمة بعض مبادئ العمل، والإنقاص من قيمة أخرى، وإعادة النظر في المعايير التي تُقيّم بموجبها التدخلات العامة. في الوقت نفسه، تنتمي هذه الشبكات إلى مجال الأعمال التجارية[115]: مولّدة سوق للتخمين والتدقيق، وتدقيق الحسابات، عبر المساهمة، تجارياً، في نشر تقنيات الرقابة والممارسات «الصحيحة» في السياسات العامة، كما في أجهزة الإدارة، كما جعلت من مكافحة الفساد أيضاً «عملاً ذا مردود ربحي» كأي عمل آخر. يتداخل حتماً هذا التكييف والتسليع وغالباً من دون علم الفاعلين، مع عمليات الشرعنة السياسية، لأنهما يساهمان في إعادة رسم حدود التدخل العام، عبر تحديد ما هو «جيد»، و«نقي» و«أخلاقي» وما هو خلاف ذلك. ومع ذلك، بالاستناد إلى مفاهيم مبهمة لم يكف معناها عن الانزلاق وبربط الفساد بمفاهيم مختلفة في الزمن، فإن الفساد ومكافحة الفساد قد أُعيد تعريفهما باستمرار تبعاً «للقيم» و«الأخلاق» الانتهازية والوظيفية، ويساهمان في ظهور تفسيرات فريدة وفقاً للظروف المحلية[116].

في الواقع، الشرعية الدولية وحدها لا تعني شيئاً في مجالات سياسة معينة. إن التناغم بين الحركيات المحلية والعمليات الداخلية للشرعنة وتعدد المنطق

الدولي لإعادة تحديد معالم الشرعية هي التي تعني شيئاً، والتي تستطيع تحقيق فعالية رهيبة. في العديد من البلدان الأفريقية، وفاقاً لمنطق الانفتاح المذكور سابقاً الذي يجعل من كل ضغط خارجي دافعاً للسيطرة الداخلية، فإن الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد تستأنف نقداً للدولة قريباً من ذلك الذي طوّره صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[117]، مانحةً أيّاه بعداً دينياً، وتأخذ مطاردة الفاسدين بعداً خلاصياً[118]. حالتا نايجيريا والكاميرون تعتبران رمزاً لهذا التقارب وهما مثيرتان للاهتمام لا سيّما وأنهما تعنيان اثنين من البلدان الأكثر تعرضاً للنقد على الساحة الدولية. في نايجيريا أعوام التسعينيات والألفين، استؤنف خطاب الغرب والتقنيات التي ترافقه وشدّد على ضرورة محاربة الفساد، سواء عبر تشجيع الديمقراطية أم تشجيع التحرر الاقتصادي والتنمية؛ فيأخذ هذا الصراع عندئذ شكل خطاب مسيحاني لحملة صليبية. فيجري تعبئة نغمات التوبة، والتجدّد المسيحي، والخلاص الأخلاقي من خلال إعلان عدم شرعية الثروة، والحاجة إلى تحوّلها من خلال إعادة التوزيع. في الكاميرون في تلك السنوات ذاتها، ثمة بعد آخر للخطاب الدولي الذي استؤنف، ببيروقراطية أكثر: هو نشر القوائم[119]. خلف هذا الخضوع للخطاب الدولي، نجد ترتيبات سياسية كلاسيكية جداً. تسمح مكافحة الفساد، في كلا البلدين، بالمراقبة والمساهمة في إعادة تشكيل شبكات السلطة والتراكم لمصلحة القادة الجدد (أوباسانجو ويارأدوا في نايجيريا)، أو بالتدخّل في اللعبة الطائفية والتأسيس كنمط للحكم من خلال فردنة علاج الفاسدين (بيا (Biya) في الكاميرون)[120]. وفي نايجيريا، شرعنت مكافحة الفساد عبر إلغاء نتائج الانتخابات المزيّفة والمشتراة، الدولة العسكرية. أما في الكاميرون، فإنها تتابع، تحت أشكال أخرى، النشاط الحزبي والاستيلاء على بنية التنظيم البيروقراطي للدولة في إطار تسويات زبونية.

مع ذلك فهذا التحليل ليس كافياً لفهم ألاعيب إعادة التشكّل الجارية أثناء عمليات الشرعنة، والتي تتطلّب الدخول أكثر في خصوصية أنماط الحكم والمخيالات السياسية لكلٍ من هذين البلدين[121]. في نايجيريا، تشارك مكافحة الفساد أولاً في إدارة وسير عمل الفيدرالية وزبونيتها الانتخابية والإدارية؛ وترافق خصوصاً التطور الحديث نحو «فيدرالية متمركزة على النزاعات المحلية»، وتحاول إدارة نشر العنف الطائفي[122]. وتساهم تالياً في تزايد مفاهيم جديدة لإعادة

التوزيع من خلال توزيع الضرائب وإعادة تحديد التحالفات مع الأوليغارشية (الأقلّية) المحلية على حساب مفاهيم هوياتية[123]. وهكذا تتحوّل إلى «قناة لإعادة صوغ وإعادة توجيه الانشقاق ولكنه انشقاق يشكّل جزءاً من «تسوية موقتة» مشوهة تسمح بتعاقب النخب»[124]. ومع ذلك يجيز هذه المحاربة للفساد، وفي وقت متزامن، قمع الحركات المطلبية في المناطق «المنشقّة»، وبخاصة في منطقة الدلتا، عبر تجريمها وعبر عرقلة النشاطات الاقتصادية. كما يشارك في إعادة تكوين أماكن وآليات الإثراء، وبالتالي الرأسمالية، خاصة عبر «التوطين -indigénisation- أو الأقلمة» وظهور ثروات وطنية جديدة، بخاصة في القطاع المالي. في هذا المعنى، فهو ينتمي إلى منطق تعزيز السيادة الاقتصادية الوطنية، ويعيد النظر جزئياً في الترتيبات السابقة مع الشركات متعدّدة الجنسيات.

في الكاميرون أيضاً، كانت مكافحة الفساد على حد سواء كاشفاً ومولّداً لآثار متعدّدة وحركيات ترسّخ شرعيتها. كما تبدو شكلاً من أشكال الليبرالية، ونشر قواعد السوق، والإكراه، في وقت متزامن، للأكثر ضعفاً[125]. وتشارك في إعادة صوغ العلاقات التأديبية للسلطة بين «الزعيم» والناس بالعمل كمزيج ما بين الإعادة إلى الصواب واستثمار الفضاء العام، وبالتالي كرمز لأسلوب جديد للحياة[126]. كما إنها تسهم أيضاً في التغييرات الجارية في وسائط تشغيل جهاز الدولة من خلال تعزيز عملية التحديث، والتكنوقرطة، وإعادة صوغ التدخلات الدولتية تحت شكل «تخفيف الأعباء[127]» décharge. وتشارك، في نهاية المطاف، في تحولات التسوية بين شرائح مختلفة من النخبة وبين هؤلاء والسكان من خلال إعادة تحديد مساحات وأماكن وأوقات القمع والتراخي أو التغاضي النسبي[128].

وفضلاً عن ذلك، يشير المثل المغربي الحالي إلى أن مكافحة الفساد يمكنها في ظروف معينة، تشريع تحرير وتلطيف أشكال السيطرة. كان الكفاح ضد الفساد في الثمانينيات والتسعينيات، بخاصة تحت شكل «حملة تطهير» (مثلاً، كان الكفاح في عام 1996 ضد الأنشطة غير الرسمية للتهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات) قد أوجد إلى حد كبير عملية إعادة توزيع للخرائط السياسية التي رسمتها الحكومة المركزية، وتعزيزاً جديداً لهذه الأخيرة واحتكارها لوضع المعيار؛ وبعبارة أخرى، إظهاراً كلاسيكياً للسيطرة، وعملية تمركز من خلال التدخّل في اللعبة الفئوية حتى ولو كان يعكس أيضاً المزج بين المتطلبات الدولية والحركيات

السياسية الوطنية. وارتكزت شرعيته على جداول رمزية وسياسية وعلى قيم أخلاقية مغربية هي ذاتها مختلفة جداً، تستند في الوقت عينه إلى القانون المشترك للمجتمعات المجزّأة، وعلى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي لحكومة تسلطية[129]. اليوم، ربما يتوقف إجراء مكافحة الفساد جزئياً بعملية استقطاب لجزء كامل من المجتمع السياسي[130]: بعد فترة من الكمون وإعادة التأهيل في المجتمع المدني، بخاصة في مجال مكافحة الفساد، بات اليسار الراديكالي والثوري القديم، بدوره، والذي قمع وسجن خلال «سنوات الرصاص» (من أواخر الستينيات حتى الثمانينيات)، بعد الآن، موضع كامل اهتمام القصر بقصد ضمه إلى «السراي». ولكن لم يكن القصر الوحيد المبادر إلى هذا الالتقاء. من المؤكد أنه يلعب بالقسم الأساسي: فهو في نهاية المطاف من سيقبل، أو لا، اندماج هذه الحلقة السياسية أو تلك. ومع ذلك، فقد كان تأثير الحركة التعاونية أساسياً في هذا التقارب، الذي لم يكن ممكناً إلّا بفضل عنادها ومهنيتها وتنظيمها، بفضل الصدى الذي لقيته، بوجه خاص صراعاتها السياسية لدى المجتمع، والتوترات التي أثارتها. من جهة أخرى، كانت «حكومة التناوب» (التناوب الذي قرره الحسن الثاني ليس بسبب نتيجة الانتخابات، لكن بطريقة تعسفية، ضمن النهج المستقيم للحكام المستبدين الذين يعتبرون أنفسهم متنورين) لحظة حرجة، ليس لأن موازين القوى قد ترجّح لمصلحة «الديمقراطيين الإصلاحيين» على حساب «المستبدين المحافظين»، بل لأن الفاعلين قد شرعوا باللعب بأنموذج التعاقب السياسي الذي قدّم للمرة الأولى في تاريخ المغرب الشرعية لانقلاب ممكن في علاقات السلطة[131]. تكمن الشرعية الحالية لمكافحة الفساد بالضبط في مرونة مفاهيم السلطة والثروة، في المشروع وغير المشروع، الأخلاقي وغير الأخلاقي. ليس هناك بالضرورة تقارب بين الحكام والمحكومين في شأن ما ينبغي أن يُتابع وبما يمكن التساهل معه. إن تحليل الانتخابات الوطنية والمحلية، والفساد الصغير لصغار المرؤسين، هؤلاء الذين يدعونهم في المغرب بـ «أعوان سلطة»، والأعمال التي تورّط بها أقارب الملك، أو مكافحة تهريب المخدرات يسلط الضوء على تعدّد الحالات ومنطق العمل حول قضية الفساد، وإدراكها ودلالتها السياسية وإدراجها في علاقات السلطة. ولكن واقع أن هذه العلاقات يمكن، حتى في يومنا، أن تُفحص باسم مكافحة الفساد، يشرعن السلطة القائمة، خصوصاً لأنه يعمل مادياً على إظهار التوسّع الجاري في مجموعات العمل والفهم والتفسير الذي يُقدم للمغاربة، على

الرغم من أن دافع المنطلق لم يكن بالضرورة، ولم يكن على الإطلاق مُفكراً فيه، من حيث الانفتاح السياسي.

تشكّل الطرائق المتعدّدة لمكافحة المنحرف، والبحث عن رغد العيش، والسيطرة على اقتصاد سياسي وأخلاقي ما وعلاقات الزبونية، وحركيات الهبة، وطلبات انتظام وهدوء... لوحة غامضة غزيرة نتاج الحالة الطبيعية والإخضاع. هذه الأشكال الوفيرة لآلية عادية - البحث عن الحالة الطبيعية - تسمح بالدخول بسهولة في تعقيد عمليات شرعنة السلطة. تشير الأمثلة المذكورة إلى أن السيطرة تُمارس من خلال دروب معقدة، وأنها تنتقل عبر أوضاع تجعل اعتبارات عمل، وقيم، وفهم ومصالح مختلفة، وحتى متباعدة تلتقي - من دون جعلها لهذا تتقارب، أو جعلها تتجانس. لأنها مسيَّقة وعلائقية تكون «الحالة الطبيعية»، حاملاً لشرعنة السلطة الاستبدادية. ولكنها كذلك لا لأنها مفروضة من قبل المسيطرين بوصفها قيمة عليا، ولا لأنها تستجيب لرغبة المحكومين في الخضوع؛ تكون كذلك لأنها تُدرك بشكل مختلف بحسب الأفراد والفئات السكانية، ولأنها تشكّل موضوعاً لتفسيرات مختلفة من قبل المسيطرين والمحكومين؛ وبخاصة لأنها لا يمكن أن تُفهم إلّا في حركيتها، وأن المعايير ليست محددة «من الأعلى» ولكنها تُحضّر في التفاعلات الاجتماعية، وسط تلاقي كوكبة من المصالح غير المتجانسة.



2

الاعتقاد والاقتناع، أو الدوافع الذاتية للشرعية

تبدو إذاً عمليات الشرعنة مرنة، وتعمل خبط عشواء بطريقة مفارقة وغير متوقّعة غالباً في أوضاع سياسية متحركة، لا سيما وأنها تخبّئ مجموعة من أشكال المنطق. مع ذلك لا بد من إضافة فارقتين، واللتين تعقدّان أكثر مسألة العلاقة بين الشرعية والتطبيع. فعمليات الإخضاع للامتثال هذه لا تقول في المقام الأول شيئاً مهمّاً حول ما يعتقده الناس فعلياً، وما يعيشونه في طويتهم، وحول تفاصيل وظروف مصالحهم، ومشاريعهم أو سلوكياتهم. ليس البشر الممتثلون، مع ذلك «دمى» على حد تعبير آلف لودتكه[1]، حتى لو كانت هذه الامتثالية، في الوقت نفسه، شرط الانضباط البيروقراطي بوصفه إنتاجاً اجتماعياً للامبالاة. إنّ فكرة العناد Eigensinn، أو القدرة على الاستقلالية واللامبالاة، تشير إلى أن الامتثالية ليست بالضرورة شيئاً من السلبية، وربما تتطابق، بالعكس، مع شيء من النأي. تحاول هذه الفكرة إدماج تنوع المشاعر والسلوكيات مقابل الممارسة الاستبدادية للسلطة[2]: فهي تسمح بترجمة تزامن اللامبالاة والفضول، الابتعاد والقدرة على القيام بأعمال فردية، الرغبة في إعطاء معنى خاص لأعماله والأخذ في الاعتبار الضغوطات، القدرة على العناد والنأي، الاستقلالية والقبول المتنائي عن الانضباط. وبعبارة أخرى، تعبّر الـ Eigensinn عن الطريقة المرنة، والغامضة والمتعدّدة التي يحاول الناس من خلالها تمثّل وجودهم، عبر تسويات شخصية محضة في سلوكيات المعيشة والأعمال، تتيح التعبير عن بعض هوامش المناورة، والمبادرة والحرية، ومن ثمّ، فهي ليست بالضرورة مرادفاً لتطبيع حتى لو كانت هذه الاستقلالية بالنسبة إلى نظام السيطرة هي أيضاً أحد شروط قبوله. كما بيّن ميشيل دو سيرتو كيف يمكن للمجموعات الخاضعة تطوير أعمال مستقلة، ولا يمكن إرجاع نهجها إلى عقلانيات الانتظام الدولتي[3]. هذا ما بيّنته أيضاً الأعمال الصادرة عن مدرسة التأريخ الأصغري[4] (Microstoria): يستخدم الفاعلون إستراتيجياً القواعد الاجتماعية، ولا يستخدمونها لمنع أشكال السيطرة ولكن لتشريطها وتغييرها.

ومن هنا أهمية مراعاة الفجوات بين نظم معيارية متنافسة لكي نفهم الممارسة الفعلية للسيطرة وتطور الآليات الجديدة والممارسات الجديدة.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الحالة الطبيعية والامتثالية هي قبل كل شيء مسألة تصور. تصور للحد - في حد ذاته غير واضح - بين الرسمي وغير الرسمي، بين العادي وغير العادي. تصور ربما بوجه خاص «لخطورة» (أو لا) عدم الامتثال والشذوذ؛ ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، مثلاً، السلوكيات غير النظامية (استخدام شبكات تموين غير رسمية، والاستماع إلى الموسيقى المحظورة، واللباس وفقاً للطراز «الغربي»)، كانت على نطاق واسع، ومع ذلك لم تكن تُدان عادة، تبعاً لمنطق دارج للترخيص الضمني أو التسامح مع أي شيء لم يكن محظوراً لم تكن تُسيّس من قبل الحكم طالما ظلت محلية، معزولة، وغير منسّقة[5]. يمكن أن يكون العمال «مستائين ولكن أمناء»، وقد تكون تصرفاتهم غير نظامية وفاقاً لبعض المعايير (الانضباط في العمل، أنموذجية الاقتصاد الألماني وأدائه)، لكنها مقبولة لأنها مطابقة تماماً لمعايير أخرى، بدءاً بالتعبير عن هذه الأمانة السياسية تحديداً[6]. في تونس، الناس الذين كانوا لا يدفعون لصندوق «26.26» - هذه المساهمة الطوعية نظرياً في مكافحة الفقر، الإلزامية في الواقع والمُتخَذة كوسيلة للسيطرة، وقد ذكرتها سابقاً - كانوا أكثر عدداً ممّا كان مقبولاً عموماً، ولم يكونوا في النهاية يتعرضون لشيء، ممّا يشير إلى أن التعبير عن أشكال الاختلاف لم يكن متعارضاً مع توطيد الحكم[7]. وبعبارة أخرى، الحياة الطبيعية - وبالتالي مسألة الشرعية التي تنقلها - هي أيضاً مسألة مظهر، وترقّب، وتقويم ذاتي وتصور، وطريقة لعرض الشأن السياسي، ودليل على إتقان فن السلطة. تشير هذه الملاحظات والأمثلة المقدّمة في الفصل السابق إذاً إلى وجود شيء من الحركة الدائرية بين الإقناع والشرعية، بين الخطابة والشرعية. إن منطق الزبونية المذكور أعلاه، مثل حركيات التطبيع عبر البحث عن الامتثال، لا يمكن اختزاله إذاً إلى عمليات مادّية، بما في ذلك عندما تكون القضايا الاقتصادية على المحك. في الواقع بهذه الخطابات والحكايا، وبهذه التشكيلات اللغوية والألسنية تعمل شبكات الزبونية، وتُفاوض أنظمتها وتلعب موازين القوى بين الجماعات أو الأفراد: لا بد من معرفة كيفية التصرف من زاوية ما، وقول الأشياء كما يجب أن تُقال، وفي اللحظة التي يجب أن تُقال فيها، وفاقاً لمعايير معينة، وبعض القواعد والأشكال، مع معرفة اللعب أيضاً مع الأنظمة. ليست الحجج بوصفها

كذلك ولا محتوى هذه الإيديولوجيات هو ما يهمّ، بل سماتها المضطردة والمُقنِعة، والتي تسمح بخدمة المصالح، والتأثير في الجماعات أو الأفراد، وخلق شبكات الزبونية والتبعية.

الضبط والإقناع
ولغة الشأن السياسي

ليس الكلام والإيديولوجيا وهمين خارجين عن المجتمع[8]. ولو أن «اليومي، يعني أن الحياة أقوى من الفكر[9]»، فإن الإيديولوجية تعكس التجربة المعاشة، وبعض التجارب والاهتمامات. يمكن للمرء أن يتذكّر جيداً، مع زينوڤييف وكثيرين غيره، أنها «صلة بالواقع الاجتماعي وبموقع حاملها [...] وتتشكّل تحت تأثير عوامل محسوسة كالعوز للمنتجات ذات الأولية، والتشويه، وخشية الأسوأ[10]...». وبعبارة أخرى، فإن عالم الأفكار ليس مستقلاً، والإيديولوجية ليست مسبقة الوجود؛ وعلى العكس من ذلك، فإنها تجد أسسها في الحياة نفسها، وهي تقترح تصوراً ما لها، وتفسّرها مسلطة الضوء على الاحتياجات والمعاناة، والآمال، والتطلعات، وكلها كذلك متطلبات الحالة الطبيعية وناقلات الشرعية[11]. تتعلّق الطرق التي يفهم بها الناس حياتهم ويفسرونها بالحياة نفسها. ولا تنشأ الإيديولوجية من الدعاية فحسب، وهي ليست فقط تحريك التوافقات وتنظيمها: فالأفكار التي تنقلها على نطاق واسع تنبع من المجتمع وتخترقه كذلك. هذا ما قاله ماركس عندما تحدّث عن الإيديولوجية بوصفها «لغة الحياة الفعلية»[12]، وهذا ما نقله ڤيكتور كليمپرر Victor Klemperer عندما حلل لغة الرايخ الثالث بأنها «كاشفة لطرق التفكير» و«التعبير عن أسلوب إنسان[13]». وهذا ما أثبته إميليو جنتيلي Emilio Gentile بخصوص الفاشية، تعبيراً عن المعتقدات، والأفكار، والأساطير النابعة من تجربة خاصة، تجربة الحرب العظمى وردة الفعل المعادية للاشتراكية من قبل الطبقات الوسطى[14]. تكون الإيديولوجية أقلّ غربة عن المجتمع لا سيما وأنها ليست فقط محدّدة «من الأعلى»، ومن تجربة أولئك الذين «يتبوأون» السلطة ويديرون البلاد، بل لأن ينتهي بها الأمر لأن تصبح مشتركة على نطاق واسع من قبل مجموع السكان عبر تجارب الحياة اليومية.

تلعب اللغة دوراً فريداً في ممارسة السلطة عبر تحديدها معالم الإشكاليات والتعبيرات المشروعة عن الشأن السياسي. لقد بيّن المختصون بديكتاتوريات القرن

العشرين كيف كانت اللغة تشكّل بالتأكيد الوسيلة الأقوى لنشر الإيديولوجيا[15]: إذ تفرض نفسها تعابيرَ، وصيغاً، وأشكالاً تركيبية، وتعابيرَ آلية لسلطة مجهولة وغير شخصية، عبر تكرار الرسائل والشعارات وتبنّيها الآلي، واللاواعي و«المنوِّم» من قبل الشعب[16]. هذه العملية الأخرى للضبط تعمل أيضاً بقوة الكلمات، والعبارات والخطب، والكليشيهات المنقولة عبر الخطب، قوة أشد بأساً، لا سيما وإنها منتقاة من اللغة العادية، لغة رجل الشارع، الإنسان العادي[17]. وكما بيّن ڤيكتور كليمبرر ذلك بشكل رائع في الحديث عن لغة الرايخ الثالث (Lingua Tertia Imperium)، اللغة تجعل الفردَ يفقد جوهره الفردي، وتخدّر شخصيته، وتحوّله إلى «رأس من الماشية» من دون تفكير أو إرادة؛ وتتمكّن الكليشيهات أخيراً من ممارسة السيطرة على الناس لأن « اللغة هي التعبير عن الفكر تفرض نفسها وتفكّر بدلاً من الناس محدثة تغييرات في المعنى. بسبب تكرار المقترحات التي لها شكل «الأوامر الموحية» يصبح التوقع أوامر تفرض صوراً ثابتة نفسها عن طريق تكرار الصيغ أو تجميع الكلمات. يفقد الكلام بسرعة غناه بالمعانى، وازدواجيته، ويقتصر على وظيفته السياسية[18]: يتوجّب عليه تضييق وحرف معنى الكلمات، والعبارات، والخطب، خالقاً انحباس وتحجر المعاني تقريباً. وهكذا يتوقّف الطابع المخيف لما تمّ قوله عن الظهور: ولعله بهذا الشكل أخذ لفظ «متعصب»، في ظل الحكم النازي، مدلولاً إيجابياً، بعد أن أصبحت مرادفاً للشغف، كما أمكن وصف الانتخابات المزورة بأنها «حرة»، وأن توصف حكومة استبدادية بأنها «ديمقراطية»[19]. ويفضي هذا الاستبعاد لطرق التفكير الأخرى، وهذه الانحرافات وهذا الأمر المعياري إلى المنع من التفكير تدريجاً: فالكلام الذي يفرض الصور يعرقل تطوّر التعابير والمفاهيم، ويجعل التناقضات تافهة ومقبولة؛ يصبح من الصعب التعبير عن الاختلافات، والتمايزات، والفصل. كما يصبح الكلام «تهديداً وتمجيداً»، وشاهد إثبات لأنه يوصّف ويكم في الوقت عينه[20].

هذه التغيّرات لن تشوّه فقط معنى الكلمات، ولن تمنع فقط التفكير؛ بل سوف تحوّل أيضاً القيم المركزية التي يستند إليها الناس متيحة إصدار الأحكام على تنظيم اجتماعي ما، وتحديد الأصدقاء والأعداء، وتوجيه المشاعر وإعادة تحديد العلاقات الاجتماعية (مثلاً، العلاقات السلمية في اتجاه النزاع، وحتى الحرب، وعلاقات العمل في اتجاه أبوي[21]). ما تنبغي ملاحظته، بالنسبة إلى نقاشنا، هو أن هذه التحوّلات الدلالية المستمرّة، وهذا التآكل التدريجي للقيم يشوّه معايير

«الطبيعي» و«العاذي»[22]. وبالطريقة نفسها العمل الروتيني، وثقل الضغوطات، والرغبة في القيام بعمل جيد، واختلال الزمنية والتفسير، وأهمية السياق والتفاعلات مع الآخرين[23]. الكلام فعّال ليس لأنه يدفع للاعتقاد، بل لأن الناس تتصرّف طبقاً للمقتضى[24].

ومع ذلك، هذه اللغة لم تولد من عدم، وليست مفروضة من الأعلى، وليست بوجه خاص وحيدة الدلالة. إذا كانت «تتكثّف»، فذلك لأن الازدواجية هي سمتها الرئيسة، والتي تسمح باللعب على أشكال الفهم والتفسيرات الممكنة وإعطاء الانطباع، الوهم أو الفرصة لتقاسم القيم المشتركة. بهذا المعنى أيضاً، يمكن أن يكون كلام السلطة ناقلاً لبعض الشرعية. لأن هذه الأخيرة لا تنتج فقط عن الاستماع والانتباه والاستجابات المادية المقدمة من قبل الحكومة لتوقعات شعبها؛ كما تبدو أيضاً كتعبير عن امتثالية السلطة لطريقة تفكير الأمة، حول موضوع «الخير العام» أو«المصلحة العامة». إنها تتطلّب حداً أدنى من الاتفاق حول قيم غير دقيقة وتوافقية كالحرية والعقل والعدل[25]. والحال فإن مثل هذا الاتفاق لا يمكن تحقيقه عن طريق الرأي وحده؛ بل يلزم رأي معقول، أي فكرة أن تبدأ القيم بالعمل وأن تقود إلى أفعال[26]. طالما لم يكن الاتفاق على القيم مطلقاً أبداً، ولا ثابتاً، ولا كلياً، بل كان بالعكس جزئياً، وموقتاً ومثيراً للنزاع غالباً، فإن القانون يشغل مكاناً أساسياً، سنراه في الفصل التالي لأنه يسمح «بتلطيف» هذه الصراعات[27]، بخاصّة من خلال اللعب على الأنظمة، لكن القانون لا يكفي. ويشغل كلام السلطة دوراً أساسياً عبر التلاعب على الغموض، وسوء الفهم والتضمين، سامحاً بتقديم قاعدة للقيم المشتركة. يُفهم، في هذا السياق، أن اللعبة السياسية، بما في ذلك في أوضاع استبدادية، تطلب أن يكون الكلام السياسي مشتركاً، ويقدم صوراً قوية انطلاقاً منها يمكن للإيديولوجيا أن تتشكّل، ويمكنها أيضاً أن تكون موضع تبنٍّ، وتفسير، وحتى تخريب[28]. هذا الكلام يجب أن يكون مفهوماً إذاً «كمجموعة من الرموز يفهمها الجميع وتدمج بواسطة المجاز، والأسطورة، والاستعارة، القيم الأساسية التي عليها أن تحدّد على الرغم من أنها نادراً ما تفعل ذلك، العلاقات موضع التنازع دائماً بين الأفراد والمجتمع بهدف ضمان المستقبل[29]». هذا الإدراك للكلام السياسي المشترك يتمتّع بأهمية التذكير، من جهة، بأن كلاً من النزاع والعداء يتجليان بالضرورة في كلام سياسي معترف به، وفي كلام مفهوم من قبل الجميع،

ومن جهة أخرى، بأن كلام السلطة ليس خارجاً عن المجتمع، وأنه ليس خاصّاً بالقادة ولا يتنافى مع الشعب. الشرعية تنتج إذاً أيضاً من هذه القدرة التي يمتلكها كلام السلطة على التحدّث إلى السكان وجعل أعمال السلطة مطابقة للقيم التي يدافع عنها هؤلاء؛ بمعنى آخر، الإقناع هو أيضاً من جهة الشعب، من خلال قدرته على إقناع القادة أن من مصلحتهم تبنّي هذه القيم المشتركة[30]. الأمر الذي لا يعني، بالطبع، أن تتنازل السلطة المركزية عن ممارسة سيطرتها، لكن أن تفعل ذلك من خلال تعابير مسموعة ومفهومة، ولأنها مزدوجة وتعددية. وحده هذا الفهم لخطاب السلطة وكلامها يتيح فهم كيف يعمل، مثلاً، الإقناع الذي عرّفه/ روبرت هيرمن بأنه «الاستخدام الإستراتيجي للدوافع في الخطاب من أجل إقامة التعاون». هذا الخطاب وهذا الكلام ليسا في الواقع مستقلين بالنسبة إلى الأفعال، وليسا في علاقة غيريّة بالنسبة إلى المجتمع. إنهما «يبنيان الإدراكات الحسية وهما مبنيان من قبل الأوضاع التي يُستخدمان فيها»[31]. لكي تُمارس السيطرة، يقتضي الإقناع إذاً إخراجاً مسرحياً للقيم المشتركة ذكياً وقابلاً للتصديق. لذلك، وسأعود إلى هذا في ما بعد بخصوص الشكلية، يتوجب على الحكّام إعارة الانتباه للمظاهر ليحاولوا بأفضل ما عندهم إدماجها عبر تقنيات التعبير عن الشأن السياسي التي ترتبط بطريقة ضعيفة تقريباً، ومباشرة تقريباً بالقرارات السياسية. هذه التطورات المتولدة عن نهج في علم الاجتماع السياسي يجب عليها أن تمتد إلى الاقتصاد: يستند الكلام السياسي أيضاً، وغالباً بوجه خاص، إلى الاقتصاد، ويستعير منه العبارات والحجج. وهو لا يتوقف على «المجال السياسي»، الذي رأينا سابقاً أنه كان يستحيل حصره. إنه يتعلّق بكل أشكال الحياة في المجتمع، بما فيها وربما بشكل خاص، أبعادها الاقتصادية طالما أن هذه الأخيرة غير قابلة للانفصال عن واقع الحال.

الكلام السياسي
وترجمة الحياة في المجتمع

من خلال آليات التطبيع والإقناع معاً، ينتشر كلام السلطة بشكل خاص في علاقات العمل، والعلاقات الاجتماعية وحتى في حميمية التفاهمات الفردية. يمكن للمرء أن يفسر بهذه العبارات التربية *paideia* التي حللها بشكل رائع بيتر براون[32]. فنظام التربية هذا في أواخر العصور القديمة، الذي كان يتوجه لنخب السلطنة، كان مكاناً لإعداد مدوّنات صارمة من اللطف وضبط النفس، مرتبطة بالمثل الأعلى لسلطة

خيّرة ومتحضّرة. لقد كانت ثقافة سياسية تسمح بأن تتشاطر كل نخب الأمبراطورية اللغة نفسها وطريقة فهم الحياة الاجتماعية نفسها، وبفضل الشعور المشترك بثقافة مشتركة، ثقافة التميّز، جعلت هذه الثقافة النخبة تعيش في انسجام نسبي بالرغم من أزماتها الكامنة. كانت البلاغة بـ«نزعتها الشكلية، وامتثاليتها، وروتينيتها الهادئة والمتملقة بثبات، تقدم خلفية موسيقية دائمة للإجماع في مصلحة الحكومة الرومانية المصونة بمهارة عند وجهاء مدن العالم اليوناني»، يقول لنا پيتر براون: تسمح هذه الثقافة المشتركة بالتواصل الفوري من أول الأمبراطورية إلى آخرها بفضل التربية، التي كانت تسبغ «منظراً خيالياً مشتركاً» على كافة الأعيان حتى لو لم يكن هؤلاء يكتسونه بالظلال نفسها. وكانت تتيح ممارسة الإقناع وإعداد لغة أمكن أن تكون مفهومة من قبل النخب كما من قبل الأمبراطور وممثليه المحليين. كانت التربية تلعب إذاً دوراً أساسياً في ضمان توافق هشٍّ وممارسة سلطة كانت تجتاز تجارب عنيفة غالباً من الحماية والتحالف بين الممثلين الأمبراطوريين والنخب المحلية. لكن پيتر براون أظهر أيضاً كيف أن النخبة المسيحية الجديدة استثمرت وولدت من هذه الثقافة لفرض نفسها، وتفرض معها أشكالاً جديدة من السيطرة وعلاقات قوى جديدة في الأمبراطورية الشرقية، ولأن التربية نقلت معها النمط الشرعي لممارسة السلطة، فقد قامت المسيحية باستعادتها.

هذا التحليل الحاذق للعلاقات بين لغة السلطة والإقناع وممارسة السيطرة في أواخر العصور القديمة كان غنياً للغاية بالمعلومات لفهم دور الإيديولوجيا وبشكل أوسع لعرض الشأن السياسي في أوضاع استبدادية معاصرة. لنأخذ مجدّداً حالة تونس واقتصادها السياسي، حيث يمكن اعتبار الإصلاحية الحكاية السياسية الكبرى، وحتى إيديولوجية حكم بن علي. لقد بينتُ في مكان آخر كيف أنّ الإصلاحات الاقتصادية - أحد المحركات الأكثر قوة للشرعية سواء الدولية أم المحلية للحكومة التونسية - لم يكن من الممكن فهمها إلّا بالقياس للإيديولوجيا الإصلاحية وأن هذه الأخيرة كانت منظومة من الأفكار المحدّدة جيداً، نابعة من مدونة نظرية دقيقة، أقلّ ممّا كانت مجموعة غامضة ومتقلبة من المعتقدات والتطلعات والسلوكيات[33]. الإصلاحية هي «تراث» مبني، وأسطورة منبثقة من حجب للواقعيات الخاصة بمختلف الحركات والتجارب الإصلاحية، ومن تبسيطات، ومختصرات تاريخية، ومن خلط بين المكتوبات والإنجازات الفعلية أو بين التصورات والوقائع، ومن

نسيان الطارئ والصراعات بين الفئات الاجتماعية، ومن الاستخدامات وعمليات الشرعنة. فاللجوء إلى الماضي هو تقليد كبير في ممارسة السيطرة[34]. في تونس، يمكن تحليله كخديعة من قبل السلطة لإضفاء الشرعية على نفسها، لاعباً دوراً رئيساً في تعميق الهوية الوطنية، وخصوصاً في هذه الهوية الثقافية الإصلاحية. وفي حقيقة الأمر، تعلّق الأمر طوال ثلاثة وعشرين عاماً، بالنسبة إلى الخطاب الرسمي، بملء الفراغ، فراغ الشرعية التاريخية لزين العابدين بن علي. سمح اللجوء إلى الإصلاح بحجب بورقيبة والتشفّع بمصدر للشرعية لا جدال فيه تحديداً، لأن الإصلاحية شكّلت الإشكالية الشرعية للشأن السياسي في تونس بالنسبة إلى أنصار الحكم كما لمعارضيه، وكل اتجاهات النخبة المتداخلة. كانت الإصلاحية، ولا تزال، «حقل المعقول سياسياً»، والذي يُترجم عبر انحرافات المعنى، ولكن في الوقت نفسه عبر تعزيز أنماط التفكير والأفعال الضمنية للمظهر الخارجي للنخبة[35]. بالطبع، المفاهيم التي يمتلكها بعض الناس عن الإصلاحية تختلف كثيراً، لكنهم جميعاً يستندون إلى الإصلاحية بوصفها «حكماً صالحاً»، معززين من دون قصد خطاب «الحكم». ومع ذلك، فالإصلاحية شرعية ولا يمكنها أن تصبح أسطورة إلّا لأنها كانت تعتمد على أوهام وتصورات منتشرة في المجتمع. في الخمسينيات والستينيات، المشاركة في النضال والبناء الوطنيين شَهَرتَ وعمّمت الإصلاحية بوصفها «الخير» في السياسة، وجعلت منها لغة مشتركة. اليوم، لم تعد الإشارة إلى الإصلاحية مجرد خطاب بسيط زائل، وتكيفاً مع «الأسفل» يُلبّس على الخطاب الرسمي «للأعلى». بل تقوم على تصورات متفشية مُعتبرة مشروعة، وعلى متطلبات خاصة للسكان، وعلى طموحات صيغت، لكي تكون مسموعة من قبل الحاكمين، بلغة السلطة، أي مادياً بالاستناد إلى الإصلاحية: دعوة منهجية للدولة المنبصرة، ومشاركة جماعية في الاقتصاد السياسي لتدخلات الإدارة المتواصلة، وبالتالي إضفاء الشرعية على البيروقراطية بوصفها ناقلاً أساسياً للإصلاحات، وإيمان بتقدم عقلاني وبتحديث مادّي، ومشاطرة الإيديولوجية التنموية، وتوقّع الحماية والحفاظ على مصادر التراكم المهددة بالخطر نتيجة للعولمة، والإحساس بضياع السيادة وتقويض الهوية العربية - الإسلامية، وتمنّي احترام الأنظمة والنصوص ونقد محاباة الأقارب والفساد، والمطالبة بدولة القانون[36]...

تكمن قوة الإصلاحية تحديداً في غياب أي محتوى متعلّق بالتحولات

وتوجهات التغييرات الواجب تنفيذها، وهذا ما يسمح بضمّ أي انقطاع، أو استمرارية، أو سياسة، أو شفاعة أياً كانوا. يتم تركيب المطالب باللغة المسيطرة، والخطاب السائد عن الإصلاحية بوصفها حكماً جيداً، ولكن المطالب ليست أقلّ منها واقعية. ويمكنها أن تدمج أكبر عدد ممكن وأن تجعل بعض المطالب مسموعة ومقبولة، وأن توجّه حالات الاستياء، وأن تعبّر عن اهتمام الدولة. وفي هذا، تشكّل الإصلاحية عنصراً أساسياً في عملية شرعنة ممارسة السلطة في تونس: فهي تساعد الأفراد في الوصول إلى تشكيلات السلطة وفي التحكم (نسبياً) بموازين القوى، وفي المشاركة في الاجتماعيات وفي إرساخ فكرة أنه من خلال تبنّي مثل هذا الخطاب وهذه الممارسات، فإن المواطنين لايقومون «إلّا» باحترام المعايير. وهكذا، فإن الإصلاح لا يقتصر على عالم الأفكار، بل سينتج أشكال عيش خاصة عبر تثمين إرادوية الدولة، والتدخلية البيروقراطية، والبحث عن «الأمن» و«الاستقرار». لأنه، بعكس ذلك، لا تقبل الأوامر الصادرة بالاستناد إلى الإصلاحية أي نقاش: فهي شرعية بالتعريف، وينبغي أن يتم تنفيذها إن لم يكن بمنتهى الدقة، فأقلّه عرضها بوصفها معقولة ومرغوب فيها. كونها قبل كل شيء نهجاً، وطريقة للتفكير، واعتقاداً، فإن الإصلاحية في عهد بن علي عملت في وقت واحد بوصفها العملية الرئيسة لإضفاء الشرعية على الحكم وبوصفها تقنية سلطوية ملموسة جداً، سمحت بالقهر والانضواء، بالانضباط وبهامش للمناورة، بالتطبيع، والانشقاق. باعتبارها لغة للإقناع، كانت الإصلاحية بلاغة سمحت بممارسة السلطة، وخطاباً خدم مصالح النظام، حرك الأحزاب، وأسس شبكات المحازبين: كما سمح بإطلاق تصرفات ملموسة جداً، واللعب على موازين القوى وعلاقات التبعية فاسحاً في الوقت نفسه مساحات من الحرية أو، أقلّه، «هوامش تقريبية[37]».

بسبب رسوخ خيال سياسي محدّد جداً، يقدّم المغرب مظهراً مغايراً تماماً لانتشار الإيديولوجيا ولطبيعة عمليات الشرعنة. بيّن محمد توزي، أن المَلكية الشريفية المغربية لم تؤسَّس على شرعية تعاقدية، بل إنها تقوم على بعدين متداخلين بقوة: بعد إيديولوجي يفسّر العقيدة الإسلامية للسلطة ويطبّع علاقات السيطرة والطاعة؛ وبعدٌ ثقافي، يعبّر عنه إتيكيت بلاط منمّق جداً[38]. إحدى الحجج المركزية في كتابه **المَلكية والإسلام السياسي في المغرب** هي إثبات أن الشرعية الدينية للملك لا يمكن أن تُفهم إلّا متمفصلة مع عملية ابتكار تقليد من أكثرها

دنيوية والذي، من خلال إعادة الاعتبار للبيعة، قلل من أهمية القانون الوضعي، وأسقط الإجراءات التعاقدية لممارسة السلطة، من أجل الحفاظ على طقس الخضوع. يتجاوز وضع أمير المؤمنين البعد الرمزي والروحي، ويتميز قبل كل شيء باحتكار تحديد الشأن السياسي وتحديد محتواه المعجمي. هذا البعد هو أمر أساسي. فالسلطان هو المموّن الوحيد للنظام برموز السلطة، وبالتصوّرات والصور. إنّ دار المخزن (القصر الملكي) هي المكان المركزي حيث تُبنى ثقافة السلطة: فهي التي تثبت الاشارات، وقواعد الفعل العملية، والمهارة، مهارة التواصل. يعمل الإتيكيت كترويض جماعي يصنّع الأجسام والعقول. لا تقتصر هذه الثقافة السياسية على البلاط أو النخبة، لكنها تنتشر في جميع طبقات المجتمع، في عملية عميقة جداً من ضبط السلوكيات. تمثّل الإتيكيت دليل اندماج بالنسبة إلى المطلعين في السرايا أم بالنسبة إلى الناس العاديين[39]»، كما يذكر محمد توزي. في هذا السياق، تلعب عمليات إضفاء الشرعية في وقت متزامن على السجل الخلافي (أي الديني)، والشريفي (أي نسب السلالة الملكية للنبي محمد) والمخزني. والبعد الأخير هذا هو الذي يشكّل حدود ما يمكن التفكير به سياسياً: تقاس الشرعية بقدرة الدولة والمخزن على نشر معنى المفاهيم السياسية في المجتمع بأسره، وكما رأينا أعلاه بخصوص إدماج المعارضة في عملية شرعنة السلطة، فإن هذه القدرة كبيرة للغاية. فالفاعلون السياسيون، سواء انتموا إلى السرايا، أم إلى الأحزاب المستقطبة، أم إلى فضاءات «المعارضة المسيطر عليها»، يبحثون قبل أي شيء عن التأثير والمواقف التي تسمح لهم بالسيطرة على الموارد؛ من جهة أخرى، لا ينظر إليهم السكان على أنهم ممثلون لهم، بل كمتشفّعين لدى المصدر الأعلى للسلطة، أي الملك. لكن تأثير الإتيكيت والثقافة السياسية لا يتوقفان بالطبع عند حدود ما يسمى عموماً «الحقل السياسي». فالفعاليات الاقتصادية تؤول أيضاً اندماجها في المجتمع بهذه العبارات؛ لذلك، ومرة أخرى أيضاً، ثمة نهج ڤيبري متعلّق بالاقتصاد السياسي يتبدّى جوهرياً: فقد فهم أرباب العمل في منتصف التسعينيات «حملة التطهير» (عملية مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية المذكورة سابقاً)، بمفردات الحركة (حملة عسكرية بقيادة السلطان لإخضاع المناطق العصية على الحكم - الترجمة) وإعادة تأكيد احتكار التشريع من قبل العاهل؛ وهم يفسّرون اليوم الدعوة إلى التكنوقراطيين كما لو أنها عملية «استقطاب» وشكل من تجديد المخزن؛ ويرون في الدعوة للمساهمة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) سياسة اجتماعية، وأداة لمكافحة الفقر،

وباختصار، أداة من أدوات السياسة العامة، أقلّ ممّا هي فرصة للتعبير عن ولائهم، أو أقلّه علاقة متميّزة، بالملك[40].

قوة النزعة الشكلية

نرى الأمر وفاقاً لما تظهر هذه الأمثلة، أن مسألة الإيديولوجيا هي أيضاً وربما بوجه خاص مسألة تنسيق، وعرض وتفسير الحياة في المجتمع؛ إنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الشكلية، التي تنتمي لهذا النوع من عمليات التطبيع المنتشرة. في الواقع، يُعاد إنتاج الإيديولوجيا وإدماجها بعبارات مختلفة الصيغ للغاية وبطقوس مفرغة غالباً من المدلول، وقوة الإقناع تتعلّق بثرثرات مبتذلة، وتعليقات متنوعة نوعاً ما تعزز الشأن اليومي، أكثر ممّا تتعلّق بمواهب بلاغية أو بفن الإقناع من خلال البرهان والربط المحكم للأفكار[41]. تمرّ الإيديولوجيا عبر شوارع جانبية غالباً، سالكة أيضاً طرق اللامبالاة والنأي، والتي تظهر منذئذ «عوامل اجتماعية نشطة جداً[42]»: يذهب الناس للاجتماعات والمناسبات الرسمية بسبب اللامبالاة وبسبب التساهل والنأي، يمثلون عمليات إخراجية والتي هي أيضاً آليات إدماج لغوية أو سلوكية ذاتية الحركة ودعم ضمني للحكم. هذه العبارات الطقسية، وهذه الكلمات، وصيغ الجمل، والإيماءات والسلوكيات المكررة دائماً تنتهي بإعطاء «مظهر متجمد» تتصف بميزة جعل الحالات، واللغات، والسلوكيات تقبل التوقع[43]: من المعلوم ما الذي سيقال وما الذي يحتاج لإجابة، وما الذي يجب فعله وفي أية لحظة. احترام القوانين هو شكل من أشكال الأمن، شكل من أشكال ضبط النفس. ومع ذلك، يقود الاحترام الشكلي للإتيكيت كل فرد للتصرف كما لو كان يؤمن بهذه الخطابات ولإجازتها، أو لأن يكون على علاقة جيدة مع أولئك الذين ينطقون بها وينشرونها، ويشيعونها. احترام الأنظمة القائمة للحياة في المجتمع، وللحياة اليومية يمكن أن يُفهم أيضاً على أنها من قبيل «التظاهر» بالشيء، والنفاق واللامبالاة التي لا تنطوي لا على التأييد ولا على التطبيع: «إنه يطمئن النظام، يتممه، يصنعه، إنه النظام[44]»، كما يذكّر ڤاكلاف هاڤل. وتوضّح قصته عن بائع الخضار التشيكوسلوڤاكي هذا الكلام. كل صباح، يعلق هذا البائع فوق بابه شعار «يا عمال العالم اتحدوا». من الواضح، أنه لا يصدق أية كلمة في هذا الشعار. نشر هذه الراية كل صباح له معنى مختلف تماماً: إظهار بأنه يقبل المظهر كحقيقة واقعية، وأنه يقبل بعض قواعد اللعبة، ومن خلال ذلك، حتى لو لم ينخرط فيها، فإنه يدخل في اللعبة. هنا أيضاً تتبدّى قوة الشكلية الإيديولوجية،

التي لا تظل خارج الممارسات بل تكون جزءاً فاعلاً من هذه الممارسات: إنها تسمح بإقامة نسق من المعتقدات (ولو زائفة)، والتي تُبنى العلاقات الاجتماعية انطلاقاً منها. إنّه جانب آخر من قوة الشكل التي حللّها پيير بورديو بعبارة «العنف الرمزي»: القانون وكذلك اللغة المفروضة، والطقوس القائمة تشكّل بامتياز هذه السلطة الرمزية للتسمية والإبانة «القادرتين بقوتهما الخاصة على إحداث آثار[45]». أولئك الذين يسعهم ممارسة هذا العنف الرمزي «بفضل مهارتهم في الإعداد ووضع أشكال يعرفون، كما يقال، وضع الممارسة الأكثر اكتمالاً للصرامة القانونية، *summum jus*، في خدمة الغايات الأقلّ خلواً من العيب[46]، *summa injuria*». لو كان لدى بائع الخضار الجرأة لإزالة اللافتة فسوف لن يضع موضع الشك مشاركته الفردية في المجتمع وحسب، لكنه سيكسر قواعد اللعبة ويبيّن أن الأمر يتعلّق بلعبة. ولذلك فإن الحل الوحيد للحكم سيكون بطرده من الحياة الاجتماعية عبر السجن أو النفي، أو تجريده من الأهلية...

ومع ذلك، يظل تحليل هذه الممارسات باعتبارها تظاهر بالشيء، ولامبالاة أو قبول قواعد اللعبة، تحليلاً جزئياً؛ خصوصاً وأن هذا التفسير لا يعير بالاً لما يقال حقاً: عندما يشارك المواطنون في الاجتماعات، داخل دولة الحزب الواحد، ويستجيبون لجميع المقترحات، وعندما ينشرون شعارات على لافتات، لا يتعلّق ذلك بموافقة ليست سوى رياء، وصمت، وقبول في النهاية، وحسب، وإنما هذا الصمت الكثيف وإن أعطى وزناً لهذه المنطوقات، ولهذه الخطابات، والحركات، فإن فإن هذا الرضا يقول شيئاً آخر[47]. إن المشاركين يبيّنون بذلك أنهم يعرفون النظام، ويعترفون بآلياته؛ يُظهر سلوكهم أنهم يعرفون (جيداً) كيف يتصرفون في سياق صار طقسياً بحيث يعيد إنتاج، لا بل يحسن، وضعهم الاجتماعي مع أن ذلك لا يعني قبولهم أو رفضهم قواعد اللعبة السياسة[48]. إنهم لا يقبلون مضمون منطوق ما، أو معنى حرفياً لما قيل، ولا ينتقدونه. اليد المرفوعة أو اللافتة المنشورة هما إجابتان عن سؤال آخر، سؤال الحياة في المجتمع: الشخص الذي يرفع يده أو ينشر لافتة يعني أنه فاعل اجتماعي يفهم ويتصرّف وفقاً لقواعد الطقس الحالي، وهو على صلة بنظام أوسع من علاقات السلطة. نجد قيد العمل الآليات نفسها في العديد من الدول المتشددة، مثل المغرب في الستينيات وحتى التسعينيات، حيث تصدّرت صورة العاهل الحسن الثاني كل مكان بالمعنى الحرفي، وفي تونس قبل 14 كانون

الثاني 2011. ليس ثمة مكان خلا من صورة لبن علي: في الساحات العامة، وعلى الأعمدة، النوافذ وأشياء أخرى، كانت قد طليت باللون البنفسجي، اللون المفضل لدى الرئيس. وترى معلّقة على الجدران، ومؤطرة بشكل جميل، شهادات تفيد بمساهمات مالية للأعمال الرئاسية (وبخاصة الصندوق الشهير للتضامن الوطني، أو «26.26»)[49]. وتلك العلامات، مرة أخرى، لم تكن تدل على الإيمان بمآثر «استعطاف» الرئيس، وتمتدح «طليعيته»، وتشهد على «إيمان» المواطنين بحكم يحميهم؛ ولكنها كانت نوعاً من طقس منمّط، يسمح للسلطة بالاستعراض وتبرير نفسها في المكان والزمان، لا سيما وأنه حظي يقبول اجتماعي. هذا البعد الجماعي كان أساسياً. لم يكن المعنى الذي يُعطى للحركات والسلوكيات أو المعتقدات معنى مباشراً، وإنما يمر عبر الآخرين[50]. المشاركة في الطقس، وأحياناً حتى تصديق جوانب معيّنة منه، لم تكن تأخذ أي معنى إلّا في العلاقة مع إطارات الحزب، وزملاء العمل والجيران والمنافسين، والموظفين، في مجتمع يغمره الشك، والنميمة والرقابة الاجتماعية. وفي هذا الإطار توجّب فهم كيف شكّلت هذه الأعمال والطقوس، أيضاً وخصوصاً، «جوازات مرور[51]». في الأحياء، كان أي محل صغير، أو أية بسطة أو موقع تجاري، وأي مكتب لـ(محام، محاسب قانوني، وطبيب) مقصوداً باستمرار من قبل أعضاء الحزب أو لجان الأحياء، أو ممثلين عن الشرطة أو سواها من إدارات تأديبية، ومن شتى أنواع «المخبرين» على مرأى من الجميع... يطلبون المال أو التزاماً. هؤلاء الوسطاء، سواء أكانوا مفوّضين أم لا، يعلنون بلا مواربة: «يمكننا تسهيل كل شيء لكم»؛ لكن، لهذا الغرض، يتوجّب على صاحب المكان تعليق صورة الرئيس زين العابدين بن علي في متجره، أو مسكنه أو مكانه أو مكتبه، وينبغي أن تُعرض شهادة تثبت تمويل مشاريع من أجل رفاهية الحي، أو دفع تبرعات لـ«26.26»، أو للحزب، أو لتنظيم الحفلات في 7 تشرين الثاني. على أكثر من صعيد، كانت هذه تيسّر غجراءات الرقابة. كانت تتيح الحصول على تراخيص الوقوف المجاني لوسيلة النقل المهنية، أو الحصول على تسهيلات من أجل قرض مصرفي، وتمهّد العلاقات مع هذه أو تلك من الإدارات الاقتصادية، وتحلّ المشاكل مع مصلحة الضرائب، والجمارك، أو الضمان الاجتماعي، وتفتح شبكة من العلاقات القابلة لتعزيز النشاط الاقتصادي، وتملّق الدوائر الصحية، أو كسب ودّ ممثل السلطة. كان عدم كسبه، يفضي إلى إثارة الشكوك حول شخص ما، وأكثر من ذلك أن يُحسب ويُعتبر «عدواً».

خلف استنساخ العبارات والألفاظ والأحكام أو الحركات، تختبئ مع ذلك تحوّلات دقيقة جداً غالباً، وأحياناً أكثر دلالية، والتي تعطي تدريجاً معاني مختلفة لهذه الأشكال القائمة. وبعبارة أخرى، فإن معنى الطقس ليس هو ذاته دائماً. يجب الانتباه لـ«آثار معنى الأشكال»، ولـ«علاقة الشكل بالمعنى[52]»؛ إننا أمام تناقض أقلّ ممّا نحن أمام لعبة بين الأول والثاني، يتوجب تحليلها طبقاً لكل سياق. تسمح واحدة من النكات التي جرى تداولها في تونس بفهم كيفية أن أعادة إنتاج مطابقة للمفردات والعبارات والجمل والألفاظ، والتفسيرات تفسح في المجال وبالتزامن أمام تفسيرات نشطة وفردية لهذه الشكليات[53]. حصل المشهد تماماً بعد الانقلاب السياسي في عام 1987 لدواعي طبية، أفضى إلى إبعاد بورقيبة وتنصّيب بن علي. فقد غيّر الجميع أسماء محالهم التجارية تمجيداً لـ 7 تشرين الثاني. في الصباح، استيقظ الحي مع «مخبز 7 تشرين الثاني»، «وخمارة 7 ت^2» و«سوق 7 ت^2» و«مكتب تبغ 7 ت^2»... قرر الجزار أن يفعل الشيء نفسه، وأن يجاري الآخرين، فوضع لافتة جديدة: «جزار 7 ت^2». فحضر رجال الشرطة على الفور وطلبوا منه أن يسحب لافتته الجديدة وأمروه باستعادة الاسم القديم. فقال: «لماذا لا أستطيع أنا أن أفعل مثل الآخرين؟» هذه الطرفة تكشف الكثير لا سيما وأن انقلاب 7 ت^2 لم يكن دموياً. وتشير إلى أن احترام الأشكال هي قاعدة لعبة لا يمكن الإحاطة بها طالما لا تشكك عبر ظهورها في عمل محسوس - بوعي أو بغير وعي، بعلم أو من دون علم الفاعلين - بمعناها الأول، وهو التعبير عن معرفة قواعد اللعبة، والتبعية للقانون والمشاركة في حياة المجتمع. في الطرفة التونسية، ينتهج انتهاك المعنى عبر احترام صارم جداً للأشكال مسلكاً مثيراً للسخريةم. ولكن غالباً ما تكون التجاوزات غير مرئية.

هذا هو الحال بالنسبة إلى الاشتراكية المتأخرة في الاتحاد السوڤياتي، التي حلّلها بمهارة ألكسي يورشاك Alexei Yurchak انطلاقاً من تحليل مبدأ «الموقف المتشدد تجاه الإيديولوجية والأخلاق البرجوازيتين»، يبيّن أن تعايش الشكليات والقواعد الشعائرية كلياً مع المعاني التي يعطيها الشعب لهذه الصيغة يوفّر لها هوامش مهمة للمناورة سامحاً بازدهار الممارسات المتباينة والأصلية بالنسبة إلى المعايير الرسمية المسيطرة: كذلك كان الأمر بالنسبة إلى الاستماع لموسيقى الروك أو سلوكيات اللباس والثقافات الغربية، مع أنها محظورة رسمياً بموجب

منابعها، ولكنها مسموحة تحديداً لأنها لم تكن تحيل قطعاً بالنسبة إلى الشباب كما إلى مسؤولي الكومسومول، إلى الثقافة البرجوازية. خلف إعادة الإنتاج المشابه للأشكال الإيديولوجية، تمهد هذه المعاني المختلفة الطريق لتحوّلات غير مرئية في كثير من الأحيان، وتوسّع نطاق الفرص وتخلي المكان لما هو غير متوقع. هزّت هذه التصدعات الخفية الصرح السوڤياتي كما يقول، من دون أن يدرك أحد ذلك، قبل انهياره المفاجئ[54]. في الواقع، لا يتحدّث الخطاب الرسمي عن الامتثالية بالضرورة: يمكن أن يسمح بالعكس من ذلك بقول شيء آخر، ولأن الأفراد لا يستطيعون بالتحديد التعبير عن أنفسهم إلّا عبر اللغة السياسية العامة، فإنهم لا يستطيعون التحرك من دون استخدام هذه اللغة المعدّة اجتماعياً[55]. لكن بالحفاظ على الشكل، تفتح هذه اللغة الطريق للتفسير وأحياناً للتدمير[56]. وهذا ما يسمى في تونس، بطريقة تصويرية فريدة بـ«اللغة المضروبة[57]». إن كلمات وتعابير اللغة العادية، المستخدمة بمعنى مختلف، وعلى صعيد آخر، تسمح بتمرير معنى ضمني، أحياناً معاكس وحتى تخريبي، في شكل من تزييف اللغة المنمطة، بل الخطاب الحكومي. إنها لغة تنتشر على هوامش الجدية واللعب، والحقيقة والباطل، والتلميح والسخرية؛ المرن والمزدوج، وتمتلك معاني عدة تشكّل جزءاً من سجلات الشطارة، والبقاء، كذلك أيضاً الحيلة، والمصالحة للعيش بشكل طبيعي. وهذا ليس خاصّاً بتونس فقط، فهو موجود في كل مكان تقريباً، تحت أشكال مماثلة نوعاً ما. ويمكن أن يتخذ أيضاً شكل لغة السخرية السياسية كما هي الحال في توغو، حيث تجمع بين الخيال والابتذال والجنس والعدوانية. إنّها تلعب على مضاعفة المعاني الشائعة للكلمات والعبارات من أجل خلق «مفردات غامضة بالنسبة إلى الخطاب السياسي الرسمي[58]». يستولي الناس على اللغة والخطاب كما يستولون على إجراءات السلطة، لقول شيء آخر، والتعبير عن الاستياء أو الرفض، والتلاعب خاصة بالعلاقات والقيود المفترض بهم احتمالها، وحتى قلب العلاقة التي يحاول البعض فرضها عليهم. وبعبارة أخرى، تساهم هيمنة الشكل في صوغ المعتقدات وتجاوز منطق الإيمان وعدم الإيمان. ينضمّ هذا التحليل إذاً إلى التحليل الذي أجراه ميشيل دو سيرتو من حيث عرض الشأن السياسي، مثلاً. فهذا يقترح أن التحدّث يعني «سكن عدة أصوات» يحيل بعضها إلى بعضها الآخر، والتي تقول الكلمات نفسها ولكنها لا تملك الفهم نفسه لها والتي، من ثمّ، توفر للأفراد أيضاً أدوات ومفاتيح العيش[59]. من المهم أن ننظر للاعتقاد أقلّ ممّا ننظر إلى «سبل الاعتقاد». وبالطريقة عينها، الشكلية والإيديولوجية

لا تُحسبان بوصفهما هذا، بل في طرق النطق بأركان العقائد، والتطابق مع الأشكال وكلمات السر، وعيش الشكلية، وهي طرق تسمح بالعيش بأكبر قدر من الطبيعية، وبأكبر قدر ممكن من اللياقة، وأحياناً بأكبر قدر من التطابق الممكن مع طموحات معاكسة للخطابات الرسمية والإيديولوجية.

الحياة اليومية للمنطوقات الإيديولوجية

لا تطفو الإيديولوجية فوق الواقع، فلها أثر حاسم على ملموس الحياة اليومية. إن «الجهاز الإيديولوجي للدولة» (ألتوسّير)، أياً كان الشكل الذي يتّخذه يتصرف بفعل وجوده وحده وعمله[60]. بهذا تنتج الشكلانية الإيديولوجية آثاراً مهمة للغاية والتي تُمارس بالمضمون - «الإيمان» المكتسي أشكالاً متعدّدة، والأفراد غير الملزمين «بالإيمان» - أقلّ ممّا تُمارس من خلال السلوكيات التي تصوغها والتصورات التي تنقلها: تسمح الإيديولوجيا بتوجيه الفعل، خصوصاً لأن لها «وظيفة عملية، وليست نظرية؛ وتقترح أنماطاً للسلوك أكثر ممّا تقترح من طرائق معرفية[61]. يبدو التشريح السياسي للشأن الاقتصادي أساسياً لفهم الأشكال التي من خلالها تنتقل هذه التأثيرات وتحولاتها. حالة البلدان الاشتراكية سابقاً تعتبر مثالية في هذا الموضوع.

في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الفائت، كانت المركزية الديمقراطية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في أساس التقنيات الداخلية في المنشأة[62]. وقد سمحت هذه التقنيات باستبعاد الشيوعيين السابقين قليلي الطاعة، وحلول «المناضل» محل «الإطار»، هذه «الشخصية المنضبطة التي ترسي صعودها على الطاعة غير المشروطة للتراتبية[63]». عززت المركزية الديمقراطية العمل الهرمي داخل المنشأة وآليات الخضوع المرتبطة به. وشيئاً فشيئاً، تُرجمت أيضاً من خلال نشر ممارسات، والفاظ، وصيغ لغوية، وأُطُرِ إدراك الواقع. مثلاً، كانت الانتخابات تطمح بالطبع للتعبير عن المظهر الديمقراطي، لكنها تجلّت بوجه خاص بوصفها وسيلة ممتازة لحشد العاملين والسيطرة عليهم والحفاظ على هوية مشتركة لأعضاء المنشأة. في الستينيات، الشعار الإيديولوجي الجديد القائل بـ«وحدة السياسة والاقتصاد» لم يبق حبراً على ورق، بما في ذلك بسبب انقطاعه عن الواقع. تُرجمت

الفجوة بين الحياة الملموسة لمنشأة، والقدرة الكلية المزعومة للحزب وتأكيد الاتحاد الوثيق بين المصالح الاقتصادية والسياسية عبر تطوّر الممارسات الكيدية مثل النقد الذاتي، وإعادة تحديد مجالات صلاحيات أعضاء الحزب وأجراء المنشأة. وقد وضعت هذه الممارسات موضع التساؤل عمل المنشأة نفسه، بخاصة لأنها كانت تردّ كل مشكلة تقنية إلى أسباب سياسية. كان النقد الذاتي بالطبع وسيلة لإعادة تأكيد وهم سلطة كلية القدرة، محليّاً، ولنسب الخلل في تنظيم المنشأة إلى صاحب الموقع الرئيس في التراتيبرية الإدارية؛ ومن ثمّ، فقد كان يمنع كل تشكيك بالخيارات السياسية ويساهم في تكريس شرعية الحزب، وبشكل أعم شرعية السلطة المركزية. كذلك، لم يكن وهم «حزب الطبقة العاملة» إلّا «وهماً إيديولوجياً[64]»: ساهم بداية في عملية إضفاء الشرعية على الحكومة الجديدة لألمانية الشرقية، بطريقة أكثر بلاغة، ولا سيما أن الإنشاء التاريخي للصناعات في شرق الرايخ، وانتقال «البرجوازيين» إلى **الغرب** وتدفق اللاجئين من المناطق الألمانية سابقاً قد «حوّل إلى كادحين» سكان جمهورية ألمانيا الشرقية بعد الخروج من الحرب العالمية الثانية. هذا الإدماج للحزب بالطبقة العاملة ظل مع ذلك وهماً، بمعنى أن العمال لم يكونوا أكثرية أبداً في البلاد، وأن مجموعهم، حتى بالمعنى الغائم لهذه الفئة، لم ينفك يتقلّص وسط سكان ألمانية الشرقية العاملين. ومع ذلك، فقد شكل جزئياً التصور الذاتي للناس الذين حُدِدوا على نطاق واسع «كعمال» أو «كمنتمين إلى الطبقة الدنيا» من المجتمع. كما صاغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية طالما أن التصنيع تبعاً للأنموذج السوڤياتي والتخطيط لم يكفّا عن تفضيل الوظائف العمالية، عبر تبنّي استبدال الواردات واستبطان l'internalisation الوظائف الاجتماعية في المنشأة نفسها. تأثير الخطابات الإيديولوجية والمفاهيم المجيّشة من قبل حكم ألمانيا الشرقية كان عميقاً، معبّراً عن التحام فعلي – حتى لو كان هذا الالتحام يسمح ببعض التفسيرات ويترك مساحات من حرية العمل – مع المبادئ والقيم التي كانت تقوم عليها. ويبرهن على ذلك بشكل خاص ضيق المأمورين الألمان – الشرقيين، الذين اندمجوا في العمل الحكومي في ألمانيا الموحّدة، والصعوبة التي قبل بها هؤلاء الموظفون الجدد وفهموا مفاهيم «المصلحة العامة»، أو «الخدمة العامة» التي تستند إليها الجمهورية الاتحادية: ليس تعبيراً عن العيش المشترك والمجتمع الوطني، بل كمفاهيم غامضة وتعسفية، حمّالة للزبونية السياسية[65].

تقدم نظرية الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي في العشرينيات وبخاصة في الثلاثينيات مثلاً آخر للنتائج، اليومية والملموسة جداً، لنظرية مجردة مسبقاً[66]. هذا التأثير مورس أولاً من خلال عملية ابتكار «الطبقات». فغداة ثورة أكتوبر، تمّ إنشاء صناعة إحصائية حقيقية، كان أحد أهدافها تحديد الطبقات، وتنظيمها وتحديد أحجامها. إعداد التصنيفات كان عملية حساسة للغاية اجتماعياً وسياسياً، ودقيقة لا سيما وأن استخدام الأرقام والتصنيف في الاتحاد السوفياتي كان، منذ البداية، واحداً من أسس شرعية الحكم. كانت الحجة تقوم على ضرورة جعل العمل السياسي علمياً وتحويل الإيديولوجيا إلى آلة تقرير وإلى أداة للسلطة. والحال، فقد أعطت عملية التحديد والتصنيف هذه مجالاً، بشكل مادي جداً، لخلق هياكل تشريعية وبيروقراطية مختلفة بحسب فئات الشعب التي وصلت على هذا النحو بطرق مختلفة إلى الحقوق، وأشكال الاندماج في المجتمع الاقتصادي والسياسي. وقد ترك هذا التمييز آثاراً واقعية جداً، فهو أتاح متابعة دراسات جيدة نوعاً ما وقيّمة، والدخول السهل تقريباً (بل المستحيل) في الحزب أو في الكومسومول، والحصول أو عدمه على بعض الخدمات الاجتماعية، ودفع ضريبة أكثر أو أقلّ... وبعبارة أخرى، فقد تُرجمت نظرية الطبقات الاجتماعية بطريقة ملموسة جداً عبر تصنيف المواطنين تبعاً لحقوقهم وعلاقاتهم بالدولة. لم تكن هذه التفضيلات في البداية إلّا مفروضة، ولكنها سرعان ما أصبحت متبناة: فقد حُدد الناس من خلال الانتماء إلى هذه الطبقة أو تلك، وعندما كانوا يستطيعون ذلك، كانوا يلعبون على إمكانية الانتماء إلى طبقات مختلفة. وصل هذا الأمر حدّ التلاعب، والخداع، والنفاق والتزوير: وغالباً ما اعتبرت هذه هي الإستراتيجيات الأسرع والأوثق ليصبح المرء مواطناً سوفياتياً «صالحاً»، ويحظى بالقبول الاجتماعي[67]. لكن هذه القابلية القصوى لتغيير الهوية الطبقية عنت بالتزامن القبول بهذه الهويات وتجسيدها في الحياة اليومية. النسخ الواقعي جداً لهذه التكوينات الاجتماعية - المؤسساتية نشر بالإضافة إلى ذلك لغة وممارسات اقتصادية واجتماعية كثفت، بدورها، الوعي الطبقي. أبعد من بعده البلاغي، تعيّن أن يُفهم «الصراع الطبقي»، في سياق أواخر العشرينيات والثلاثينيات، على أنه ممارسة ملموسة. فأباح خلخلة الأنساق الهرمية داخل المنظمات وقدّم فرص الارتقاء الاجتماعي. كما سمح واقعياً بإبادة الكولاك (أثرياء المزارعين)، ونشر المشاعية. غذى مفهوم «الأعداء الطبقيين» الشك بين الناس وبين الشعب والحكم، وبرر اللجوء للوشايات، وصوّب القمع على

المشبوهين العاديين. نرى هنا موضحة بشكل ملموس جداً استحالة التمييز بوضوح بين الخطابات والممارسات، بين الإيديولوجيا والواقع الاجتماعي، ولكن أيضاً اللعب بين مختلف صعد الشرعية وبين الشرعية والإكراه. تقاس شرعية الحكم أيضاً بهذه القدرة على تبنّي مفاهيم «الطبقات» و«الأعداء الطبقيين» من قبل السكان، وبالاستخدامات التمييزية، وغالباً الإستراتيجية التي أمكن لهم أن يفعلوا بها.

ليست عمليات تشريب الأفكار في الممارسات اليومية ميزة لنظم الحكم ذات الإيديولوجيات القادرة والمنظمة. توضّح ذلك بشكل رائع، في الكثير من دول جنوب الصحراء الأفريقية، دلالة العرقية، التي لم تكن من جهة أخرى مقطوعة الصلة مع المثال السوفياتي السابق: فالفئات العرقية ونظريات الشعب ethnos كانت غنية في الاتحاد السوفياتي كما في أفريقيا، وقد تبادلت التأثير[68]. وقد بتنا نعرف أن العرقية ليس تقليداً متوارثاً، أو بنية، ولكنها بناء اجتماعي وسياسي، ومجموعة عمل من بين مجاميع أخرى، وأداة للسيطرة، و«أسطورة في خدمة مكائن **الدول**[69]». يريد التفسير الأفريقي بعد الآن أن يكون «ابتكاراً» استعمارياً. ومن الواضح أن الأمور أكثر تعقيداً. فمن ناحية، كانت الجماعات العرقية والعشائر والسلالات تشكّل جزءاً من إيديولوجيا السلطة ما قبل الاستعمارية في أفريقيا حيث كان تشكيل الكيانات السياسية يتحقّق من خلال الانشطار[70]. وكانت التوتّرات وسط السكان بين «أوائل الواصلين» و«الوافدين الجدد»، بين الممدنين، من عملاء وأسرى تقود إلى خلق دائم لحدود جديدة ومجتمعات سياسية جديدة تجد مبرراتها في هذه العشائر والجماعات العرقية والسلالات المعاد تشكيلها من دون توقف. من جهة أخرى، والأهم من ذلك، فإن هذا «الاختراع» الاستعماري كان معقداً للغاية. فهو لم ينبثق فقط من رؤية إيديولوجية لأفريقيا ومن الهوس الأوروبي بالتصنيف، بل كان هو ذاته نتاج أشكال متعدّدة من المنطق: قسِّمْ لتحكم أو (فرق تسد)، الحكم بطريقة غير مباشرة أقلّ كلفة، إدارة تحركات السكان، امتلاك الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي[71]. أثناء فترة الاستعمار، كانت الزعامات القبلية هي الأدوات الرئيسة للسيطرة الاستعمارية في مشروعها التحديثي، باسم التقليد: بهذا المعنى، إن العرقية كممارسة أخلاقية واجتماعية واقتصادية كانت في الحد الفاصل بين الإكراه والشرعية، وبين الاستغلال وإعادة التوزيع، والانفتاح على العولمة، والتحديث الاقتصادي وإعادة تكوين العرف[72]. من خلال العرقية، صاغ المستعمرون مفاهيم

يقبضون بها على الأراضي والشعوب التي احتلوها، «مُخترعين» القادة والجماعات العرقية ومقيمين «استبدادية لا مركزية[73]» كانت تعكس التحالف، على مستوى كل «عرق»، بين القوة الاستعمارية وما يسمى الزعماء التقليديين. ولكن - وهذا هو المهم - منذ تلك الفترة وهذه العرقية «تنمو». نجحت الدولة الاستعمارية بضمان ما سمته كاثرين نيوبري «تلاحم الاضطهاد»، أي تحويل العنف إلى سلطة مقبولة من الأفريقيين ترفع من شأنها مؤسسات قائمة من قبل[74]. سرعان ما وُظفت النزعة العرقية (الإتنية) من قبل أعوان الاستعمار، هؤلاء الوسطاء الذين كانوا صلة الوصل بين المستوطنين والمجتمع الأصلي. لم يكونوا مغفلين ولا ساذجين، ولا معاونين، ولم «يؤمنوا» بالضرورة بهذه الإيديولوجية الجديدة؛ ولكن لأنهم لعبوا تاريخياً دور الوساطة، فقد رأوا فيها سريعاً موقعاً للسلطة، وأداة لإعادة تركيب العلاقات السياسية، وشكلاً لإعادة نشر وسائل الضغط الضرورية لحيازة الثروة والسلطة. بالطبع كان هذا حال كبار السلالة والأكثر تعليماً. كانت العرقية في الواقع حاملة وجهين من حيث عدم المساواة والسيطرة تحديداً لأنها لم تكن فقط أداة لخصخصة الزعامات القبلية ولإثراء قادتها، ولأنها لم تكن تلعب فقط دوراً وظيفياً في الاندماج الوطني، في التصنيع، والتمدين وتسيير الهجرات، ولأنها لم تكن تخفي فقط ثروة وسيطرة طبقة وحيدة، ولأنها لم تكن فقط صدى للحاجة إلى نقاط استناد وإلى الوحدة بالنسبة إلى شعوب عانت من اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة[75]. كانت العرقية إذاً «وعي بالتفاعل» بين السلطات الاستعمارية ومواطني المستعمرات أكثر ممّا كانت اختراعاً استعمارياً إستراتيجياً[76]. كانت أيضاً تعبيراً عن الحداثة، وانعكاساً للأفكار الجديدة والمؤسسات؛ وبالتزامن شكّلت مساحة للنضال الاجتماعي والسياسي، إدماجاً لقسمٍ كبيرٍ من السكان من خلال واجب حماية أفراد الجماعة العرقية ووجود حد أدنىً من إعادة التوزيع[77]. ومثّلت أخيراً إحدى «الاستعارات الأساسية للفضيلة المدنية»، ناقلةً خطابات متعدّدة حول الحياة الاجتماعية، بخاصة حول المسؤولية والخصوصية[78]. وبعد الاستقلال، تجدد هذا التناقض عبر عمليات البناء الوطني: كانت العرقية (ولا تزال) حاسمة في نشر التعليم، وفي الحصول على فرص العمل والقروض، وفي بناء الأسواق، والوصول إلى عوامل الإنتاج والتراكم، وفي إنشاء المرافق الصحية والمدرسية في المناطق، وفي بناء الطرق والاتصالات، باختصار في امتلاك وتقاسم الدولة[79]. هكذا تبدو العرقية في تعقيد مختلف تماماً، ولا يمكن تحليلها فقط من حيث الابتكار الفكري أو البناء الثقافي والسياسي من

قبل المسيطرين. إنها «هابيتوس» (خلقة)، خيال، اقتصاد أخلاقي، وبهذا، إذاً، منهج اعتقاد - لكنه منهج غامض للغاية.

إن العرقية عملية هيكلة ثقافية وذاتية لا يمكن فصلها عن الشأن السياسي وعن الدولة. وهكذا لا تبدو العرقية تعبيراً عن الاستلاب السياسي، وعن شكل من الوعي الزائف، بل كشكل من وعي (حقيقي) سياسي للدولة ولاقتصادها الأخلاقي[80]. إنها موقع رفيع للنضال الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة بين الرجال والنساء، بين الأخوة الكبار والصغار، وإجراء للتغيير الاجتماعي، وبتحديد أكثر، «القناة التي من خلالها يتحقّق التنافس بهدف الحصول على الثروة والسلطة والمكانة[81]». تحدّد هذه الصراعات جزئياً المعنى السياسي الفعلي للعرقية الذي ينقل أفكار العدالة والحرية وتحميل المسؤولية، ولكن كذلك أيضاً أفكار تتعلق بالانتماء الأصيل إلى البلد، والانكفاء على الجماعة وعدم المساواة[82]. لغة العرقية سريعة التأثر بألعاب السلطة، وموازين القوى والسياقات التاريخية التي تنتشر داخلها؛ وهي لا تظهر ميلاً للاتحاد مع هذا النمط من الحكم بصفة خاصة، ومع تلك الممارسة للسيطرة، ومع ذلك المعيار للشرعية. طالما لا يزال هناك تعايش منطق عمل متعدد، وأشكال أخرى من الصدق والوعي - على غرار الطبقة الاجتماعية والدين والجنسية والمهنة أو الفئة العمرية - فإنها «تخدم» في إضفاء الشرعية على الممارسات الاستبدادية كما على الممارسات الديمقراطية على السواء.

بالطبع، ليست هذه الأمثلة من الطبيعة نفسها، وليست المسألة هنا تأسيس مقياس لقوة الشكلية، وتصنيف الموقع المهم نوعاً ما للإيديولوجيا في ممارسة السيطرة. تشير هذه الأمثلة، مع أنها متنافرة وغير قابلة للمقارنة، إلى طرق مختلفة لإنشاء إشكالية ممارسة السيطرة، وتبيّن أن الشكلية قد تؤدي إلى ولادة تعددية المعاني. وتبرز تنوّع التمفصلات الممكنة، وبالتالي الأشكال المحتملة لممارسة السلطة في ظروف تكون فيها الأفكار، والمفاهيم، والمنطوقات السياسية مجيَّشة علانية. وتشير أخيراً إلى الأهمية القصوى لمفهوم الاقتصاد السياسي المعروض هنا، الذي يؤسسه نهج تجريبي وعملي، متحفظ على المفاهيم و«الكلام الكبير»، وحساس لمخاطر تشكيلها. وهكذا أظهرت الأمثلة السابقة أن استخدام المفاهيم أمر لا مفر منه، لكن، ولأن هذه الأخيرة تعمل غالباً « كلغة مجازية» لشيء آخر، فإن المنطوقات، والمعارف المموضعة، وبوجه خاص، الممارسات الفعلية التي ترافقها

يجب أن تؤخذ في الحسبان[83]. إسهام المقاربة من خلال الممارسات والحياة اليومية يتمثل تحديداً في أنه من دون ربط بالسياق ووضع المنظور التاريخي، من دون تحليل حالات محسوسة، يكون من غير المجدي، بل من الخطر لأنه يعمي البصيرة، استخدام مفاهيم عامة بقدر كبير. وهذا صحيح لا سيما وأن هذه المفاهيم منتشرة في المجتمع الدولي، وأنها تنقل إيديولوجيا أو بالأحرى تعاليم لمبادئ أساسية[84].

السويّة المتخيلة، والسويّة المحسوسة

يشير العرض السابق إلى أن الشرعية هي أيضاً مسألة اعتقاد ودفع للاعتقاد، وتفسير ولعب مع المعاني المتنافسة، ومع التعاريف المقبولة «للحقيقة» و«للواقع». ينبغي إذاً التساؤل عما إذا كان إدراك ممارسة السلطة وتخيّلها اللتين تقعان فبفي أساس عمليات الشرعنة هما على القدر نفسه من الأهمية، أو حتى أكثر أهمية، ممّا تبرزهما به فعلياً أشكالهما الملموسة في المجتمع. كيف يتم تقويم «أداء» القادة «وإنجازاتهم» الفعلية بالنسبة إلى أهدافهم المعلنة والمعروضة؟ هل يؤثّر التفاوت بين الأولى والثانية على تقويم القادة وشرعية السلطة؟ كيف تُفهم العبارات الخطابية حول فضائل حكومة ما، أو حول الضرورة الموضوعية لمثل هذا العمل، وهل هذه العبارات إنشائية وعبر أية قنوات؟ في محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، فإن مثال الاستخدام الإستراتيجي لفكرة «المعجزة الاقتصادية» مثير للاهتمام، لا سيما وأني أوضحت سابقاً أن الحركية الاقتصادية كانت حاسمة لفهم دوافع ممارسة السلطة. إن مسألة معرفة ما إذا كانت «السويّة normalité» الاقتصادية «المحقَّقة» من قبل الحاكمين فعالة أم لا، تصبح أساسية عندئذ. فهل الرفاه الاقتصادي، والقدرة على تأمين حياة لائقة، والنجاح، بل «المعجزة» الاقتصادية المنشودة من قبل القادة جميعاً هي حقيقية أم مجرد خطابات؟ الإجابة عن هذا السؤال، تعني أن نطرح بالعكس من ذلك السؤال عن طبيعة الشرعية وحركيات الشرعنة.

حالة الحكم النازي مفيدة. يشير آدم توز، مناقضاً تحليل غوتز آلي، إلى أن التدابير الموضوعة من قبل النازيين لم تكن فعّالة جداً في خلق وظائف مدنية، وأن السياسة الضريبية لم تكن مهتمة جداً بالمحافظة على دافعي الضرائب الألمان، وأن

عسكرة الاقتصاد قادت إلى طرق مسدودة، وأن برامج إنتاج المنتجات للشعب – المنتجات الشهيرة فولك *Volk*، مثل جهاز راديو الشعب، و(شقة) الشعب، و(ثلاجة) الشعب، وجرار الشعب، فولكس ڤاغن (سيارة الشعب) – تُرجمت بإخفاقات مطلقة، خصوصاً بالنسبة إلى الطموحات المفرطة. فالمعجزة الاقتصادية التي كان من المفترض أن يكون السكان قد استفادوا منها كانت في المقام الأول قضية إخراج ونشاط إعلامي، فقد ظلت مستويات الاستهلاك والاستثمار الخاصة أقلّ من مستويات ما قبل الكساد. لقد نتجت «المعجزة» من البرامج الصناعية، وسياسة المارك القوي ومحاربة التضخم، أقلّ ممّا نتجت من التنصل من الدَين ومن حجم الاستثمارات العامة في التسلح والشأن العسكري[85]. ومع ذلك، يذكر توز إن القادة كانوا ينوون فعلياً، لأسباب تتعلّق بالقوة، إعادة وضع الاقتصاد في «مجراه السويّ» وأنه، للقيام بذلك، كانوا منشغلين حقاً بالقضايا المعيشية، والازدهار والتحسن النسبي (بالطبع مقارنة مع غيرهم من الأوروبيين) للصحة الاقتصادية للبلاد. بالنسبة إلى بعض شرائح السكان، كانت هذه «المعجزة» فضلاً عن ذلك مادية تماماً. فقد لمس العمال تحسن شروط عملهم وحياتهم، ليس بالقياس لأجمل سنوات جمهورية ڤايمار، بل بالتأكيد بالنسبة إلى سنوات **الكساد** الكبير، الذي ظل نقطة مرجعية لمنظّري «المعجزة»، كما للسكان المتضررين من الأزمة[86]. وبالمثل، فإن «المعجزة الاقتصادية» التونسية هي «إرصان (إعداد) élaboration» بالمعنى الفرويدي للإرصان الاستيهامي. وهي إلى حد كبير نتاج بناء «للحقيقة» الاقتصادية، وتزييف للواقع، ولحجب الماضي، وتبني الحركيات الاجتماعية الخاصة، وإخراج للمعطيات الكمية في سياق تفكير وحيد البعد وتحريم المناقشات[87]. ومع ذلك فإن «همّ» النجاح الاقتصادي كان حقيقياً، خصوصاً بالنسبة إلى دول الجوار، وأن الرغبة في تعزيز «الطبقة الوسطى» كانت هوساً حقيقياً، وأن الجاذبية الاقتصادية للبلاد كانت هدفاً أولوياً، وأن هذه المخاوف تُترجم في الواقع عبر فعالية بيروقراطية، وتعدد البرامج، وإصلاحات يُعاد صوغها دائماً[88].

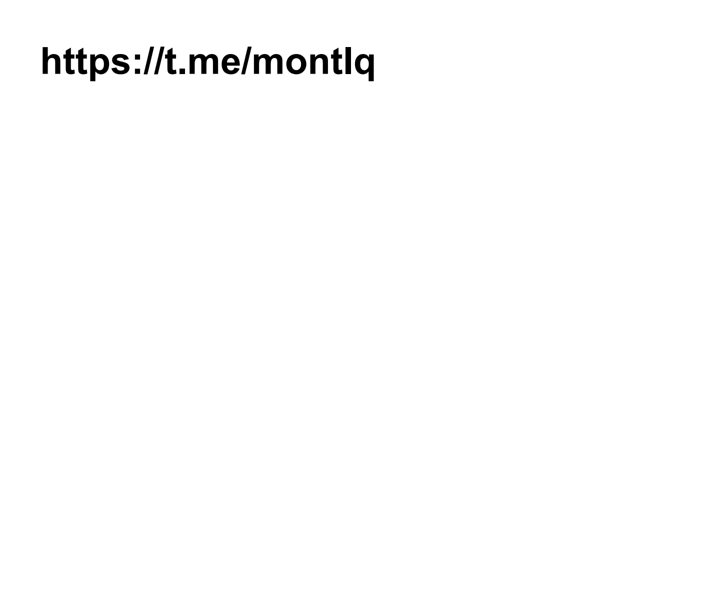
في كلتا الحالتين، كانت علاقات السببية أقلّ حسماً من النتائج الاقتصادية، الفعلية أو المفترضة. لا يهمّ كثيراً أن يكون خلق فرص العمل في ألمانيا في الثلاثينيات ناجماً عن البرامج الاقتصادية أقلّ ممّا هو ناجم عن عسكرة الاقتصاد، وعن تحسن الوضع الاقتصادي الدولي؛ ولا يهمّ كثيراً أن يساهم هامشياً تزايد

الإصلاحات وبرامج التصنيع في تونس المعاصرة، في خلق فرص العمل، وأن يكون هذا في المقام الأول بفعل القطاع غير الرسمي والتحويلات المالية للتونسيين الذين يعيشون في الخارج[89]. فالحقيقة هي أن الوضع يتحسّن أو أن الناس يدركون أو يتخيلون، وفقاً للحالات، تحسناً، ركوداً أو تدهوراً أقلّ ممّا كان يمكن أن يكون أو ممّا يُفترض أن يعيشه جيرانهم. وبعبارة أخرى، فإن عمليات إضفاء الشرعية تعتمد أيضاً على تصورات (تصور الوضع الاقتصادي للبلد وللبلدان المجاورة)، وعلى صور (البرامج المنفذة، والإجراءات المتخذة، والقوانين التي سنّت)، وعلى إحساسات (الانطباع بأن المرء نجا من الأسوأ، وأنه لم يكن بالوسع فعلاً أفضل من ذلك)، وعلى أساليب[90] (الأسلوب البيروقراطي الذي يصوّر مؤسسات مسؤولة وإجراءات رسمية، والأسلوب الواقعي الذي يبرر الآثار الاقتصادية وينسبها إلى قرارات محددة)، وعلى وهم (الإرادوية أو، على وجه التحديد، وهم إرادوي لدولة كلية القدرة). لا يطرح الاقتصاد السياسي للسيطرة إذاً مسألة الشرعية وحسب، بل يطرح بالتزامن مسألة الاعتقاد والإقناع أو، بتحديد أكثر، مسألة الاعتقاد والإقناع في تشكيل حدود الشرعية.

تشير أمثلة «المعجزات الاقتصادية» إلى أنه ليس «موضوع الاعتقاد» (فعالية برنامج اقتصادي أو سياسة عامة، أواختراع تكنولوجي) هو ما يهم، بل «أشكال عرض[91]» هذه المعجزة. القول بالمعجزة، يعني الرغبة في الإيمان بها، ضمن فهم للإرادة لا يكون بالضرورة تعبيراً عن إرادوية ما بل عن رؤية، عن أمل، وعن طريقة للعيش والتحرّك. القول بالمعجزة، وهذا واضح جداً، يعني بالنسبة إلى القادة رغبتهم في الدفع إلى الإيمان بالمعجزة بصناعة المماثلة بين موضوع الإيمان وفعل الإيمان (نؤمن بالسياسة التي «تصنع» المعجزة لأننا نؤمن بالنمو المولّد لفرص العمل)، بالاعتزاز بالمعرفة وبالسيطرة على الواقع، بتنظيم فعاليات رمزية (توزيع الميداليات، الاحتفال بالمنشأة، وتنظيم يوم للتضامن)، وكل ذلك من «أفعال الإيمان» أيضاً، بالاستناد إلى استشهادات تشيد بمعجزة قادة آخرين أو سلطات أخرى (يُستشهد بالمؤسسات الدولية التي تنوّه بالحكومة، وينوّه وزير الاقتصاد بوزير الحربية[92]...). القول بالمعجزة، يعني أيضاً التعبير عن رؤية، ورفع الغطاء عن المعايير والمبادئ، إنه بوجه خاص البحث عن شرعنة الأعمال القائمة وإضفاء الشرعية على الذات. ولكن بالنسبة إلى السكان، القول بالمعجزة يعني الرغبة في

الإيمان بها، والتساعد على العيش، وإباحة بعض السلوكيات، تغذية وضع راهن قد يسهم نقد بسيط في خلخلته. إنه إذن إسهام في عملية شرعنة السلطة القائمة. بعبارة أخرى، لا ينتج الإعتقاد بالمعجزة من استدلال اقتصادي، بل يفترض «سلوكاً تمتزج فيه نيات ووقائع وإستراتيجية[93]». غير أن هذا المنطق القائل بالاعتقاد ينطوي على وجهين في علاقته بشرعية الدولة.توحي الحداث الجارية حالياً في تونس أيضاً بأن الحديث عن المعجزة الاقتصادية يثير التوقعات، ويخلق آمالاً، ويغذي الإحاطات. وهذا ما كان أوضحه ميشيل دو سيرتو في سياق آخر، «الخطاب الذي يدفع للاعتقاد هو الخطاب الذي يحرم ممّا يحتمه، أو الذي لا يفي البتة بما يعد به[94]». وهذا ما يطرح مسألة القصدية، التي سأتوسّع بها في الجزء الثاني من هذا الكتاب. الاعتقاد يفترض ظروفاً تختلف من مكان إلى آخر، ومن لحظة إلى أخرى، وأشكالاً لنشر وتنفيذ قوانين ومعايير وقيم مدرجة في الخطاب الرسمي، ووسائل يتم من خلالها تمثّل الأشياء التي يجب أن تكون محل الإيمان. ولأن ثمة وجد دائم لاستقلالية ما للإيديولوجيات حيال البنى، وللسلوكيات حيال القيم، وللكلمات حيال الأشياء، فإن القراءة، وفك الرموز، والتفسيرات لا تكون تماماً خاضعة للمراقبة، ولا متقيّدة بالخطب والتصورات، وانحراف التفسير بالنسبة إلى المعنى الوحيد الدلالة للخطاب هو ممكن دائماً[95].

باختصار، الشكلية، و«تزييف» الحقائق الخدّاعة والمتعمَّدة في الوقت نفسه تحت تأثير الإيديولوجيات، وفن الإقناع هي أيضاً آليات تجعل العالم المختلق أكثر فأكثر واقعية وعلاقات السلطة المحدّدة على هذا النحو أقلّ فأقلّ رفضاً لها: «أن تحكم يعني أن تُقنع»، يهذا ما كان يقوله ريشيليو بينما كان سالازار يطالب بسيادة المظاهر الرسمية حين يقول: «ما يظهر يكون» «*o que parece é*»، الخيال هو في كل مكان جزء مكوّن في الشأن الاجتماعي وفي ممارسة السلطة. لكن تشابك الخطب - كما الحكايا الخيالية التي تُروى - يختلف، وتحدد أشكال انبثاقها بوضوح، في حالة معينة، فنون الحكم، وشروط الممكن تحقيقه وشروط ما يمكن تصوره[96]. وتتعلق عمليات الشرعنة في القدر نفسه بالأولى كما بالأخرى.



3

الرغبة في الدولة
وإجراءات المراقبة

ليست ممارسة السلطة إذاً قضية طاعة ونهي، خوف وعنف وحسب؛ تهدف السلطة إلى توفير السياقات لحياة كريمة في المجتمع وخلق الاقتناع بفضائل أفعالها وخطاباتها؛ وتصبو أيضاً إلى تأمين حياة سوية ولائقة، وحتى تحسين ظروف الحياة، وتشجيع النمو والتصنيع، وخلق فرص عمل وبيئة ملائمة للأعمال التجارية، وحماية الأنشطة وضمان الاستقرار الاجتماعي، وتشجيع الرفاهية والاستهلاك، والحد من عدم المساواة وتعزيز التضامن، وتحسين واقع انخراط البلد في الحياة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية... لا تُفرض السلطة من الأعلى، لكنها تتحايل على الرغبات، وعلى تلك العناصر الإيجابية التي تحرّك الأفراد. الرغبة - التي لا ينبغي هنا أخذها بمفهومها النفسي وباستخدامها المستوحى من كتابات باتاي Bataille أو لوجندر Legendre، بل في مفهومها الشعبي - هي إذاً «مفهومة بالتقنية الحكومية[1]»، إذا استعرنا تحليل ميشيل فوكو، وأيضاً لأنها «رغبة الدولة[2]». إنّ ما أود عرضه هنا هو بعد جديد، يتمثل في مطلب عام للتدخّل من قبل جهة أعلى، أي تدخّل سلطات عامة، مطلب يتعلّق بالأمن والاستقرار بقدر ما يتعلّق بالحماية وبالبناء الوطني أو بالعدل والمساواة.

مطالب الحماية والثقافة السياسية القائمة على التلويح بالخطر: الحالة التونسية

المثال التونسي جليّ تماماً. فالخطر كان اللفظ الرئيس الذي وجه أنماط الحكم: الخطر الإسلامي بالتأكيد؛ لكن أيضاً، خطر الفقر وعدم المساواة الحاملين للإسلاموية؛ وخطر تغريب مفرط ربما كان من شأنه تغذية الإسلاموية؛ وخطر الأزمة الاقتصادية التي ربما تزيد البطالة والتهميش الاجتماعي، وهما عاملان يدفعان إلى الأسلمة؛ وخطر العولمة، والانفتاح والمنافسة الأجنبية... نحن إذاً أمام

ثقافة سياسية حقيقية يُعاد تحديثها باستمرار تقوم على التلويح بالخطر. من الواضح أن المقصود بالخطر هو الخطر الإسلاموي في نهاية المطاف. كان دور السلطة السياسية والدولة ضمان الأمن وانتظام لمواجهة التيار الإسلاموي عبر القمع وعبر القدوة، لكن أيضاً وبوجه خاص عبر تدابير إيجابية، وبرامج اجتماعية، وسياسات عامة، وتوجّهات اقتصادية وتحالفات دولية. لقد طُور الحزب الواحد(*) على هامش تقنياته البوليسية المحضة، مقاربة شاملة سمحت له بإعلان نفسه ضامناً لمواجهة هذه الأخطار: بدءاً من عام 1987، وبخاصة عام 1989، تمّ عرض مواصلة اعتماد سياسة انتشار التربية وترقية دور النساء، وفك العجزلة الاقتصادية عن الولايات المحرومة في البلد، وأهمية التقديمات الاجتماعية (نحو 20٪ من الناتج القومي الإجمالي) على أنها تقنيات مخصصة مباشرة لضمان الأمن المقدس. ما كان يُبحث عنه قبل كل شيء، هو الأمن الذي يمكن وصفه بالمجتمعي، لتمييزه عن الأمن الاجتماعي المضمون في الدول الغربية، عبر مؤسسات حقيقية. في تونس، نتج الأمن من آليات مؤسسية أقلّ ممّا نتج من علاقات اجتماعية ونظام ترابط متبادل اندرجت فيه السلطة المركزية وتلاعبت بهذه التشابكات[3]. كانت الدولة موزّعة الثروات وأشكال العيش والحياة في المجتمع، من خلال هذه الآليات، كانت تصون هذا الأخير ضد الأخطار التي تهدده. كانت تلعب ورقة التضامن ومكافحة الفقر، والمراقبة الشُرَطية ضد مخربي الانتظام الاجتماعي المحتملين... إذا كانت ثمة شرعية للسلطة، فقد تمركزت هناك تماماً، وبتحديد أكثر في هذه القدرة على توفيرها دوماً المزيد من الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ودوماً المزيد من الازدهار الذي كان يلبي «رغبة في الدولة»، والمتطلبات المستمرة للتدخلات المتنوعة بتنوع المجتمع[4]: مطلب الحماية والتمويل لمواجهة مخاطر انفتاح الاقتصاد على العالم؛ ومطلب المساعدة لتسهيل إعادة التأهيل المهني؛ مطلب إرساء آليات معدّلة بوجه

(*) التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD) أُنشئ عام 1988 ليخلف الحزب الاشتراكي الدستوري (PSD)، الحزب الوحيد منذ استقلال البلاد. وقد فسّر هذا التغيير للاسم بالرغبة في «التغيير» لدى الرئيس الجديد وبدسترة التعددية السياسية. لكن هذه الأخيرة ظلت شكلية: فقد تم خلق أحزاب معارضة مزيّفة مأجورة، في حين ظلت أحزاب المعارضة الحقيقية ممنوعة من النشاط، قانونياً، أو واقعياً، نتيجة للاستحالة العملية للوصول إلى الجمهور وتوسيع صفوفها. في الحقيقة ظل الـ RCD حزباً وحيداً. أنظر مثلاً: *M. CAMAU et V. GEISSER* في: *M. CAMAU et V. GEISSER, Le Syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Presses de Sciences Po, Paris, 2003.*

أخطار اللبرلة؛ مطلب تدخلات سياسية رامية إلى تجاوز الاستعصاءات الإدارية أو القضائية؛ طلب الوصول إلى أماكن الترقية الاقتصادية والاجتماعية؛ مطلب التحكيم في حالة المنازعات؛ مطلب العمل والاندماج في الحياة الاقتصادية. لذا كانت «رغبة الدولة» أيضاً تعبيراً عن شعور قوي بالانتماء الوطني، على الرغم من أن الدولة والأمة لا تتماثلان. كانت هذه المطالب وهذه التوقعات مشروطة، بلا ريب بمخيال يضفي الشرعية على الدولة[5].

كانت المطالبة الدائمة بهذه الدولة تُترجم في المقام الأول بالثقة بأنها تضمن توفير الانتظام والهدوء. من وجهة نظر مادية، كان ذلك انتظام عمل لمجتمع من مجتمعات الاستهلاك والرفاه. ولهذا فإن السلطات التونسية كانت تعلق أهمية كبيرة على تعداد المكاسب التي كانت تقدمها إلى «طبقتها الوسطى»، ولم يكن من قبيل المصادفة أن الخطابات كانت تركّز تحديداً على هذا البعد، وتسلط الضوء على إرادوية الدولة: سيزداد النمو سنوياً إلى نحو 5٪، مشجعاً تنمية حقيقية للبلد؛ ستمتلك حوالي 80٪ من الأسر منازلها بفضل البرامج العامة؛ ستصبح السيارة «شعبية»، سواء من خلال برامج المساعدة في الشراء وفي فترة ارتفاع سعر النفط، من خلال دعم البنزين. أكثر من 90٪ من السكان استفادوا من توزيع الكهرباء وتمديد المياه بفضل استثمارات عامة؛ سيصبح الهاتف أكثر فأكثر منالاً، وحتى الإنترنت؛ ستنخفض الخصوبة وسيتحدّد النمو السكاني بسبب سياسة فعالة لتنظيم الأسرة؛ إلخ. كان هذا الكلام يجمّل النتائج الاقتصادية للبلد، ولا سيما أنه كان ينسب لنفسه نتائج كانت محققة في معظم الأحيان بفعل حركيات شعبية، أو خيارات سياسية واقتصادية سابقة على «التغيير». ومع ذلك، فإن الرغبة في تحسين الحياة اليومية للتونسيين مع الحفاظ على الانتظام والاستقرار كانت حقيقية فعلاً. الاستدانة كانت الآلية المركزية لهدف الأمن هذا من خلال القروض الاستهلاكية والقروض الصغيرة، وكذلك أيضاً من خلال تمويل الإعانات الخفية. المعالجة الاجتماعية للبطالة، واستهداف الإعانات المالية لبعض فئات السكان أو بعض المنتجات مثل البنزين، السيطرة على النمو المستدام على الرغم من التقلبات الدولية، تكوين وحفظ صورة حسنة تضمن الحصول على قروض خارجية بتكلفة منخفضة، متابعة سياسة اجتماعية من خلال برامج رمزية إلى حد كبير لكنها عملية مع ذلك... كانت أيضاً عناصر نظام حماية بُني من قبل الدولة من أجل سعادة

شعبها. «الأولوية المعطاة للشأن الاجتماعي». لم تكن مجرد تعبير بلاغي، بل كانت تشكّل، في الوقت نفسه، عنصراً أساسياً في شرعية السلطة التونسية، إذ كانت هذه الأخيرة تعكس فيه خوفاً حقيقياً في مواجهة مخاطر الفقر ونتائجه السياسية. وهكذا، كانت معايير الحماية والظروف الاجتماعية للعمال من أعلى المعدلات في المنطقة وفي هذا الصدد، لم يكن لدى تونس ما يشعرها بالخجل من المقارنات الدولية[6]. على عكس دول أخرى اختارت بكثافة نمط الأوفشور(*) l'offshore، لم تكن هذه المناطق فيها «مناطق قمع[7]». من جهة أخرى، حتى لو كان نظام الحماية الاجتماعية التونسي بعيداً عن أن يكون شاملاً وفعالاً بالقدر الذي يدّعيه خطاب الحكومة، فقد كان بما لا يقاس الأوسع بين دول المنطقة من حيث تغطية السكان[8]. كانت الدولة تحمل فكرة أنها هي من دون منازع الهيئة الوحيدة المؤهلة لتلبية احتياجات العدالة والاهتمام بالفقراء، وتلبية الاحتياجات الأساسية، للاندماج والارتقاء الاجتماعيين. مع ذلك رعاية الدولة هذه لم تقتصرعلى مستوى الحاجات المادية. فالوجه الآخر لمشاركة الدولة في الاستهلاك ورفع الدخول ومستويات المعيشة، والنمو، وإعادة التوزيع، كان نمط حياة خاص. حتى لو كانت هذه الآليات، كما رأينا سابقاً، مقبولة على نطاق واسع ومشرعنة من خلال البحث عن حياة «لائقة»، و«عادية» و«متوافقة» مع الأنظمة السارية للعيش في المجتمع، فإن البرامج الهادفة لإعادة التوزيع كانت أيضاً آليات لفرض التبعية والسيطرة على «المنبوذين». كذلك، قدّمت سياسات تشجيع الاستهلاك الفرصة للعب مع الإخضاع وأشكال المراقبة[9]. في غياب القوى المناهضة وقنوات نشر بديلة، فإن أولئك الذين كانوا لا يستطيعون أو لا يرغبون في الوصول إلى قروض الاستهلاك، والبرامج الاجتماعية أو التآلف الاجتماعي كانوا يجدون أنفسهم مهمشين عبر لعبة الاقتصاد السياسي التونسي ومؤسساته ذاتها.

مطلب الانتظام والأمن والاستقرار

الأمر الخاص الذي تميزت به تونس تمثل بتمفصل الممارسة الضبطية للسلطة مع نوع من النزعة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والرغبة في الظهور بمظهر

(*) مناطق الأوفشور هي مناطق انتاج، أو خدمة أو تسويق لا تخضع للأنظمة - بخاصة الضريبية، والإدارية والاجتماعية - المعمول بها داخل حدود البلد.

«التلميذ الصالح» بأي ثمن، والوسواس الإسلاموي، مع وطنية اقتصادية وسياسية تحت شكل نزعة إصلاحية متجدّدة من دون توقّف، وضبط اجتماعي راسخ للغاية ومخيال دولتي ينطوي على التحكم بالتحولات المدينية، والتربوية والاجتماعية. لكن مطالب الانتظام، والأمن، والاستقرار كانت مطالب مشتركة على نطاق واسع. اليوم كما في الأمس. في بلدان جنوب شرقي آسيا، مثلاً، يبدو أن التعبيرات المادية للأمن والاستقرار تغلبت على المطالبات السياسية[10]. فالحديث عن «الاستقرار» أمر أساسي في الصين لأن هذه الفكرة تخفي مزاعم متعدّدة، وتتيح بالتالي حشد حجج مختلفة، ولكنها مكملة لغرض توطيد «الحكم[11]»: وراء بعدها الأمني المدان اليوم على نطاق واسع، تحشد الحكومة الصينية سجلّ الاستقرار لتُبرز إلى المقدمة دولة فعّالة تعرف كيف تجذب الاستثمارات الأجنبية، وتضمن النمو، وتحسّن الوضع الاقتصادي لقطاعات كاملة من السكان، ووضع البلاد على مسار متصاعد؛ استحضار الاستقرار هو أيضاً وسيلة لشرعنة الآلاعيب الحزبية - تتيح مكافحة الفساد القضاء على المنافسين، بينما تستجيب في الوقت نفسه للمطالب الشعبية «بالنظافة»، والمساواة وإدانة تجاوزات الثروة؛ كما تسمح بإبعاد قضية التمثيل السياسي عن طريق تغذية الخوف من الديمقراطية – باعتبارها تفاقم الصراعات في مجتمع معرّف بأنه مجزأ وفوضوي - للتركيز على الدفاع عن الحقوق وإدانة التصرفات الشخصية؛ وهي، في النهاية، طريقة لحل مسألة إعادة التوزيع من حيث السياسة الاجتماعية، ومساعدة المهاجرين وجميع هذه التدابير المخصّصة لتوطيد «استقرار المجتمع».

في الصين، وفوق ذلك في أماكن أخرى، اللجوء لسجلّ الاستقرار هو فعال في إنتاج الآليات المشرعنة لممارسة السلطة، لا سيما وأنه يلاقي الخطاب المهدئ لمقدّمي المال حول فضائل الاستقرار. ويمكن أن يستند هذا الخطاب على حجج أخرى (جذب الاستثمارات الأجنبية، والسماح بمتابعة النمو وذلك بفضل الثقة الممنوحة للأسواق، والمساهمة في الاستقرار الدولي)، مع كونه منسجماً مع ذلك، مع خطاب السلطات الصينية، والتونسية أو أي حكومة استبدادية أخرى[12]. ولكنه يستعيد أحياناً خطوط منطقه، مثلاً، عندما يطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مفهوم «الأمن الإنساني». يهدف هذا المفهوم إلى استعادة فكرة أن أمر حماية الأشخاص هو أساسي بالنسبة إلى أمن الدولة والأمة، وأن الحياة بمنجى من

الخوف والحاجة تشكّل ليس فقط عنصراً أساسياً لشرعية النظم، الوطنية والدولية، ولكن أيضاً التعبير بامتياز عن الوضع السياسي - وضع سياسي نوعي جداً ذرائعي جداً مع ذلك، مُتخيّل من دون صراع ومرتبط مباشرة بقضية التنمية من خلال الأخذ في الاعتبار الخطر والأمن[13].

إن بُعد الأمن الاجتماعي هو أمر أساسي، كما تشير إلى ذلك أيضاً الأبحاث حول الصحة العامة. العرفان الاجتماعي والسياسي القوي لكل عمل عام يشجع الأمن الصحي ويفسر ما قد يبدو للوهلة الأولى وكأنه مفارقة: شرعية السيطرة، والرصد والمراقبة والتطبيع باسم الصحة العامة، بمعنى آخر شرعية السياسة الحيوية[14]. وهذا ما سماه ديديه فاسان Didier Fassin الشرعية الحيوية عندما بيّن أن «البرهان السياسي» الذي تمثّل الصحة العامة موضوعه لا ينبع فقط من قلق إداري وتقديرات انتهازية (وحتى انتخابية)، للمُنتَخبين، لكنه يتعلّق بـ«مبدأ نفعي حقيقي» يمزج ما بين الواجب الأخلاقي، ضمان سلامة الجسم، والبحث عن العدالة الاجتماعية والانتظام العام[15]. ونحن نعرف كم يمكن لاستحضار «الانتظام العام» أن يكون وظيفياً ويسمح بأي نوع من الاستثمار في الحياة الاجتماعية، بدءاً من القمع السياسي. وهو على الرغم من ذلك جزء أساسي من الممارسة المشروعة للسيطرة، كما تمثّل ذلك روسيا الحالية[16]. يترجم «البحث عن الانتظام» اليوم تطلّعات السكان بوجه الهشاشة وعدم اليقين والعرضية واللاتوقعية الاجتماعية الناتجة كلها من أفول النظام السوڤياتي. مطلب الانتظام هذا يمر عبر مطلب «الدولة القوية» و«اليد الحديدية»، لمراقبة الأسعار، وضبط النشاطات الاقتصادية وتوضيح النزعة التدخلية الحكومية في الاقتصاد، والسماح بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وحسن عملها ضمن منطق صون مكتسبات المرحلة السابقة والتطلع إلى المساواة. كما يعبّر عبر تمجيد الإرادوية السياسية، التعزيز التحديثي للسلطة أو قبول بدور موسّع للشرطة والأوساط الأمنية. وبالمثل، لا يمكن للستالينية في الثلاثينيات أن تُفهم إذا حصرناها في بعدها القسري المكوّن من عمليات التطهير والمجاعات، وحملات القمع والتصفية؛ كانت الستالينية في الوقت نفسه مشروعة لدى قسم كبير من السكان لأنها أقامت وشغّلت دولة راعية في ميادين هامة كالتربية والصحة والثقافة، وفتحت فرصاً حقيقية لعدد متزايد باستمرار من الأفراد للارتقاء الاجتماعي، وتضمن دوام آليات اندماج العمال على المستوى الاجتماعي الأصغري[17]. في جمهورية ألمانيا

الديمقراطية السابقة، كان هدف الأمن والاستقرار يقع في المرتبة الأولى ولم يكن محصوراً، خلافاً للمظاهر، في قضايا الحدود والتسليح: لم تكن الأبوية فقط آلية للرقابة المرتكزة على الزبونية بل كانت تتوافق أيضاً مع طموح إيجابي، طموح يطور علاقات الثقة مع الشعب الألماني، طموح للعمل من أجل مصالح الشعب، أقلّه كما كانت تُفهم وتُترجم من قبل السلطات[18]. كانت غالبية السكان تتوق للأمن والازدهار الاقتصادي، وللحصول على السلع الاستهلاكية أو امتلاك، وترغب في الحصول على منزل مناسب وعملة ألمانية قوية ومستقرة[19]... بطريقة مماثلة، كانت الشرعية المتنامية للحكم النازي، في الثلاثينيات، تُفسر جزئياً بتوسع آليات الحماية وبتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[20]: توسيع نظام الحماية الاجتماعية للأمهات، والجنود وعائلاتهم، وعمال المناجم، إصلاح نظام معاشات التقاعد وإدخال التأمين الصحي. تحسين ظروف العمل والسكن لمصلحة العمال ذوي «القيمة الإيديولوجية»، إرساء نظام لدعم الأزواج الشابة وتقليص وقت العمل؛ نظام طوائفي-مهني يسمح في الوقت نفسه بالدفاع عن المصالح المهنية والتدخل المتزايد للدولة، ضمان المكاسب المهمة والتحديث لبعض فئات القطاع الصناعي. قلّما كان يهمّ في ذلك الوقت، بالنسبة إلى غالبية السكان، أن تكون هذه التحسينات في النهاية محدودة ومقتصرة على «الألمان الحقيقيين»، وأن النظام الطوائفي-المهني كان قد سمح في الوقت نفسه بالاستبعاد، وأن «العقد الاجتماعي» بين الحكم والشعب الجرماني قد تُرجم ببعض المزايا «للآريين» على حساب «الأعراق» الأخرى كافة بدءاً «باليهود[21]». شرعية النظام قلّما تأثرت نتيجة لذلك بفعل تقنية الآليات المستخدمة، وبوجه خاص، فعالية الخطاب القومي والعنصري والمعادي للسامية[22].

تدهور الاستقرار:
السالازارية في أسوأ حالاتها

تشير هذه الأمثلة، المتنوعة في المكان والزمان، إلى أن مطلب الانتظام والأمان والاستقرار هو ثابت في ممارسة السيطرة بشرط التذكر مع پول ڤين أن الثابت في التاريخ هو «عامل التفرد». للذهاب أبعد في «جرد الفروق» ولتعقيد التحليل، يتعيّن إذاً أن نفهم بتفصيل أكثر ما هو المقصود في كل حالة من هذه الحالات، بتعابير والأمن والاستقرار، انطلاقاً من حالات محددة. ومن الواضح أنه من غير الممكن هنا عرض جميع الحالات المذكورة ولكن، بعد المثل التونسي، فإن مثل

البرتغال السالازارية يقدم فرصة مزدوجة؛ فهو يشير بداية إلى أن الاستقرار يمكن أن يُصرف في أبعاد متعدّدة؛ فهو يسمح بأن نرى، لاحقاً، كيف يمكن «لمطلب» الاستقرار و«الرد» الحكومي عليه أن يكونا مفككين. إذاً، سمح الوضع البرتغالي في الأربعينيات حتى الستينيات بأن يظهر عدد متباين من المنطق، وحتى غير متوافق، ومتعايش على الرغم من ذلك، وازدواجية عملية الشرعنة نفسها من خلال بناء استدلالي وعملي للاستقرار. كان قادة البرتغال السالازارية يثمّنون الاستقرار والتوازن بطريقة مطلقة واستحواذية تقريباً، كما يعبّر عن ذلك بشكل مدهش أحد الشعارات الأساسية والمشاريع السياسية للحكم: viver habitualmente(*). كانت «إرادة إطالة عمر الحكم» تقريباً هدفاً منطقياً وعادياً، لكنه كان أبعد من أن يكون وحيداً، فقد كان ينبغي الاستجابة لرهانات حقيقية لدى بعض فئات السكان، وحماية «برتغال الأشياء الصغيرة[23]»، وبالطبع منع تدمير هذا العالم الريفي الشاسع ضعيف الانتاج، القديم والبائس. كان هذا العالم بالفعل هو الوحيد القادر الذي يسمح بضمان بقاء كبار ملاك الأراضي العقاريين والزراعيين معززاً في الوقت نفسه مصالح أصحاب الموارد المالية والتجارية، وحامياً التجار والحرفيين، والشركات الصناعية الصغيرة غير التنافسية، التي كان استغلالها المفرط وحده لبروليتاريا باخسة الأجر هو ما يضمن مردوديتها[24]. وبعبارة أخرى، «العيش اعتيادياً»، كان يعني في الوقت نفسه رعاية الحياة اليومية للبرتغاليين ومنع أن يتعرّض التنظيم القائم، المعتبر عادلاً، وهادئاً ومتوازناً، للزعزعة. هذا السعي الحكومي للاستقرار والتوازن كان يُترجم برفض التغيير في الهياكل الاقتصادية؛ وهذا ما كانت تبرزه أيضاً الفكرة المذكورة سابقاً عن «برتغال الأشياء الصغيرة». كما تجسّدت أيضاً عبر الرغبة في تلطيف لعبة المنافسة، وقواعد السوق والتطور الرأسمالي، وبالتالي بتدخّل هام بصفة خاصة في الشأن الاقتصادي: «التكيّف الصناعي(**)»، نظام معقد لترخيص الأنشطة التجارية، وتجميد الرواتب والأسعار، تحكيم وتدخّل تنظيمي من قبل الدولة. وتوضحت أخيراً بخلق سياسة الحرفية النقابية، صُممت لتكون

(*) هذا التعبير يراد به حرفياً «العيش اعتيادياً».

(**) «التكيّف الصناعي» هو الاسم الذي أُطلق من قبل الإدارة البرتغالية على مجموعة من التدابير لحماية ومساعدة الصناعات الوطنية الوليدة. وهو ما يماثل سياسات الاكتفاء الذاتي التي لجأت إليها الدول النامية (خاصة تلك التي سُميّت، في وقت لاحق البلدان الصاعدة) في سنوات 1960 - 1980. (منها مثلاً دول البرازيل، روسيا، الصين، جنوب أفريقيا، الهند وأندونيسيا.. هذه الإضافة من المترجم).

بديلاً للدولة الحامية التي كان سالازار واليمين البرتغالي يعتقدان إنها المرادف للشيوعية[25]. في المجال الاقتصادي، توجب على النقابية البرتغالية ترسيخ المبادئ السياسية للحكم (أي الإحسان، وقيم العائلة المسيحية والقومية)، وإعادة تنظيم الاقتصاد بعد أزمة عام 1929، وضبط السلوكيات والمشاعر عن طريق الاعتراف بحقوق معيّنة لمنع قيام الثورات، والاضطرابات العامة والمواجهات الاجتماعية[26]. وهكذا تأسّس معهد الرعاية الاجتماعية INTP (معهد العمل الوطني والضمان الاجتماعي)، وصناديق مهنية وقطاعية، وساعات العمل القصوى، والعقود الجماعية، وآليات تعويض وحماية العمال، صحيح أنها كانت بالحد الأدنى وشكلية غالباً، لكنها كانت موجودة في النصوص. كثيراً ما كانت هذه الأخيرة غامضة لأنها كانت تحتوي على بنود للضبط الاجتماعي والسياسي كانت تسهل أيضاً التسريح والعقاب. في الواقع، قلّما كان النظام الطوائفي المهني اجتماعياً (بمعنى أن الروابط المهنية كانت تستغرق وقتاً طويلاً ليتم إنشاؤها ولم تكن تعمل، أو كانت تعمل بشكل سيّئ جداً)، وكان حكومياً بالكامل[27]: كان يترجم، من جهة «العمل» و«رأس المال»، إرادة العمل معاً من أجل خير البلد أقلّ ممّا كان يعبّر عن العمل الدولتي لمصلحة «رأس المال» بشكل أساسي، لكن لمصلحة تعزيز سلطة الدولة قبل كل شيء.

وتجلى هدف الأمن والاستقرار أيضاً عبر مأسسة أول ضمان اجتماعي في البرتغال، والتي تزامنت عمليته مع تأسيس الدولة الحديثة[28] l'Estado Novo: فقد تُركت الوظيفة الاجتماعية، في ظل الملكية الدستورية كما في ظل الجمهورية، لحسن نية النشاطات المدنية أو الكاثوليكية. للمرة الأولى، جرى الاعتراف بدور الدولة: فقد نظم دستور عام1933 رسمياً حقيقة أن الدولة كانت بالتأكيد مكتفية بالتحكيم، والتنسيق والإشراف على الرعاية الاجتماعية، لكنه يتوجّب عليها تعزيزها وتشجيعها[29]. إذا كانت هذه السياسة في الثلاثينيات، قد تُركت رسمياً للكنيسة الكاثوليكية والهيئات النقابية، فإن الدولة أُجبرت على التدخل منذ عام 1940. وبرزت السياسة الاجتماعية في الوقت نفسه كرد على الأزمة ومواكبة للتطور الصناعي، ورغبة في الانتظام والسلام الاجتماعي، وأداة لإضفاء الشرعية على التنظيم النقابي وفاقاً للطوائف الحرفية، وإجراء لإعادة التربية الاجتماعية وتطبيع الوعي وأداة للكفاح ضد المؤسسات المنافسة بدءاً من المعونة المتبادلة[30].

مثلما حدث في أماكن أخرى من أوروبا، فمن الواضح أن هذه الخدمة الاجتماعية قد صممت كتقنية لتحديد ومعرفة السكان، ومع أن الدولة امتنعت عن التدخل المباشر جداً، ولكنها لم تمتنع إطلاقاً عن استخدام سلطتها التأديبية[31]. ومن الواضح أيضاً أنها أتاحت في المقابل «للمسألة الاجتماعية» أن تحظى بالاعتراف[32]. كان هذا التمفصل بالبرتغال السالازارية «للمسألة الاجتماعية» مع وسواس الاستقرار والسلام الاجتماعي وانتظام سياسي قائم على هيمنة الأوليغارشية الزراعية والتجارية. ولأنها مُصمَّمَة هكذا، أرادت الخدمة الاجتماعية جزئياً منع المشاركة الاجتماعية، خاصة مشاركة الحركة العمّالية الوليدة؛ فسعت لإضعاف قدرات تدخّل الحركة النقابية ومحو ذكرى الحركة التعاونية، وخصوصاً تلك «حركة بيوت الشعب»[33]. على الرغم من أنها كانت في المقام الأول منقادة بوسواس التوازن والأمن، كانت النخب الحاكمة أيضاً معنية بأن يرى الأشخاص الأشد فقراً - أو أقلّه أولئك الذين تعتبرهم الأشد خطراً من بين الأشد فقراً، أي البروليتاريا المدينية - ظروفهم المعيشية تتحسن. لقد لاقت السالازارية من ثمّ رغبة الدولة، ورغبة الحماية لدى فئات مختلفة جداً من السكان: النخبة العمالية المستفيدة من خدماتها، والصناعيون المستفيدون بشكل غير مباشر من تحسّن الظروف المعيشية لموظفيهم، والبرجوازيون المطمئنون لوجود شبكة حماية متينة ضد الطبقات الخطيرة... وعملت جزئياً أيضاً على إسناد شرعيتها إلى هذا التنظيم الرسمي[34].

إنّ إصلاح عام 1962 - الذي وجّه النظام الاجتماعي نحو تطوير الحكم العام، توسيع الرعاية في الوسط الريفي وتمركز دولتي - كان محاولة لجعل الأنموذج التعاوني متوافقاً مع الدولة الحامية في البلدان الأوروبية الأخرى[35]. كانت عملية توسيع الخدمات هذه متصلة جزئياً بالتنمية الصناعية التي بدأت في أواخر الخمسينيات، وبالاحتياجات الجديدة للمجمعات الصناعية، إلى قوى عاملة في سياق تمديني حديث، وهجرة واسعة النطاق ودخول البرتغال في الاتفاقية الأوروبية لحرية التجارة (AELE). ولكنها نتجت أيضاً من توترات سياسية ولدت من النقد المتزايد للحكم من قبل قسم من الكنيسة الكاثوليكية، والحركة الديلغادية delgadiste (نسبة إلى الجنرال هيمبرتو ديلغاد الذي اغتالته المخابرات البرتغالية الترجمة) والحروب الاستعمارية، كما من المحاولة المصاحبة لتحديث نظام الحكم تحت شكل «دولة اجتماعية»، وخاصة من قبل

التكنوقراط المنخرطين في شبكات الخبرة الدولية حيث أنموذج الدولة الحامية كان يفرض نفسه[36]. هنا أيضاً، تبدو قضايا الفعالية والكفاءة مهمة لكنها متناقضة: كان نظام الضمان الاجتماعي البرتغالي في ذلك الوقت محدوداً جداً وذا قدرة ضعيفة على الحماية، بسبب مجموعة متنوّعة من الأسباب. مبادئ الحكم - غير الليبرالية وغير الاشتراكية في الوقت نفسه - كانت تستند إلى التدخل الأدنى، كما كان يوضحه تنظيم السياسات الاجتماعية. لكن السلطة المركزية كانت مرغمة تدريجاً على التدخل لتنسيق هذه الإجراءات المختلفة، ولتغطية تقصير المنظمات النقابية ولمواجهة خلل العمل بين الوحدات الإدارية، ونقص الموظفين والموارد، وسوء إعداد المهنيين والحضور الضعيف جداً للإجراء في الوسط الريفي - حيث تعيش مع ذلك الغالبية العظمى من السكان - والبيروقراطية الواسعة جداً للعملية[37]. كان هناك في الواقع تناقض بين الفلسفة السياسية ذات النزعة الطوائفية-الحرفية وطرقه في الشرعنة عبر تكفّله بالمسألة الاجتماعية والبحث عن الفاعلية. هذا التناقض كان ملازماً للعمل الإرادوي الذي كانت الحكومة تسعى من خلاله إلى ضمان الاستقرار بأبعاده الكثيرة. بطريقة شاملة، يمكن للاستقرار السياسي أن يتطلّب تحولات اقتصادية واجتماعية وجذرية في حين أن الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يثير توتّرات سياسية واجتماعية ضمن فئات معيّنة من السكان. والحالة هذه، في حين أن هدف حماية «برتغال الأشياء الصغيرة» و«العيش اعتيادياً» كان يتطلب تدخلاً في الحد الأدنى، فإن استباق مطالب الاستقرار والحماية كان يتطلب في ما يتعلّق بها تدخلاً متنامياً في سياق التحولات الاقتصادية والمدينية والدولية للستينيات. على الرغم من ذلك فإن الدولة الجديدة كانت أول حكومة برتغالية تهتم بطريقة تنظيمية، بيروقراطية وحديثة بالمسألة، وأن ذلك كان ينظر إليه على نطاق واسع على أنه إيجابي في ذلك العصر. ظل الشغل الشاغل للحكم دائماً تحييد هذه الطبقات المتوسّطة التي كانت مؤهّلة «للتأرجح» بين المطالبة والمعارضة؛ نواة السياسة الاجتماعية وكل القيود على حرية حركة السوق كانت تظهر هذا الهدف.

ما وراء خصوصيته، وفي إطار التحليل المقارن، تتمثل أهمية المثال البرتغالي في أنه يشير إلى ازدواج العملية: متطلبات الحماية لا يُعبّر عنها بالضرورة من حيث الاستقرار والانتظام؛ ولكن، ما إن تُصاغ على هذا النحو، حتى تصبح مسموعة

وشرعية. وبالعكس من ذلك، فإن تقدير الحكام لموازين القوى، والتوترات، الصراعات الكامنة، والصعوبات، يمكن أن يؤدي إلى تطور أفعال لا تكون بالضرورة متوافقة مع التوجه السياسي أو الفلسفي المعلن، من دون أن يكون المقصود مع ذلك لعباً مخادعاً، وتحايلاً وانتهازية.

رعاية الدولة ومطلب العدالة

في هذه أو تلك من الحالات، ينشأ التقويم الإيجابي من واقع أن السلطات تظهر «مسؤولة» إذاً، والحكومة «متنبّهة» للمطالب المادية، والدولة «حريصة» على تأمين رفاهية البلاد. آليات الضمان الاجتماعي هي ممّا لا شك فيه إجراءات حماية - أو «أنظمة حماية»، باستخدام تعبير آخر، هو تعبير پولانيي[38]. ولأنها تتجسّد في تدخلات يومية، فهي أكثر ملاءمة من القانون لحماية السكان من الأخطار التي تهدّدهم، وتُمثّل «الرعاية الكلية الحضور[39]» للدولة بامتياز. لهذا أيضاً فإن هذه التدخّلات تكون «مفهومة في التقنية الحكومية»، وتمثّل شكلاً عادياً بوجه خاص في ممارسة الهيمنة. استخدام البرامج الاجتماعية هو واحد من أكبر تقاليد الزبونية الاستبدادية، كما أشارت الأبحاث حول المكسيك، وأنغولا وسنغافورة وتونس والبرتغال[40]. تعبّر هذه البرامج عن الرغبة في تهدئة العلاقات الاجتماعية، وتحقيق الأمن في الانتظام المجتمعي، وفي الوقت نفسه، تشهد على رغبة في التحكم والمراقبة. التوجّه السياسي والأمني، بالمعنى المزدوج لهذه التعابير، للبرامج الاجتماعية هو أمر معترف به في معظم الأحيان: رعاية الدولة لا تنفصل عن التبعية التي تخلقها. كلما قُدِّم أمن للأفراد، ازداد الارتهان. ونجد ثنائية الأمن/ الارتهان موضحة من قبل ميشيل فوكو[41]، ومستعادة على نطاق واسع في إثره. ومع ذلك، لا يمكن تعميم هذا التحليل وتطبيقه من دون تمييز على جميع الحالات. فهو يتطلب دائماً ربطاً بالسياق[42]. فمن جهة، لا يخلق أي ترتيب أمني النوع نفسه من التبعية، بالشدة، والنتائج نفسها، وبحسب الآليات نفسها؛ وهذه الاختلافات تكون على صورة الأشكال والأساليب المختلفة للسيطرة. لا تعبّر آلية أمنية بذاتها عن السيطرة، ولكن، عن طريق عملها المحسوس، فإنها تكشف عن خصوصية الممارسة المتموضعة للسيطرة. إنها ليست في حد ذاتها منتجة للتبعيات؛ وفي المقابل، فإنها تتلاعب بالتبعيات القائمة. وهنا أيضاً، لا تكون العلاقة بين الأطراف ملتبسة: فاللعب على التبعيات المتبادلة ليس مرادفاً لجعله تابعاً، ويمكن أيضاً

فتح هوامش للمناورة، وحتى فضاءات للحرية. وباختصار، ليست آلية الأمن هي بالضرورة آلية للسيطرة، حتى لو كانت ستفضي إلى ارتهان أكبر بمقدار ما تكون القوى المناهضة، وحرية التعبير عاجزتان أو غير موجودتين، وأن البدائل لا رجاء فيها أو غائبة، وأنّ الفاعلين الموجودين عاجزين عن حشد موارد أخرى أو شبكات أخرى، وأن النشاط الاجتماعي مراقب عن كثب، وأنّ الجهات الفاعلة لا تتحكّم بقواعد اللعبة...

من جهة أخرى، وهذه النقطة الثانية التي أود أن أتوسع فيها، تهدف آليات الأمن هذه أيضاً، من برامج اجتماعية أو تدخلات حمائية، إلى تحقيق شكل من العدالة، أو أقلّه، الحدّ من المظالم الأشد وضوحاً. فالبحث عن الاستقرار والانتظام غالباً ما يقترن بالسعي لتقليل التفاوتات والاستجابة للمطلبات بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة التوزيع. إذا كانت تستطيع بذلك حشد علاقات وآليات الخضوع، فإنها لا تشكّل منها أقلّ من ناقلات مهمة لشرعية الدولة والحكمة. وهكذا، ففي الاتحاد السوڤياتي في الثلاثينيات كما في روسيا المعاصرة، على الرغم من أن الأمر مختلف، تقوم شرعية الدولة في جزء منها، كما رأينا، على قدرتها على قمع السلوكيات الاقتصادية على هامش الشرعية أو غير الشرعية بوضوح. حتى لو لم تتوقف السلطة المركزية عن المراهنة على عدم ثبات الفاعلين الاقتصاديين وهشاشتهم (وإذا كانت تتابع القيام بذلك) لأغراض الرقابة والسيطرة السياسية، فقد كانت هذه التدابير القمعية ترتكز (ولا تزال ترتكز) على رفض حقيقي لعدم المساواة، وآليات خلق الثروة غير المشروعة من قبل سكان يطلبون حماية وعدلاً[43]. في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كان يُعبّر عن الرغبة في المساواة والعدل بشكل مختلف، وبخاصة عبر إضفاء طابع مؤسسي اقتصادي وتصور للاقتصاد الأخلاقي والسياسي المحدّدين جداً: لم تنتج الحساسية تجاه هذه القضايا فقط جراء الدعاية والإخراج فقط؛ بل كانت صدى لتطلعات وكذلك ممارسات يومية، تشرّع جزئياً التنظيم الاقتصادي المروّج من قبل السلطات، بخاصة مفهوم للإنتاج الذي كان يشمل التوظيف الكامل، وحداثة «أخرى» مقارنة مع الحداثة الغربية[44]. يمكن لهذا أيضاً أن يُترجم في ميدان الاستهلاك الحسّاس: فالاستهلاك لم يكن الوصول إلى سلعة ما وحسب، بل كان يكشف أيضاً عن أسلوب حياة، شيء من التدامج الاجتماعي، وتصور خاص للمال والقيمة، طريقة خاصة لتكون - عصرياً - في

الفضاء العام[45]. تقدّم الصين ثابتاً آخر للبحث عن العدالة. هنا، الجهاز القضائي هو المطالب على وجه الخصوص - والإصلاحات القضائية مكثفة - تحت تأثير الإصلاحات الاقتصادية. إذا أمكن تفسير هذه التطوّرات بعدة طرق، فليس ثمة شك في أن النظام القضائي يتمتّع بشرعية ما. ويكوّن شكلاً مركزياً للوساطة في المجتمع المحلي الصيني ويعكس وجود مساحات جديدة للتعبير تاركاً مجالاً، ليس للديمقراطية والتعددية، بل لممارسة بعض الحقوق من قبل السكان، ولبحث متّسع عن العدالة على المستوى المحلي[46].

يوضّح وضع أنغولا في التسعينيات وبداية الألفين، بطريقة مختلفة تماماً، وعبر تعقيدها أكثر، هذه القضية في سياق خاص جداً، سياق سوية الحرب، البحث عن الحياة السوية في الحرب. ويبين أن شرعية السلطة تكمن أيضاً في قدرتها على ضمان «الترتيبات» اليومية القادرة على تأمين حياة لائقة، وطبيعية وآمنة[47]. وما لا شك فيه أنّ السكان عانوا من الحرب، ومن تعميم اللاشرعية والعنف، وقصور النظام الدولتي وتركيز السلطات، ولكن، في الوقت نفسه، فإن «الترتيبات» الممكنة مع أرباب العمل، والوجهاء والنخب الاقتصادية، ومع أعضاء الحزب المتنفذين، وفعاليات الاقتصاد غير الشرعي، والمسلّحين...، باختصار، مع كل تلك الفاعليات الممثلة إن لم يكن انتظام دولتي، فأقلّه لسلطة تعلنه، يجري فهمها بإيجابية. وهي هكذا تحديداً لأن الهمّ الأولي للسكان يتمثل في الأمن، ولأن الفقر أضعف كل أشكال التضامن العائلي والإقليمي والديني، والودي والمحلي. شرعنة هذه الممارسات - التي ترتد جزئياً على «الحكم» تُفسّر من خلال هذا الأمل، وأحياناً من خلال الوصول الحقيقي إلى حياة «طبيعية» إن لم تكن «لائقة»، ولكن أيضاً عبر إعادة توزيع ما، وبالتالي حد أدنى من العدالة، التي لا تستبعد العداوات الشعبية ولا أحاسيس الهشاشة، وعدم المساواة، وحتى الإذلال وغياب الاحترام. نحن نفهم على نحو أفضل غموض العلاقة بين العدالة واهتمام الدولة وشرعية السلطة - المتعلّقة بقدراتها على توفير الحماية، والحياة الطبيعية والأمن - وأهمية المسارات التاريخية التي تشكّل هذه العلاقة الخاصة دائماً. في حالة أنغولا، لم يمنع إهمال الشأن العام المتعلّق بأشكال إدارة الحرب الأهلية، وممارسة السلطة من التعبير عن مطالبات الحماية والأمن، والاستقرار والحياة الطبيعية، والتعبير عن «رغبة ما في الدولة»، «حتى لو عبّرت هذه الرغبة عن نفسها بشكل مختلف[48].

مطلب الدولة والبناء القومي

تبدو المطالبة باهتمام الدولة غير قابلة للفصل عن الرغبة في العدالة والانسجام مع السلطة العامة ولية نعمة الأمة: إن مسألة الأمن الاقتصادي والاجتماعي هي في كثير من الأحيان قضية وطنية تتعلّق بالرغبة في وحدة وطنية[49]. الحماية في مواجهة الخارج، **الآخر** هي دافع جوهري لعمل الدولة. يمكن للدول أن تُعتبر إذاً «دولاً اجتماعية - قومية[50]» بالمعنى الذي أعطته لها إتيان باليبار لتعريف الدول الغربية - الحامية، على الرغم من اختلافاتها: فتدخّل الدولة في إعادة انتاج الاقتصاد وفي إعداد الأفراد كان منهجياً، ووجود الأفراد كان خاضعاً دائماً لوضعهم القانوني «الوطني». يعرف الجميع ما الذي حصل في ألمانيا النازية مع «غير الآريين» و«الآريين غير الألمان». لكن ذلك يمثل إحدى الخصائص الأكثر تقاسماً بين الأنظمة السياسية، أيًّا كانت أساليبها في القمع وأجهزة سيطرتها وعملياتها الإدماجية. الروابط الثابتة بين البناء القومي والتنمية الاقتصادية وتشكيل برجوازية وطنية في تركيا ما بين 1910-1950 جرى حبكها على هذا النحو حول «تتريك» الاقتصاد، وهذا يعني بعبارات أكثر فظاظة، الانتزاع، العنيف في كثير من الأحيان، لملكية الفعاليات الاقتصادية غير المسلمة[51]. وبعيداً عن أن يكون إجراءاً متأثراً فقط بالحليف الألماني في عام 1942، فإن « القانون اللعين حول رأس المال» الذي شكّل الأداة الأكثر فعالية لسلب ملكية اليهود، واليونانيين، والدونمة والأرمن - بصرف النظر بالطبع عن الإبادة الجماعية للأخيرين - لم يكن إلّا واحداً من التدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة منذ حكومة الاتحاد والترقي عند نهاية السلطنة العثمانية، وحتى الجمهورية التركية الجديدة[52]: إلزام الشركات الأجنبية بتوظيف أتراك مسلمين، معظم أو كل رأس مال الشركات ينبغي أن يملكه أتراك مسلمون، فرض التحدّث وكتابة الحسابات والمراسلات المهنية باللغة التركية، الوظائف في الدوائر العامة كما في بعض مهن القطاع الخاص مخصّصة للأتراك المسلمين، تبادل السكان بموجب معاهدة لوزان وإضفاء الطابع المؤسسي على تدابير تمييزية... مهما تكن تعسفية وظالمة، فإن هذه التدابير تساهم حتى هذا اليوم في شرعنة النزعة التدخلية للدولة في الفعاليات الاقتصادية التركية التي استطاعت توسيع أنشطتها والإثراء بفضلها. وهي تغذي إذاً شرعية آليات الثواب والعقاب، العطاء والجزاء، التي تنقلها حتماً. هذه الترتيبات غير رسمية في البداية، وتدريجاً

منصوص عنها في القانون، انتهت إلى تشكيل «علامة ولادة» لأرباب العمل الأتراك، وتأسيس علاقة خضوعهم تجاه الدولة[53]...

وبالمثل، فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار الاختلاط المعقّد للتخلّف الاقتصادي، والتصنيع السريع، وتهديد الحرب، والعنف السياسي، والقومية وبناء الدولة لفهم شرعية الحكومات التي تتالت في الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك الشرعية الستالينية[54]. اليوم، تشير الأبحاث حول كمبوديا إلى أن السيطرة السياسية لا تنفصل عن نزعة قومية وبناء وطني يمرّان بـ«اختراع» تقليد خُميري على وجه التحديد. فاللقب التقليدي الجديد اوخنا *okhna* (= لورد - الترجمة) كان يُمنح أيضاً لرجال الأعمال الداعمين للحكم: هذا اللقب المتجسّد بتداخل مواقع السلطة ومواقع التراكم، يعكس الاتحاد الوطني الوثيق بين التايكونز (السادة الكبار أو الأمراء الكبار- الترجمة) وكبار القادة السياسيين[55]. تستمد منه الحكومة المركزية شرعية أكيدة لا سيما وأنها كانت في سياق ما بعد الإبادة الجماعية والتحرر من الوصاية الڤيتنامية، الوحيدة القادرة على توفير قاعدة ثابتة نسبياً لخلق الثروة لرجال الأعمال الوطنيين هؤلاء. «السلام الغريب» الذي تعيشه أنغولا منذ منتصف العشرية الأولى للألفية الثالثة رافقه على نطاق واسع الحديث عن السيادة والوحدة والمصالحة الوطنية. إذا كان هذا الخطاب يخفي من دون نجاح هيمنة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA على المجتمع، فإنه مع ذلك خطاب إنشائي[56]. و«أعداء الشعب والأمة» الذين خُلقوا على هذا النحو باتوا أقلّية إلى حد كبير، فالناس يتطلّعون قبل كل شيء للانخراط في المجتمع وفي «الاقتصاد الوطني»، من خلال «الترتيبات» المذكورة أعلاه. و«الفريقان»، الملتفان حول الحركة الشعبية MPLA والاتحاد الوطني UNITA على التوالي، يتشاطران الاقتصاد السياسي والأخلاقي عينه، كما الممارسات المتماثلة المتّسمة بالتعسّف، وعنف العلاقات السياسية والاجتماعية، واللاشرعية وعدم المساءلة. «وبخاصة، تغلب عندهم الرغبة في الخلاص من الحرب والاكتفاء بالسلام الذي نحن فيه[57]».

مسألة الشرعية الأمنية تُطرح أيضاً بشكل مختلف في تونس، حيث بُنيت الحركة الوطنية والكفاح من أجل الاستقلال حول قضية الأمن الاقتصادي والاجتماعي[58]. تشكيل حزب الدستور - الجديد وتجذّر الحركة الوطنية تبلورا حول مشاكل التنمية وإدارة الأزمة الكبرى، من خلال التصدي للسياسة التمييزية

لسلطة **الوصاية** والعداوات بين السكان التي خلقتها السلطات الاستعمارية. قبل ذلك، كانت الدولة الاستعمارية تسعى مع ذلك للأمن المجتمعي أيضاً، وفاقاً لمنطق الدولة المحافظ على الصحة، وكانت تهدف لتثمين الأرض والسكان؛ بدءاً من الثلاثينيات، حاولت إدماج الأصليين عبر التقسيم التربيعي للبلاد، وتأمين إعادة توزيع ما للثروات. وقد رسم هذا الإرث ليس فقط حدود السياسة الاجتماعية المتبعة خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال[59]، ولكن أيضاً حدود التشكل المتواصل والحالي لشرعية الدولة[60]. تقدم تايوان المتغير الأخير لهذا المركب الثنائي الدولة/ البناء الوطني الذي يشير إلى الرغبة في الدولة. فقد ظل القانون العرفي والأحكام الاستثنائية ساريي المفعول حتى عامي 1987 و1991 على التوالي؛ وقد بررا تأجيل الانتخابات بانتظار إعادة توحيد البلد، التوحيد الضروري لتجديد المؤسسات القائمة في تايوان بعد فرارها في أعقاب «التمرد الشيوعي». كان الوضع التايواني خاصّاً جداً لأن الغالبية العظمى من السكان (صينيون استقروا في الجزيرة قبل الاستعمار الياباني، في عام 1895)، كانوا مستبعدين من الإدارة العليا ومن السلطة السياسية المركزية، ولأن شرعية الدولة كانت مرتكزة تحديداً على أساس عدم تمثيليتها... باسم الأمن والبناء الوطني[61] يتعلّق الأمر هنا بترتيب استثنائي جداً يتميّز بإظهار تعددية معاني مفاهيم الأمن كما البناء الوطني، والتعددية، التي تظل غامضة، لعمليات الشرعنة المرتبطة بها[62]. باسم الأمن، اعتُبرت التنمية الاقتصادية كشكل إثبات مشرعِن للتحديث والتعزيز الوطني؛ لكن الممارسات الاقتصادية التي سمحت بالتنمية لم تكفّ عن انتهاك القواعد والأهداف الأمنية، باسم «المعجزة الاقتصادية» التي ساهمت جزئياً في إضفاء الشرعية على السلطة على الرغم من تحجيم الحياة السياسية.

كل هذه الأمثلة، المستحضرة بسرعة فائقة، تتقارب لإظهار ابتذال الترتيب الذي يجمع بين مطلب الدولة، والبناء الوطني والممارسة السلطوية وعملية الشرعنة. وهي تشير مع ذلك إلى أن هذا الترتيب، وهو نوع من ثابت السيطرة، لا يزال يشهد تطوّرات فريدة، تبعاً للسياق الدولي، والرهانات السياسية الداخلية، وتمخيالات الدولة والحياة في المجتمع، وموازين القوى في لحظة محددة والأشكال الممكنة للتوسط والتعبير عن الاختلاف.

الرغبة في الدولة وعنف الدولة

الغرض من هذا البحث، وقد قلت ذلك في المقدمة، هو انتاج تحليل للإجراءات والممارسات التي تجعل من السيطرة «وداعة خدّاعة» وفق أشكال مقبولة على نحو واسع، وحتى مطلوبة ومشروعة غالباً، وليس حول البعد القمعي البحث لممارسة السلطة، وحول استخدام الخوف والعنف. كما أشارت إلى ذلك كل العروض السابقة، ضمنياً أقلّه، فليس من الممكن مع ذلك تجنّب هذا البعد تماماً، قبل كل شيء لأن الرغبة في الدولة ليست متعارضة بالضرورة مع عنف الدولة. فالزبونية والمفاوضات، وبعمومية أكثر رعاية الدولة، يمكنها أن تسير على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى لممارسة السيطرة، أشكال يمكنها أن تكون قسريةً علانية، ومساهمةً أيضاً في البحث عن سويّة وفي عمليات الشرعنة. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الإجراءات التي تستجيب للمطالبات بالعدل، والأمن والاستقرار وتحسين الحياة اليومية أن تكون في الوقت نفسه من حوامل عنف الدولة، لأنه، على عكس ما هو مقبول غالباً في علم السياسة، بما في ذلك لدى المتخصصين في الأنظمة التسلطية أو الشمولية، مسألة الشرعية لا يمكن فصلها عن العنف. وهي ليست عكس الإكراه والخوف وحالات الخضوع، ولا تشكّل بديلاً عنها؛ لذلك نشهد بالأحرى عملية تكامل، وعلى تزامن القيود القمعية وآليات الشرعنة، كما أوضحها تيم ماسون Tim Mason في عمله الرائد حول النازية[63]. إنّ العنف الجسدي، والقمع الأشد فظاعة للغستابو والمعسكرات، والحالة الاستثنائية قد تعايشت كلها مع ممارسات تحييد حركات المعارضة وميولها، وخصوصاً مع سياسات الإدماج عبر تطوير السياسات الاجتماعية، وعبر الإغراء المادي والاعتراف الاجتماعي. ليس فقط أن هذه الحركيات تعايشت، بل لأنها متداخلة، فقد عزّزت بعضها بعضاً. حالتا الثورة البلشفية، والستالينية، هي أنموذجية في هذا الموضوع وشهيرة، قبل كل شيء، الترابط بين عنف الدولة، ونشر الخوف والانكفاء إلى الصمت ولكن، في الوقت نفسه، محاولة غالباً ما كانت ناجحة، للانغماس الكلّي في الاقتصاد السياسي والأخلاقي السوڤياتي. بالنسبة إلى غالبية السوڤيات، كانت الطريقة الوحيدة للتغلب على الخوف وللبقاء على قيد الحياة هي في الالتزام الكامل بمُثل الاشتراكية والمشاركة في آليات النظام السوڤياتي، والعمل على أن يُقبل كعضو كامل العضوية عبر الانخراط في الكومسومول، أو الشبيبة الشيوعية، أو في الحزب... وبالتدريج،

ثمة سلوكيات، وردود فعل وطرق تفكير، باختصار، طرق لفهم الحياة في المجتمع تم اكتسابها، تستند إلى فكر الدولة، وتنسجم مع الرغبة في الدولة، وإلى الردود التي كانت هذه توفّرها لمتطلبات الحياة العادية والمرفّهة[64]. وهكذا أيضاً يُفسَّر ثبات جذور الدولة السوڤياتية، التي كانت - أقلّه خلال سنوات الحرب الأهلية ثم الرعب - دولة بوليسية عنيفة للغاية. وكان هذا التثبات في الوقت نفسه ثمرة لأشكال مختلفة من المنطق: نشر الخوف واستخدام الصمت، والبحث الجامح للامتثال مرتبط بشدة الخوف وبالخوف من الموت، والرغبة في أن يصبح «مواطناً سوڤياتياً». ويُفسرُ ضمناً إذاً، وبطريقة سلبية، بالخوف والإكراه، وبالشعور بالعجز أيضاً، وبفكرة أنه لا يمكن التصرف خلاف ذلك، وأن النضال كان مستحيلاً[65]. ولكن ثمة دوافع إيجابية كانت موجودة أيضاً[66]: تبنّى الكثيرون من الأفراد أو الجماعات الاجتماعية الخطابات المجرّدة للدولة السوڤياتية (وكذلك أفعالها جزئياً) حول العدالة والتنمية، والتحديث، والمساواة، والخدمة العامة وخدمة السكان، وعلى إرادوية الدولة وفعالية التحديث (مع الخطط الخمسية والإنشاءات الكبرى للبنية التحتية، مثلاً)، وعلى استعادة سيادة الدولة وسلطتها. وأمكنهم أيضاً النظر باحترام إلى الروح العسكرية وفضائل الطاعة والضمير فيها، والرغبة في تذليل الصعوبات، واجتياز العقبات، كذلك التنظيم الهرمي ومبادئ الطاعة فيه، والصدق والاستقامة. أمكنهم أيضاً تقدير أممية الثورة والدولة السوڤياتية. المشاعر التي تولّدها هذه الدولة لا يمكن أن يكون خفياً: تقديس النضال والإعجاب ببناء تنظيم اجتماعي جديد أكثر عدلاً، كان يهدف إلى إعطاء كل فرد فرصته، ويبيح كافة أشكال التضحيات، بما في ذلك الناجمة عن عنف الدولة ضد الأسرة، والحياة الخاصة، وبعض المجموعهات الاجتماعية. من جهة أخرى كان العنف والنضال يعاشان في ذلك الوقت باعتبارهما معياري الحياة الاجتماعية ورعاية الدولة، كما تشير إلى ذلك شرعية التعابير من قبيل «معركة»، «هجوم»، «جبهات» لوصف الخطة الخمسية[67]. الرعب والإيمان الطوباوي بدولة مُحسنة لم يكونا تناقضيين. كانت تنتشر بين السكان شيئاً فشيئاً فكرة أنه لا يمكن بناء شيء عظيم، استثنائي، على قاعدة الإرادة الطيبة: فحد أدنى من القسر كان أمراً محتماً ويشكل جزءاً من «الضرورة التاريخية». حتى الرعب العظيم بين عامي 1937-1938 وحملات التطهير شكلاً كانا جزئياً مفهومين من هذه الناحية. كانت الاعترافات تعكس بلا ريب عنف الدولة الأكثر وحشية والأشد فظاعة؛ لكنها كانت تعبّر أيضاً عن القبول بهذا العنف تحت اسم خدمة الدولة. بناء المشاريع «العظيمة»

لم يكن ممكناً وضع سعر له[68]. بطريقة مماثلة، كانت الوشاية معاشة أيضاً باعتبارها واجباً وطنياً، على الرغم من أنها كانت في الوقت نفسه مرتبطة بالخوف.

ثمة أوضاع أخرى، معروفة بدرجة أقلّ، تسمح بالمضي قدماً في هذا الفهم لشرعية ما لعنف الدولة باسم الرغبة في الدولة. كما هي الحال في العديد من بلدان جنوب الصحراء حيث «الخوف والعنف هما بابا الشأن السياسي[69]»: ينبثق الانضواء كما المعارضة من ممارسة الإكراه. وهكذا، فإن ما يسمى العنف ما بين الأعراق، المقدّم في غالب الأحيان على أنه أحد الأشكال الكبرى لعنف الدولة، هو في الواقع ظاهرة معقدة للغاية. أظهرت الأبحاث الأفريقانية أنه لم يكن بالإمكان قصره على الاستغلال السياسي للعرقية، بما في ذلك عندما كان عنف الدولة يصل حد التطهير العرقي - كما هو الحال في كينيا في التسعينيات - أو الإبادة العرقية - كما هو الحال في بوروندي في عام 1972، ورواندا في عام 1994. رأينا ذلك في ما سبق عند الحديث عن الحياة اليومية للمنطوقات الإيديولوجية ولكن من المهم أن أكرر القول هنا من زاوية العنف: العرقية تعكس في الوقت نفسه وعياً سياسياً وبنية أخلاقية، وفي ذلك مظهر ما للمطالبة بالدولة والرغبة فيها في الآن عينه تحت شكل الاعتراف الاجتماعي، والوصول إلى الموارد الدولتية وشرعية ممارسة إكراه الدولة[70]. الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، مثلاً - شأنها شأن إبادة الأرمن في السلطنة العثمانية، واليهود خلال المحرقة - لا يمكن أن تحدث إلّا لأنها كانت تقاد من خلال الدولة، أو باسم الدولة: فالعنف والشرعية هنا لا ينفصلان. لكن، لم يكن العنف قاتلاً دائماً، بل لم يكن قاتلاً في الأساس. أظهر جان-فرانسوا بايار حديثاً «كيف أن العنف في أفريقيا جنوب صحراء الكبرى يقترن بشكل عضوي بالبحث عن الهيمنة، وأن «سياسة السوط» تشكّل أحد مقومات سياسة (البطن)، أي سياسة الأقلّية المحتكرة، التي لم تكن وليدة الخبرة الاستعمارية وحسب، بل تغذّت جيداً من أوهام السلطة التي شكّلتها تجارة العبيد، عبر الأطلسي وكذلك الداخلية، ومن قبل مؤسسات، وممارسات وتصورات اجتماعية يعود تاريخها إلى فترة طويلة قبل الاستعمار[71]. العديد من المجموعات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية - مثل المدرسة والكنيسة والجيش، وكذلك أيضاً المحترَف أو الأسرة - هم بالتالي ناقلو ممارسات الإكراه وسجلّاته الخطابية. استخدام الضرب بالعصا، مثلاً، هو على حد سواء ممارسة اجتماعية منتشرة تحدّد جزئياً العلاقات مع أصحاب السلطة ومع

من هم أكبر سناً وممارسة سياسية تعتُبر شرعية: يبدو الجلد اليوم كتقنية سياسية شائعة للسيطرة والقمع، وجرى اعتبارها عادية، وحتى مرغوب فيها لضبط الشباب ومكافحة الجانحين وقمع المحتجين، ولكن أيضاً لاحتواء المتظاهرين وإخضاع المناضلين السياسيين، والسيطرة على سكان الأحياء خلال المداهمات، وتفريق التظاهرات، وإقامة الحواجز على الطرق... بالتأكيد هذه الممارسات مرفوضة من قبل أولئك الذين يعانونها لكنها مقبولة على نطاق واسع، وتحديداً لأن لها شرعية اجتماعية. في المدرسة، في العلاقات بين المعلمين والطلاب، في البيت بين الأهل والأطفال، في ورش العمل بين أصحاب العمل والمتدربين في الشارع و«الغيتوات» بين زعماء العصابات والذين تحت حمايتهم، تُمارس العقوبات الجسدية على نطاق واسع وتُبرر باسم التربية، والانضباط، وإيقاظ الوعي. لذلك، فهي تُفهم بوصفها خاصيّة مشروعة للسلطة. يُعبّر عن العنف بداهة بطرق أخرى متعدّدة غير «سياسة السوط». في ساحل العاج، أظهر ريشار بانيغاس أن مصطلح المواطنة الأصلية والقومية العرقية أصبح، في سنوات الأزمة، سجلاً كبيراً لتأكيد الذات والمطالبة بالحقوق (بما في ذلك الحقوق المدنية والديمقراطية)[72]. في نايجيريا، أشار لوران فورشار Laurent Fourchard إلى رسوخ هذا الأنموذج النوعي جداً من العنف المتمثل بالاقتصاص المدني من المجرمين (أو الاقتصاص غير القانوني (vigilantisme)، الذي يمثّل جزئياً عنف دولة، باعتباره مشاركاً في بناء الدولة ما بعد الكولونيالية، ويأخذ شكلاً نوعياً للغاية، أي شكل عنف «مخصخص»، «مُحال» إلى الميليشيات والمتيقظين (vigilantes – جماعات الحماية الذاتية)، بقول آخر إلى السكان أنفسهم. هذه الإستراتيجية شرعية في الوقت نفسه لأنها تستجيب لمطلب الأمان، ولأنها ترفع من قدر جماعات وأفراد ولأنها مفهومة كإستراتيجية تعبئة سياسية هدفها الدفاع عن انتظام معيّن والنضال ضد «الانحطاط الاجتماعي[74]».
في الواقع، لا يُمارس هذا العنف ضد الدولة بل ينبثق عنها، بعدة طرق؛ وهو تارة مُجاز، ومُشجَّع، وتارة مكبوح، ومُحارَب، وتارة أخرى مدعوم، محمي. هذا العنف مشروع أيضاً لسبب آخر: فهو يلبي جزئياً رغبة ما في الدولة، رغبة في دولة أخرى، دولة لا تكون اتحادية ومفرطة المركزية، مستبدة بالدول الوطنية ومحوّلة النخب إلى زبائن[75]. لدينا هنا وضع مثير للاهتمام يعقّد أكثر العلاقة بين مطلب الدولة وعنفها، عبر إشاعة الصراعات والمعارضات حول التصورات المجردة للدولة «المرغوب فيها»: في نايجيريا، يعّبر هذا العنف عن مطلب دولة وطنية أخرى، أكثر استقلالاً

بالنسبة إلى الدولة الاتحادية، وبالوقت نفسه، عن ضرورة التوزيع الأفضل لعائدات النفط. ولكنها بهذا، لا تقوم إلّا بإضفاء الشرعية على العنف بوصفه تعبيراً عن الشأن السياسي، وفي الوقت نفسه عن الدولة، بوصفها هيئة عليا ومرمى مطالب الأمان والحماية.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قضية علاقة ممارسة الهيمنة بالعنف هي فوق ذلك قضية اقتصاد سياسي[76]. فمن جهة، تكوّن الدولة، الذي لا يمكن فصله عن عملية التراكم الأولي وعن تشكّل الطبقة الحاكمة، مرّ بالتأكيد بسياسات مُطوّرة مستندة إلى إرادة الاندماج الوطني، ولكنه اقتضى أيضاً تهجير السكان، والعمل القسري، والإفراط في استغلال قوة العمل، واستخدام العنف الجسدي. من جهة أخرى، ممارسة السيطرة مشروعة، على الرغم من حصّتها من العنف، لأنها الوحيدة التي تفتح الطريق للتراكم والثروة. لقد غزت الشبكات الاجتماعية المتعدّدة من قبل الدولة الأخطبوطية التي تُضاعف بذلك الولاءات الضرورية للوصول إلى الموارد. والحال، هذه الموارد الاجتماعية المتعدّدة والمرنة (التي تعتمد في الوقت نفسه على صلات القرابة، ومجموعات النسب، والتقاليد المشتركة، وعلاقات الزبونية)، لا يمكن أن تنفصل عن علاقات الاستغلال، وعدم المساواة، والخضوع والعنف. وهذا يشكّل كلاً أمكن نتيجة لهذا الواقع اعتباره، في كثير من الأحيان شرعياً، لأنه يجسد الرغبة في الدولة بوصفها الرغبة في الوصول إلى الحالة الاقتصادية السوية، والثروة، والهيبة، والصعود الاجتماعي. في أفريقيا، التراكم وممارسة السلطة لا ينفصلان عن العنف ويشكّلان، بكل التناقض الذي يمكن لهذا أن يبدو عليه، واحداً من مصادر شرعنتها.

تمفصلات متباينة
للعنف وممارسة السيطرة

فضلاً عن ذلك، فإن الإجراءات التي تستجيب للرغبة في الدولة لا تنتج الآثار نفسها ولا تولّد الممارسات نفسها؛ إنها ليست بالضرورة نفسها بحسب درجة الخوف وطبيعته وفاقاً للرسوخ اليومي أو عدمه ليس للأجهزة البوليسية، وفقاً للإدراك الذي يمتلكه السكان لفعّالية وفاعلية المؤسسات القمعية ممارسات الهيمنة... ليست متماثلة، ولا تأخذ المعنى نفسه، ولم تُعشْ بالطريقة نفسها، ولم

يتم إدراجها بطريقة متماثلة في الألاعيب السياسية، ولا تستند إلى دوافع الشرعية نفسها تبعاً لنوع وطبيعة وشدة وأساليب ممارسة العنف[77]. لقد ذكرت سابقاً أن تحليل آليات الأمان كان يتطلّب دائماً أن يكون مرتبطاً بالسياق، وأن هذه الآلية أو تلك لم تعنِ شيئاً، أو شيئاً هاماً، بحد ذاتها، في الإخضاع وفي ممارسة السيطرة، ولكنه كان يستمد دلالته من اندماجه في تاريخ، ومجتمع، وبيئة خاصة. يجب أن يكون العنف هو أيضاً إذاً محدداً لأنه يأخذ أشكالاً مختلفة جذرياً: يمكن أن يكون مادياً، ورمزياً، ومفتوحاً، ومخفياً، وصريحاً، وكامناً، وممكناً، ومعمّماً على نطاق واسع، ومستَهدفاً، ومنضبطاً، ومنتشراً... أيّ من هذه المميزات لا تستثني الأخرى. إن أشكال العنف هذه، بامتلاكها تأثيراً مختلفاً في فهم ما يمكن فعله أو قوله، وما هو ليس كذلك، وبمساهمتها بشكل متباين في رسم طبيعة الخوف وتعابيره، وباندراجها بشكل مختلف في الإجراءات وفي الممارسات المؤثرة في الخضوع، تساهم كلٌّ منها، بطريقة مختلفة، في صوغ حدود السيطرة.

وهكذا، حتى داخل مجتمع معين، لا يأخذ عنف **الدولة**، مع مرور الوقت، الشكل نفسه، ولا ينتج الآثار نفسها، ولا يترابط بالطريقة نفسها مع الوسائل الأخرى لممارسة السلطة. هذا هو حال ألمانيا الشرقية. من أواخر الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات، قامت السلطات العامة باستخدام مكشوف للعنف. في هذا السياق، أفصحت الشرعية الدولتية عن نفسها من خلال التحامها بالقيم المناهضة للفاشية والمعادية للنازية، ومن خلال إرادة البناء الوطني، ومن خلال الأمل بعالم أكثر عدلاً وانفتاحاً على الفئات الاجتماعية الأقلّ حظوة. لقد تمفصلت مع عنف الدولة من خلال الإيمان «بالضرورة التاريخية» للإكراه ولإنجاز هذا المقتضى الحاسم المتمثل بإلغاء الطابع النازي ولتحقيق مشروع العدالة العظيم، أي بناء الاشتراكية عبر تأميم الأراضي ونزع الملكية الاقتصادية. وكان هذا المظهر المتزامن من العنف الدولتي ونوع من شرعية الدولة يرافق مع ذلك الخوف من التصفية الجسدية المنتشر فالمجتمع بأسره[78]. عقب ذلك، بالعكس أدى االإقلاع عن استعمال العنف المكشوف إلى اختفاء خشية التصفية الجسدية ثم ربط عنف الدولة وصنوف الحكومات الأخرى ممّا حوّل طبيعة عمليات إضفاء الشرعية[79]. ولم يكن استعمال العنف المكشوف هذا، يعني اختفاء أي شكل آخر من العنف؛ يشهد على ذلك خاصة تشييد الجدار وتكثيف شبكة المراقبة. ومع ذلك هذا

العنف الكامن والخفي لم يكن يُنظر إليه بالضرورة كما لو أنه نتيجة لقبول الشأن اليومي ولمحاولة قهر الضغوطات، ولترويضه، عبر استخدامه، وتحويله إلى شيء آخر[80]. كانت دوائر ستازي معنية بشكل واسع، كما رأينا سابقاً، بمصالح شخصية ومهنية، وكانت تقوم غالباً بمهام المصلحين أو الوسطاء[81]. أضف إلى ذلك، كانت هوامشهم للتفسير قد تزايدت من خلال إيمانهم المفرط بالمراقبة البصرية ومن خلال الصعوبات، بل الأخطاء، في عملهم لتفسير هذه المعطيات. كانت هوامشهم كذلك، لا سيما وأن هذا العمل قد أوكل إلى الرؤساء الإداريين الذين لا يجعلون بالضرورة أعمال ستازي واضحة بالنسبة إلى المواطنين[82]، سامحين بمجال ما لفهم الأشكال - بما في ذلك القمعية - لممارسة السلطة. في هذا السياق نتجت شرعية الدولة الاستبدادية أيضاً من هذه القدرة على ضمان الأمن ووضعها في المقدمة اعتبارات السيادة والحماية الوطنيتين، تاركة في الوقت نفسه للأفراد والمجموعات الاجتماعية مساحات من الحرية وفرص التعبير المستقل في ما يتعلّق بالشأن السياسي. كذلك، فإن البوليس الذي كان، في التحليل الأخير، دائماً هناك، لم يكن يشغل الوظائف نفسها إلّا في الأربعينيات وبداية الخمسينات. بالطبع، إن كل فرد كان يفهم أنه من المستحيل عبور الحدود بطريقة غير مشروعة، وأن الشرطة، لن تتردّد عند اللزوم في إطلاق النار. تعسّف العنف الجسدي ظل حاضراً دائماً في الستينيات إلى الثمانينيات، لكن الناس كانوا يعرفون أن استخدامه كان محدوداً، حتى إن العنف الجسدي كان يعمل كرادع لكنه لم يكن مستخدماً. كان هذا الانطباع يتطابق مع الواقع. فقد كان العنف البوليسي حينئذ مركّزاً تماماً، وهذا التحول للشرطة إلى وسيط للسلطة كان يتعاظم[83]: فرط استخدام الشرطة في ردع التجمعات العامة، وفي «تربية» السكان وفي حملات التعبئة، تخلّف تقنيات استخدام القوة واتقانها والتبعية الكاملة بالنسبة إلى الشأن السياسي. وتضافر كل ذلك لجعل الشرطة غير قادرة على التصدي لحركة الاحتجاج والتحرر في أواخر الثمانينيات، وفي نهاية المطاف، لمنع سقوط الجدار. إنّ تطور الشرطة الشعبية، بالطبع، يوضح رمزياً هذا التطور[84]: فقد تعيّن على مفوضيها القطاعيين، منذ إنشائها في عام 1945، الذين يتواصلون بشكل وثيق مع السكان، معرفة كل التفاصيل الدقيقة للحياة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين. لكن بعد «أحداث حزيران» (1953) كان أن أُدمج عملهم فعلاً في آلة المراقبة. بدءاً من هذا التاريخ، طلب إليهم القمع أقلّ ممّا طلب إليهم المعرفة، والإقناع والتثقيف.

في ظل هذه الظروف، جعلهم «انغماسهم الكلي» مألوفين لدى السكان، وعُوِّض الخوف إلى حد كبير بمهام المصالحة الاجتماعية، التي يمكن حتى أن تتحول أحياناً إلى الزبونية.

وبالطريقة ذاتها، تستطيع ممارسات قسرية المماثلة أن تأخذ في سياقات مختلفة، معاني مختلفة، بل متناقضة. هذا هو حال التعامل مع الهشاشة القانونية للأشخاص والشعور المعمم في هذه الظروف، بأن «لدى الجميع شيء ما يخجلون منه[85]». في الحالة السوڤياتية في العشرينيات والثلاثينيات، نشأت الهشاشة القانونية للناس في الوقت نفسه جراء التغيير الدائم للقواعد، ومن عدم القدرة على متابعة منعطفات الثورة القانونية، وكذلك أشكال المقاومة في وجه القواعد الجديدة، بخاصة التأميم. إنّ اللعب بهذه الهشاشة القانونية قد تحقّق في سياق استيلاء الأجهزة الأمنية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحملات التطهير، وقمع الكولاك (المزارعين الأثرياء في روسيا القيصرية)، و«أعداء الشعب» الآخرين، وعنف التأميم القسري والترحيل إلى معسكرات الاعتقال. وهكذا، كانت هذه اللعبة عامل انتشار الخوف، ومنعت هوامش التفاوض، وفرص التسرب والارتجال «للتعامل مع ذلك»، ومن ثمّ، كانت تغذّي الإقصاء. في روسيا المعاصرة، هذا اللعب مع الضعف القانوني للناس لا ينفصل هو أيضاً عن الشعور بالهشاشة لدى النخب الاقتصادية، وعن الحملات القمعية والتأديبية لمكافحة الفساد، والحملات القضائية ضد شخصيات رمزية للرأسمالية الوطنية، وحتى إبادتها. لكن، طالما أن هذه الممارسات محصورة للغاية، ومقتصرة على بعض الفئات المحدّدة جداً من وسط رجال الأعمال والصحافة والسياسيين، فإنها لا يمكن على الإطلاق أن تُقارن مع مثيلاتها في العقود الأولى من النظام السوڤياتي من حيث نشر الخوف وعملية إضفاء الشرعية[86]. في المقابل، فإن الحالة التونسية الحالية هي مناقضة تقريباً لهذين المثلين السوڤياتي والروسي. فاللعب مع مشكلة عدم الحصانة القانونية للناس موجود أيضاً، وحتى إنه كثيف. لكنه يتحقّق في سياق آخر تماماً، مكوّن من مفاوضات دائمة. إن الاقتصاد السياسي للتدخلات المتواصلة والروتينية الذي أشرت إليه أعلاه يجعل هذا اللعب مع مشكلة عدم الحصانة القانونية للناس موجّه بالاحتواء أكثر ممّا هو موجه بالإقصاء، وبالتفاوض أكثر من الممنوع[87]. إدارة حواجز الطرق تمثّل ذلك

تماماً. فرجال الشرطة، والجمارك والجيش الذين يشكّلون هذه الحواجز تمثل بيئة تنشر خوفاً مستمراً من المراقبة والقمع لأنشطة غير قانونية حظيت بغض الطرف عنها بطريقة متفاوتة وبصورة عشوائية. وعلى الرغم من هذا الخطر، فإن الناس «يجرّبون حظهم»، و«يخاطرون بالتعرض لإطلاق النار»، و«يتلاعبون» على نطاق واسع مع عدم الشرعية محاولين إفساد وإقناع وكلاء السلطة بنواياهم الطيبة[88]. التهريب والقطاع غير الرسمي يشكّلان في الواقع بعداً أساسياً للاقتصاد التونسي، وهما ليسا هامشيين: الاقتصاد السياسي للمخالفات الاقتصادية عمّم وطبّع الثنائي قسر/ فساد؛ إنه واقع يفرض نفسه على اللاعبين في القطاع غير الرسمي والتهريب، الذي ينبغي لهؤلاء أن يتعلموا كيف يعيشون معه. حتى لو ظلت قواعد اللعبة غير متماثلة وأنها تدعم دائماً ممثلي الهيئات القسرية، فإنه ممكن دائماً في الواقع بالنسبة إلى محترفي العمل غير الرسمي التحكّم بكلفة هذه اللعبة، جزئياً أقلّه. يكفي من أجل ذلك معرفة تقليل المخاطر (المرور في ساعات معيّنة، انتظار وصول عون جمركي معروف)، التحكّم بالاحتمالات (تجنّب العمل مع بعض الفاعلين أو الشركاء غير المعروفين)، البحث عن حمايات (امتلاك بطاقة عضوية الحزب الوحيد، والاستفادة من إذن مرور للحزب، أو مرافقة شخص ما يمتلكه)، وتأمين الممرات (تخصيص مكافآت لاحقة لمختلف ممثلي الحكومة المركزية). وبعبارة أخرى، يتحقق اللعب مع الهشاشة القانونية للناس في سياق تم فيه تذليل عنف الشرطة والجمارك، كما يعبّر من جانب آخر التعبير الذي يلخص الأنشطة التي تدير ما هو غير مؤكد ويقبل العطب: «البرنامج». هذا المصطلح، النابع مباشرة من اللغة الإدارية، وفن الإدارة يعبّر أيضاً عن الرغبة في الدولة، ورسوخ الخيال البيروقراطي والتجنيد، في طرق رؤية التدابير والعمليات اللازمة لاتقاء مخاطر الشرطة وعنفها، تنخرط في المجتمع.

غالباً، ومع ذلك، لا يُحسّ العنف بالضرورة بوصفه عنفاً. إذ تشير إستراتيجيات بناء التوافق أو المطالبات بدولة القانون إلى أنّ الشرعنة يمكن أن تظهر كعملية يتمّ من خلالها أن يأخذ كلٌّ من الضغط، والتسلسل الهرمي، والسلطة القمعية شكل السبب الموضوعي؛ الأمر بالبقاء عاقلاً - بمعنى آخر باستبطان المعايير والتقيّد بها - يشكّل واحداً من تعابير عنف الدولة تحت غطاء الاستجابة لرغبات الدولة[89].

البناء القسري للتوافق الاقتصادي: المثل التونسي

في كل مكان، ينتج التوافق في الواقع من العنف الكامن لعالم مغلق حيث يحظر كل انتقاد. تظل المعارضات، والانشقاقات، والتهيّجات، والاختلافات، موجودة بالطبع؛ لكنها ممنوعة من الحقل العام، مجبرة إن صحّ القول على البقاء في الحقل الخاص. في الواقع، كما بيّن العديد من الكتّاب مقتفين أثر والتر بنيامين، فإن التوافق بتقديم نفسه مثالاً أعلى أساسياً لإحلال السلام من خلال استبعاد الصراعات، وحتى سوء الفهم وازدواجية الفكر، «يشكّل صيغة مروعة من العنف السياسي[90]». يخفي في وقت واحد عنف ممارسة ما للسلطة، أي تلك التي تقتل النقاش، وتخضع أولئك الذين يوافقون على اتفاق شفوي أو هيمنة معنى من دون الكثير من الإيمان بها[91]. وهو يفرغ ما يمكن أن ينال من الكل وفي هذا يمثّل «الدرجة صفر من الديمقراطية[92]». هذا معروف جيداً، حتى لو كان لا يزال من الضروري الإشارة إليه لفرط ما تشكّل حالياً التصريحات حول فضائل «الديمقراطية التوافقية» أو الدعوات للوحدة والتوافق لحل «أزمة» أو «مشكلة» معيّنة، جزءاً من المشهد السياسي العالمي[93]. ومع ذلك، أود هنا تسليط الضوء على جانب مكمل لهذا النقد: أهمية البعد الاقتصادي الأساسي في هذا البناء التوافق بوصفه عنفاً سياسياً.

تقدم تونس قبل 14 كانون الثاني 2011 مثالاً على هذا التكوين، حيث تنتمي سيرورة الشرعنة إلى ترتبة العنف، إلى عنف مخبأ بالتأكيد وكامن، ولكنه ليس أقلّ واقعية[94]. ويعرض التوافق نفسه بانسجام كفن للحكم بطريقة متوازنة، وكأرضية أخلاقية مميزة «للشعب»، أو «للهوية الوطنية». إنه «ضباب[95]» يخفي مع ذلك، وكما رأينا، ابتزال موازين القوى والصراعات والمفاوضات كلّية الوجود في المجتمع التونسي. في قراءة شميتية (نسبة إلى نظرية كارل شميت Carl Schmitt) للدولة وموازين القوى، ينتج التوافق من نقد للتعددية مضاد لليبرالية[96]: فالتعدّد والتعددية، وتنازعية القوى الاجتماعية تنطوي على الفوضى؛ والتخلص منها لا يمكن أن يحدث إلّا بوحدة ذات شكل دولتي وبالتوافق. التمييز صديق/ عدو هو أساسي في هذا الخطاب: ينبع تجانس الشعب التونسي من عمله الموحد ضد العدو الخارجي – القوة الاستعمارية، والقوى الخارجية الداعمة للفتن الداخلية، والإيديولوجيات المستوردة الإسلاموية العالمية... الوطنية والقومية يشكلان روابط لا تنفصل عن

التوافق، مع الالتزام بتعريف وحيد للأمة: بالتلاعب بسجلات ثنائية – مع/ضد الأمة، داخل/خارج، مع/ضد المصلحة الوطنية – فإن أية معارضة هي خيانة، وتواطؤ مع عدو خارجي(*)» – الميثاق الوطني الموقع عام 1988 – الذي وُصِف بأنه «قاعدة توافق وطيدة[97]» – يحدد معالم الممكن سياسياً ذاكراً الهوية الوطنية، ودور الدولة، والثقافة السياسية[98]، القيم التوافقية للتونسيين(**). تشير جميعها إلى كلمات مركبة – مثل الإسلام، والقومية والحداثة والعقلانية، الإصلاحية – التي تلغي أية معارضة، ضمن وهم الوحدة وانسجام الجميع في الدولة – الواحدة، الأمة الواحدة، الحزب الواحد أو رئيس الدولة[99]. هذا البناء للتوافق يتعلّق أيضاً، وربما قبل كل شيء، بالاقتصاد: تقوم الشرعية الحكومية في الواقع ليس فقط على «المعجزة الاقتصادية»، ولكن أيضاً على «الإصغاء إلى المطالب» رجال الأعمال والمستهلكين. في هذا المجال، يُبرِز خطاب التوافق أصالة أنماط الحكم في تونس: فهي حسّاسة تجاه موضوع الإصلاحات، ستكون السلطات العامة كلها «آذاناً صاغية» إلى العالَم الاقتصادي، مدركة لصعوباته ومطالبه المعتبرة مشروعة غالباً. الفاعلون الاقتصاديون الذين تمت مقابلتهم، كثيرون منهم، لكي لا أقول كلهم، كانوا مع إبراز شيء من «الإصغاء»، ومن إرادة حقيقية للإدارات لمواكبة المنشآت. اللجان والاجتماعات والمجالس الوزارية المصغرة المكرّسة لقضايا اقتصادية كانت كثيرة للغاية؛ وشكّل إيقاع النمو، وظروف ازدهار الأنشطة الاقتصادية، وتحسّن وضع العمل مشاغل دولتية حقيقية[100]. يُترجم هذا «الإصغاء» من خلال خطابات حول الندماج الضروري لرجال الأعمال في حياة المدينة وحول مسؤوليتهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن خطاب «المواطنة التشاركية» التي يمثّلها توزيع الأوسمة والجوائز والتشريفات الأخرى الممنوحة من قبل السلطات العليا، وحتى من قبل الرئيس شخصياً[101]. تتجسد هذا الإصغاء من خلال تكاثر برامج محدّدة بالاتفاق

(*) احد المثقفين العضويين في «حكم بن علي»، صادق شعبان، يلخّص كما يلي مشروع الرئيس: «ضمان حصانة تونس، في إطـــار مجتمع من التوازن العادل يصبح الاختلاف داخلـــه تطابقاً، والحوار توافقاً. وبالتالي سوف تتم إلى الأبد إزالة أشباح التعصب والتطرف كما جميع الإيديولوجيات المستوردة. لن يكون هناك ســـوى إيديولوجيا واحدة هي التعددية (كذا!). لن يكون هناك سوى إيديولوجيا واحدة لا غير، وهي إيديولوجيا الوطنية الوفية لتونس، ولا شـــيء سوى تونس»، في: **بن علي وطريق التعددية في تونس**، منشورات Cerès، تونس، 1996، ص141.

(**) وقد وردت، في سياق النص، العروبة والهوية الإسلامية، وتشجيع الاجتهاد والعقلانية، والاستقلال، والتسامح، ومنع التطرف والعنف...

مع المنظمات المهنية ومشاركة هذه المنظمات في تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات، ومشاركة الجميع في مكافحة الفقر، من خلال انخراط الهيئات الحزبية والمهنية المعمم والإجماعي[102]. تساهم أسطورة الاتفاق على إقناع المواطنين بأن التوجّهات المعتمدة اتُخذت من قبلهم، أو أقلّه بموافقتهم، وفي هذا، يبدو كتقنية أساسية للسلطة. إنه يقلّل من الإحساس، الحديث لكن الراسخ بعد الآن، بضغوط الشأن السياسي وبالكبت المتولّد عن غياب النقاشات العامة.

وغني عن القول إن هذا الوفاق هو مصطنع. إنه توهم تحاول الحكومة المركزية جعله أمراً حيّاً، بخاصة عبر الخطب المتكرّرة ومن خلال الكلام عن الطبقة الوسطى والتَّوْنسة[103]. ولهذا، فإن هذا التوهم هو صيغة إنشائية والقطع ليس كاملاً بين الواقع المعقّد ولغة التوافق. يتم تفسير العلاقات الاجتماعية الحالية على ضوء هذه القصة التي ما انفكت تستغل المثال الأعلى للوحدانية، ولمخيال قوامه سلطة ممركزة ونفي للغيرية[104]. سيطرة التوافق ليست إذن خاصة بالعلاقات بين «الدولة» و«المجتمع»، فهي تشبع جميع العلاقات الاجتماعية. فليس ثمة مجلس إداري، مثلاً، يمكن تصور قيامه من دون إجماع؛ كسر التوافق أمر صادم ومثير الاضطراب غير مقبول[105]. تسليط الضوء على هذه التوافقات، يعني بكل وضوح إظهار أن مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين يشاركون في إعداد السياسات، وأنهم يقبلون خيارات تصبح نتيجة لهذا غير قابلة للنقاش. إنّه يعني أيضاً إظهار وحدة جسم اجتماعي لا يستطيع أعضاؤه، على الرغم من تباعد مواقع التموضع، التعارض في ما بينهم[106]. في الحقيقة، ينطوي هذا الرجوع إلى التوافق على عنف في ممارسة السلطة. في تونس، تم الحصول على التوافق في المقام الأول من خلال الإذعان للمنطق الإداري والسياسي، حيث «مظهر القرارات "المتفق عليها" هو القاعدة التي تصنعها في الواقع الدولة نفسها بصورة رئيسة[107]». وتسير الأمور على هذا النحو إلى درجة تبدو «يبدو المشروع في النهاية بوصفه امتداداً للإدارة، واضعاً بذلك الشأن الاقتصادي تحت وصاية الشأن السياسي[108]»: لا تبزغ «المشكلات» ونقاط الاحتكاك المحتملة من عمليات تشاركية، بل يتم تحديدها من قبل السلطات العامة، و«الحلول» تقترحها الإدارة؛ فهي لا تصدر عن نقاشات، ولا عن مطالبات. الاتفاق يُبنى إدارياً إذاً، ولكنه يُبنى أيضاً بفعل الخوف وفعالية «إستراتيجية الحافة[109]»، «وبفعل الصمت والإذعان القسري وإستراتيجيات المصالحة من قبل أصحاب

المشاريع الحريصين في المقام الأول على عدم البروز في بيئة منزوية، مستعدين لقبول حلول وسط، وتعويضات نصفية بدلاً من الإصرار على علاقات قوة غير أكيدة؛ ومن قبل التونسيين بشكل عام، المندفعين في «سباق على الخبزة» وقبل كل شيء منشغولين بتأمين حياتهم (أو من أجل البيقاء) يوماً بيوم[110]. وينتج أيضاً من عنف آخر: خنق الصراعات وحجبها. التوافق لا يمكن إذاً فصله عن الصمت أيضاً. وهو يسمح لرجال الأعمال بإقناع أنفسهم بأنهم لن «يتأثروا إلّا قليلاً بالآثار السلبية للحكم». وأن هذا التوافق المفروض، «ليس خطيراً جداً»، وأن ذلك لن يعرضهم للخطر «في حين أن المعارضة الوجاهية مميتة»[111]. ولكن لفرط الصمت، فإنهم يقبلون بمواقف متعارضة مع مصالحهم، وحتى مع طباعهم، وأكثر من ذلك مع طريقة رؤيتهم للعالم. ولأنهم يجدون أنفسهم شيئاً فشيئاً مقيدين بصمتهم الخاص، فإن هذه التناقضات مصيرها الحتمي هو السكوت عنها وإخفائها. وفي الوقت نفسه، راكم السكان ذوو المراتب الأدنة الحرمان والأحقاد لفرط الصمت. ونحن نرى هنا تفسيراً تأديبياً حاذقاً لواقع ملموس وموضوعي: ينتج «التوافق» في الواقع من موازين القوى، ومن مفاوضات لا تتوقف، وفي الوقت نفسه من الإكراه، والتي يتم إخفاؤها جميعاً. رفض التوافق، يعني معارضة الانتظام الاجتماعي الطبيعي. تمر موافقة الأفراد إذاً عبر الالتحاق والمصلحة الشخصية لكن في الوقت نفسه عبر الصمت والعنف الكامن المفروض. مخرّس، هذا الجزء من الإكراه لم يكن أقلّ إزعاجاً ويصعب أكثر فأكثر تحمّله. الانتفاضة الشعبية - التي كانت قد بدأت في عام 2008 - وتوسعت في كانون أول 2010 - وتحولها إلى ثورة اجتماعية أوضح ذلك. كان أحد محرّكي هذه الحركات كان تحديداً الرفض، الصريح أخيراً، للعنف، لتوافق كان ينتهك القيم الأساسية الأولى: الاحترام والكرامة، والاعتراف[112].

عنف التوافق

عن خطاب التوافق هذا ليس وقفاً على تونس وحدها؛ بل سنعثر عليه في أوضاع سياسية متباينة جداً حيث يأخذ معاني سياسية خاصة. هكذا الوضع خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ترافق استقلال معظم دول شبه القارة مع كتابة للتاريخ حول أسطورة التوافق[113]: في السعي لتوطيد السلطة، تمّ إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على العرف تحت شكل « وهم إجماعي[114]». لم تكن أفريقيا التقليدية لتعرف بالطبقات الاجتماعية، وأقلّ من ذلك بصراع الطبقات والنزاعات

الإيديولوجية. هذه المفهمة التي كانت تتجنّب الخطاب التعددي حول الماضي، ومن ثمّ أية رؤية تعددية للحاضر، كانت تعبّر بلا ريب عن عنف سياسي؛ لكن هذا العنف كان في ذلك العصر شرعيّاً في سياق تشكيل الدولة والأمة. وهكذا أصبح التوافق إيديولوجيا النخبة الحاكمة، سامحاً بتحديد حدود الهيمنة الثقافية واللغة السياسية المشروعة[115]. وقد فرضت هذه القراءة نفسها تحت شكل «تراث» مستعاد واستمرت حتى يومنا هذا في العديد من البلدان.

وهكذا، ففي مالي، مثلاً، يحكم الرئيس اليوم صانعاً «لتوافق» أصبح أسطورة وظيفية يتبناها الجميع، أحزاب المعارضة، وممثلون نصبوا أنفسهم تقريباً منادين بالمجتمع المدعو بالمدني، والجهات المانحة[116]. التوافق الذي كان قد حُشد كلاسيكياً في لحظة الاستقلال لإضفاء الشرعية على الحزب الوحيد باسم الوحدة الوطنية، وبناء الأمة وسيادة البلد، استُحضر من جديد في فترة الانفتاح السياسي والتحرير الاقتصادي والتعددية، بفضل إعادة قراءة إجماعية للتاريخ وبفضل عملية اختراع التقليد، الكلاسيكية أيضاً، المذكورة أعلاه: لقد قُدّم على أنه الصيغة السياسية الأنسب للتجربة التاريخية المالية بفضل مشاركة الجميع في السلطة، وبخاصة بفضل «العودة» المفترضة للوظيفة السلفية للنقاش الممل وللنصائح الماندينغية العظمى، ممثلة «الثقافة السياسية في مالي» بامتياز[117]. ينبغي أن يسمح بتعزيز السيادة الوطنية على صعيد اقتصادي أيضاً، تجاه المانحين للأموال كما تجاه الشركات الأجنبية. قبل كل شيء، يسمح التوافق بتحييد أي نزاع محتمل للشبكات الزبونية والنفعية، وأية محاولة للطعن في أشكال الحصول على الموارد وممارسة السلطة. في مالي كما هو الحال في تونس، هذا التوافق عنف. ويعبّر هذا الأخير عن نفسه عبر استحالة معارضة منفتحة وصريحة، بما أن جميع القوى السياسية هي في الحكومة ومشاركة في اتخاذ القرار، بما في ذلك الأحزاب والحركات التي كانت عارضت الرئيس. عنف التوافق يأخذ أيضاً شكل عقم المناقشات لأنها، حيثما وجدت، لا تملك أية سيطرة على أرض الواقع. وهو يتجسّد أيضاً في إضفاء الصفة الرسمية على الشرعية الزبونية: ضمان وصول جميع الأطراف إلى الموارد الضرورية للحفاظ على جهازهم يقوم على هرم من التبعيات التي تجعل من المستحيل إقامة قوة سياسية مستقلة خارج السلطة الدولتية واحتكارها للثروات الوطنية. يعبّر عن ذاته أخيراً في المفردات السياسية نفسها، بما أن إستراتيجية

الوحدة الوطنية، المرفوضة صراحة، ربما افترضت الاعتراف، وإضفاء الطابع الرسمي واحترام القوى المتباعدة[118].

هذه الخاصية ليست حكراً على الوضع المعاصر. أظهرت أبحاث حول إيطاليا في فترة ما بين الحربين العالميتين أهمية عملية التوحيد وبناء التوافق في ممارسة السلطة الفاشية. كان يتحقّق في قلب الدولة، التي كانت مهمتها الرئيسة توحيد وإدماج التعقيد والتعددية الاجتماعية، وضمان الانسجام خاصة بفضل الحزب الواحد، وتعزيز وحدة أخلاقية وسياسية واقتصادية[119]. في سنغافورة، تمّ بناء التوافق في السبعينيات والثمانينيات حول إيديولوجيا الطائفية والبراغماتية وبناء «مصلحة قومية»، مصلحة البقاء في بيئة معادية[120]. بينما في تايوان تجسّدت هذه المتطلبات الصارمة في الستينيات والثمانينيات في التوافق حول الأمان والتنمية الاقتصادية[121]. ومع ذلك، فإن الفترة المعاصرة كانت نوعية كونها شهدت المؤسسات الدولية تلعب دوراً متنامياً في تعميم وشرعنة التوافق كشكل لممارسة الحكم. على الرغم من اختلاف الشكل بين مالي وتونس، مثلاً، فإن شرعية سلطة توافقية قد بُنيت بالمشاركة فيهما في الواقع - وذلك ما جعلها أكثر فعالية وكفاءة وتجذراً في المجتمع - عبر الأقوال المعتمدة والمطلوبة والمشرعنة من قبل المجتمع الدولي[122]. في استخدام شائع للمصطلح، مجّدت المنظمات الدولية التوافق بوصفه تعبيراً عن التقارب الفكري وعن التفكير الاقتصادي المعقول، كما بوصفه تعبيراً عن اتفاق عام حول المعالجات الاقتصادية التي يجب اعتمادها[123]. يتم تشجيع التوافق بوصفه تقنية في ممارسة الحكم، وقاعدة إجرائية، ومنهج إدارة: تسمح بعض التقنيات الإدارية بالوصول إليه. هدفه السماح باتخاذ القرارات من دون اعتراض ومن دون استخدام الإكراه، وعلى العكس من «الشروط» التي فرضتها لزمن طويل مؤسسات المساعدة على التنمية. يقوم التوافق حول الحد الأدنى من الأهداف التي لا يمكن لأحد أن يناقشها: من سيجرؤ على إعلان معارضته «للكفاح ضد الفقر»، أو «لتشجيع العمل اللائق» ضمن رؤية وظيفية، لا يتعلّق الأمر بتحديد الوسائل الضرورية لبلوغ ذلك، بل فقط بترسيخ بعض القواعد الدولية التي تنبغي المشاركة فيها، وتأكيد «القيم المشتركة»، أو أهداف غامضة تخفي في الواقع مواقف متباينة بالضرورة وتنظّم علاقات غير متماثلة. هذا السياق الدولي الخاص جداً - الذي وصفه نعوم شومسكي Chomsky بأنه «صناعة التوافق المزدهرة» «وبرنيز Bernays» بمعمل التوافق»[124] -

تمثّل من جهة أخرى بتضاعف التوافقات، بدءاً بتوافق واشنطن الشهير. في هذا السياق، التوافق المؤكّد، حيث لا يعرف أحد بالضرورة على ماذا يرتكز، يُستخدم «ليس فقط في إعادة تأكيد اتفاق الأطراف المعنية بقدر استخدامه **لإغلاق أي تداول**: فلا أولئك الذين مع التوافق ولا أولئك الذين يعارضونه، سيعود لديهم الحق في الكلام المشروع[125]»: تفرض البيروقراطيات الدولية، وفاقاً للأساليب، الإشكالية الشرعية للتنمية، ولكن أيضاً أدوات وأشكال العمل لتحقيق الأهداف المرسومة هكذا بين طياته. هذا التوافق الدولي ينتشر على الصعيد الوطني، خصوصاً في هذه البلدان التي، على غرار تونس ومالي، تمجد «ثقافة التوافق». فإنه يتدخل عندئذ بسهولة بالأحرى في موازين القوى ويمارس سلطة قمعية، إن لم تكن تأديبية، من خلال حظر كل حديث مخالف، والقضاء على أولئك الذين يعيقون توحيد المعنى والفكر. ينتج الاتفاق معرفة وتعبيراً للفكر والفهم؛ وهو يمارس تأثيرات سلطوية مهمة، بدءاً من النسيان والصمت اللذين ينتشران في جميع أنحاء المجتمع، وفي جميع الأنشطة، في السلوكيات اليومية. من بينها، في مجالس الإدارة كما في حفلات العشاء، في الكليات كما في المقاهي، في الجمعية الوطنية كما في التلفاز، لا يبتعد الناس إطلاقاً من الاتفاق. بوصفه «بصمة عنف مضمر[126]»، يسمح التوافق بأن يفرض بيروقراطية ما ومنطقها السياسي، ومن ثمّ، بواقعية شديدة، أن يسقط رجل أعمال، وأن يبقي في حالة من الخوف «صغار المهربين» عبر الحدود العاملين في الاقتصاد غير النظامي، وأن يجبر نقابياً متمرداً، وأن يخيف موظفاً عاصياً، وأن يهمّش معارضاً سليط اللسان، وأن يسجن المجتمع المدني المستقل، وأن يأخذ إلى منفى داخلي فرداً مناهضاً، وإلى «الموت الاجتماعي» إسلامياً ثائراً.

عنف دولة القانون
والألعاب غير المتماثلة حول القواعد

المطالبة بسيادة القانون هي أحد الأشكال التي يمكن أن يتخّذها التوافق، وبهذا المعنى أيضاً تعبّر عن عنف ما، عنف كامن بالتأكيد ومخفي، بل تلميحي وغير مؤلم، ولكنه ليس أقلّ حضوراً. لأنه، بعيداً عن النظرة الأثيرية والمتسامحة لدولة القانون، بتنا نعرف بعد الآن أن هذه الدولة ليست مرادفة للديمقراطية. تبرز العديد من الأعمال حول النزعة «الاستبدادية» أو «الشمولية» في هذا الصدد أهمية القانون، وإرادة هذه الأنظمة في أن تقدّم نفسها دائماً على إنها «دول القانون»،

وأن تعمل وفاقاً للمعايير القانونية التي سنّتها هي نفسها. فدول جنوب الصحراء منذ استقلالها، والبرتغال السالازارية، وحكم ڤيشي، وإيطاليا الفاشية وحتى ألمانيا النازية، نادت جميعها باحترام القوانين ودولة القانون[127]. في حالة إيطاليا، مثلاً، يتحدث إميليو جنتيلي عن «ثورة قانونية» لكي يحلل مصادقة البرلمان على مجموعة من القوانين الاستبدادية، ويبيّن كيف استطاعت الفاشية تدمير النظام البرلماني محافظة على الواجهة الملكية الدستورية سليمة ظاهرياً، كل التجديدات السياسية أُدخلت بموجب قوانين رسمية[128]. كانت الأدوات القانونية واحدة من تقنيات السيطرة الأكثر أهمية في مرحلة موسوليني؛ من جهة أخرى لم يكن رجال القانون يتعرّضون للقمع عندما يكونون على خلاف مع السلطات الفاشية، وقد عُيّن واحد من أشهرهم، من دون ارتباط حزبي، على رأس مجلس الدولة تحديداً لإظهار الأهمية التي كان الحكم يوليها للقوانين واستقلالها[129]. ما تغيّر بطبيعة الحال، هو الأسلوب السياسي، أسلوب الحكم، تلك المواقف والتصرّفات التي تغيرت أو بالأحرى أعطت مفهوماً آخر للشرعية. لكن جميع الحقوقيين الذين عرّفوا الدولة الفاشية على أنها دولة شمولية حدّدوها أيضاً على أنها دولة القانون. إنّه من جهة أخرى هذا الواقع، المثير للقلق للغاية بعد الحرب العالمية الثانية ما دفع برجال القانون لتطوير رؤية جوهرية لدولة القانون[130]. في ظل هذه الشروط، نفهم أنه من المستحيل إهمال مسألة العلاقة بين العنف والقانون. يساعدنا والتر بنيامين في الإجابة على ذلك: أظهرت تأملاته أن القانون كان يتّقي نفسه قبل كل شيء[131]، ومن ثمّ، كان يحمي القانون في مقام الدولة. يفرض القانون «عنفه تحت شكل نسق من المعايير، بهيئة قانون مُلزِم بالطاعة، أولاً بوصفه قانوناً، ثم بوصفه قوة، بعد ذلك فقط. تُعرّف السلطةُ القائمةُ الشرعيةَ التي تلتمسها بواسطة القانون الذي تفرضه، والذي يخضع لها، وهو أمر بسيط، عبر تعبيرها عن الطابع المنهجي والعام للمعايير التي تقيمها[131]». إنها كل الإشكالية الڤيبرية للشرعية القانونية العقلانية، أي لشرعية السلطة المؤسَّسة على القانون الذي لم يكن إلّا «نسق قواعد توطدت بأناة[133]»، والمؤسسة على طاعة هذه القواعد.

ليس من اختصاصي الدخول في مناقشات بشأن العلاقات المتباينة التي تحافظ عليها الشرعية والمساواة حسب تصور القانون المميّز لوضع سياسي ما، بما في ذلك الاختلافات بين القانون الروماني والقانون المشترك (القانون الانجلو

ساكسوني أو القانون العام - الترجمة)، ولا في النقاشات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والمحرقة. لكن يبدو لي من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن دولة القانون هي بالنسبة إلى الشعوب، تعبير عن الرغبة في الدولة، مع كونها أداة في خدمة عنف ما للدولة. في الواقع، متطلّبات احترام النصوص والقوانين، وبتعميم أوسع، قواعد اللعب، تشكّل واحداً من المطالب الأكثر تقليدية المتطلّعة للعدل والمساواة؛ بحيث إن التعريف، والتنفيذ واحترام القانون وقواعد الحياة في المجتمع أمور تؤسس بقدر كبير شرعية الحاكم[134]. شرعوية السكان، أي، احترام القوانين والمعايير التي شرّعتها الدولة، وقواعد العمل المعمول بها في الحياة «السياسية»، كما هو ملاحظ في كثير من الأحيان[135]، ولكن في الحياة «الاقتصادية»[136] أيضاً، هي حامل قوي للشرعية، وبالتالي للطاعة. في منطق الحياة السويّة والامتثالية، يكون احترام القواعد السائدة هو المعيار. القانون ليس تعبيراً عن إرادة الحاكم وحسب؛ «إنه طريقة للتفكير والتصرف والعيش[137]» يتشاطرها أفراد المجتمع. لأن «أي قانون، بآثاره الحقيقية، هو أكثر ارتباطاً ببعض المواقف والخطوط السلوكية العريضة منه بالصياغات القانونية[138]».

وهذا لا يستبعد، اعتباراً لذلك، واقع أن القانون، عموماً، هو أداة متميّزة لإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي والعلائقي للأوساط الحاكمة وحفظه[139]، إنه «امتياز الأقوياء[140]». إنه أيضاً إجراء يخفي السيطرة، ويحدد الالتزام القانوني بالخضوع. وهكذا، يبدو القانون المغربي ليس حالة استثنائية، بل مثل كاشف لشكل من ممارسة السيطرة عبر استخدام القانون: إعادة تجديد المخزن وإعادة الاعتبار للبيعة من قبل الحسن الثاني قلّلا من مكانة القانون الوضعي عبر تحويله إلى «تنسيق مؤسساتي بسيط للسلطة التاريخية التي كانت قائمة قبل الدولة نفسها[141]». وهكذا، تجد سلطة القانون نفسها مطوقة علانيةً بمبادئ البيعة والخضوع، الأرفع. لكن في جميع الحالات المذكورة حتى الآن، حتى لو بدا الوضع القانوني أقلّ تبعية علانيةً للشأن السياسي ممّا هو في المغرب، فإن الرجوع المستمر إلى القانون يسمح بتكبيل الناس سراً عبر إضفاء الشرعية بالتزامن على الحكام والمحكومين. فيحترم الأولون شكلية القانون، وهم مستعدون لتأسيس القواعد التي تنصّبهم سلطة عليا، حتى لو أنه سيتوجب عليهم بعد ذلك، أن يحترموها، في حين أنّ الأخيرين ليس عليهم «إلّا» احترام القانون[142].

تبعية الوضع القانوني للشأن السياسي تقع تحت شكل آخر: يجب أن يكفل القانون تأمين تلبية احتياجات الوجود، الأمان، والشعور بانتظام الحياة العادية للمواطن، وحسن سيره. يجسِّد القانون ويتجسَّد في صنف دولة تدّعي ضمان سلامة الجميع[143]. وهكذا يتيح تحديد السلطة الشرعية، وبوجه خاص، ملاحقة العدو الداخلي، الذي تكمن جريمته تحديداً في العنف المرتكب ضد القانون. نحن إذاً أمام قانون وظيفي في خدمة الدفاع عن وضع اجتماعي وسياسي معيّن[339]، أو عن حق للدولة تحت غطاء دولة القانون[145]. ويعبّر ڤلاديمير پوتين عن ذلك بوضوح عندما يعلن عن الرغبة في إقامة «دكتاتورية القانون» ويعدّ مشروعاً واضحاً لإصلاح الدولة. وهذا الأمر ليس مرادفاً للبحث عن العدالة أو احترام الحريات الأساسية، لكنه يحدّد بصرامة قواعد اللعبة، ويطلب احترام الحدود بين المشروع وغير المشروع، بين العام والخاص، بين الاقتصاد والسياسة[146]. ويبدو عنف دولة القانون في كل أبعاده هنا: إنّ احتكار العنف المشروع عبرالقانون مبرر بحماية الغايات القانونية أقلّ ممّا هو مبرر بحماية القانون نفسه، أي حماية انتظام القائم[147]. هناك إذاً، في الإشارة إلى سيادة القانون، لُبس دائماً بين القانون والانتظام، بين النظام القانوني والنظام الإداري، بمعنى آخر إدماج القانون في مقام الدولة «يكرّس القانون السائد عبر تكريسه رؤية لهذا الانتظام هي رؤية دولة تكفلها الدولة[148]». ما يميّز بين الأنظمة السياسية، ليس مسألة تطبيق القانون إذاً، ولكن مسألة أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، مسألة فجوات القانون وعمليات تفسير هذا القانون[149]، وأيضاً مسألة الحركية واللعب في موازين القوى بين الشرعية والقانونية وفعالية السلطة[150]. مبدأ التطبيع وآلياته يهمّان أقلّ ممّا تهمّ إمكانية التهرب منه أو عدمها. بعبارة أخرى، العنف في مجتمع معيّن يتبدّى من خلال غياب فعالية «الحق في عدم الامتثال، أو انخفاضها[151]».

دولة القانون وحالة الطوارئ:
عنف الدولة في خدمة الفاعلية

من جهة أخرى – وهذا يبدو لي أكثر أهمية أيضاً، لأنه أقلّ عرضة للنقاش – أشكلة واعتماد خطاب دولة القانون في سياق إعطاء الأولوية للاهتمامات الاقتصادية يتصف بممارسة شرعية، لكنها قسرية، للسلطة. المقاربات الوظيفية والنفعية للقانون، التي نواجهها بشكل منهجي تقريباً في الدول الموصوفة

بالاستبدادية أو الشمولية، تلعب في الواقع على معيارٍ ثانٍ للشرعية، هو الوظيفية الاجتماعية والاقتصادية. يبدو القانون ضامناً لشيء من العدالة والإنسانية أقلّ ممّا يعتزم لعب دور الهندسة الاجتماعية والمسهِّل للتنمية الاقتصادية. بما أنّ كفاءة السلطة أمر أساسي لإثبات شرعيتها، فإن الأفكار لا يمكن أن تبقى تجريدية، يتوجب عليها أن تكون موضع التنفيذ، مصرّفة واقعياً، منظمة عملياً من خلال القانون، لكنه القانون الذي يعرف كيف يتكيّف مع متطلبات الواقع وأن يكون تعبيراً عن هذه البراغماتية القيّمة[152]. مرة أخرى، يعزز البعد الدولي هيمنة دولة القانون لخدمة التنمية الاقتصادية، وتطبيق قواعد السوق وازدهار القطاع الخاص، بفضل قواعد ثابتة، لا عودة عنها ويمكن توقعها[153]: على الرغم من ضبابية المفهوم ومعياريته[154]، صنعت المنظمات الدولية منه أداة مركزية لتوصياتها مقتصرة إياه على تقنية إدارية وتدبيرية.

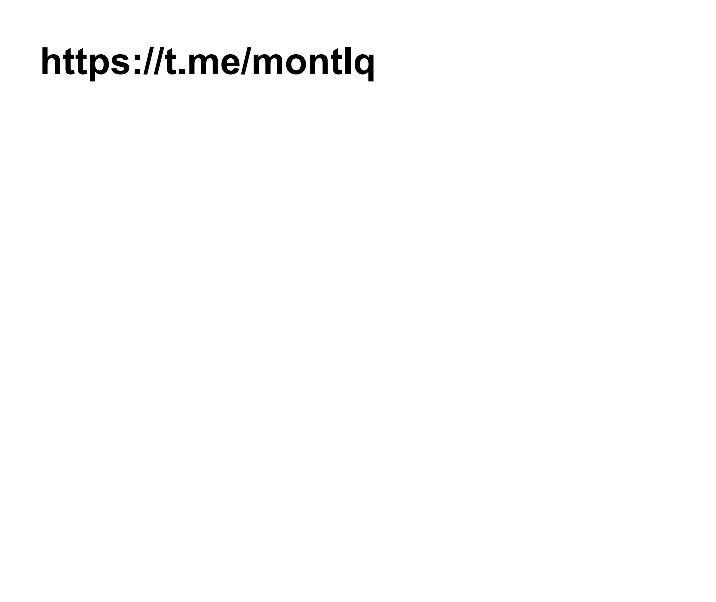
ركّزت الجهات المانحة والحكومات الوطنية على الإجراءات، والقواعد والقانون أكثر ممّا ركّزت على جوهر العمل العام، وأشكال التدخل ومحسوس الممارسات، وبعبارة أخرى على الشكلية القانونية ورؤية لدولة القانون كأداة فعالية اجتماعية-اقتصادية. وهي تتقاسم أيضاً التصور اللاسياسي للسلطة نفسه: نعلم أن المنظمات الدولية تبنّت لغة الحوكمة ودولة القانون تحديداً للهروب من «مشكلة» السياسة، متبعة في ذلك قراءة معيّنة لسيادة القانون في العلوم الاجتماعية التي تعني المطالبة بسيطرة القانون في الضبط الاجتماعي[155]. يُنظر إذاً إلى دولة القانون بوصفها «عهد التوافق، والأمان والعقل»، على عكس الشأن السياسي، «عهد الانقسام، والشك، والانقلابات»[156]. ومن الواضح أن العلاقة بالقانون تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن التاريخيات الفردية تؤثّر على أنماط إضفاء الطابع الرسمي القانوني عبر أشكال نوعية لبناء الدولة، وعلى نمط العمل البيروقراطي، أو على طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع. لكن، بناء على الاعتقاد بأن القانون تقنية حيادية أقلّ ممّا هو تعطيل لتأثير العلاقات الاجتماعية، وبالتالي فهو خارجي ومتفوّق على التقنيات السياسية، فإننا نجد، في كل هذه الحالات الاستبدادية التي تشيِّئ القانون، فكرة أن القواعد القانونية والقرارات والمسندة قانونياً ربما تنزع الصفة السياسية عن الإجراءات، وتلعب على التصورات الجمعية «للحياة السويّة»[157]. وهكذا تبدو دولة القانون في المقام الأول باعتبارها «وسيلة سياسية غير مسيّسة[158]»: في حين أن

الأولوية تُعطى للرفاهية والتنمية الاقتصادية، وتصبح أنموذجاً مثالياً توافقياً يعبّر عن قيم معترف بها، أو مزعومة كذلك، من قبل الجميع؛ وتتيح التفكير بالفرد والتحول عن السياسة «باسم تصور تسلطي للقانون ودوره في التنظيم الاجتماعي[159]».

هذا الأولوية المعطاة للفاعلية والوظيفية الاقتصاديتين تؤدي إلى النظر بشكل مختلف إلى ذلك القانون والقواعد: فهؤلاء يشكّلون المبادئ المطبقة على الجميع، والقواعد الواجب احترامها بأي ثمن، أقلّ من كونهما نقاطاً مرجعية يمكن اللعب انطلاقاً منها. إنّ هذا، وهو أمر مفهوم، لهو باب مفتوح على السيطرة وعدم المساواة[160]. وهكذا، فإن الفوضى القانونية والاستخدام الموسّع للشفوي على حساب المكتوب تشجّع هذه الممارسة العشوائية للقانون ولدولة القانون. في تونس بن علي، مثلاً، كان مألوفاً أن تُتخذ بعض القرارات من دون سند قانوني، مثل تلك القرارات التي أُعلن عنها خلال خطاب رئاسي، والتي دخلت حيّز التنفيذ من دون إتاحة المجال إطلاقاً لنشر قوانين أو مراسيم، أو أيضاً تلك المراسيم التي تفوّقت على القانون، كما توضح حالة القواعد الناظمة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية[161]. ما يُسمى في العربية بالتعليمات هي فرائض أو أوامر غير مكتوبة لها قوة القانون، وحتى أحياناً أقوى من القانون؛ هي ما يجب القيام به لكن لا يمكن أن يكون مكتوباً والذي يتم تطبيقه بيسر أكثرفي حالات الرفض من دون أي تفسير تحديداً لكي لا يجري تقديم أيّ تفسير[162]. نادراً ما كانت الإدارة تكتب دوافع رفض قرار ما، ولم تكن تقدم حتى وثيقة إشعار بالرفض. كان الموظف يعطي، شفوياً، الجواب السلبي، في حالة عدم تسليم أية وثيقة، وبالرفض عند التوظيف أو تأسيس جمعية، أو أي ترخيص أو لتنظيم حدث عام، تحديداً كي لا يتيح اللجوء إلى القانون، كما بالنسبة إلى التعذيب، لم يكن ينبغي ترك أي أثر. لا يستطع الموظف المتواصل مع المواطن إلّا أن يكرر بكل صدق «إنّه يطبق التعليمات» عندما يعلن للمستثمر إنّه لا يمكنه زيادة حصته في رأسمال المنشأة، وعندما يقول للقروي إنه لا يمكن تسييج حقله أو بناء حظيرة فوق أرضه، وللمديني إنه لا يمكنه تسوية وضع ملكيته أو بكل بساطة الحصول على سند ملكيتها. هذا ليس خاصّاً بتونس. فالتعليمات موجودة، تحت أشكال مختلفة وفي استخدامات متنوعة في كل مكان تقريباً، باسم الفاعلية. هذه القرارات لا يمكن نقضها، ونقدها، والطعن بها، تحديداً لأننا لا نعرف أية قواعد، وكلها شرعية أو قانونية جزئياً، تُطبق. تذكّر

حنة أرندت إن إحلال بالمراسيم والشكوك القانونية محلّ القوانين هي «ميزات لكل الأشكال البيروقراطية من الطغيان حيث تحلّ الإدارة والقرار المُغفل محل الحكومة والتنفيذ العادي للقوانين[163]».وما يصفه رجال القانون بالغموض، وقابلية الإعكاس، والتقلب، والخرق، والتراخي، يمكن قراءته من حيث التعليق الموقت للنظام القانوني، بمعنى آخر كتكرار «لحالات الطوارئ».[164] نحن إذن أمام خليط من دولة القانون ودولة الاستثناء المُبرَرَة بالمتطلبات الذرائعية «للشأنين الاقتصادي والاجتماعي» اللذين يجعلان الوقائع والقانون «غامضين[165]». بالنسبة إلى العديد من البلدان التي توجه مثل هذه الحالة، أي تلك التي تسعى لتشجيع التوافق كنمط حكم تسمح دولة القانون بالتقيد بتعاليم المانحين الرئيسيين، لكنها في الغالب مصدر دعم سياسي يجيز المصادقة على الممارسات التأديبية بل القمعية. لنأخذ مجدداً مثل تونس بن علي، حيث تبنّي السلطة المركزية لمثل هذا الخطاب أفقد المعارضة واحدة من موضوعاتها الكبرى. وعكَس الميثاق الوطني هذا التوافق القسري وأمكن عندئذ القول إنه «بهذا الشكل، تحوّل مفهوم دولة القانون إلى برنامج مشترك بين الحكومة القائمة والمعارضة[166]».

في بعض الأحيان فُسِّر التوافق، والإجماع والمطالبة بدولة القانون باعتبارهم حاملين، وحتى معبّرين عن عملية الدمقرطة الجارية. ولكن هذا التفسير ينم عن رؤية اقتصادوية وآلوية شديدة الضمور لهذه العملية السياسية، وعن تعريف فقير بوجه خاص للديمقراطية. ويشير إلى غموض هذه الكلمات المركّبة. يظهر عنف دولة القانون هنا بفظاظة، عبر الطابع المعياري بشكل مفرط لاستخدام هذا المفهوم، الذي يكشف عن تصور معيّن للسلطة، والذي يصف أنماط الحكم المشروعة، ويعبِّر عن رؤية محددة للدولة[167]. والحال، فإن هذا المفهوم، هو مفهوم دولة البوليس، ومفهوم «نمو قوى الدولة بانتظام صحيح[168]». على دولة القانون قبل كل شيء جلب الازدهار والتقدّم المادي. تحليل الدواليب الاقتصادية والاجتماعية التي جرى طوال هذه الصفحات يشير أكثر إلى أن التوافق، وبخاصة الذي يأخذ بالتشكّل حول مفهوم دولة القانون، هو بالتأكيد إحدى الآليات الأقوى للطاعة، خصوصاً لأنه بني على عنف صامت وغير مؤلم غالباً، ولكنه ليس بعيداً عن الحقيقية.



4

حداثة وتكنوقراطية

يُعبّر عن الرغبة في الدولة أيضاً من خلال المطالبة الشاملة بالحداثة. سحر التقدم التقني، والانجازات التكنولوجية، والترجمة المادية، والرمزية للمعرفة العلمية، تشكّل ناقلاً للسيطرة أيضاً. إذا كانت المطالبة شاملة، فإنّ الموافقة بين عملية الشرعنة وعملية التحديث تظل معقّدة مع ذلك. فهي تخضع في الآن عينه للوقت، وللسياق التاريخي الشامل وللأشكال الوطنية للانخراط فيه، وللمسارات الخاصة بكل مجتمع، ولطبيعة التحولات المدينية السكانية والتربوية والاقتصادية وسرعتها، وللزمانيات الوطنية أو الإقليمية المختلفة. بحيث إن العلاقات بين الدولة والمجتمع، والتوقعات المرتبطة بالتحديث، والمخيالات الاجتماعية هي نفسها متباينة للغاية في ما بينها من حالة إلى أخرى، مكيّفة طبيعة العلاقات بين التحديث والشرعنة وممارسة السيطرة.

الرغبة في الدولة بوصفها رغبة في التحديث

في السياق الدولي لمطلع القرن العشرين، وبتحديد أكثر في العشرينيات والثلاثينيات، مثلاً، كان مخيال التحديث مركزياً. كان يتميز بالإيمان التام والصافي بفكرة التقدم وبالعقلانية التقنية والوظيفية باعتبارها وسيلة للانعتاق[1]. وهكذا، فقد كانت الفاشية الإيطالية مُختَرَقة بالتأكيد بتعددية في المنطق محافظة، وحتى رجعية، ولكنها كانت تمثّل أيضاً وبالأخص «غزو الحداثة» التي أوضحتها الحركة المستقبلية، متيحة ولادة قومية جديدة، «القومية التحديثية[2]». كانت هذه الأخيرة وإلى نشر التحديث والتصنيع وإخضاعهما كلياً لمقتضيات «الدولة الشمولية»، بحيث تعزز الأمة وتجعل من إيطاليا لاعباً في السياسة الدولية[3]. وبالطريقة ذاتها، كانت الإحالة إلى الحداثة التي لم ينفك عنها الحكم النازي تتعلّق بروح العصر، وبهذا المعنى بالانقياد. كانت هذه الإحالة خطابية: تحيل إلى فكرة مفهوم حديث

للمجتمع الألماني، الذي يجب بناؤه، أو تحيل إلى أشكال سوڤياتية، أو أميركية، في مجال تنظيم العمل الصناعي والهندسة أو إصلاحات الطب العقلي. لكن الأمر لم يكن يتعلّق ببناء صورة وحسب؛ فقد تُرجمت هذه الإحالة إلى الحداثة بشكل ملموس في توجه الأعمال العامة[4]. إذ حقق الحكم النازي هذا الطموح من خلال برامج تعميم الاستهلاك، ونشر نزعة استهلاكية جماهيرية جديدة، وحوافز لزيادة الانتاجية وترشيد الإجراءات الصناعية، وانصب التركيز على التقدم التقني، ومشروع الإعمار الاستعماري في أراضي الشرق، أو التحويل العنيف للهياكل الزراعة الألمانية[5]. وهكذا فقد كان الاهتمام التحديثي للرايخ الثالث حقيقياً على الرغم من النتائج المخيبة للآمال أحياناً، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى الأشكال المنتقاة لبلوغ هذا الهدف، وغالباً ما سلك هذا الانشغال مسارات مبتكرة. لعب الفيرماخت (الجيش الألماني)، دوراً أساسياً في هذا المجال[6]. فقد سمح فعلياً بنشر نمط استهلاك وأسلوب حياة عصريين، ومن ثمّ، فقد استجاب للرغبات العميقة للجزء الأكبر من السكان، لا سيما وأن ألمانيا باتت مجتمعاً تعسكر بالكامل تقريباً. كان الترشيد والاستهلاك الجماهيري فعليين، حتى ولو تحققا بتدخل الجيش أكثر ممّا تحققا من خلال تحسن شروط الإنتاج والتوزيع في قطاعات الاقتصاد المدني. في هذا السياق أيضاً، مُزج المخيال بالواقع بطريقة معقدة، وتسهم التصورات، وطرق عرض الشأن السياسي، والمواضيع والخطب المختارة بقدر ما تسهم أحياناً الإجراءات الفعلية في عمليات إضفاء الشرعية: حتى عندما لم يكن التحديث فعلياً، فإن الرغبة التحديثية للحكم - المعيار الأساسي لشرعيته - لم توضع بالضرورة موضع الشك من قبل السكان. هكذا كان الحال مثلاً بالنسبة إلى الشباب الذين لم يكن قد جرى إدماجهم اجتماعياً في الحركات العمالية في بداية القرن، والذين كانوا يرون في نظام الحكم، للمرة الأولى في تاريخ البلاد، الأمل في انعتاق ممكن بالنسبة إلى الأفق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي «التقليدي» للطبقة العاملة[7].

في الاتحاد السوڤياتي ذلك الوقت، كان منطق التحديث حاسماً أيضاً. هذه حجة أناتولي ڤيشنفسكي Anatoli Vichnevski، الذي بيّن في كتابه حول التحديث المحافظ أن الحكومات السوڤياتية استمدت شرعيتها من عمليات التحديث المختلفة، الاقتصادية والسكانية، والحضرية، والثقافية والسياسية. الدور المتنامي للدولة كان يستجيب جزئياً إلى تطلعات الحداثة لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة؛

تعبئة الموارد الاقتصادية والطاقة الاجتماعية في سبيل هذه الغاية سمحت بأن يستفيد منها عدد من الأشخاص متزايد باستمرار[8]. كانت التغيرات المعقّدة التي نتجت من ذلك متناقضة غالباً وحمّلت المجتمع تكلفة لا شك فيها؛ ولكن، في الغالب استُقبلت عمليات التحديث بشكل إيجابي، بخاصة بسبب شرعية جهاز بيروقراطي متراتب كان يُظَنّ بأنه مكرّس للأهداف التي عيّنتها الحكومة له... وفاقاً للمؤشرات والتقويمات التي كان ينشرها بانتظام[9]. في الواقع، كان تقديس الأرقام وهاجس التكميم لا ينفصلان عن طموح الدولة السوڤياتية لأن تكون علمية وحديثة. وكان هذا الطموح متطابقاً مع روح العصر: التطور العام في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان يرفع من شأن حساب الكميات، وعقلنة أنماط الحكم، والإيمان بالتقدم والتنمية. كانت التبادلات بين الإحصائيين الروسي والأوروبيين، بخاصة الفرنسيين والإنجليز، مكثفة[10]. إنّ الواقعية الإحصائية، أي، فكرة أن العمل الإحصائي كان ينجز وظيفة اجتماعية، كانت تياراً مؤثراً جداً، حتى وإن عارضه البلاشفة برؤية أخرى، كانت هي أيضاً «حديثة». بالنسبة إلى الأوائل، كانت الإحصاءات تعتبر انعكاساً للواقع، وسيلة لمعرفة المجتمع، وفي هذا السياق، كان يتعيّن على هذه الاحصاءات أن توضع في خدمة مشروع سياسي حديث، خصوصاً في خدمة قيم العدالة والتغييرات الاجتماعية. وإلى الآخرين، كانت المعرفة الإحصائية أداة في خدمة المشروع الاشتراكي، ينبغي أن تُستخدم بطريقة ذرائعية وأن تسمح بتغيير المجتمع من خلال تحديد سياسات حديثة وإجراءات جديدة. ولكن كانت هاتان الرؤيتان نابعتين من الرحم نفسه، فالإحصاء العاكس لحداثة المعرفة العلمية، تعبير بامتياز عن الإدارة الحديثة للدولة وسياساتها الاقتصادية.

استندت شرعية الدولة البلشفية إلى هذه المقدرة البارعة والحديثة على العقلنة، والحساب، والتوقع. وكانت الحجة السياسية معبأة باستمرار: الإجراءات المنفذة كانت صحيحة لأنها تقوم على معارف، وتدابير وتقديرات وتصورات. كانت القرارات المتخذة على هذا النحو موضوعية بالضرورة، لا جدال فيها و... شرعية في عيون سكان متلهفين للحداثة[11]. هنا مرة أخرى، الدور الذي لا يمكن إنكاره للبلاغة والإخراج يجب ألّا يحجب لا حقيقة الحماس الشعبي للتحديث - المتجسد، مثلاً، بالاهتمام الواسع النطاق بالفوردية والتايلورية[12] - ولا حقيقة الاهتمامات بالدولة. فالدعاية للمنتجات التي لا يستطيع معظم الناس شراءها لا ينبغي بالطبع أن تُفسَّر

بوصفها تقنية لتصريف المنتجات، أو حتى بوصفها كذب دولة بالنسبة إلى تحقيق هذه الحداثة الاستهلاكية. بل كانت تنقل شرعية أسلوب الحياة، وخاصة، شرعية الحركية التحديثية، ومنطق التقدّم الذي تكفّلت الدولة بتحقيقه، حتى لو كانت تواجه صعوبات مادية لا يمكن إنكارها للوصول إلى هذا الهدف[13]. وبهذا المعنى، فإن الإيديولوجيا، إيديولوجية التحديث والتغيير الجذري للمجتمع، لم تكن إلّا طوباوية. أو بتعبير أدقّ كانت هذه الطوباوية تجربة أيضاً. كانت أيضاً التجربة اليومية للسوفيات، والتي تُرجمت بمنهجة «إعادة إعمار الحياة اليومية»، مثلاً، من خلال مشاعية الأراضي، وسياسة الإسكان، ومشاريع التصنيع الثقيل الكبرى[14].

حتى لو تشاطرت ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي الستاليني الحماسة التحديثية نفسها، والإرادة نفسها في تدمير التنوع والتعددية السياسية والرغبة نفسها في تغيير وخلق إنسان جديد، فإن الترابط بين المشروع التحديثي، والشرعية الدولتية وممارسة السيطرة، وحتى القمع، كان مختلفاً جداً وأعطى معنى آخر للحداثة. وهذه هي أهمية هذه المقارنات: الإشارة إلى اختلافات المعاني خلف أشكال متماثلة ظاهرياً، وحتى انعكاس العلاقات خلف عوامل متجانسة خارجياً. وهكذا، فإن الحداثة الستالينية، والتي كانت ديناً حقيقياً تجسّد بالأخص في تقديس العلم، تُرجمت من قبل في مشاريع عملاقة[15]: تخطيط استبدادي، تصنيع وتأميمات قسرية، تهجير منهجي للسكان، أو حتى ترحيل جماعات بأكملها... ومثّلت معسكرات المنفيين السياسيين هذا الترابط بين المشروع التحديثي وعنف الدولة؛ فقد كانا موجّهين بدرجة كبيرة بعقلانية اقتصادية[16]: كان الأمر يتعلّق، ومهما بلغت الكلفة من حيث الأرواح البشرية، ببناء السكك الحديد، وإدخال الكهرباء، وبناء الجسور، وإنشاء المصانع وتطوير البلد. في المقابل، لم يكن هذا طموح المعسكرات النازية، حيث كانت الإبادة تشكِّل المنطق الرئيس. في ألمانيا الهتلرية كانت العلاقة بين الحداثة وممارسة السلطة متناقضة تقريباً[17]. لم يكن عنف المخيمات في خدمة مشروع التحديث، كما هو الحال في المعسكرات السوفياتية؛ على العكس من ذلك، فقد كان على العقلانية الاقتصادية والإدارية والفنّية أن تخدم المشروع السياسي لسيطرة «الآريين» والشعب الألماني. لم يكن ثمة شيء مشترك بين المشروعين التحديثيين. من جهة، مشروع تقليدي تماماً «للحضارة» الاقتصادية والتقنية، ومن الأخرى، مشروع مدمّر لوضع اجتماعي - سياسي باسم النقاء العرقي. وكما لخّصه تماماً

إنزو ترافرسو Enzo TRAVERSO، أرادت الحداثة السوفياتية «تطوير الاقتصاد بثمن جراح رهيبة لحقت بالجسم الاجتماعي»، في حين أرادت الحداثة النازية «إعادة قولبة الإنسانية بفرض سيطرة «عرق الأسياد» كان الفرق كبيراً ويندرج، في الواقع، في عمق علاقتهما المتناقضة بتراث عصر التنوير. فقد كانت الشيوعية وعلى الرغم من جرائمها في العهد الستاليني، أحد ورثته، بينما كانت، القومية-الاشتراكية النتيجة المتطرّفة لحركة واسعة لتدمير عصر التنوير ولِدت مع الثورة المضادة، ثم اتسعت من خلال الثورة المحافظة وتطرفت مع الفاشيات[18]».

إنّ اختلافات المسار، والمفهوم، وتشابك إجراءات السلطة هي أساسية لتفسير التغيّرات القائمة في تمفصل الرغبة في التحديث مع ممارسة السيطرة، لكن السياق الزمني العام هو كذلك أيضاً. اليوم، مثلاً، الإشارة إلى التحديث، الذي ليس أقلّ حضوراً ممّا كان عليه في أوروبا في أوائل القرن العشرين، يجب أن تكون مفهومة بطريقة أخرى تماماً، بخاصة لأنه أُدرج في هيمنة إيديولوجية وثقافية مختلفة جداً. من ناحية، بعد الحرب العالمية الثانية ومحرقة اليهود، العقلنة التقنية والوظيفية تخلّصت من مرامي الانعتاق وتحوّلت إلى تقنية ممارسة الحكم؛ من جهة أخرى، العنف (سواء تبدى بشكل الحروب أو الثورات)، لم يعد حاضراً - أو قلَّ كثيراً - في مخيالات، وذهنيات، وأفكار، وتصورات وممارسات الفاعلين[19]. وهذا ما يفسر أيضاً العودة اليوم، أكثر من الماضي، إلى عدد متباين من منطق الخبرة وإضفاء الطابع المهني على ترتيبات السلطة.

مع ذلك، كما كان الحال في الماضي، فإن نوعية مسارات الدول تشكِّل العلاقة بين التحديث وشرعية السيطرة الدولتية. في الصين، مثلاً، شرعية الإصلاحات التي بدأت قبل عشرين عاماً من الآن تتعلّق بالمنطق المزدوج التحديثي والقومي. فرجل الأعمال، «بطل الاقتصاد» و«المدافع عن الشعب» هو الرمز الوهمي الجديد وكذلك السياسي للنجاح والسلطة[20]. هذا التحديث يأخذ أشكالاً نوعية، بخاصة من خلال عدم اتخاذ الطابع المؤسسي، وعدم التعارض مع الاشتراكية، ومن خلال العمل بشكل مختلف حسب القطاعات والمناطق والفاعلين. تنبع الشرعية التحديثية تحديداً، في السياق الصيني، هذه التحولات الجزئية والتفاضلية التي تتيح المجال لإدارة ذهنيات جديدة، هي «الدولة المنتفخة» التي ذكرتها سابقاً[21]. تقدم أفريقيا جنوب الصحراء مظهراً مختلفاً تماماً. بعيداً عن كونها نتاجاً فرضه الاستعمار، كانت

الدولة فيه، حتى في الثمانينيات، شرعية على الرغم من سلطتها العنيفة والقسرية، تحديداً لأنها كانت تجسّد أشياء كثيرة في وقت واحد، جميعها مرتبط بمثال الحداثة الأعلى. وهكذا، كانت الدولة تمثّل الطموحات التحديثية للسكان من خلال احترام الإدارة، وبطريقة ما، ما يُسمى المثال الأعلى الڤيبري للدولة. لكنها تتجسّد أيضاً في الوهم الإرادوي والقدرة الدولتية على تعبئة الطاقات الاقتصادية والاجتماعية - بما في ذلك من خلال «الفِيَلة البيضاء» (مشاريع فخمة، مكلفة وعديمة الفائدة - الترجمة). ومشاريع التنمية الصناعية المُبَالغ فيها في كثير من الأحيان - أو أملاً بحياة أفضل وأكثر عدلاً - من خلال طموح واسع النطاق للدخول في الإدارة أو الإفادة من بعض الحماية ومن وصول أكثر انفتاحاً إلى الفرص الاقتصادية[22]. وبهذا المعنى، لا ينبغي أن تُفهم «سياسة البطن»، بوصفها تعميماً للفساد والزبونية؛ إنها بالأحرى طريقة تبنّي لمشروع تسلطي يدمج جميع السكان، وعملية لتعميم الوصول إلى الدولة و«حسناتها».

في المقابل، فإن الدور الذي يلعبه الفاعلون الدوليون في عملية الشرعنة من خلال التحديث ربما كان أكثر أهمية ودلالة اليوم من أمس. ليس الفاعلون الدوليون هم آخر من يضفي الشرعية على الحكومات باسم مأثرتها التحديثية. هذا هو الحال بالنسبة إلى تونس، المُقدَّمة والمُعتبرة على أنها بلد إصلاحي، استفاد دائماً من العمل المستنير لقادة حريصين على تحديث بلادهم، على الرغم من البعد القمعي للسياسات المنفّذة باسمه[23]. وهكذا هو الحال أيضاً في تركيا، التي شهدت إعادة هيكلتها العقارية والزراعية من خلال خطة مارشال باسم التحديث الاقتصادي، على الرغم من الخلفيات غير السليمة سياسياً وأخلاقياً، التي قام عليها هذا التحديث الا وهي «التتريك» و«تأميم الأراضي» المهجورة «من قبل الأرمن[24]». استند «الأنموذج الآسيوي» المروّج له من قبل البنك الدولي على «القيم» المنفتحة والموالية تقنياً للغرب بقدر ما هي ضبطية ووحيدة البعد[25]. وأخيراً اللامركزية، المدعومة من قبل مجموع المانحين الغربيين بسبب حسناتها الإصلاحية على الحياة السياسية، غالباً ما تعتمد على نخب محلية متورطة بشدة في الاقتصاد السياسي للتمييز، والتهميش، أو حتى استبعاد فئات اجتماعية كاملة[26].

وخلاصة القول، يظهر أن بناء أو إصلاح السلطة العامة والإرادوية الدولتية والقدرة على التعبئة الاقتصادية في أساس سيرورات الشرعنة هذه، لأنها الوحيدة

القادرة على تلبية «الرغبة في الدولة»، دولة ذات كيان سياسي أعلى يتجاوز الأحزاب والصراعات والانقسامات والمصالح الخاصة، دولة تمثل عامل توافق ووحدة. ومن الواضح أن هذا التصور للشأن السياسي متميّز ينشأ على هذا النحو إنما هو تصوّر لا يترك حيزاً للمناقشة، والتعددية، والتفرد والتنوّع، لكنه يظل، وفاقاً لمعايير أخرى، مشروعاً. مثال دور التكنوقراطية في الممارسة الضبطية، وحتى الشمولية، للسلطة هو رمزي في هذا الصدد. التقنية تولد في كثير من الأحيان الوهم، لكن من نافلة القول: إن السيطرة السياسية والسيطرة على المعرفة ليسا إلّا شأناً واحداً.

الشرعية التكنوقراطية و«الإنتاج الاجتماعي للامبالاة الأخلاقية»[27]

في ألمانيا الرايخ الثالث، يصعب دعم أسطورة التكنوقراطية القادرة على تحقيق المعجزة الاقتصادية بالرغم من الهذيانات الإيديولوجية. كان التكنوقراط المكلفون باتخاذ قرارات اقتصادية وتقنية سياسيين في المقام الأول. باكِه Backe، المسؤول عن الزراعة وسبير Speer، عن التسلح، هما الأنموذجان الكاملان للتكنوقراط المعروضين بوصفهم لا سياسيين فعّالين. ومع ذلك فقد كانا في الوقت نفسه منظّرين نازيين لا يقلّان مساهمة عما كان عليه هيملر أو غوبلز[28]. تمثّل عمل باكيه جزئياً في عقلنة مشكلة تتقاسمها البلدان الأوروبية جميعاً، هي مشكلة نقص الغذاء، وضمان الأمان في البلاد بأي ثمن في هذا المجال أيضاً. سمحت التدابير التي اتخذها بإضفاء الشرعية على الحمائية الزراعية كما على الاستعمار، وبخاصة، «ضمّ أراضي جديدة» في الشرق (المجال الحيوي الشهير). وقد تمّ ذلك من خلال إنشاء نظام بيروقراطي ذي تقنية عالية جداً، وخصوصاً من خلال المجلس الزراعي الألماني Reichsnaehrstand، الذي كان يحدّد أسعار المنتجات الزراعية ويراقب الإنتاج. وقد تم اتخاذ كل هذه التدابير باسم الأمن الغذائي والحفاظ على مجتمع زراعي غني. وكانت التدابير سياسية[29] بالضرورة: فقد اعتُبر المجتمع الزراعي الألماني مصدر الحيوية العرقية الألمانية؛ كان المجلس الزراعي يحدّد مستوى الدخل لكل الريفيين والمزارعين، وكان يؤثّر في استهلاك جميع الأسر الألمانية عبر توجيه طبيعة وجبات الطعام؛ التوسع وهدف الأمن الغذائي اقتضيا لا أقلّ من المجازر والمجاعات المنظمة التي

سمحت بالقضاء على السكان السلاڤيين القاطنين على الأراضي المصادرة. وهكذا سرّع غزو الأراضي الجديدة في اعماد خيار «إدارة بشرية» ديدنها المساهمة في إبادة مجموعات سكانية بأكملها.

صورة سپير هي أكثر خداعاً أيضاً، إذ كانت في انبنائها على تقنيته ودوره اللاسياسي المزعوم، صورة زائفة بكل بساطة: كان سپير في الواقع عضواً في الحزب النازي منذ عام 1931، ومسؤولاً عن الدعاية، وكلّ مسيرته تُفسّر من خلال اتصالاته في الحزب واستغلال قربه من هتلر. وعلاوة على ذلك، لم يتوقف عن وضع تقنيته في خدمة الإيديولوجيا، بتركيزها على برنامج التسليح بالتأكيد، ومقدماً أيضاً وبشكل خاص هذا البرنامج وكأنه قصة «معجزة» تقنية واقتصادية، والتي بيّن الدارسون المختصون بالرايخ الثالث من بَعدُ مظاهرها الخادعة، لكي لا نقول بطلانها. وقد أخرج التكنوقراطية والفعالية التقنية على أنها «ضرورة متمّمة **لانتصار الإرادة**»[30]. تقنياته الإدارية، وقدرته على التكيّف في خدمة إخراج مشهد وخطاب عن الإصلاح والعقلنة (هي نفسها مربوطة بالتكنوقراطية)، كانت بالتزامن تعبيراً عن الإيديولوجيا القومية-الاشتراكية. كانت الخلفية السياسية لهذه التدابير إيديولوجية للغاية. كانت فكرة مصالحة الألمان - من الزاوية التقنية في الظاهر - مع الاقتصاد نابعة مباشرة من رفض جمهورية ڤايمار وقيمها «البرجوازية»[31]. كانت القومية-الاشتراكية تزعم التغلب على التناقضات رأسمالية القرن التاسع عشر، والمصالحة بين الشعب والاقتصاد الألمانيين، وتدمير الجذور الفاسدة للبرجوازية. وهذا لا يعني أن تكنوقراطية الرايخ الثالث لم تكن فعّالة. على العكس من ذلك، فقد كانت قادرة على إدارة الصعوبات الاقتصادية يوماً بيوم عن طريق الابتكار وتغيير الإستراتيجية، كما حدث في عام 1942، وسمح للحكم أن يبقى على قيد الحياة طوال سنوات عديدة[32]. إن هذه الكفاءة تحديداً، مقرونة بالتقنية، والاستبعاد الذي خلقته البيروقراطية، وأولوية العقلانية الوظيفية والطابع العادي للعمل اليومي لهؤلاء الموظفين أو لهؤلاء الخبراء، هي التي أنتجت اللامبالاة[33]. فضلاً عن ذلك، كانت هذه التكنوقراطية في خدمة الشأن السياسي تماماً، بخاصة عندما لم يكن الأمر يتعلّق «إلّا» بالتسيير اليومي والروتيني للإدارة. وهذا ما بينته فعلياً حنة أرندت في تحليلها لـ«ابتذال الشر» «la banalité du mal»، وما أشار إليه سلاڤوي جيجك Slavoj Žižek في فضحه «للآثار العشوائية» للسياسات العامة[34]. تتعلّق التكنوقراطية بالشأن

السياسي أكثر أيضاً، بالطبع، عندما يتم اتخاذ خيارات إيديولوجية قوية. وهكذا فإن مهارة الإدارة وتقنيتها هما ما سمح بوضع التقنيات الملموسة للنهب، وغسل الأموال الناجمة عن الأرينة ونهب التي تعرضت لها البلدان المحتلة[35].

لم يكن هذا الانسجام بالطبع ملازماً للحكم النازي. فهي يميّز كل وضع سياسي، تحديداً «لأنه من المستحيل، في ممارسة السلطة، فصل التقنية عن الإيديولوجية السياسية[36]». يذكرنا غاستون باشلار Gaston Bachelard فيقول: «ليست الأدوات إلّا نظريات جرى تجسيدها مادياً»، بحيث إن «الظواهر تحمل في كل مكان الدمغة النظرية[37]». الاختلاف في الأوضاع يكمن في وجود أو عدم وجود سلطة مضادة في طبيعة تمفصل التقنيات مع والاتجاه العام للسياسات الاقتصادية، في وجود أو عدم وجود إيديولوجيات بديلة. في الاتحاد السوڤياتي في أواخر العشرينيات، اختفت هذه الأخيرة تدريجاً. منذ ثورة أكتوبر، كانت التغيرات السياسية تستغل أيضاً وخصوصاً المعرفة الإحصائية والاقتصادية: تحديد الفئات وإخضاع العمل الإحصائي للألاعيب السياسية-الإيديولوجية، كما بيّنت الشروح السابقة حول الطبقات الاجتماعية؛ تحديد سياسة الأسعار؛ إقامة علاقات جديدة بين الزراعة والصناعة؛ التنظيم الفلاحي؛ تحديد معدلات التراكم[38]... كان الاقتصاد يُدرَك من خلال أدوات إحصائية وأدوات قياس في خدمة الخطة، في رؤية تقنية مدفوعة إلى الحد الأقصى التي كانت تبدأ من الإدارة البيروقراطية والمكمّمة من أصغر قسم في الشركة، وحتى المكتب المركزي للتخطيط في هيئة التخطيط الحكومية Gosplan. ويتعلّق الأمر هنا بنمط مبتذل لأقصى حد لإنتاج اللامبالاة من خلال خلق مسافة، ليست مكانية أو زمانية كما يحلل كارلو غينسبورغ[39] Carlo Ginzburg، بل مسافة معرفية. إضفاء الطابع البيروقراطي، ووضع الأرقام والتصنيف بحسب فئات نابعة مباشرة من معرفة علمية جديدة كان يخلق مسافة بالنسبة إلى الأحياء الذين أصبحوا مواضيع لمعرفة اشتراكية: صار الفلاح «برجوازياً صغيراً»، «كولاك» أو بالعكس «فقيراً»، ورب العمل «عدواً للشعب»، ذلك الفرد «عنصراً منبوذاً» وذاك الفرد «عنصراً يجب سحقه»، وتلك المجموعة «أناس الماضي[40]». لم تترجم ثورة 1917 هذا القدر من القطيعة في العلاقات الواقعية بمقدار ما تعكس قطيعة في تصورات الواقع التي تتقاسمها مجموعات الفاعلين الرئيسة من وجهة نظر الإيديولوجيا[41]. في الاتحاد السوڤياتي في عشرينيات القرن الماضي، كانت

وضعية التقنيين كتربويين تفضح من جهة أخرى رؤيتهم المؤدلجة للوضع. فقد كان الإحصائيون والاقتصاديون يعتقدون بأنهم يستطيعون التأثيرفي مجريات الأمور، ورغبتهم في الدخول إلى الحكومة، أو تبوؤ مناصب إدارة عليا، كانت تتوافق أيضاً مع رغبة موضوعية في نشر رؤيتهم متشاطرين بذلك صراحة فكرة أن المعرفة سلطة، وأن السلطة ينبغي أن تقوم على المعرفة.

كانت تطلعات الحكم النازي إلى الحداثة، المشار إليها أعلاه، تُترجَم أيضاً بالدفاع عن التقدم التقني، وإضفاء الطابع المؤسسي على العلم، ونشر مَلَكة الخبرة. فالعديد من المحترفين والخبراء الفنّيّين – من معماريين، ومهندسين وأطباء ومخططين، وكذلك عمال صناعة الطائرات، أو السيارات – فتنوا بهذا البعد للحكم الذي وفّر لهم فرصاً مهنية حقيقية واعترافاً اجتماعياً. لكن هذا الشغف لم يكن محايداً سياسياً وأدى في نهاية المطاف إلى انخراط هؤلاء التكنوقراط في دوران الحكم وتجديده[42] . لدينا هنا صيغة أخرى «للإنتاج الاجتماعي للامبالاة الأخلاقية»، إنتاج ليس بيروقراطياً، أو معرفياً، بل تقنياً وخبيراً. ابتكر كبار المسؤولين وفنيو البيروقراطيات آليات وهياكل المقاصة بالقطع النادر، والتمييز الضريبي، وحشد القوى الاقتصادية في اقتصاد الحرب... وكان كل من التحديث الاقتصادي، والترشيد الصناعي والانجازات التكنولوجية ضرورياً للحرب الحديثة الممكننة وللغزو العرقي. وما كان لمشاريع الإقصاء والحل النهائي أن تحقق من دون هذه الانجازات وهذه «المعونة» التقنية، ومن دون تنظيم هؤلاء المحترفين. بمعنى آخر، تعيش التقنية والإيديولوجيا بتآلف تام. فالتقارب فيما بينهما تمثله من جهة أخرى وفرة الكلمات والصيغ التي كانت تنتمي في « Lingua Tertia Imperium » لغة الرايخ الثالث، إلى السجل التقني[43]. خلقت هذه التقنية مسافة وأخفت الطابع المعمم للاستعباد والتجريد من الإنسانية[44]. وبالطريقة ذاتها، كان إضفاء الطابع الاقتصادي والتقني على ممارسة السلطة في الاتحاد السوڤياتي يشكّل جزءاً من الممارسات العادية للحكومة في الثلاثينيات، المستوعبة كلياً من قبل الموظفين الحكوميين والمعمّمة على جميع المجالات... بما في ذلك القتل الجماعي. لقد كانت عناصر أساسية في الإنتاج البيروقراطي للامبالاة بخاصة من خلال إضفاء الطابع التقني والتكنوقراطي وتطبيق تدابير إنتاجوية في المراقبة، وفرض الرقابة وقمع «المنحرفين». وهكذا فقد كان دور الإحصاءات، والمحاسبة والتحويل إلى

أرقام وضرورة «الحصول على نتائج تفوق التوقعات»، حاسماً جداً في نشر الرعب العظيم[45]. لقد سمح مخيال المعرفة الحديثة التقني والعقلاني - وتطبيقه في تنظيم العمل - بالنأي عن أصل الأحداث الأكثر لا إنسانية. كان المقصود فعلاً ليس قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص، بل «تسريع الحركة»، و«بذل المزيد من الجهد»، و«للتضحية» على هذا «الخط» أو ذلك، وحول هذا الطارئ أو ذاك، ولتجسيد إرادة «تنفيذ الخطة»، ووجوب وإرادة الحفاظ على «وتيرة عالية»، بفضل «فرق القطر» للمساعدة في «تحقيق الأهداف» مع «حصص»، «هبات»، «مخصّصات»، «مشروبات»، «علاوات» و«إضافات» موزعة و«زيادات مقرّرة»[46]...

إنّ عملية وضع مسافة بواسطة التقنية وإضفاء الطابع البيروقراطي هي أبعد من أن تكون قاتلة إلى هذا الحدّ دائماً. وهي منتشرة أكثر بكثير ممّا نعتقد، تحديداً لأنها تصدر عن ترتيب مبتذل للغاية، مميّز لكل المجتمعات الحديثة: ارتباط «التقسيم الوظيفي للعمل» و«إحلال المسؤولية الفنية محل المسؤولية الأخلاقية» و«همّ الكفاءة الدائم[47]». وهي تتعلّق، مثلاً، بالمسألة الاجتماعية أو بمسألة عدم المساواة، التي يؤول تعبيرها الأخلاقي والسياسي إلى الاختفاء في تعقيد السياسات العامة وتقنيتها. سأعود لهذا الموضوع مطولاً في الصفحات التالية، عند الحديث عن الخبرة المتطورة. مع ذلك، أود أن أذكّر هنا بعموميتها، ابتداءً من إضفاء الطابع التقني على مشكلة الفقر وتحويلها إلى أرقام، وعبر ذلك الإشارة إلى أي مدى هذه الاجراءات التقنية والماهرة، المتمفصلة مع رغبة في التحديث، يمكنها بسهولة شرعنة الأفعال الدولتية الحاملة من جهة أخرى لممارسة استبدادية للسيطرة. انتاج اللامبالاة هذا ينتج هنا وفي الوقت ذاته من الفصل بين غائية العمل والهندسية الشاملة الفنية والبيروقراطية، وبين كفاءة العمل والتقويم المعنوي والسياسي لأهداف العمل العام المنجز، والإبعاد البيروقراطي والفني بين موضوعات العمل و«شبكة العلاقات» التي يتطلّبها التطور كأي عمل عام[48]. إن عدم تسييس مسألة الفقر، يا لفرط حساسيتها، يتمّ بالفعل من خلال إضفاء الطابع الفني، وخصوصاً من خلال التحويل إلى أرقام، وهو أمر ضروري من الآن فصاعداً ولا يمكن تجنبه: يجب قياس الفقر لتقدير تطوره وأثر السياسات، ولاستهداف المستفيدين من التدابير وإجراء المقارنات... من دون الأخذ في الحسبان أن التنمية والحد من الفقر تاريخياً حصلا، في أوروبا الغربية، مثلاً، بغياب هذه الحتمية، وهذه الهندسة وهذا

التقدير الكمّي. هذا التحويل إلى أرقام يشكّل جزءاً من الممارسات البيروقراطية الجديدة التي ترافق إعادة انتشار الدولة في عصر الليبرالية الجديدة[49]. تشكّل هذه التقنيات والممارسات آليات إنتاج اللامبالاة الأخلاقية، وهي عملية تجعل من ظاهرة ما ملائمة، لائقة، ومقبولة مع أنها ليست كذلك، طالما أن الأمر لم يعد يتعلّق بتوضيح ودراسة البؤس، والفقر، والتهميش في اعتباراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكن من خلال أدوات التكميم، والمعلومات المشروحة في الكتب الإرشادية، وأدوات التطوير مثل القروض الصغيرة، أو «الأنشطة المدرة للدخل»، أو إنشاء نماذج قابلة للتكاثر، فإن الخبراء مدعوون لوضع «برامج»، واستخلاص «دروس» التجارب القابلة للمقارنة، ولتطبيق «الوصفات»، وانتهاج سياسات اقتصادية «صالحة» وايجاد صيغ الحكم «الرشيد». إن عنف العلاقات الاجتماعية، والصراعات السياسية، والحوامل العديدة لعدم المساواة يجري اخفاؤها من خلال «الاستبعاد» و«سلسلة» من الأفعال والقرارات، والأشخاص والتدابير التي تنتهي إلى تسويد قصدية ونتائج أعمال التنمية المُباشَرة[50]. البقاء للتقنيات المحايدة وحدها، التي تلمح للتعقيد السياسي والاجتماعي للفقر وتديم علاقات السيطرة التي كانت في أساس القبول به.

تنويعات حول التباسات الشرعية

عبر المعرفة

في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كانت المعرفة والثقافة مركزيتين أيضاً في القومية، وبشكل عام في ممارسة السلطة، حتى لو كانت لهما نتائج أقلّ مأسوية ممّا كانت عليه في ألمانيا النازية، أو في الاتحاد السوڤياتي. وهذا ما يفسر بالطبع أن مراقبة المعرفة والحياة الثقافية والعلمية بُنيت كمراهنة سياسية حقيقية. المثال الألماني الشرقي مثير للاهتمام لأنه يظهر أن هذه المركزية بالذات هي ما جعلت ممارسة الرقابة دقيقة ومعقدة، وتتعلق في تطبيع شرعية الحكم وتأكيدها أكثر ممّا تتعلّق بالحظر والسيطرة المطلقة[51]. كان على المعرفة أن تكون في خدمة الشعب والأمة؛ وكانت مراقبتها والسيطرة عليها تتعلّق بديدن ممارسة السلطة وتقنيتها وإضفاء الطابع المهني عليها. إن المقارنة التي يجريها دومينيك بوير Dominic Boyer بين تسوية المعرفة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية والعملية الحالية «التقويم من قبل الأقران» «peer review»، لتقويم ونشر «الممارسات الجيدة» في المجتمع

العلمي الغربي، هي غنية بالمعلومات: فهو يركّز على تسوية النتوءات، وعلى مركزية الإحصاء والمقارنة المرجعية، وعلى مُجانسة الإنتاج العلمي والثقافي، وعلى دور «الحارس» «gate keeper» لموظفي الرقابة بوصفهم الحكّام «referrees» باسم ثقافة الأداء - بمعنى آخر على البعد التوحيدي للتقويم باسم العلم وحرَفية الممارسات العلمية. لم تكن لغة المركزية البيروقراطية والدفاع عن المثل الاشتراكية إلّا خطابات وأعذار، تستند إلى إيمان حقيقي والتزام بقيم معينة؛ كانت تشكّل جزءاً من الهيمنة الثقافية. ولكن نظراً لهذه الأهمية، فقد كانت الرقابة تُترجم في المقام الأول بمفاوضات ومقابلات وإعادة الإنتاج بطابع معرفي وتجريدي؛ لم تكن المحظورات تُفرض في نهاية المطاف إلّا بشكل هامشي ومحدد. في حالة الصحافيين، مثلاً، لقد كان موظفو الرقابة يتصرّفون بوصفهم «مهندسي الروح[52]»، والذين كان من واجبهم تحسين مستوى النشاطات الصحافية، وتقبّلها من قبل «الجماهير»: عبر التفاعل مع الصحافيين، كان ثمة عمل احترافي بأكمله يتحقّق، وكان يصبّ اهتمامه على مردودية الكلمة، وعلى مناقشة الحجج، ودقة التفسيرات، بحيث كانت تؤدي إلى هذا التوحيد المطلوب من خلال صقل لغة وسائل الإعلام. لا يتجلّى التآلف بين الفن والسياسية بالطبع عبر طريقة موحدة، ووزن المعرفة في الاقتصاد السياسي والإخلاقي لحالة تاريخية وسياسية معيّنة هو خاص دائماً. أبرز المثالان السوڤياتي والألماني الشرقي شكلاً نوعياً، حيث كانت المعرفة مركزية في ممارسة السلطة. وليس هذا هو الحال في تونس المعاصرة. فقد اقتضت صناعة «التقليد الإصلاحي» المشجّع للبعد الدولتي والتكنوقراطي في تجارب الإصلاح في القرن التاسع عشر، على حساب الأبعاد الاجتماعية والفكرية والثقافية لهذه الحركة [53]. غياب مثل هذه المركزية للمعرفة في المسار التونسي وتوضح أن الرقابة كانت فيه أكثر كثافة، وشمولية، وتعسفية وغير مبالية بالمناقشة والعمل الصائب[54]. فضلاً عن تهديدات البوليس أو الحظر من دون قيد أو شرط للظهور أو للنشر، تجري السيطرة على وسائل الأعلام، من جهة، عبر إجراءات اقتصادية قمعية (قطع المصادر المالية للصحف، بما في ذلك إعلانات الشركات الخاصة، وضغوط اقتصادية أو اجتماعية على الصحفيين المستقلين فرضياً)؛ ومن جهة أخرى، من خلال تقنيات خطابية كلاسيكية وبدائية نسبياً ولكنها مع ذلك فعالة (تكرار الصيغ، بلاغة جوفاء، واستشهادات ذاتية المرجعية...)[55]. كان منع المناقشات العامة وتمجيد التوافقات يجعلان الحياة الفكرية غير موجودة تقريباً. وكان الأكاديميون يركّزون أبحاثهم في أكثر الأحيان

على مسائل عامة، مجردة أو بعيدة عن الوقائع التونسية، أو على مسائل تقنية جداً، أو يلتزمون الصمت بفضل لعبة الترقيات القوية، وتكليفهم بتقديم خبرتهم، وتوزيع الاستشارات. الانخراط الاقتصادي، والسياسي والثقافي لتونس - والأهمية التي كان يحتلها مانحو الأموال والشركاء الأجانب - يوضح أيضاً أن المعرفة المُثمّنة كانت تتعلّق بالمعرفة التكنوقراطية أكثر من المعرفة الفكرية والتحصيل العلمي[56]. وينطبق الشيء نفسه في البرتغال في أواخر الستينيات. إذ لعب التكنوقراطيون دوراً مهمّاً في دعم، كما في تطوير، الدولة الحديثة l'Estado Novo، عبر امتلاكهم فرصة توجيه سياسات التصنيع وقيادة الإصلاحات، ومساهمتهم، بشكل خاص، في تصعيد التوترات والنزاعات والتسويات بين الفاعلين[57]. ولكنهم كانوا قبل كل شيء مرتبطين بالشبكات التكنوقراطية الغربية، وقليلو الاندماج بالدوائر العلمية والفكرية البرتغالية أو الأوروبية[58]. كانت الاستبدادية التحديثية غير منفصلة عن تكنوقراطية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويستحيل تمييز إيديولوجيا إضفاء التقنية في معظم التدابير المتخذة: فقد نتجت التشريعات حول الأسرة والعمل والحماية الاجتماعية وغيرها، من الإيديولوجيا السالازارية في جوانبها الأكثر قدماً (بما في ذلك الخطاب المثقف حول الفضائل الأخلاقية للأجور المتواضعة والفقر)، بقدر ما نتجت من مصالح بعض المجموعات الاقتصادية القادرة نسبياً، ومن الطموحات التحديثية والتقنوية للإداريين البرتغاليين، المنحدرين غالباً من الكاثوليكية الاجتماعية، وحتى المقربين من المعارضة المدنية الاشتراكية[59]. يُبرز المثال البرتغالي مرة أخرى ازدواجية هذه العلاقة بين السلطة والمعرفة، بين الحداثة التكنوقراطية وممارسة السلطة. لقد لعب التكنوقراط البرتغاليون دوراً مهمّاً في التطورات الإيجابية بالتأكيد التي شهدها الاقتصاد ونظام الضمان الاجتماعي البرتغاليَّين؛ وحتى لو ساهموا إذا جاز التعبير، رغماً عنهم في بقاء نظام طوائفي-حرفي، ومتابعة قمع الحركات الاجتماعية المستقلة، فقد كانوا فاعلين رئيسيين في «الربيع المارسيلي» (1969-1973) (نسبة إلى مارسيللو كايتانو أول إصلاحي بعد سالازار - الترجمة)، والإصلاحات التي تم تنفيذها في الأيام الأولى لثورة القرنفل.

تقدّم السلطنة العثمانية في عهد الإصلاحات Tanzimat مثلاً أخيراً لهذه العلاقة بين الحداثة التكنوقراطية، المعرفة وممارسة السلطة. وتُبرز بوجه خاص كم يمكن أن تتفاوت ممارسة السلطة تبعاً للطبقات الاجتماعية المعنية. لقد بات معروفاً تماماً

الآن أن التنظيمات، أي «الهندسة الاجتماعية» بامتياز، لم تكن ردة فعل على ضربات الغرب العنيفة وحسب. بل كانت تستجيب أيضاً للمتطلبات الداخلية للإصلاح: في موقف إرادوي وموجّه، قامت النخب التكنوقراطية، المختصة و«المستنيرة» بتنفيذها بطريقة ممركزة وسلطوية باتجاه هدف صريح لتحويل المجتمع[60]. لفظ التنظيمات ذو دلالة في هذا الصدد[61]. كانت التنظيمات تندرج في الحركة التحديثية، وحتى العصرنة، طبقاً لذلك الوقت، والتي كانت مزدوجة المعنى للغاية: فهي كانت تهدف إلى بناء الدولة مقيّدة في الوقت نفسه السلطة الحكومية، وتدافع عن الحرية، لكن الانضباط كان أولى الصفات المطلوبة، وكانت تطالب بالمساواتية في حين كانت نخبوية للغاية، وكانت مُحبّة لأوروبا ولكنها مناهضة للإمبريالية. أرادت التحديث ولكن الأمن كان أولويتها، دعت للعودة إلى الإسلام التقليدي ممجدة في الوقت نفسه الحداثة والتغيير[62]... وعلى الرغم من الليبرالية المعلنة، كان الأنموذج الإصلاحي هو أنموذج الدولة المركزية، ودولنة العلاقات الاجتماعية واقتصاد موجّه متآلف مع الحكم المطلق أكثر ممّا هو متآلف مع الليبرالية السياسية. وقد أظهر العديد من الدراسات أن الفكر «الإصلاحي» لم تكن له إلّا علاقة طفيفة مع الليبرالية السياسية الغربية[63]: فقد صُمّمت الدولة لتكون مركزية، وليس لتكون ديمقراطية؛ بالطبع كان الدستور والجهاز البيروقراطي مركزيين، لكن التنظيم والعمل الديمقراطي للشأن السياسي لم يكونا مطروحين؛ وقد فُهم التمثيل بشكل محدود، وحُفظ بشكل أساسي لنخب المعرفة والسلطة، ولم تكن السيادة الشعبية مطروحة أصلاً. ممّا لا شك فيه أن النخب الاقتصادية والفكرية والثقافية استفادت من الإصلاحات التي شجعت نوعاً من الانفتاح الثقافي والتعدّدية السياسية. ومع ذلك، في إطار السلطنة العثمانية كان الجانب الاستبدادي، الإرادوي والضبطي هو الذي سيطر في النهاية بالنسبة إلى القسم الأعظم من السكان. على الرغم من التركيز على الانفتاح وبروز بنيات اجتماعية جديدة، كان عالم الإصلاحيين في القرن التاسع عشر، عالماً مغلقاً: كان البيروقراطيون ينزعون للاحتشاد في كنف مجتمع مغلق وضيّق يتمتع بإمكانية وصول محفوظة للمعرفة والسلطة. كان الإصلاحيون يثمّنون داعي المصلحة العليا أكثر من مبادئ الحرية والعدالة والتمثيل، أو فصل السلطات. تنامي استيلاء الدولة على المجتمع كان في كثير من الأحيان سيرورة قسرية بل عنيفة، وشجعت المركزة السياسية والبيروقراطية توسع الاستبداد السلطاني[64]. وقد بيّن شريف ماردين كيف كانت الإصلاحات التحديثية في السلطنة العثمانية قد وضعت السلطة نهائياً في

أيدي أولئك الذين كانوا، على رأس الدولة، يمسكون بالسلطة، وأوقفت تداول السلطة والثروات[65].

هذا التآلف بين الحداثة التكنوقراطية والشرعية وممارسة السيطرة قد جرى توضيحها منذ زمن طويل. وقد تحدّث ماكس ڤيبر عن استعمال التقنيات الإدارية في الشأن اليومي على أنها «ممارسة حقيقية للسيطرة»، «وقمرة الاستعباد[66]» : وقد ارتكزت حجته كلها، من جهة، على توضيح التطابق، بين عملية شرعنة ممارسة قانونية، وعقلانية حديثة وتقنية للدولة، تقوم على تخصصية العمل، والتدريب، والتكنولوجيات العقلانية، وتعيين حدود الصلاحيات، ومن الجهة الأخرى بين، الجانب القسري، التسلطي والضبطي لهذه البيروقراطية، التي تعمل أيضاً من خلال «تبعية هرمية»، «وانضباط وظيفي»، والتقيد بنظم وعلاقات الطاعة. إن إظهار أوضاع اقتصادية وسياسية وسياقات تاريخية مختلفة جداً يسمح بظهور أفضل لتفرد كل واحدة من هذه التكوينات، والتشكيلة الواسعة للغاية من الترابطات الممكنة بين التعبير عن المعرفة وممارسة السلطة، وتقنيات حكم «وسلطات تحكم» موضوعة في خدمة الحاكم، والوساطات التي تُنقل من خلالها عمليات اضفاء الشرعية. لكنها تسمح أيضاً بإبراز نصيب الطارئ والعواقب غير المتوقعة في الترجمة السياسية للمعارف التقنية المجردة تقريباً.

التكنوقراطية،
أو انتصار التجديد السياسي

كانت الدعوة «للتجديد» و«التغيير» أو «التحديث» السياسي جزءاً من تقنيات الحكم التي تهدف، بعيداً عن الخطابة، إلى العزف على الرغبة في الحداثة، وانتظار التحولات وخيال التقنية المحايد وغير السياسي. لقد بات نقد «السياسة القديمة» نهجاً لدى الأنظمة الاستبدادية، التي تخفي في الواقع خلف التركيز على التقنية، والمعرفة الموضوعية، والعلم، رؤيةً أخرى للشأن السياسي. في هذا السياق، تكون القدرة على التصرّف والتأثير في مجرى الأحداث أمراً أساسياً: صحيح أن المطالبة بالشرعية تُفْحِم ولن يكون لها أي معنى إذا لم تترافق بأعمال «فعالة»، بخلاف الممارسة الفعلية أو المفترضة كذلك للسلطة[67]. من هنا أهمية الإرادوية، حتّى لو كانت هذه الإرادوية، وسأتطرق إلى ذلك بشيء من التفصيل في الجزء الثاني من

هذا الكتاب، مبالغاً فيها بشكل منهجي من قبل حكومات تلتمس الشرعية؛ هذه الحاجة للعمل تفسر جزئياً من جهة أخرى الرؤية المانوية للدولة والوهم الإرادوي الذي يسقط القادة فيه بشكل ممنهج.

في إيطاليا، توافقت النقابية الحرفية الفاشية، مثلاً، مع هذا الرفض للسياسة الليبرالية[68]. وقد ترافق تطور المؤسسات شبه الحكومية التقنية، والوكالات المخصصة لأجل هذا الغرض الواقعة خارج الإطار الإداري التقليدي، وممارسات الإدارة وفق أنموذج المؤسسة الخاصة (تعميم الشركات المساهمة، وعقود عمل من نمط خاص، وأجور مستنسخة عن القطاع الخاص. . .) مع النضال ضد البيروقراطية والقيود الإدارية «للنظام القديم»، والتحوّل إلى الاقتصاد الفاشي[69]. مع ذلك، وعلى الرغم من الخطاب التكنوقراطي، لم يسبق إطلاقاً أن باتت الوحدات الحكومية وشبه الحكومية مسيسة إلى هذا الحد، وتعيينات المديرين والكوادر خاضعة لتقدير السياسي وتدفع بالضرورة إلى «الولاء»، واعتماد السلوكيات «الممتثلة» سياسياً. هذه الإدارات المتوازية كانت المكان الرئيسي لنظام الفرز وفي معظم الأحيان، شارك الفنيون بشكل منهجي في هذه الزبونية السياسية.

على غرار الفاشية أسست الاشتراكية-القومية جزءاً منها من شرعيتها، كما رأينا، على الحداثة التكنولوجية والعقلانية التقنية للأجهزة السياسية والاجتماعية. ضمن هذا المفهوم، كان الواقع التكنولوجي يهدف إلى تحويل العالم الاجتماعي إلى أدوات: وكان يتعيّن عليه استحضار سياسة أخرى ربما تجسد سيطرة الطبيعة في سيطرة الإنسان[70]. كانت عملية شرعنة مشروع التجدد السياسي قد نتجت عن عملية إخراجية للاستماع والاحترام، وعن ديناميكية السلطة وقواعد اللعب التي كانت تُبرز «الشعب» و«الجماهير» بطريقة جديدة. للتعبير رمزياً عن هذه القطيعة تمّ قلب الطقوس: السير في مقدمة الشعب، وبشكل أعم، العمال، كان موقفاً تبنته السلطة لتجسيد إلغاء الطبقات والاعتراف بشرف العمل غير الفكري أو رفعة سواد الشعب[71]. وكان هذا الانعكاس يترجم أيضاً من خلال تغيير لغة السلطة التي تحوّلت إلى لغة تقنية.

إن «المعجزة» الاقتصادية كما «الخطر» الصهيوني أو الدولي كانا مؤسسين على أرقام، وتحديداً لإظهار هذه القطعية مع النظام القديم[72]. الوظيفة الأساسية للتحويل إلى الأرقام - هنا كما في أي مكان آخر - كانت تتعلّق بالاستيعاء والخروج

عن السياق. كان من الضروري، من جهة، العمل على وعي التحولات الاقتصادية والتطورات الإيجابية أو، على العكس من ذلك، وجود خطر ربما سيظل مجهولاً بالنسبة إلى السكان إذا لم يتم جعله مرئياً من خلال الأرقام[73]. وبعبارة أخرى، إنشاء انتظام جديد موحّد ومتماسك في مجتمع سياسي جديد متجانس. من جهة أخرى، كان ينبغي العمل على نسيان «السياق الموسع»، أي الذي كان يعطي معنى - في غموضه وتعدديته - للوقائع «القائمة[74]»: الإحصاءات، والمعطيات المحولة إلى الأرقام، كانت إجراءات التكميم quantification تفيد في عزل الملموس والمزدوج المعنى عن الواقع لإعطاء معنى موحد لما كان معروضاً على هذا النحو واقتراح الجديد، وقلب الوضع.

إنّ وظيفة التكميم هذه شاملة. فالتكميم بوصفه، «أداة إثبات» و«الشكل الأكثر شيوعاً للتكنوقراطية»، ليس فقط وصفاً لواقع ما، ولا يعمل فقط على أن يُظهر بطريقة واضحة ما يُراد إظهاره، بل يساهم أيضاً في بنا واقع يراد أن يكون جديداً[75]. بالنسبة إلى الحالة السوفياتية، بينت مارتين ميبوليه أن الإحصاءات والتكميم كانت «تبني الاشتراكية»، بمعنى أن شكلاً جديداً من إنتاج البيانات الرقمية كان يفترض به بناء الدولة السوفياتية الجديدة[76]. ومنذ تشرين الثاني 1917، كان لينين يقول إن «الاشتراكية هي الحسابات»، وإن «الحسابات والرقابة، هذا هو المهم»[77]. إنّ بناء تصنيفات جديدة وفئات جديدة غيّر الواقع دافعاً الفاعلين والجماعات «للتقولب فيه»، ولكن أيضاً لتبنّيه: لقد وجّهت العملية المزدوجة لتشيؤ فئات جديدة، والاستخدام التكنوقراطي لهذه الفئات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت واقعية أكثر فأكثر. لم تكن هذه العملية خاصة بالأوضاع الاستبدادية. في الولايات المتحدة، أظهر إيمانويل ديدييه Emmanuel Didier في سياق سياسي مختلف تماماً لأنه ديمقراطي، ولكن بطريقة مماثلة، كيف كانت الإحصاءات بطريقة أو بأخرى «تبني صفقة جديدة New Deal»، بالاقتباس عن مارتين ميبوليه. في حين كانت مخُصصة في المقام الأول، قبل الأزمة الكبرى، لتحقيق استقرار الأسواق، ولتعبئة السكان ولمكافحة الآثار السلبية لبعض السياسات الاقتصادية، واعتمدت على طريقة «المراسلين المتطوعين». أصبحت الإحصاءات خلال سنوات الثلاثينيات أدوات مخصصة لتوجيه تدخلات الدولة، بشكل رئيس في مجال الأشغال العامة والمساعدات الاجتماعية، وتم إنتاجها عن طريق أخذ عينات

عشوائية[78]. لم تكن الصفقة الجديدة «مبتكرة» من قبل هذه الطرق الإحصائية الجديدة؛ كانت معدّة، تلمساً، من قبل سياسيين واجهوا اضطرابات غير مسبوقة في الاقتصاد الأميركي. لكن تطور السياسات التدخلية وبعض استطلاعات الرأي كان ملازماً، وهذا الاقتران هو ما سمح بتجاوز الأزمة وتشكيل مجتمع جديد.

بعبارة أخرى، في الاتحاد السوڤياتي كما في الولايات المتحدة وأي مكان آخر، الاستعانة بلغة الكمية كانت أداة أساسية في عملية تعزيز وشرعنة سلطة الحكم الجديد. وهكذا ظهرت لغة التكميم «كتكنولوجيا عن بعد» للقوى العظمى[79]: فقد أصبحت الأرقام البرهان على القرارات الجديدة، وبالتالي على فعالية الحكم الجديد، ووصلت حدّ أن تحلّ محل أي شكل آخر من البرهان. التكميم هي طريقة من بين طرق أخرى للتعبير عن السياسة، أداة تسمح في آن واحد بإظهار الطريقة الجديدة، التي جرى عبرها تصوّر المجتمع، والصيغ، الجديدة، لعمل السلطة والطرق الجديدة، لتوصيف المجتمع[80]. هذا العرض هو جزء من العمليات التي يسعى الحكام من خلالها إلى تعزيز شرعيتهم. يسمح فك تشفير هذه الممارسات الجديدة للتكميم (وحدات معجمية جديدة، وتصنيفات جديدة، وفئات جديدة، كودات وتقطيعات جديدة)، بتوصيف النظام السياسي الجديد، رهاناته وطرق ممارسته السلطة والهيمنة[81].

لم يكن التمييز بين «القديم» و«الجديد» أثناء ذلك واضحاً تماماً كما تميل هذه الخطابات لإظهاره. تسمح حالة المغرب المعاصر بالتقدّم في فهم العلاقات بين عملية إضفاء الشرعية وتأكيد القطيعة مع نمط سابق، مشيرةً إلى غموض العلاقات بين فترات مختلفة وبين سياسات عامة مقدمة على أنها متناقضة. ومن هنا تحديداً عبر توضيح عبء المسارات التاريخية. بعد «تناوب توافقي(*)» اعتبر مخيباً للآمال سياسياً، فإن الخطاب السياسي الجديد، ذاك الذي برز في نهاية عهد الحسن الثاني لكنه ازدهر مع محمد السادس، يمنح التكنوقراط امتيازاً خاصاً: هؤلاء الأشخاص المختصون وغير السياسيين سيكونون الوحيدين القادرين على مواجهة التحديات

(*) في المغرب، يسمى «التناوب التوافقي» الحكومة التي ألفها الحسن الثاني في عام 1997، والتي ضمت المعارضة التاريخية. لم يكن هذا القرار ثمرة نتائج انتخابية بل لإرادة الأمير. ومع ذلك كانت تعتبر «توافقية» طالما أن جميع الأحزاب، بدءاً بأحزاب المعارضة القديمة، كانت تنتظر هذا القرار منذ سنوات.

الاقتصادية والاجتماعية في البلد. فوق المصالح الحزبية والنزاعات الفئوية الضيقة، سيكونون قادرين على تطوير رؤية إدارية واقتصادية متكيّفة مع تحديات المنافسة الدولية. حركة تشويه سمعة الإدارة والحكومة، المعتبرتين كلتاهما حزبيتين، مسيّستين وغير كفوءتين، ترافقت، كما في كثير من الدول، مع مبالغة في تثمين البنيات التكنوقراطية، المفترضة أن تكون موضوعية وقديرة. هذه العملية الكلية، التي تغذّت بشكل واسع بالخطاب النيوليبرالي، تأخذ مع ذلك معنىً خاصّاً في المغرب، مرتبط بواقع أن الهيئات التكنوقراطية تستند دائماً إلى القصر[82]. فنجد تكنوقراطيين اليوم في موقع الحاكم (المتروك سابقاً للجيش ثم للشرطة)، والوزير (المتروك سابقاً للسياسيين والحلفاء)، وعلى رأس منشآت عامة ووكالات ناظمة... ونرى قيد العمل تفعيلاً لخبرة قائمة منذ القرن التاسع عشر ومعززة من قبل الاستعمار[83]: مضاعفة المؤسسات من خلال صلات مشخصنة وتطوير نظام انتجاب يركّز على مجموعات أقلّية أو أشخاص يفتقدون إلى عمق قبلي، وغير قادرين على حشد الدعم من خارج دوائر الحكم. يبدو تكنوقراط اليوم كما خدم الأمس، أولئك الموظفون الذين طموحهم الأقصى أن يخدموا، والذين تُبنى سلطتهم وتترعرع في ظل الخليفة. بتلاعبهم على نغمة عدم التسييس، يبدو التكنوقراط وكأنهم بذلك يعيدون صوغ الثنائية التي زرعها المخزن (القصر) منذ الاستقلال، ويعبرون عن الرغبة في التميّز عن الإدارة وعن الحكومة. وهم يغذون بالتالي تشويه سمعة الشأن السياسي المتجسّد في الأحزاب، والبرلمان والانتخابات ليظهروا أنهم في النهاية... سياسيون جداً. في التكوين الكلاسيكي للمغرب، يساهمون بشكل واضح في تعزيز دور القصر في الحياة السياسة، لكن أيضاً، وما هو أكثر حداثة، في الحياة الاقتصادية والمالية[84].

التوجهات الكبرى تُتخذ في الواقع من قبل وزارة الاقتصاد ووزارة المالية أو الوزارات التقنية أقلّ ممّا تتخذ من قبل رجال القصر المبثوثين في كل موقع من المواقع الإستراتيجية للسلطة. صندوق الحسن الثاني، وصندوق الإيداع والضمان (CDG)، والوكالة الحضرية بالدار البيضاء، أو وكالة الشمال، هي الهيئات الحاسمة في المنجزات الكبرى التي تميّز الإستراتيجية الاقتصادية لمحمد السادس(*). جميع قادة هذه المؤسسات هم من رجال القصر أو من التكنوقراط. ربما يكون

(*) يتعلّق الأمر في المقام الأول بميناء طنجة المتوسـطي، المجمع، الدار البيضاء البحري، تنظيم وادي بوغريب، في الرباط.

هؤلاء الأخيرون منحدرين من أحزاب سياسية. اختار صندوق الإيداع والضمان، مثلاً، عدداً معيناً من الموظفين الإداريين الكبار المنحدرين من حركات اليسار عند خروجهم من السجن؛ لكن هؤلاء الذين اختيروا لكفاءتهم وبوجه خاص لنزاهتهم، انخرطوا في آلة موضوعة في خدمة القصر ولا يسعهم إلّا تعزيزها. وبالمثل، السياسة الاجتماعية الرئيسة لم تكن من وضع وزارة الشؤون الاجتماعية، أو وزارة التعليم أو وزارة الصحة. إن وكالة التنمية الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)، بالإضافة إلى ذلك، هما من ينسّقان الكفاح ضد الفقر. والأولى كما الثانية كلاهما من المبادرات الملكية، وبهذه الصفة تتمتّعان بمختلف أشكال الدعم المالي والسياسي الذي غالباً ما تُحرم منه الوزارات المكلّفة بهذه المجالات. الأفكار حول مستقبل البلد يتم تداولها خارج الحكومة[85]: التقرير حول التنمية البشرية، الذي جُند له أكثر من مئة وعشرين شخصاً بقيادة أحد مستشاري محمد السادس، هو عبدالعزيز مزيان بلفقيه، جرى صوغه وإعداده في القصر؛ الأشخاص الذين شاركوا في إعداد التقارير المختلفة عملوا «عمل مواطن بناء على طلب الملك» وليس «عملاً سياسياً»، يقترح على العاهل السيناريوات والخيارات الممكنة أمامه[86]. هذا التوسيع لمجالات المشاركة السياسية كان يديره القصر إلى حد كبير في شكل من إعادة تأويل الشورى التي لم تكن اعترافاً بسلطة، بل بخبرة مكرّسة لأن تنوّر، جزئياً أقلّه، صاحب السلطة من دون التشكيك بسيادته[449]: على الرغم من المواقف الشخصية لهذا الطرف أو ذاك، يتابع الشأن السياسي على نطاق واسع، كما كان في الماضي، بقاءه «مُعطلاً[88]». البقية هي مجرد خبرات في بتصرف السلطة المركزية، وصقل لآليات الانتجاب، وأجهزة للسيطرة السياسية والاقتصادية وتكنولوجيات الهيمنة والاحتواء. ومن ثمّ، تجد شرعية السلطة المركزية نفسها معززة أكثر من أي وقت مضى، فالمهارات التكنوقراطية تشارك - أقلّه ظاهرياً - في تحديث ممارستها، وعلى عكس ذلك، فإن التكنوقراط لن يعثروا على شرعيتهم الحكومية وقدرتهم على العمل إلّا بفعل اعتمادهم على القصر.

نستعيد تقريباً ما تبينه الأبحاث حول الخبرة: التشكيك في التمييز بين الخبرة والسياسية والنفوذية، وحتى استحالة تحديد الميدانين[89]. لسنا فقط في مواجهة تموضع متعدّد، كون التكنوقراط هم أيضاً سياسيون، على غرار باكِه أو سپير في ظل النازيّة. تظهر الخبرة كرؤية مبنية من الشأن السياسي، ومعرفة بالحكم وهندسة

سياسية، وأداة في أيدي سلطة ما، ودولنة للاقتصاد وللشأن الاجتماعي، وعودة إلى المعايير الأمنية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. إنها تعبير عن سياسة أخرى تمرّ من خلال انتقاد الشأن السياسي، وإدخال الشك وعدم اليقين، وتغيير عدم التماثل بين الخبراء وغير الخبراء، ومن خلال تطبيع وتقليص مساحة ما يمكن مناقشته، ومن خلال مضاعفة الخيارات، عن طريق إعادة تشكيل السياسات حول العلوم والمعارف المتنافسة، من خلال حشد مفاهيم حسّاسة مثل المفهوم الرمزي، مفهوم الخطر. لكنها لا تنتمي بأي شكل من الأشكال إلى عملية نزع الصفة السياسية خلافاً لما يدّعيه أنصار التجديد السياسي عبر التكنوقراطية.

الخبرة في التنمية «كآلة مناهضة للسياسة[90]»

في هذا المجال، تثير مسألة «التنمية» الاهتمام لأنها تعقّد أكثر المسألة بإدخالها البعد الدولي، وبدقة أكثر، اللعبة بين الشرعية الداخلية والشرعية الدولية من خلال مسألة الخبرة الاقتصادية. إن الخبراء بأهدافهم المرسومة، وأجندتهم المليئة بالمشاريع والمهام الملموسة، ورؤيتهم الوظيفية بالضرورة، يحوّلون الاقتصاد إلى شيء، موضوع مستقر، يمكن التحكّم فيه، واحتسابه والسيطرة عليه، وتبعاً له يمكن أن نتصرف. وهم يحقّقون، غالباً من دون علمهم، عملاً تطبيعياً، انضباطياً وتحكمياً، ويقلّصون بذلك الاقتصاد إلى بعد تقني، وواقع مستقل، وموضوع للمعرفة والتدخل[91]. ومن ثمّ، تساهم الخبرة بعمل تنظيمي للمجتمع، وإعادة صياغة لعمليات الاستيعاب والإقصاء: فهي تحدّد الاقتصاد، وتحوّل القضايا السياسية إلى مشاكل تقنية، بما في ذلك عبر حركية تصبّ اهتمامها على أمر «الاقتصاد» بماديته، وليس على الفاعلين. وهذا صحيح بصورة خاصة في مجال «التنمية». تتحقق برامج التصويب البنيوي، وتطبيق الشروط وفرض النسق النيو الليبرالي من خلال عملية تكنوقراطية تنزع الطابع السياسي عن القضايا السياسية بامتياز، أي قضايا التنمية ومكافحة الفقر. هذه القضايا - التي تطرح فعلياً قضايا الإنتاج وإدارة التفاوت الاجتماعي، وتوزيع الإيرادات والثروات، وسياسات إعادة التوزيع - يجري تقديمها بلغة التقنيات «المناسبة» للسياسات العامة، والوتيرة «المناسبة» للإصلاحات، والحوكمة «الرشيدة». في تشكيلة تاريخية وسياسية مختلفة بالطبع، فإن «المهمة التمدينية لمانحي القروض لا تقوم من دون التذكير بمهمة المستعمرين

الذين لم يترددوا، تحت ذريعة «التحديث» و«التنمية» و«نقل التكنولوجيا»، في ترحيل الشعوب وفي إقامة السلطة القسرية للقادة المنصَّبين أنفسهم أو المعيّنين، وتعيين أوضاع الناس وهوياتهم، وفي إجبارهم على العمل[92]...

عملية نزع التسييس من قبل الفاعلين الدوليين تجري بداية عبر إضفاء الطابع الأخلاقي على مسألة التنمية: مسألة عدم المساواة وتوزيع الثروات، مثلاً، لا ينظر إليها إلّا من خلال الالتزام الحتمي «بمكافحة الفقر»، والذي لم يجرِ لأسباب أخلاقية حتى مناقشة مواءمته الإستراتيجية والفكرية[93]. فمن يمكن أن يكون مع الفقر أو معارضة الكفاح ضد الفقر؟ عدم تسييس هذه المسألة، يمرّ أيضاً، كما رأينا أعلاه، عبر تقننة (إضفاء الطابع التقني) السياسات الاجتماعية؛ تقننة لا مفرّ منها بعد الآن، تضع مسافة وتسمح بأن يُنتزع من الفقر طابعه المرفوض سياسياً. ويتأتى نزع التسييس أيضاً من عملية إضفاء السمة «الطبيعية» لخبرة التنمية: فما يصبح «طبيعياً» يكون محيّداً، يُلغى تعقيد الحقائق الاجتماعية والسياسية، تبنّي بساطة الطبيعة والجوهر عالماً من دون تناقضات، ومضمرات، وسوء الفهم، ومعارضات وصراعات أو التباسات[94]. تعزل «التنمية» الهدف كما لو كان مستقلاً عن القوى الأخرى، وعن موازين القوى وعن قضايا أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ وهي تفترض أن المشكلة تقنية وتتوقع بالتالي نتيجة تقنية. يتعيّن على السياسات التي تطالب بها التنمية أن تكون قابلة للتوالد لأن الخبرة في التنمية تقوم على الاعتقاد بأن المشاكل تتشابه وأنه يمكن وضع قوانين وقواعد، وتحديد قصص النجاح وتعيين ممارسات جيدة وحلول تقنية مناسبة – سواء كان يُروّج لها من قبل المنظمات الدولية الكبرى أو المنظمات غير الحكومية الكبيرة[95].

«التنمية» آلية للشرعنة، وفي الوقت نفسه آلية فعالة للسيطرة، لا سيما وأنها «آلة معادية للسياسة[96]». في حين أن الخطاب - وممارسات التنمية المتعلقة به - سياسي إلى حد كبير بالطبع. إنّه «خطاب سياسي غير مسيس[97]»، أي نسخة أخرى من مناهضة السياسة[98] : فهو يشاطر هذه الأخيرة رؤية سلبية جذرياً للشأن السياسي من خلال السياسيين أنفسهم، في حالة لم تكن إلّا نوعاً من الشعوبية؛ وهو يعلّي من شأن الحس المشترك، وبساطة التفسيرات والفردانية؛ وينتقد ضغط المصالح الخاصة «للكبار» و«الأقوياء» و«أصحاب الريوع». وبهذا المعنى، تغيّر «التنمية» تمثيلات الدولة والفضاء السياسي، ومن ثمّ، عمليات إضفاء الشرعية.

فالدولة من الآن فصاعداً مشرعنة من خلال «نتائجها» في موضوع مكافحة الفقر أو اللبرلة والتدابير التقنية المتخذة والإصلاحات المنجزة، والقدرة على توسيع مساحة السوق، والتفويض، وتوليد شروط الثروة الخاصة، أيّاً كانت حقيقة الوضع والسياق[99]. عند تلميحها للعنف الاجتماعي، تنكر «التنمية» شرعية الصراعات وليس من قبيل المصادفة أن المنظمات الدولية تروّج، في هذا السياق، لتقنيات «بناء التوافق» التي تنحي جانباً المعارضات والعداوات وتتجنّب موازين القوى. لقد ذكّرنا سابقاً بكل العنف الذي ينطوي عليه التوافق وأن هذا الأخير يطال التوجهات والسياسات الاقتصادية، والأهداف المطلوب بلوغها، أو التصور لعالم من دون توترات وصراعات سياسية[100]. عدم تسييس الشؤون السياسية المهمة هي عملية تضع الشأن السياسي في مواضع «اللاوجود» لوجوده، والتي هي مساحات من دون سجالات، ومن دون نزاعات[101]. توافق التنمية كاشف، كما في أماكن أخرى، لنوع من ممارسة السيطرة. إنه يخفي ويكشف الأمنية الكبيرة للحكّام، أمنية أن يحكموا من دون الشعب، وأن يحكموا من دون سياسة؛ وهذا، فوق ذلك، ما يعكسه مفهوم الحوكمة أيضاً خير إعكاس[102].

في هذا البعد التقنوي، غير المسيّس، أو حتى المعادي للسياسة، تصبح الخبرة في التنمية مكاناً غير عادي للشأن السياسي، والذي يشرّع انتظاماً آخر، من خلال تأثيرات السلطة ولكن أيضاً من خلال منافع مادية. باسم المعرفة العلمية المختلطة بالذرائعية، فإن مبادئ التبسيط، والتكميم والتقويم، والترابط أو المقارنة الخاصة بالمانحين تُدخل مواربات إيديولوجية مهمة، وتحوّل بذلك علاقات السلطة لمصلحة النخب المنفتحة على الخارج[103]. الخبرة في التنمية يستثمرها بعض الفاعلين وتسمح في الوقت نفسه، بانتجاب ملاك سياسي معيّن وبتحقيق أسلوب معيّن من الحكومة. وهي تشجّع طموحات الهيمنة لدى المجموعات الحاكمة؛ والسياسيين وكذلك الموظفين أيضاً. ويمكن لهؤلاء الأخيرين أن يجدوا في الأجهزة البيروقراطية شرعية تعزّز موقفهم وسلطتهم، إما مباشرة في قلب إدارتهم، في بلدهم الأصلي، وهذا هو حال الممولين والإحصائيين وأخصائيي الشؤون المالية العامة[104]، وإمّا بشكل غير مباشر، مروراً بالمنظمات الدولية قبل إيجاد موقع مهيمن في بلدانهم[105]، وإمّا أخيراً، من خلال السوق، عبر إنشاء فروع للشركات الكبرى للخدمات الاستشارية أو مكاتب الدراسات الخصوصية[106].

يبرر التحديث الإداري على وجه الخصوص ترقّي فريق موظفي المالية الذين يستعمرون الوزارات ويوسعون إجراءات رقابة الدولة إلى داخل إدارات الشؤون الإدارية والمالية وأقسام الدراسات والتخطيط، أو المصالح المتخصصة بالأسواق العامة أيضاً. باحتلالهم المواقع الأكثر مردودية للحصول على ريوع المناقصات العامة، يكلَّف هؤلاء الموظفون بترويج السياسات العامة الراهنة، بما في ذلك تزامن إستراتيجيات الترشيد والتحديث المتعلّق بالميزانية، ومتابعة السياسات القطاعية وتنمية الدولة الاجتماعية، أو أقلّه شبكاتها الاجتماعية. يتعيّن عليهم إذاً إتقان بأفضل ما يمكن تقنيات إدارة الموارد وتخصيص الاعتمادات اللازمة للإقناع والحصول على أقصى حد ممكن من الأموال العامة لوزاراتهم؛ في الوقت نفسه، يجب عليهم الإصغاء للأوامر القادمة من قمة الدولة، ولا سيما في ما يتعلّق بتخفيضات الميزانية[107]. فيطوّرون عندئذ هوامش عمل تقديرية لوزاراتهم عن طريق تنوّيع الصلات، مثلاً، مع الجهات المموّلة أو غيرها من دوائر أخرى خارج الميزانيات، وأحياناً في قلب وزارة المالية.

الخبرة في التنمية: إعادة نشر للتحكم والسيطرة متفق عليهما

لا تنفصل المواقع الجديدة للسلطة وعمليات الشرعنة الجديدة المرتبطة بهذه التقنوية وبهذا الإضفاء للطابع المهني الذي يرافقها عن تغيرات ممارسة السلطة. في حالة التحديث الإداري، المحللة هنا، نشهد، مثلاً، تشكيل «المناطق المتداخلة» (أو التداخل) المميز للدولة في أفريقيا، حيث مواقع التراكم ومواقع السلطة تعزّز بعضها بعضاً لرسم محيط السيطرة[108]. على الرغم من استناده إلى أدوات سيئة التحديد، فإنّ تحديث تقنيات الميزانية والتخطيط هو وسيلة أساسية لإعادة هذا التشكيل: فهو يترجَم من خلال عمليات إعادة التركيب في قلب جهاز الدولة والتي تغير موازين القوى، وشروط «التداخل» والحصول على المصادر ومن ثمّ، ممارسة السلطة. ليس هذا خاصّاً على الإطلاق بالفترة الليبرالية الحالية وبتقنيات التقويم، والمحاسبة أو التدقيق؛ في الستينيات والسبعينيات، جرى عرض عمليات مماثلة حول الخبرة في التخطيط[109]. إن ما تغيّر، هو قبل كل شيء الأجهزة والأدوات المجنّدة. إذ تظهر مواقع «جديدة»، مثل أسواق الخبرة أو الأقسام الإحصائية أو

المالية في الوزارات، وهي كذلك حلبات «جديدة» للسلطة، محددة جزئياً من قبل الفاعلين الداخليين، وجزئياً من قبل المنظمات الدولية والقوى العظمى عبر الأساليب الخاصة بالمساعدة في التنمية. اليوم، مثلاً، الأسلوب هو استخدام القروض الصغيرة، الكفاح ضد الفقر، أو حماية البيئة. لكن هذه المواقع الجديدة لم يتمّ بالضرورة استثمارها من جانب فاعلين جدد. على عكس ذلك، فإن الأفضل استعداداً، باستخدامهم ثرواتهم المادية والبشرية، النقدية والاجتماعية، هم غالباً من ينتهزون بأسرع ما يمكن وبالطريقة الأشد فعّالية الإمكانيات التي توفّرها لهم هذه التكوّنات الجديدة وفرص إعادة الانتشار. باسم الحداثة والتجدّد القادمين، لا تتردّد هذه النخب القديمة في رفض الترتيبات السابقة. إنه تشكّل مبتذل لمعاداة السياسة يقضي بأن انتقاد السياسات السابقة، وبناء «الأزمة»، والأمل ببناء ترتيب «جديد»، يتحققان غالباً، وفي معظم الأحيان، لمصلحة أولئك الذين يعلنون هذا الخطاب، وليس بالضرورة لمصلحة طاقم سياسي وإداري جديد[110].

هذه الأماكن الجديدة يجري تحديدها بالأشكال الملموسة والعملية للخبرة: التقويم والتدقيق، مثلاً، هما تقنيتا مراقبة بامتياز، تطبعان عمل شركات المراقبة. ولكن على وجه التحديد بما أنهما تعملان من خلال الاستبطان، الانضباط الذاتي والتطبيع، فهما لا تُفرضان من فوق ويتم استثمارهما من جانب فاعلين منخرطين في علاقات قوى وصراعات سياسية تقوم بتغذيتهما بالمقابل. وكما بينه مايكل پاور Michael Power، فإن غموض التدقيق، سواء في أهدافه، أم في طرق عمله وفي تعريفه ذاته، لا يعمل إلّا بالتفاعل والتفاوض بين «المدقق» و«الجهة الخاضعة للتدقيق[111]». إنها الآلية التي تغذّي في آن واحد شرعية الدولة في انشغالها بالتحديث والمحاسبة والتعقب نظراً لأنه من المفترض بها التشكيك بأنماط الحكم السابقة، وأن تقترح باستمرار بعض التحسينات والإصلاحات. طالما أن التدقيق ليس عملية تفتيش مخصصة لتوفير المعلومة المتناقضة وتغذية النقاش العام، وإنما تقنية لمعالجة المخاطر ولإنتاج اليقين، فإن عقلانيته المركزية هي لتخفيف التوترات الداخلية، ولإيجاد أماكن تسوية مفعّلاً في الوقت نفسه عملية إبراء من المسؤوليات. لا يفرض التدقيق المحاسبي معايير محددة سلفاً، ولكن في التجربة العملية، في المفاوضات وموازين القوى، ينتج عملية معيارية[112]. وفي هذا الصدد، يشكّل التدقيق استعارة مثالية للاقتصاد السياسي للهيمنة المُحللة في

هذه الصفحات: الشرعية، الجزئية أقلّه، للممارسات القسرية والتأديبية؛ والتورط حتى السلبي وغير الإرادي، لغالبية من الفاعلين في هذه العمليات؛ الترتيبات والارتجالات الضرورية في الشأن اليومي لهذه الممارسات. هذا لا يعني أننا سنصل على هذا النحو إلى عالم من دون مواجهات ومن دون عداوات، بل على العكس. من الواضح أن ذلك لا يمنع أن الخبرة، والتقننة وخياراتهما «غير المسيّسة» تخلق انقسامات داخلية جديدة بين الفاعلين: تعيد تحديد التوترات، والصراعات، وأماكن التناقض الداخلية، مثلاً، ما بين المستهلكين والمنتجين، وبين المستهلكين والفاعلين السياسيين، بين الكيانات العامة الضامنة لمصالح مختلفة، وبين الشبكات الاقتصادية والاجتماعية، بين الطبقات الاجتماعية. إنّ نقاط التناقض متنوعة تنوّع تعريف المستفيدين من الإصلاح، وإدارة الانفتاح، والسيادة الوطنية، الخير العام والخدمة العامة، والوصول إلى الموارد والسلطة، والوصول إلى المعلومة وإعادة رسم حدود المعرفة... مثلاً، إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص - تطابقاً مع الشكل الدارج حالياً - في إدارة المياه والكهرباء بمالي، في بدايات أعوام الألفين، كشف العديد من الانقسامات بين شركاء القطاع الخاص الأجانب (هما بالمناسبة: بويْغ Bouygues و IPS أي (Industrial Promotion Services) في غرب أفريقيا، تتبع لشبكة آغا خان. الترجمة)، والسلطات العامة الوطنية بالطبع، وبوجه خاص بين الفاعلين الوطنيين الداعمين لوجهات نظر غير متطابقة أحياناً[113]: تناقض بين ترويج السلع الأساسية والصرامة الميزانية والمالية؛ بين منطق اللبرلة، منطق التكيّف مع القوة الشرائية (الضعيفة)، منطق مالي وإداري والمنطق التنموي؛ بين المصالح المالية، الرمزية، التقنية، القومية ومنطق السلطة، بين تصورات مختلفة للضوابط الموضوعة، والشراكة أو العقلانية الاقتصادية... وإدارة هذه الخلافات هي عملية حساسة بالطبع لكنها سياسية بالضرورة، بغض النظر عما يقوله مؤيدو الخبرة، ورفع الضوابط والطابع التكنوقراطي للتنمية. في حالة الشراكات بين العام والخاص المكرّسة للسلع الأساسية المشار إليها هنا، يفرض الشأن السياسي نفسه في ملتقى طرق احتياجات كفاءة الإصلاحات، والاستثمارات الضرورية في البنى التحتية، وتوقعات المستخدمين، وقيود الميزانيات، والضغوط الخارجية، والتأثيرات الإيديولوجية ومصالح شبكات السلطة والتراكم... وبشكل ملموس جداً، فإن بنية التعرفة، وكمية السلع المعروضة وجودتها (من حيث توافرها المكاني والزماني والاستمرارية والأمان والبيئة)، هي كذلك عناصر أساسية تتطلّب إعدادات سياسية

جديدة لمصلحة بعض الفاعلين وعلى حساب آخرين من بينهم. هذه الترتيبات الجديدة هي في بعض الأحيان نتاج خيارات وموازنات، كما تنتج أحياناً من موازين القوى وتسويات مبنية بوعي أقلّ. لكنها تعبّر دائماً عن السيطرة.

يمكننا مضاعفة الأمثلة: فبناء السدود والأعمال الرائدة، نقل القرى وعمليات التوطين، وتحويل أنشطة غير رسمية وحرفية إلى «منشآت - ذاتية» من خلال تمويل المشاريع الصغيرة هي كذلك تقنيات التنمية، وهي في الوقت نفسه تقنيات ضبطيّة تغيّر علاقات السلطة وتسمح بممارسة الهيمنة باسم التقدم التقني، والكفاءة المالية، والعقلانية الاقتصادية أو الشفافيّة[114].إن إصلاحات اللبرلة والعقلنة الاقتصادية والمالية الدارجة حالياً في أفريقيا، مثلاً، يجب أن تُفهم في هذا السياق: تغييرات السياسة الاقتصادية والأداة الإدارية المروّج لهم من قبل الممولين بطريقة تكنوقراطية تطرح للتساؤل الآليات الاقتصادية، وأنماط الإنتاج أو نوعية تدخلات الدولة أقلّ ممّا تطرح الظروف التي جرى خلالها البحث عن الموارد - الاقتصادية، والمالية، وكذلك السياسية والاجتماعية[115]. تكشّفت عمليات الخصخصة عن كونها تغيّراً في أنماط الإدارة (الانتقال من «القومية الاقتصادية» إلى «استغلال فرص السوق»)، أقلّ من كونها تغيّراً في أنماط الاقتصاد الريعي وحتى «اقتصاد النهب» (الانتقال من شفط الموارد العامة، من قبل النخب، إلى تقاسم الكعكة الوطنية عن طريق شراء هذه النخب نفسها الشركات المخصخصة أو شراء حصص فيها)[116]. اللبرلة التجارية هي تغيير في إستراتيجية التنمية (الانتقال من «الاكتفاء الذاتي» إلى «تنمية تقطرها الصادرات») أقلّ ممّا هي تغيير طرق الوصول إلى موارد الانفتاح الخارجي (الانتقال من إيرادات الحماية عبر التراخيص، والكوتا، والقيود على العملات الأجنبية، والاحتكارات العامة، إلى إيرادات اللبرلة عن طريق مراقبة الاحتكارات، أو احتكارات القلّة الخاصة، والوصول للشبكات «غير الرسمية»، والحصول على القروض، وتوسيع الفرص الاقتصادية...)[117]. وبعبارة أخرى، فإن هذه الإصلاحات التكنوقراطية التي تسعى إلى تغيير أنماط العمل وإحداث تعددية في المنطق الاقتصادي، والمالي والإداري، تشوّه في الواقع شروط الوصول إلى الموارد، وتتحوّل آنئذٍ إلى آليات للتغيير الاجتماعي والسياسي. في سياق دولة-الجذمور، وتجزؤ السلطة وعدم المساواة في المجتمعات الأفريقية، فإن اللبرلة تتطابق غالباً مع آلية للإقصاء ومركزة السلطات.

في الواقع، التوترات والتطورات التي تواجها عمليات إرساء الشرعية تحت تأثير التفاعلات الدولية تغيّر أنماط الحكم. تأخذ هذه التغييرات أحياناً أشكالاً غير متوقعة: وهكذا فإنّ اللبرلة والشروط سرّعت عملية اختفاء السلطة في أفريقيا جنوب الصحراء وانشطار بنياتها[118]. في الواقع، في العديد من البلدان الأفريقية (سيراليون في الثمانينيات والتسعينيات، رواندا بين عامي 1990 و1994، الكاميرون، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، كينيا...)، كانت تشكيلات مستترة وجماعية للسلطة تحيط وتراقب الرئيس وحكومته[119]. وقد استغلت لمصلحتها خصخصة الاستخدام المشروع للإكراه مستثمرة لمصلحتها اللبرلة وتحرير الاقتصاد المطلوبين من قبل الجهات المانحة، بوساطة أشخاص مستعارين وشبكات. ساهمت هذه التشكيلات الخفية للسلطة في «تلطيف» ممارسة السيطرة، أو «إخفائها» وحتى ممارسة القمع من دون قيد، ومن خلال حقيقة بسيطة هي أن شخصيات متواضعة نسبياً، وحتى مجردة من أي وظيفة رسمية، يمكنها ممارسة نفوذ سياسي كبير وإشغال مناصب اقتصادية لا سبيل لمقارنتها مع ظهوريتهم المؤسسية. وقد ساهمت بشكل حاسم في عملية «التجدد الاستبدادي» عن طريق اللجوء إلى استخدام قسرية مخصخصة والاستثمار في الاقتصاد، بما في ذلك في الاقتصاد الجرمي. الضغوط الخارجية والرغبة، من جانب النخب في السلطة، في الحصول على أقصى فائدة من إدارة الانفتاح سرّعا انشطار النظم الاجتماعية الأفريقية بين «بلد رسمي»، مُحاور للمؤسسات متعدّدة الأطراف وللدول الغربية، و«البلد الحقيقي[120]». ليس فقط أن المانحين عاجزون عن مواجهة مثل هذه التشكيلات تتوافر فيها ازدواجية في السلطة والتراكم، بل يغذون باستمرار أيضاً، رغماً عنهم في كثير من الأحيان، مزيداً من اتساع الهوة بين «البلد الرسمي» و«البلد الحقيقي». ومن ثمّ، يسهمون في الانحرافات الاستبدادية وفي الممارسة العنيفة غالباً للسلطة. لأنّ القيود التي يتعيّن عليهم العمل في ظلها عديدة: كرجال مصارف، يتوجب عليهم تضخيم المشاريع إلى الحد الأقصى، وأن ينفقوا أكثر دائماً والعمل على ضمان سداد أموالهم؛ كمنظمات تنموية، يجب عليها تأدية أعمال متواصلة ومرئية، وإثبات الصفة الضرورية لتدخلاتها؛ كمؤسسات تبشيرية، من الصعب عليها الاعتراف بالشروط الإشكالية لتدخّلاتها، الحفاظ على الفقر والتخلف، وبصفة عامة ضعف النتائج المحققة؛ كبيروقراطية دولية، فهي عامرة بالموظفين الذين يتوجب عليهم إدارة ونجاح عملهم المهني، لكنهم في الوقت نفسه يُقادون من قبل ممثلي الدول

المانحة المعرَّضين بدورهم للضغوط السياسية والنفور بسبب عدم الاستقرار[121]. هذه الضغوط المختلفة تقود المانحين حتماً إلى الذرائع والتفسيرات الوضعية والتسويات بأي ثمن - أي، بشكل ملموس، قبول إصلاحات خادعة، والقبول بهذه التشكيلات السلطوية المستترة وتعزيزها.

الخبرة في التنمية تخلّف، في النهاية، الهيمنة على الصعيد العالمي نظراً لأنها تعمل على وحدة التفسير[122]. من الواضح تماماً أنّها انعكاس للهيمنة الدولية للدول الكبرى، مروراً بالمنظمات متعدّدة الأطراف والمنظمات الرئيسة غير الحكومية: فهي تبُرز حالة موازين القوى من خلال الشروط الصريحة نوعاً ما، وعبر، بالأخص، تعريف التوافق حول التنمية والإصلاحات الواجب تنفيذها، وأخيراً، عبر الهيمنة الفكرية والثقافية للأوامر المطلقة أو الرموز الشرعية للشأن السياسي[123]. يلعب الخبراء دور الربط بين العالمي والمحلي ما يساهم في المعايرة، وتهيئة الشأن الاجتماعي، وبالتالي في فرض شكل ما للشرعية أو لبعض من أشكالها. وهم يساهمون في صناعة المعنى، في إبراز الإشكاليات الشرعية للشأن السياسي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وسطاء التكميم، الذين يبثّون نوعاً من الهيمنة - هيمنة الإحصاءات، والأدوات الجديدة للإدارة، والتحليل المقارن، «والأطر الإستراتيجية» - التي تصبح «لغة مبسطة»، ولغة مشتركة للتفاوض. لأن تمفصل العالمي مع المحلي لا يتعلّق إلّا بمنطق الفرض[124]: فالأرقام يتم التفاوض بشأنها، تماماً كما الشروط أو الإصلاحات التي سيتم تنفيذها، وهي تعكس حالة موازين القوى في لحظة معينة. ولكن، في جميع هذه الحالات، تلعب وحدة التفسير هذه دوراً لمصلحة الممارسة السلطوية والسيطرة.

الآليات والعمليات الموصوفة في القسم الأول هذا تنقل كما فهمنا، أنماطاً من الشرعنة خاصة جداً، تعمل وفاقاً لمعايير مستندة إلى آليات تضمين قدر استنادها لفعالية السلطة من حيث النجاح، والرفاه الاقتصادي أو «الحياة الكريمة» والاستقرار وتحسين ظروف الحياة، وحماية أو استعادة الدولة وسيادتها، ومبادئ العظمة والنفوذ... وهي تتّسق بشكل مختلف خاصة مع تمثيلات السلطة، المسار التاريخي لأنماط الحكم، الثقافات المادية والرمزية للدولة. نحن بعيدون من الرموز الكلاسيكية للشرعية، رموز التمثيلية، والتعبير عن الأكثرية، والدفاع عن المصلحة

العامة، أو تقمّص المثل الأعلى للحكم العقلاني والكفؤ. في بعض المجالات، ليست الأفكار الأكثر حداثة حول شرعية الحيادية، والانعكاسية أو القرب، أو حول الشرعية من خلال الإجراءات، ومن خلال تنفيذ «عقود» ضمنية تقريباً، أو عبر إدارة انعدام الأمان والخشية، غريبة عمّا حاولت أن أشير إليه هنا[125]. لكن كونها مبنية على تجارب محددة للغاية، فإن أوروبا الغربية والولايات المتحدة تأثرتا حتماً بهذا التاريخ السياسي، وبخاصة الفكري، وأبعد من أن تستنفذ غنى العلاقات بين ممارسة الهيمنة وعملية إضفاء الشرعية. بالطبع لا أريد القول إن تقنية الشرعنة، وتكنولوجيا السلطة تكون محددة بطبيعة الحكم الذي يحمّلها. فالحماية الاجتماعية، مثلاً، تعكس، بالتأكيد اعترافاً «بحقوق المواطنين» في بعض أنماط النظم الديمقراطية، لكن في حالات أخرى، تلك التي درسناها في هذا البحث بالطبع، فإنها تترجم «المبادئ الأخلاقية» لمثل هذه العقيدة[126] أو «القيم الموضوعية» لتلك الإيديولوجية، واللتين ليس فيهما أي شيء من الديمقراطية[127]. يستجيب طلب التدخّل في الاقتصاد كذلك لمطالب الحماية، وهي مطالب شائعة ومعممة؛ لكن مفهوم «التماس رعاية الدولة» يختلف من سياق إلى آخر، ومن تشكيل اجتماعي-سياسي إلى آخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى وربما يكون فعلاً الحامل للممارسات التطبيعية والتأديبية[128]، كما التعبير عن التحرّر أو الانفصال عن الأسرة، أو الدين، أو غيرهما من المجتمعات المتفردة[129]، أو عن الاهتمام أيضاً بالخصوصيات والتمايزات الاجتماعية[130]. هذا ما يشير إلى أهمية ليس التقنيات، بل دلالتها السياسية الخاصة: من تنظيمها المتباين مع ممارسات أخرى لمزاولة السلطة، فضلاً عن أسسها الفكرية المحصورة في الزمان والمكان.

إن مسألة الممارسات هذه أساسية، بقدر ما هو صحيح أنه لا يمكننا هنا أن نقتصر على تحليل المبررات والتسويغات التي يعبّر عنها الفاعلون أنفسهم. إن انتقاد قرار ما، وخيار ما، وحتى حكم ما، لا يعني عدم شرعيته، كما رأيناه، بل يساهم عادة في تجدّده. توصيف عدم الشرعية ذاته ينبغي معالجته بكثير من الحذر، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت بين الأفعال والأقوال، وكذلك أيضاً الكلام المضمر، والمسكوت عنه، وما يقوله الناس من دون معرفة ما يقولون (والذي هو غالباً تعبير عن متطلبات أو ببساطة عن مصالح شخصية). من وجهة النظر هذه، فإن ملاحظة فين القائلة إن الناس لا يسألون كل يوم إن كانت حكومتهم شرعية، ولا يهتمون إلّا نادراً

وبشكل متقطع بالشأن السياسي (وهذا ما يسميه «اللاسياسة الطبيعية» للناس)[131] لا تبدو لي أنه ينبغي أن تقود إلى التخلي عن مسألة الشرعية، بل على العكس من ذلك إلى تعقيدها وتعزيزها. لهذا من المهم أن نأخذ في الاعتبار الممارسات اليومية وخاصة التصرفات المزدوجة. وهذا ما فعلتُه بإعادة التفكير بالشرعية على ضوء نهج ڤيبري يأخذ بالاعتبار «كوكبة المصالح» المكوّنة للهيمنة، انطلاقاً من الممارسات الاقتصادية. كل هذه التطورات والأمثلة المتباينة، والمتناقضة وغير المتجانسة كانت تهدف إلى إظهار أن إشكالية الشرعية لا تقتصر على مسائل الشرعية «المحددة» والمجزأة، وأنها تطرح أيضاً التساؤلات من حيث التغيّر، وعدم الاستقرار، والحركة، والتطور والتاريخانية، والتجزؤ، والتلاقي، وكذلك أيضاً تعايش المصالح المتباينة والمتباعدة، والتفسير والتكيف مع النتائج المقابلة[132]. وبعبارة أخرى، فإن عمليات إضفاء الشرعية غريبة، ومتوضعة تاريخياً ومحلياً، وكل تحليل يجب أن يأخذ في الاعتبار تعدد المقاييس والمعايير. ومن بين هذه الأخيرة، يجب أن يُؤخذ في الحسبان بالتأكيد تعايش الإذعان والرفض، التجنّب والالتماس، الإبعاد والرغبات العميقة للأفراد إزاء أشكال السلطة السياسية. ليست الشرعية فقط عمل إستراتيجيات دولتية لها منطقها الخاص وتزدهر بشكل مستقل، بل تنتج أيضاً، وغالباً بشكل خاص، عن ممارسات يومية لجميع الفاعلين وإستراتيجياتهم الفردية والجماعية[133].

تنوع الترتيبات والتركيبات في الوقت بين أشكال إضفاء الشرعية وأشكال النزاع، والمطالبة، أو التشكيك بكل بساطة، يجعل عمليات إضفاء الشرعية نسبية جداً. هذه النسبية نابعة أيضاً من سلاسل الترابطات والعلاقات مع الآخرين[134]. طالما أن سلوك الأفراد محدد دائماً بإطراد بالعلاقات القديمة وبالعلاقات الحالية مع الآخرين، وأن الحركات هي دائماً علاقات بالآخرين، فإن الممارسات المشرِّعة ودوافع الشرعية تتطوّر، وتتنوّع، وتنحرف، وتنفجر بفعل مصادفات الحياة الاجتماعية. انحدر الأفراد من شبكات من العلاقات الإنسانية كانت توجد قبلهم ويندرجون في شبكات من العلاقات يساهمون في تشكيلها. بهذا المعنى، قد تكون الشرعية جزئية، مُقطعة، متشظية، ولكنها تظل ركيزة مشتركة تَنتج بدقة عن شعبية صورة الدولة، دولة ما من شك في أنها ليست راعية أبداً أو تقريباً، لكنها بالتأكيد دولة حامية. هذا أمر معروف جيداً في الغرب، ولكنه يصلح خارجه أيضاً، كما تشير

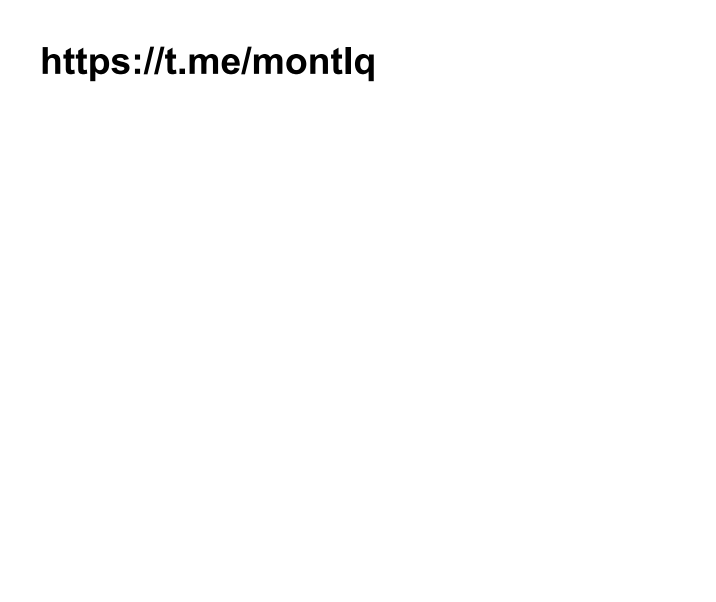
إلى ذلك أبحاث سوديبتا كاڤيراج Sudipta Kaviraj حول الهند، أو جان-فرنسوا بايار Jean-François Bayart حول جنوب الصحراء الأفريقية، أو من وجهة نظر اقتصادية، أبحاث بوريس صمويل[135] Boris Samuel. الشرعية متشكّلة تاريخياً، وهذا لا يعني أنها كانت متجانسة تاريخياً لأنه لا يوجد بالضرورة تكافؤ بين حكم ذي تاريخية من طابع سياسي، وحكم ذي تاريخية في دولة، حيث يمكن لزمنيات مختلفة أن تتراكب وحيث يمكن «تصفح» التاريخ إذا ما استعرنا التعبير المجازي لميشيل دو سيرتو[136]. الأزمنة، والأمكنة والمستويات الاجتماعية كلها متقطعة والعلاقات بين الطبقات المختلفة غامضة؛ التمثيلات العقائدية والمعتقدات الشعبية لا تتوافق، ولكنها ليست لهذا أكثر صحة إحداها من الأخرى. فالمعتقدات محلية وليست كونية. ومع ذلك، نجد بعض الثوابت. في كل مكان، الدور المُوازن، والحافظ، والدفاعي للسلطات العامة بوجه اختلال توازنات السوق ركّز شرعية الدولة[137]. هذه الوظيفة الموازِنة، التي غالباً ما تنشّطها الأنظمة القائمة، تدوم، حتى لو أخذت أشكالاً مختلفة - أغلب الوقت من خلال تدخل بعض الوسطاء[138]. تنتج هذه النسبية أيضاً عن التحولية، في المكان والزمان، لتمثيلات الشأن السياسي، والتقديرات لما هو طبيعي، وعادل، ونزيه، ومعقول، ومأمول... ولما هو غير ذلك. وتخضع فضلاً عن ذلك لتمثيلات ما هو انتظام اجتماعي مرغوب فيه، ولتقديرات حول شروط نجاح هذا الأخير ولمخيالات النجاح وصوره، والهيبة والسلطة[139].

إنّ دوافع الشرعية هي، كما رأينا، جزئية لكنها متعدّدة، هشة، خاضعة للظروف، والتفسيرات السائدة، والتشكيلات ومعالجة التوترات (أو عدمها) بين تمثلات متناقضة أو متباعدة. بين الحركة والابتكار، من جهة والجمود والتكرار، من جهة أخرى، تظل الشرعية «واقعاً حياً ومبدعاً[140]». ليست الصراعات والتوترات مرادفة بالضرورة للتشكيك في شرعية نظام ما، ولكن غالباً جداً، وبالعكس من ذلك، التعبيرعن حيويته. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، رأينا أن الصراعات بين المجموعات كانت تشكّل أنموذجاً لقبول الدولة، تعتريه مفارقة: الألاعيب التي تحدّد بشكل خاص الحصول على الثروات، واستخدام الثروات، والتي تغذي حركية الدولة وتميّزها، لا سيما نتيجة التخصيص الحاد لعلاقات السلطة، وهي ظاهرة أساسية في التكافل بين السلطة المركزية والأقاليم المجزأة غالباً إلى أقصى حد، التي تؤلف الدولة في الأكثرية شبه التامة لبلدان القارة الفرعية. في هذا المعنى،

إن نزاعات (المادية، وحتى الرمزية أيضاً أو السياسية، حول القيم أو خيارات التوجّه)، هي من خصائص السعي إلى شرعنة الدولة وأنظمة الحكم السياسية. إذا قبلنا، مع بنديكت أندرسون Benedict Anderson، بفكرة أن الدولة-الأمة خليط من «أوهام مشروعة» و«لاشرعيات عينية»[141]، فإن فهم ازدوجية معنى الشرعية وعلاقتها بممارسة السيطرة يقتضي في النهاية أن تؤخذ في الاعتبار الأشكال التي من خلالها جرى إدماج الإيديولوجيا، ليس في مضمونها، بل بوصفها تخيّلاً، وطقساً ومساهمة في تفسير الواقع[142]. وينطبق الأمر نفسه على الحدود المتنقّلة التي تفصل بين الشأن الديني والشأن السياسي، أو على إنتاج السلع الرمزية المولودة للقبول بسلطة الدولة[143]. وهكذا تبدو مسألة الشرعية معقّدة ومتعدّدة الأبعاد أكثر فأكثر. لا يمكن أن تُفهم فقط «كوهم أكاديمي» عقيم وغير مجدٍ[144]. هذا الجزء الأول بيّن بالأحرى أنّه عند الدخول في تحليل لدوافعها ومعاييرها، المتعدّدة وغير المستقرة، والمتناقضة، المتموضعة تاريخياً ومحلياً، فإنه عمل على إبراز الممارسات التي كانت تسمح بفهم أفضل لحركيات ممارسة السيطرة، واللعب بين الفاعلين، وتحوّل علاقات السلطة وأنماط الحكم، والتمثيلات والمخيالات والذاتيات السياسية. وهكذا تتيح محاولة تحليل دوافع عمليات الشرعنة ومعايير الشرعية عن كثب أشكلة ممارسة السيطرة بشكل مغاير.

ثانياً

«تعقيدات» السيطرة. نقد لإشكاليات القصدية



يشكل التصدي لمسألة القصدية بعداً إضافياً ويتيح التقدم في تحليل ممارسات السيطرة. وتقع القصدية في قلب فهم الشأن السياسي من قبل الفاعلين المؤثّرين في مجتمع معيّن، كما يوضح ذلك شيوع التفسيرات بمفرداتي المؤامرة والسرّية؛ وهي أيضاً في مركز التحليلات حول الأنظمة الاستبدادية والشمولية، وتنبثق من التساؤلات حول مسؤولية «الرئيس»، و«القادة»، والبوليس، والحزب الواحد أو هذه الفئة أو تلك من السكان في ممارسة القمع. تثير القصدية أيضاً الأسئلة حول دور سياسة ما أو إجراء ما في ممارسة السيطرة، وحول الطابع المفروض، أو بالعكس، المقبول للرقابة، ولموقع القسر واستخدام القوة. إذا ما ندر تبنّيها بصفتها هذه، فإن الفرضية القصدية تكون كامنة في التحليلات التي «تسيّس» حركات الفاعلين، والتي تفكر في حدود المقايضة والتعويض، والتي تضع في المقدمة التوظيف، وقدرة الاستباق والتكيّف لدى الأنظمة القائمة، أو التي تسعى بأي ثمن لإيجاد تفسيرات لحالات تاريخية معينة. يقود الاهتمام المنصبّ على البعد الملموس للمقتضيات الاقتصادية، وعلى تفصيل الإجراءات الفعلية للسيطرة وعلى ممارسات الفاعلين إلى ملاحظة مزدوجة. فمن جهة، يستحيل إنكار الدور الجوهري «للرئيس» أو لـ«كبار القادة»، والمرْكزة المفرطة للتنظيم السياسي والإداري، غالباً، وعسف القرارات القادمة «من الأعلى»، والاستخدام المفرط للتقنيات البوليسية، والرغبة في مراقبة الحياة الخاصة والتدخل فيها.

ومن جهة أخرى، ومع ذلك، كما أشارت التفصيلات السابقة، فإن تحليل الحياة اليومية يشير إلى ملموسية التسويات والمفاوضات - وبالتالي قصد الفاعلين الآخرين، مع المنطق الخاص بكل منهم، وحتى المستقل - تماماً كما يشير إلى حصة الاحتمال والارتجال الضروري، والقدرة على الافلات من السطوة السياسية، وحتى لو لم يتمّ ذلك إلّا بالابتعاد واللامبالاة، وبالتالي وجود هوامش المناورة وممارسة الحرية إلى جانب الضغوطات، ومظاهر القوة أو حتى استخدام

العنف. ولذلك، فمن المهم إثراء تحليل «التعقيدات[1]» القادرة على إدراك هذا الواقع اليومي. وأود الآن أن أظهره بشكل ملموس من خلال الفحص النقدي للعديد من الحركيات والتكوينات الاقتصادية المتضافرة، في محاولة للتفكير بخلاف حدود التناقض والمفارقة. للقيام بذلك، اعتمدت نهجاً تحليلياً يعتبر أن السلطة هي ثمرة للتفاعلات، وأنها علائقية، وأن السيطرة لا يمكن أن تُمارس بالتالي إلّا من خلال الخضوع المتبادل، وموازين القوى، وألاعيب القوة والعلاقات الاجتماعية. إن نظير الحذر إزاء «الكلمات المفخمة» (ميشيل دو سيرتو)، الحذر المذكور أعلاه، هو ما يولي الاهتمام للحالات الملموسة والتجريبية. وهذا أيضاً أمر ڤيبري جداً: فالتأملات العامة والتعميمات التي عرضها مؤلِف **الاقتصاد والمجتمع** كانت دائماً نتيجة لأعمال دقيقة وملموسة للغاية. وكما أوضح هينّرك برونس Hinnerk Bruhns، فإن ڤيبر طالب دائماً بهذا النهج: «لم تتأسس بعض العلوم، إلّا من خلال إثارة مشكلات ملموسة وحلّها وأن منهجها واصل تطوّره. ولم تلعب الاعتبارات المعرفية أو المنهجية البحتة هنا أيضاً دوراً حاسماً قط[2].» مرة أخرى، بخلاف ما يتم تأكيده غالباً، فإن هذا النهج لم يبتعد من نهج كارل ماركس عندما يقول إن الكيانات العامة ليست هي من تؤسس، مثلاً، التناقضات والقوانين، بل هي حقائق خاصة، محددة وفريدة من نوعها، وهذا كله يحدث عبر التجربة[3]».

إن الرغبة في أن تؤخذ أوضاع ملموسة، وفريدة ومموضعة تاريخياً، في الاعتبار، تتطلب في المقام الأول تسليط الضوء على دور ممارسات الفاعلين وتفسيراتهم وألاعيبهم، ونصيب الأمور غير المتوقعة الناجمة في الوقت نفسه عن التحولات في الوقت، وعن التبعات التي لا مناص منها للقرارات، وازدواجية الأوضاع، وتعدد المعاني... وباختصار، سلسلة كاملة من الآليات التي تؤدي إلى جعل النزعة الإرادوية وهمية غالباً، وألّا تكون الإجراءات الملموسة للسيطرة قد صُممت بالضرورة على هذا النحو، وألّا تكون «المشاركة» في السيطرة قصدية بالضرورة وألّا يكون التحكّم مطلقاً أبداً. للقيام بذلك، من المهم عدم أخذ المنطوقات على أنها الواقع، بما في ذلك الخطابات الإرادوية حول السيطرة على السكان، والسيطرة على الوضع، وفعالية العمل، أدائية التصريحات – مواقف مميزة للأوضاع الاستبدادية –. وبمعنى آخر، «عدم وقوع الكلمات في الفخ[4]». على افتراض أن المنطوق ينتج بالضرورة ما ينطق به. هذا لا يعني خلق التعارض بين الخطابات والممارسات، بين المنطوقات

الاستدلالية والآثار الاجتماعية، بل اقتراح مقابلتها بطريقة ليست سببية بالضرورة. في الواقع، تُعرض الكلمات، في بعض الأحيان كما لو كانت عناصر مُحدِّدة لتكوين السلوك. مع ذلك، وفي معظم الأحيان، فإن العلاقة، بين هذه وتلك هي أكثر تعقيداً وتتطلب العمل على تطوير الكلمات والعبارات. في كتاباته حول التاريخ، وصف پول ڤين هذا العمل التطويري «بحجاب الكلمات[5]»: إذ لا يمكن تصديق الناس من دون دليل حتى إذا لزم أن نأخذ كلامهم، كلماتهم على محمل الجد، طالما أن وراء الكلام والكلمات، توجد ممارسات تؤثر من دون ريب. كان ماركوز قد عرض سابقاً فكرة قريبة من هذه الأخيرة، عندما لاحظ أننا لا يمكن أن نقبل بدقة ما يقوله الناس «ليس لأنهم يكذبون ولكن لأن الكون العملي، عالم الفكر الذي يعيشون فيه هو عالم من التناقضات[6]». وهكذا تبدو الكلمات والمفاهيم مثل «لغة مجازية[7]» لشيء آخر يتطلّب أن تؤخذ في الاعتبار الممارسات، على تعددها: هذا النهج ضروري من أجل تحليل النزعة الإرادية، والإجراءات والقرارات المتخذة باسم الدولة والمصلحة العامة، لا سيما وأنه في الأوضاع الاستبدادية يتحدّث الحكام في معظم الأحيان بوصفهم فاطري الأرض والسماء، وفاعلين كليّي القدرة، وحتى كليّي العلم. التقليل من أهمية الطبيعة القصدية لممارسة السيطرة يعطي أهمية أخرى للعبارات التي تكشف إذاً القيم والأفكار ومبررات متباينة ومتناقضة وتسلط الضوء على تنوع الاحتمالات والدوافع، والنيات والمقيدات.

في المقام الثاني، يقتضي تجاوز إشكاليات القصدية أن ينصبّ التحليل على النتيجة (غياب المعارضة، الإجماع، خنق الصراعات، الإبادة الجماعية، القمع البوليسي) أقلّ ممّا ينصبّ على العمليات التي تتسبب بها، أي الحياة خلف الجمود أو الوضع المستقر. هذا هو ما دعانا إليه ميشيل دو سيرتو منذ فترة طويلة عبر تحليل «طرق العمل»، اليومية بشكل يشرح «الأشكال الفعالة» فيها و«خطط العمل»، أو «ترتيب العمليات[8]». والمقصود أن يؤخذ في الاعتبار إقامة الترقيعات، والخدع، والحيل، ليس كحكايات وانحرافات، ولكن كأسس للممارسات والأعمال؛ وبخاصة لفهم كيف يُخترع الشأن اليومي عبر «ألف طريقة» لاصطياد «المستخدمين والمستهلكين»، ومن أسفل الأسفل، «والناس العاديين، وبصفة عامة، من كل أولئك الذين، من دون أن يكونوا سلبيين أو منصاعين»، ليسوا مع ذلك من «المحكومين» أكثر ممّا هم من «الحاكمين». المقصود، بكلام آخر، انطلاقاً من تحليلات ملموسة جداً ومفصّلة،

كشف كيفيات «تصنيع» الحياة اليومية، وعبر ذلك تحديداً موازين القوى الخاصة بهؤلاء الناس «المحكومين»، التي تنتج من إستراتيجيات وعلاقات قوة محددة من قبل الحاكمين، ولكنهم ليسوا أقلّ استقلالية عنها وتفرداً، متبعين أنماط المنطق الخاص بكل منهم، وقادرين حتى على تكوين حالة «عدم انضباط» عبر «الابتزاز»، «التخريب»، «الاستيلاء»، وبالتالي «اختراع» أشكال جديدة[9]. «لا يعدم الإنسان العادي المكر أو الملاذ في مواجهة المحاولات الهادفة لجعله محروماً ومدجناً[10]»: هذا أيضاً ما يقترحه ميشيل فوكو عندما يبدأ في «تسبيح الأشياء الصغيرة»، يقترح تحليل العمليات المجهرية التي تتكاثر داخل البنى الرسمية والمؤسسية، ويتحدّث عن ضرورة إجراء، وقد ذكرنا ذلك سابقاً، «التشريح السياسي للتفصيل»، كصدى لدعوة ماركس لإجراء «تشريح لرأس المال[11]». هذه المركزة الدقيقة نسبياً للتحليلات تؤدي إلى عدم البحث مجدداً عن سبب ما «للعبودية الطوعية»، والتطبيع، أو للممارسة الاستبدادية للسلطة، بل لأن نكون على العكس من ذلك حسّاسين إلى نقص الممارسات والتفسيرات، وإلى التعددية السببية وإلى ما كان ماكس ڤيبر يدعوه «نتائج التركيب[12]». هذا النهج يساعد على كشف حصص عدم الاكتمال، وغير المتوقع، وغير المقصود، ومناقضة نظريات السيطرة المطلقة، والحفاظ على مسافة بالنسبة إلى المفاهيم الرئيسة ولتفضيل عكس ذلك «التاريخ العلماني[13]». وكانت هذه البرهنة قد أجراها بعض الكتّاب و«المنشقين». حتى لو كانت الظروف الخاصة التي كتبوا خلالها هذه النصوص، والموقف - في كثير من الأحيان الوعظي والمعياري - الذي اعتمدوه، أو يُنسب إليهم، يمكن أن تؤدي لقراءة هذه الكتابات بطريقة نقدية[14]، فهي تعبّر عن شيء جوهري وإلى حدّ ما عالمي. من خلال رواياته، يظهر ألكسندر زينوڤييڤ «أهمية الأشياء الصغيرة[15]» في أنماط اشتغال المجتمع السوڤياتي، وتحديداً بسبب أن هذه «الأشياء الصغيرة» تشكّل جوهرها الحقيقي، وأن **الدولة** «العظيمة بسبب هذه الأشياء الصغيرة»، ترى نفسها دولة «إعادة بناء الحياة اليومية[16]». في التأكيد على الحاجة إلى فهم «الفرد الواقعي» تشير الكتابات السياسية لڤاكلاف هاڤل حول الحكم التشيكوسلوڤاكي إلى أن الإكراه وآليات السيطرة قد «انتقلت إلى مجال الظروف المعيشية»، وأنه لفهم ممارسة السلطة، وسلبية الناس ولامبالاتهم ينبغي أن نلاحظ بالتفصيل كيفية توزيع الامتيازات، وظروف العمل والترقية الاجتماعية، التطلعات المادية، وتوزيع الخيرات والثروات[17]... هذه البرهنة هي أيضاً نتيجة لأبحاث أكاديمية. أما الأبحاث التي تتعلّق بالسالازارية فإنها تبرز، كما رأينا، أهمية «عالم الأشياء الصغيرة» بالنسبة إلى الزعماء البرتغاليين الخائفين

أمام الرأسمالية والتحديث الحريصين قبل كل شيء على الدفاع عن «الصغار» (صغار الموظفين، صغار التجار، صغار الحرفيين والصناعيين، والمصالح الصغيرة...)، وعلى معرفة واحترام، وصيانة، والسيطرة على عالم من أشياء صغيرة، اقتصادياً واجتماعياً، ومسحوقة، ومتنافرة ومتناقضة، مع الحفاظ على التوازن بين قوى وجماعات ذات مصالح متباعدة في كثير من الأحيان[18]. يبين عدد من الأعمال الأخيرة حول الرايخ الثالث كيف أن الإجراءات اليومية الصغيرة، والقرارات بالغة الصغر، والتنفيذ الملموس للتدابير يمكن أن يؤدي إلى أسوأ الكوارث[19]. في حين تؤكد الأعمال المتعلّقة بالاتحاد السوڤياتي على الحاجة إلى «النزول» إلى أقرب ما يكون من الآليات المحلية والقطاعية والفردية من أجل فهم حركيات السيطرة وحتى القمع[20].

يقتضي فهم السيطرة، بداية إذاً، إمعان النظر في ردود فعل مجموع الفاعلين إزاء التنمية الاقتصادية ونظام الاقتطاع الضريبي، وإعادة التوزيع، والرقابة من قبل السلطة المركزية، و«الاستعمالات الإستراتيجية» (ميشيل فوكو) التي يقوّمون بها للقواعد والمعايير الاجتماعية، وردود الفعل والاستخدامات التكتيكية التي لا يعرفها المرء مسبقاً، والتي تفتح مساحات غير متوقعة. ولكن من الضروري، بعد ذلك، معرفة الإستراتيجيات والنيات، والرغبات والرؤى الخاصة بالفاعلين، وتفاعل هذه كلها مع نظيرتها الخاصة بالحاكمين. هذا هو بيت القصيد من التمييز بين «البناء» و«التدريب» التي اقترحها جون لونسدال وبروس بيرمان بالنسبة إلى حالة كينيا، ونظمها من قبل جان-فرانسوا بايار: السيطرة لا تنتج فقط، ولا تنتج أساساً من رؤية ومن برنامج موضوعين عمداً من قبل الجهات الفاعلة في الدولة. بل هي بالأحرى عملية تاريخية معقّدة لا واعية ومتناقضة بشكل واسع، مكونة من نزاعات ومفاوضات وحلول وسط بين الجماعات[21]. إن فهم هذا التعقيد لممارسة السيطرة يقتضي إذاً أن تكون مأخوذة في الاعتبار، قبل كل شيء «فجوات النظم المعيارية القائمة أو قيد التشكيل»، ومساحات استقلالية هؤلاء الفاعلين «التابعين»، أو «المحكومين» التي يمكن أيضاً أن «تسم الواقع السياسي ببصمة دائمة، لا أن تمنع أشكال السيطرة، بل أن تحددها وأن تكيّفها[22]». تصطدم فرضية النزعة القصدية بهذه التكييفات والتحديدات غير المتوقعة، وبهذه العقلانيات والإستراتيجيات النوعية، المختلفة عن تلك الموجودة في جهاز الدولة، وغموض القواعد.



5

لا «متعاونين» ولا «معارضين»: فاعلون اقتصاديون عالقون في تعددية منطق عمل مختلف وفي ترابطات عشوائية

مسلّمة وجود القصد تنتشر في جميع الأبحاث المتمحورة حول دور فاعلي الرأسمالية الرئيسيين في عمل أنظمة الحكم الاستبدادية والشمولية. كما هي الحال، مثلاً، في العديد من الدراسات حول «الأرينة aryanisation»، والدور الحاسم لكبار الصناعيين في القضاء على اليهود، أو حول مساهمة «رأس المال الكبير» في الفاشية البرتغالية أو الإيطالية. أريد أن أبيّن هنا أنه من التبسيط أن ترغب في مطابقة قرار معيّن اتُخذ في لحظة محددة، مع قرار بالخضوع، أو بـ«التعاون»، بـ«المساهمة» مع الخطوط العريضة لحكم ما، أو على العكس من ذلك بـ«التصدي» لها. من المستحيل كذلك أن نميّز الفاعلين، وبمعنى آخر أن نحدّد، لأفراد أو مجموعات معيّنة من اللاعبين، مشروعاً كبيراً وخطاً سلوكياً، أي رؤية ونيات واضحة. إننا بالأحرى أمام تعدد للقرارات الصغيرة المتخذة على مرّ الزمن، ومجموعة متنوعة في منطق عملها وإمكانيات بلا حدود للتفاعل لا تغيّر السيطرة إلّا نادراً، ولكنها يمكن أن تجعلها تتخذ صيغ غير متوقعة، وأشكالاً غير منتظرة، فتعطي وزناً لهذا الفاعل المغمور في البداية أو بالعكس تقيّد ممارسة السلطة عبر الأخذ في الاعتبار وسطاء ضروريين. وهكذا فمن الصعب الحديث عن «متعاونين» أو «معارضين»، ما دامت هذه «المساهمات» غير مُفكر بها غالباً، و«المقاومات» جائزة.

قصة مسيّسة جداً، 1: «مساهمة» كبار أرباب العمل في الاقتصاد السياسي النازي

في هذا الميدان، يعتبر تحليل آليات اندماج المنشآت الكبرى في الاقتصاد السياسي النازي تحليلاً منيراً بوجه خاص. ثمة تفسير راسخ، تدعمه بالتناوب بعض

الأبحاث الأكاديمية، يرى أن الأشياء ربما كانت مقدرة سلفاً إذا جاز القول بفعل طبيعة الفاعلين ذاتها، وأن الروابط بين بعض كبار الصناعيين والحكم النازي لا بد أن تكون حميمة[1] بصفة خاصة.

واحدة من إسهامات التأريخ الجديد حول هذه الفترة من التاريخ الألماني تتمثّل على وجه التحديد في أنها أظهرت أن العلاقة بين «رجال الأعمال» و«نظم الحكم» نجمت بالأحرى عن سلسلة من القرارات المحددة، تقنية أو مهنية في كثير من الأحيان، اتُخذت مع مرور الوقت بحسب إستراتيجيات خاصة بهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين، من دون أن تُقيّم الرهانات السياسة لهذه القرارات بوضوح[2]. تعمّقت التحالفات بين الدولة الألمانية وكبار الشركات الوطنية في الواقع تحت التأثير الميكانيكي للخيارات التكنولوجية، وسياسات التحديث وترشيد الجهاز الإنتاجي الألماني، وتمديد خطوط التجميع، وفي كثير من الأحيان لفهم جزئي للرهانات الاجتماعية-السياسية لهؤلاء، وللمصالح المالية، والخوف من المنافسة. كانت الرغبة في السيطرة موجودة بالتأكيد، لكن المقصود كان سيطرة اقتصادية وتكنولوجية في قطاع معيّن، وليس السيطرة السياسية والمشاركة في التصفية الجسدية لليهود. علاقات التبعية هذه تمّت إقامتها وتعززت تدريجاً نتيجة للمشكلات الاقتصادية الدولية والسياسات الاقتصادية وتولي الدولة تسيير الحصول على القطع الأجنبي والمواد الأولية. كما أنها نتجت أيضاً من تطور «بيئة الأعمال» بالنسبة إلى الصناعيين الذين استفادوا من الفرص التي يتيحها الحكم أكثر ممّا أتاحتها أدوات ابتكروها أو استحثوها: إن إدخال أشكال حديثة من سياسة أجور متعلقة بالإنتاجية، أو نظام طب العمل، وتفويض أرباب العمل بالسياسات الاجتماعية مع الكساد العظيم أو استخدام الخوف من الغستابو لترهيب العمال، شكّل مجموعة من التدابير التي وفّرت للصناعيين قاعدة غير مسبوقة من السيطرة على عمالهم. هذا الخضوع المتبادل كان أيضاً ثمرة لتفاهمات مشتركة كانت هي ذاتها ناجمة إلى حد كبير عن الظروف التاريخية، وآثار الدعاية والتأثير الإيديولوجي النازي، مثل فكرة أن سياسة التدخل لم تكن خياراً سياسياً، ولكنها «نتاج حتمي لضرورة تاريخية[4]». نرى هنا مرة أخرى البعد الملموس جداً للإيديولوجيا ولوضعها قيد التطبيق، من خلال نشر شروح جاهزة ومن دون نقاش، ومختصرات مبسطة تحوّل العمليات

المعقدة إلى علاقات سببية لا لبس فيها معقدة، وإلى تأويلات تاريخانية شديدة الضحالة خاصة، ولكنها مغرية بسبب وضوحها الظاهري.

حتى لو كان وضع المجتمع الزراعي أقلّ غموضاً، فمن المثير للجدل الحديث عن «متعاونين» بخصوص أولئك المدعوين بأصحاب «المصالح الزراعية الكبرى». كانت الروابط بينهم وبين قوات الأمن الخاصة SS حميمة، مبنية على التقارب بين منطقين، منطق تعزيز القطاع الزراعي الألماني بوصفه طبقة اجتماعية، ومنطق إدارة التموين الغذائي الوطني[5]. هذه الحميمية تُرجمت باتخاذ تدابير ملموسة: سياسة حمائية لا هوادة فيها، وفرض ضرائب باهظة على الواردات، وإعفاء جزئي من الضرائب، وتشريعات ائتمانية وخصوصاً سياسة سعرية مواتية جداً لكبار المزارعين.

ومع ذلك، وحتى في هذه الحالة فإنه من الصعب أن ننسب دوراً نشطاً وحتمياً لكبار الملّاك الزراعيين في تطور الحكم النازي. ليست الصعوبات الزراعية هي التي أدت إلى تطرف الحكم، ولكن عندما أراد هذا الأخير ترجمة خياره الإيديولوجي المتمثل في المجال الحيوي Lebensraum («المجال الحيوي»)، الذي تمثّل بغزو أراضي جديدة والاستيلاء عليها)، إلى وقائع على الأرض وجد الدعم من كبار ملاك الأراضي هؤلاء الذين شاركوا بنشاط عندئذ في احتلال أوروبا الشرقية. ومع ذلك، فلا يسع المرء تحليل المجتمع الزراعي ككتلة واحدة. فقد كان الفلاحون على نطاق واسع مكرهين على هذه السياسة الاقتصادية التي كثيراً ما اعتبروها من بقايا «الاقتصاد القسري» في الحرب العالمية الأولى، والسنوات الأولى من جمهورية ڤايمار[6]، وقد نظروا بعين الريبة إلى كل نظام مراقبة وتحكّم، بما في ذلك التدابير التقييدية التي منعتهم من التعامل مع موردي ماشيتهم المعتادين، وهم تجار وُصِفوا بعد الآن بـ«اليهود»، والذين غالباً ما كانوا يبيعون بأسعاراً أقلّ بكثير من منافسيهم «الآريين». ومع ذلك، لم يبدِ الفلاحون معارضة علنية، كما لم يدينوا الحكم بسبب خوفهم منه بطبيعة الحال، ولكن أيضاً لأنهم كانوا يثمّنون جوانب واسعة أخرى من السياسة المتبعة.

لم يكن أصحاب المنشآت الصناعية الكبرى في يشاطرون بالضرورة القادة النازيين الأهداف نفسها. والدراسات الوافية حول المجمعات الألمانية المنشورة منذ عشرين عاما تقريباً تعرض لوحة غنية للغاية عن السلوكيات في الرايخ الثالث، وعن أشكال التفهم المحتملة لهذا الأخير. فهي تشير إلى التنوع، ولكن أيضاً إلى

ازدواجية «المشاركة» في الاقتصاد السياسي النازي، التي غالباً، وحتى في معظم الأحيان، كانت تحصل اعتراضياً، بطريقة مخاتلة، وغير مرئية وزاحفة أكثر ممّا كانت بقرار متخذ بالشكل الصحيح ووفاقاً للأصول. كان هذا هو الحال ضمناً لمنشأة مثل IGFarben، بالرغم من أنها اشتهرت بوضعها مصانعها في معسكرات الاعتقال ولاستخدامها يد عاملة من المعتقلين بدءاً باليهود المحكومين بالإعدام. إن تورّطها في آليات الاقتصاد السياسي النازي هو مع ذلك أكثر تعقيداً ممّا يبدو، ويبرز، من ناحية، ثقل الضغوطات التقنية والخيارات (بخاصة الاقتصادية) الممارسة، ومن ناحية أخرى الآثار غير المتوقعة للمراهنة على الخضوع المتبادل، وعلى الوقاحة المتباعدة عن القادة وبحثهم عن القوة والتوسع والربح بأي ثمن[7].

إن التقرّب الأول للشركة من الحكومة الألمانية لم يكن سياسياً، وقد نجم عن اختيار IGFarben، قبل استلام النازيين للسلطة، التخصص والتحديث في الكيمياء الاصطناعية، بما في ذلك إنتاج الوقود الاصطناعي. والحال، فإن هذا القطاع سرعان ما حظي بدعم قوي من الحكومة لأسباب تتعلّق بالاستقلال الوطني وأدائية اقتصاد الحرب. في وقت لاحق تطوّرت مراهنة كاملة، عادية في نهاية الأمر، على تبعيات ومصالح متبادلة: الحاجة للتمويل والسعي لبناء احتكار من جانب الشركة، والحاجة للتكنولوجيا المتقدّمة من جانب الحكومة؛ متابعة استمرار ربحية إنتاج المواد الكيميائية عبر زيادة الحماية الجمركية من قبل الجانب الصناعي، الرغبة في الاكتفاء الذاتي وفي السيادة من قبل الجانب السياسي. تعدد نقاط التفاوض والتسوية حول مواضيع تقنية جداً ومحددة (الحصول على القطع الأجنبي، والحاجة إلى اليد العاملة، والتوزيع القطاعي للمواد الخام، وتقاسم الأرباح)، في سياق مُراقَب وبيروقراطي إلى أقصى حدّ، انتهى بتقارب الطرفين، بما في ذلك إدارة طلبات مستمرة لتسهيلات إدارية. وقد سهّل هذا التقارب تغلغل الفكر النازي في النخبة، خصوصاً بين مديري IGFarben وكوادرها بما في ذلك في المراتب الدنيا، وعملية نشر النازية في الشركة عبر تعميق العلاقات مع الحزب، باستخدام الفساد ضمناً[8]. قادت جميع هذه الخيارات والصلات الإيديولوجية في نهاية المطاف إلى تشابك لا ينفصم بين عملاق الكيماويات والحكم النازي، وإلى تورط لا يمكن إنكاره للمنشأة في إقامة المحرقة. ومع ذلك فمن المفهوم، أن هذه الأخيرة لم تكن مُقدّرة من قبل، أو نتيجة لمشروع مُصمّم وطُبّقَ منهجياً من قبل صناعيين مسيّسين.

يوضح مثل شركة ديغوسا AG صيغة أخرى، تتمثل في نمط «مشاركة» من زاوية انتهازية اقتصادية وتقارب غير متوقع بين إستراتيجية صناعية والسياسة الاشتراكية-القومية[9]. إذا اتبعنا تحليلات پيتر هايس Peter Hayes، فحتى عام 1937 في الواقع، كانت الأرينة لمصلحة ديغوسا معتدلة تقريباً، إن لم نقل غير طوعية: تمّ شراء الشركات من اليهود بأسعار معقولة، مع أنه مع مرور الوقت، غدت هذه العمليات أقلّ فأقلّ فائدة للبائعين؛ لم تمارس ديغوسا ضغوطاً على الشركات التي تم شراؤها وأحياناً حتى سداداً من أجل «مساعدة» رجال أعمال «يهود» معروفين من قبل قادة المنشأة. بالطبع، منذ ذلك التاريخ كانت الشركة هي الفائزة وهذه المشتريات كانت ذات فائدة لها من دون أدنى شك، ولكنها لم تكن المقتنص الحقيقي الذي كانت قوانين عام 1938 والسياق السياسي يحثّانها على أن تصبح كذلك. بدءاً من ذلك التاريخ، لم تتردد الشركة في ممارسة الضغط لشراء شركات أخرى بأسعار بخسة، واستخدام الفساد وموازين القوى لعدم سداد المبالغ المستحقة، أو سرقة براءات الاختراع. تبيّن أعمال هايس فوق ذلك أن مشاركة ديغوسا في الأرينة تُفسَّر أكثر بالإستراتيجية الصناعية للشركة أكثر ممّا هي بفعل القناعات الإيديولوجية والسياسية لقادتها : منذ بدايات الثلاثينيات، قرّرت الشركة أن تركّز نموّها عبر تنوعها من خلال عمليات الإدماج والاستحواذ. وهكذا وفرت سياسة الأرينة التي روج لها الحكم فرصة جديدة وفريدة من نوعها للتنفيذ الفعال والسريع لهذه الإستراتيجية الصناعية.

شركة التأمين أليانز تضيء على مظهر آخر من هذا الترابط غير المنضبط بين الأحداث، وتسلّط الضوء على الإستراتيجية الخاصة لفاعل مالي كيّفت القيود الفريدة والمصالح الخاصة جزئياً علاقته مع الحكومة النازية[10]. وعلى عكس الشركات المذكورة أعلاه، فإن قسماً من مديري شركة التأمين كانوا منذ البداية مقربين من الحكم، وكان بعضهم أعضاء في الحزب القومي-الاشتراكي، وحتى إن واحداً منهم أصبح وزيراً للاقتصاد في عام 1933. لكن هذا الميل لم يكن ثابتاً. ومنذ عام 1935، تأرجح فريق أليانز بين الشك حيال سياسات الحكم وتوجّهاته وبين رغبته في رفع مكانة المنشأة عبر الاستجابة الإيجابية لطلبات الحكومة وأوامرها. هذا الموقع لم يكن، مع ذلك، عامّاً، لا في الوقت ولا في كل المواضيع. فقد حمى مسؤولو المنشأة، مثلاً، موظفيهم اليهود، أقلّه حتى

عام 1937، أو لم يستخدموا عمالاً محكومين بالأشغال الشاقة بخلاف الغالبية العظمى من الشركات الألمانية. لكن، ومرة أخرى، يبيّن تحليل بلغة الاقتصاد السياسي أن الحديث بمنطق إجمالي عن «العمالة» لا يعني أي شيء. توجهات «تورُّط» شركة أليانز في نزع ملكية اليهود أملتها في الواقع خيارات، والتزامات، أو تحالفات سياسية متخذة بوعي أكثر ممّا أملتها تقنيات خاصة بقطاع التأمين، والتي كانت بالتالي تفرضها في جزء منها أنظمة المهنة: ضمن استحالة سرقة بوليصة تأمين على الحياة - والتي لا تتمتّع بأية قيمة إلّا لصاحبها وللمستفيد منها، وفقط في حال كانت أقساط التأمين قد دُفعت فعلاً – فإن شركات التأمين لم تلعب دوراً مباشراً في نزع ملكية اليهود. لكنها في المقابل شاركت بشكل غير مباشر في سلب الثروات المالية لهؤلاء الأخيرين من خلال تطبيق القوانين النافذة[11]: قانون «ضريبة الهروب» عام 1931، الذي استخدم بشكل أساسي ضد اليهود بدءاً من عام 1933، وبخاصة بدءاً من 1934؛ قانون 1933 حول الاستيلاء على أملاك أعداء الشعب. قانون الضرائب لعام 1934، والذي سمح لموظفي السلطات الضريبية بتحديد مبلغ الضرائب تعسفياً وتقديرياً «ضريبة الهجرة» لعام 1934؛ ضريبة نوعية على اليهود في عام 1937؛ «ضريبة على الأملاك اليهودية» عام 1938. وفي المقابل، فإن ميول «العمالة» النشطة، مثلاً، عن طريق تحويل أسماء المستفيدين من بوليصة التأمين إلى الغستابو ووزارة المالية، كانت تواجه صعوبة بسبب الخصائص المحدّدة للقطاع. هذا لا يعني أن أليانز لم تحاول الاستفادة من الوضع، بل على العكس تماماً. فالسعي وراء الربح بأي ثمن قادها إذاً لضمان إنتاج وتجهيز الغيتوات، ومصانع الـ SS في معسكرات الاعتقال ونقل الممتلكات المصادرة، أو تحصيل الأوراق المالية المسروقة من يهود هولندا[12]. وبعبارة أخرى، فإن «تعاون» أليانز مع الحكم كان نتيجة لمبادرات محددة للقادة – فقد اشتُهروا بانتمائهم للنازية - أقلّ ممّا كان نتيجة للتشابك بين منطق التعاقد، والجشع والإجراءات الضريبية في سياق سياسي عمل تدريجاً على طمس الفرق بين الأعمال «القانونية» والأعمال «المشبوهة». لقد أملت التعاون اعتبارات سياسية أقلّ ممّا أملته اعتبارات الكفاءة والمنافسة والانتهازية الاقتصادية في وضع يتميز بالعنف الواسع وإنتاج اجتماعي وبيروقراطي للامبالاة الأخلاقية.

قصة مسيّسة جداً 2:
رجال الأعمال التونسيون بين
«المقاومة» و«الدعم اللامحدود»

هذا التسييس الزائد ليس خاصّاً بالأبحاث التي تحلل «تعاون» الفاعلين الاقتصاديين الأقوياء أو «مشاركتهم» في ممارسة السلطة. فهو يميّز بالقدر ذاته تلك الأعمال التي تتعلّق «بالمعارضة» المفترضة لفئات معيّنة من السكان أو «باستبعاد الشأن السياسي» لدى فئات أخرى. ومن خلال تقديم روايتين متعارضتين للعلاقات بين رجال الأعمال والسياسيين، فإن حالة تونس زين العابدين بن علي قد تكون مثيرة للاهتمام مرة أخرى[13].

الرواية الأولى ترى أن أولئك الذين يُسمّون «كبار رجال الأعمال التقليديين»، والذين حكمتهم المأثورة هي «ابقَ صغيراً لتحتمي من السلطة «يظلون مُعرقَلين خوفاً من التدخل المباشر من قبل «الأسرة» أو «القبيلة» أو «الأصدقاء»، وخوفاً من النهب والفساد المعمم، وخوفاً من الاقتطاع الضريبي التعسّفي وغير المتوقع، وخوفاً، خصوصاً، من الظهور أقوياء جداً وتحريك جشع السلطة. وربما قرروا عمداً إذاً الوقوف خارج ألاعيب السلطة ونظّموا أنفسهم بحيث يظلون صغاراً ويقللون قوتهم الكامنة من خلال مضاعفة أعداد الشركات الصغيرة المستقلة إحداها عن الأخرى بهدف ضمان نمو أنشطتها نمواً كبيراً من دون أن تستجر غضب السلطة. وفاقاً لهذه الرواية، إذاً، كانوا يتجنبون الظهور في المشهد العام، فإنه يُنظر إليهم ويعتبرون أنفسهم مقاومين، أو معارضين محتملين. وثمة وقائع هناك والتي يمكن أن تغذّي فعلياً هذا التفسير بتحضير إستراتيجي: إذ يُلاحظ من دون أدنى شك الميل لتنويع المنشآت بدلاً من توحيدها، والحفاظ على الهياكل الأسرية وضعف انفتاح الرساميل، والعدد المنخفض جداً للشركات الكبيرة وحتى المتوسطة. وهكذا، فإن أكبر المجموعات التونسية، پولينا Poulina هي في الواقع مجموعة مكونة من 74 شركة تابعة توظف نحو 4000 شخص، بعد أن كانت لفترة طويلة تكتلاً بسيطاً لمشاريع صغيرة. ومع ذلك، فإن تحليلاً اقتصادياً أكثر دقة يسمح بتخفيف أهمية وجود مثل هذه الإستراتيجية.

سوق ضيقة، نسق صناعي مزدوج مبني على أساس قطاع محلي onshore للسوق المحلية - قطاع يخضع لتنظيم دقيق - وقطاع خارجي offshore للتصدير -.

قطاع يستفيد من الإعفاءات الضريبية والإدارية - غياب حتى نهاية أعوام 2000 للإطار القانوني للشركات القابضة، مزايا ضريبية لبعض القطاعات ولإنشاء قطاعات جديدة، والتخفيف من قيود قانون العمل، غياب البيانات المالية الموحّدة وبالتالي تلاعب على الأرباح، والإفلاس أو طلبات القروض وتصنيف الأخطار، والحفاظ على البنى والاعتبارات «غير الرسمية»، تثمين الممارسات المهنية السابقة... هذه كلها عوامل يمكن أن تفسّر الاختيار العقلاني جداً على المستوى الاقتصادي، إستراتيجية التشرذم والتنويع هذه. رغبة رجال الأعمال في البقاء في تكوينات أسرية وعدم فتح لا رأس مال ولا حسابات الشركة يُفسَّر قبل كل شيء بعوامل اقتصادية واجتماعية، مثل الحرص على السيطرة على عمل أنشئ من الصفر، والخوف من الشفافية والرقابة الخارجية من أجل سلامة الشركة، وتفضيل الارتجال، والترتيبات، والتحايل مع مصلحة الضرائب، أو أية سلطة إدارية أخرى.

صحيح أن هذا «التفضيل» للتكتم والتجزئة يمكن أن يدوم طويلاً بسبب سلوك القادة السياسيين، خصوصاً ممارسات نهب «جيوب السلطة»، وشائعات تسري عن مثل هذه الممارسات والخوف من حصولها. ولكن على أية حال لا يمكن أن تفسَّر على أنها إستراتيجية «معارضة» واعية: فلأسباب تتعلّق بالفرص الاقتصادية، أو لأن هذا لا يصدم أساليب عملهم، فإن رجال الأعمال هؤلاء لا يتردّدون في المشاركة في التظاهرات الدعائية للحكم، وفي تقديم الهبات للحزب الوحيد، أو لأعمال رئيس الجمهورية، أو الاستسلام لضغوط الإدارة، أو التصفيق لتأديب النقابة الوحيدة، أو لتبادل الخدمات مع وكلاء السلطة... وهنا نجد الرواية الثانية: أصحاب المشاريع سيصبحون بحكم الأمر الواقع مجبرين على الخضوع وتقديم «دعم ثابت» للسلطة المركزية تحت طائلة الانتقام والإقصاء. وبالفعل، يشكّل رجال الأعمال المهمّون كلهم جزءاً من UTICA (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والمهن اليدوية)، وهي نقابة أرباب العمل الوحيدة، وقد أنشأتها الحكومة المركزية، وهم في معظمهم أعضاء في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي RCD، الحزب الوحيد، في واحدة من خلاياه المهنية أو الخلايا الإقليمية. وبهذا المعنى، فإنهم يصبحون «متعاونين حقيقيين مع حكم بن علي»، لأن النجاح في الأعمال التجارية من شأنه أن يمر عبر التحالف مع السلطة المركزية، وهذا التحالف يأخذ شكل عضوية

UTICA وحزب التجمع، كما رأينا، أو حتى تحالف زواجي مع أسرة الرئيس أو «الجماعات» التي تحيط به بالنسبة إلى من هم أشد أهمية من بينهم.

أي رواية يجب أن نفضل: رواية أن رجال الأعمال كانوا في معظمهم «متعاونين»، أم رواية أنهم كانوا «مقاومين» بشكل خاص؟ الاقتصاد السياسي المُدافَع عنه في هذا الكتاب يتيح على وجه التحديد تجاوز هذا التناقض الواضح، وكذلك التفسير بلغة المفارقات - فالأول والثاني يُفسّران جزئياً بحجج قصدية الطابع. فأولاً، يجب علينا أن نفهم أن الانضمام الإجماعي إلى UTICA وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي لم يكن يمثّل شيئاً ملموساً. فقد كانت أهمية ذلك تكمن أساساً باعتباره قيمة رمزية لتشير إلى سلوك: ليس سلوك العضوية ولكن سلوك اللامعارضة والذي يمكن أن يُلخص بـ«نحن لسنا خارجاً ولكننا بالقدر ذاته لسنا داخلاً». العضوية في هذه الهيئات تعكس مجموعة متنوعة في منطق عملها تتعلّق بتفكير مهني أكثر ممّا هو التزام سياسي، تماماً كما نتجت إستراتيجية البعثرة والتشتت قبل كل شيء من عقلانية اقتصادية واجتماعية وإدارية. وبمعنى آخر، صورة العضوية كما صورة المقاومة هما نتيجة لتحليل يسيّس جداً سلوك رجال الأعمال من خلال المبالغة في تقدير دور الفاعلين المركزيين (الرئيس والمحيطون به، والمؤسسات الحزبية)، عبر الرؤية الوظيفية والنفعية للسياسة، وعبر تبسيط اعتبارات العمل. هذا التحليل المسيّس جداً لا يحتم مع ذلك، عدم النظر في الألاعيب السياسية. ولو تبنينا وجهة نظر مختلفة للشأن السياسي، التي لا تقتصر على الألاعيب الانتهازية ومنطق «مع» و«ضد» ولكنها تأخذ في الاعتبار موازين القوى المنتشرة في عالم الأعمال، والعلاقات التي يقيمها رجال الأعمال والفاعلون الاجتماعيون، والصراعات والحلول الوسط الضرورية المعقودة بينهم وبين الفاعلين الحكوميين والحزبيين، لأمكننا الحصول على قراءة سياسية أكثر دقة للعبة رجال الأعمال. هذه هي النقطة الثانية من حجتي: رجال الأعمال التونسيون لم يكونوا متعاونين ولا مقاومين، لكنهم كانوا سياسيين بمعنى أنهم كانوا يصنعون الشأن السياسي أيضاً - وعند القيام بذلك، يمارسون السيطرة - عبر سلوكياتهم والتفسيرات التي قدموها للأحداث والسلوكيات، مغيّرين حدود موازين القوى في قلب المجتمع. إن «التدخلات المستمرة والروتينية» المحللة سابقاً والتي عبرها تحتم على رجال الأعمال اللعب بشكل يومي تسمح واقعياً بالتوجس[14]. كانت النزعة التدخلية منتشرة: وكانت تمتد من تدابير السياسة العامة الأكثر كلاسيكية حتى مظاهر الزبونية العادية

على حد سواء، ومن المنح القطاعية وحتى المساعدات الاستثنائية، ومن الإعفاءات الضريبية وحتى رقابة المعايير الصحية، ومن المراهنة على المتأخرات لدى الجهات الرسمية وحتى متطلبات التوضيح الدائمة اللوائح والقرارات على القروض المعدومة، وحتى طلبات التحكيم حول قواعد محددة نوعاً ما، ومن إدارة الجوائز والمكافآت إلى الضغوط للمشاركة في الاحتفالات العامة، ومن تحديد معايير الهبات والمشاركة في التضامن الوطني إلى تحديد أشكال تمويل الحزب، أو الترويج للدولة في الخارج، ومن أذونات التسويق إلى تراخيص الإنشاء، ومن تورط القضاء إلى موافقة الشرطة بشكل غير رسمي ولكن لا بد منها... كان يمكن بالتأكيد اتهام «الحكم» بخلق تلك التدخلات وحالات التبعية لأغراض التلاعب والسيطرة، كما فعل ذلك المعارضون التونسيون. ولكن هذا التفسير يصعب دعمه: فهو يستسلم للوهم الإرادوي، ويضفي على الدولة رؤية متماسكة لدورها ولتوجه اقتصادها، وحتى أكثر من ذلك، القدرة على التصرف شبه المطلقة. وهو يبخس حصة عجزها و«فن العمل» لدى رجال الأعمال؛ وهو يملّس الحياة في عالم الأعمال ولا يأخذ في الاعتبار التوترات والصراعات وتضارب المصالح، وتعدد السلوكيات داخلها. لقد كانت السلطة البوليسية عاجزة عن فرض هذا التنظيم الانضباطي أو ذلك للاقتصاد لتأطير الجماهير العاملة وحشد الرأسماليين المحليين والأجانب. وعموماً لم يكن هذا ما تصبو إليه. لذا يجب علينا أن نبحث في مكان آخر عن دافع هذه التدخلات اليومية. في الواقع، هذه «التدخلات المستمرة» كانت مفروضة ومحتملة أقلّ ممّا كانت مقبولة، ومستخدمة، وحتى ملتمسة من قبل الفاعلين الاقتصاديين أنفسهم[15]. كانت مقبولة لأنها كانت غير مؤلمة، لأنها كانت عادية ولأنه، بوجه خاص، يمكن عكسها. يسمح مقتطف من مقابلة على الفور فهم منطق المعاملة بالمثل والمنافع المتبادلة من هذه «المجاملات الخدّاعة»، التي تحدث عنها فوكو: «ليس الأمر مؤلماً، فنحن نتعامل معها بسهولة حتى لو كان، على المدى الطويل، مرهقاً»، لكنه أيضاً «مفيد جداً لأنه لا شيء مستحيلاً في تونس!». وبعبارة أخرى، كان رجال الأعمال هؤلاء مشدودين إلى هذه الممارسات، لا سيما وأنه كان يتعيّن عليهم التفكير في مستقبل شركاتهم و«ضمان خطوطهم الخلفية»، وأنهم كانوا يستطيعون اللعب مع هذه الآليات، و«الاستفادة منها[16]». وكانت هذه التدخلات في آن واحد مطالب وتوسّطات لأنها في كثير من الأحيان كانت مرجوة في سياق منطق طلب منهجي من رجال الأعمال الذين اعتادوا على تلقي المساعدات والإعانات المالية، والإعفاءات والترتيبات الأخرى الخاصة من الدولة: كان من

الممكن استخدام هذه العلاقات للعمل على تمرير الطلبات المقدّمة من المنشأة، والعمل على قبول التوجّهات والخيارات، وإلى «رفع» رؤيتها للأمور، ولكن أيضاً، بابتذال أكثر، إلى «نقل رسالة إلى النقابة»، «غض النظر عن حماقة ما»، أو «تسوية سوء فهم ما». وبعبارة أخرى، فإن الآليات المعتبرة - جزئياً أم لا - على أنها قاسرة كانت مطلوبة لأنها كانت في الوقت نفسه، حامية، ومجزية ومطمئِنة، وأنها يمكن أن تُستخدم في إستراتيجيات وألاعيب التحالف، وفي النزاعات والمصالحات.

هذا التركيز على المفاوضات، والترتيبات والالتماسات القادمة «من تحت» يضع موضع الشك التفسير بلغة الاستقلال والانسحاب، ولكن كذلك التفسير بلغة الخضوع. إن الوضع التونسي يبدو إذاً أشد غموضاً. فلا معارضة ولا تعاون، وإنما ممارسات عملية متأثرة إلى حد كبير بالسمات الخاصة بالقطاع الاقتصادي، وبالظرف الوطني والدولي، وبهيكل الشركة، وطبيعة علاقات العمل، وأصل رجل الأعمال... الكثير من العوامل المستقلّة حيال الشأن السياسي، ولكنها تتفاعل بشكل حتمي معه وتساهم في تشكيل ملامح الحياة في المجتمع.

إبهام الشأن السياسي والاقتصادي، أو «الآثار العشوائية» للقرارات الأصغرية

في جميع الحالات، يكون التدرج، والتشابك، والانزلاقات الموقتة أموراً جوهرية لفهم انقباض - أو ارتخاء - التبعيات المتبادلة، وتعميق - أو فتور - المصالح المشتركة. كما تشرح أيضاً «فقدان الشعور بالواجب»، إذا ما تكلمنا باللغة المعيارية، أي تكامل «الحياة الطبيعية» السياسية ونسبية القيم الإنسانية والأخلاقية، أو الاجتماعية الأخرى. هذا ما يعبّر عنه رجال الأعمال عندما يقولون، كما إرنست بيوزمان Ernst Buseman، رئيس ديغوسا AG، إن «السباحة ضد التيار لا معنى لها[17]». أو على حد قول أحد أرباب العمل التونسيين كنت قد قابلته، إن «رجال الأعمال لن يلوذوا في الأدغال[18]». وخلافاً لما توحي به أطروحات التعاون أو المعارضة، فلا الأولى ولا الثانية تحددان مسبقاً وبشكل قاطع إستراتيجية سياسية، كما لا تعرّفان مسبقاً حدود الشأن السياسي: كما يذكّرنا كارل ماركس، وماكس ڤيبر وكارل پولانيي، فإن ترسيم المجال السياسي (كما المجال الاقتصادي) ليس ثابتاً ولا مطلقاً ولا نهائياً. فكل شيء يتوقف على السياقات، واللحظات التاريخية

والجهات اللاعبة[19]. لأنه «عائم ويصعب تحديده بدقة[20]»، يستحيل فصل المجال الاقتصادي عن المجال السياسي، من دون أن تكون معروفة بالقدر ذاته الحدود بين الأول والثاني، وحتى محددة. وبما أن القرارات الاقتصادية لم تنطلق من محاكمات وتعدد منطق اقتصادي بحت، فإنها لن تنتج آثاراً اقتصادية بحتة[21]. ولكن، بالعكس، لا تكون دلالاتها السياسية محددة سلفاً أو جامدة أو غير قابل للتغيير؛ فالكل يتوقّف على الكيفية التي يوجّه فيها المجتمع مصالحه ويحدد رهانات السلطة، وموازين القوى في ذلك الوقت، والجهات الفاعلة على الساحة والظروف[22]. تشابك هذه العوامل كلها يجعل من الضروري التحليل الموضعي الذي يأخذ بالاعتبار هذا السؤال الأساسي: ما الذي يؤدي في لحظة معيّنة، وفي سياق معيّن، إلى أن يصبح واقع ما واقعاً سياسياً بالنسبة إلى أفراد وجماعات معينين.

في الواقع، إن رجال الأعمال فاعلين غير سياسيين وفاعلين سياسيين كبار في الآن عينه. من وجهة نظر معيّنة، هم يقفون إلى حد كبير خارج الحقل السياسي: فهم لا يطالبون لا «بتغيير الحكم»، ولا «بالديمقراطية»؛ يمكنهم المطالبة بمزيد من حرية العمل وبمزيد من الشفافية والوضوح، والمزيد من المداولات التقنية والتقليل من التعسف وحتى احترام «دولة القانون»؛ يمكنهم انتقاد الروتين الشديد، والفساد والزبونية، وسياسة التدخل المفرط أو عدم الكفاءة، وتلك السياسة العامة أو ذلك التوجه الاقتصادي؛ لكنهم نادراً ما يرفعون مطالب سياسية، وفي هذا المعنى لا يكونون فاعلين في ممارسة السيطرة السياسية. في المقابل، هذا النأي بالنفس عن الشأن السياسي واضح على نطاق واسع طالما أنه ينتج أكثر من الظروف السياسية، وفي سياق الأنظمة الاستبدادية المُحللة هنا، من العنف الكامن في عالم حيث يستحيل النقد، والمواجهة عقيمة والقسر حاضر أبداً. عبر ستر «تعقد الواقع المثير للقلق»، فإن الصمت، والنأي، والابتعاد، والموافقة الضمنية أو الانزواء في التقنية والاحترافية يحمون اللاعبين الاقتصاديين، ويفيدون السلطات الحكومية في الوقت نفسه[23]. وبهذا المعنى، فرجال الأعمال سياسيون للغاية لأن هذه السلوكيات، والتي هي في المقام الأول تكتيك مخصص لعدم مجابهة لا الظروف والقيود السياسية، ولا الفرص المهنية والمالية، تكون متكاملة مع ممارسات السيسطرة. إن مشاركتهم في الاقتصاد السياسي «للتدخلات» تجعل منهم أيضاً فاعلين سياسيين جداً، بطريقة أخرى: من دون أن يكونوا واعين لذلك ومن دون أن يكون ذلك جزءاً من إستراتيجية

كبرى، هم يؤثّرون في موازين القوى، وعلى السلوك، وفي أنماط الحكم عبر تغذية طلبات الحماية والمساعدات المالية، وذلك باستخدام نصوص وقوانين ومنحها القوة، والاستفادة من الفرص السياسية، وبعدم رفض طلب خدمة، وبقبول القيود تحت اسم مساعدات محتملة في حالة وجود صعوبات في المستقبل. إن الاقتصاد السياسي المعروض هنا يضع موضع الشك الأحدية الاقتصادية والتحديد الصارم للمجالين (الاقتصادي والسياسي)، والتحليلات بلغة الصلات وحيدة الدلالة والعلاقات السببية الواضحة. وهو ينتقد ضمناً القراءة الڤيبرية التقليدية التي تعارض مقولات «أخلاق الاقتناع» بـ«أخلاق المسؤولية»، ويقترح بالعكس من ذلك أن تكون هذه المقولات مترابطة ومختلطة، لكن بطرق مختلفة ومتحركة دائماً[25]. في الواقع، إن الاقتصاد السياسي كما أراه، مع آخرين، حساس للـ«تعقيدات»، ولتعدد التدابير، والصلات بين المتغيرات، وتعقيد العلاقات وفاقاً لتقليد ڤيبري (آخر)، والذي يركز على «المشاركات» و«الإسهامات الجزئية»، و«غير المتوقع» و«الأسباب المُجزّأة»، و«الدوافع المختلفة وغير المتجانسة»، و«التعددية السببية» و«تشابك التأثيرات المتبادلة»، أو الآثار التي تحدث «من دون علم «الفاعلين[26] آثار الهيمنة تنتج من هذه العمليات المعقدة نفسها التي تترك جزءاً أساسياً لغير المتوقع، وللطبيعة الجزئية لبعض القرارات، والبعد اللاواعي لبعض الخيارات، وحتى السلوكيات والإستراتيجيات «التشاركية» المتخذة من دون معرفة الفاعلين أنفسهم. إذاً، يتعلّق الأمر بالقصدية - وهي هنا، تقصّد مساندة الحكم الذي تعمل هذه المنشآت ضمنه - أقلّ ممّا يتعلّق بـ«الآثار العشوائية[26] للقرارات الصغيرة، والروتين والتحولات الزمنية، والتعاطي المختلف، وتعدد منطق العمل الخاص، والمصالح المتوافقة ولكن ليست المتطابقة بالضرورة.

ازدواجية عالم العمل

التحليلات المتعلّقة بعالم العمل - «المتغير» الكبير الآخر في الرأسمالية - أظهرت ذلك أيضاً: لا يسع المرء القيام بخطوات تجنيب أو عمليات إبعاد بالنسبة إلى المعارضة أو المقاومة[27]. فالأنظمة، أيّاً تكن، لا تستطيع اختراق بعض أطراف المجتمع وفرض الامتثال التام للمعايير المعمول بها. ودون أن تنحاز هذه الجماعات، أفراداً أو جهات فاعلة لهذا السبب إلى المعارضة، فإن سلوكياتها تشكّل العوائق التي تحول من دون تحقيق أهداف الحكم، على الرغم من أن هذا لم يكن

مقصوداً. على العكس، فإنها (هذه الجماعات) يمكن أن «تشارك» بما في ذلك عن طريق الصمت أو النأي، في ممارسة الهيمنة من دون أن يكون ذلك مُفكراً فيه أو حتى مُدركاً.

تظهر هذا الأبحاث، أولاً، أن المرء لا يكون (ولا يولد) مقاوماً أو متعاوناً بالطبيعة، ولكنَّ هذين السلوكين يخضعان إلى حد كبير لمصادفات الوقت وتدرج الضغوط، وللعمل الروتيني للحياة في المجتمع وتحولاته غير المحسوسة، عبر القيود، كما عبر المعايير المعمول فيها، وللتباين في التفسير، وللسياق، والتفاعل مع الآخرين، للصراعات ولموازين القوى، وللأحداث التي تحدث في الحياة الخاصة، وللوزن التفاضلي للضغوط السياسية أو الاجتماعية، وللرغبة في إتقان العمل[28]. يذكرنا بذلك ڤاكلاف هاڤل عندما يقول: إن ”«المنشقين» ليسوا في الواقع إلّا أناساً، لا أكثر ولا أقلّ، قادهم القدر، والمصادفة، ومنطق الأشياء وعملهم، وطبعهم، إلى أن يقولوا بصوتٍ عالٍ ما لا يجهله الآخرون بالتأكيد لكنهم لا يجرؤون على تأكيده»[29]“. هذه المصادفات، والانزلاقات والتغيرات، حتى الصغيرة، يمكنها فتح الفرص، وتوسيع أو تضييق مجال الاحتمالات والممكنات، وتكييف الروابط بين عناصر النظام... لذلك فإن الشعور بالمسؤولية المهنية (إنقاذ تجهيزات الشركات الفرنسية في ظل الاحتلال، ومنع العمال من الذهاب إلى خدمة العمل الإلزامي STO)، و«العمل المتقن» («ميزة العمل الألماني» الشهيرة أو «جدية» الجنود خلال الحرب، و«المفهوم الاشتراكي على وجه التحديد للإنتاج المادي»). والدفاع عن المصالح الحرفية (من جهة العمال أو من جهة مسؤولي المصانع على حد سواء)، كل هذا قدّم جزئياً تفسيراً «لمعارضة» أو «لمشاركة» الفاعلين الاقتصاديين في الممارسة القمعية أو التأديبية للسلطة[30]. هذه المخاوف يمكنها أن تساعد على خلق هامش للمناورة ومساحة من الحرية، على غرار هؤلاء العمال الألمان - الشرقيين الذين، قاموا، نظراً لغياب البديل، بتولّي المنظمات - مثل كتائب العمل- التي أنشأتها الحكومة المركزية لدعمهم، ولكن أيضاً لمراقبتهم، وابتكروا إستراتيجيات داخلية للتحرّر انطلاقاً من القواعد القائمة[31]. ويمكنها أيضاً تحويل أي عامل صافي السريرة، منصاع وحريص على المعيارية إلى «منشق». وهذه هي قصة الموظف في مصنع الجعة التي يذكرها ڤاكلاف هاڤل في كتابه **سلطة الذين لا سلطة لهم** *le Pouvoir des sans-pouvoir*. في البداية، لم يكن في نية هذا الموظف سوى إتقان عمله؛ ولكن البلاغ

الذي قدّمه عن الخلل المهني في العمل اعتُبرَ من رئيسه الإداري مقالة ناقدة، وموقفاً «معارضاً»، بعد سياق طويل من الضغوط، والتفسيرات، والمفاوضات والتوترات، ومحاولات الإقناع وسوء الفهم، صار هناك إذاً «منشق» من معامل بيرة بوهيميا الشرقية» و«عدو» الشعب[32]. وهذا يشير إلى أن سلوكاً موصوفاً «بالمقاوم» لا ينشأ فقط نتيجة لتجربة خالصة للحرية، ولاختيار فردي، والتزام، ولكنه يُفسّر من خلال الانضواء المهني للعامل، وبانتمائه إلى شبكات اجتماعية ومهنية خاصة، وكذلك بالضغوط والرؤى المحدّدة للعالم الاجتماعي والمهني الذي ينتمي إليه[33]، لأن التجربة (العمل من بين أمور أخرى) متعدّدة الأبعاد دائماً، تجمع ما بين المتطلبات الدقيقة والقبول الجبان للقيود، بين المخاوف والآمال، بين الانخراط والنأي، بين الاستقلالية وإدماج الواجبات... يضاف إلى ذلك، إن الإنسان يعيش بطبيعته حقائق مختلفة، إما جماعياً أو مجزأ، يعيش ويفهم بشكل مختلف، وغالباً في وقت واحد، أحداثاً مختلفة، وهو يحشد تخيلات مختلفة، وزمانيات مختلفة، وتعدد منطق وقيم مختلفة. هذه التعددية البعدية ليست دائماً، وليست بصورة مستمرة، وليس بشكل إلزامي معيوشة كتناقض: فالهويات مبنية، مضاعفة أو متعدّدة الألوان، بمعنى أنها لا تتناقض بل تتشابك؛ وأنها في غالب الأحيان لا تُحَسُّ بوصفها جماعية بل بوصفها قادرة على التمفصل بعضها مع بعضها الآخر، من دون أن تولّد بالضرورة التوترات المختلفة[34]، ليس إذاً إلّا عبر إجراء تحليل دقيق ومتموضع للاقتصاد السياسي، وعبر الدخول في تفاصيل الممارسات المهنية. مثلاً، أن يستطيع المرء توضيح هذا الفهم المختلف، وهذه الهويات المتعدّدة، وهذه الانتقالات المجهرية والدقيقة، وهذه التطورات ودلالتها السياسية...

في المرتبة الثانية، «العمل» (مثل «رأس المال» الذي سبق تحليله)، لا يملك ميلاً للتآلف مع هذا السلوك السياسي أو غيره وهو لا يميل أكثر، بحكم طبيعته، إلى «المقاومة» أو إلى «التعاون». العمال هم بشر مثل الجميع، وفاعلون يعيشون معاً مشاعر متباينة، أو على أية حال مختلفة وليست بالضرورة متجانسة. اللوحات التي يقدّمها أورلاندو فايجس Orlando Figes، مثلاً، توضح ذلك جيداً بالنسبة إلى بداية الحقبة السوڤياتية[35]: بوصفهم مواطنين صالحين، قبل العمال في غالبيتهم العظمى، وضعهم الجديد، وتكليفهم الاجتماعي الجديد، ودورهم الجديد في الفضاء المهني. وباختصار، فإنهم كانوا يسعون قبل كل شيء للتوافق والتكيف مع

معايير النظام الجديد. باستثناء علاقتهم بالدين: كانوا في كثير من الأحيان يمارسون طقوسهم في الخفاء، الأمر الذي لم يجعل منهم معارضين بسبب ذلك. وحتى النخب المهنية القديمة (محامون، أطباء، مدرسون، مهندسون، ومهندسون معماريون)، اندمجت والتحقت في معظم الأحيان بالاقتصاد السياسي السوڤياتي الجديد على الرغم من «أصولها البرجوازية». من ناحية، وصْفُهم بـ«عدو الشعب» لم يُعمّم على نطاق واسع، ولم يكن منهجياً، بل كان ظرفياً وعشوائياً ومحدداً، وخاصة من قبل الإستراتيجيات السياسية الآنية. من ناحية أخرى، وبوجه خاص، أولئك، الذين بقوا في الاتحاد السوڤياتي من هذه النخب المهنية بذلوا قصارى جهدهم لتثمين مهاراتهم أملاً في الحفاظ أقلّه على جزء من أنماط حياتهم وامتيازاتهم السابقة، وأملاً في رؤية مهاراتهم وخبراتهم تلقى الاعتراف بها. ولهذا يصعب مع ذلك وصف أفرادها بـ«المتعاونين».

لقد كان هؤلاء في الحقيقة محكومين في وقت واحد في سلوكهم بالسلبية والخوف والرغبة في التواري، والعار والشعور بالنقص (المرتبط بوضعهم – معروفاً كان أم خفياً – «كبرجوازيين» أو «كولاك») وبالرغبة في العيش، وفي الاشتهار عبر عملهم، وذكائهم، وقيمهم، وبالرغبة في النجاح وعدم السقوط في السلم الاجتماعي. بالنسبة إلى البعض كما بالنسبة إلى الآخرين، كان الأمر يتعلّق إذاً بمسألة الهوية الشخصية أو السياسية (أي «مقاوم» أو «متعاون»)، أقلّ ممّا يتعلّق بالمسألة المهنية والاجتماعية: أن يكون معترفاً بك، وأن تكون منخرطاً «بشكل طبيعي» و«لائق» في المجتمع، وتحقيق النجاح عبر الدينامية والمثابرة على العمل. في أي سياق، تكون عوامل الصدّ والجذب، المخاوف والآمال، التحبيط والتحفيز متداخلة بشكل لصيق؛ الطابع المتعدّد الأبعاد للعمل لم يُعتبر باستمرار أو بالضرورة متناقضاً[36]. وبما أن الأبحاث حول الرقابة والبوليس السياسي تشير إلى ذلك، فإن هناك سبب آخر يستحيل لأجله التفكير بلغة ثنائيات «المقاومة» / «الانتماء» في عالم العمل: فالمعنى السياسي للعمل المنفّذ لا يكون بالضرورة مفهوماً، أو في الروتين اليومي إنه يتلاشى تدريجاً، ماحياً على حد سواء وعي «التعاون» أو «المسافة»، «اللامبالاة» أو المعارضة».في حالة ألمانيا الشرقية، مثلاً، فإن فعالية جهاز أمن الدولة و«المشاركة» في الرقابة السياسية لم تكن تُفسّر فقط بمنطق العمل المتقن، والخوف والتشجيع، وبرفاهية وحياة لائقة مضمونتين. عدا عن أن هذه الفعالية جرّت التمسك بقيم معيّنة

والأهداف العامة للمشروع الاشتراكي (المساواة، وإعادة التوزيع، والوصول إلى نوع آخر من الرفاه)، والوطني (المؤسس على حب الوطن، والكفاح ضد الفاشية والدفاع عن البلاد). فقد تعلّقت أيضاً بإضفاء الطابع المهني والرغبة في حماية المعايير المهنية عبر حركية لم تكن معروفة مقدماً، أو مسيطراً عليها[37]. وتفسّر هذه الفعالية أيضاً بجميع عمليات الإنتاج المهني، وحتى الاجتماعي للامبالاة، على غرار تقنيات القمع المنتشرة، التي تم مسح طابعها القسري عن طريق استخدام إجراءات تكنوقراطية، مثل الاختصارات OPK أو OV[38]: عبر السماح باستبعاد القضايا غير المرغوب فيها. يعيد هذان الاختصاران إلى ما أضفي عليه الطابع المؤسسي وبالتالي لا جدال فيه، وبذلك فقدا معناهما[39]. جرى أيضاً إضفاء الطابع الاجتماعي على رجال الشرطة والمخبرين والرقباء والرغبة في «فعل ما يفعله الجميع»، مثل رجال الشرطة الآخرين، والمخبرين والرقباء، باختصار، عملية تطبيع. نحن إذاً أمام «قوة تأويلية» « pouvoir herméneutique » (بورديو) أو «هيمنة ثقافية» (غرامشي)، عقلنت الممارسات التفسيرية والتمثيلية تبعاً لعقيدة سياسية، حددت، ومأسست وأعادت إنتاج ثوابت المعرفة الشرعية، وبالتالي، جعلت الرقابة والسيطرة أكثر فأكثر غموضاً وغير محددتين، وأقلّ فأقلّ قابلية للتمييز ومناقضتين للعمل «العادي» للفاعلين، سواء أكانوا عمالاً، أم مصرفيين، أم تجاراً، أم مثقفين، أم حرفيين.

وقد عرض بريمو ليڤي Primo Levi روعة هذه الالتباسات في روايته «المناطق الرمادية» حيث يظهر استحالة تمييز «الضحايا» و«الظالمين»، ومقارنتهم[40]. واستناداً إلى الرواية الشهيرة التي كتبها مانزوني ولـ«حبه للتميز»، فقد بيّن وجود الحاجة، في عمل التفهم، لمضاعفة معايير التحليل والتفريق لتجنّب السقوط في مانوية تبسيطية وخادعة، ولتفكيك الأعمال والقرارات إلى أقصى حد. وبعبارة أخرى، للأخذ في الاعتبار تحليلياً تعدد السلوكيات والتنوع اللانهائي تقريباً لدوافع، ولفهم، ودلالة هذه الأعمال والقرارات[41]؛ وللقبول، مع ڤيبر، أنه لا يمكن للمرء على الغالب إلّا «توضيح جزء من الصلة بين الشروط والإجراءات»، وليس اقتراح تفسير جامع[42]. تمنعنا التأملات حول «المناطق الرمادية» إذاً من التفكير بطريقة ثنائية. وتجبرنا خصوصاً على مواجهة السؤال، الأكثر تعقيداً وإثارة للقلق، لهذه الكتلة من «الشهود»، على حد تعبير راؤول هيلبرغ[43]، والذين هم لا جلادين ولا ضحايا، ولا أولئك الذين يمارسون القمع ولا أولئك الذين يعانونه، ولا المتعاونين ولا المقاومين، بل الغالبية العظمى من الناس

الذين وجِدوا «في الوسط، والذين يكون موقفهم في كثير من الأحيان حاسماً لحل الصراع[44] »، على الرغم من أنه لأسباب متنوعة تنوعِ الحياة، فإنهم لم يستطيعوا، أو لم يرغبوا في أن يختاروا علانية وبشكل دائم «معسكراً» ما. من هذا المنظور، الذي يأخذ في الاعتبار بشكل حاسم نصيب الحادث الطارئ، فإن السيطرة لا يمكن أن تُحلل باعتبارها ممارسة منضبطة للسلطة أو لإستراتيجيات أو بعض القرارات، بل بوصفها في آن واحد عملية غير مؤكدة، غير مكتملة وجزئية من إجراءات متعدّدة وأشكال فهم مختلفة مصاحبة للواقع.

6

لا «شراء» ولا «تعويض»: تكوينات غير متوقعة

فكرة القصد تجوب أيضاً في أطروحتي «الشراء» و«التعويض»، أو «التبادل»: ثمة حكومات ستنفّذ سياسات اقتصادية بقصد «القبض» على سكانها، والظهور بمظهر الحريص على تلبية متطلباتهم، وتقديم صورة للاهتمام؛ وستسعى لجعلهم يقبلون بالحرمان من الحريات أو وجود تدابير تمييزية مقابل منافع اقتصادية، أو اجتماعية. وهذه هي، كما رأينا، واحدة من نقاط القوة في أطروحة غوتز آلي Götz Aly حول الرايخ الثالث «دكتاتورية في خدمة الشعب[1]»: بوصفهم ديماغوجيين ممتازين، سيضمن النازيون التوزيع العادل للأغذية والحفاظ على استقرار المارك الألماني، ومكافأة أسر الجنود، وتطوير نظام الحماية الاجتماعية، وزيادة برامج خلق فرص العمل من أجل كسب رضا السكان، وبخاصة الأكثر ضعفاً. ويهدف ضمان هذه المكاسب، سيطبق الحكم سياسة مكافحة التضخم، ورفض تخفيض قيمة العملة، وتأسيس نظام معقد لحصر توزيع القطع الأجنبي والموازنة المركزية بين الواردات والصادرات، وفارق سعر الصرف. كما سيقرر عدم رفع الضرائب، وحتى خفضها لبعض فئات السكان.

كيف لم يستطع هتلر شراء الألمان

يمكن للمرء أن ينتقد هذه الأطروحة على عدة مستويات. من وجهة نظر نظرية ومجرّدة، التمسك بهذا التفسير يعود إلى افتراض وجود علاقة سببية محددة تماماً بين الإجراء الاقتصادي والنتيجة السياسية، ووجود قدرة تحليلية عامة دقيقة وحذرة يتمتع بها الحكام، ولكنها أيضاً «موضوعية» ولا يمكن دحضها، وسيطرة على دواليب الآليات قيد التطبيق، وعدم وقوع أحداث قاهرة أو مخلّة بالانتظام المقرر على هذا النحو، والقدرة على التعبئة الفعلية للموارد والاستعدادات اللازمة، والمعرفة وخصوصاً السيطرة على التفاعلات المتبادلة بين هذه الإستراتيجيات

الدولتية، وألعاب الفاعلين وتوافق هؤلاء الأخيرين مع الطموحات الحكومية، وتنفيذ السياسات ذات النتائج المعروفة والأحادية الدلالة...

يمكن أن يكون النقد أكثر ملموسية، مستنداً إلى التحليلين التاريخي والتجريبي للقضية المطروحة. فأبحاث التاريخ الاقتصادي لآدم توز Adam Tooze تتحدّى صراحة هذه الرؤية الميكانيكية والوظيفية المفرطة انطلاقاً من تحليل مفصّل ومحدّد للسياسات الاقتصادية المتّبعة. يمكن دون مبالغة هنا، أو من دون أن ندّعي تلخيص عمل مدهش بدقة وتفصيل برهاناته، ذكر بعض استنتاجاته القوية. يبين توز أن النتائج الاقتصادية المأمولة لم تتحقّق إلّا عبر عسكرة كاملة للمجتمع – فضلاً عن كونها ذات آثار أكثر بكثير في زعزعة الاستقرار – وعبر إخراج، أ حتى تزوير المعطيات، وتقييدات معممة في التنمية الاقتصادية. ويذكر بوجه خاص تعرّجات عمليات اتخاذ القرار، وثقل المقيدات الناشئة عن الظروف التاريخية والتوجهات الماضية، وتنوع الأسباب المؤدية إلى اختيار هذه السياسة أو تلك، والعجز عن المعرفة المسبقة لعواقب تلك الخيارات، والآثار « المتضخمة» غير المتوقعة غالباً ويصعب السيطرة عليها. وثمة الكثير من الإجراءات اتخذت لأغراض أخرى، مثل الوظائف التي خلقها التوجه العسكري للرايخ الثالث أكثر ممّا خلقتها برامج الوظائف المدنية؛ وبالمثل، اتخذت قرارات تحت الضغط، مثل قرار عدم زيادة الضرائب. فضلاً عن هذا يشير توز إلى أن التبعات « المفترضة» المتوقعة لم تحصل؛ وهكذا فإن سلب اليهود ونهب البلدان المحتلة لم يساهما إلّا في الحصول على حصة صغيرة لتمويل الحرب، ممّا أدى بالحكومة إلى تحميل الألمان الجزء الأكبر من وزرها. في المقابل، لم يكن هناك انسجام في الرؤى بين القادة النازيين، فثمة خيارات سياسية قادت تدابير اقتصادية توجّب لاحقاً معالجة نتائجها بأفضل قدر متاح. على سبيل المثال، قرار عدم خفض قيمة العملة كان في المقام الأول عملاً قومياً لتعزيز السيادة وعظمة ألمانيا المستعادة وقد خلق هذا القرار ضغوطاً يمكن التغلب عليها فقط من خلال سباق التسلح ودخول الحرب.

تشكّل بحوث آلف لودتكه Alf Lüdtke وعلم الاجتماع التاريخي – لتاريخ الشأن اليومي Alltagsgeschichte –، المنشورة في وقت أسبق، هي أيضاً نوعاً آخر من النقد المضمر للتفسير الوظيفي والقصدي المقترح من قبل غوتز آلي[2]، فهي تسلّط الضوء على ازدواجية الفاعلين – وممارساتهم – في مواجهة القرارات المتخذة من

قبل قادة الرايخ الثالث. في الأساس، لم يقبل الألمان الحكم النازي لأنه «جرى شراؤهم» بالمزايا الممنوحة لهم. كما لم يكونوا من جهة أخرى قادرين على إجراء نوع من «الموازنة» بين ما كان في وسعهم تحديده بوضوح على أنه «خسارة»، أو أنه «ربح». من المؤكد أكثر، أنهم ربما كانوا مقتنعين بصدق بعض القرارات أو بعض الحجج، وقد شاطروا الحكم بعض مسلماته، ورأوا فيه فرصاً للاعتراف أو الصعود الاجتماعي، وكانوا يهدفون للعيش بشكل عادي، وقد جنوا مكسباً ما من بعض التدابير، ولم يعطوا معنى سياسياً لبعض الأحداث أو لبعض الأفعال. كان عليهم، في الحياة اليومية، «تدبّر أمرهم» والحفاظ على حياتهم المعتادة. خلافاً لبعض الانتقادات التي وُجِّهت إليه، لا يمكن اعتبار تاريخ الشأن اليومي Alltagsgeschichte تاريخاً اجتماعياً غير مسيّس، يجهل الشأن السياسي والطرق التي تتخذ بها القرارات. فهذا التيار التاريخي يوضح بالأحرى، وبطريقة حاذقة ومتباينة، تنوّع أنماط ممارسة السلطة، بما في ذلك من قبل هذا الجزء من السكان المعروض غالباً على أنه سلبي أو خاضع. وبهذا المعنى، فإنه يشير إلى أن النازيين لم يستطيعوا شراء الألمان، وفي المقابل فإن حدود السيطرة النازية جرى بالتأكيد تحديدها بالعنف السياسي والمشاريع الإيديولوجية للحكومة، ولكن بالتفاعل مع منطق عمل مختلف شرائح السكان ومصالحهم الخاصة (والتي كان فهمها للتدابير المتخذة وللتطورات الجارية مختلف هو نفسه). أظهرت أعمال أخرى أن الأفراد كانوا غير مهتمين وغير مدفوعين تبعاً لانتمائهم إلى طبقة اجتماعية معيّنة أو مهنة. ونظراً لتكونهم بتأثير العديد من الحوامل، فإنه كان بوسعهم أن يتأمّلوا بتحفظ بعض المعطيات أو الإجراءات على الصعيد المهني، أو الاجتماعي. وكذلك أن يثمّنوا تدابير أخرى، أساليب ومواقف سياسية، مثل استعادة السيادة الوطنية ومكانة ألمانيا في المجتمع الدولي[3]. إن ما تمكّن من إقناع العمال الألمان - مثل تحسين ظروف العمل، وتطوّر السياسات الاجتماعية، والاعتراف بتفوق العمل الألماني وتميّزه- أمكن أن تقابله الهجمات النازية ضد الكنيسة الكاثوليكية، والعنصرية المكشوفة أو حملات شرح وترويج القتل الرحيم. إن أطروحة «الشراء»، قد وقعت مرة أخرى في الخطأ: فالقادة النازيون لم يكونوا يدركون بالضرورة مسبقاً كيف سيتمّ فهم هذا القرار أو ذلك، وكيف سيتمّ تقويم عملهم العام.

وأخيراً، كما هو الحال في أي وضع آخر، كانت التقديرات التي يميل إليها

الأفراد تسترشد بدوافع فردية وشخصية ولا تأخذ في الحسبان بالضرورة البعد السياسي الذي يعيشون فيه. وكانت هذه التجارب الفردية متنوعة والصمت يمكن أن يترجم قبولاً ورغبة في النأي، بمقدار ما يترجم تريثاً أو عدم الاهتمام. وبعبارة أخرى، فإنه من المستحيل استخلاص وجود علاقة سببية بين إجراء مجدد من المفترض أن يعبّر عن الاهتمام بتدخل الدولة وبين رضا الشعب، ولو ضمنياً. وإن كانت حدود ممارسة السيطرة قد شكلها جزئياً التفاعل بين مشروع الدولة، أي الفهم الذي كونه عنه الفاعلون المعنيون وبين الإستراتيجيات المهنية والاجتماعية، فإن موازين القوى هذه يمكن أن تشرك ليس شعباً متجانساً أو حتى الطبقات والفئات والجماعات واضحة المعالم، بل ما وصفه كارل ماركس بـ«الرجل الحي» أو «الحياة الذاتية الفردية»[4]، الأمر الذي يجعل من التصورات وطرق فهم الواقع لا حصر لها. ومن هذا المنطلق أيضاً كانت دعوة ماكس ڤيبر إلى أن نكون حسّاسين لـ«للتشابك الناجم عن التنوع الذي لا حصر له من التقييمات الممكنة[5]» ذات أهمية خاصة : نحن لا نعرف مسبقاً كيف يمكن لهذا الشخص أو تلك المجموعة أن يتصرف حيال هذا الإجراء، وكيف سيفهم هذا الفاعل ذلك القرار. إن حدود السيطرة مصنوعة أيضاً من هذه الشكوك ومن هذه التلمسات التي تجعل من الإسقاطات العشوائية « وشراء السكان» قليلة المصداقية.

وهم إرادوية الدولة التنموية

تسمح حالة الدول الآسيوية التي حُلِّلت في عام 1990 بلغة «الدول التنموية» بالعودة، بطريقة أكثر تفصيلاً، إلى البعد الأول من أطروحة الشراء أو التعويض، وهو تحليل مثالي ومبسّط لعمل الدولة وبيروقراطيتها. وبالرغم من أن بعض دعاة الدولة التنموية يقولون صراحة بأن السلطوية الناعمة في البلدان الآسيوية تستجيب لاحتياجات ومتطلبات التنمية والنمو الاقتصادي[6]، لا يبرز معظمهم بوضوح الرابط بين الكفاءة الاقتصادية والطبيعة الاستبدادية للدولة. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة خفية في تحليلهم، على النحو الذي اقترحه التوصيف الذي يقدمونه لنجاح «النمور الآسيوية». بالنسبة إليهم، النمو والتنمية تضمنهما، في الواقع، دولة – قوية واستبدادية – تعرف أن تقرر، وأن تتخذ القرارات، وأن تطبّقها؛ إنها تعرف ما يجب القيام به، والتوجّهات التي يجب اتخاذها، والموارد التي سيتم حشدها؛ وتعرف الأهداف التي يجب بلوغها: التصنيع، زيادة القدرة التنافسية، تطوير إستراتيجية تصديرية[7].

إنها تلعب الدور التدخّلي من أجل رفاه السكان من خلال توجيه مجموع القرارات الاقتصادية. وهكذا فهي تتدخّل بطريقة موسعة وانتقائية على حد سواء من أجل تنفيذ الخطط، وتوزيع المساعدات، ومنح القروض المدعومة، وخلق الاحتكارات، وحماية القطاعات التنافسية أو التي في طريقها إلى أن تصبح ذلك. وبفضل هذا النشاط، تكون الدولة شرعية وطبيعتها الاستبدادية عوضتها إذا جاز القول كفاءتها الاقتصادية[8]: لأن جهاز الدولة يتكون من تكنوقراط مختصين ونزيهين، وليس من سياسيين قابلين دائماً لأن يكونوا منتفعين وفاسدين شخصياً، فإنه عقلاني، ومكرس تماماً للهدف الأساسي للنمو والتنمية، ويتمتع باستقلالية أقوى إزاء الضغوط الاجتماعية والسياسية، لا سيما وأنه يعرف مواطنيه ويستجيب لطلباتهم التي يتم التعبير عنها أكثر بلغة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر ممّا هي لغة المطالب السياسية. ولأنها عقلانية، تكون الدولة قادرة على تقدير كفاءة النمو ووظيفيته.

هذه الأطروحة ضعيفة للغاية على الرغم من شهرتها ونجاحها الناجمين إلى حد كبير، وهذا صحيح، من اعتمادهما من قبل المنظمات الدولية والجهات المانحة للمال المحتاجين إلى نماذج للتدخّل ولسياسات «صالحة» للتشجيع[9]. فهي تخطئ بداية بسبب نزعتها الآلية والوظيفية[10]: فالبيروقراطية الاقتصادية، بوصفها تمثيل للدولة، قادرة على إحلال الإدارة محل الشأن السياسي. البيروقراطيون يوجهون، والسياسيون يحكمون. وظيفة السياسيين ليست، للغرابة، ممارسة السياسة بل خلق الفضاء الضروري للبيروقراطية لكي تستطيع تنفيذ مشروعها التنموي[11]. في هذا السياق، تُفسّر المعجزة الاقتصادية بنشاط وحتى بخصائص جهاز الدولة، المؤلف من تكنوقراط تمَّ اختيارهم بحسب جدارتهم وغير مبالين بشهوات السلطة، صمُّ الآذان عن مصالحهم الشخصية، منصاعين وذوي خبرة دوماً، يتقاسمون جميعهم نوعاً ما الأفكار نفسها والمفاهيم نفسها، والتقديرات نفسها... وبالتالي نحن أمام مفهوم معقّم ووظيفي لدولة قادرة، كما في فقاعة، على تحديد الخطوط والمشاريع، والتمسك بها للوصول إلى غاياتها. هذه الأطروحة تحمل تصوّراً للدولة على وجه خاص من الضعف[12]. فهذه الدولة هي قبل كل شيء عقلانية، وهي آلة قرار تولّد سياسات مطابقة للعقلانية التكنوقراطية المفترضة على أنها واحدة ولا يرقى إليها الشك. إن الدولة، كمرادف للبيروقراطية الاقتصادية، هي أداة العقل الاقتصادي الخالص.

وهي إذاً غير مسيّسة جزئياً. إن الفصل إلى مجالات محددة ومنفصلة بين الإداري والسياسي يقضي على هذا الأخير: فيظهر السياسيون مهمشين مقابل التكنوقراط، وتتفوق العقلانية التكنوقراطية على العقلانية السياسية، واستقلالية الدولة تضمن الاستقرار حيث الألعاب السياسية تبدو غير موجودة[13]... إننا أمام التعبير الأكثر أثيرية لتكنوقراطية غير مسيّسة والتي ذكرنا سابقاً خورها وطبيعتها الوهمية. تظهر الدولة واحدة، وتُقدَم على أنها متماسكة، كيان واحد، موحد ومجسد. الكفاءة التكنوقراطية تفسّر الوحدة في اتخاذ القرار كما هو الحال في تحديد السياسات الاقتصادية؛ وهي تتيح التحديد الواضح للأولويات الهرمية؛ وتُترجَم بالتلاحم بين البيروقراطيين. لا يعود موضع التفكير، لا التنافس بين المهارات وبين الخبرات، ولا المعارف التبادلية ولا المفاهيم المتنوعة للمعرفة وتجسُّدها الاقتصادي. ولا يوجد لا التوترات، ولا تعدّد في المنطق ولا التناقض بين المعايير المالية ومعايير التنمية، بين المشاريع الاقتصادية وأهداف الأمن الوطني، بين البحث عن المشروعية الوطنية أو الدولية وبين بعض القرارات الصناعية أو التجارية. قبل كل شيء، تبدو الدولة معزولة عن المجتمع، وخارجة عنه. يتم، للغرابة، نسيان علاقات العمل في هذه الأعمال، على الرغم من أن تحليلها يشير إلى نشوب النزاع، وتنافر وعدم استقرار مناقضين للرؤية المعتدلة للدولة التنموية[14]. ليس هناك تناقض في قلب أنماط التراكم أو بين أنماط التراكم وبين أنواع المنطق السياسي الكلاسيكي، حتى وإن كانت هذه تُحرّك بهدف أمن الحكم وبقائه. لا توجد حركية اقتصادية مناسبة خارج الدولة، والفاعلون لا يتقلّدون مواقع السلطة، فهم لا يبدون فاعلين في نجاح مشاريع التنمية، أو إذا كانوا كذلك، فإنهم لا يقومون إلّا بالاستجابة لتحريض الدولة، ولأوامرها أو لمحظوراتها. الأجهزة الوسيطة قليلة الحضور، هيكل الحزب أو هياكل الأحزاب والجمعيات والحركات الدينية، والنقابات، والمنظمات المحلية، والإقليمية، أو الطائفية، لا تلعب إلّا دوراً سلبياً، وحتى غير موجود[15]. وأخيراً، هذه الأطروحة وحيدة الدلالة ووحيدة العلّة: إذا تحقّقت التنمية، فذلك بفضل هذا الشكل من الدولة، وملاءمة سياساتها الاقتصادية وشرعيتها النابعة من هذا التعويض الصامت بين النمو والرفاهية، وشكل من أشكال السيطرة الاستبدادية.

الأشياء هي أكثر تعقيداً بالطبع. في كوريا، مثلاً، لم تكن أشكال مراقبة العمل

هدفها الرئيس التنمية الاقتصادية في البلاد، بل متابعة أغراض أمنية. فالدولة التنموية لم تقصّر في تطوير النظام النقابي في الستينيات والثمانينيات، لكنه كان مُصمَماً جزئياً بهاجس مناهضة الشيوعية وقائم على الإكراه. وقد صلّبت الإستراتيجيات والتدابير القمعية المكرّسة للإبقاء على قوة العمل غير منظمة النقابات التي شكّلت خلال سنوات طويلة تحدّياً دائماً للدولة الكورية. وهكذا تظهر هذه الأخيرة أقلّ خبرة وعقلانية وتنموية من كونها قصيرة النظر، تعاني التناقضات والتضارب في تصرفاتها، وتقديراتها وتفسيراتها، وغالباً ما تغير التكتيك ليتناسب مع الظروف السياسية والاهتمامات الأمنية معرّضة بذلك للخطر وعلى فترات منتظمة، إستراتيجيتها الاقتصادية طويلة الأجل[16]. هذا النمط من ممارسة السلطة كان من عواقبه، مخالفاً بالضبط النتائج المتوقعة من «الدولة التنموية» أن جعل العلاقات الاجتماعية نزاعية، وسيّس عالم العمل، الذي كان بغالبيته خارج السيطرة، وولّد عدم الثقة بالدولة وسياساتها العامة. في تايوان، ربما أيد السكان جزئياً الإستراتيجية التنموية للدولة، ولكن لا يمكن إنكار أنه تمّ تطويعهم أيضاً باستخدام وسائل قسرية، وكذلك عبر فعالية الخطاب المعادي للشيوعية، والكلام عن الحرب والأمن القومي وبقاء البلاد، وبأسطورة استعادة القارة. لم تكن الدولة مهووسة بهاجس النمو والتنمية. و«المعجزة الاقتصادية» لا تعود إلى اتساق مؤسسات الدولة، وإلى هيكل تنظيمي فعال بشكل خاص أو إلى تكنوقراطية خبيرة ومستقلة، بل إلى سلسلة من العوامل التي تتضمّن - إلى جانب مساعدة أميركية ضخمة – تحالفات سياسية وتحالفات موقتة، وتعبئة الموارد، بما في ذلك الخاصة، والضغوط داخل الجهاز البيروقراطي وخارجه، ضغوط كانت، علاوة على ذلك، ظرفية ومتحركة[17]. نظراً للخلاف بين الصين الشعبية وتايوان، فإن نمو التجارة والاقتصاد كان نتيجة لمبادرات القطاع الخاص أكثر ممّا كان نتيجة لسياسة إرادوية. تكمن المفارقة في القصة في حقيقة أن الحكومة التايوانية، عرقلت مع ذلك، إلى حد كبير، هذه المبادلات في محاولة لإعادة توجيه الاستثمارات التايوانية في القارة الصينية إلى جنوب شرقي آسيا، ومعاقبة التجارة بين الصين وتايوان عبر نظام كامل من التراخيص، والمنع (مثلاً، العلاقات البحرية والجوية المباشرة)، والتحديد (بخاصة الواردات)، والحظر (مثلاً، إشراك المصارف التايوانية في تمويل هذه العمليات)[18]. وهذا لا يعني أن أصحاب المشاريع الخاصة كانوا الوحيدين الذين لديهم الرؤية والقدرة على رسم سياسة اقتصادية. فهذه الأخيرة كانت على العكس من ذلك ثمرة للتفاعل بين الديناميكات

الخاصة، وبين سياسات الدولة الأحادية الجانب ولكنها متعدّدة، متناقضة أحياناً، بل ومتعارضة، مستوحاة جزئياً من مسائل أمنية وسيادية، في جزء آخر من إشكاليات النمو والرفاه، علماً أن المبادلات عبر العالمية عملت أيضاً على تعزيزها[19]. وعلى عكس ما تقوله الصورة المشوّه والخطاب المكرّس، فإن الحكومة التايوانية لم تكن إذاً لا موحّدة ولا غير مسيّسة؛ كانت بالعكس من ذلك مجزأة، غامضة في قراراتها كما في أهدافها وقد مزّق سلطتها الصراع والتنافس للوصول إلى مصادر الثروة بين الزمر الحزبية وبين المدافعين عن السياسيات الاقتصادية المختلفة؛ وشهدت نمو الزبونية والمحاباة. هذه الفصائل أو الاتجاهات المختلفة لم تتردّد في إقامة تحالفات سياسية، وعقد تسويات سياسية أيضاً مع شرائح حزبية أو عناصر نوعاً ما منظمة في المجتمع، خاصة مع مصالح اقتصادية[20]. وباختصار، فإن أنموذج الدولة التنموية لم يمر بالتأكيد عبر سياسة تدخلية استبدادية فعالة بقدر ما كان يريد أن يبدو كذلك، والأطروحة التي تروج له سلّمت مجدداً للوهم الإرادوي والعقلاني حول إله منقذ[21] deus ex machina. إذا كان الآسيويون قد «نآلفوا مع» الأنظمة الاستبدادية، فإنه ليس مؤكداً أن ذلك قد حدث لأن معجزة تكنوقراطية الدولة التنموية قد غزتهم. إن أطروحة الدولة التنموية عاجزة عن تصحيح تعقيد العلاقة بين السياسة العامة والنتائج الفعلية، وبين تعدّد الجهات الفاعلة وأشكال المنطق في العمل، وتشابك المصالح والحركيات، وعدم انسجام الخيارات والتناقض بين العلاقات الاجتماعية والسياسية.

التدبير المكيافيلي المستحيل
لـ«عدم التسييس» في تونس

أطروحة «العقد» بين الحكم وفئات معينة من السكان تُبرز بعداً ثانياً للحجة الإرادوية: فهذا العقد، غير الرسمي، سيكون له وجود متفش ومتجسّد بفضل التدابير والسياسات العامة؛ هذه الأخيرة سيكون من الصعب إذاً التشكيك بها، إلّا مع تقويض أسس ممارسة السلطة. إن الحالة التونسية في القرض الاستهلاكي تقدّم رفضاً مثالياً للقراءة بلغة التدبير المكيافيلي «لعدم التسييس».

وهكذا يرى التفسير الشعبي أنه على الرغم من المستوى المرتفع جداً، والخطر نتيجة لهذا، لاستدانة الأسر، فإن الحكومة المركزية لم تعِد النظر في

سياسة الإقراض الاستهلاكي المطلقة العنان؛ وهذا ما سيمكّنه أن يزعزع استقرار البلاد فعلاً وأن يشكك بالعقد الموجود بين «حكم بن علي» وطبقته الوسطى. عقد قائم على مقايضة الحرية برفع مستوى المعيشة. فكرة المقايضة هذه تقع في أسّ هذا التفسير: في حالة نشوء صراع مع السلطة، ومن دون الحديث حتى عن ميول للمصالحة مع معارضة تعتمل منذ أواخر التسعينيات، فإن المستهلكين سيكون لديهم جميعاً ما يخسرونه من حيث الرفاهية، ومستوى ونمط الحياة[22]. هذا التفسير يقوم على الفكرة الضمنية بأن المستهلكين والأسر المثقلة بالديون سيكون لديهم ما يدافعون عنه وهو هنا رفاههم المادي، وأنهم لن يثوروا لكي لا يحرموا منه؛ وعلى العكس ستكون الاستدانة الهادئة، والاستهلاك المفرط والفساد العوض الصامت تقريباً المبني بوعي من قبل «الحكم» لضمان السلام الاجتماعي وانعدام الالتزام السياسي. وبعبارة أخرى، يقوم على فرضية الاستهلاك المسيّس، التي غالباً ما نجدها، مثالاً، في تحليل جمهورية ألمانيا الديمقراطية في سنوات السبعينيات والثمانينيات[23]: هوية سياسية، هوية مقاوم، تلصق بالأفراد من خلال استهلاكهم (أي استهلاك منتجات قادمة من الغرب، مثل الجينز، وأسطوانات الروك، أو ملصقات إعلانية عن منتجات لا توجد في الشرق) في سياق تفكير مستوحى من أعمال جيمس سكوت، الذي يخلط بين الوجود والفعل، ويهمل تعدّد دوافع الاستهلاك وتناقضاتها المحتملة، ويمحو كل غموض الممارسات والتخيلات، ويشيء الفاعلين والمؤسسات عبر توحيد نمط الشأن الاجتماعي والتعتيم على التمفصلات المختلفة والمعقدة بين الدولة والمجتمع[24].

مع حجة العقد أو العوض هذه، نتعامل مع فكرة «عدم التسييس» كإستراتيجية سياسية متعمّدة، والتي ربما وجّه لها پول ڤين واحداً من أفضل الانتقادات في كتابه **الخبز والسيرك**. وفيه يدين أطروحة عدم التسييس بوصفه تدبيراً مكياڤيلّياً اعتمد من جانب السلطات الرومانية، وبوصفه مقايضة مقابل منح الشعب ما يرضيه. بالنسبة إلى ڤين، لا يتطابق الناس مع المثل الأعلى للمواطن المستقل والمسيّس، فهم ليسوا «بطبيعة الحال» مسيّسين ومهتمين بالشأن السياسي؛ في المقابل، فإن «السياسة، من وجهة نظر الحاكمين تعنى بالعمل على أن لا ينخرط المحكومون إلّا بأقلّ قدر ممكن بما يهمهم؛ بدقة أكثر (وكل شيء يتوقف على هذا الفارق الدقيق)، أن تتمكّن الحكومة من أن تكون وحدها المعنية بالأمر لأن

المحكومين، أنا لا أقول مُكيّفين، ولكن بالأحرى مستعدين فطرياً لتركها تعمل؛ ويمكن أن يضاف إلى ذلك تحضير ما، بالطبع؛ ثمة دول أكثر بوليسية ومخاتلة من دول أخرى. لكن عدم التسييس العزيز على الدكتاتوريات ليس إلّا ثقافة محكومة بحياد طبيعي[25]».

إذا اتّبعنا هذا المنطق بالنسبة إلى حالة تونس في اقتصاد الاستدانة، فإننا لم نكن أمام ترابط بين استهلاك، وديون وفساد كان سيهدف إلى نزع تسيّس السكان، أو لإبقائهم في حالة حياد مريحة للغاية؛ لم تكن السلطة المركزية هي من شجّعت الاستهلاك الائتماني بقصد نزع تسييس الطبقة الوسطى، ومن صنعت اقتصاد الاستدانة. ولكن في محاولة للتوافق مع وضع فرض عليها، حاولت الحكومة المركزية تجنّب انخرط هؤلاء السكان في السياسة من خلال عدم إعاقة حركية يُنظر لها بشكل إيجابي من قبل هؤلاء السكان لأنها تتيح لهم الوصول إلى نمط الحياة التي يطمحون إليها[26]. هذا التفسير يؤكّده تسلسل الأحداث، لو أننا أخذنا في الاعتبار تعدّد إستراتيجيات الجهات الفاعلة وانفصلنا عن الخطاب الرسمي والشائعات الشعبية. القرض الاستهلاكي لم يُخلق ولم يُدر من قبل السلطات العامة، بل بالعكس من ذلك، لأن هذه الأخيرة فعلت كل شيء لمنع ظهوره ونموه. فقد رفض البنك المركزي، حتى منتصف سنوات الألفين فتح أنشطة الإقراض الاستهلاكي من قبل البنوك ومن جانب المؤسسات المتخصصة، تحديداً بسبب مسائل الرقابة. لكن إزاء إلحاح شعبي قوي للغاية ومصلحة رجال المال، تمكنت بعض الشركات من الدخول خلسة إلى هذه السوق. وهكذا، استفادت شركة BATAM، شركة الأجهزة المنزلية، من تحرير الاقتصاد وانتشار أنماط الحياة «الغربية» وفجوات قانونية لتوفر للعملاء قروضاً استهلاكية بفوائد ربوية. في غضون سنوات قليلة أصبحت BATAM تقريباً واحدة من المؤسسات المركزية لإعادة إنتاج الاقتصاد السياسي التونسي بعيداً من أي فعل من السلطات العامة، بل ومستفيدة في النهاية من تسامحها. لقد استجابت الشركة لـ«مطلب اجتماعي» حقيقي، متكّرر باستمرار، ومتزايد باستمرار. كان النجاح كبيراً لا سيما وأن نشاطها كان يتجاوب مع أحد الشعارات المفضلة والتجميلية للحكم، ألا وهو رفاه الطبقات الوسطى. وبوصفهم فاعلين أذكياء فإن مالكي BATAM استغلوا تطابق المصالح هذا مرددين ما أمكنهم ذلك هذه اللازمة الحكومية وقربهم من كبار قادة

البلاد. في عام 2002 وجدت الشركة نفسها في وضع صعب، ووجب عليها في عام 2003، إيداع ميزانيتها ووضعها تحت الحراسة القضائية[27]. تدخلت السلطات العامة بقوة: ففي حين كان سيتعين على الشركة وموظفيها التعرض للملاحقة الجنائية بتهمة عدم الدفع المتعمد للموردين والاعتداء على الأموال العامة، فإن رد الفعل كان بعكس ذلك والتحرك للدفاع عن الانتظام الاقتصادي والاجتماعي. «الحماية الوطنية» كانت هي السلوك المعتمد من قبل السلطات، التي، بدلاً من ترك إجراءات تصفية BATAM تأخذ مسارها الطبيعي - ولو على سبيل ضرب المثل، عينت مفوضاً عنها رجلاً من البنك المركزي – مدير تنفيذي عام قديم لاثنين من أكبر البنوك في البلاد – وحصلت على تسوية قضائية ودّية. لقد تم كل شيء لمنع الانهيار، واجتمعت خلية أزمة لعدة أشهر، مرتين في الأسبوع، لتنجح في إعادة جدولة الديون بنجاح، وتجميد الحسابات، وإعادة جدولة الديون والحصول على قروض جديدة [28].

هذا التدبير الإنقاذي – كما العديد من حالات أخرى تلاحقت – يوحي بالتأكيد أن مسألة القروض الاستهلاكية أصبحت سياسية بسبب الصدى الذي لاقته بين السكان، ولكن أيضاً بسبب إستراتيجيات متضاربة اعتمدتها السلطات العامة: الخطاب المنمّق عن الطبقة الوسطى وتحديث أنماط معيشة التونسيين لم يكن متوافقاً بالضرورة مع هاجس السيطرة وضعف التحسب لدى السلطات. ولكن، في الوقت نفسه، فإن هذا الإنقاذ يظهر أن السلطات العامة «جرت بعد الأحداث» أكثر ممّا رسمتها، وحتى توقّعتها: فليست هي من تخيلت ممارسة الإقراض الاستهلاكي من خلال مبيعات شركات السلع المنزلية؛ وليست هي من توقعت الآثار الإيجابية لهذا الإجراء ولا، بعد ذلك، الآثار السلبية لتعطّل آلياته. في المقابل، كانت سريعة التأقلم مع قضية دارت بشكل جيد منحتها ماركة «بطل قومي»، من خلال تسهيلها إمكانات الاقتراض وتوسيعها؛ كانت بعد ذلك سريعة في فهم المخاطر السياسية لإفلاس الشركة والقيام بكل شيء لتجنّب تحوّل السخط الشعبي إلى سخط سياسي. بعد انهيار BATAM والسماح بمنح القروض الصغيرة الذي أجازه البنك المركزي للمؤسسات المالية، نابت عنها شركات بيع بالتقسيط وفاقاً لمنطق، لم يكن هو أيضاً، وبأي حال من الأحوال، متوقعاً من قبل الحكم[29]: بمواجهة جنون الاستهلاك، الذي لم يقلّ، على الرغم من الصعوبات

الاقتصادية والاختلالات الاقتصادية الكبرى، ابتعدت القروض الصغيرة صراحة عن هدفها المعلن وموّلت الاستهلاك أكثر ممّا موّلت خلق الأنشطة. هذه الأنشطة التي جرى صرفها عن غرضها، لم يتمّ إيقافها، ليس لأن ذلك يجازف بإبطال العقد المزعوم بين الدولة والطبقة الوسطى، بل لأن الآليات العاملة كانت ناتجة من نفس المنط المتعدد للابتكار والتلاؤم، والتلمس وردّ الفعل الاستدلالي، أي عقلية الارتجال باختصار. ولأن، أيضاً، «السياسة ليست مقايضة، وحتى غير متكافئة، بين كميات متجانسة»، بل هي «التكيّف مع حالات غير متجانسة[30]»، وأود أن أضيف، وغير متوقعة.

مجمع البن والكاكاو، أو خفايا العقد الاجتماعي في ساحل العاج

البعد الثالث والأخير من حجة الإرادوية يأخذ شكل نقد للعقد الاجتماعي، بوصفه يتيح السيطرة. في هذه الحالة، وخلافاً للقراءة المذكورة سابقاً، فإن الهدف السياسي يبدو واضحاً وحتى معلناً صراحة: البحث عن الاستقرار السياسي من خلال عقد الصفقات وإنشاء المؤسسات. أريد أن أثبت أن وجود اتفاق صريح لا يمنع حدوث تطورات ملتوية وممارسة للسيطرة يمكن التنبؤ بها وتحديدها بوضوح أكثر ممّا يجري تأكيده. هكذا هو الحال بالنسبة لمشروع هوفويت بوانييه في ساحل العاج منذ استقلال البلاد.

غالباً ما وصف قطاع البن والكاكاو في الستينيات وحتى التسعينيات بأنه «مجمع» يترجم، في محسوس السياسات الاقتصادية، التحالف بين الدولة والمنتجين (المزارعين والعمال الزراعيين) والشركات: أسعار مناسبة جداً ومضمونة من أجل تعميق التخصّص، حصص التصدير، انفتاح واسع للبلاد على المهاجرين ومنح الأراضي لأولئك الذين يعملون في الزراعة لزيادة المساحة المزروعة، تنظيم قائم على الزبونية لأجهزة التثبيت والضبط والتنظيم – وبخاصة لصندوق الاستقرار. هذه المجموعة من التدابير والمؤسسات قد تمثل العقد السياسي، الـ «بشراء» عبر نزع تسييس السكان وقبولهم بحكم يتصف من جهة أخرى بنزعة استبدادية[31]. وهكذا، تحت غطاء من الليبرالية الريعية، ستؤسس الهوفويتية استقرارها وشرعيتها على عقد سياسي صريح جسّده تحالف خماسي مع « برجوازية المزارعين»، الخارجة

في كثير من الأحيان من بين رجال الإدارة؛ ومع الشركات العالمية التي شاركت عن كثب في هذا الحكم المنفتح القائم على الزبونية؛ ومع اليد العاملة الوافدة، التي تمّ قبولها تحت شرط تأييدها للحزب الوحيد؛ ومع النخب المتوسطة في جنوب البلاد، التي وُعِدت بالارتقاء الاجتماعي القائم على التحصيل الدراسي والوصول إلى الإدارة؛ وأخيراً مع أفراد الطبقات الوسطى المدينية، المستفيدين المباشرين أو غير المباشرين من الدخل. وترجم هذا العقد الاجتماعي القائم على الزبونية بسياسات عامة لإعادة توزيع الدخل (الصحة، التعليم، والبنية التحتية)، وإيديولوجيا تفاخر بالانتهاكات وبالإثراء الشخصي، بوصفهما طريقين مشروعين للتنمية، فلسفة «مُحمّص الفول السوداني[32]» (تسمية للفئة المحظية (في ساحل العاج) التي تستأثر بمعظم عائد المحاصيل الزراعية تاركة الفتات للمتبقين من الفئات الاجتماعية). بدءاً من منتصف التسعينيات، سوف يُلغى هذا العقد لأن الحاكمين لم يعودوا قادرين على الحفاظ على شروطه، التي تزيل السياسة عن الاقتصاد السياسي للبن والكاكاو[33]: وفاة هوفويت بوانييه، «أبو الأمة»، وتحرير القطاع من شأنه أن ينتزع من أيدي القادة الجدد الأدوات اللازمة لتحقيق هذه التسوية السياسية. في هذا السياق، سوف تغدو العلاقات المجتمعية متوترة، وخصوصاً حول المسألة العقارية وأكثر من ذلك الأزمة التي واجهتها الإجراءات التي تتيح العيش المشترك واندماج «الدخلاء» (المستوطنين والمهاجرين الداخليين)[34]. قاد نمو كره الأجانب وتطييف الشأن السياسي مصحوباً بتسييس من الأعلى للمسألة القومية عبر خطاب الأثورة ivoirité، البلاد إلى حافة الحرب الأهلية[35].

ومع ذلك، وكما بالنسبة للحالة التونسية المذكورة أعلاه، فإن هذه الرواية يجب أن تُكمل لكي نأخذ في الاعتبار الممارسات المستمرة لإعادة تحديد الترتيبات والتسويات وحتى شروط التحالفات، خصوصاً أن المفاوضات كانت المُقَدَّمة على كل شكل آخر من العلاقات، بدءًا من محاولة مفترضة لعدم تسييس المواقع الرئيسة (الاقتصادية) للسلطة. كانت السياسات الاقتصادية الموضوعة خلال العقود الأولى من الاستقلال تهدف من دون شك لبناء عقد اجتماعي – اقتصادي. كان مجمع البن والكاكاو للسبعينيات والثمانينيات سياسياً جدًا في الواقع. وكان يعكس إستراتيجية عمل وقبل كل شيء إستراتيجية سياسية كان طموحها جليّاً جداً: العمل على ظهور رأسمالية ساحل – عاجية بمساعدة من الدولة، انطلاقاً من كوكبة

صغيرة من الشركات التي تدور في فلك Caistab (صندوق استقرار ودعم أسعار المنتجات الزراعية – الترجمة) وشركات التجارة الأجنبية. هذه الرأسمالية الساحل – عاجية كانت مسيّسة منذ البداية[36]: تاريخها هو تاريخ الصراعات والتحالفات، والتسويات حول تقاسم ثمار الدخل بين الجهات الفاعلة الوطنية، بين القطاعين العام والخاص، وبين الفاعلين المحليين والفاعلين الأجانب. ولكن منذ ذلك الوقت فإن التسوية القائمة حول قطاع البن والكاكاو لم تكن الإبداع الوحيد للسلطة المركزية. من المؤكد أن الإجراءات التنظيمية وتشغيل صندوق استقرار ودعم أسعار المنتجات الزراعية العتيد يترجمان دون أدنى شك نية السيطرة والرغبة في تحقيق استقرار البلاد، بما في ذلك من الناحية السياسية. ومع ذلك، فإن هذا النظام لم يكن شديد الفاعلية بالقدر الذي كان يبدو عليه. نقابات المزارعين حققت استقلالها الذاتي بسرعة، وتاريخ صندوق استقرار ودعم أسعار المنتجات الزراعية نفسه هو تاريخ التسويات والتوترات، والتردّدات وردود الفعل – التي لا يمكن التنبؤ بها هي أيضاً في كثير من الأحيان – على ضغوط الحكومة كما على الوضع الدولي، وعلى مواقف التجار أو منظمات المزارعين، وعلى تقلبات الحياة البيروقراطية الداخلية للصندوق والحياة السياسية في ساحل العاج[37]. كما أنه من الصعب أن نقول فضلاً عن ذلك إن التسوية أبعدت من السياسة المزارعين والتجار، وبشكل أعم سكان ساحل العاج، بحيث استطاعت السلطة الهوفوية التحكم تماماً بوسائل السيطرة، سيطرة لم تكن، علاوة على ذلك، مطلقة قط بالقدر الذي قيل عنها في كثير من الأحيان. ومن الإنصاف أكثر أن نقول إن الحل التوفيقي – الذي يقع إذاً في أس الخلافات في الرأي، والتوترات، موازين القوى والتناقضات بين الفاعلين – ساهم في تشكيل حدود التعبير عن الشأن السياسي، وأثناء ذلك، عن الهيمنة، بالاعتماد بشكل خاص على منطق السيطرة عبر الاحتواء الاقتصادي من خلال الحصول على العمل والأرض.

تعبّر الأزمة الحالية عن انحراف المجمّع وتسييس جديدٍ أو متنامٍ للفعاليات الاقتصادية غير المسيّسة سابقاً، أقلّ ممّا تعبّر عن ظهور تكوين سياسي جديد ناجم عن التحولات في ميزان القوى بين الأطراف الفاعلة. لقد باتت طرائق ممارسة السلطة اليوم أكثر عنفاً ممّا كان عليه في الستينيات والثمانينيات، وأكثر قومية، بل كرهاً للأجانب[38]. وقادت اللبرلة إلى إعادة إنشاء وإعادة تموضع المصالح السياسية عبر توسيع المجال الخاص وشروطه للتفاوض والترتيبات السياسات من خلال

تفكيك صندوق استقرار ودعم أسعار المنتجات الزراعية واستبداله بهيئات خاصة جديدة ومؤسسات جديدة ناظمة القطاع[39]. منذ العشرية الأولى من الألفية الثالثة بوجه خاص، وعلى الرغم من الشروط التكنوقراطية، والمحايدة، للجهات المانحة فإن آليات النمو أُعيدَ تصميمها إلى حد كبير في سياق الحرب الأهلية. في هذا المعنى، لم يكن هناك تفكيك لعقد مفترض نازع للسياسة، ولكن إعادة تشكيل له إنما بعد سياسي بالقدر ذاته. كما لم يكن هناك كذلك تحدد تضافري للصراع من خلال التلاعب بثروات البن والكاكاو[40]، بل بالعكس استثمار للصراع في جميع مجالات مجتمع ساحل العاجي، بدءاً من هذا الجزء المركزي الذي كانه دائماً قطاع البن والكاكاو[41].

لقد أخرجت الحرب والعنف إلى وضح النهار التصدعات السياسية التي لم تكن تستطيع، حتى حينها، التعبير عن ذاتها، كانت مخنوقة أو تجري في عالم متحضّر. فقد أظهرت صراعات صار يتم تقديمها الآن إلى العدالة أو يجري مباشرة حلها عبر تصفية الحسابات؛ لقد أدخلت إلى اللعبة السياسية لاعبين جدداً، بما في ذلك «الرجال الأقوياء bigmen» الجدد القادمين من المناطق المهمشة سابقاً، والذين أدخلهم وصول الرئيس غباغبو إلى السلطة ضمن معسكر المحظوظين الجدد. ساهمت الحرب والعنف إلى حد كبير مصحوبين بالتحرير الاقتصادي لهذا القطاع في حركية تعدّد منطق السيطرة والتحكم ونشره، ما وفر للفاعلين فرصاً جديدة للتراكم كانوا في وقت سابق محرومين منها[42].

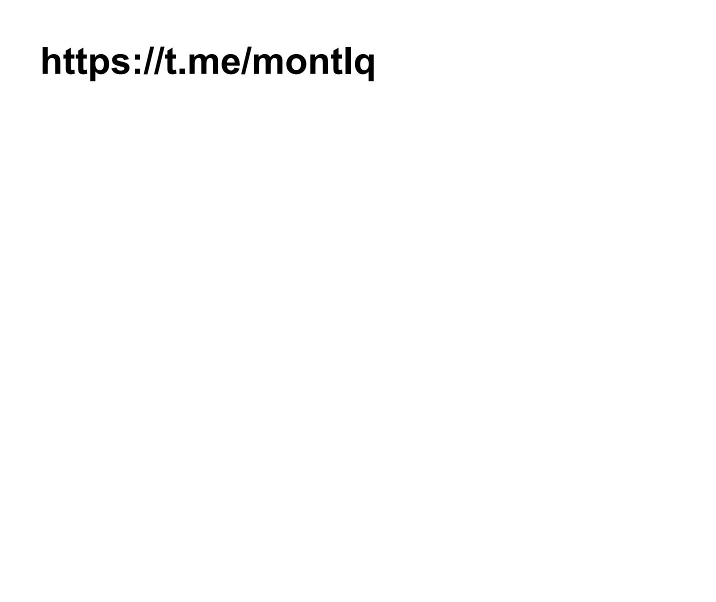
لذلك فنحن لسنا أمام تسييس جديد للقطاع واستخدامه من قبل اللاعبين السياسيين في الصراع، وإنما بالأحرى في مواجهة إعادة تشكيل سياسية، والتي تُترجم أيضاً في المجال الاقتصادي. إعادة التشكيل هذه تبرز التوترات، والتسويات، والتشكيكات وباختصار، موازين قوى بين الفاعلين أكثر تعقيداً بكثير ممّا تفترضه أطروحة إعداد عقد اقتصادي – اجتماعي من قبل الحكومة المركزية. عملية إعادة التنظيم هذه تُترجم بوجه خاص في نشر الزبونية وخصخصتها بشكل مواز لنشر العنف وخصخصته، عبر مسار من تعقيد مهام رعاية وتنظيم الزبونية وتنويعها، الأمر الذي يساهم في تجزئة متزايدة لقوة التحكم التي تشجع عدم الشفافية والافتراس[43]. والحال، تستند إعادة التنظيم هذه إلى تحرير عشوائي وفوضوي أقلّه لقطاع البن والكاكاو مع، على سبيل المثال، المستثمرين الجدد الذين وجدوا أنفسهم، رغماً

عنهم، مجبرين على «لعب لعبة» الولاءات السياسية، والمزارعين الذين يحتاجون للتعامل مع قواعد جديدة وعملاء محليين جدد. فوق ذلك، كان مصممو هذه التسوية عديدين منذ البداية مضاعفين العلاقات المتبادلة مبطلين أكثر التفسير بلغة التعويض أو الشراء. التسوية العاجية اشتغلت في الواقع أيضاً على التحالفات الدولية بين الحكومة والشركات الأجنبية، وبين الحكومة والجهات المانحة، بدءاً من فرنسا[44]. هذه الشركات الأجنبية هي التي فتحت الباب لرؤوس المال العاجية. فمع تحرير الاقتصاد، شهدنا في البداية حركة استقلال الفاعلين الوطنيين بالنسبة إلى الفاعلين الأجانب؛ ولكن في مواجهة المصاعب المالية سرعان ما تعززت علاقات التبعية تجاه الشركات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تنوّعت مع وصول شركات جديدة، وخاصة الأميركية. في السنوات الأخيرة، المليئة بالعنف والحرب الأهلية الدامية، ظلت هذه العلاقات الدولية هي أيضاً سياسية للغاية، حتى لو تغير معناها. وقد جرى الحديث بهذا الخصوص عن هذا «الاستقلال الثاني[45]»، أي عن وطنية سياسية، والتي كانت بحاجة لكي تتعزّز لمعارضة فرنسا، السلطة الاستعمارية السابقة. وقد تُرجمت هذه الحاجة في المجال الاقتصادي، بالتشهير بالشركات الأجنبية الكبيرة، التي نُظر إليها على أنها عيون للدول المانحة ولفرنسا في الدرجة الأولى، حتى لو كانت شركات البن والكاكاو المتعددة الجنسيات الرئيسة أميركية[46]. تشكل إستراتيجيات الانفتاح جزءاً من أنماط ممارسة السلطة في ساحل العاج، وكانت تساهم في ألعاب إعادة التشكيل الاقتصادي والسياسي، وبالتالي في الترتيبات المتفاوض عليها.

وهكذا يدل مثل ساحل العاج على أنه، حتى في وجود إستراتيجية حكومية تفكّر صراحة الاستخدام أو حتى التحييد السياسيين، فإن التحليل بلغة العقد والتعويض نُقض بالضرورة من قبل «فنون عمل» الفاعلين التابعين، والمصادفات السياسية أو الاقتصادية، الوطنية أو الدولية، ومن قبل إستراتيجيات هذا الطرف أو ذاك، ومن خلال ردود الفعل غير المتوقعة على إجراءات أو أحداث، ومن خلال التناقضات بين الأهداف والمواجهات بين التفسيرات.

عند تلخيص الشأن السياسي في علاقة الحاكم بشعبه، فإن أطروحة الشراء والتعويض والعقد أو المقايضة تفرط في الوقت نفسه في التبسيط وفي «الهوس بالذات الممأسس[47]». فالحاكم ليس وحده أبداً، وكل عمل من أعماله يرسخ في الوقت نفسه خضوعه بالنسبة إلى رعاياه. ويلعب المتوسطون دائماً دوراً، وفي

مجتمع معين، يلعب كل فرد دور الوسيط أو الملبّي للطلب بالنسبة إلى شخص آخر[48]. والحال، فأيّاً تكن طبيعة هؤلاء المتوسطين أو درجة قوتهم، فإن لهم لعبتهم الخاصة، وهم يفسّرون كلّ بحسب طريقته التوجيهات والإجراءات، ويدركون بطرق مختلفة ضغوط الخوف والعنف المخفية تقريباً، ويستجيبون لأعمال الحاكم بطريقة غير متوقّعة. فالصراعات بين الوجهاء والنخب، وكذلك أيضاً بين اللاعبين العاديين في مجموع علاقات التبعية المتبادلة التي تشكّل المجتمع، عديدة بقدر ما هي عديدة مصالحهم وتصوراتهم، وفهمهم للأشياء، والأحداث الحالية والسابقة. أطروحة التعويض القصدية تنسى كل هذه الديناميات، وهذه التكوينات المتغيرة باستمرار، المشكَّلة من قبل الأفراد والمجتمع، الحكام والمحكومين في علاقاتهم المتبادلة وتبعياتهم المتبادلة. إنها تخفي ازدواجية الارتباط السياسي وتتجاهل مخاطر تحليل يفضل خطط عمل وعلاقات السببية وحيدة البعد وأحادية الاتجاه. وتنسى أخيراً، أنه من المستحيل تحديد حدود الشأن السياسي مسبقاً، وبالتالي، حدود السيطرة.



7

لا سيطرة مطلقة، بل تقاربات وفرص ظرفية

الوهم الإرادوي الذي جرى تحليله في الفصل السابق لا يجد تعبيره فقط في أطروحة الشراء، والعقد، أو التعويض. بل ينتعش أيضاً في أطروحة الاعتقاد بسيطرة وبفعالية التدابير الاقتصادية التي تتخذها السلطات لأغراض المراقبة. بعكس ذلك أود أن أؤكّد نصيب المصادفة، والظرفي، وبالتالي هشاشة الإجراءات الحكومية. وهذه لا تأخذ معنى إلّا في تنفيذها، والذي، بعبارة أخرى، يخضع أيضاً للإجراءات المتخذة من قبل مؤسسات أخرى، ومجموعات أخرى، وأفراد آخرين، وبالطريقة التي يفهمها هؤلاء الأخيرون بها. غالباً، وحتى في معظم الحالات، لا تكون ممارسة الهيمنة نتيجة لسياسة وُضعت قيد التنفيذ عمداً من قبل الدولة، وتبياناً لإرادة السيطرة ولفعالية آليات الرقابة الصريحة. إنها تُفسَّر أكثر باللقاء، الناتج في كثير من الأحيان عن ظروف الحياة ومصادفاتها، بين محاولات الدولة هذه وبين مصالح أو اعتبارات أو سلوكيات أخرى، وأشكال فهم وتفسيرات للواقع أخرى...، وهذا يعني إدخال آليات السلطة في العجلات الاقتصادية اليومية، في الصراعات وعقد تسويات، أو ترتيبات أقلّ تنظيماً بين الفاعلين.

التقاء المصالح بين الفاعلين الوطنيين والفاعلين الدوليين: مثال السيطرة على المناطق السياحية

وثمة مثال أول – والذي قد يبدو هامشياً للوهلة الأولى – يساعد في توضيح هذا الكلام العام. باتت السياحة، كما غيرها من مصادر الدخل، موضع اهتمام متزايد من قبل حكومات البلدان النامية التي فهمت أن هذا النشاط قد تعزّز مع العولمة، وأصبح واحداً من أهم رافعات النمو. وتسعى الدول إذن لجذب الزبون واعدة بالغريب والنادر، مع ضمان راحتهم، وأمنهم[1]. وتقلق السلطات العامة فوق

ذلك بشأن هدوء السياح، والذين لا ينبغي أن يتعرضوا «للإزعاج». في الأوضاع الاستبدادية، تخطط هذه السلطات «لاحتواء» السكان المحليين الموضوعين تحت المراقبة وإدماجهم في حلقات الشبكة الأمنية. في هذا السياق، تتمتّع المناطق السياحية المحصورة، أشبه بالجيوب في أراضي البلاد، بالامتيازات لا سيما وأنها يمكن تزامناً أن تشكّل تقنية إضافية للرقابة[2]. حصر السياحة في بعض الجيوب هي إستراتيجية مصممة فعلياً من قبل الحكومة، وبخاصة في بلدان العالم العربي، المعرّضة لعنف سياسي متزايد منذ العقد الأول من الألفية الثالثة[3]. ومع ذلك، فإن التمسك بهذا التفسير يلخص بسرعة كبيرة جداً بعض الشيء التطورات الراهنة للتنظيم السياحي ويسمح ببروز، مرة أخرى، انحرافٍ موحٍ بوهم إرادوي آخر.

وتدلّ الحالة المصرية على أن الهيمنة السياسية والسيطرة على السكان الموجودين في المناطق السياحية لا تنتجان فقط، ولا حتى أساساً، عن سياسة صريحة للعزل والحصار الأمني. فالسيطرة على السكان المصريين المقيمين في أرفع الأماكن الثقافية في وادي النيل تشكّلت أكثر عن طريق التضافر والتقارب غير المتوقّعين للديناميات المختلفة، التي تحرّك الجهات الفاعلة الكبرى في القطاع[4]. نظام الجيوب السياحية حول المواقع الأثرية الرئيسية هو في الواقع إستراتيجية تنظيمية وتجارية لشركات سياحية كبرى، معروف على المستوى العالمي – ويعود هذا إلى القرن التاسع عشر، على الرغم من أن هذه الإستراتيجية تتكشّف اليوم مع إجراءات جديدة[5]. وهو أيضاً، بشكل متزامن، خيار يناسب تماماً مسؤولي السياحة الحكوميين والجهات الأمنية المصرية، التي تسعى جاهدة لوضع السياح خارج «حقل النشاط الإرهابي» – الأمر الذي يعني عملياً، في السياق السياسي الحالي حيث اقترن التشدد الإسلامي على نطاق واسع مع الإرهاب، خارج المجتمع المصري. ويدعم هذا النظام أيضاً ثلاثة أنواع من اللاعبين العالميين: الفاعلون العابرون للدول لتنظيم المناطق، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي اللذين يعملان عبر «مشاريع» كاملة. خبراء السياحة والجغرافيا الحضرية الدوليون والإقليميون الذين ينشرون المبدأ الرائج، مبدأ الجذب والفعالية التنموية للتنظيم الإقليمي في مجتمعات مغلقة والمتخصصون في مجال إدارة المواقع الأثرية الكبرى الذين يتبنّون منطق التريث patrimonialisation. هذا الحصر يُنظر إليه بإيجابية كبيرة من قبل الجهات الفاعلة الخاصة في السياحة المصرية: فهذا التنظيم يشجع المهنيين على حساب

الأفراد الذين يحاولون كسب قوت يومهم من خلال صلاتهم المباشرة مع السياح؛ وهو يتيح الترويج السياحي، وبالتالي مركزة التدفقات وتشجيع المنشآت الكبيرة. وهو يسهّل تجميع شبكات توزيع الدخل السياحي وتركيزها. ويساعد في إعادة هيكلة شبكات الزبائن لمصلحة اللاعبين الأكثر قرباً من السلطة المركزية.

وعلى الرغم من أن السياسة السياحية في تونس كانت مختلفة نسبياً لأنها تركز على جزء آخر – السياحة الاستحمامية الجماهيرية، بشكل أساسي. – فإن الملاحظة هناك مشابهة وتقوقع هذا النشاط ليس جزئياً إلّا ثمرة لإستراتيجية حكومية[6]. في وقت لم تكن فيه السياحة الداخلية متوقّعة، كان التمركز الجغرافي على الساحل، في أماكن محددة جيداً، وبعيدة عن المدن عادة، ينتج عن تخطيط دقيق ورؤية عقلانية لدولة مهندسة. وقد تم تحديد المناطق السياحية وتنظيم أراضيها وإعدادها للبناء من قبل الحكومة وفاقاً للخطط التي صممتها هي؛ ومن أجل التمتّع بالعديد من الفوائد الممنوحة للقطاع، كان من المحتم الاستثمار في واحدة من هذه المناطق. واليوم أيضاً، فإن هذه الإستراتيجية تصلح للمحاولات الرامية إلى تنويع وزيادة الجودة: لا تزال المشاريع المتكاملة ونمط المجمعات والمنتجعات أمراً تحبذه السلطات[7]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه السلطات تحبط الاتصالات بين السياح الأجانب والتونسيين، الذين كانوا، على سبيل المثال، ممنوعين من دخول الفنادق والملاهي الليلية، أو البارات التي تشكّل جزءاً منها. وفي حين كان الشبان الذين يرتادون في الستينيات والسبعينيات الملاهي الليلية يتعرضون لحلق رؤوسهم أحياناً من قبل الشرطة خلال «حملات الحفاظ على الأخلاق» في عهد بن علي، فإن أحد القوانين كان يقمع التونسيين الذين قد يزعجون السياح[8]. ولكن «إستراتيجية» العزل الحكومية هذه لم تغدو ممكنة ولم تكن فعالة إلّا لأنها تلبي منطقاً آخر، وأهدافاً أخرى وأنماط تنظيم أخرى، اتضح حالياً[9]، تلاقيها. في المقام الأول، كما رأينا، كبار المستثمرين يفضّلون حالياً الهياكل التنظيمية المغلق على ذاتها، الأمر الذي يُترجم في السياحة الاستحمامية الجماهيرية بعبارات «النوادي»، «الخدمة الشاملة» والمتخصصة، والتي نمطها المثالي هو السياحة العلاجية أو سياحة كبار السن. وتقوم إستراتيجيتهم الخاصة على فرض رقابة صارمة على الدخول إلى المجمعات السياحية. بالنسبة إلى تونس، فقد استهدفوا فوق ذلك نوعاً معيناً من الزبائن، من ذوي الدخل والمكانة الاجتماعية المتدنيين، وهذا النوع يشجِّع هذا النمط من

التنظيم[10]. ثم، على الرغم من الطبيعة الدولية المتأصلة في هذا القطاع، فإن السياحة التونسية هي أساساً في أيدي الفاعلين الوطنيين الذين يتبعون طلبات مصدري الأوامر الأجانب. لكنهم، وهم المعتمدون جداً على الدولة بسبب تاريخ نشأتهم، وديونهم المأسوية، ومطالبهم المتواصلة بالتمويل والحماية، اتبعوا دائماً نمط التنمية المدعومة أكثر. ولذلك، فإن العرض السياحي خارج المجمعات الفندقية والمناطق السياحية المحدّدة بيروقراطياً منخفض للغاية. ولا ينبغي فوق ذلك التغاضي عن الجمود الإداري – الذي يمنع اتخاذ التدابير المطلوبة من قبل المتخصصين من أجل تنويع عروضهم – ولا عن أنماط الحياة التونسية التي تُترجم وهي المتأثرة إلى حد كبير بالحياة السياسة في العقود الأخيرة، باجتماعية عائلية للغاية وقليلة الانفتاح على الأنشطة الاجتماعية والثقافية الخارجية. وأخيراً، فإن محترفي النشاط السياحي والسلطات السياسية يتشاطرون الرؤية ذاتها: رؤية تونس آمنة، وادعة، دون سرقات، أو احتيال أو دعارة. وهذه الرؤية هي في الوقت نفسه ضمان نجاح السياحة العائلية والشعبية وتأمين الحصول على النقد الأجنبي والاعتراف الدولي.

وهكذا فإن أطروحة حصر المناطق السياحية المصممة بوعي والمنفذة طواعية بوصفها آلية للتحكم في السكان تبدو وحيدة الدلالة جداً. فهي لا تأخذ في الاعتبار الأسباب المتعددة – الخاصة أحياناً بالمجتمعين التونسي والمصري أو ببعض من لاعبيهما، الخاضعين أحياناً لإستراتيجيات اقتصادية ومالية معولمة، وأحياناً لتصورات كاريكاتورية أو لمصالح خاصة جداً – التي تصنع أشكال تنظيم وتشغيل القطاع السياحي، وبالتالي لموازين القوى في أحد القطاعات الأكثر أهمية في اقتصادهم. قد يكون كافياً، على سبيل المثال، أن تغيّر المجموعات الكبرى لمشغلي القطاع إستراتيجيتها حتى يصبح التقارب الحالي موضع الشك، ومعه بالتالي فعالية الرقابة على السكان.

غموض الإجراءات الاقتصادية وممارسة السيطرة

يمكننا أن نضرب أمثلة عدة من قطاعات أخرى، وبلدان أخرى، وأوقات أخرى. لنتذكّر أولاً أن الترتيبات الاقتصادية غامضة بطبيعتها بالنسبة إلى ممارسة السلطة. والمعنى السياسي الذي تأخذه يعتمد في آن واحد على الظرف، والتفاعل

مع القيود الداخلية والخارجية كما هو الحال مع الإجراءات الأخرى، وألاعيب الفاعلين، وموازين القوى بينهم، والممارسات الخاضعة بشكل واسع للأحداث الطارئة وتقلبات الحياة في المجتمع.

وهكذا، فقد بيّنت شيلا فيتزپاتريك أن تقنين الاستهلاك في الاتحاد السوڤياتي في الثلاثينيات، ونظام القسائم وتوزيع السلع الاستهلاكية المغلق في أماكن العمل لم يجر تصورها إطلاقاً على أنها تقانات سلطوية، ولم توضع موضع التنفيذ بشكل متعمّد من قبل القادة السوڤيات لإدارة اقتصاد الشح وللسيطرة على السكان من منظور إيديولوجي. لقد نتجت من بحث متردّد، ومن تدابير مرتجلة وإجراءات موقتة اتخذت بعجالة في كثير من الأحيان ولم تُعتبر أبداً كأدوات دائمة[11]. ولكنها ما إن وُضعت موضع التنفيذ، فإن إدامتها وتعزيزها يُفسَّران بفعاليتها النسبية في ضمان عمل اقتصاد «الشح» هذا الذي لم يكن فقط تقنيناً وتقشفاً، ويُفسَّران بالفائدة التي وجدها القادة في هذه الإجراءات التي أتاحت لهم علاوة على ذلك، الحصول على موقع مهيمن، وتنظيم شبكات زبونياتهم وجني المكاسب المادية والسياسية منها[12]. وينبغي أيضاً أن يُفهم تجذيرها ضمناً، بسبب ضعف سيطرة الحكم والقيم على مجتمع « جموح»، فوضوي وصعب الانقياد، والذي كان يبدي أشكالاً من «المقاومة» أو بالأحرى إستراتيجيات الالتفاف والاجتناب على الرغم من القيد الإيديولوجي وديمومة العنف السياسي[13]. هذه السلوكيات والإستراتيجيات والسلوكيات المضادة سمحت له باللعب مع نظام التقنين والتوزيع المغلق، وجعله بذلك مقبولاً أو حتى مربحاً، بالنسبة إلى البعض. في الواقع، واحدة من العواقب، غير المقصودة، لهذا النظام كانت تفاقم المسافة بين الأكثر غنى والأكثر فقراً. في أيٍّ من الحالات لم يجرِ افتعال التقنين. بدلاً من ذلك شهدنا ترابطاً غير متوقع بين العوز (الذي خلقه عدم التوازن بين الأجور والأسعار وبين معدلات الإنتاج)، وسلوك المستهلكين (غياب البدائل بالنسبة للأشد فقراً وبالتالي تفاقم نقص المواد الأرخص والأكثر لزوماً)، والقمع والسيطرة البيروقراطية. هذا الترابط أفسح أيضاً مكاناً للبازار والتجارة الصغيرة جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الموازي[14]. وكذلك الأمر في البرتغال، فليس سالازار وأزلامه، ولا الأوليغارشية الريعية والتجارية ولا الزراعيون المحافظون الذين حكموا البلاد، هم من حددوا قاعدة سلوك الحكم، وحدّدوا قواعد الانضباط ومعايير التطبيع. ممارسة السيطرة حدّدها البحث عن توازن يجب إيجاده

وإعادة بنائه باستمرار بين المصالح المتناقضة والمتضاربة عبر عمليات تحكيم لا نهاية لها ويجري تحديثها على الدوام بين اتجاهات سياسية مختلفة وتعدد المنطق الاقتصادي تباعده[15]. مع مرور الوقت، نشأت هذه المعايير عن اللعب الدقيق الذي كان يجري داخل التفاعلات التي لا نهاية لها بين ديناميات مختلفة، وأحياناً متقاربة وغالباً متناقضة، والتي سمحت بالمواجهة بين أنصار الليبرالية والحمائية، وبين الانفتاح على أوروبا والانكفاء إلى الأمبراطورية الاستعمارية، وبين اللبرلة السياسية والرقابة الأشد صرامة على السكان، وبين منح المكاسب الاجتماعية وعدمه، وبين سياسة التصنيع والتحيز لمصلحة الملاك الزراعيين والعقاريين، بين سياسة الاسكودو القوي (وحدة العملة البرتغالية – الترجمة) ونواة إستراتيجية تنموية، بين حرية السفر والهجرة والتحكم باليد العاملة، بين تحديث الجهاز البيروقراطي والحفاظ على بنى الوجاهة والشرفية، بين الحرفية وشيء من الليبرالية الاقتصادية، بين تعميق العلاقات عبر الأطلسي وتطوير العلاقات مع أوروبا وإسبانيا.

حتى استبعاد اليهود من الحياة الاقتصادية المحلية للرايخ الثالث اتبع، على سبيل المثال في هامبورغ، مسارات غير مباشرة أكثر من تلك التي صُممت من قبل سلطات برلين بسبب الصراعات بين وزارة الاقتصاد في الرايخ، والمجلس الاقتصادي لهامبورغ وقاعدة الحزب في المدينة، ولكن بوجه خاص بسبب الحركيات المحلية[16]. إذا كانت الخطوط العريضة قد تم رسمها من قبل السلطات المركزية النازية، فإن الجهات الفاعلة المحلية قد عدّلت جوهرياً من مسارها: «معاداة السامية من الأسفل»، مترافقة جنباً إلى جنب مع توجيهات متناقضة من الوحدات السياسية أو الحكومية، كان أول آثارها المتناقضة – وخلافاً لذلك المراد – تعزيز الشركات «اليهودية» بدفعها لزيادة فعاليتها ومواجهة الاقتطاعات. وليس إلّا بدءاً من نهاية الثلاثينيات أن بدأ الإقصاء الاقتصادي، جوهرياً من خلال استغلال الخلافات المهنية، عبر تصفية «المنافسين» لمصلحة الشركات الآرية «متوسطة الحجم، و«انتقام» الموظفين السابقين الذين استفادوا مباشرة من الأرينة، أو استخدموا معارفهم في الشركة وعلاقاتهم لتوجيه وتحديد شروط الاستملاك. والأرينة نفسها لم تحدث على نطاق واسع إلّا مع قوانين 1938[17]. إذا لم يتم تصفية 80٪ من الشركات «اليهودية» في هامبورغ في عام 1937، فمن المؤكد أن ذلك بسبب أن المدينة حاضرة كبيرة وأن التعاون المتبادل والتنظيم لدى الجالية اليهودية كانا فعالين؛

ولكن أيضاً لأن حملة المقاطعة عام 1933 مثّلت فشلاً ذريعاً وأن الضغوط على الشركات «اليهودية» كان لها تأثير غير متوقع هو عقلنتها وتحديثها، وجعلها تخفض الأسعار ودفعها في مسيرة التجديد. هنا نرى أهمية ألعاب الجهات الفاعلة، وبتحديد أكثر الاستخدام الإستراتيجيي للضغوط والقواعد القائمة. بعد عام 1936، وبخاصة عام 1938، ألغى في المقابل، وضع الأسس المؤسساتية للقمع الثغرات بين النظم التنظيمية المختلفة، وبالتالي الهوامش الممكنة للمناورة. استطاع القمع الأكثر وحشية التعبير عن نفسه لا سيما وأنه لاقى مصالح شخصية عديمة الضمير.

ودائماً تحت حكم الرايخ الثالث، يعرض الاقتصاد السياسي للقطع الأجنبي مثالاً توضيحياً على مثل هذه النتائج غير المقصودة، وهذه المرة ليست بمعنى التخفيف من المسؤوليات والنتائج المرجوة، ولكن على العكس من ذلك بمعنى التضخيم من شأنها وتعديل معنى السياسة العامة[18]. اختيار تسيير مركزي للعملة نتج بداية من رؤية قومية للسياسة النقدية والصرفية، مع رفض خفض قيمة المارك الألماني، وحاجة ملحة للقطع الأجنبي لإعادة تسليح البلاد وارتفاع مكانتها في الساحة الدولية. وهكذا وُضِع نظام معقد كامل عام 1934 بقصد مضاعفة الاحتياطي واستخدام القطع الأجنبي إلى أقصى حد. هذا الإجراء الذي تولّى إدارته مكتب مراقبة القطع بدءاً من عام 1936، لم يستهدف، في البداية، اليهود بشكل خاص؛ بل كان الغرض منه في المقام الأول وضمن منظور تدخلي ومركزي مفرط، تنظيم الحصص من العملات وتوزيعها على الشركات المستوردة استناداً لعائدات التصدير، عبر نظام تعويض يلعب على القيم التفاضلية لأسعار الصرف. ولكن في سياق نقص القطع، فإن رحيل اليهود الأشد غنى الذين دفعتهم القوانين التمييزية دفعاً، مثل بقية أبناء «طائفتهم» للهجرة، اعتُبر إشكالية: فقد وجدت الأمة نفسها بهذا «مجردة» من جزء كبير من ثرواتها. وهكذا ابتكرت البيروقراطية المالية نظاماً موجهاً لدفع اليهود إلى الرحيل دون ثرواتهم، من خلال ضرائب ناهبة، وضوابط إدارية مباغتة واستخدام مشوّه ومنحرف لنظام معادلة العملات. كان على اليهود الذين قرروا الهجرة إيداع معظم أموالهم لدى البنك المركزي. وفي غياب الاتفاقيات مع الدول الأخرى، كانوا يخسرون كل ثرواتهم. إذا وقّعت ترتيبات ثنائية، فإنهم يستطيعون استعادتها جزئياً، ولكن فقط بعد إجراء مقاصّة عينية. وعليه، يمكن لأصحاب المشاريع المشاركين في Haavara (مجموعات من رجال الأعمال

ومقرها في فلسطين)، شراء سلع ألمانية بتمويل من اليهود المرشحين للهجرة، على ألّا يستوفي المهاجرون أموالهم إلّا عند وصولهم إلى فلسطين، وفي وقت لاحق، لأنه ينبغي أن تكون هذه السلع المستوردة من ألمانيا قد بيعت. ونفهم، ضمن هذه الظروف، أن هذا النظام ما كان لينجح: لقد استهلك فقط الكثير من الوقت. وعلى الرغم من البراعة التكنوقراطية، فإن الهجرة الإجبارية لليهود وهاجس الحصول على العملة الأجنبية في وقت قصير كانا هدفين متناقضين. المأزق كان كلياً وحسبت الإدارة، أنه وفاقاً لهذا المعدل المعمول به، فإنه يتعين الانتظار حتى نهاية الأربعينيات (أي أكثر من عشر سنوات) قبل أن يكون جميع اليهود قد غادروا البلاد. ضعف الهجرة كان يُفسَّر جزئياً بتكلفتها التي باتت باهظة بسبب مضايقات الإدارة المالية والضريبية، وبشكل أساسي، بيروقراطية القطع الأجنبي. ومن الواضح أنه ليست هذه السياسة الاقتصادية المعقّدة هي ما تفسر وحدها فشل سياسة التهجير القسري لليهود و«قرار» الإبادة العرقية؛ ولكن من المؤكد أن تناقضات ومآزق السياسة المالية، النقدية والصرفية لألمانيا النازية قادت إلى تطرف «معالجة المسألة اليهودية» بدءاً من عام 1938. ويوضح هذا المثال أيضاً الدور الأساسي للمبادرات البيروقراطية والتناقضات، والتوترات، والصراعات والمفاضلة بين الأهداف المتباعدة أو بين هيئات القرار المختلفة داخل الحكم النازي[19]. آلاف التدابير المنفصلة كانت ترسل رسائل مختلفة، ومنعت أن يظهر بوضوح الخط الموجّه للهيمنة. الصراعات بين الوزارات، وبخاصة حول القطع الأجنبي، وتخفيض قيمة العملة الأجنبية، والتوجه القطاعي للمواد الأولية، وإدارة اليد العاملة، كانت تُترجم بالتوترات والمفاضلات، بحيث إن منطق العمل المتعدد استطاع تغيير الاتجاه وقادت إلى أوضاع مرعبة[20].

الارتجال والاجتهادات الاقتصادية: الابتكار والحرية في خدمة السيطرة

الدلالات السياسية للإجراءات الاقتصادية لم تكن، كما رأينا، موضوعة سلفاً وكذلك، فإن الممارسات الاقتصادية التي ترتّبت على هذه الإجراءات سلكت طرقاً ملتفة فتحت الطريق أمام الارتجال والتصرّف بحرية مع التوجّه السياسي المعطى بالأصل. أود أن أبين، عبر الأمثلة اللاحقة، كيف استطاعت هذه الارتجالات والاجتهادات تلطيف، لكن أيضاً، تصليب، التعبير عن السيطرة؛ فهي لم تعمل في أية حالة على إخفائه، لكنها ساهمت في تكييفه.

«الارتجال» وتشابك أشكال المنطق المختلفة، أكانا متعمدين أم لا، يتعلّقان

أيضاً بأفعال القمع البحت. وهكذا، استطاع نيكولا ڤيرث Nicolas Werth إثبات أن العنف، في الاتحاد السوڤياتي أيام ستالين، لم يكن يتعلّق فقط بمنطق إيديولوجي – اجتماعي، بل إن ديناميته كانت تتصل مع الأهمية التاريخية لعنف الجماهير[21]: القمع المتعدّد الأشكال كان يعمل عبر تجريم السلوكيات الاجتماعية المنحرفة، تجريم كان يتعلّق بالإرادة المنهجية للإبادة وفاقاً للمعايير الطبقية أقلّ ممّا يعبّر عن عالم من الفوضى، والفلتان، والمصادفة والارتجال. وحتى في مجازر **الرعب العظيم**، لعبت المصادفة والتحولات المفاجئة، ومنطق الحماسة، دوراً ما، وليس أقلّها. وعلى الرغم من أن «عقلانية» جرائم القتل كانت واضحة (مع معايير المنشأ الاجتماعي، والقومية، الانحراف الاجتماعي أو لشأن ذي طبيعة تتعلّق بالنشاط الاقتصادي)، فإن المصادفة لعبت دوراً مهماً[22]. وأمكن أن تأخذ شكل اللقاء العرضي، كما تمثل في «السكير» و«بائعة الزهور» – من كتاب نيكولا فيرث – اللذين كانا في اللحظة «الخطأ» في اتصال مع عناصر القمع، أو شكل التحوّل المفاجئ والاندفاع لآلة أصبحت «مجنونة» تحت تأثير منطق المزاحمة، والحاجة «لتسجيل الأرقام»، وسهولة بلوغ الأهداف بفضل «القضايا المجمّعة» (مع اختراع المؤامرات، أو المنظمات المناهضة للسوڤيات)، أو الأمر الدائم بانجاز «الحصص» و«تجاوز» نتائج المناطق المجاورة. لقد عمل الإنتاج الاجتماعي للامبالاة عبر اللجوء المنهجي للتقنية والشرعية التكنوقراطية على تضييع معنى أعمال القمع. وفي الوقت نفسه، عمل على فقدان السيطرة على الديناميات الجارية: «بالطبع»: «في بيئة من التعسف المطلق، أصبح كل شيء ممكناً – **خارج نطاق السيطرة**، يلخص نيكولا فيرث. وهنا المفارقة في الواقع: في الظاهر، كان من المفترض أن تنّظم كوتا الضحايا المسموحة من قبل **المركز**: – أقلّه من الناحية الكمية – العمل القمعي للمنفّذين المحليين. وفي الوقت نفسه، فإن الأمر الدائم بـ«إنجاز» الحصص المتزايدة تدريجاً، كما لو كان يجري تجاوز خطة الإنتاج، لم يكن يسعه إلّا تشجيع الممارسات الإجرامية. وقد فتح **مساحة رهيبة من الإبداع والحرية** لعناصر NKVD (مفوضية الشعب للشؤون الداخلية – الترجمة)، الذين أعادوا إلى السطح أحياناً مخزوناً قديماً من العنف مكوناً من ممارسات متجذرة في الخبرة الفلاحية الموروثة في قتل الحيوان. لكن ألم يساهم جوهرياً اختصار «العدو» إلى «عنصر» من بين آلاف يجب «القضاء عليهم» في النهج ذاته من حيونة الهدف البشري المطلوب قتله وتجريده من انسانيته[23]؟».

الاقتصاد السياسي للتحديد الكميّ يوفر الكثير من أمثلة أخرى أقلّ مأسوية للطبيعة الطارئة لممارسات الرقابة ودور الإبداع والحرية في ممارسة الهيمنة. يقود تحليل إدارة الإحصاءات في عهد ستالين على سبيل المثال، لتنويع عمل التزييف المتعمد للأرقام لغايات الامتثال السياسي[24]. وقد سلكت البيانات الاقتصادية والديموغرافية بدايةً مسارات متعرجة بين الإدارات وداخل الإدارة التي كانت قد جمعتها. وكانت المعلومة بعد ذلك تُعامل بطرق مختلفة تبعاً للمستخدمين. فالأولويات عند هؤلاء وأولئك مختلفة وتدخل بشكل مختلف في صوغ المؤشرات وتفسير المعطيات. وكان «مستهلكو» الأرقام يؤثرون في إنتاج هذه الأرقام عبر اختيار المعطيات، وكل هذه العملية برمتها كانت محاطة بتقلبات الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية. ومن ثمّ، فإن الاقتصاد السياسي للرقم، والذي يلعب دوراً أساسياً في انتظام فكر الدولة ونشره، يظهر من خلال التجربة السوڤياتية مرسوماً عبر التخمين وردود الفعل بطريقة غير منتظمة أكثر ممّا عبر تحديد خطوط إيديولوجية واضحة أو عبر قرارات محدّدة. بالتأكيد كان تأثير الإيديولوجيا أساسياً، متفشياً ولكنه مزعج. وكما رأينا، فإن الإحصاءات السوڤياتية لم تكتفِ بوصف واقع ما، الواقع الاشتراكي، بل ساهمت في بنائه عبر تصنيفات جديدة، ومنهجيات جديدة وأدوات جديدة، وشبكات قراءة جديدة، وتفسيرات جديدة، واستخدامات جديدة للقوانين والأساليب الإحصائية... بيد أن هذه الإيديولوجيا العقلانية، التحديثية، المركزية والشمولية كانت بطبيعتها غير قابلة للسيطرة. لقد أدت على سبيل المثال، إلى هاجس الأرقام والبيانات الكمية الذي بلغ أبعاداً بحيث إن كمّ المعلومات التي تم جمعها كان من المستحيل تحليله. لقد تجاوز القدرات العملية للإدارة، وحتى حدود العقلانية الإدارية[25]. بحيث لم يعد من مخرج آخر سوى ترك المجال للقيام بالتعديل، والارتجال، والاختيار، والابتكار. وقد أسفرت هذه عن مواجهات بين الإحصائيين والإداريين، والساسة ذوي المسارات والمراجع المختلفة. عمليات التطهير وتدخّل الأجهزة القمعية، بدءاً من مفوضية الشعب للشؤون الداخلية، أثبتت فشل السيطرة. على الرغم من الأوامر القادمة من فوق، والمبادئ التوجيهية، والقيود والخوف من «الزعيم»، كانت التسويات والمفاوضات لا مفرّ منها نظراً لتعقيد عمليات اتخاذ القرار، ولتعدد الإدارات وأماكن النفوذ، والصراعات والمعارضات المتعلقة بطبيعة العمل، وبالموقع في التسلسل الهرمي، وبأهداف الدوائر وتأهيل الموظفين، والقيود المحلية...

الاقتصاد السياسي للرقم فيه هذا القدر من الإثارة بحيث يظهر بشكل ملموس جداً غموض الاستناد إلى الشفافية والموضوعية حتى في ممارسة السلطة. الأرقام هي مكان التعتيم الذي يسمح في آن واحد بالسيطرة وهوامش الاستقلالية، بالقمع والحرية. في البرتغال السالازارية، النقاش حول أرقام التعداد السكاني – التي كانت تظهر تراجعاً في عدد السكان واستدعت إلغاءه وضرورة إجراء تعداد جديد يظهر استقرار العدد – موّه النقاش، ومنع ذلك، المتعلّق بالهجرة إلى أوروبا[26] وأجاز في الوقت نفسه تطوير سياسة قسرية لليد العاملة في المناطق الريفية، وسياسة اقتصادية مواتية للمصالح التجارية، والزراعية والعقارية، ومواصلة المشروع الاستعماري، مفسحاً في الوقت نفسه مساحات من الاستقلالية والحرية تحت غطاء الهجرة غير الشرعية والتي كان يتم التساهل معها، في الواقع، وقلما تقمع. تظهر الكثير من الأعمال في البلدان النامية كيف أن الأرقام (على سبيل المثال أرقام التضخم، وعجز الميزانية، والمجموعات الاقتصادية الضخمة بشكل عام)، تجري مناقشتها بين الجهات المانحة والدول المتلقية، وفاقاً لموازين القوى الدولية، والوضع الاقتصادي، والظرف السياسي والإيديولوجي، مخففين في الواقع ضغط الاشتراطات ومقدمين مزيداً من المرونة لحكام البلدان التي تتلقّى المساعدة للتصدّي للصعوبات الداخلية[27]. في هذه البلدان، تكون الشفافية مُرَاقَبة بحزم ورسمية، بفضل طابعها الغامض بشكل خاص : فيجري إظهار النتائج المتطابقة مع التوقعات الوطنية والدولية على أنها نجاحات، وتطورات إيجابية، وانجازات؛ وتُنشر المعلومات التي تؤكد هذه النجاحات أو التي تتعلّق بالابتذال، والحياد، والتقلب. لا فشل أبداً، أو شكوك، أو تراجعات.

التعتيم ينجم عن مشكلات مادية، لا يسع أحد أن يقلل من أهميتها، بقدر ما ينجم عن إرادة حقيقية لتطويق الخطاب، وإنتاج الحقائق وفهم العالم[28]. المثال شبه الكاريكاتوري لهذه اللعبة على الشفافية يقدمه انضمام تونس في حزيران من عام 2001، إلى NSDD (المعيار الخاص لنشر البيانات)، باسم المبادرة المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي لتعزيز شفافية الإعلام من خلال توفير تصديق كتابي للممارسات التي تحترم هذه المعايير. تشارك تونس أيضاً في RONC (تقرير مراقبة المعايير والأنظمة)، الذي يتفحّص المعايير الأساسية المستخدمة في الإعلام الاقتصادي والمالي للبلاد. الانتساب إلى هذه العمليات يجعل النشر المنتظم

لبعض المعطيات على مواقع الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي أمراً إلزامياً. وهذه العضوية مرغِمة سياسياً وتقنياً، ولكن السلطات التونسية أوفت بالتزاماتها بدقة دائماً: الأرقام النقدية والاقتصادية الكبرى الرئيسة باتت علنية بشكل منتظم، وتنشر تقارير على الشبكة، ويجري تطبيقُ المعايير الإحصائية المتعارف عليها دولياً. ولا بد من القول بأن هذه الشفافية انتقائية جداً: فالتقارير ملطفة مسبقاً، وغالباً ما يتم التفاوض حولها وعلى غرار جميع المنشورات الرسمية للمنظمات الدولية، كما ذُكر أعلاه؛ فصندوق النقد الدولي لا يهتم في نهاية المطاف إلّا بالبيانات المبرزة من دون أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية تكوينها. باختصار «الأرقام الحساسة ليست معنية حقاً[29]». خاصة، وأن المبادرة تركز بشكل أساسي على طرق الإعداد وعلى الانتظام في نشر الإحصاءات (تغطية، وتواتر وتوقيت البيانات)، وعلى الصفة الرسمية للبيانات، وعلى تطبيق المنهجيات المفضلة وعلى وجود المضاهاة؛ ولكن، ولأنها تتعلّق بمنطق إجرائي في المقام الأول وصوري، فإنها لا تسمح بالحكم على أهمية البيانات المنشورة.

ومع ذلك، فنحن نتفهم الفائدة من الانضمام لمثل هذه المبادرة. فهو يعزز قبل كل شيء صورة الطالب المجدّ، والنجاح الاقتصادي، ويسهم بالتالي في حصول تونس على تقييمات «جيدة»، وتصنيفات عالمية، تتيح لها الحصول على إعادة تمويل أقلّ تكلفة، والتفاوض على مَحافِظَ جديدة قادرة على تغذية بناء الوفاق الداخلي. وهو يسلط الضوء على الجوانب الإصلاحية والتحديثية للجهاز البيروقراطي التونسي، ويسهم فعلياً في تحسين صورة الاقتصاد الكلي للبلاد، عبر تحسين هوامش تفاوضها مع الممولين الدوليين. وهو ينسجم تماماً مع التقليد الشكلاني، الذي لا يستبعد اللجوء إلى التلفيق، المشار إليه في الجزء الأول من هذا الكتاب. بالنسبة إلى مانحي الأموال، تشكل هذه العملية بدورها جزءاً من عقيدتهم ورسالتهم الحضارية، إضافة إلى أنها نابعة من ممارسة «المجتمع الدولي»، والأسواق المالية للتطبيع؛ ولها خصائص استيهام المعلومة الكاملة الذي لا يمكن فصله عن أسطورة الشفافية[30]. وهنا نرى بشكل ملموس جداً كيف أن نشر الأرقام وتمجيد الشفافية يسمحان بممارسة السيطرة، سيطرة دولية، مع فرض المعايير المالية والمحاسبية ومبادئ «الحوكمة الرشيدة»، وخصوصاً سيطرة داخلية، مع التمجيد الذاتي لـ«تونس زين العابدين بن علي»، الشفافة بقدر ما هي حسنة الإدارة، وتعزيز الإجماع حول «المعجزة الاقتصادية». ولكن تزامناً، تفتح

سياسة الشفافية هذه بعض فضاءات الحرية تحديداً، لأن المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) هو في المقام الأول تكنولوجيا سلطة يتيح، في إطار شكلي محدّد، فتح الطريق للتفاوض[31]: وبوصفها تعبيراً يشير «لما هو منظم رسمياً» تحت شكل يفصلها عن «دلالتها الذاتية»، فيصبح معنى الشفافية «كلمة رسمية» فاقدة أية «قيمة معرفية»[32]. ومن الناحية الواقعية، تتيح شكلية الشفافية هذه التفاوض مع مانحي القروض، كما رأينا، والذين يريدون تعزيز الشفافية بوصفها كذلك أقلّ ممّا يريدون إنجاح برنامج، وإقناع أكبر عدد ممكن من البلدان للانضمام إلى المبادرة، ونشر مبدأ دعم «الحوكمة الرشيدة»، وتسمح أيضاً بالتفاوض بين اللاعبين التونسيين طالما أن البيانات التي تطرح إشكالية لا تشكل موضوع المناقشات وأن هذا السكوت» يحمي السلطة، ويرسخ ممنوعاتها»، ولكن وبشكل متزامن «يفكّك قبضتها، أيضاً، ويراعي بعض التجاوزات الغامضة نوعاً ما»[33]: يسمح المسكوت عنه بممارسات ربما كان سيعتقد أنها «غير مشروعة» انطلاقاً من خطاب يبدو متماسكاً لدرجة أنه يبدو وكأنه يقتصر ممارسة السلطة على الرقابة والسيطرة المطلقة. هذا المسكوت عنه وهذا الصمت على حدود الشفافية يسمحان في الواقع بالعديد من الترتيبات من قبل الفاعلين الاقتصاديين، بدءاً من أولئك الذين هم على مقربة من «قمة الدولة»، والذين يستفيدون، بتعتيم كامل، من عمليات الخصخصة وتحرير التجارة والصعوبة في الميزانية. غياب نقاش حول بناء الشفافية – وبتعميم أوسع غياب النقاش في المجال العام – يخفي بذلك «مفاوضات محدودة[34]» ولكن ليست أقلّ حقيقية.

هذه اللعبة بين الهيمنة وهوامش المناورة، بين مساحات الرقابة والحرية، ليست من ميزة الأرقام ولكنها توجد في كل الممارسات الاقتصادية التكنوقراطية. إذا ما تابعنا مع المثال التونسي، فإن الهيئات الاقتصادية الحزبية تسمح بالتالي بالممارسة الذكية لحل وسط بين المواقف المختلفة[35]: فالناس غير المتفقين مع الموقع المسيطرة، ولكنهم حريصون على التحالف مع السلطة المركزية، يقبلون الإرادة الرئاسية إذا ما وجدت هذه الإرادة صيغة تقنية جديدة تحدّ فعلياً من آثارها الأشد سلبية. كما لو أن الصمت كان يسمح بترتيبات، غامضة بطبيعتها وغير مستقرة، مؤهلة وحدها لأن تجعل التعايش ممكناً – على الرغم من التوترات والأزمات أحياناً – بين الفاعلين ذوي المصالح المتباينة، وبوجه خاص النخب الاقتصادية المنقسمة غالباً، ومن ثمّ، كان يساعد على صناعة ممارسة السيطرة. لقد أبرز ذلك بشكل رائع بوريس صموئيل

Boris Samuel في حالة بوركينا فاسو عند الحديث عن «الأطر الإستراتيجية»، هذه الأدوات التكنوقراطية المتوقع منها أن تقدّم، ضمن إطار متجانس، الصورة الموحدة لإجراءات الدولة الاقتصادية ولأهداف النشاط العام[36]. واستناداً إلى تحليل دقيق للممارسات التكنوقراطية، المتحوّلة باستمرار تحت رحمة الشروط الخارجية، والضغوط الداخلية والتجديدات التقنية، يسلط الضوء على دور الضبابية وما يسميه « فشل» أدوات الميزنة budgétisation هذه في ممارسة السلطة: المفهوم الفضفاض للأطر الإستراتيجية يتيح في آن واحد ممارسة منطق آخر غير منطق ترشيد العمل العام (على غرار منطق الزبونية واستثمار رصيد علائقي)، وتوسيع التعديلات المتواترة لمواجهة التوصيات الدولية المتقلبة والعشوائية. وطالما أن الإطار الإستراتيجي يظهر على أنه لغة تقنية تمكن الوصول إلى الموارد المادية وكذلك الرمزية للسلطة، فإن السيطرة تُمارس من خلال الموازنة بين إرضاء الطلبات (لوزارة، أو برنامج أو دائرة، أو إدارة)، وبين تعسف خيارات بعض صناع القرار. إلّا أن هذه الهيمنة ليست مُحددة فقط «من فوق» عبر إصلاحات مفروضة من قبل الجهات المانحة ومن قبل سلطات الدولة العليا. إنها مصنوعة على نطاق واسع من قبل مفاوضات موازية في حلبات أخرى (الوصول إلى ميزانيات مختلف الجهات المانحة، وإلى أموال الرئاسة، وعلى موارد من خارج الميزانية من جميع الأنواع). يتيح استخدام الإجراءات الداخلية المجال للعديد من ألعاب الإقناع التي تأذن بها السيطرة على تقنيات تسيير القروض ومنحها. تبني الشبكات الاجتماعية المختلفة طائفة السياسيين بقدر ما تبني طائفة التقنيين، وتسمح باتصال المصالح المتعددة. ولذلك فمن المفهوم أن الابتكارات المتعلّقة بإنشاء الأطر الإستراتيجية والتقنية للإدارة العامة الجديدة كانت، عملياً، متعدّدة ومتناقضة في كثير من الأحيان[37]. وهكذا توجب على المانحين الرئيسيين التخلّي عن استخدام القسم الأعظم من المؤشرات الإحصائية لتقدير دعم الميزانية لأنها كانت غير موثوقة كثيراً ومهل إنتاجها غير مؤكدة. لقد وجدوا أنفسهم مضطرين إلى اعتماد عمليات تفاوض تقديري للتدابير التي كانوا يودّون رؤيتها قيد التنفيذ، معززين بالتالي مركزية القرارات وسامحين بممارسة أكثر صرامة للسيطرة والهيمنة. ولكن، في الوقت نفسه، ضمن منطق التحديث وتعزيز التقنيات المستمدة من **الإدارة العامة الجديدة**، فإن هؤلاء المانحين أنفسهم تابعوا المطالبة بأن تستخدم الدول مثل هذه المؤشرات – مع أنها لا تزال تُعتَبر غير موثوق بها – لإجراءات التقدير الخاصة بها، فاتحين الباب أمام عدد من الترتيبات. وكذلك فإن المفاوضات بشأن تمويل

السياسات العامة تقوم على استخدام نماذج إحصائية أكثر تعقيداً دائماً لكن يُعاد تعريفها ومناقشتها على الدوام دون أن تُقرّ بشكل واضح على الإطلاق. وهذا يسبب اجتماعات لا نهاية لها حول مفاهيم غامضة جداً: ما معنى، على سبيل المثال، مقياس «إستراتيجي حقاً». ينتج من ذلك أن التعليمات الموجهة للإدارات لتحديد سياساتها والدفاع عن احتياجاتها المالية وقت إعداد الميزانية توضع موضع الشك حتى قبل أن تأخذ طريقها للتنفيذ، مطلقة هوامش للارتجال في وقت واحد مع هوامش عمل تقديرية لمختلف اللاعبين، من خلال إجراء اتصالات مع الجهات المانحة أو دوائر أخرى خارجة عن الميزانية، وأحياناً حتى في قلب وزارة المالية. وباختصار، فإن السيطرة لا ترسمها فقط السياسات العامة، بل إنها تشكّل إلى حد كبير من قبل هذه المفاوضات، والترتيبات والارتجال ونتائج الإقناع هذه التي هي أبعد من أن تكون محددة مسبقاً وتحت السيطرة جميعاً.

الدور الطارئ والوظيفي للصراعات

في الاتحاد السوڤياتي، على عكس ما يعتقده البعض في كثير من الأحيان، السكن الجماعي لم يختر باعتباره الشكل المفضل للسكن لا من حيث الإيديولوجيا، ولا من حيث الاعتبارات البوليسية والأمنية. كانت غلبته نتيجة لظروف خاصة جداً، ولمصادفات التاريخ، والضغوط المادية والمالية، والصراعات بين الإدارات وتدابير المواطنين[38]. الإسكان الجماعي كان في البداية تدبيراً انتقالياً، اتُخذ بعجالة عام 1917 في مواجهة الوضع الكارثي للسكن وضعف القطاع العقاري. هذا التدبير كان من جهة أخرى غير صحيح سياسياً لأنه كان يستخدم بيئة الشقق البرجوازية السابقة. ومع ذلك، فقد دام لأسباب براغماتية؛ فوتيرة بناء المساكن العامة وخصوصاً المساكن الاجتماعية الفردية لم تُدعم بشكل كافٍ، وبسبب الهجرة من الريف، شهدت المدن الكبيرة زيادة عدد سكانها بسرعة فائقة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الصراعات عديدة حول هذا الموضوع. بين دوائر الوزارات المعنية، صراعات إيديولوجية وسياسية؛ وكانت تتعلّق بالسياسة الواجب اتباعها، وأذكت المواجهة بين المثقفين والمهندسين المعماريين من اتجاهات مختلفة، والمصالح البلدية، والدوائر السياسية المتعارضة، دعاة التمدين ومعارضيه. وكانت تتعلّق أيضاً بالتنفيذ العملي للتدابير المقرّرة مع ذلك في أعلى المستويات، وتعارض ما بين القيادة المركزية للحزب الشيوعي، والقيادات المحلية ولجان الأبنية. وساهمت

التدابير الاستباقية التي اعتمدها المواطنون أيضاً في فرض الإسكان الجماعي بما في ذلك «اختيار» التكثيف الذاتي. وقد اعتُمد هذا «الاختيار» من قبل العائلات لأنه كان يعطيها إمكانية أن تختار بنفسها شركاءها في الإيجار ويجنّبها بذلك تقاسم سكنها مع غرباء. وفي وقت لاحق، صار هناك ثقل العادة والتكيف مع نمط حياة خاص، كذلك تحسن الظروف المعيشية بفضل تبادل الخدمات وفرص اللقاء والتواصل، بخاصة بالنسبة إلى كبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، وبخلاف فرضية وجود دولة قادرة على كل شيء، قادرة على التنفيذ الفعال للسياسات التي ترسمها هي، فإن تاريخ الشقق الجماعية هو تاريخ الحيل المتجددة باستمرار من قبل السكان لمواجهة الأوامر السياسية: تزوير عدد الساكنين لكل أسرة، وتفسير خيالي للمعايير الإلزامية (المعايير الصحية والنظافة، وعدد الأمتار المربعة لكل ساكن، ولكل زوجين أو أسرة...)، واستخدام العلاقات والفساد، مقايضات بين الشاغلين من خارج التراخيص الإدارية، والطلاق الصوري للاستفادة من أمتار مربعة إضافية، تحويل المسكن إلى مكان عمل، ونقل الجدران، واستغلال القضاء...

على الرغم من أن السكن الجماعي لم يعد منذ بداية سنوات العشرينيات السياسة الرسمية والشرعية، وندد به خروتشوف عندما جاء إلى السلطة، فإنه أتاح القمع عبر الطرد، وخصوصاً عند بداية الثورة وحتى أواخر العشرينيات، «لعملاء الثورة المضادة»، ولأنصار «السياسة الاقتصادية الجديدة nepmen» وغيرهم من «أعداء الشعب». وفي وقت لاحق، صارت هذه التدابير نادرة، وركزت على الأفراد، و«اللااجتماعيين»، و«الهامشيين»، أو المزعومين كذلك، نتيجة بالطبع لمأسسة طرق مراقبة ألطف وغير مرئية أكثر. البوابون كانوا من عناصر المخابرات، وإذا لم يكونوا كذلك، فقد كان يُنظر إليهم على أنهم كذلك على أية حال. وقد توسّع استخدام المخبرين وكذلك ممارسة الوشاية. ولكن هنا أيضاً يظهر البعد غير المتوقع للرقابة وتوسيع الأجهزة الأمنية وانتشارها: إن الصراعات التي لا حصر لها في الواقع - وغالباً ما تكون تافهة وحتى لا قيمة لها - بين قاطني المساكن الجماعية هي ما سمح بتدخل الدولة وشرع لها أحياناً بالتأديب والمعاقبة. فالخلافات حول أمتار مربعة، وحول الأشكال العملية للعيش معاً، والوشاية بممارسات غير قانونية، والتنافس على توزيع المساحات المفرغة، والنزاعات حول اختيار المشاركين في السكن، والخصام حول مواضع الأثاث، وتربية الحيوانات أو توسيخ أحواض

الاستحمام... كانت كلها فرصاً للميليشيا لدخول الشقق، وبالنسبة إلى حراس البناء للتدخل، وللحزب للتأديب، وللأجهزة الأمنية لاستكمال معرفتها بالسكان. جرى الامتثال فضلاً عن ذلك عبر مسارات ملتفة مرتبطة بنمط الحياة الجماعية: فالميل للاستماع إلى الجيران كان في الوقت ذاته، تعبيراً عن الفضول وضماناً للسلامة الشخصية. إن تعريف قواعد الحياة في الشقة الجماعية، من حيث الضوضاء والروائح، ووضع الأغراض، كان يعتبر كذلك من الممارسات التأديبية كما تقاسم الأمكنة وأوقات استخدامها. وكان لأنماط الحياة هذه تأثير هام في توحيد الممارسات الاجتماعية التي كانت مختلفة بالتأكيد عن تلك التي حددها الحكم، ولكن على الرغم من ذلك ساهمت في عملية التوحيد السياسي الشاملة. ولذلك، كان السكن الجماعي في الواقع آلة من بين آلات أخرى لمراقبة السكان، وأداة محتملة للقمع. ولأنه كان فعّالاً، كان لسيطرته مع ذلك دائماً آثار غير متوقعة لأنها تعتمد على عوامل أخرى بدءاً بأداء الفاعلين الاجتماعيين المختلفين.

يوضح هذا المثال استخدام الصراعات في موازين القوى. أو بتعبير أدق الاستخدام المزدوج للصراعات في ممارسة السيطرة: استثمار الصراعات بين الفاعلين من قبل السلطة المركزية من جهة، ومن الجهة الأخرى الاستخدام الإستراتيجي لموازين القوى من قبل الفاعلين في الصراعات التي تضعهم في مواجهة فاعلين آخرين. إن تحليل الوشاية أو النميمة هو مفيد جداً في هذا السياق. إنها عادية جداً وهي موجودة في جميع القارات، في أوضاع الاحتلال، والثورة، والسلطة المستقرة، سواء في العصور الرومانية القديمة أو في المجتمعات المعاصرة[39]. وهي مؤسسة في جزء كبير على الصراعات بين الناس وتلعب على الخلط بين العام والخاص، مكونة «شكلاً من غزو الحياة الخصوصية» من قبل السلطة[40]. فالحكم النازي، على سبيل المثال، استخدم على نطاق واسع المنازعات الصناعية المفتوحة، والمنافسات الخفية، والمصالح المالية والمادية لكشف السلوكيات العدائية أو الانشقاقية، وملاحقة المعارضين، والتمييز ضد الأجانب واضطهاد اليهود[41]. كان الغستابو يعتمد خصوصاً على الوشايات العفوية، بسبب نقص الموظفين، وضعف الوسائل والتنظيم البيروقراطي لدوائر الشرطة. تتعلّق الوشاية بالإيديولوجيا أو المعتقدات السياسية أقلّ ممّا تتعلّق بالجشع والبحث عن المصالح الشخصية. العلاقة النزاعية مع الآخرين ومع المجتمع لعبت دوراً

أساسياً تحت شكل الكره، والفوائد المأمولة من خلال الضرر المُلحق بالآخرين، وسحر ممارسة شيء من السلطة على من هم أضعف منه، شهوة الانعتاق والرغبة في الانتقام. قبل عام 1938، تحقّق الاستبعاد التدريجي لليهود من المهن الحرة والتجارة، ثم من كل نشاط اقتصادي، عبر اللعب على البغضاء، والمنافسات المهنية، ومعرفة المخالفات المرتكبة، واختراع الاتهامات الباطلة والصراعات. كانت الوشاية تقدّم خدمة للدولة، والدولة للمخبرين، وذلك باستبعاد أحد الأطراف المتورطة في النزاع، عند تسوية خصومة ما أو عبر السماح بالاستيلاء أو بالحصول «بسعر مناسب» على ثروات وأملاك الأشخاص الذين تمت الوشاية بهم.

حالة ألمانيا الشرقية التي قامت بتحليلها سونيا كومب Sonia Combe تشير بوضوح أكثر بعد إلى البعد المزدوج للعب مع الصراعات في ممارسة الهيمنة، وبالتالي إلى حصة غير المتوقع، والعشوائي والمحتمل في المراقبة[42]. شهد ستازي (Stasi جهاز أمن الدولة – الترجمة) التحول نحو الأمن الداخلي في أواخر الخمسينيات. فقد تنامى الشعور بضرورة مراقبة السكان مراقبة دقيقة وذلك بعد ثورة حزيران 1953، واشتداد الهروب إلى الغرب، والاحتجاجات في بولندا، والثورة المجرية 1956. ولتحقيق هذا الهدف، دُعي السكان جميعاً للمشاركة في المراقبة؛ كان المقصود معرفة المجتمع على نحو أفضل، واختراقه والتحكم به، وحتى لقمعه. انضمام السكان إلى آليات المراقبة وإدراج هذه الآليات في الممارسات الاجتماعية كان يمر حتماً عبر التدخل في المنازعات. ولكن خلافاً لما كان يحدث في الرايخ الثالث، فإن هذا «التعاون» كانت تقوده حوافز التطبيع، والاعتراف، والعيش وفقاً للمعايير الاجتماعية الجديدة أكثر ممّا يقوده الجشع. وهذا ما يفسِّر الانتشار السريع للوشاية، ودور المخبرين غير الرسميين في عمل جهاز أمن الدولة. لكن هذا النجاح كان يعود في الأصل لعدم كفاءة الجهاز النسبية. منطق المراقبة عبر الوشاية، قد أفسده، من جهة، إيمان جهاز أمن الدولة بقدرته على رؤية كل شيء، ومعرفة كل شيء، ما أدّى بسبب «تقديس التفاصيل»[43] إلى تضخّم معلومات غالباً غير مفيدة واستحالة معالجتها[44]. ومن جهة أخرى، كانت تسقطه تكتيكات وخدع المخبرين المجندين تحت الضغط أو بسبب قوة الأحداث، والذين كانوا يزودون الستازي بتفاصيل لا قيمة لها، ومعلومات غير موثوقة تماماً، هي تعليقات وتقديرات عامة أكثر ممّا هي معلومات مفيدة، غالباً ما تساهم في إنتاج الفراغ[45]. يبين الاتحاد

السوڤياتي، بدوره، نمطاً آخر من اللعب على الصراعات في ممارسة السلطة، نمط يستند مع ذلك إلى نفس وهم كلية معرفة الدولة وكلية قدرتها التي يجب أن تعرف وتحل جميع المشاكل، بما في ذلك حالات النزاعات والاستياء[46]. الدعوة إلى الوشاية والنميمة كانت تقليدية تقريباً في ممارسات السلطة الروسية، والتحفّظات الأخلاقية لجزء من السكان لم تكن أقلّ منها تقليدية وانتشاراً. إن السلطة البلشفية آخذة في الاعتبار هذا التناقض طرحت فوراً الوشاية كوسيلة حكم مخصصة لسماع المجتمع أقلّ ممّا هي مخصصة لقمعه. قبل كل شيء، قامت بمأسسة هذه الممارسة عبر دَيْوَنَتِها bureaucratisant وافتتحت مكتباً للشكاوى. سير عمل النظام الاقتصادي السوڤياتي سرعان ما خلق توترات اجتماعية شديدة. ومع ذلك، كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تجريم التنظيم الاقتصادي للحكم، فأُلقي بتبعات السخط والتذمر على فئات معينة من الأفراد. في الجهاز الحكومي استُهدف بوجه أشد خصوصية موظفو المزارع الجماعية (الكولخوزات) وإدارات المناطق أو الأقاليم، بينما في القطاعات الصناعية جرى توجيه السخط ضد التسلسل الهرمي، الكوادر ورؤساء العمال. وهكذا، لم يعمل مكتب الشكاوى إلّا قليلاً كهيئة لتحسين النظام البيروقراطي ومراقبة الموظفين. مع مرور الوقت، أصبح آلية لإدارة النزاعات، ونزع فتيل حالات السخط، وأداة لتحصيل الحقوق أو تصفية الحسابات، ووسيلة للتعبير، كلٌ بطريقته الخاصة، عن انضمامه إلى الحكم، واتخاذه جانب السلطة.

في هذه أو تلك من الحالات، تظهر الوشاية باعتبارها «تقنية مهذبة للسلطة»[47]. لأنها تقوم على التوتّرات بين الاستخدام المتبَادل للصراعات في المجتمع والسيطرة غير المتكافئة على المعلومات المقدّمة على هذا النحو. وهي تعمل عن طريق خصخصة السلطة القضائية كما السلطة البوليسية، والمعرفة كما تفسير الحياة في المجتمع. وهذا الغموض هذا بالتحديد بين الخاص والعام هو ما يشكّل في الآن نفسه دافعاً أساسياً للسيطرة وينظم خطوط التسرب فيها.

بشكل عام، لم يكن ممكناً حدوث «التدخلات» السياسية إلّا بسبب التناقضات والصراعات التي تعترض المجتمع. هذه هي حالة تونس، مثلاً، حيث، كما في أماكن أخرى، يكون «عالم الأعمال» هو مسرح المنافسات، والغيرة، والمكائد الصغيرة[48]. التنافس بين مختلف المجموعات أو الأفراد في القطاع نفسه نادراً ما يكون مخفياً. في بعض الأحيان يجري إبراز وزن الارتباطات السياسية، والدور في تمويل الحزب

أو قدم الممارسات. في بعض الأحيان، يجري التنديد بـ«فساد» البعض أو بـ«الجشع الوحشي» للبعض الآخر. أيّاً يكن الأمر، فإن ميول السيطرة لدى السلطة المركزية تندرج في عالم الأعمال، من خلال التدخّل في الصراعات القائمة بين الناس أو بين الرؤى، ومن خلال التلاعب بهذه المنافسات لتقسيم أرباب العمل، وللحفاظ على حالة عدم اليقين، وباختصار، لتأديب الوسط. الأمر الذي لا يمنع كذلك، أرباب العمل أنفسهم من استغلال هذه الصلات السياسية لغاياتهم الخاصة: فلإسقاط أحد المنافسين، يكفي تحديده على أنه مناهض؛ وللحصول على عقد ما يجب ادعاء القرابة من زعيم العشيرة، هذا المستشار أو الرئيس شخصياً. وبالعكس، يستغل الحزب، والإدارة المسيّسة والشبكات الاتجارية المرتبطة بـ«العشائر» والرئاسة ميدان رجال الأعمال عبر هذه الصراعات: يفاضلون بين المتنافسين من خلال عقد التحالفات، واستثمار الأموال في المنشآت «المنتخبة»، وعن طريق تخصيص المساعدات والتدخّل في هيئات الحزب أو أرباب العمل، وعن طريق ترجيح الكفة لنمط من السياسة أكثر من نمط آخر.

يجري تضخيم شدة هذه الصراعات من خلال واقع أنه بالنسبة لرجل أعمال طموح، فإن الاستثمار عبر جهاز أرباب العمل في تونس كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، هو وسيلة لتحقيق النجاح الاقتصادي: فالغرف الاقتصادية الإقليمية وجمعية أرباب العمل الوحيدة توفّر دفتر عناوين واتصالات مع أعيان المنطقة، والفعاليات الاقتصادية ومسؤولي الحزب. إدارة اتحاد أو غرفة إقليمية هو أمر رائع ومثير للاهتمام بما يكفي ليكون موضعاً للأطماع وللمنافسة الشرسة؛ وهذه المنافسة تصبح عشرة أضعاف على المستوى الوطني عندما يلزم إقامة «التوازنات» بين المناطق، وإظهار أن تونسيي العاصمة لا يحتكرون مقاليد السلطة. وبالمثل، ففي الاتحاد السوڤياتي في أواخر العشرينيات، كان المنبت الاجتماعي، والمفاهيم العلمية والسياسية والمعارضة العلنية مع البلاشفة، كافية لوصف «الأخصّائيين البرجوازيين» بالأعداء، واعتبارهم أشخاصاً ينبغي نفيهم والعمل على إزالتهم من وسطهم المهني؛ لكن استبعادهم دون قيد أو شرط غالباً ما كان ممكناً بفضل الخلافات الداخلية واستغلال هذه الخلافات من قبل الحكومة المركزية[49].

من المؤكد أن التوتّرات والتناقضات والصراعات بين الأفراد أو الجماعات، أو المؤسسات، تجيز للحكومة المركزية التدخل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية،

وعند اللزوم، القمع. لكنها تسمح أيضاً بممارسة المكر واستمرار أماكن الاستقلال النسبي. في حالة الوشاية والنميمة المذكورتين أعلاه، تلعب الشكلية إذاً كقوة إطلاق للقهر السياسي: في ألمانيا الشرقية، دَيْوَنَةُ هذه الممارسات آلت إلى أن تكون كبيرة بحيث أنتجت هذه الممارسات أيضاً الكثير من الفراغ لكثرة التفاصيل المقدّمة بلغة نمطية ووفقاً لقواعد شكلية[50]. هذه المعلومات كانت في كثير من الأحيان غير صالحة للاستعمال، وسمحت بنمو هوامش الحرية، وآلت هذه الأخيرة لأن تصبح في غاية الأهمية بحيث إن جهاز أمن الدولة بات غير قادر على إدارة الضجر والاستياء اللذين قادا إلى سقوط الجدار وزوال جمهورية ألمانيا الديمقراطية. في الاتحاد السوڤياتي، «تعيَّن» على الاقتصاديين «البورجوازيين» أو خبراء الإحصاء المدافعين عن واقع مرفوض من قبل السياسيين أن يموتوا في عمليات التطهير الستالينية المتعاقبة، ولكن العديد منهم تمكّن من البقاء على قيد الحياة على وجه التحديد لأن تنوع المواقف، والصراعات بين الزمر الحزبية و«الفوضى البيروقراطية» فتحت مساحات، مصغّرة بالتأكيد، وهشّة، ومن الممكن تجريمها في كل لحظة، من الاستقلال النسبي، أو على أقلّ تقدير، من الكتمان[51]. إن صورة هؤلاء المواطنين السوڤيات الذاهبين إلى مطبخ الحساء الشعبي تطرح شكلاً آخر من أشكال هذه الازدواجية، التي تترك الباب مفتوحاً أمام تصورات مختلفة، وبالتالي أيضاً سلوكيات غير متجانسة أو حتى غير متطابقة[52]: خبراء في فن تقديم الذات كفقراء فضلاء، كان هؤلاء المواطنون يغذّون من دون شك صورة دولة شرعية في عنايتها، والتي ساهمت في تحسين أوضاعهم المعيشية، ويمكنهم التعبير عن تقديرهم وامتنانهم لها؛ ولكن، بما أنهم يعتبرون أن الدولة ملزمة بأن توفّر لهم الغذاء والكساء، والسكن وفرص العمل، فإنه يمكنهم أيضاً لومها لعدم كفاية كمية الحساء الموزعة وخصوصاً توزيعها غير المتكافئ، كون أفضل الوجبات محجوزة فعلياً للمحظوظين. إن هذا أو ذاك من هذه التقييمات يمكن أن يسود وفاقاً لمشيئة الأحداث والأمزجة والظرف وموازين القوى داخل الجماعة التي يعيشون فيها، ولفهم التطورات السياسية أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية... وكانت هذه التقييمات غامضة للغاية ومتقلبة، متحولة، وعرضة لتغييرات غير محسوسة غالباً، ولكن يمكنها في النهاية أن تظهر ذات مغزى.

من خلال تحليل للشأن العادي، ليومية السلوك الاقتصادي والوجود العادي، فإن هذه الأمثلة تساعد على تقديم، ما بين سطورها، نقداً للمقاربات الأنطولوجية

واللاتاريخية للسيطرة[53]. وهي تسلط الضوء أيضاً على دور الطارئ والعشوائي في ممارسة السلطة، وكذلك صعوبة تحديد بعض القرارات بشكل صحيح ولائق، ومعرفة ومراقبة عمليات اتخاذ القرار، والسيطرة على نتائجها[54]. وهذا بالطبع ليس خاصاً بممارسة السيطرة أو بالحالات الاستبدادية والشمولية التي جرى تحليلها هنا. إن ما يصنع خصوصيتها هو تركيز هذه الأنظمة على الإرادوية والقدرة على السيطرة، ونشدانها الرصد والمراقبة، وعند الاقتضاء، القمع. ولعل ما يجعلها أكثر نوعية أيضاً، هو تمفصل هذا الارتجال الذي لا مفر منه مع إجراءات سيطرة أخرى أكثر تماسكاً وفعالية ومؤسسة أكثر على الإكراه والعنف. إلّا أن الطارئ، على وجه خاص، أمر لا يحظى بالتقدير الكافي في تحليلات السيطرة وينبغي رفع شأنه. التحليل المقترح هنا سعى إلى إبراز، ولو بسرعة، هذه الحصة من المصادفة وتبيان أن الارتجال، وتغيرات القمة أو التحولات متناهية الصغر، ولكنها هامة، كانت تنتج من القرارات بحصر المعنى - وصول زعيم جديد، سنّ قانون ما، تجسيد فكرة اقتصادية أو دروس مستفادة من فشل ما - أقلّ ممّا كانت تنتج من فعل الناس غير المتوقع وغير المبرمج، ومن صراعات الحياة وانقلاب موازين القوى، ومن الطارئ و«الوقت المتقلّب»، وغموض الأشياء، و«الفوضى» أو«وقاحة» الحياة اليومية، ومن ازدواجية الكلمات والحركات[55]... «إن القوى التي تدخل اللعبة في التاريخ لا تخضع لمصير ولا لآلية ما، ولكن لمصادفات المعركة، يقول ميشيل فوكو. وهي لا تتبدى مثل أشكال متتالية لقصد أولي؛ ولا تأخذ كذلك مظهر نتيجة ما. تظهر دائماً في مصادفة الحدث الفريدة[56]».

وبطبيعة الحال ليس المقصود هنا التأكيد على أن ثمة قرارات لم تتخذ إطلاقاً، وأن ثمة أفعالاً لم توجّه، وأن النيات الصريحة هي وهم خالص، بل بالأحرى لإدراك تعقيد ممارسة السلطة وتناقضها. انطلاقاً من هذا المنهج فإن الأمثلة المذكورة أعلاه تسهم في تعقيد مسألة ممارسة السيطرة، بما في ذلك في النظم التي تُعتبر مركزية، في حالات التوافق المكره وغياب النقاش. وهي تظهر سعة التفاعلات الممكنة والمسارات الملتفة للهيمنة: في غالب الأحيان، ليس هناك اتساق في الممارسات الحكومية، وتعريفات واضحة للسياسات واتخاذ للقرارات المحدّدة واستقرار الخيار ووحدانية التمثل، وإنما بالأحرى عدد وافر من المفاوضات الطارئة مع فئات اجتماعية وبينها، في سياق معيّن، يوفّر في الوقت نفسه تخوم التفسيرات والمعاني الممكنة والممارسات الملموسة للهيمنة.

8

لا تعبيراً عن التسامح ولا أداة للقمع: عدم التدخّل الاقتصادي بوصفه طريقة مرتجلة للسيطرة

المناقشات حول «وظيفية» الشأن غير الرسمي، والسري، والتهريب، والخفي، أو الاقتصاد الموازي في البلدان الاشتراكية، أو في البلدان النامية، غالباً ما تنتمي إلى النوع نفسه من المنطق القصدي. في خط الأعمال التي تركّز على الالتفاف، والحيل وغيرها من الترقيعات الأخرى، هذه الممارسات يتم تفسيرها في بعض الأحيان بلغة المقاومة: في البداية محمولة لأنها هامشية ومعتبرة غير مؤذية، لكنها ستصبح خطرة تدريجاً بالنسبة إلى الانتظام القائم - وبالتالي سياسية - لأنها ستصبح التعبير عن معارضة ما أو أقلّه عن «مقاومة مرتبطة بالذرائعية الاقتصادية لاقتصاد سياسي، اقتصاد الصلة الشخصية وأولوية العلاقة، الذي يبطل ويهمل مبدأ التنظيم البيروقراطي ذي القاعدة الأخلاقية التي من خلالها تسعى الحكومات «لإدماج» الشأن الاقتصادي في الترتيب الاجتماعي[1]».

لقد نُظرَ إلى «الاقتصاد الموازي» السوڤياتي أحياناً بهذه اللغة[2]. وبالنسبة إلى بعض الكتّاب، كانت له في الواقع، في سياق تقليد من تشييء ممارسات البقاء والشطارة لمجتمع مستقل بالنسبة إلى الدولة، حسنة التقليل من علاقات التبعية حيال الفاعلين المهيمنين عبر تجنب اللجوء المنهجي لموازين القوى مع المسؤولين، والمساهمة في تفكك النظام[3]. هذا الموقف قريب من الموقف الذي يدافع عنه بعض الاقتصاديين الليبراليين الذين يجمّلون الاقتصاد غير الرسمي والمجتمع المدني، ويتصورونهما التعبير الحقيقي عن «اقتصاد السوق» واستقلاله عن الشأن السياسي، وحتى صفته الأجنبية[4]. بالنسبة إلى كتّاب آخرين ووفاقاً لفرضية الشمولية، كانت الدولة السوڤياتية قوية جداً، وكان الاقتصاد الموازي يعبّر عن تقديم تنازل بهدف تحسين عمل الاقتصاد الوطني[5]. بالنسبة إلى تيارات فكرية

أخرى، أخيراً، فُهِمَ «الاقتصاد الموازي» بلغة الإيديولوجيا، بوصفه التعبير عن الخلل الوظيفي الشيوعي[6].

ولكن، في كثير من الأحيان، في حالة الاتحاد السوڤياتي، كما في أماكن أخرى، فإن تزامن الممنوعات القوية للغاية والالتفاف المنهجي على هذه الممنوعات هو ما يجري توضيحه[7]. هذا التساهل جرى أحياناً فهمه بوصفه صمام أمان في مواجهة الضغوط المتكررة، وفي مواجهة قوة الممنوعات أو السخط الذي يثيره غياب الحرية؛ وبهذا المعنى، فإن طابعه غير الشرعي، وغير القانوني، الانتهاكي بنظر القانون اعتُبر غريباً في مواجهة التقسيم المنهجي للمجتمع والرصد اليومي للأنشطة الاقتصادية. هذا التساهل اعتبر في مناسبات أخرى وظيفياً: فغير الرسمي، والتهريب وغيرهما من أشكال اللاشرعية الاقتصادية كانت ستحسّن سير الاقتصاد المخطط، أو تسد نواقص الاقتصاد الليبرالي. إن هذه الممارسات ستسمح بالإدماج الاقتصادي للسكان المهمّشين جداً، ولا سيما في أوقات أزمات الاقتصادي «الرسمي»، وسوف تسمح بتراكم حرّ، وتوفر السلع والخدمات التي يتعذر الوصول إليها بغير ذلك، وستعزز الاندماج الوطني لبعض المناطق الطرفية... على أي حال، فإن التساهل المعلن من قبل السلطات لن يكون قابلاً للانفصال عن الإستراتيجيات السياسية وسيُنظر إليه بوصفه ذراع حركة للحكومة المركزية: هذه الأنشطة سوف يجري التساهل معها **لأنها** سوف تسمح أيضاً بالمراقبة والرصد من خلال ممارسات الزبونيات التي تولّدها وتستثيرها في الآن عينه و**لأنها** ستسمح برفع قوة إعادة التوزيع الحكومية إلى حدها الأعلى، وبالتالي لهوامش حركتها، و**لأنها** ستسمح بالتصدي للنقص وستساهم في ديمومة النظام، و**لأنها** ستتيح بطريقة محددة إمكانية القمع عندما يجب ضرب المثل، لإثارة الخوف أو المعاقبة سياسياً[8].

عندما لا تكون التفسيرات معيارية ولا لبس فيها، فإنها تفترض في الوقت نفسه إذاً فاعلية سلطة وإرادة حكوميتين، وفعالية الحساب العقلاني ووجود «فكر» الدولة. وبعكس ذلك، فإن التفسيرات المذكورة سابقاً التي تركز على مكر «غير الرسمي» ومعارضته السياسية الضمنية، تسيّس أكثر هذه الأنشطة الاقتصادية وتنسب نيّات محددة إلى فاعلين لا يشاركونها، في معظم الوقت، إما نهائياً، أو بصورة محدودة جداً، أو بشكل متقطع فقط. نادرة هي الأعمال التي تعتبر

اقتصاد السوق ليس تعبيراً عن إيديولوجيا سياسية (بما في ذلك عندما يتم ليّ هذه الإيديولوجيا أو هزمها)، بل نتيجة للأحوال الطارئة، والارتجال، وترابطات غير متوقعة وغالباً عشوائية[9].

دروس الأبحاث الأفريقية حول «الاقتصاد غير الرسمي»

أهمية البحوث الأفريقية حول المسألة تأتي من أنه أمكن القيام بها في سياق أقلّ إيديولوجية بكثير، انطلاقاً من تراث فكري قليل التأثر في نهاية المطاف بحجج انضباطية صارمة - اقتصادية بحت أو سياسية بحت - ونادراً ما تركزت على مسألة السيطرة. بالتأكيد، البحوث حول اقتصاد البقاء، والاقتصاد غير الرسمي واقتصاد الأدغال، استطاعت أحياناً تفسير هذه الأنشطة على أنها «هروب أمام إكراه الدولة[10]»، وتعبير من الممثلين «غير المأسورين» بعد أن اختاروا «خيار الخروج[11]»، مشاركين في «مجتمع مدني مضاد للدولة[12]»، أو تعبيراً عن «عصيان» ضريبي بقدر ما هو مدني[13]. ومع ذلك، بعيداً عن هذه العبارات التي لا لبس فيها، فإن بعض هذه الأعمال وكثير غيرها انتقد هذه الرؤى في وقت مبكر، مبيّناً تشابك «الرسمي» و«غير الرسمي» [14]، وضعف، أو حتى بطلان هذا التصور نفسه[15]، وخصوصاً تنوع المنطق السياسي الكامن وراء هذه الممارسات[16]. وتبيّن الأعمال الميدانية (الأنتروبولوجيا، علما الاجتماع السياسي والاقتصادي) أن هذه الشبكات «غير الرسمية» لا تطور أنشطتها بعيداً من الدولة، ولكن بترابط وثيق معها، وأن «غير الرسمي» (لو قبلنا موقتا هذا المصطلح)، يشكل جزءاً من الدولة[17]. وعلاقات السلطة، أي الصلات مع السلطة هي وسائل عمل من بين الوسائل الأكثر أهمية لدى أرباب العمل هؤلاء: وشبكاتهم الاجتماعية هرمية ومنظمة أكثر ممّا هي متضامنة. علاقات الزبونية أساسية في الشبكات سواء داخلها أم في علاقتها مع الدولة؛ الشبكات متعددة الرؤوس، مخفية في بعض الأحيان ولكنها غامضة للغاية، وهكذا تلعب أفضل بكثير مع تعقّد الاقتصادات والمجتمعات الأفريقية.

وأظهرت هذه الأبحاث أن الفاعلين الذين يطوّرون هذه الأنشطة وفاقاً لمنطق اقتصادي ومالي محدّد يعرفون علاقات السلطة ويتلاعبون بها: الاحتيال والتهريب لا يعبران لا عن رفض للسياسات الاقتصادية، ولا عن رفض للدولة وأشكال سيطرتها،

ولكنهما وسيلة كغيرها - وسيلة إضافية في تشكيلة متنوعة من الممارسات - لاغتنام الفرص الحكومية والوصول إلى مصادر الانفتاح extraversion. أما بالنسبة لـ«فنون العمل» غير الرسمية - تلك الحيل الصغيرة، هذه الأنشطة الهامشية، هذا الاقتصاد الشعبي الذي يميّز الحياة الاقتصادية للغالبية العظمى من السكان والذي يُضاف إلى هوامش الدولة والاقتصاد الرسمي - فإنها تنتمي إلى «اقتصاد البقاء[18]»، و«ثقافة العجز السياسي[19]»، أكثر ممّا تنتمي إلى أي اعتداء على سلطة الدولة. إن الحكومات (أياً كانت طرقها في الحكم) تتكيف معها وتستطيع حتى أن تخلق إستراتيجيات أو أوضاعاً للاستفادة منها. لسنا بصدد «تحت» سيتعارض بوعي مع «فوق»، و«غير رسمي» مع «الرسمي»، ضمن إستراتيجيات مثبتة ومدروسة، وإنما بصدد مجموعة من الممارسات متشابكة بقدر ما هي غامضة ومتحركة، تميز الدولة والأنشطة الرسمية كما الاقتصاد الشعبي على حد سواء[20]. هذه المجموعة من الممارسات لا تعبّر عن إستراتيجية محدّدة صراحة من قبل الدولة، ولا عن إستراتيجية مضادة محددة صراحة من قبل هؤلاء الفاعلين «غير الرسميين»، وإنما هي مزيج غير متوقّع من منطق العمل المتنوع، وردود الفعل، مستقلة في بعض الأحيان وغالباً ما تعتمد إحداها على الأخرى، ومن إستراتيجيات محددة وضغوط لا يمكن تخطيها[21]. «الأسواق السوداء»، والتهريب، والأسواق الموازية وغير الرسمية تتطابق مع حركية ولدت من الندرة والقسر، من القمع وانعدام الأمن بقدر ما تتطابق مع تعدد منطق تراكم السوق وتوسّعه، ومع إستراتيجيات الشطارة، وتحسين مستويات المعيشة، والبقاء وإعادة التوزيع في أسفل السلم الاجتماعي، وعن البحث عن رغد العيش، والإثراء واستثمار سوق إضافي من قبل أعلى شرائح السلم الاجتماعي. وهي تشمل في الآن نفسه إستراتيجيات تركيز السلطة وتأجيج التنافس بين النخب، وسياسات التحالفات وحركيات تفتيت وتعدد شبكات الزبونية[22]. أنشطة قطاع الطرق في التشاد وشمال الكاميرون، على سبيل المثال، تمثّل في الوقت نفسه مقاومات إزاء تنظيم دولتي منزوع الشرعية جزئياً باسم الظلم والفساد أو حتى الافتراس، وهي تتناغم معه. فنحن نشهد بالفعل إعادة إنتاج للممارسات المشكو منها: فرض الضرائب يحاكيه الابتزاز، والفساد الإداري والفساد الخاص، وعنف التجار المرتبطين بالسلطة الذي يستثني ويبتز المال يحاكيه عنفُ حواجز «قطّاع الطريق». ومن ثمّ، يشجّع متابعة موقع التوسط الصفقات والمفاوضات مع السلطة. بمعنى آخر، انتقادهم الضمني لأساليب العمل الحكومية هو في الآن نفسه شرعنة لهذه الأساليب عبر

إعادة إنتاجها لمصلحتهم، قلب لعلاقات التبعية وعدم التكافؤ في مواجهة السلطة[23]. تسهم الأسواق غير الرسمية والتهريب والجريمة الاقتصادية فضلاً عن ذلك في إعادة التأهيل الاقتصادي للأراضي، والتعزيز الاجتماعي لبعض الفئات الاجتماعية - مثل النساء والشباب - وبالتالي إدراجها في الفضاء العام، وفي إعادة تحديد أشكال الاندماج الدولي وبالتالي في تشكيل الدولة[24].

وتبيّن هذه الدراسات أيضاً أننا لسنا أمام مقاومات، ومعارضات، ولكننا أمام ألعاب، وتكتيكات، و(إعادة) تفسير للحالات التي قادت إلى تعدّد نقاط ممارسة السلطة الغامضة والمعقّدة والقابلة للتفاوض، ولا سيما أن الدولة - الجذمور État-rhizome تتميّز تحديداً «بتعدد متغير الشكل للشبكات التي تربط جذورها تحت الأرض ما بين نقاطها المتناثرة[25]»، وأن الممارسات المتداخلة بين مواقع السلطة ومواقع التراكم تسهّل إعادة التشكيل والتفاوض والمساومات المعاد النظر فيها باستمرار[26]. لهذا فالسلطات القائمة ليست في خطر، وحتى ليست فاقدة للشرعية؛ ليس هناك، في أحسن الأحوال، إلّا تخفيض قيمة اقتصاد سياسي معيّن والذي تفتح إعادة امتلاك أدواته ومبادئه، من قبل فاعلين آخرين، لهم سبيل الوصول إلى طرق الإثراء هذه ذاتها، والصعود الاجتماعي وإعادة التموضع الاقتصادي في مضمار المادي كما في مضمار الرمز والمخيال[27]. في الواقع، تتسع الإستراتيجيات الاقتصادية في تعددية الأبعاد، في التراتب القانوني أو القضائي، في المرونة والوقتية، إلى هوامش حدود موضع تفاوض باستمرار، وفاقاً «لتقليد الاختراع» هذا الذي يميّز القارة بقدر ما يميّز «اختراع التقليد»[28]. ولكن هذه العمليات الدائمة من «التفاوض» لا تشرك لاعبين متساوين: فليس لدى كل «المفاوضين» الموارد نفسها، و«التفاوض» المذكور هو هرمي للغاية اجتماعياً. ونتيجة لهذا الواقع، حتى لو كان دائماً، فإن نطاقه محدد، ونتائجه غير متماثلة؛ خاصة وأن التفاوض يهمش وحتى يستبعد بعض الأفراد، وبعض الشبكات وبعض الجماعات؛ لكنه لا يلغي الهيمنة. اعتبار نشاط ما أنه غير رسمي أو غير قانوني هي عملية طارئة، غير مؤكّدة ومتقلبة، ولكن من خلال مضمونه، يضع هذا التوصيف بعض المعايير؛ فالحدود (بين الأنظمة، وبين الشبكات، وبين أنواع الإجراءات، وبين الفضاءات) تخضع للرقابة الصارمة حتى لو كانت هي أيضاً موضع تفاوض وتتغير باستمرار، وذلك لأنها وعلى وجه التحديد منتجة للثروة؛ وتفسح مرونة وانفتاح شبكات السلطة والممارسات الاقتصادية المجال لفرص اقتصادية واجتماعية متيحة

في الوقت ذاته، المراقبة والرصد وممارسة الهيمنة... هذا لا يعني أن الدولة تخترع هذه التطورات الاقتصادية وتسيطر عليها، ولكن على العكس من ذلك تماماً تحاول أن تتحالف مع قوى اجتماعية، وأفكار، ومعايير غريبة عن مشروعها الأصلي ولكنها تُفرض عليها، مندون أن تسمح مع ذلك لهذه التطورات أن تتجاوزها. بل إنها تجد فيها وسيلة لإعادة تنظيم نفسها. وفي المناقشة التي تعنينا، كان لهذه الدراسات فضل إظهار أن «اللارسمية» و«اللاشرعية» يجب أن تُفسَّرا في تعددها الدلالي، وأن علاقاتها بالشأن السياسي معقدة، متعدّدة، غامضة وتابعة على نطاق واسع للظروف وحالة موازين القوى بين الجهات الفاعلة والفئات الاجتماعية.

ترابط الفاعلين ذوي المنطق المتعدد والمستقل

الاقتصاد السياسي للهيمنة المُدافع عنه هنا والذي يركز على ممارسات الفاعلين يُستوحى جزئياً من هذا الموروث الفكري. وهو يشير إلى أن هذه العلاقات الاقتصادية، والتي هي أيضاً علاقات سلطة، يمكن بالطبع أن تبيح السيطرة والضبط، ولكنها تزامناً فضاءات من الحرية، ومساحات من تلطيف الانضباط، أو بكل بساطة مساحات مستقلة. وفي الواقع، فإنها تنتج تحديداً عن ألعاب مختلفة من ترابط الفاعلين ومن منطق المتعددة التي لا يمكن اختزالها في إستراتيجيات مبنية ومخططة. تحليل فوكو لعدم التدخل بوصفه آلية منظِّمة ذاتياً عند استحالة السيطرة الكاملة، يمكن أن يتيح التقدّم في فهم سياسي للـ«تهريب» ولغير القانوني و«لغير الرسمي»[29]. إذا تبنّينا هذا المنظور، فإن هذه الأنشطة لا يمكن التفكير بها إلّا على أنها أدوات تحكّم مصمّمة على هذا النحو؛ ولكنها حاضرة على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني ولا يمكن السيطرة عليها، ويمكن جزئياً، وفي بعض الظروف، أن تُستخدم باعتبارها هكذا. وبمعنى آخر، يمكن استخدامها، ليس في ما قد تستطيع أن «تقدم خدمة» له، ولكن بمعنى أنها يمكن أن تفيد في بعض الإستراتيجيات[30].

في الحالة التونسية، على سبيل المثال، كانت الأنشطة غير المشروعة، أو حتى الجرمية، أكثر من مقبولة فعلياً كما تدل على ذلك أهمية هذه الظاهرة وسمعتها[31]. كان همُّ التجار الصغار والمتوسطين في المقام الأول البحث عن الدخل والأرباح، والموارد المالية. لم يكن نشاطهم يُعتبر بأنه مسيّس وحتى قابل للتسيّس؛ كان الأمر

بالنسبة إليهم يتعلّق بنشاط مثل أي نشاط آخر. وكانت هذه الأنشطة ناتجة من ممارسات وصفت في وقت سابق بأنها حرفية أو تقليدية، وبإستراتيجيات الشطارة واستغلال الفرص الاقتصادية - على سبيل المثال اللعب على الفارق، لا سيما مع ليبيا، في الأسعار، والسياسات الاقتصادية، والظروف، والهيكلة التنظيمية، والكفاءة البيروقراطية... وقد فرضت نفسها لدرجة أن شكّلت النشاط الرئيسي في جنوب البلاد، ولأن أصبحت لا غنى عنها لحسن سير الاقتصاد الوطني، بخاصة من حيث التوازن في الميزان التجاري واحتياطيات النقد الأجنبي[32]. ولا يسع السلطات السياسية إلّا أن تأخذ علماً بواقع فعلي، يصعب، إذا لم يكن يستحيل، تغييره. استناداً إلى هذا الواقع الذي فرض نفسه عليها جعلته يعمل، وتسعى لاختراقه لتستفيد منه[33].

هذه الأنشطة مقبولة لا سيما وأنها يمكن أن تُستثمر بسهولة - وبالتالي، يمكن السيطرة عليها. بتعبير أدق، يتعلّق الأمر بتحديد حدود المقبول. فمن جهة، تغمض الحكومة عينيها عن التدفق المستمر للسلع - أو حتى الناس - الذين يخترقون الحدود الجغرافية والمعيارية والقانونية، وتحديداً من أجل محاربة البؤس والبطالة ونقصان فرص العمل، والفقر، أي في منطق آليات الأمان نفسه وتشجيع «الحشمة» و«الحياة الطبيعية» على قاعدة شرعيتها، جزئياً أقلّه. بعد اعتبارها إذاً سلوكاً للبقاء على قيد الحياة - وهي ليست كذلك بالضرورة - فإن اللارسمية اعتبرت قابلة للسيطرة عبر عدم التدخّل هذا، تحديداً لأنها توفّر للدولة فرصة غير متوقعة للتخفيف من أعبائها بوصفها الحامي الأعلى[34]. ولكن، ومن جهة أخرى، فإن هذه الأنشطة مستثمرة إلى حد كبير من قبل شبكات مختلفة من السلطة. كانت كذلك بشكل مباشر قبل 14 كانون الثاني 2011 من قبل «رجال الحاشية»، بدءاً من «العشائر» الدائرة حول الرئيس. وكانت كذلك بشكل غير مباشر أيضاً، عبر الأشكال المتعددة من الزبونية والتأطير السياسي: تدخُّل خلايا الحزب الوحيد في منح تصاريح المرور عند نقاط التفتيش، أنشطة تنظمها السفارة أو القنصليات التونسية في الخارج، مساعدة الجمعيات المرتبطة بالحزب، وتمويل الاحتفالات التي يرعاها[35]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير التقييدية التي تنفذها الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وإيطاليا، وكذلك بعض التدابير التونسية بدّلت أيضاً دارات التجارة غير الرسمية وطبيعتها، دافعة لاعبين جدداً للظهور. وهكذا شهدنا، منذ أواخر الثمانينيات في شمال البلاد، تراجعاً في الاتجار «بالشنطة» CABAS،

والصعود القوي لتجارة «الحاويات containers»، وهذا يعني انخفاضاً في الاتجار بالممنوعات اليدوية والفردية تقريباً، ونمو الشبكات الأكثر تنظيماً التي تحتاج إلى دعم مالي وسياسي أكثر قوة[36]. ومرة أخرى، لم يكن هذا الاستثمار منسقاً. وقد نتج بكل بساطة من تعدد في المنطق السلطوي الأكثر ابتذالاً، الذي يرى أن الفرص الاقتصادية لها حظوظ نجاح كبيرة في أن تُستثمر من قبل الأفراد، أو المجموعات، أو الشبكات من أصحاب الموار - الاقتصادية والسياسية - الأكثر أهمية.

وغني عن القول إن هذا يفتح إمكانات للمراقبة لا يمكن «للحكم» تجاهلها. هذه الأنشطة، مثل السرقة، والاتجار بجميع الأنواع، بما في ذلك المخدرات، كانت في الواقع معروفة - أقلّه في جزء كبير منها - من قبل دوائر الشرطة. لهذا لم يكن يتمّ القاء القبض على المهربين، والمحتالين، والمروّجين، واللصوص والمجرمين والجانحين. وثمة سجلات مفصلة يتم تحديثها باستمرار وملفات مكتملة، تسمح عندما تحين اللحظة المناسبة معاقبتهم.. وهذا ما حدث بشكل نادر للغاية في الواقع لأنه لم يكن لا هدف، ولا مصلحة السلطات[37]. فسياسة «عدم التدخل» يجب أن تُفهم أيضاً بهذا المعنى: فالحرية فيه محبوكة في نسيج الخوف، والتهديد المحتمل بالعقاب الشرعي. لأن «لدينا جميعاً شيئاً نخجل منه»[38]. هذه الآلية العادية للغاية نلقاها في العديد من الأوضاع الأخرى، مثلاً في الكتلة الشيوعية السابقة حيث العديد من الكتاب الذين أبرزوا رسوخ الشعور بالذنب الجماعي. نظراً لتزامن القيود والتسويات، فقد كان كل واحد «يخون»، وكل واحد «يرتشي» وكل واحد ينتهك الأنظمة المقررة ويضع نفسه في موقع لأن يُلاحق قانونياً أو يُعاقب[39]. أخيراً، فإنه من الصعب أن نتحدث عن إستراتيجية أو سياسة حكوميتين في هذا الموضوع لسبب آخر: فالأولويات وتعدد منطق العمل، وفهم ظاهرة «اللاقانوني»، والمصالح المعنية لم تكن على سبيل المثال واحدة بالنسبة لقرطاج ومستشاري الرئيس، أو للدوائر المعنية المختلفة في وزارات الاقتصاد والداخلية، أو التعاون الدولي، أو للبنك المركزي، أو للإدارات المركزية في الشرطة والجمارك وللممثلين المحليين لهذه الإدارات، أو لعناصر السلطة في الميدان، أو للبلديات[40]. ولم يكن موظفو الدولة يتصرّفون جميعهم بالطريقة ذاتها، ولم يتابعوا جميعهم الأهداف نفسها، ولم يكونوا منخرطين في الشبكات الاجتماعية نفسها، ولم يندمجوا في الوقائع الاقتصادية نفسها... ومن ثمّ، فقد ردوا

بشكل مختلف على نمو الأسواق غير الرسمية، «والأسواق الليبية»، والتهريب عبر الحدود والموانئ، والهجرة غير الشرعية. وقد تنوّعت أشكال التغاضي هذه أيضاً بحسب الزمن، تبعاً للحالة الدولية، ولدرجة سخط وضغط الصناعيين الوطنيين، ولتوازن ميزان المدفوعات وخصوصاً عند الحاجة للعملة الأجنبية، وللأوضاع الاجتماعية - السياسية المحلية، وبخاصة في جنوب البلاد.

يراقب القادة إذاً الأنشطة والتدفقات أقلّ ممّا يحاولون تحديد صوره وحدود التدخل الحكومي، عبر الصراعات التي تمزّقهم والتسويات التي يبرمونها مع الفاعلين في الساحة. «عدم التدخل» ليس شيئاً مضافاً، لكنه يسمح بشمل الأشياء التي لا تستطيع الحكومة المركزية أن تسيطر عليها. يشملها نظراً لأنه توجد تصورات وحتى أساطير، تمنح تماسكاً متزايداً لمفهوم عدم التدخل من حيث الحرية. وهي في تونس، تتكون أساساً من المخيال البكوي عن دولة غريبة عن المجتمع ومن مخيال استقلالية رجال الأعمال المذكور سابقاً[41]. وهكذا يصبح «عدم التدخل» نمط حكم يستطيع أيضاً إذاً أن يتكشّف عن كونه تقنية ضبط ورصد عبر السماح، في ظل هذه الظروف الدقيقة والمحددة للغاية، بمعاقبة «الأعداء» وتعيينهم، سواء أكانوا إسلاميين، أم مجرمين أم مهربين وتجار المخدرات ومحتالين. بهذا المعنى، من المؤكد أن «عدم التدخّل» هو تقنية للسيطرة، لأنه، خلافاً لرغبات التفسير الليبرالي، ليس لديه «أي شيء طبيعي[42]»، ولا يعني بأي حال غياب الفعل أو رد الفعل. ولكن يظل واضحاً أن «عدم التدخل» لم يجر التفكير فيه على هذا النحو، ولم يكن مخططاً، وأن حجم الاتجار يشكّل قيداً ينبغي على السلطات أن تعيش معه، ومعه تستطيع أن تلعب - وغالباً أن تلعب جيداً.

التقاط الفرص محلياً وظرفياً

يكمل بحث جيل فاڤاريل- غاريغ حول الاتحاد السوڤياتي وروسيا الحالية، هذه البرهنة عبر التركيز تحديداً على تشظّي أماكن القرار، وعلى أهمية عمليات التفسير على المستوى المحلي، وعلى حالة عدم اليقين المحيطة بتوصيف النشاطات المُلاحقة[43]. وانطلاقاً من تساؤل يركز على عقلانية «إدارة المخالفات القانونية الاقتصادية»، يبين على أن هناك بالتأكيد استغلالاً منهجياً ما أمكن لنقاط الضعف القانونية عند رجال الأعمال، لدرجة أن يتحدث في هذا الخصوص عن شكل من الإدارة من بين أشكال أخرى. ومع ذلك، كما يقول، فإنه من المستحيل

إقامة علاقة سببية بين مخالفة القانون والسيطرة، وبين الحرب على المخالفات والإستراتيجية السياسية. العمليات المستخدمة هي بدرجة كبيرة غير مقروءة بسبب العدد الكبير جداً من الفاعلين المتورطين في هذه الأنشطة، كما هو الحال في الحرب ضدها، وبسبب تناقض الحالات المسكوت عنها والمقموعة. ولا تتوقّف فعالية القمع فقط على طبيعة موازين القوى الداخلة في اللعب حينها وأشكال الفساد؛ فليس الأفراد فقط أو الشبكات المتصلين بالقادة هم من يجري استثناؤهم. إن فعالية القمع (أو بالعكس فعالية التسامح) تخضع لثروات «المخالفين» بمقدار ما تخضع لهوامش المناورة المحلية في تفسير ما هو إجرامي، وللموقع الاجتماعي للأشخاص المتورطين، ولموقف القادة السياسيين المحليين، ولقدرة الإدارة - أو لا - على نقل الأوامر الهرمية، ولطبيعة علاقات الزبونية بين الفاعلين، وللظرف السياسي والاقتصادي، ولموازين القوى في موسكو بين أنصار تحرير الاقتصاد، وتعزيز الاقتصاد الوطني، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، واحترام الدولة... من المؤكد أن الاقتصاد تحت-الأرضي لم يُخلق، ولا حتى جرى التسامح معه لأغراض المراقبة والإخضاع وإضفاء الشرعية. ولكن، وأمام هذه الحالة، فإن نسبية العقوبة كانت مرتبطة بالتقاء الخيارات السياسية، والاقتصادية والجنائية. وتنتج أيضاً عن التفسير الذي تعطيه النخب الوطنية والإقليمية لهذه الخيارات، ويتأثر هذا التفسير بمصالحها وأولوياتها ولكن أيضاً بالطرق - التي هي ذاتها تابعة لاعتبارات مختلفة، شخصية ومهنية، وطنية وإقليمية، ظرفية وبنيوية - الطرق التي يختار بها عناصر الردع في الميدان القضايا. بالإضافة إلى ذلك، فمن الصعب للغاية، في بيئة متغيرة، تحديد ما هو إجرامي وما ليس كذلك، وخصوصاً عندما تتداخل معايير متضاربة أحياناً، وعندما يجري تحميل مفهوم الجرمية بمعانٍ مختلفة جداً. يمتلك القادة من جهة أخرى إدراكاً حاداً لتبدل الأوضاع هذا وتعقيده، ولنقاط ضعفهم الخاص في مواجهة تشابك المصالح المختلفة بحيث تجعل من الصعب إبقاء المجتمع تحت السيطرة[44].

تُكمل الهجرة في البرتغال السالازارية هذا التحليل للمعنى غير الرسمي وغير القانوني. بتقديمها لنا حجة أخيرة في مواجهة فرضية القصدية - غياب الاختيار، وعدم القدرة على التحكيم بين التعدد في المنطق والمصالح المتعارضة فيما بينها - فإنها تسلّط الضوء على تعقيد العوامل التي يمكن أن تفسّر تناسل اللاقانونية وبالتالي

تعدّد مدلولها السياسي. تشكّل الهجرة واحدة من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر أهمية في برتغال الخمسينيات وخصوصاً الستينيات. ولكن من المستغرب، أنها لم تكن عرضة إلّا لقمع غير عدائي، إذا جاز التعبير، في حين أن السلطة السالازارية كانت تسعى للحد، إلى أدنى درجة، من هذه التدفقات نحو أوروبا لأسباب إيديولوجية وإستراتيجية، وكانت الحكومة تشجّع الهجرات نحو بقايا الأمبراطورية، أي نحو مستعمراتها الأفريقية[45]. الهجرة إلى أوروبا لم تكن محظورة قانوناً ولكن، في الواقع، لم يكن يجري فقط عرقلتها عبر تقييدات إدارية على المستوى الوطني وخاصة المحلّي، بل أيضاً لم يكن يُنظر إليها بعين الرضا من قبل السلطات العامة. كان هناك بالتأكيد مراقبة على الحدود، وكانت هناك محاكمات وأحكام بالسجن، ولكن الأحكام كانت خفيفة، والاعتقالات مضحكة نظراً لأمواج الهجرة المتدفقة، وخصوصاً أن القمع لم يكن حتى في مستوى الخطاب الحكومي الذي كان يدّعي المحاربة المنهجية ودون هوادة للهجرات السرية. نتيجة لهذا الواقع، تم حظر الهجرة الرسمية لكثير من طالبي السفر الذين لم يتمكنوا بكل بساطة من تقديم طلباتهم. من المؤكد أن هذه الرقابة وشبه - الحظر هذا أمكن استخدامهما لمعاقبة بعض المعارضين السياسيين، أو بعض الرافضين للخدمة العسكرية، ولكن هذا الاستخدام ظل هامشياً.

مع ذلك، توضح أطروحة ڤيكتور پيريرا بدقة كبيرة تعدّدية المنطق العامل، الأمر الذي يفسر ليس فقط التسامح ولكن أيضاً انفجار الهجرة غير الشرعية حتى عشية 25 أبريل[46]. أن تستمر الهجرة وتتسع فذلك أمر يُفسَّر بسهولة. فثمة استحالة عملية في مراقبة الموجات البشرية والسيطرة عليها بسبب تزامن الطلب الهائل على اليد العاملة في أوروبا الغربية، واستمرار الفقر المدقع في الريف البرتغالي. كانت هناك فوق ذلك مصالح حقيقية اجتماعية وسياسية، للبرتغال نفسها، مرتبطة بهذه الهجرة، لأن هذه الهجرة كانت تخفّف الضغط والاستياء نتيجة للصعوبات الاقتصادية وخدمة عسكرية مرفوضة، لا سيما وأنها تتمّ في مستعمرات في حالة حرب منذ عام 1961. وتدريجاً، وعلى نطاق واسع وبدءاً من منتصف الستينيات، ولّدت زيادة التدفقات المالية التي يرسلها المهاجرون من الخارج، مصالح اقتصادية قوية داعمة لاستمرار الهجرة. هذه التحويلات المالية أظهرت آثارها الإيجابية سواء على مستوى الأسر، أو على مستوى المناطق المعنية (وخصوصاً شمال البرتغال)

والاقتصاد الوطني. وأدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات والاحتياطات من العملة الأجنبية، وبالتالي لإمكانية الحفاظ على عملة الإسكودو قوية، إنجيل السالازارية الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك جنت، البنوك والمؤسسات المالية أرباحاً طائلة من ذلك، وسرعان ما غرقت في هذا النشاط المربح.

ما هو أكثر إثارة للدهشة في هذه الظروف، هو استمرار هذا الشكل غير المعترف به وحتى غير القانوني للهجرة. ويشير التحليل المفصل للمناقشات السياسية والتعقيدات البيروقراطية، وللمصالح الداخلة في اللعبة وللظروف الاجتماعية والاقتصادية، إلى أن القرار اللازم للحفاظ على الهجرة في حالة اللاشرعية لم يتمّ اتخاذه على الإطلاق. ويُفسّر تجريم الهجرة بتوترات داخل الحكم وباستحالة العثور على حلول وسط بين الفاعلين الرئيسيين لهذه السياسة أكثر بكثير من وجود مصلحة سياسية موضوعية في السرّية. إنه أيضاً ثمرة للمصالح المتباينة، والجمود البيروقراطي والحزبي وتعددية متناقضة في منطق العمل. على الرغم من أهميتها لم تكن الهجرة أخيراً واضحة جداً في المجال السياسي المؤسسي: عدد الشخصيات العامة المشاركة مباشرة في هذه الإدارة كان منخفضاً للغاية، والجهات الإدارية المتخصصة اختُصرت في نهاية المطاف إلى اللجنة الإدارية للهجرة. قبل كل شيء، استمرار الإيديولوجيا الريفوية ruraliste، ورؤية مُجمّلة لبساطة الحياة الريفية وللفضائل المعنوية للفقر، وكذلك الحفاظ على بنية اجتماعية هرمية، طبقية ومتسامحة إلى أقصى حد، يفسر جزئياً هذه الاختفائية، ممّا يدل مرة أخرى على الغلبة الملموسة للإيديولوجيا على السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك المواجهات الطاحنة داخل الإدارة بين دعاة القوننة وبين مؤيدي فرض حظر على الهجرة، صراعات كانت صدى لذلك الذي كان يجري على الساحة التكنوقراطية بين أنصار الأورَبة وأنصار الأمبراطورية، بين أنصار تحرير الاقتصاد ودعاة الحمائية، وكذلك صدى للصراعات التي طرأت على الساحة الاقتصادية بين المصالح الصناعية والزراعية التي تعاني النقص في اليد العاملة، وبين غيرها من المصالح الزراعية التي كان بقاؤها يعتمد على يد عاملة بخسة الأجر خاضعة للسخرة من دون رحمة. في السعي اليائس لتحقيق التوازن في عمليات التحكيم المتواصلة، فإن مسألة الهجرة لم يُحسم أمرها إطلاقاً إذاً، وذلك لأنه كان من الصعب الإضرار بمصالح الزراعيين المحافظين، الداعمين الرئيسيين للحكم، ولأن المصالح الصناعية والمحدثين كان

بالإمكان إرضاؤهم جزئياً من خلال وسائل أخرى، بما في ذلك اتفاقيات حرية التجارة مع أوروبا. وعلاوة على ذلك، كانت المصالح المحلية نفسها متباينة. في الأرياف، كان الأعيان الذين بنوا سلطتهم جزئياً من السيطرة على السكان الفقراء واليد العاملة البخسة الأجر، مترددين أمام رؤية موردهم الرئيس يتضاءل. ولكن، للمفارقة، وفّرت السيطرة على طرق الهجرة السرية، من قبل هؤلاء الأعيان ذاتهم أو من قبل قطاعات أخرى منهم، موارد جديدة مثيرة للاهتمام، بمعنى آخر، تنويع الزبونية المحلية. وأخيراً، فإن سلوك الدول الأوروبية وخصوصاً شركاتها ساهم أيضاً في هذا التطور. كانت دول أوروبا الغربية، بدءاً من فرنسا، تجد في الواقع فائدة أكيدة تكسبها من يد عاملة سرّية - وبالتالي أقلّ تطلباً بكثير من حيث ظروف العمل والسكن - يد عاملة مطواعة للغاية إذاً. هذا لا يعني أن عدم القانونية لم تحمل معها بعض العيوب، وخاصة صورة سيئة للبرتغال في الخارج وفقدان الموارد بالنسبة إلى الدولة. ولكن هذه لم ينظر إليها على هذا النحو أو اعتبرت زهيدة.

بطريقة مختلفة ولكنها متقاربة، تسقط هذه الأمثلة إذاً الفرضية القصدية. مهما كانت طبيعتها، فأية حكومة لا تخلق اللاشرعية؛ في أحسن الأحوال، فإنها تحاول استغلال «عيوب» اقتصاد سياسي وطني يشتمل على هذه الممارسات أيضاً. في مواجهة وضع يفرض ذاته، فإن «عدم التدخّل» يمكن أن يبدو كتقنية أكثر فاعلية، شريطة أن يظل بطبيعة الحال، محصوراً تماماً، وألّا يكون كل شيء مباحاً، وأن يكون المستوى الذي يصبح عنده التدخل ضرورياً قابلاً للسيطرة عليه[47]. شريطة أيضاً أن تُفهم هذه «المناطق من عدم التدخل» لا كأماكن أنشأتها السلطة، ولكن باعتبارها تعديلاً للشأن السياسي أمام وضع معقد وغير متوقع وحتى لا يمكن السيطرة عليه، بمعنى آخر، ولاستخدام عبارات پول ڤين التي سبق ذكرها في سياق هذه الصفحات، باعتبارها «تكيّفات» و«هوامش لشيء غير واضح» تعكس فوضى اليومي، وتعدد العوامل، ووطأة الطارئ واستحالة السيطرة المطلقة. ةهكذا ينبغي لنا أن نفهم ارتجال العمل الحكومي الذي يعمل في كثير من الأحيان، ضمن هذه الظروف، عند تقاطع هذه المواقع الخلالية؛ وهذا يسمح في الواقع بممارسة للسلطة غالباً ما تكون أكثر فعالية من تلك المنطلقة من التدخلات المباشرة والمخطط لها. في حالة لا يمكن فيها للسيطرة أن تكون مطلقة مثل ما تريد الحكومة المركزية ذاتها جعلنا نعتقد، وحيث

لا يمكن أن يكون الانضباط شاملاً والضبط كاملاً، فإن «عدم التدخل» يظهر كطريقة مكملة لآليات المراقبة والحماية، ولكنه طريقة غير متوقعة بكثرة، في حالة خلق دائم ومتحركة. فنون العمل غير الرسمية «لا تقوم عندئذ إلّا بتنويع السيطرة[48]»، على الرغم من أن «عدم التدخل» نفسه لن يكون تحت السيطرة الكاملة. تشابك المراقبة والتسامح ليس تحت سيطرة الذين يحكمون التامة، كما يتضح من الأحداث الأخيرة في تونس - حيث يبدو أن تهريب الأسلحة سمح بتزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة -، أو في السنوات الأخيرة من حكم سالازار - التي قوّضتها بشكل خاص الإدارة المتناقضة لتدفقات السكان. ممارسة السلطة تتحقّق أيضاً تلمساً، وفي الارتجال، حتى لو كان تردّد وعدم اكتمال ممارسات الانضباط هذه و«عدم التدخل» أمور لا تمنع السيطرة، في نهاية المطاف.

9

تفسير علاقات السيطرة:

لدونة الممارسة الاستبدادية للسلطة

إشكالية القصدية راسخة الحضور، أخيراً، في التحليلات التي تسعى إلى تحديد التفسير العقلاني، والمعنى أو السبب في وضع من السيطرة. أنا أود أن أؤكد بالعكس أهمية أخذ تعدّد المعاني في الاعتبار، الأمر الذي يقتضي ليس السعي لمعرفة سبب السيطرة، بل لمحاولة فهم كيف تُمارس، من خلال بعض الممارسات، ما هي الترتيبات، تحت أية ظروف، وباستدعاء أية مخيالات. واقع ألّا يكون القرار نفسه قط، والوضع نفسه، والسلوك نفسه، والحدث نفسه، مُدركاً، مُعاشاً، مُفسَّراً بعينه، هو أمر أساسي لفهم الآليات التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وكذلك أيضاً اختراع هوامش المناورة.

توفر الداتشا (منزل ريفي في ضواحي المدن الكبرى - الترجمة) من خلال الفرص التي تتيحها للأفراد والأسر، في بيلاروسيا السوڤياتية، ثم المستقلة، مثلاً ملموساً يجعلنا ندخل في الموضوع مباشرة. إذا ما تتّبعنا رونان هيرڤويه Ronan Hervouet تمثل الداتشا في وقت واحد مساحة من الحرية المُراقبة، ومكاناً للشطارة الاقتصادية، ومرآة لصورة مقبولة عن الذات، دعامة لتضامن العائلات والأصدقاء، ومكاناً للقيام بتجارة المواد الموصوفة بغير المشروعة، «مسكناً خاصاً»، مساحة للعرض، وطريقة تتيح تحسين الشأن اليومي[1]. هذا التعدّد في الدلالات يشير إلى تعدّد الحركيات العاملة ويفسّر صعوبة تحليل الداتشا فقط من حيث «حفظ البنى»، و«إضفاء الشرعية على الحكم»، و«استخدام الشطارة من قبل الحكم» أو، على العكس، من حيث «مقاومة الانتظام المفروض» أو«الانكفاء إلى المجال الخاص بوصفه مقاومة سلبية ضد السلطة»، بما في ذلك حتى لو كان هذان النوعان من التقييم متزامنين. أبعد من هذه الازدواجية والتحليلات التي تستخدم فئات وحيدة الدلالة، وباتّباع خطوط التحليل المقترحة من قبل (تاريخ الحياة اليومية Alltagsgeschichte)، فإن مثال الداتشا

يقترح بالأحرى أن السلوكيات الدقيقة التي يسمح بها ويثيرها على حد سواء، تعبّر ربما عن غياب التضامن، من دون أن تعني مع ذلك أنها أعمال مقاومة. هذه السلوكيات الصغيرة تُبرز بالتأكيد لا مبالاة بالحكم وسعياً للتمايز، الأمر الذي يعني مع ذلك لا الموافقة ولا الرفض. لكن في نهاية المطاف، مهما كانت ميول البعض، أو البعض الآخر، توقعاتهم وآمالهم، والمعنى الذي يعطيه السكان لأفعالهم ولاستخداماتهم للداتشا، فإنهم يساهمون في ممارسة سلطة السيطرة عن طريق تغذية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي العلاقات الإنسانية التي تشكّل الشأن اليومي للحياة في المجتمع البيلاروسي. تعدّد الدلالات ليس مرادفاً بالضرورة لمساحة الحرية؛ ومع ذلك، فإن هذا يفتح مجال الاحتمالات، وهذا يمكن أن يوسّع هوامش العمل وعملية بناء الاستقلالية، وبالتالي لا يمنع السيطرة، بل يساهم في تشكيلها وتغييرها.

دروس تحليل العمل من قبل مدرسة التأريخ اليومي

يتعيّن علينا إذاً أن نحاول الاقتراب أكثر من تعدّد الدلالات لكي نفهم الخفايا المتحركة للسيطرة. من خلال نهجها المفصل والحريص على التمايز، فإن تحليلات عالم العمل التي اقترحها التأريخ اليومي تشكّل مرجعاً هاماً لمقاربة الهيمنة وفاقاً لمنهج اقتصاد سياسي. وهي تدرك، في الواقع، تعددية الفهم والمعاني هذه من دون الوقوع في عيوب تحليل ثقافوي أو طبقوي؛ إنها تدمج بالعكس ديناميكية العلاقات الاجتماعية والإنسانية في ممارسة السيطرة.

تظهر فرق العمل، داخل المنشآت الألمانية الشرقية، كذلك موقفاً منفتحاً نسبياً وغامضاً جداً. وقد فهمه الفاعلون في الواقع بطرق مختلفة، افتُرِضت نزاعية ولكنها استطاعت أيضاً توفير هوامش مناورة للعمال. وهكذا ساهمت هذه الفرق في تحديد نوع من «الموافقة» التي يجب فهمها بما تعنيه: ليس القبول السلبي بمؤسسة جديدة، ولكن استثمارها. لقد تمّ إنشاء الفرق من قبل السلطات العامة وفاقاً للأنموذج السوڤياتي لمواكبة سياسات تنمية أرباح الإنتاجية، وللمراقبة والتثقيف بروح» الدكتاتورية الجماعية. «ومع ذلك، فقد استثمرها العمال بمعنى آخر مختلف تماماً[2]. إجمالاً، فُسرت فرق العمل كآلية تتيح الوصول بطريقة مميزة إلى الثروات الاجتماعية. بالنسبة إلى الشباب، سمحت فوق ذلك بقلب التراتبية القديمة

والانعتاق من الأخوة «كبار السن» في عالم العمل، في حين أنه بالنسبة إلى الأكثر نشاطاً، جعلتهم يأملون بالارتقاء نحو أكبر مواقع المسؤولية. بالنسبة إلى هؤلاء كما الآخرين، لم يكن يمثل تأسيس الألوية قطيعة ما، بل بالأحرى طريقة جديدة لتنظيم العمل الجماعي، أو حتى اسم جديد أطلق على بنى قديمة. وعلاوة على ذلك، لم تكن هذه التفسيرات مستقرة، وقد قامت لعبة ذكية بين المفاهيم المختلفة. من ناحية، لعبت الفرق كمجموعة ضغط لمصلحة العمال - سمحت بدفع المكافآت وتحسين ظروف العمل - وكمجموعة تضامن، فقد ساند الأعضاء بعضهم بعضاً في مواجهة مشكلات الحياة اليومية. من جهة أخرى، استغلها القادة في عملية إضفاء الشرعية على سلطتهم، فقد وفرت الفرق الفرصة لاستئناف موضوع «الإخلاص للجمهورية»، أو موضوع «الإنتاجية لمجد البلاد». ومع ذلك، فإن التوترات الكامنة مع أجهزة رقابة الحزب أو النقابة لم يكن بالوسع تجنبها في البداية، وليس إلا تدريجاً أن قامت التوافقات المتبادلة، أفعال وردود أفعال، محاولة لفرض تأويل ما... جرّت ازدواجية وغموض الدلالات المعطاة لفريق العمال تطور الترتيبات في الوقت المناسب، من دون أن تكون أجهزة السلطة - ولا العمال - قد نجحوا في السيطرة على هذه العمليات. وهكذا، فإن المسابقات بين فرق العمل قد تمّت إقامتها من قبل السلطات العامة للتعامل تحديداً مع هذه الانحرافات في المعنى وهذه الاستخدامات غير المتوقعة. واقعياً، منح لقب «فريق العمل الاشتراكي» كان يحتّم تنمية «الوعي الاشتراكي» ويتيح استعادة السيطرة على الوضع. ولكن مرة أخرى، تمكن العمال من خلق هامش للحرية لأنفسهم من خلال انخراطهم بكثافة شديدة وبشكل حماسي جداً في المنافسة لدرجة طغت على السلطات وأتاحت لفرق العمال إمكانية التفاوض حول مكاسب جديدة. في وضع مثل وضع جمهورية ألمانيا الديمقراطية، تحولت هذه الألعاب بالضرورة لمصلحة السلطات، وفرق العمل جرى حلُّها أو ضبطها. ولكن قصتها تساعد في تسليط الضوء على عملية مزدوجة أكثر دقة. من جهة، المشاركة الفعالة للعمال - حتى لو كانت مدفوعة بمشاغل أخرى، وغايات أخرى- ساهمت بالتأكيد في انتشار خطاب وبلاغة وقيم «الاشتراكية»، وبالتالي، في الممارسات المتزامنة للسيطرة وتلبية المطالب؛ إنها تعبّر عن ظاهرة ضبط كلاسيكية. لكن، من جهة أخرى، نجحت في التأثير على ممارسة السلطة عبر إدماج المطالب العمالية في السياسات الوطنية، مع تحديد سياسة صريحة «للمكاسب المادية» على سبيل المثال. قصة هذه الفرق توضح إذاً

أن تعدّد الدلالات ليست معطاً معيناً ناتجاً عن ثقافات أو مواقف اجتماعية ثابتة ومختلفة؛ إنه ثمرة لانحراف المعاني، وبالتالي، لإستراتيجيات موضوعة قيد التنفيذ بنشاط، ليس لإفشال أو إنجاح سياسة ما، ولكن لتحويل قيد ما إلى فرصة.

المسألة الأكثر عمومية للعمل في ألمانيا الشرقية توضح بطريقة مثالية تعددية المعاني هذه التي تنبثق من استقلالية الفاعلين. وكان مصطلح «جودة العمل الألماني» بالطبع جزءاً من الخطاب الرسمي. وكان يقصد التعبير عن الإيمان بالانضباط من خلال العمل وتعزيز مكانة الكفاءة الاقتصادية في آليات إضفاء الشرعية على الحكم. لهذا، فقد تجسد بالفعل بشكل ملموس في سياسة حقيقية لتشجيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وبخاصة في الخمسينيات والستينيات، عندما رافقته أجور مرتفعة، وتوزيع المكافآت وزيادة المعونات الاجتماعية[3]. «جودة العمل الألماني»، لم يكن ينظر إليها من قبل العمال مع ذلك باعتبارها إكراهاً، وانضباطاً، وآلية للسيطرة والضبط. كانت شيئاً إيجابياً جداً ومجرداً جداً. في تقليد يعود إلى ما قبل الحرب، كانت تعكس الشهامة العمالية، مع دوام أسلوب عمل وحياة وثقافة معترف بها. كانت تعكس أيضاً أداء خاصاً وجودة خاصة ببعض المصانع، وبعض المناطق أو بعض المدن، ومن خلال ذلك كانت تعمل بوصفها عنصر تميز بين أفراد الطبقة العاملة، وبين المناطق، وبين الشركات؛ وكانت تشير أخيراً إلى واجب أخلاقي، واجب الوفاء بالالتزامات، مهما كانت الظروف. هذا هو ما يدعوه آلف لودتكه بـ«بطولة مع المع ذلك héroïsme du pourtant»، التي تضفي الشرعية على الارتجال، والتحايل، والاعتراف الشخصي. تعدّد الدلالات هذا أمكن تحليله من حيث كونه «مفصلةً» بين قيود النظام وخطط العمال الحياتية[4]، أو «الإخلاص النكد»[5]. ويمكن أيضاً فهمه على أنه واحد من تخطيطات بناء الهيمنة الاشتراكية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية: حصة الإكراه كانت حقيقية، ولكن ما يلفت الانتباه خصوصاً هي أوجه التشابه، والتقارب والاتفاقات - التي يجب إعادة بنائها باستمرار دون أن تستقر إطلاقاً لكنها تظل تعمل نسبياً أثناء ذلك - بين أطراف مختلفة ذوي مصالح متباعدة واهتمامات مختلفة. كان التعايش بينها ممكناً، وحتى سلمياً نسبياً تحديداً بسبب هذه التفاهمات المختلفة، وأحياناً المتناقضة، والتي كانت تتيح اللعب مع الازدواجيات وسوء الفهم العملياتي.

في سياق الحكم النازي، تسمح لنا هذه المسألة بتعقيد التحليل أكثر عن طريق الإيحاء بأن الحكام يلعبون أيضاً مع تعددية المعنى وكثرة المستويات هاتين، وأن

الأمر لا يتعلّق فقط بمباراة بين طرفين (القادة والعمال)، ولكن بين ثلاثة، فالصناعيون يشاركون أيضاً في تعددية المعاني هذه. وقد أظهر آلف لودتكه أيضاً أنه لا ينبغي فقط تحليل هذه التعددية على أنها «حيل» الضعفاء والمحكومين، وأنها «مقاومة» بل كان هناك فهم خاصّ بكل طرف من اللاعبين، يتزامن أحياناً، يتداخل أحياناً، ويتقاطع أحياناً حول سوء فهم ما، وأحياناً أخرى لم يكن يلتقي على الإطلاق[6]. كان العمال، على سبيل المثال، يفهمون البلاغة والبادرة النازيتين حول «شرف العمل» كاعتراف بالقيم الخاصة والانتظام، والبراعة والأداء؛ لقد فهموهما على أنهما أحد أشكال العناد المذكورة أعلاه، أي تلك القدرة على النأي بالنفس والتحفظ الضرورية لكرامتهم. لقد فهموهما كتعبير عن نمط حياة واعتراف بقدرتهم التنظيمية، وبكرامتهم في العمل، الأمر الذي سمح لهم بإثبات ذاتهم والحصول على الاعتراف بمشاركتهم في جهود الأمة. كما كان ذلك بالنسبة إليهم ثقافة يومية مناسبة، ولا سيما أن الأزمة كانت قوية وكان الأمر في كثير من الأحيان يتعلّق بالبقاء على قيد الحياة. ولكن التعبير كان يشير، تزامناً، إلى هرمية الطبقة العاملة والرفع من قيمة العمال المؤهّلين، وإلى إنجازهم الفردي الخاص بالمقارنة مع كتلة غير متميزة من العمال؛ وكان يحاكي تثمين التجربة والخبرة، واعتراف الأنداد وتحول الزملاء إلى «رفاق» في رؤية هوياتية للجماعة. وقد سمح بتمثيل الرغبة في التملك، واستشفاف إمكانية التحسين والارتجال التي تسمح في الوقت نفسه باحترام الذات، والاعتراف المهني، وترتيب الوقت، والاستقلال، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والجهد المبذول، والتقليل من عبء العمل وتنظيم الوقت...

إذا لم تكن كل هذه المعاني معروفة بحصر المعنى ومحللة من قبل السلطة النازية، فإن هذا الأخير قد استخدم بعضاً منها عبر تفعيل مستويات مختلفة. فقد انتقد في إستراتيجية شعبوية ومعادية للنخبوية كلاسيكية جداً، الأحزاب والسياسيين التقليديين، ونخب رجال الأعمال وكبار المسؤولين وفاقم العداء ضدهم، موحياً بأنه أول حكومة ترفع من قدر العمل اليدوي. آخذاً في الاعتبار الطاعة الخاصة بالمنشأة، لعب على احترام التسلسل الهرمي، والمباريات بين العمال والمنافسات للوصول إلى عمل أعلى قيمة كما لعب على الدور الذي يمكن للمنشأة أن تلعبه في الاعتراف الدولي بالبلد، ومع بدء الحرب، في النصر. خطاب شرف العمل الألماني قد جرى حشده أيضاً في تصور انضباطي كلاسيكي «للقيام بالواجب»، متعلّق

بجاذبية الحداثة والتقدّم. هذه المراجع لم تتوقّف على الرمزي وعرفت تطبيقات حقيقية فعلاً: فقد أعرب القادة عبر لفتات تفاخر لكنها مكررة، عن احترامهم للعمل اليدوي، واستجابوا بشكل ملموس لمطلب الكرامة عبر تنظيم قداديس رمزية كبيرة، ولكن خصوصاً من خلال تحسين ظروف العمل، ومن خلال مأسسة أيام العطل، وتعميق أسس دولة الرفاه، عبر خلق أماكن الراحة في المنشأة، واعدة (ومحققة بعض الأحيان) بفتح النوافذ الكبيرة في أماكن العمل أو غرف تغيير ملابس أكثر اتساعاً وإضاءة. استغل مديرو المصانع والمهندسون ورجال الأعمال أيضاً موازين القوى هذه مع الحكم ومع العمال. وشكّل الانتظام والأداء بالطبع جزءاً من الخطاب والممارسات التي حشدها، الكوادر لزيادة المعدلات وعقلنة العمل. ولكن «شرف العمل الألماني» كان أيضاً عنصراً في المنافسة الدولية، وبديلاً للتايلورية ولنمو القدرة التنافسية الأميركية؛ وسمح بالعمل على إشراك العمال، وتحسين انخراطهم ضمن رؤية وظيفية واستطرادية وأبوية على حد سواء، مع فكرة أنهم إذا ما كانوا أفضل معاملة فإن العمال «سيعطون» أكثر. وقد رافق تعزيز المنشأة بوصفها طائفة اجتماعية وروح فريق، التراتبية والتبعية الخاصتين بكل منشأة، ولكن كذلك الاعتراف بالإشراف الذاتي، وبدرجة من الاستقلالية الذاتية.

وكما نرى، فإن هذه المعاني المتكاثرة لـ«شرف العمل» أو لـ«جودة العمل الألماني» سمحت لكل واحد بأن «يجد ما يهمه». لهذا، فإن اللعب على هذه الفروق والغموض لم يكن يعني سيطرة على الوضع، لا من جانب السلطة، ولا من جانب العمال، أو أصحاب العمل، لا سيما وأنهم لم يكونوا يجهلون ضعف فعالية عملية الترشيد والتحديث. تنظيم الوقت والجهد، أو النأي الذين أتاحوا البقاء على قيد الحياة واحترام الذات لدى العمال ربما كانوا معوقات - إنتاج بالنسبة لمدراء الشركة، كما بالنسبة إلى الحكم؛ سياسة الاعتراف بالعمل، وكرامة العمال ربما تدخل في تعارض مع سياسات اقتصادية أخرى أو مع توجهات سياسية أخرى، مع قيود اقتصاد الحرب على سبيل المثال. ونتيجة لهذا، فإن حالات سوء الفهم لم تكن إجرائية دائماً، الحياة المهنية ليست بالضرورة متناغمة وتأثيرات السيطرة ليست معدومة : لو لم تكن هناك سيطرة مطلقة من جانب السلطة، فإن السيطرة على الوقت، والجهد والحياة من قبل العمال لكانت أكثر وهمية لأنهم، في نهاية المطاف، كانوا يساهمون في الاقتصاد السياسي للحكم، سواء أحبوا ذلك أم لا، أكانوا مدركين

لذلك أم لا. تحقيق الذات، تسلّق السلم الاجتماعي أو المهني، وتحسين الظروف المعيشية وضمان حياة كريمة للأسرة، واستغلال الفرص الجديدة، وأخذ أبعاده، وخلق مساحاته وإيقاعاته الخاصة، وتجنّب الذهاب إلى الحرب... كل هذا كان في نهاية المطاف يترجم بالإذعان، والصمت، وحتى بمشاركة فعالة في تعبئة اقتصاد الحرب النازي. هذه المشاركة غير المتوقّعة، المنفذة في غالب الأحيان حتى من دون علم الناس كانت تقترن مع تستر أقلّ ذكاء: العمال الألمان استفادوا فضلاً عن ذلك من السياسة العنصرية في استيراد واستغلال اليد العاملة الأجنبية، والتي تعلّقت بشكل دائم تقريباً بالعمل الشاق: «جودة العمل الألمانية» تحدّدت أيضاً في هذا السياق السياسي الذي لم يشُبْهُ أي غموض[7].

الاحتكار المستحيل للدلالة السياسية للنشاطات العامة

يفتح تعدّد المعاني الطريق إلى مسألة ممارسة السلطة في وضع التردد. حالما تصطدم المعاني المتنافسة، أو ببساطة تدخل المعاني المختلفة في اللعب، فكيف نفهم العمل الاقتصادي الحكومي؟ وأي معنى نعطيه؟ هل ينبغي إعطاء الأولوية للخطاب الرسمي أم يجب - وكيف ذلك عندها - أن نأخذ في الاعتبار هذه التفسيرات المختلفة، وحتى المتباعدة؟ وهل تستطيع حكومة ما أن تفرض التفسير الذي تريد إعطاءه الأولوية عند تنفيذ تلك السياسة الاقتصادية، أو ذلك النشاط العام؟ هل لديها الوسائل لذلك؟ عند إبراز تناقض هذا الفهم المتنافس، فإن الأمثلة أدناه، الموضوعة بسرعة، تبين أن هذه التساؤلات، التي تقودها إشكاليات قصدية وإرادوية لا يمكن إنكارها لا تسمح بإدراك الرهانات الحقيقية من حيث تحديد الشأن السياسي وبالتالي ممارسة السيطرة.

في تونس، مثلاً، الصندوق الوطني للتضامن «26.26»، من المفترض به رسمياً جمع التبرعات لمكافحة الفقر، فتبيّن في الواقع، وقد ذكرت ذلك سابقاً، أنه آلية إلزامية لتمويل مشاريع الرئيس الاجتماعية. ربما أمكن النظر إليه على أنه المتابعة «الليبرالية» للسياسة الاجتماعية، شكل من الصدقة الإسلامية، وتعبير عن «التضامن الوطني»، وضريبة «خاصة»، والتعبير عن ابتزاز أو اقتطاع، ولكنه أيضاً شكل من أشكال الرقابة على الطبقة الوسطى ورجال الأعمال، وآلية لتحديد الفقراء

« الطيبين» واستبعاد «السيئين»، وهو جهاز سلطوي متموضع، وأداة للزبونية، وتبادل الخدمات، طريقة للحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومة المركزية وممثليها المحليين[8]. كلٌّ قرأ في «26.26»، ما يناسبه، وهذه التفسيرات لم تكن من جهة أخرى متعارضة في ما بينها. كان كثير من الناس يتقاسمون الكثير منها في الوقت نفسه، بعضها ينتمي إلى الخطاب الرسمي ولكن غيرها كان معادياً بقوة لهذا الخطاب، وبعضها يشكل جزءاً من الخطاب شبه الرسمي، وبعضها تطور كليّاً خارجه. تعددية المعنى هذه بالتحديد هي التي أعطت لهذه الآلية قوتها وسمحت لها أن تكون واحدة من التقنيات الأشد قوة والأكثر رمزية من أشكال ممارسة السلطة في تونس بن علي. وكانت الحكومة المركزية من جهة أخرى قد فهمت ذلك تماماً والتي، بعد أن حاولت فرض رؤيتها – التي هي تعددية أيضاً – من خلال الخطب، والرسائل في الصحف والإعلانات التلفزيونية، والضغوط الممارسة في المجتمع كلّه من خلال خلايا الحزب الوحيد، وعلاقات العمل ومختلف المناصب الهرمية، تركت أخيراً كلَّ واحد بسلام مع فهمه لصندوق 26.26 حتى لو كان فهماً مُخرِّباً. لأنه، بالمناسبة، لم تكن القصدية هي ما يهم حتى لو كانت تصدر عن القادة السياسيين، والسلطات العامة، والمؤسسات المتخصصة، أو عن الأفراد الذين من خلال تقديمهم تفسيرات بديلة، كانوا يريدون تعميم نقد ما أو رفض أو، بسخرية أكثر، الاستفادة من فرصة ما. ما كان يصنع قوة مثل هذا الإجراء، هي الطريقة التي كانت تفسيراتها المختلفة تترابط فيها وتتشابك لكي ترسم في النهاية حدود سيطرة تساعد في إرساء قواعد الحكم.

ربما يمكننا عرض نوع الحجة ذاتها، مثلاً، مع برنامج بناء الطرق السريعة للرايخ الثالث، الذي استرشد من دون شك، مثل معظم الخيارات الاقتصادية الأخرى من خلال منطق إعادة الإعمار الوطني وإعادة التسليح، ولكنه فُسّر من دون أي اعتراض من قبل السكان بوصفه سياسة خلق فرص العمل وكدليل على إرادوية دولتية[9]. هذا الفصل أو الحرف للمعنى لم يكن من دون نتيجة في بناء شرعية الحكم النازي، ولهذا السبب كانت الخطب في كثير من الأحيان غامضة وتعتمد على بناء «المعجزة» أكثر ممّا تعتمد على تفاصيل عقلانية. من المثير للاهتمام في المقابل أن نمعن النظر مطولاً في الحالة التايوانية، التي تقدّم تكويناً آخر لهذه العملية في وضع لا يشهد، على عكس الحالتين السابقتين، هيمنة سياسية.

في تايوان، تمتد تعددية المعاني إلى قلب المشروع الوطني ذاته. بما في ذلك في فترة الدولة-الحزب، فحزب الكوميندانغ لم يتمكّن من فرض فهمه للتنمية الاقتصادية ولا حتى الأمن المقدس. ليس فقط أن الحزب لم يكن يملك احتكار القرارات - نتيجة الطائفية البيروقراطية وتفتيت القوى المذكورة سابقاً - بل إن الأمر كان ينطبق على المجتمع[10]. ومشروع التصنيع والتنمية الاقتصادية، مثلاً، كان يمثل بالنسبة إلى البعض الوحدة الوطنية، وبالنسبة إلى البعض الآخر آلة حرب ضد الشيوعية، وبالنسبة إلى الآخرين فرصة، حتى وإن عرضت نفسها تحت شكل الاحترافية، للإثراء أو الانعتاق. الأمن فهمه البعض على أنه حظر أية علاقة مع الصين القارية. وفهمه غيرهم، على العكس من ذلك، على أنه ضرورة ماسة لتطوير المبادلات التجارية، بما في ذلك مع الجانب الآخر من المضيق؛ وقد سمح في بعض الأحيان بتسويات بيروقراطية - اتجارية وأحياناً تكون شديدة التزمت؛ كان يقوم على تمجيد وحدة الأمة واستبعاد غالبية السكان من آليات السلطة[11]. تعدد الفهم هذا كان يسمح بالتعبير عن إستراتيجيات متنوعة وتراكيب نشاطات مختلفة، بل ومتناقضة، لم تكتمل إطلاقاً وليست تسلطية على الإطلاق. وفي هذا المعنى أيضاً ينبغي فهم تحليل تايوان الذي تقترحه فرانسواز مانجين Françoise Mengin. فقد وصفت الجزيرة باعتبارها توضّع انتباذ - فضائي فوكوي مختلف.

يستخدم أليكسي يورشاك صورة قريبة، هي صورة «تغيير اتكالي» changement hétéronome لتحديد هذه المعاني المختلفة، المتحرّكة والمكتشفة مجدداً باستمرار التي تختفي خلف إعادة إنتاج الأشكال الإيديولوجية[12]. ويبين انطلاقاً من مثال غير اقتصادي، بل ثقافي، أن موسيقى الروك التي لم تكن موجودة من الناحية النظرية في الاتحاد السوڤياتي في السبعينيات والثمانينيات، كانت مرفوضة بوصفها تعبيراً بامتياز عن الثقافة البرجوازية، في حين أن قادة كومسومول كانوا يستطيعون تنظيم حفلات ساهرة مع هذه الموسيقى. ولتبرير تصرفهم، كان بوسع هؤلاء وصف الانسجام السياسي لمثل هذه السهرات، مؤكدين على حداثة الروك وطابعه المحايد من وجهة النظر الإيدولوجية، منظمين بطريقة ما للشباب الذين يجدون أن ليس للاستماع لهذه الموسيقى أي مضمون سياسي، أو إيديولوجي. ولكن وخلافاً للكوادر المحلية للحكم، كانت موسيقى الروك بالنسبة إلى هؤلاء الشباب، إشارة إلى الحياة الحديثة، وإلى غرب متخيل تماماً، وبوجه خاص إلى الغرائبية والفانتازيا. ومع ذلك، قَبِلَ قادة

الاتحاد السوفياتي أن المعاني تخضع للسياق ولإعادة التفسير التي يقدّمها لها عشاق الموسيقا، كما يدل على ذلك الغياب شبه التام لأي عقاب. قوة الشكلية المذكورة أعلاه تشمل أيضاً هذه المرونة وهذه القدرة على العمل مع المعنى، شريطة أن يتم هذا العمل «بحسب الأصول»، أي أن يكون المعنى متوافقاً مع مجموع واسع لكنه مصدّق من قيم إنسانية جرى اعتبارها طرفاً أساسياً في الإطار الإيديولوجي. وهنا نجد ملاحظة شائعة جداً قدمها كتّابُ أو أكاديميون للحديث عن أسباب انضمامهم للشيوعية[13]. هذا الانضمام مكّنهم من الرد على تساؤلات شخصية جداً، على سبيل المثال إرادة التواصل مع المقهورين، ورغبتهم في إعادة اكتشاف القيم الأساسية مثل العدالة والتحرر، ورؤية الأشياء «بشكل عام»، وإدخال العقلانية في الشؤون الإنسانية... حتى لو انتقد بعضهم تقنين الاستهلاك، وشكا البعض الآخر من غياب الحرية. تشير هذه التحليلات مرة أخرى إلى أن ممارسات السيطرة لا يمكن تحليلها من دون الأخذ في الاعتبار مسألة العقيدة وإرادة الاعتقاد: والحالة هذه، آمن الناس بالشيوعية أو - ما يعني الأمر ذاته - أرادوا العثور على أشياء فيها.

حالة التخطيط والممارسات التي أوجدتها كانت المثال الأخير الذي يتيح فهم حجم استحالة عملية تعيين، حتى في الدول السلطوية، وحتى الشمولية، معنى نوعياً وثابتاً لعمل عام، بما في ذلك عندما يكون هذا الأخير تعبيراً عن إرادوية دولة. منذ أبحاث كورناي وجيرشنكرون Gerschenkron، بخاصة، ونحن نعلم أن الخطة ليست فقط أداة التوجيه المفرطة المركزية للاقتصادات من النمط السوفياتي التي كان يراد تقديمها. لقد كان دور الخطة في الوقت نفسه أن ترمز إلى مركزية المبادئ العلمية للإيديولوجيا الماركسية اللينينية، بدءاً من المادية التاريخية، وأن تحدّد أهداف التنمية وسبل تحقيق ذلك عبر زيادة كمية الإنتاج والتوزيع، وأن تجسد المشروع العلمي للدولة في بنائها للاشتراكية. ولكنها كانت مصممه أيضاً على أنها عملية مقاولة تنطوي على إشراك المجتمع بأسره عبر مختلف الهيئات والوزارات والوكالات والمكاتب اللامركزية، والمنشآت، والتعاونيات. في سير عمله ذاته، اتبع التخطيط عمليات متكررة مركّبة من آلاف المساومات والحسابات، ومساومات جديدة وحسابات جديدة إلى أن يتم العثور على تسوية ما[14]. منذ البداية، إذاً، وحتى في ذهن القادة كان للتخطيط معنيان مختلفان تماماً ويمكن وصفهما مع مارثا لامبلان Martha Lampland «بالعلمي» و«الفني» الجمالي[15] واللذان مهّدا الطريق

لممارسات وأشكال فهم متناقضة تقريباً. من جهة، تشكل الخطة ضرورة حتمية، والتي كان ينبغي ليس فقط تذكّرها بشكل دائم (في الإحصاءات، في التقارير، في الخطابات، في العروض)، بل بأن من الواجب بالطبع تنفيذها. ولأنها تعبير عن الطبيعة العلمية للحكومة، فقد كانت تبرز الطابع المعصوم للحساب الاقتصادي الاشتراكي، وبالتالي لا يمكنها أن تقبل أي خرق في تحقيقها. الخطة، أيّاً يكن الأمر، يجب أن تُنفذ. من جهة أخرى، مع ذلك، كانت الخطة تعتبر عملية دائمة تقريباً من مفاوضات بين اللاعبين، وبين المؤسسات، وبين المنشآت، وبين المناطق، وبين الهيئات المحلية والهيئات الوطنية... وتسمح بجميع أنواع الترتيبات والتسويات والترقيعات. هذه الازدواجية دلّت أيضاً على وجود عملية مزدوجة جارية، وهي عملية إحصائية وعملية سياسية[16]: بوصفها التعبير عن الطابع العلمي للاشتراكية، يتعين أن تكون البيانات الإحصائية الأكثر جدية، والأكثر صحة والأكثر قرباً من الواقع، بحيث تحدد الخطوط العريضة للاقتصاد الاشتراكي المستقبلي. ولكن الخطة كانت تبني في الوقت نفسه أرقاماً وهمية يتعيّن عليها أن تترجم بطريقة زبونية كمّياً المشروع السياسي الاشتراكي الكبير، أرقام ينبغي أن تكون ملحوظة بالضرورة في المستقبل... والازدواجية المذكورة توافق أيضاً الهدف المزدوج للتوقّع على المدى الطويل والتعديلات الدائمة والفورية، الذي كان في أصل التفاهمات، والتفسيرات والرهانات المختلفة للغاية حول التخطيط. باسم تنفيذها الضروري، ربما اعُتبرت الخطة مكان تزوير المعطيات والمبالغات الرقمية بامتياز، وبالتالي كعملية تمييز بين مظهر الاقتصاد وجوهره، بين تحديده الكمي المادي وجوهره الحقيقي[17]. ولكن شكلانيتها القصوى ووجود العقلانية الإجرائية في قلبها أدَّيا في كثير من الأحيان إلى إحساس أكثر غموضاً، يتعلّق بحقل التصور الخالص وحتى بمجال الخيال، مبيحاً نتيجة لذلك سلوكيات متعدّدة[18]: اللامبالاة، النقد الضمني والحط من قيمة عملية التخطيط، ذاتها، التعبير عن المصالح الخاصة، والقدرة على اختلاس الثروات، والمنافسة بين اللاعبين، أو بين الكيانات ذات المصالح المختلفة، النقاش المعلّل حول الإصلاحات التي يجب القيام بها والتحسينات التي يجب إحداثها، والأولويات التي ينبغي تعديلها، اقتراح الوسائل لمضاعفة الإنتاج، توجيه الاستثمارات، تعديل الإستراتيجيات المحلية، تغيير طرق الإنتاج. تجاور التوقيتات والمقاييس المختلفة (المدى الطويل للتوقعات والأهداف، المدى القصير للتعديلات، الخطط الفصلية، والسنوية، والخمسية)، كان يُفسَّر أحياناً على

أنه تراجع نحو المدى القصير، والشأن الاقتصادي الأصغري، المنشأة أو الشركة الكبرى. علاوة على ذلك، فإن تفتت أماكن التفاوض، ولامركزية القرار وتجزئة أماكنه كانا يتيحان ظهور جماعات الضغط والمصالح الخاصة وحساب المكاسب الفورية؛ ولكن هذا التجاور فُهم في بعض الأحيان بالعكس من ذلك على أنه تعبير عن الرغبة في ضمان اتساق ومركزة وتوجيه وتنسيق الشأن الاقتصادي بفضل ممارسة التحكيم وتطبيق مبدأ العقاب والثواب[19]... وخلقت الفجوة بين، أهداف بعيدة، مجردة وعظيمة، من جهة، وبين المساومات، والترقيعات والترتيبات الصغيرة الضرورية لتكييف الخطة بنحو مستمر مع الواقع من جهة أخرى، مناخاً للتعبير عن المصالح الشخصية، والزبونية والتعسف، والوصول المميز إلى ثروات نادرة[20]. وقد تم تصميم المساومات بطريقة ترضي السلطات، وتضمن الدخل لقادة المشاريع (عبر مكافآت التفوق)، ولكن في الوقت نفسه كان عليها ضمان بعض الاستقرار لهم، موقع ما بالنسبة إلى رؤسائهم وإدارة مربحة لعملهم. كانت الخطة إذاً قبل كل شيء مكاناً لمناقشة الواقع وقوة الضوابط المركزية من قبل السلطات العامة، ومكاناً للمواجهة والتعبير عن موازين القوى في تحديد الأولويات، في المتطلبات المالية للاستثمارات ولوسائل الإنتاج. لكنها لم تكن إلّا هذا: كانت أيضاً مساحة حيث يمكن للتوصيات أن تُفسّر. كانت في وقت واحد معياراً انطلاقاً منه تُلعب وتُمارس «استقلالية أمر واع[21]»، التي لم تكن بالتأكيد موزعة بالتساوي، ولكنها غالباً ما تركت إمكانية لتغيير الكميات وبيانات الإنتاج، للتحايل على أنظمة الأسعار والأجور، واستبدال الفواتير، كلها ممارسات غير قانونية ولكنها ضرورية للنظام. وبعبارة أخرى، ربما عوملت الخطة بوصفها صنماً، طقساً، خدعة، موضوعاً مشيّأً، ولكن بالقدر نفسه بوصفها مركزاً رفيعاً لمفاوضات واقعية جداً تفتح مساحات للتفسير والمواجهة المخففة والصامتة لوجهات النظر. لقد كانت الخطة الحالتين في وقت واحد، ولم يكن من المفيد تحديد القصد وراء هذه التقنية من الحكم: فقد كانت إرادوية الدولة إذا جاز القول نوعاً من الخيال المفيد الذي كان يترك مجالاً للارتجال.

وتشير كل هذه الأمثلة إلى أن نزوع الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي الموحد في المانيا الديقراطية GDR، وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس، والحزب الشيوعي في الصين، والحزب الشيوعي في الاتحاد السوڤياتي،

والحزب الاشتراكي القومي الألماني الحزب الحاكم النازي، والكومينداتغ التايواني) أو الحكام بعمومية أكثر، لضمان احتكار المعنى هو مجرد وهم. لأن المعايير والمعاني، كما رأينا تواً، متعدّدة. وهمٌ أيضاً لأن **الدولة**، والعلاقة مع السلطة هي شيء يجب أن يُفسر: ينبغي معرفة تفكيك رموز البيانات الإيديولوجية، والتصريحات التي تفيد عن المعرفة والسيطرة المطلقتين على السكان، والعلاقة بين العلنية والسرّية، ينبغي معرفة التلاعب بالمعايير وبالانحراف عنها[22]. وهمٌ، أخيراً، لأن الناس ليسوا «مهووسين أحاديين»، ولا يفكرون دائماً، ولا أكثرياً، ولا منهجياً، من الناحية السياسية[23]، والذي يعني، في هذا السياق، أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فرض قراءة محددة. هذا الاحتكار هو وهم، كما هي وهم السيطرة المطلقة للأجهزة الإدارية على السياسات الاقتصادية والأجهزة الأمنية على السكان، وكما هي وهم «القدرة الكلية» للزعيم.

تبين هذه الأمثلة بوجه خاص أن التوترات والصراعات ليست العوامل الوحيدة في التباعد بين الفاعلين. فنقصان مناهج العمل وتعدد المعاني يوفران أيضاً فرصاً أخرى للتوتر بين الحركيات الاقتصادية والممارسة الضبطية للسلطة. هذه اللدونة تؤدي أحياناً إلى التقارب، وأحياناً إلى مواجهات من دون أن تكون النتيجة النهائية معروفة مسبقاً، أو أن تكون ثابتة. احتمالية النتائج تنشأ على وجه التحديد عن تعدّد الأهداف والتصورات وفهم القيم أو المشروعات القائمة: حدود السيطرة ليست فقط «مبنية» من قبل الحكام، ولكنها قيد «التشكيل» المستمر. وهي مشكّلة أيضاً من قبل هؤلاء اللاعبين التابعين، المنضبطين أحياناً وأحياناً لا، الذين لا يفهمون بالضرورة الأمور كما قد ينبغي ذلك... وبعبارة أخرى، ولأنها غالباً ما تشرك أناساً «حمقى[24]»، وليس شعباً متجانساً متصفاً بصفة الإنسان الاقتصادي Homo oeconomicus فإن كل السلوكيات الاقتصادية ينبغي أن تُفكك وتُربط بالسياق، وأن تُفهم على أنها انعكاس لـ«عالم متعدد الأبعاد»[25]، وهو ما دعاه ڤيبر «اللانهاية غير النضوبة للعالم المحسوس والظواهري» الأمر الذي يجرّ «تنوعاً لا نهائياً من التقييمات الممكنة»[26]. الأمثلة السابقة تعلّمنا ذلك: الطابع غير المتجانس للتفكير وأساليب العمل، وكذلك تعدّد وسائل العلاقات وأنظمتها التي تتداخل مع كونها متعاكسة، يميزون كذلك الشأن الاقتصادي؛ ولا سيما الديناميات الاقتصادية للسيطرة السياسية.

تعددية المعنى، والفهم والتمثّل:
حدود السيطرة

هذا التنوع يفتح الباب على مسألة «الشأن السياسي». في اللحظة التي تتصادم فيها المعاني المتنافسة، أو بكل بساطة تدخل المعاني المختلفة في اللعبة، كيف نفهم حدود الشأن السياسي؟ تعدّد المعاني ينتج المزيد من الآثار، لا سيما وأنه في الأنظمة التي تدّعي السيطرة على كل شيء والدراية به - حتى لو كان هذا المشروع وهو ما لم أتوقف عن إثباته، طوباوياً في كل شيء - فإن كل شيء يمكن أن يوصف بالسياسي ما إن تمّ تحديده من قبل الحاكمين على أنه موضوع جدير بالاهتمام. استناداً إلى تحليله للشأن السياسي في روما، يذكر پول ڤين ذلك: طالما أن الشأن السياسي «هو لا شيء» و«ليس له مضمون» فإن كل شيء يمكن أن يصبح سياسياً. وأي نشاط، والحالة هذه اقتصادي أو اجتماعي، سيجري اعتباره سياسة إذا «اعتقد المرء صواباً أو خطأً أن هذا النشاط يمكن أن يخلق أفكار عدم الانضباط»[27]. إنه سؤال «التسييس»، أو ربما، بطريقة أقلّ إشكالية، سؤال «الانتقال إلى الشأن السياسي»، الأساسي لفهم كيف تمارس السيطرة بشكل ملموس[28]. المنطق القصدوي يطرح هذه الأسئلة من حيث السيطرة على السياسي، أي احتكار تعريف السياسي من قبل الحكومة. بحسب المنظور المعروض في هذه الصفحات، فإنه من الواضح أن هذا السؤال يجب أن يُعاد صوغه: كيف يتشكّل السياسي - ومعه ممارسة الهيمنة - عند التقاء هذه التفسيرات وأشكال الفهم المختلفة؟

في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، على سبيل المثال، كانت حوادث أو نزاعات العمل، كما في كل الأماكن الأخرى، صراعات اجتماعية ومهنية تنبع من حوادث صناعية، مشاكل صحية أو أمنية، ظروف العمل، وقضايا الأجور، ومحاولات فرض الانضباط في مواجهة الإخلال بالنظام أو أعمال العصيان... هذه الإضرابات والاستياء وتقلبات المزاج لم يكن فيها شيء من السياسة، وتتعلّق بإستراتيجيات التفاوض بقصد تحسين ظروف العمل، وبشكل أشمل، الحياة في المجتمع. لكنها فُسِّرت باستمرار على هذا النحو من قبل سلطة تحرص بشكل خاص على الانتظام، والاستقرار، والسير «الطبيعي» للبنى الإنتاجية[29]. ونجد الميل نفسه وعملية التسييس القصوى نفسها في جميع الحالات ذات التطلع الشمولي. كان هذا هو الحال في تونس بن علي، حيث كانت الصراعات تُدار - في حوض قفصة المنجمي، في

قطاع السياحة، أو في قطاع الغزل والنسيج، المتضرر بانتقال تمركزه إلى الصين، أو الممارسات غير القانونية لأرباب عمل أنذال - كما لو كانت تحركات للمعارضة السياسية، عبر الإنكار، عبر الإكراه، أو عبر شراء الصمت بالنقود[30]. في البرتغال، تحت حكم سالازار، كانت الإضرابات ممنوعة وتحوّلت إلى «تعبير عن تحدٍّ إجمالي للنظام»[31]: كانت تُفسَّر على أنها معارضة سياسية لأنها كانت تشكّك ضمنياً بالتنظيم النقابي على قاعدة الطائفة المهنية l'ordre corporatiste وفكرته عن الانسجام بين رأس المال والعمل، والتي تحجب الظروف الملموسة للعمل ولحياة الشعب العامل. واستعادة للكلمات التي يستخدمها يان ڤلاديسلاڤ لوصف تشيكوسلوڤاكيا سنوات السبعينيات، «السياسة، لا يمكن السيطرة عليها، بعيدة المنال، هي كل شيء ولا شيء في آن واحد. وبدلاً من أن تكون مجالاً للنشاط البشري، أصبحت أرضية لصراع دائم بين السلطة والحياة»[32]. تسمح التحليلات من حيث إيضاح الشأن السياسي بفهم هذه المسألة عبر إبراز أهمية الوساطات والوسطاء في ممارسة السلطة، وخصوصاً في عمليتي التفسير والتعريف الشرعي لما هو سياسي ولما هو ليس كذلك[33]. الأبعاد المتعددة للمجتمعات، ازدواجية العلاقات، والتمثيلات والمعاني السياسية تجعل الشأن السياسي غير محدّد طبعاً. لا تتطلّب ممارسة الهيمنة أن يكون كل شيء معرّفاً على أنه سياسة: فالأمثلة المعروضة في جميع أنحاء هذا الكتاب تشير بالعكس من ذلك، تمشّياً مع هذا التفسير، إلى أن استقلالية الشأن الاجتماعي وعدم وجود تحديد للمجالات يفسّران أن بعض الفاعلين يتصور الممارسات الاقتصادية كما لو كانت سياسية وأخرى غير سياسية. إن هذا الفهم المتعارض بالضبط أو المختلف أقلّه للممارسات هو ما يصوغ السيطرة.

وليس من الضروري عرض أمثلة أخرى هنا. ابتداء من التحليلات المقترحة، أريد فقط أن أذكر أن تعددية المعاني تنتج من عمليات متعدّدة: التموضعات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية أو السياسية المختلفة، والمصالح المتباينة، وأشكال الفهم والتفسيرات الفريدة، الاستناد إلى متخيلات سياسية مختلفة. بل هي أيضاً نتيجة لعلاقات متغيرة بحسب الزمن: فلا يعيش الأبطال جميعهم بالطريقة نفسها الوقت الزمني، الأمر الذي يؤدّي هنا أيضاً إلى تفاوت في الإدراك والفهم السياسي المختلف، ممّا يزاد من تعقيد ممارسة السيطرة[34]. فثورة 1917 لم تُعشْ فقط بشكل مختلف من قبل «الحمر» و«البيض»، ومن قبل البلاشفة والمناشفة، ومن

قبل عصابات المنشقين، ومن قبل البيض السابقين أو الحمر السابقين وقد أصبحوا لصوصاً، ومن قبل بعض المزارعين ضد مزارعين آخرين، ومن قبل الأخوة الأكبر والأخوة الأصغر؛ فقد مثّلت بالنسبة إلى البعض تعزيز البروليتاريا، وبالنسبة إلى آخرين تدمير الكنيسة والطبقة الأرستقراطية الريفية، بالنسبة إلى البعض بمثابة الدفاع عن حقوق الفلاحين. بالنسبة إلى بعض آخر عاشها بوصفها قطيعة، «حدثاً» سياسياً، بالنسبة إلى آخرين مرت من دون أن تُلحظ في استمرارية الحياة اليومية، وبالنسبة إلى آخرين غيرهم لم تُلحظ سياسياً[35]. وبالمثل، كانت السياسة الاقتصادية الجديدة NEP مرادفاً للانكفاء بالنسبة إلى القادة البلشفيين، وإلى الإصلاح المفيد بالنسبة إلى الاقتصاديين المناشفة وإليجزء معين من الفلاحين، ولكنها لم تمثل شيئاً لآلاف من الفلاحين الذين كانوا يقاتلون ضد الجيش الأحمر، وكذلك لا شيء بالنسبة إلى ملايين المزارعين الذين أصابتهم المجاعة، أو إلى الاقتصاديين والمثقفين المسجونين. وكما بيّن فرنان بروديل بطريقة رائعة، فإن هذا التداخل للأزمنة التاريخية المختلفة هو أمر أساسي لفهم الأحداث. هذه الاختلافات في الوقت لا تفعل فعلها على المدى القصير أو المتوسط وحسب، كما أظهرت الأمثلة السابقة، بل تفعل فعلها بخاصة في التسلسل المنطقي للأوقات الطويلة والأوقات القصيرة أو المتوسطة. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، إنهاء الاستعمار لم يُعش فقط بوصفه نهاية السيطرة الغربية، واستعادة السيادة الوطنية، وتعبيراً عن الحرية السياسية، ونهاية النير الأوروبي على المجتمع والاقتصاد الأفريقيين؛ بل فُهم أيضاً من قبل فئات اجتماعية عديدة بوصفه العودة إلى كرامة نابعة، ضمن تصور طويل المدى لها، من إشكاليات العبودية والتكون السياسي من طريق الانشطارية والتهرّب من الواقع[36]. هذا التقييم المختلف للأحداث والسلوكيات في علاقتها بالوقت يفسِّر جزئياً التقدم غير المتوقع للإصلاحات، والآثار المفاجئة للسياسات الاقتصادية والكفاءة النسبية للتدابير التأديبية والقمعية. يذكّرنا ميشيل دو سيرتو بأن الوقت الذي يمرّ ليس الوقت المحدد[37]. وفي هذه الشروط أيضاً تسلك ممارسة الهيمنة، وحتى القمع، طرقاً غير متوقعة، وفاقاً للتطورات والظروف التي أصبحت «سياسية» على الرغم منها. هنا نرى الفائدة كلها لنهج من اقتصاد سياسي لا يحدِّد مقدماً ما هو اقتصادي وما هو ليس كذلك، ما هو سياسي وما هو ليس كذلك: وهذا يسمح بفهم آليات، وخصوصاً ممارسات الهيمنة في كافة تنوعاتها وفي كل تبايناتها، ومن دون أفكار مسبقة أو تحديد مسبق للأماكن التي يجب ملاحظتها.

علاوة على ذلك يتضح تعدد المعاني في التفاوت الخاص بكل فرد، وبكل مجموعة، أو كل تشكيل الاجتماعي، بين الوقائع والتمثيل. كما أظهرت أمثلة عديدة سابقة، لا يمكننا أن يقتصر تحليل السيطرة على تحليل الممارسات، مهما تكن دقيقة ومفصّلة. إذ يتطلب فهم تحولات علاقات السلطة وأنماط الحكم أن نأخذ في الاعتبار التمثيلات، وبشكل أكثر تحديداً، الوجود المحتمل للتناقضات بين التمثيلات الرسمية والحقائق المعاشة، وبين التمثيلات والحقائق التي تدعم إيديولوجية ما وبين السياسات والحقائق المعاشة، بين مختلف التمثيلات لواقع معاش وأخيلة معبأة مختلفة. ليست الإيديولوجيا سلطة مُحدِّدة للنشاطات الاجتماعية، وهي لا تحدد عقلانية واحدة ولكن عقلانيات عديدة، هي ذاتها متحوّلة وغامضة. إننا نشهد تسلسلاً منطقياً من العقلانيات أكثر منه تطبيقاً لعقلانية محددة بطريقة ثابتة من خلال الإيديولوجيا. وهذا ما يفسر أنه يوجد في كثير من الأحيان تناقضات بين الإيديولوجيا والإجراءات التي تستند إليها[38]. تظهر عدم – قصدية السيطرة أيضاً في هذه الممارسات التي «تستغل» ما تذيعه الإيديولوجيا[39]. هذه الفجوات يمكن إرجاعها إلى تطوّر الفئات الاجتماعية وإلى الصورة التي يمتلكها القادة عنها، وإلى تصورات الشأن السياسي وإلى العلاقات السياسية الفعلية[40]. في الحالات الروسية، أو البلغارية أو الصينية الراهنة، ابتعدت لغة (العدالة والمساواة، وسيادة الاجتماعي وفضح الفساد) بدرجة كبيرةً بالنسبة إلى واقع (الإصلاح التفريقي، وشكل من أشكال الليبرالية مع انحداراتها، «الفقراء» والمهمشون)، ولكنها لم تنفصل عنه: فهي تستند إلى الماضي، وإلى حقائق وفي أكثر الأحيان إلى المثل العليا الماضية[41]. لأن الفكر ليس «السوق الأمثل للعقلانية الاقتصادية»، وهو ليس «الشفافية والمرونة»، إنه «سجين عاداته». «سياقات الفكر لا تحيط علماً بالواقع بالسرعة ذاتها التي تتغير بها أسعار البورصة». فأنظمة التفكير لها سرعتها الخاصة، وتاريخها المستقل[42]. وهذه مسألة جوهرية، مسألة الحياة اليومية quotidienneté: «علاقة قيمنا وأسبابنا الوجيهة مع مزاجنا اليومي ليست علاقة مباشرة، فأفكارنا الكبرى ليست «في وصل مباشر» مع أمزجتنا اليومية[43]». فالأشياء تنطلق أو لا وفاقاً لهذه الاحتمالات. إن أي تحليل للسيطرة يجري عبر مقاربة الاقتصاد السياسي لا ينبغي أن يعتبر هذه القيم والمعتقدات غريبة عن موازين القوى والعلاقات بالسلطة والألعاب الإستراتيجية؛ يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه التغيرات، هذا الانفصال، هذه الاحتمالات، وتوالد الفهم، بطريقة تساعد على فهم أنماط الحكم بنحو أفضل.

بمجرد أن ينتقد المرء التحليلات القصدية، فإن مسألة المسؤولية تُطرح بحدة. وقد أظهرت العروض السابقة في الواقع أن «ازدحام الوقائع، وتعدد النوايا، وتشابك الأفعال لا يمكن إرجاعها إلى أي جهاز تقرير قادر على إعطاء تفسير عقلاني لها - أي أن يوضح معناها وأسبابها»[44]. وشددت على أن النتائج المترتبة على بعض الحقائق، بعض السلوكيات، بعض القرارات لم تكن ضرورية ومحتمة، وأنه لا توجد حتمية الحياة في المجتمع، وأن البعد عن العشوائية، غير المتوقع وبالتالي من الارتجال كان أساسياً، وأنه في سياق تعدّد المعنى والانتماء، فإن إعادة الصياغة الدائمة لعلاقات السلطة واللعبة السياسة تشير إلى الطبيعة «المتعددة الألوان[45]» لممارسة السيطرة في حالات فريدة دائماً، وفي هذا المعنى، تعكس تعددية منطق العمل وتنوّع فهم موازين القوى أيضاً، والأحداث وممارسة السلطة من قبل ذات الشخص، ومدى تعقيد وغموض أية ممارسة اجتماعية. فركزت إذاً على غياب علاقات السببية الواضحة والمباشرة. كما أظهرت أن التسويات والترتيبات تخضع إلى منطق معقد يتجاوز مصلحة فقط أو انتهازية الفاعلين، وأن «المشاركة» تقع سهواً نتيجة للكسل إذا جاز القول، ونتيجة لمتواليات غير متوقعة، وأن السيطرة كانت مقبولة إلى حد ما، وحتى مطلوبة لأن الممارسات التي من خلالها عبرت كانت تراهن على عقلانيات أخرى وتعدد في منطق عمل آخر... وبعبارة أخرى إنه تحقق أحياناً دون علم الفاعلين. مجهول في بعض الأحيان للاعبين. وعلاوة على ذلك، فإن التفسيرات المطروحة سلّطت الضوء على انتشار علاقات السيطرة بفعل كثرة الأجهزة والممارسات التي ليست بالضرورة مصممة أو مُدرَكة على صعيد المراقبة والرصد، وكذلك أهمية تقلّبات الحياة في المجتمع، وأهمية الاحتمال، والآثار غير المحسوسة للترويض التي تجعل الإكراه، وحتى القسر، غير مؤلم، وأحياناً حتى غير مؤذٍ، ومطلوباً. ولكن من نافلة القول إن هذا التعقيد، وهذه المسارات غير المؤكدة وغير المتوقعة لا تعني لهذا أن الفاعلين لم يقوموا إلّا بالخضوع، وأنهم ليسوا فاعلين وبالتالي فإنهم بطريقة أو بأخرى، غير مسؤولين. مسألة القصد ينبغي بالتأكيد أن تكون مميزة عن مسألة المسؤولية.

لا يجوز قراءة التحليلات المقترحة هنا بالطبع كإعفاء للحاكمين من كل مسؤولية. ألمانيا الرايخ الثالث، والاتحاد السوڤياتي زمن التطهيرات الستالينية الكبرى، رواندا الإبادة الجماعية عام 1994، أو كمبوديا پول پوت، وقعوا في ورطة مع العدالة

الدولية. هذه الحكومات ليست بمنأى تماماً من الإشكاليات القضائية للقصدية لأن قضية مسؤولية قادتها مطروحة صراحة. وبالمثل، جنوب أفريقيا ومغرب الحسن الثاني توجب عليهما قبول اللجان (سواء سُميّت لجان «الحقيقة والمصالحة»، أم «العدالة والمصالحة»)، التي طرحت قضية القصدية هنا أيضاً انطلاقاً من إشكالية الذاكرة، والتعويض والاعتراف بالضحايا. حتى لو كان منهجي صدى للتحليلات التي ترفض منح أهمية كبيرة للرئيس أو بتحديد أكثر أهمية فريدة وأساسية لدور هذا الأخير، وإذا كان يرفض، اقتداءً ببيتر براون، الوقوع في «غرور مؤسسي[46]»، فمن الواضح أنه لا يدّعي أن مجازر الثلاثينيات في الاتحاد السوڤياتي لم تحدُث وتُوسّع وتُمنهج بفعل القرارات والتوجيهات المتخذة من قبل ستالين وممثليه المحليين، وأن العنف في رواندا لم يتحوّل إلى إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية نتيجة التدخل المباشر للسلطات العامة والقادة الرئيسيين، وأن معاداة السامية في الثلاثينيات لم تتسبّب في المحرقة إثر اختيار **الحل النهائي** في موقع عال من الحكم. إن «التعقيدات» التي هي محور هذا الكتاب لا تستثني القرارات[47]، بما في ذلك في الحالات الأقلّ مأسوية التي تشكلها هذه «الدكتاتوريات الوديعة جداً» لاستعارة عنوان الكتاب الذي كان ذا أهمية تاريخية حول تونس[48]: قمع المعارضين والمراقبة الأمنية للمجتمع، ولكن أيضاً تطبيق الإجراءات الضريبية والمالية أو الاقتصادية، تطوير التشريعات التمييزية، وإنشاء مؤسسات نقابية... كل هذا تمَّ بالتأكيد تناوبه من قبل الفاعلين الذين خضعوا له. وإذا كان القادة يستطيعون في بعض الأحيان تطوير مثل هذه الإجراءات من الصفر لأغراض السيطرة، وفي غالب الأحيان لا يقومون إلّا بالتقاط الفرصة التي تُتاح لهم بعد أن كانوا أخذوا في الاعتبار «الاحتمالات» التي تتضمنها و«الخدمات» التي يمكن أن تؤديها من حيث الانضباط والمراقبة والقمع. لكن اغتنام الفرصة، والاستفادة من مناسبة، إنما هو فعل، بل مما لا شك فيه هو قرار يستتبع مسؤولية عنه.

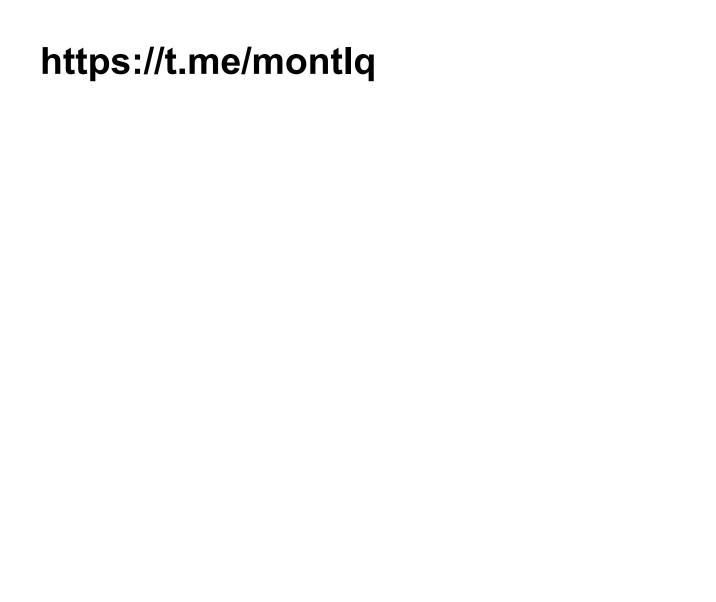
وسيكون هذا مفهوماً مع ذلك، فعملية اتخاذ القرار بوصفها كذلك لا تسترعي اهتمامي. بدلاً من ذلك، سعيت لتسليط الضوء على ظروف إمكانية اتخاذ هذه القرارات (وبالتزامن عدم اتخاذ - القرارات)، والأحكام، والفهم والممارسات التي تجعل مثل هذه القرارات، وبالأخص مثل هذه التطوّرات ممكنة التصور، ومقبولة ويمكن تحملها. الفهم المتباين للأحداث والمواقف، وتعدد عمليات إضفاء الشرعية وغموضها، والتسلسل غير المؤكد والتشابك غير المنضبط لتعدد

في منطق العمل، وتفاعل المقاصد المختلفة وليست بالضرورة متضافرة تنتج بطريقة أو بأخرى آثار انتشار وتوسع السيطرة التي تشير كلها غالباً إلى مسألة الرغبة في الدولة المشار إليها في القسم الأول من هذا الكتاب. تنبع بشكل خاص أهمية مقاربة ڤيبرية-فوكوية للاقتصاد السياسي من هذه القدرة على اقتراح اتساع عمليات إضفاء الشرعية هذه، وتنوع المسارات المتعرجة للسيطرة وتعدد الممارسات ذات الآثار غير القصدية.

ومع ذلك يمكن أن تُقرأ تحليلاتي - وبعضهم قرأوها فعلاً هكذا - كدليل على قوة انتشار السلطة وقبولها، والتي تعني، في إشكالية المسؤولية، أن الجميع مسؤولون، وبالتالي إسقاط مسؤولية الحاكمين، جزئياً أقلّه. هذه القراءة تحاكي النقاشات التي حرّكت في التسعينيات عالم المؤرخين الألمان حول النازية. وأنا لا أنوي العودة إليها هنا[49]. أود فقط تحديد مفهومي للأمور المتعلّقة بهذا الموضوع... بمعنى من المعاني، يشير تحليلي في الواقع إلى أن فاعلي الشأن اليومي (وأنا تعمدت استخدام كلمة الفاعلين) لا يقومون إلّا بتحمل المعاناة، حتى لو كانوا يعانون كثيراً. تنبع قوة الثنائي الخضوع/ السيطرة أيضاً من حجم التسوية، والترتيبات موضع التفاوض باستمرار، من تقارب المصالح، من الاعتراف ومن المشاركة في الاقتصاد السياسي والأخلاقي للحكم وتقاسم خيال مشترك. في هذا، ينشطون ويتقاسمون بعض المسؤولية. لكن هذا الإثبات يستدعي في الحال إثباتاً آخر، والذي لا ينفصل عنه : قوة الثنائي الخضوع/ السيطرة تنتج تزامناً من قدرة الحاكمين على الاستجابة للرغبة في الدولة والتطبيع لدى السكان، وعلى تفسير هذه الرغبات، وعرضها وإعلانها في الشكل والعبارات التي تسمح بممارسة السيطرة - ممارسة يمكن أن تصل إلى القمع، والقتل والمجازر. وإذا أردنا إجراء التحليل من حيث المسؤولية، فمن الواضح أنه لا يمكن معاملة جميع الفاعلين بالطريقة نفسها، على الرغم من أنه من الضروري دائماً أن نتذكر أنه حتى الإجراءات ذات الأهداف الأكثر صراحة يتم إدراجها في مجتمع معقد حيث القوى غير متجانسة، والنيات متعدّدة، والمنطق والعقلانيات المختلفة متشابكة، والآثار والارتباطات غير متوقعة...

قضيتا المسؤولية والقصدية كلاهما مشروعتان، لكنهما تنتميان إلى منطقين مختلفين. وهذا ما كان بيّنه كارلو غينسبورغ في كتابه *Le Juge et l'Historien* (**القاضي والمؤرخ**) حول موضوع قضية سوفري Sofri، إذ كتب: «داخل هذه الشبكة المعقّدة

من الأفعال وردود الأفعال، والتي تهدّد عمليات اجتماعية يصعب تحريكها، فإن الطابع المتنافر للأهداف بالنسبة إلى النيات الأولية هو القاعدة. إذا لم يأخذ المرء في الحسبان هذا المعطى الأولي، فإنه سيحسب النيات وقائع والتصريحات (حتى إذا كانت متذبذبة إلى حد أن تغدو مثيرة للسخرية) أحداثاً، وبالتالي فإنه سيسقط في الأشكال القصوى من التأريخ القضائي[50]». في حين أن القاضي يبحث في المسؤوليات، ويختصر كل حدث إلى فعل أو قرار وأن منطقه يتبع للأخلاق والعمل السياسي، فإن الباحث في العلوم الاجتماعية - أقلّه كما أفهمه - وليس له تقديم لوائح اتهام، ولا ينبغي له الدخول في الإشكاليات الأخلاقية والسياسية. ينبغي أن نسعى لفهم الحدث (السيطرة) في سياقاته، وهذه لا يمكن اختزالها إلى فعل ما، ولا أن تُفهم بشكل لا لبس فيه وبشكل نهائي. هذا ما بينته في التركيز على القضايا التي أثارتها التحليلات القصدية: لا يمكن الخلط بين النيّة والوقائع لأن النيّات بصيغة الجمع دائماً، والفاعلين مستقلون جزئياً، ولأن الشأن السياسي لا يشمل دائماً المجتمع كله. باختصار، من المهم عدم الانزلاق «من مستوى الإمكانية المجرّدة إلى مستوى تأكيد الوقائع؛ من صيغة الشرط إلى صيغة الإثبات»[51].


https://t.me/montlq

الخاتمة

من خلال إعطاء مكانة مركزية لـ«المجاملات المخاتلة»، والتصدّي لإشكاليات الشرعية والقصدية انطلاقاً من ممارسات ومخيالات اقتصادية، تمّ تصور تحليلي لممارسة السيطرة بعيداً من مفهومي العنف والخوف التقليديين. فاتسعت بذلك مروحته التحليلية والقابلة للفهم. التشريح السياسي للتفصيل الاقتصادي الذي أُجري في هذا الكتاب قام على رفض سلسلة كاملة من الأطروحات الدارجة، أطروحات «شراء» السكان، و«التبادل» أو التعويض، وأطروحات الزعيم، والحكم القوي، والقدرة على السيطرة والإرادوية، وأطروحات تفرد العلاقات السببية أو المعنى، أطروحة الاستغلال. وتساءل عن الفرضية الشمولية، فرضية أن حكماً ما أو دولة ما قادرة، من خلال أفعالها المتعمدة، وقدرتها على التكيّف والاستباق، وحساباتها ورهاناتها الإستراتيجية، على المراقبة وعلى السيطرة، وعلى القمع عند اللزوم أطروحة الفاعلين ذوي الرؤى والإستراتيجيات المحدّدة بوضوح ومتابعتها مع وجود نية واضحة. القراءة المقترحة هنا تسمح بتحليلات أكثر دقة لممارسة السيطرة، وتوضيح الطرائق المعقّدة للبناء الملموس للهيمنة، وراء اعتبارات عامة وشاملة تتعلّق بالتأييد أو بالمعارضة، واستخدام القوة أو الإقناع، وحول وجود أو عدم وجود القسر.

اختيار منهج المقارنة سار جنباً إلى جنب مع عقلنة ومفهمة وفرة الوقائع والتفسيرات المقدمة، من خلال عدد من الإشكاليات. تحديدها انطلاقاً من التجارب والأوضاع التاريخية المختلفة جداً، واستعارتها وتحويلها إلى حالات لم تكن قد أُعدّت لها؛ كل ذلك سمح باغناء فهمنا لممارسات السيطرة. فعل التجريد هذا والارتقاء إلى مستوى التعميم أوضح أيضاً المحركات الكبرى للاقتصاد السياسي للسيطرة وبالتزامن الاختلافات اللانهائية التي تعطي معنى محدداً دائماً للتجارب. من زاوية ما، يناقض هذا النهج المؤرخين والمختصين: فهو لا يخوض في التفاصيل وفي تحليل منهجي لواحدة (أو للبعض) من حالات ملموسة - مثلما كنت قد فعلت سابقاً بخصوص تونس - ولكن بدلاً من ذلك يقدّم، إذا ما استعدنا تعبير پول ڤين، «كشفاً بالاختلافات». أظهرت مطابقتهما ما كان، في كل حالة، محجوباً ومنسياً،

وما كان لا يُرى أو يُقال، والذي كان غير مرئي وغير محكي وبقول آخر، غير المُعبّر عنه والمتعذر التعبير عنه في كل مجتمع. هذا العمل أبرز أيضاً التفسيرات التي لا تظهر بالضرورة، والعقلانيات أو أشكالاً من المنطق مدفونة. بطبيعة الحال، فإنه لم يقُل أن النتيجة التي توصّلت إليها كانت حاسمة جداً، أو أني ربما نظّمت بما يكفي هذا النهج. لكنني حاولت أن أقول شيئاً مختلفاً حول السيطرة من خلال مقارنة طرق مختلفة لإنشاء إشكالية هذه المسألة وجعلها تتقاطع في ما بينها.

واحدة من النتائج المهمة لبرهاني هي، كما يبدو لي، تسليط الضوء على غموض ممارسات السيطرة وتردّدها. المقارنة التي حاولت إجراءها بأفضل ما لدي من خبرات ومعارف أظهرت أن كل سياق هو مفرد بالطبع، وأن له سماته الخاصة، ولكن أيضاً، أن هذا التفرد وهذه السمات الخاصة لا تسفر عن نتائج ضرورية وحتمية من حيث ممارسة السلطة والهيمنة. وهذا لا يعني أن السياق ليس مهماً، ولكنه يندرج في تردد الأفعال، في ذاتية الأحياء (لاستخدام تعابير ماركس)، في العشوائي وغير المتوقّع للحياة في المجتمع. العشوائية وغير المتوقع في الحياة أمران أساسيان، بما في ذلك في أوضاع موصوفة أو مُدركة على أنها شمولية. الربط بالسياق أمر ضروري، ولكن السياق ليس حتمية. ينبغي تفسيره في ضوء الإشكاليات المقدمة وبناء على المسارات المحلية والاجتماعية الدقيقة المتميزة، ووفاقاً للمنطق الخاص بهذه العملية الاقتصادية أو تلك السمة القطاعية... هذه الملاحظة تأخذ دلالة خاصة في حين أن تطوير التحليلات من حيث السياسات العامة وأدواتها يميل إلى تفضيل نوع من المقارنة الوظيفية. في الواقع، كلما قدّمت عملي الناتج، لا بد من ذكر ذلك، من تحليل مقارن لأوضاع استبدادية أو شمولية، كان زملائي يردون عليّ بتساؤلات ناتجة من الديمقراطيات المعاصرة. ونفهم بطريقة أو بأخرى، رد الفعل هذا: طالما أن السيطرة في الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية، يجري تحليلها تقليدياً، عبر منظور الإكراه والعنف والخوف، فإن واقع حديثي على الممارسات الاجتماعية والاقتصادية الشائعة يحيّر؛ وهذا يدعو في الحال إلى التفكير، وخصوصاً عند تناول قضية الشرعية، في الحالات التي ليست استبدادية أو شمولية أي أوضاع ديمقراطية.

ولكن، أبعد من هذه التطابقات، طرح بعض من هذه المناقشات علانية مسألة التشابه، أو حتى التقارب بين الأوضاع الاستبدادية والديمقراطيات المعاصرة. راهنية هذا السؤال يؤكّدها أيضاً عددٌ متنامٍ من الأبحاث حول «النظم» السياسية التي

تسلط الضوء على التشويش الحالي للحدود، ضبابية التصنيفات، وتحول خطوط التماس. باختصار، نوع من التقارب بين «استبداديات» و«ديمقراطيات». قد نشهد نهاية التناقضات المثبتة بين الأنظمة السياسية: وقد يفرض نفسه شكل ما من التدرج وسوف تصبح «التعددية المحدودة» صيغة عالمية[1]. الأمر نفسه في الكتابات ذات الإلهام الماركسي أو النابعة من قراءة ما لفوكو، التي تسلّط الضوء على البعد المعادي للديمقراطية، وحتى الاستبدادي، لليبرالية الجديدة وتقدّم هذه الأخيرة كمشروع لطبقة اجتماعية، مشروع تسلّطي لتركيز السلطة والثروة ولاستغلال الغالبية العظمى من السكان[2]. أنا بالتأكيد لا أشارك هذه الرؤى وهذه التفسيرات التي تتصف، في رأيي، بالخلط والتساهل الفكري. يمكن للمرء أن يستعيد بهذا الخصوص النقد الذي قدمه ميشيل فوكو لأطروحة نيوليبرالية الدولة، دولة ستكون دائماً وبالطبيعة كلية الحضور، بيروقراطية، عنيفة وتحمل في داخلها بذور الفاشية. وتستند هذه الفرضية، كما يقول، إلى ثلاث خصال: «تبادلية التحليلات» بداية، والتي تستخلص من كل حالة خصوصيتها؛ «الإقصاء العام من قبل الأسوأ»، بعد ذلك، والذي يتمثّل جميع أشكال السيطرة. و«إسقاط الراهنية» أخيراً، والذي يجعل من المستحيل أخذ الواقع والممارسات اليومية بالاعتبار[3]. المقارنة التي اختبرتها في هذه الصفحات تشير بالعكس من ذلك إلى أن وجود آليات مباشرة للسيطرة لا يدل على شيء من أشكال الحكم وطبيعة علاقات السلطة. آليات السيطرة هذه تأخذ دلالات فريدة تبعاً لخصوصية كل حالة والاختلافات الملازمة لأي تكوين ملموس، وتبعاً بشكل خاص للسياق الذي تندرج فيه والارتباط مع طرائق أخرى لممارسة السلطة. مثال «التفريغ» أي عملية إعادة نشر التدخل الدولتي من خلال طرائق غير مباشرة عبر وسطاء خاصين، يتيح الاقتناع بذلك[4]. إذا اتبعنا منطق التقارب والتطابق هذا، فإن هذه العملية، التي وصفت في المرتبة الأولى لأجل أوضاع إقطاعية تنشأ مفهمتها عن هذا التقارب والتطابق[5]، ستكون متعايشة مع هذا النوع من الحكم. والحال، فإن الاقتصاد السياسي المقارن «للتفريغ» يشير إلى أن الأخير كان بالتأكيد مُذّخر الاستبداد[6]، ولكنه رافق كذلك أوضاعاً استبدادية حيث ظلت الإدارة مركزية[7]، أوضاع استبدادية حيث كانت الإدارة تتفسّخ[8]، عمليات استعادة الاستبداد[9]، عمليات التحول الديمقراطي[10]، وأوضاع ديمقراطية معززة[11]. ولذلك، فإن تطوير أجهزة السيطرة، وتعميم مسألة الأمن والآليات الاقتصادية المشتركة معها، والطبيعة التأديبية لعدد من الممارسات الاقتصادية هي حقائق لا تقبل الجدل. لذا يجب علينا

أن نأخذ على محمل الجد أطروحة التقارب والتشابه لكي ننتقدها انتقاداً أفضل، خاصة وأنها تقوم على أسس فكرية واسعة الانتشار، فمن جهة، على تقارنية تضع قيد النظر أشياء، ومتواليات أو خصائص، وليس إشكاليات، ومن جهة أخرى، على قراءة متحيزة وشمولية للأوضاع السياسية المعاصرة.

وتستند هذه الأطروحة في المقام الأول إلى رؤية ساذجة تقريباً وأثيرية للديمقراطية. من البداهة وهذا أمر طبيعي: في الديمقراطية كما هو الحال في أي وضع سياسي، هناك علاقات سيطرة. بل لعله إحدى الحجج التي ساقها بعض الباحثين لكي يرفضوا معالجة موضوع يعتقدون أنه تحصيل حاصل ولن يضيف شيئاً إلى تحليل الحكم. أرجو أن أكون قد أظهرت خلاف ذلك، لكنه حقيقة لا يمكن إنكارها: تحديد ممارسات سيطرة تتقاسم مظهر القرابة لا يحكم مسبقاً على طبيعة السياسة وأنماط الحكم؛ وهذا لا يسمح بوصف وضع ما تلقائياً بالسلطوي. هذه السذاجة مرتبطة مباشرة باضطراب ما : أطروحة التقارب بين الاستبداد والديمقراطية تخلط الممارسات الاستبدادية والسلطوية، ممارسات السيطرة والسيطرة الاستبدادية. إنها تقع في فخ نوع من الحتمية التي قد تجمع بين هذا النمط من ممارسات السيطرة مع ذاك النوع من الأنظمة. لا يبدو ضرورياً هنا العودة إلى هذه المسألة - التي تتوافق مع مسألة التصنيفات، و«المذاهب» و«الكلمات الضخمة» أو «الكلمات - الحقائب» - المذكورة في المقدمة، والذي أثبت العرض في هذا الكتاب، كما آمل، بطلانها. تَشابه الأجهزة، مظهر القرابة بين الممارسات، وتشابه الحجج المقدمة، وتقارب عمليات إضفاء الشرعية المجنّدة ليست بالطبع مرادفات للتقارب بين «أنظمة» سياسية. واقتداء بپول ڤين، فإنها تشير أكثر إلى انحراف منهجي مميز للتحليلات «الغامضة»، التي لا تدخل بطريقة محددة بما فيه الكفاية في «فردية كل حالة[12]». لكي نستطيع توصيف وضع سياسي (إذا كان هذا هو طموح التحليل) أو فهم محركاته، فإنه لا ينبغي رؤية السمات الكبرى للاقتصاد، ولكن فهم كيف تغلغلت ممارسات اقتصادية محددة في أشكال من المنطق السياسي والاجتماعي وكيف تمّ تفسيرها واستخدامها من قبل الفاعلين في تفاعلها مع أشكال أخرى من المنطق، مع إجراءات أخرى، مع ممارسات أخرى. وأظهرت صفحات هذا البحث انطلاقاً من فهم للاقتصاد السياسي بوصفه منهجاً تجريبياً وملموساً للشأن اليومي، ينتبه إلى «الأشياء التافهة» و«الأشياء الصغيرة».

في المقام الثاني، وبطريقة أكثر إثارة للاهتمام، تستند أطروحة التقارب إلى الإقرار بتعميم بعض ممارسات الهيمنة. هذا التعميم، وأنا نفسي لاحظته استناداً إلى مقاربة أخرى تماماً: مقاربتي للاقتصاد السياسي المقارن أشارت بالطبع إلى أنه لا توجد هناك ميول اتحادية بين هذا الأنموذج من الاقتصاد وهذا الأنموذج من الحكم. بتحديد أكثر، سعت لإظهار أن الأوضاع السلطوية تتآلف بالقدر نفسه مع الليبرالية الاقتصادية، كما مع التخطيط، ومع الاقتصاد الموجه كما الاقتصاد التنافسي. وهذا يشكّك في الافتراض الضمني للعديد من التحليلات حول «الأنظمة الاستبدادية» والتي رأت أن تدخلية الدولة كانت أساسية لممارسة السيطرة. بحثي حول تونس، مثلاً، أظهر أن هذا لم يكن صحيحاً وأنه كان ثمة توافق تام بين التحكم والمراقبة والانضباط مع برامج الخصخصة والإصلاحات الليبرالية. ولكن تأكيد توافق الأوضاع السلطوية مع الاقتصاد الليبرالي أو النيوليبرالي كما مع الاقتصاد المخطط أو الموجّه - والقول إن هذه الاطروحات العامة لا تنبئ بشيء عن آليات وخصوصاً عن ممارسات السلطة المجندة - لا يعني أن هناك تقارباً بين أوضاع استبدادية وأوضاع ديمقراطية. تحليل عمليات إضفاء الشرعية والمسارات غير المتعمّدة للسيطرة أظهرت بوجه خاص أن الإجراءات والممارسات الاقتصادية غير القسرية لممارسة السلطة لا تعني شيئاً في حد ذاتها. فهذا «اللطف المخاتل» يجب أن يُدرج بشكل حتمي في تحليل السيطرة إذا شاء المرء أن يفهم جميع أشكاله وكل دقائقه، ولكن ينبغي أن يكون ذلك بالارتباط مع أشكال «اللطف» الأخرى ومع الممارسات الأخرى والعمليات الأخرى، كما مع إجراءات أخرى أقلّ «لطفاً» في كثير من الأحيان. وهكذا نصطدم بمسألة الإكراه الجوهرية. حتى لو كان العنف موجوداً في الديمقراطيات، فإنه ليس من الطبيعة ذاتها، ولا يشاطر السمات ذاتها ولا يأخذ الأشكال ذاتها، وليس له الآثار ذاتها، وهو لا يخضع للحركيات نفسها كما في الأوضاع الاستبدادية، ناهيك عن الشمولية. إنه ليس مركزياً فيها. واقع أن هذه الأوضاع السياسية تعرف أشكالاً كامنة وخفية من العنف - مثلاً، من خلال الخلط بين دولة القانون وحالة الطوارئ، واللعب على الأنظمة وبناء التوافق - التي كثيراً ما تعرض على أنها من سمات الأوضاع الديمقراطية[13]، أو، وليس الأمر كذلك، الاقتصاد الرأسمالي[14]، لا يسمح أن نخلص إلى التقارب بين «الاستبدادية» و«الديمقراطية». في هذا الشكل الأخير، على وجه الخصوص، لا يكتسح العنف والخوف عقول الناس، ولا يشكلان السلوك أو التفسيرات. والاستخدامات الإستراتيجية لفكرة الأمن والتي

تشكّل بلا ريب واحداً من الحوامل الأقوى للسيطرة في الديمقراطيات المعاصرة، لا يمكن مماثلتها بالعنف الجسدي والممارسات القسرية في الأوضاع الاستبدادية حيث يشمل الخوف أيضاً التهديدات الجسدية، والرمزية والنفسية. إن الحدود بين العنف والإكراه، والموافقة والإقناع والطاعة أمور تختلف بالتأكيد من وضع إلى آخر.

بحثي في ممارسات السيطرة في الوضع الاستبدادي جعلني إذاً حساسة للاختلافات أكثر مني لأوجه التشابه. من وجهة نظر علمية، مظهر التقارب - الذي لا يظهر فقط من الاهتمام المركّز على الإجراءات والممارسات الاقتصادية، بل أيضاً من تقاسم بعض السمات المشتركة، مجتمع جماهيري حديث، أو دور التكنولوجيا والعلم والمعرفة[15] - لا ينبغي أن يقود إلى الخلط والتعميمات المتسرّعة. وهذا أيضاً واحد من دروس المقاربة المعروضة هنا: مقارنة الإشكاليات - مقارنة ناتجة عن الارتفاع إلى مستوى التعميم ومفهمة ممارسات السيطرة - يسمح ليس بالبلبلة والخلط، بل بالتفريد[16]. هذه هي نقطة التفنيد الثالثة لأطروحة التقارب: الأوضاع الديمقراطية لا تختلف فقط عن الأوضاع الشمولية بكثافة، ونمط، واستخدام العنف؛ بل هي أيضاً فريدة بالطرق الملموسة التي يتحقق بها التمفصل بين مختلف الإجراءات والممارسات والمناهج، وبالطرق التي يأخذها بها الناس ويمنحونها معنىً خاصاً. إن مجرد إدراك الملموس وخصوصية هذه التمفصلات يسمح بتوصيف وضع سياسي ما. وثمة مثل سريع، هو مثل علاقات العمل في اقتصاد ما بعد-الفوردية، يوضح هذا. علاقات العمل هذه لن تأخذ المعنى السياسي ذاته ولن تعبّر عن النمط نفسه من السيطرة إذا ما تمّ نشرها في بلد مثل تونس زين العابدين بن علي، أو في بلد مثل فرنسا ساركوزي. في الحالة الأولى، سيتم إدراج علاقات العمل هذه في اقتصاد سياسي استبدادي حيث النقاش محظور، والحرية النقابية مهانة، والصحافة مكممة، والحياة الخصوصية مؤممة جزئياً، وحيث حدود الشأن السياسي يرسمها الاحتكار الدولتي ومخيال إصلاحي توجه فيه الدولة الإصلاحات من فوق ضمن منظور القيادة والمراقبة. في الحالة الثانية، تندرج في تكوين تكون فيه إمكانيات الاعتراض والمشاركة في تحديد السياسة موجودة، سواء استُخدمت أم لا، القوى المعارضة يمكن تعبئتها وطرق المراجعة مستخدمة، باختصار، تكوين حيث عدم الامتثال والاستقلالية (حتى النسبية) للفاعلين غير الحكوميين ممكنان، وحيث حرية التعبير، ولو مُمارسة جزئياً، هي حقيقية. باختصار، على الرغم من

مقاربته العامة والمجرّدة، فإن الاقتصاد السياسي المقارن للسيطرة لا يشير لا إلى وجود التقاء، وتشابه وتقارب بين الأوضاع السياسية ولا إلى «تهجين» الأوضاع التي قد تفترض أوضاعاً «صافية». بدلاً من ذلك، يؤدي، بالنسبة إلى كل وضع من الأوضاع المُحللة، إلى تطوير تشابك فريد دائماً من التفهم، والعقلانية والقيم، نمط من التعايش النوعي دائماً بين المنطق والسلوكيات والأفعال أو التخيلات المتعددة والمتضاربة، ومن أشكال التمفصل الخاصة دائماً بين مختلف الإجراءات والممارسات. لا تصدر حدود الهيمنة في بنية سياسية معينة إلّا من مجموع هذه التكوينات. ربما تكون «التعددية» «محددة» في كل مكان، لكنها ليست بالطريقة نفسها بالتأكيد وبحسب خطوط الانفلاق نفسها بين الوضع الديمقراطي والوضع الاستبدادي.

في المقابل، فإن الأفكار الناشئة عن هذا البحث تسمح، كما يبدو لي، بإعادة التفكير بين طياتها في الديمقراطيات النيوليبرالية. من خلال الأخذ على محمل الجد الوقائع التي تستند إليها الأبحاث التي قمت بنقد مقاربتها المنهجية والنتائج، فإن معرفة معمقة بممارسات السيطرة يساعد على فهم مداها ومدلول السياسيين. ينبغي إذاً تحليل أشكال السيطرة الملازمة للنيوليبرالية في تنوعّها وفي أنماط عملها الخاصّة بها. وقد ذكر ماكس ڤيبر بالفعل أن أشكال «المنطق الاقتصادي والسياسي، التي أنجبت العالم الحديث، على الرغم من أن بناءها تمّ باستنادها إلى الحرية، تميل إلى إنتاج قيود من نوع جديد، قاتلة للحرية بقدر ما كانت البنى الاجتماعية السالفة[17]»، في حين لاحظ ميشيل فوكو أن السيطرة تُمارس بوجه خاص انطلاقاً من الثنائي الحرية/ الأمن وأن النيوليبرالية تشكل أيضاً القفا الخادع للانضباط[18].

مع ذلك، فثمة عقبتان يجب تجنبهما في هذا العمل. في المقام الأول، لا يمكن خلط آثار هيمنة الفاعلين الاقتصاديين سعياً وراء الهيمنة على ميدان عملهم مع ممارسة السيطرة السياسية. هذا ليس لأن النيوليبرالية الحالية توسّع علاقات التبعية الاقتصادية، وتغذي عدم المساواة، وتعطي مكاناً متنامياً لعمليات التنميط إلى درجة أن الديمقراطية باتت في خطر. هذا أيضاً أحد الدروس المستفادة من هذا العمل في هذا الكتاب: التقاء المنطق ظرفي دائماً، واتفاق الصراعات تماماً كما عدم الثبات الملازم لموازين القوى يترك نشر المنطق الاقتصادي غير محدد دائماً بنظر السيطرة السياسية. في المقام الثاني، لا يمكن للمرء أن يركز تحليل النيوليبرالية

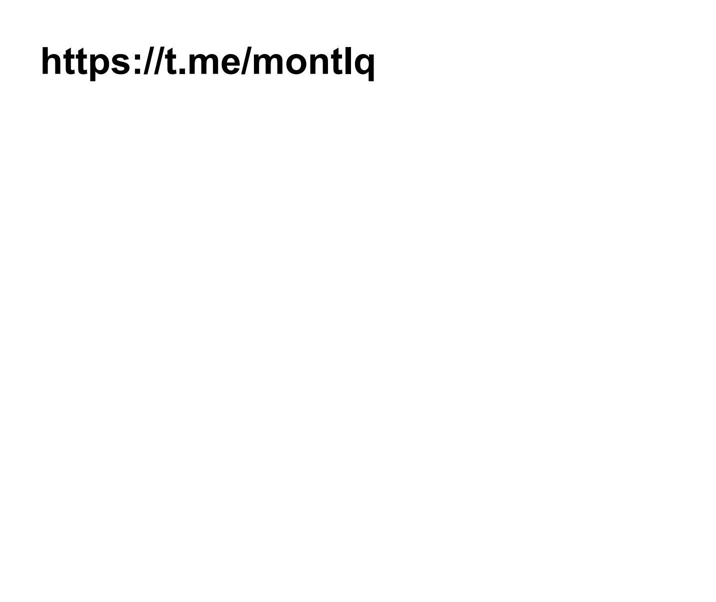
بوصفها تكنولوجيا سلطة فقط على أبعادها الأمنية وعلى عقلانياتها السياسية البحتة. يجب أن يؤخذ الاقتصاد السياسي على نحو جدي بوصفه كذلك.

وهذا استنتاج آخر من هذا العمل: تُمارس السيطرة من خلال آليات وممارسات اقتصادية لها هي أيضاً منطقها وعقلانياتها الخاصة، والتي يتم استثمارها بطريقة معيّنة من قبل بعض الفاعلين، والذين ليسوا بالضرورة (والذين ليسوا، علاوة على ذلك، على الغالب) موجّهين بدوافع سياسية. والحال، فإن معظم الأبحاث الأكثر إثارة للاهتمام حول النيوليبرالية كانت مستوحاة من نتاج ميشيل فوكو من خلال إظهار العقلانية السياسية فيها. بهذا المعنى، فقد ركّزت بشكل حصري تقريباً تفكيرها على البعد الاستبدادي، والتأديبي وحتى القمعي للنيوليبرالية، تحديداً لأنها حللت هذه استناداً إلى إجراءات غير اقتصادية للسلطة[19]. لهذا السبب كانت أبحاث فوكو المُجدِّدة مفارقة. مشروعه الفكري حول الليبرالية كان يهدف على وجه الخصوص إلى فهم ما يعنيه ظهور مفهوم «حكومة اقتصادية[20]»، أي حكومة «الشكل الأكبر من المعرفة لديها هو الاقتصاد السياسي». «بصدد الليبرالية الجديدة، كان فوكو يسعى إلى فهم ما كان يعنيه مدّ التفكير الاقتصادي إلى جميع مجالات الحياة في المجتمع، من خلال المفهوم المركزي للإنسان الاقتصادي[21] l'Homo oeconomicus. ولكن إدخاله «للاقتصاد السياسي» في تحليل تقنيات السلطة أدى إلى إفراغ الاقتصاد من نظرة معمقة قليلاً[22]. لم يهتم فوكو بالعمل الاقتصادي قط، بل اهتم بالاقتصاد فقط بوصفه معرفة، بوصفه تمثيلاً للفرد والمجتمع. الفرد والمجتمع، وبقول آخر، بوصفه «خطاباً»، وهذا ما فتح الباب لنجاحه في **الدراسات الثقافية**، والتي خرجت بالتالي جزئياً من العلوم الاجتماعية لتصبح شكلاً من البلاغة. بعيداً مني فكرة أنه ينبغي نكران البعد التأديبي والقمعي للسيطرة النيوليبرالية، لكن يبدو لي من المهم عدم إجراء تفكير أحادي الجانب. لتقديم نقد مفصل للممارسات النيوليبرالية للهيمنة ولخصوصيتها، فإن تحليل الحدود والممارسات الفعلية لليبرالية الجديدة ينبغي أن يكون ممحّصاً، وبخاصة عبر إعادة إدخال العقلانية الاقتصادية. الأمر الذي يتطلب على سبيل المثال، كما حاولت أن أفعل في هذا البحث، ربط النهج الفوكوي والنهج الفيبري بطريقة تجدّد التساؤل. فهل لضرورات المرونة التي يبدو أنها تميز التنظيم الاقتصادي الليبرالي الجديد الحالي أثر حاسم على أشكال الانضباط، والتأييد والإكراه والهيمنة؟ هل تدرك التحليلات التي تعتمد على

«العبودية الطوعية» (للا بويسي) مجموع آليات السيطرة، وتنوّعها ودقتها؟ وماذا عن تلك التي تعتمد على «وضع العمل» التي طوّرها كارل ماركس واستعادها هنري لوفيفر وميشيل فوكو[23] كيف الجمع بين مناهج الهيمنة ومناهج المقاولة، والمالية، والزبونية والإدارية والإقليمية والأسروية، الودية، النقابية والفردية، وأية أبعاد تعطي للعلاقات، وموازين القوى الداخلية في مجتمع ما؟ ما هو الدور المكّون للاضطراب وللتهديد الاقتصادي في إعادة تشكيل التكوينات الحالية لأشكال ممارسة السلطة؟

من أجل فهم أفضل لممارسات السيطرة، فإن تحليل النيوليبرالية لا يستطيع أن يكتفي بفهم أفضل للإجراءات الاقتصادية. فمن الضروري تحليل هذه الأخيرة مع دقة الإجراءات التكنولوجية والسياسية والمؤسسية، والأمنية والثقافية نفسها. ما بعد أبحاث الماركسية الجديدة أو الفوكوية التي تستنكر بطريقة وحيدة الدلالة ومجردة، وفي كثير من الأحيان بطريقة عامة جداً، آليات الرقابة والضبط، وحتى الاستغلال يتعين العمل على إبراز التنوّعات الممكنة للسيطرة في التكوينات الديمقراطية والنيوليبرالية المختلفة، بصورة ملموسة، عبر تحليل مختلف الإجراءات أو المواقع الاقتصادية.

انتهى



الحواشي

حواشي المقدمة:

a 1 - صُنّفت الهوامش والمراجع حسب الفصل، في نهاية هذا الكتاب.

1- بياتريس هيبو، قوة الطاعة. الاقتصاد السياسي للقمع في تونس، B. HIBOU, *La Force de l'obéissance. Économie politique de la répression en Tunisie,* La Découverte, Paris, 2006.

2- هذا الفهم للاقتصاد السياسي، قد أعددته في البداية انطلاقاً من قراءتي لمختلف نصوص ماكس ڤيبر المجموعة في كتاب مقالات حول نظرية العلم؛ ثم عملت على تنقيحها بفضل الترجمات الجديدة لڤيبر إلى الفرنسية، وبفضل قراءات ڤيبر من طرف زملاء مؤرخين، علماء اجتماع أو فلاسفة، أمثال هينّرك برونس، «حول التاريخ القديم والاقتصاد السياسي عند ماكس ڤيبر» في ماكس ڤيبر، الاقتصاد والمجتمع في العصور القديمة، H. BRUHNS, « À propos de l'histoire ancienne et de l'économie politique chez Max Weber », *in* M. WEBER, *Économie et société dans l'Antiquité,* La Découverte, Paris, 1998, p. 9-59؛ كاترين كوليو-تيلين، دراسات ڤيبرية. عقلانيات، تواريخ، حقوق، C. COLLIOT-THÉLÈNE, *Études wébériennes. Rationalités, histoires, droits,* PUF, Paris, 2001؛ ستيفن كالبرغ، السوسيولوجيا التاريخية المقارنة لماكس ڤيبر، S. KALBERG, *La Sociologie historique comparative de Max Weber,* La Découverte, Paris, 2002؛ هينّرك برونس (إشراف)، التاريخ والاقتصاد السياسي في ألمانيا من غوستاف شمولير إلى ماكس ڤيبر، H. BRUHNS (dir.), *Histoire et économie politique en Allemagne de Gustav Schmoller à Max Weber*, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004؛ أو جان-پيير غروسان، «تقديم»، في ماكس ڤيبر، سوسيولوجيا الأديان، و«تقديم»، في ماكس ڤيبر، الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية، متبوعا بمقالات أخرى، J. -P. GROSSEIN, « Présentation », in M. WEBER, *Sociologie des religions,* Gallimard, Paris, 2006, pp. 51-125 et « Présentation», *in* M. WEBER, *L'Éthique protestante et l'Esprit du capitalisme, suivi d'autres essais,* Gallimard, Paris, 2003, p. V-LVIII.

3- ماكس ڤيبر، مقالات حول نظرية العلم، M. WEBER, *Essais sur la théorie de la science,* Plon, Paris, 1965.

4- پيير بورديو، البنيات الاجتماعية للاقتصاد، P. BOURDIEU, *Les Structures sociales de l'économie,* Le Seuil, Paris, 2000.

5- انظر خصوصاً تيموثي ميتشيل، «المجتمع، الاقتصاد وأثر الدول» T. MITCHELL, « Society, Economy, and the State Effect » (p. 76-97) *in* G. STEINMETZ (dir.) *State/Culture. State-Formation after the Cultural Turn,* Cornell University Press, Ithaca, 1999.

6- أنطونيو غرامشي، كتابات سياسية (1914-1920)، خصوصاً «أينودي (Einaudi) أو "في الطوباوية الليبرالية"» (1919)، A. GRAMSCI, Écrits politiques I (1914-1920), Gallimard, Paris, 1974, notamment « Einaudi ou "de l'utopie libérale" » (1919).

7- ماكس ڤيبر، مقالات حول نظرية العلم، م س.

8- كارل ماركس، غروندريسه، مج 2، K. MARX, Grundrisse, tome II, Éditions Anthropos, Paris, 1967 والرأسمال، في الأعمال الكاملة، المؤلف الأول، *Le Capital, in Œuvres complètes*, tome 1, Gallimard, coll. « La Pléiade », Paris, 1965. هذا البعد تم إظهاره من طرف ميشيل هنري، الاشتراكية حسب ماركس، M. HENRY, *Le Socialisme selon Marx*, Sulliver, Cabris, 2008.

9- ماكس فيبر، «دراسة حول معني 'الحياد البديهي' في العلوم السوسيولوجية والاقتصادية (1917)»، في ماكس فيبر، مقالات حول نظرية العلم، م س، ص 428.

10- أنطونيو غرامشي، «أينودي (Einaudi)، أو في 'الطوباوية الليبرالية'، A. GRAMSCI, « Einaudi ou "de L'utopie libérale"»، م س: الاستشهاد الكامل هو أن الاقتصاد «رسم مجمل، تصميم معد سلفاً، إحدى طرق السعادة، طوباوية مجردة ورياضية التي لم يكن لها وليس لها، ولن يكون لها أية نقطة التقاء مع الحقيقة التاريخية»، ص 234.

11- پول ڤين، جردة الاختلافات، P. VEYNE, *L'Inventaire des différences*, Le Seuil, Paris, 1976, p. 13.

12- جان-فرانسوا بايار، «المقارنة من أسفل»، مجتمعات سياسية مقارنة، العدد 1، كانون الثاني 2008 (متاحة على موقع *http://www.fasopo.org/reasopo/n1/comparerparlebas.pdf*) *FASOPO*)؛ «المقارنة في فرنسا. دراسة صغيرة للسيرة الذاتية التخصصية»، *Politix*, vol. 21, n° 83, 2008, p. 205-232، والإسلام الجمهوري. اسطنبول، طهران، دكار، *L'Islam républicain. Istanbul, Téhéran, Dakar*, Albin Michel, Paris, 2010.

13- العبارة «لا تقارن» هي بالطبع مستوحاة من مارسيل ديتيين، مقارنة اللامقارن، M. DÉTIENNE, *Comparer l'incomparable*, Le Seuil, Paris, 2000.

14- أحيل هنا إلى ألكساندر زينوڤييف، المستقبل المشع، A. ZINOVIEV, *L'Avenir radieux*, Robert Laffont, coll. « Bouquins », Paris, 1990، الذي فيه يقول تاموركا، إحدى شخصيات الرواية: «إذا عزمت أن تكتب شيئاً معارضاً، لا تفعل مثل هؤلاء المعارضين البلهاء. فهم يتحدثون دائماً عن مواضيع راقية جداً، كحرية التعبير، الشخصية المبدعة، الحق في الهجرة، لكنهم لا يقولون شيئاً عن الموضوع الأكثر أهمية: على كل حال، ليس ثمة ما هو جدير بالاهتمام»، ص 610.

15- سلاڤوي جيجك، هل قلتم شمولية؟ خمس مداخلات حول (سوء) استخدامات لمفهوم، S. ŽIŽEK, *Vous avez dit totalitarisme ? Cinq interventions sur les (més)usages d'une notion*, Éditions Amsterdam, Paris, 2007, p. 13.

16- ألكسيس هيروداك-جونو، «كاندينسكي. النقش على الخشب، الصورة»، *Les Tendances Nouvelles*, n° 26, noël 1906 (مذكورة في معرض كاندينسكي، مركز بومبيدو، 8 نيسان/ أبريل - 10 أب/ أغسطس 2009).

17- تظهر مثل هذه التحليلات خفية أو صراحة في كثير من الأعمال بشكل متزايد. انظر، مثلاً: أثر فوكو. دراسات في الحوكمة؛ أندرو بارّي، توماس أوسبورن، نيكولا روز (إشراف)، فوكو والدواعي السياسية. الليبرالية والنيوليبرالية وعقلانيات الحكم؛ نيكولا روز، قوى الحرية، إعادة تأطير الفكر؛ ألبير أوجين، الروح التدبيرية. تحليل لأجواء الزمن؛ وألبير أوجين وساندرا لوجبي، لماذا العصيان في الديمقراطية؟ لوك بولتانسكي، جعل الحقيقة غير مقبولة. حول إنتاج الإيديولوجيا المسيطرة، وخصوصاً في النقد. موجز في سوسيولوجيا التحرر؛ پيير داردو وكريستيان لاڤال، الحكمة الجديدة للعالم، دراسة حول مجتمع الليبرالية الجديدة؛ فريديرك غرو (إشراف) «تهديدات جديدة، أمن جديد: من الأمن الوطني إلى الأمن الإنساني». G. BURCHELL, C. GORDON et P. MILLER (dir.), *The Foucault Effect. Studies in Governmentality*, Harvester Wheatsheaf, Hemel

Hempstead, 1991 ; A. BARRY, T. OSBORNE et N. ROSE (dir.), *Foucault and Political Reason. Liberalism, neoliberalism and Rationalities of Government,* The University of Chicago Press, Chicago, 1996 ; N. ROSE, *Powers of Freedom. Reframing Political Thought,* Cambridge University Press, 1999 ; A. OGIEN, *L'Esprit gestionnaire. Une analyse de l'air du temps,* EHESS, Paris, 1995 et A. OGIEN et S. LAUGIER *Pourquoi désobéir en démocratie?*, La Découverte, Paris, 2010 ; L. BOLTANSKI, *Rendre la réalité inacceptable. À propos de la production de l'idéologie dominante,* Demopolis, Paris, 2008, et surtout *De la critique. Précis de sociologie de l'émancipation,* Gallimard, Paris, 2009; P. DARDOT et C. LAVAL, *La Nouvelle Raison du monde. Essai sur la société néolibérale,* La Découverte, Paris, 2009 ; F. GROS (dir.), « Nouvelles menaces, nouvelles sécurités : de la sécurité nationale à la sécurité humaine », *Raisons politiques,* n° 32 (4), 2008, p. 5-127.

18 - يتعلّق الأمر بالطبع هنا بعرض تركيبي يخص حق الخصوصية الزمانية والموضوعاتية لهذه التجديداتحسب البلدان، والسياقات والمجالات المحللة. لهذا، أحيل إلى مختصين لكل من هذه المسارات التاريخية. انظر على سبيل المثال، في ما يخص الاتحاد السوفياتي، نيكولاس ويرث، «الستالينية في السلطة. رسم منظوري تأريخي»، *Vingtième siècle. Revue d'histoire,* n° 69, janvier-mars 2001, p. 125-135؛ في ما يخص النازية، إيان كيرشو، ماهي النازية: مشاكل ومنظور التفسير، I. KERSHAW, *Qu'est-ce que le nazisme ? Problèmes et perspectives d'interprétation,* Gallimard, Paris, 1977، أو العدد الخاص من *Journal of Contemporary History* sur « Understanding Nazi Germany », vol. 39, n° 2, avril 2004, p. 163-294؛ في ما يخص ألمانيا الشرقية آلف لودتكه، «الجمهورية الديمقراطية الألمانية كتاريخ. تأملات تأريخية»، A. LÜDTKE, « La République démocratique allemande comme histoire. Réflexions historiographiques », *Annales,* EHSS, janvier-février 1998, n° 1, p. 3-39. من أجل تحليل مقارن للمسار الفكري للشمولية، إنزو ترافرسو، الشمولية. القرن العشرون موضع النقاش، E. TRAVERSO, *Le Totalitarisme. Le XXe siècle en débat,* Le Seuil, Paris, 2001.

19 - مصطلحات مستوحاة من أعمال أنتروبولوجية ماركسية ومستخدمة من أجل تحليل موازين القوى والسيطرة من طرف جان-فرانسوا بايار، في: الدولة في الكاميرون، J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun,* Presses de la FNSP, Paris, 1979، والدولة في أفريقيا. سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة، *L'État en Afrique. La politique du ventre,* Fayard, Paris, 1989 (nouvelle édition, 2006).

20 - يانوش كورناي، الاشتراكية واقتصاد الشح، J. KORNAÏ, *Socialisme et Économie de la pénurie,* Economica, Paris, 1984 (1980 pour les éditions hongroise et américaine).

21 - يانوش كورناي، النظام الاشتراكي. الاقتصاد السياسي للشيوعية، J. KORNAÏ, *Le Système socialiste. L'économie politique du communisme,* Presses universitaires de Grenoble, 1996 (édition américaine, 1992, hongroise, 1993.

22 - آلف لودتكه، تاريخ الشأن اليومي، A. LÜDTKE, *Histoire du quotidien,* Éditions de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 1944، وحول العمال في ألمانيا القرن العشرين. الشأن اليومي للدكتاتوريات، *Des ouvriers dans l'Allemagne du XXe siècle. Le quotidien des dictatures,* L'Harmattan, Paris, 2000. هناك مدرسة حقيقية. انظر أيضاً، مثلاً، أعمال توماس ليندينبرغر، بالفرنسية، توماس ليندينبرغر، «الشرطة الشعبية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية من 1952 إلى 1958. دراسة مصغرة حول حاكمية الدولة الاشتراكية» T. LINDENBERGER, La Police populaire de la RDA de 1952 à 1958. Une micro-étude sur la gouvernementalité de l'État socialiste », *Annales,* vol. 53, n° 1, janvier-février 1998, p. 119-152، و«المجتمع والشرطة في التأريخ

لجمهوريـــة ألمانيـــا الديمقراطيـــة»، « Société et police dans l'historiographie de la RDA », *Genèse,* 52 , septembre 2003, p. 17-31.

23- آدام توز، ثمن الدمار. إرساء الاقتصاد النازي وأفوله، A. TOOZE, *The Wages of Destruction. The Making and Braking of the Nazi Economy,* Penguin Books, Londres, 2007.

24- ماكـــس ڤيبر، الاقتصاد والمجتمع، M. WEBER, Économie et Société, vol. 1, « Les catégories de la sociologie », Pocket, Paris, 1995, p. 285. انظـــر أيضـــا ماكـــس ڤيبر، الأعمال السياســـية (1895-1919)، M. WEBER, *Œuvres politiques (1895-1919),* AlbinMichel, Paris, 2004.

25- ميشيل فوكو، «توضيحات حول السلطة. ردود على بعض الانتقادات»، FOUCAULT, « Précisions sur le pouvoir. Réponses à certaines critiques », *Dits et Écrits III,* 1976-1979, Gallimard, Paris, 1994, p. 625-635. مـــن أجل إنشـــاء مفهومه للســـلطة، انظر أيضاً المراقبـــة والعقاب. ميلاد السجن، ويجب الدفاع عن المجتمع محاضرات في الكوليج دو فرانس. بخاصة محاضرة 7 كانون الثاني 1976. *Surveiller et punir. Naissance de la prison,* Gallimard, Paris, 1975 *et Il faut défendre la société. Cours au Collège de France, 1976,* Gallimard- Le Seuil, Paris, 1997.

26- نوربرت إلياس، مجتمع الأفراد، N. ELIAS, *La Société des individus,* Fayard, Paris, 1991؛ ماهو علم الاجتماع؟ *Qu'est-ce que la sociologie ?,* Éditions de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 1991.

27- أنطونيو غرامشي، دفاتر السجن، 1-4، A. GRAMSCI, *Cahiers de prison, I-V,* Gallimard, Paris, 1996؛ والقراءة التي أنجزها منها جان - فرانســـوا بايار، مثلاً في «مسالك عبور السيطرة الاستعمارية فـــي أفريقيا الغربيـــة الفرانكوفونيـــة»، Jean-François BAYART, « Les chemins de traverse de l'hégémonie coloniale en Afrique de l'Ouest francophone », *Politique africaine,* n° 105, mars 2007, p. 201-240 أو فـــي «الهيمنة والإكراه في أفريقيـــا جنوب الصحراء»، « Hégémonie et coercition en Afrique subsaharienne. La "politique de la chicotte" », *Politique africaine,* n° 110, juin 2008, p. 123-152.

28- إيتيان دو لا بويسي، خطاب الخضوع الطوعي، É. DE LA BOÉTIE, *Le Discours de la servitude volontaire,* Payot, Paris, 1993، وقـــراؤه المعاصرون، بخاصة كلود لوفور «اســـم أحد ما»، وبيير كلاســـتر، «حرية، إزعاج، اللامسمى»، وميغيل أبنصور ومارسيل غوشـــي، «تقديم دروس الخضوع وقدرها»، في إيتيان دو لا بويســـي، خطاب الخضوع الطوعي، م س، على التوالي ص 247 - 307، وص 229 - 246 وص XXIX-VII.

29- ألكســـندر زينوڤيف، الشـــيوعية كحقيقـــة، A. ZINOVIEV, *Le Communisme comme réalité,* L'Âge d'homme, Lausanne, 1981.

30- ماكس ڤيبر، اقتصاد ومجتمع، م س؛ ســـتيفن كاليبرغ، علـــم الاجتماع التاريخي المقارن لماكس ڤيبر، م س؛ كاترين كوليو-تيلين، دراسات ڤيبرية، م س.

31- كارل ماركس، غروندريســـه، مج 1، تم توضيحه من طرف ميشيل هنري، الاشتراكية حسب ماركس، م س.

32- ميشيل فوكو، المراقبة والعقاب، م س، ص 163.

33- ماكس ڤيبر، «موضوعية المعرفة في العلوم والسياسة الاجتماعية» (1904)، في ماكس ڤيبر، دراسات حول نظرية العلم، م س، ص 138.

34- ماكس ڤيبر، دراســـات حول نظرية العلم، م س، لم يكن ماركس لينكر هذا المفهوم، كما يشـــهد على ذلك دفاعه عـــن اللاوجود، في حد ذاته، للاقتصاد (انظر كارل ماركس، غروندريســـه، مج 1، م س، 1967). كل تســـاؤله يـــدور بالتحديد حول هذه المســـألة: ما الذي يجعل حقيقـــة تصير، في لحظة

معينة، في سـياق معين بالنسـبة إلى أفراد وجماعات معينة، حقيقة اقتصادية؟ فيما يقترح عمل كارل پولانيي أن المشروع السياسي لاقتصاد «تم اقتلاعه» هو غير قابل للاستمرار، بعبارة أخرى إن الفصل المؤسساتي بين «الاقتصادي» و«السياسي» هو من قبيل الطوباوية. انظر كارل پولانيي، **التحوّل الكبير. الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا،** K. POLANYI, La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps, Gallimard, Paris, 1983، والتحليـل الـذي يقترح منه أيزي بوغرا، «كارل پولانيي والفصل المؤسسـاتي بين السياسـة والاقتصاد»، « Karl Polanyi et la séparation institutionnelle entre politique et économie », *Raisons politiques*, n° 20, novembre 2005, p. 37-56.

35- ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب**، م س، ص 360.

36- پول ڤين (مقابلات مع كاترين داربو-پيشانسكي)، **الشـأن اليومي والمهم**، P. VEYNE (entretiens avec Catherine Darbo-Peschanski), Le Quotidien et l'Intéressant, Hachette Littératures, Paris, 1995.

حواشي مقدمة القسم الأول:

1- هكذا فإن الكتاب الذي أشـرف على إعداده أشيم وستيفن شنايدر ودجنس شْتفّك، **الشرعية في عصر سياسـات العولمة** A. HURRELMANN, S. SCHNEIDER et J. STEFFEK (*Legitimacy in an Age of Global Politics*, Palgrave MacMillan, New York, 2007)، على سـبيل المثال، لا تذكر حتى البلـدان غير الغربية وغير الديمقراطية. كما أن الكتاب الأخير لپيير روزانڤالون يعالج الشـرعية الديمقراطية معتبراً ضمناً أن دائرة اختصاص الشرعية في الأوضاع اللاديمقراطية لا تتعلق بالإشكالية نفسها (**الشـرعية الديمقراطية. اللاانحياز، الانعكاسـية، الجوارية**) (*La Légitimité démocratique. Impartialité, réflexivité, proximité*, Le Seuil, Paris, 2008). ينطلـق الكتـاب الأقـدم الـذي أشـرف عليه موريس دوڤرجيه، **الدكتاتوريات والشـرعية**، Maurice DUVERGER, *Dictatures et Légitimité*, PUF, Paris, 1982، من فرضية تقول إن الدكتاتورية هي بحكم الطبيعة انقطاع للشرعية. النصوص تتوقف أكثر ما تتوقف بصورة شـبه شـاملة على تبيان تنوع نماذج الديكتاتوريات والتطور الذي شـهده معنى هذا المصطلح على مرّ الزمن، بدلاً من تحليل سـيرورات اكتسـاب الشرعية التي قد انوجـدت في هذه الأنظمة. إن الأعمال الحديثة التي تحاول مقاربة المسـألة بطريقة أكثر عمومية بقيت أسيرة الدرجات الحالية الكبرى السائدة في العلوم السياسية، وتقع في مطب التكميم والتصنيف وتبني رؤية مؤسساتية ورسـمية قصوى للشأن السياسي: انظر على سبيل المثال: بروس جيليّ، **الحق في الحكم. كيف تفوز الدول بالشـرعية وتفقدهـا**، B. GILLEY, *The Right to Rule. How States Win and Lose Legitimacy, Columbia University Press, New York, 2009.*

2- جاك لاغرويْ، «اكتسـاب الشـرعية»، في مادليـن غراڤيتس وجـاك لوكا (إشـراف)، **المرجع في العلوم السياسـية 1. علم السياسـة، العلم الاجتماعـي، الانتظام السياسـي**، J. LAGROYE, « La légitimation », *in* M. GRAWITZ et J. ,LECA (dir.), *Traité de sciences politiques 1. La science politique, .science sociale, l'ordre politique* .PUF, Paris, 1985, p. 395-467.

3- نيكلاس لوهمـانّ، **إضفاء الشـرعية عبـر الإجـراء**، N. LUHMANN, *La Légitimation par la procédure,* Presses de l'Université de Laval et Éditions du Cerf, Québec & Paris, 2001؛ وفريتس شارپف، **الحكم في أوروبا، فعلي وديمقراطي** F.-W. SCHARPF, *Governing in Europe. Effective and Democratic* ? Oxford University Press, Oxford, 1999.

4- ميشيل دوبري، «البشـرعية والحسـابات العقلانية. ملاحظات حول بعض "تعقيدات" علم اجتماع ماكس ڤيبر» في پيير فاڤر وإيف شميّل (إشراف)، **أن تكون محكوماً. تكريماً لجان لوكا**، M.DOBRY,

« Légitimité et calcul rationnel. Remarques sur quelques "complications" de la sociologie de Max Weber », *in* P. FAVRE, J. HAYWARD et Y. SCHEMEIL (dir.), *Être gouverné. Hommages à Jean Leca,* Presses de Sciences Po, Paris, 2003, p. 127-147.

5- انظر كتاباته السياسية، 3 مجلدات ودفاتره للسجن بـ 4 مجلدات. *Écrits politiques*, Gallimard, Paris, 1974-1980, 3 volumes, et ses *Cahiers de prison,* Gallimard, Paris, 1978-1996, 4 volumes. راجع أيضاً تفصيلات هربرت ماكوز (في: الحب والحضارة مساهمة في فهم فرويد) (*Éros et civilisation. Contribution à Freud,* Éditions de Minuit, Paris, 1963)، ويورغن هابرماس، في: العقل والشرعية. مسائل الشرعنة في الرأسمالية المتقدمة، (*Raison et Légitimité. Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé,* Payot, Paris, 1978)، وبيير بورديو وجان-كلود باسرون حول مسألة الشرعية والعنف الرمزي (في: إعادة الانتاج. عناصر من أجل نظرية نظام التعليم (*Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement,* Éditions de Minuit, Paris, 1970)، وجاك لاغويْ (في: «الشرعنة» م س)، أو جان-فرانسوا بايار، «الهيمنة والإكراه في أفريقيا جنوب الصحراء. "سياسة السوط"»، م س. وهذا يظهر أيضاً عبر القراءات الجديدة لأعمال ڤيبر من قبل المؤلفين المذكورين في الحاشية رقم 2 من المقدمة. راجع أيضاً، من هذا المنظور كريم حمو، «الفريق الثالث في علاقات السيطرة. إعادة موضعة الإدارة الإدارية في قلب علم اجتماع القاعدة لماكس ڤيبر» « Le troisième protagoniste des rapports de domination. Resituer la direction administrative au coeur de la *Herrschaftsoziologie* de Max Weber », *Tracés,* n° 14, janvier 2008, p. 129-151.

6- يول ڤين، الشأن اليومي والمهم، حيث يقول: «أي حكم [...] يفترض به أن يكون شرعياً على الدوام، وتقع ضرورة البرهان على ذلك من جديد على عاتق المحتج المحتمل الذي غالباً ما يُنعت بصاحب الرأس الحامي والذي سيستجر علي الجميع القمع [...] في أحوال انعدام اليقين والمستقبل مجهول، أي في كل الوقت (في السياسة أقله)، ينتج منه تدهوراً فكرياً: نفضل الواقع الراهن الذي فرض نفسه بالتجربة بدلاً من التجديدات، ص 99.

7- أنطونيلّا كابيلّ بوغاسيان، «هنغاريا الآباء، هنغاريا الأبناء»، في: باتريك ميشيل (إشراف)، أوروبا الوسطى. ملنخوليا الواقع، A. CAPELLE-POGĂCEAN, « Hongrie des pères, Hongrie des fils », *in* P. MICHEL (dir.), *Europe centrale. La mélancolie du réel,* Autrement, Paris, 2004, p. 81-96.

8- جيلّ فاڤاريل - غاريغ، وكاتي روسليه ،لمجتمع الروسي في سعيه وراء انتظام، بمعية پوتين؟، G. FAVAREL-GARRIGUES et K. ROUSSELET, *La Société russe en quête d'ordre. Avec Vladimir Poutine* ?, Autrement, Paris, 2004.

9- ألكساندر زينوڤييف، المستقبل المشع (التشديد لي) م س، 734.

10- مصدر هذه التفصيلات القسم غير المترجم إلى الفرنسية من كتاب الاقتصاد والمجتمع. انظر ميشيل دوبري، «الشرعية والحساب العقلاني...»، م س.

11- ميشيل دوبرِي، م ن، ص 130 و131.

12- لوك بولتانسكي ولوران تيفنو، في التبرير. إقتصادات العظمة، L. BOLTANSKI et L. THÉVENOT, De la *justification. Les économies de la grandeur,* Gallimard Paris, 1991؛ ولوك بولتانسكي وإيْف شيابيلّو، روح الرأسمالية الجديدة، L. BOLTANSKI et È. CHIAPELLO, *Le Nouvel Esprit du capitalisme,* Gallimard, Paris, 1999.

13- يول فين، الخبز والسيرك. علم اجتماع تاريخي لتعددية سياسية P. VEYNE, *Le Pain et le Cirque. Sociologie historique d'un pluralisme politique,* Le Seuil, Paris, 1976.

حواشي الفصل الأول:

1- موريس غودلييه، الذهني والمادي، الفكري والاقتصادات والمجتمعات، M. GODELIER, *L'Idéel et le Matériel. Pensée, économies, sociétés*, Fayard, Paris, 1984, p. 24; ذكره جان- فرانسوا بايار، «عرض الشأن السياسي...» J.-F. BAYART, « L'énonciation du politique », *Revue française de science politique*, vol. 35, nº 3, juin 1985, p. 343-373.

2- جان- فرانسوا بايار، آشيل مبيمبي وكومي تولابور، السياسة من الأسفل. J.-F. BAYART, A. MBEMBE, C. TOULABOR, *Le Politique par le bas en Afrique*, Karthala, Paris, 2008 (1992).

3- بالنسبة إلى الاتحاد والسوفياتي شايلا فيتزپاتريك، الستالينية في الشأن اليومي S. FITZPATRICK, *Le Stalinisme au quotidien. La Russie soviétique dans les années 1930*, Flammarion, Paris, 2002, الذي يوحي بأهمية الأشياء، وبالتقدم في بعده المادي المحسوس)، كاترينا آزاروڤا، الشقة الطائفية. التاريخ الخفي للإسكان السوفياتي، C. AZAROVA, *L'Appartement communautaire. L'histoire cachée du logement soviétique*, Éditions du Sextant, Paris, 2007 (الذي يحلل الإسكان في الاتحاد السوفياتي) أو توماس هنري ريغبي، «مقدمة. الشرعية السياسية ڤيبر ونظام الحزب الواحد الشيوعي»، في توماس هنري ريغبي، فيرنك فيهير (إشراف)، الشرعية السياسية في الدول الشيوعية T. H. RIGBY and F. FEHÉR (dir.), *Political Legitimation in Communist States*, St Martin's Press, New York, 1982, p. 1-26 (الذي يشدد على الطبيعة التعاقدية للشرعية في الاتحاد السوفياتي طارحاً الشرعية القائمة على عقلانية الأهداف المعيّنة – وهي الشرعية التي ينتسب إليها الاتحاد السوفياتي وأنظمة الحكم الشيوعية – بالتعارض مع الشرعية القانونية-العقلانية للبلدان). وبالنسبة إلى تركيا، أيزي بوغرا، الدولة والأعمال في الدولة الحديثة، A. BUĞRA, *State and Business in Modern Turkey. A Comparative Study*, State University of New York Press, Albany, 1994, الذي يبيّن أهمية منطق الرفاه الوطني بواسطة الحكومات التركية غير المنتخبة.

4- غوتز آلي، كيف اشترى هيتلر الألمان الرايخ الثالث، ديكتاتورية في خدمة الشعب G. ALY, *Comment Hitler a acheté les Allemands. Le IIIe Reich, une dictature au service du peuple*, Flammarion, Paris, 2005.

5- انظر الفصل السادس

6- ما يذكر بها كتب أخرى عن الرايخ الثالث: انظر على سبيل المثال شهادة يواكيم فيست، ليس أنا! ذكريات شبيبة ألمانية مناهضة للنازية، Joaquim FEST, *Souvenirs d'une jeunesse allemande antinazie*, Éditions du Rocher, Paris, 2007, الذي يروي كم أن السكان يثمنون العودة إلى التشغيل عموماً ولكن أيضاً الزيادة في إمكانية مشاهدة العروض في الأوبرا والمسارح. من ناحية نظرية، هذا ما يبيّنه ميشال فوكو في تحليله للانتظام النيوليبرالي: إن الاستجابة الحكومية للطلبات من المرتبة الاقتصادية هي ناقل لشرعية. انظر ميشيل فوكو، ولادة البيولوجيا السياسية، محاضرات في الكوليج دو فرانس، 1978-1979، *Naissance de la biopolitique. Cours au Collège de France*, 1978-1979, Gallimard-Seuil, Paris, 2004.

7- داڤيد ف. كرو، «مقدمة عامة» في النازية والمجتمع الألماني 1933-1945 D. F. CREW, « General introduction », *in* D. F. CREW (dir.), *Nazism and German Society, 1933-1945*, Routledge, Londres et New York, 1994, p. 1-37; تيموثي ورايت ماسون، النازية، الفاشية والطبقة العاملة T. MASON, Nazism, *Fascism, and the Working Class*, Cambridge University Press, 1995.

8- ديتليف بوكيرت، داخل ألمانيا النازية، س. المحافظة والمعارضة والعنصرية في الشأن اليومي، D. PEUKERT, *Inside Nazi Germany. Conformity, Opposition and Racism in Everyday Life*, Yale University Press, New Haven et Londres, 1987.

9- أشكر ناديج راغارو على هذه الملاحظة وعلى التفصيلات التي سمحت لي بإدخالها.

10- مـن نافلة القول أن المقارنة المشـروعة في نظر قـادة جمهورية المانيا الديمقراطيـة كانت بالبلدان الشـيوعية وليس بألمانيا الاتحادية. حول هذا البعد انظر ماري فولبروك، تشـريح ديمقراطية. داخل جمهوريـة ألمانية الديمقراطيـة، 1949-1989 M. FULBROOK, *Anatomy of a Dictatorship. Inside the GDR, 1949-1989,* Oxford University Press, Oxford, 1995 بالنسـبة إلـى تونس، بياتريس هيبو، «هامش المناورة المتـاح أمام "تلميذ اقتصادي ناجح": تونس بن علي»، B. HIBOU, « Les marges de manoeuvre d'un "bon élève" économique : la Tunisie de Ben Ali », Les Études du CERI, n° 60, décembre 1999، متاح على الرابط التالي: (http://www.ceri-sciences-po.org/publica/etude/etude60.pdf) والمراقبة والإصلاح. الاقتصاد السياسي للعبودية الطوعية في تونس، التأهيل لإدارة الأبحاث، et *Surveiller et Réformer. Économie politique de la servitude volontaire en Tunisie, Habilitation à diriger des recherches, IEP de Paris,* 7 novembre 2005, chapitre 2.

11- من أجل فكرة عامة عن الاسـتقامة، انظر على سـبيل المثال غيّوم لوبلان، الحيـوات العادية وتلك الهشة، G. LE BLANC, *Vies ordinaires, vies précaires,* Le Seuil, Paris, 2007.

12- جوناثان زاتلين، العملة المتداولة في الاشـتراكية. العملة والثقافة السياسـية في ألمانيا الشـرقية، - J. ZATLIN, *The Currency of Socialism. Money and Political Culture in East Germany,* Cambridge University Press, 2007.

13- آلف لودتكه، «أين أصبحت "الجمرة المتقدة" تجارب عمالية والفاشـية الألمانية» A. LÜDTKE, « Où est passée la "braise ardente" ? Expériences ouvrières et fascisme allemand », في كتاب آلف لودتكه، حال العمال في ألمانيا القرن العشرين، م س، ص 110-114،

14- هـي إحدى أبرز الحجج فـي أطروحة حمزة مدب المتداولة انظر أيضاً حمـزة مدب «هل تونس، بلد ناشـئ؟»، H. MEDDEB, « La Tunisie, pays émergent ? », *Société politique comparée,* 29, novembre 2010، و«الدلالة الملتبسـة للسـباق من أجل الخبزة. الطاعـة والتمرد في تونس»، « L'ambivalence de la course à el khobza. Obéir et se révolter en Tunisie », *Politique africaine*, n° 121, mars 2011.

15- كارل پولانيي، «اقتصاد وديموقراطية» (نص 1932)، K. POLANYI, « Économie et Démocratie », (texte de 1932, p. 353-357)، والثـورة المضـادة (نـص 1933) « Contrerévolution » (texte de 1933, p. 359-364), في مقالات كارل پولانيي، تقديم ميشيل كانجياني وتيروم موكوران، Essais de Karl Polanyi, présentés par M. CANGIANI et J. MAUCOURANT, Le Seuil, Paris, 2008.

16- آدام توز، ثمن الدمار. إرساء الاقتصاد النازي وأفوله، م س، ص 103.

17- م ن، ص 109.

18- بياتريس هيبو، هل تنتهج أفريقيا سياسـة تدخلية؟ الدروب الوعرة للسياسات التحريرية الخارجية B. HIBOU, *L'Afrique est-elle protectionniste ? Les chemins buissonniers de la libéralisation extérieure,* Karthala, Paris, 1996.

19- م ن، وكذلك جون إيغويه وبيو غورا سـوليه، الدولة المسـتودع في دولة بينين. التجارة غير الرسمية أم حـلّ للأزمـة، J. IGUE et B.-G. SOULÉ, *L'État entrepôt au Bénin. Commerce informel ou solution à la crise* ?, Karthala, Paris, 1992; وجـون إيغويـه، دولـة بينين وعولمة الاقتصاد. حـدود أصولية السـوق، J. IGUE, *Le Bénin et la mondialisation de l'économie. Les limites de l'intégrisme du marché,* Karthala, Paris, 1999. ومـن أجـل المنطـق نفسـه، في ما يتعلق بالصادرات، برونو لوسّ، مجمّع الكاكاو-البن لجمهورية سـاحل العاج. قراءة ثانية لمسـار ساحل

des exportations, B. LOSCH, *Le Complexe café-cacao de la Côte d'Ivoire. Une* العاج، *relecture de la trajectoire ivoirienne,* thèse de doctorat, université de Montpellier, 1999. ومن منظور تاريخي طويل المدى، جوزيف كالدر ميلر، **طريق الموت، الرأسمالية التجارية والإتجار بالعبيد في أنغولا 1730-1830،** J. C. MILLER, *Way of Death. Merchant Capitalism and the Angolan Slave Trade, 1730 - 1830,* The University of Winsconsin Press, Madison, 1988; عبد الشريف، **العبيد والتوابل والعاج في زنجبار. انخراط امبراطورية تجارية شرق أفريقية في الاقتصاد العالمي،** A. SHERIFF, *Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar. Integration of an East African Commercial Empire into the World Economy,* 1770-1873, Ohio University Press, Athens 1987.

20 - ذلك هو كل الفرق بين البناء والتكوين الذي أوضحه جون لونسدال في ما يتعلق بالشأن السياسي الاستعماري في كينيا، في مقال منشور بعنوان «فتح كينيا 1895-1905»، في: بروس بيرمان وجون لونسدال، **الوادي الحزين. النزاع في كينيا وأفريقيا،** *The conquest state of Kenya,* 1895-1905 », in B. BERMAN et J. LONSDALE, *Unhappy Valley. Conflict in Kenya and Africa,* Eastern African Studies, James Currey, Londres, 1992, vol. 1, p. 13-2، ونظمه جان-فرانسوا بايار في مراجعته عن الكتاب: «خارج أسوار "الوادي الحزين" للأفريقانية»، J.-F. BAYART dans son compte-rendu du livre : « Hors de la "vallée malheureuse" de l'africanisme », *Revue française de Sciences Politiques,* vol. 44, n° 1, février 1994, p. 136-139.

21 - جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة،** J.-F. BAYART, *L'État en Afrique. La politique du ventre,* Fayard, Paris, 2006 (1989).

22 - بياتريس هيبو، «"الرأسمال الاجتماعي" للدولة باعتبارها عنصر خيبة، أو حيل المخابرات الاقتصادية» B. HIBOU, « The "social capital" of the state as an agent of deception, or the ruses of economic intelligence »، في جان-فرانسوا بايار، ستيفن إليس، وبياتريس هيبو، **تجريم الدولة في أفريقيا،** J.-F. BAYART, S. ELLIS et B. HIBOU, *The Criminalisation of the State in Africa,* Indiana University Press, Bloomington, 1999, p. 69-113، وكذلك، بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياسة تدخلية؟** م س.

23 - بياتريس هيبو، «الليبرالية الإصلاحية، أو كيفية إطالة أمد النزعة الدولتية التونسية» B. HIBOU, « Le libéralisme réformiste, ou comment perpétuer l'étatisme tunisien », *L'Économie politique,* n° 32, octobre 2006, p. 9 -28، **وقوة الطاعة،** م س، الفصلان 8 و9.

24 - جولي هسلر، **تاريخ اجتماعي للتجارة السوفياتية. السياسة، ممارسات التجزئة والاستهلاك، 1917-1953،** J. HESSLER, *A Social History of Soviet Trade. Trade Policy, Retail Practices, and Consumption,* 1917-1953, Princeton University Press, Princeton, 2004.

25 - هذا ما يقوله جيمس سكوت في الاقتصاد الأخلاقي (جيمس سكوت، **الاقتصاد الأخلاقي للفلاحين. التمرد وزراعة الكفاف في جنوب شرق آسيا)** J. C. Scott de l'économie morale (J. C. SCOTT, *The Moral Economy of Peasant. Rebellion and Subsistence in Southeast Asia,* Yale University Press, New Haven et Londres, 1976) وجيمس سكوت وبينيديكت كركيفليت، في الزبونية (جيمس سكوت، «سياسة رئيس/تابع، والتغيير الاجتماعي، في جنوب شرق آسيا»)، J., C. SCOTT et B. J. KERKVLIET du clientélisme (J. C. SCOTT, « Patron-client Politics and Political Change in Southeast Asia » وجيمس سكوت وبينيديكت كركيفليت، «كيف يخسر أرباب العمل الريفيين التقليديين الشرعية. نظرية مع إحالة خاصة إلى جنوب شرق آسيا» J. C. SCOTT et B. J. KERKVLIET, « How Traditional Rural Patrons Lose Legitimacy. A Theory with Special Reference to Southeast Asia » في: ستيفن شميدت ولاورا غواستي وكارل لاند وجيمس سكوت (إشراف)، **أصدقاء، أنصار، وعصائب،** S. SCHMIDT, L. GUASTI,

https://t.me/montlq

C. H. LANDE, et J. C. SCOTT (dir.), *Friends, Followers, and Factions*, University of California Press, Berkeley, 1977). انظـــر أيضاً حول ألمانيا الشـــرقية، بيرجيت مولر، «الســـلطة والانضبـــاط، من عالـم التخطيط إلى عالـم الســـوق»، Voir également, à propos de l'Allemagne de l'Est, B. MÜLLER, « Pouvoir et discipline, du monde du plan à celui du marché », *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. XCV, 1993, p. 333-353 ; وحول بولندا، فرانســـوا بافوال، «الفســـاد إلى القاعدة. تحولات المنشأة المابعد شـــيوعية في بولندا»، F. BAFOIL, « De la corruption à la règle. Les transformations de l'entreprise postcommuniste en Pologne »، في: بياترس هيبو (إشـــراف)، خصخصة الدولـــة، B. HIBOU (dir.), *La Privatisation des États*, Karthala, Paris, 1999, p. 71-107؛ جيل فافاريل – غارّيغ، «خصخصة وتغيير في روسيا السوفياتية وما بعد السوفياتية»، في م س، ص247-284.

26- پيير ماشـــريه، مـــن كانغيلـيم إلى فوكـــو. قـــوة المعايـــر، P. MACHEREY, *De Canguilhem à Foucault. La force des normes*, La Fabrique, Paris, 2009, p. 10 et 131.

27- وهذا ماتعلمنا إياه بالطبع ابتكار الشأن اليومي وبصورة أعمّ أعمال ميشيل دو سيرتو.

28- بياتريس هيبو، «الانضباط في العمل، الانضباط في تونس. علاقات معقدة وملتبســـة»، B. HIBOU, « Work discipline, discipline in Tunisia. Complex and ambiguous relations », *African Identities*, vol. 7, n° 3, août 2009, p. 327-352 ; أميـــن علّال، «الإصلاحات النيوليبرالية، والزبونية والاحتجاجات في أوضاع اســـتبدادية. الحركات الاحتجاجية في حـــوض قفصة بتونس (2008)، A. ALLAL, « Réformes néolibérales, clientélismes et protestations en situation autoritaire. Les mouvements contestataires dans le bassin minier de Gafsa en Tunisie (2008) », *Politique africaine*, n° 117, mars 2010 p. 107-125. حمزة مدب، «الدلالة الملتبسة للسباق من أجل الخبزة. الطاعة والتمرد في تونس»، م س.

29- آشـــيل مبيمبي وجانيت رواتمان، «وجوه الذات في أوقات الأزمة»، A. MBEMBE et J. ROITMAN, « Figures of the subject in times of crisis », *Public Culture*, vol. 7, n° 2, 1995, p. 323-352؛ وجانيت رواتمان، «الثكنة–المســـتودع»، J. ROITMAN, « La garnison-entrepôt », *Autrepart*, n° 6, 1998, p. 39-51.

30- محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، M. TOZY, *Monarchie et islam politique au Maroc*, Presses de SciencesPo, Paris, 1999, p. 62 sqq.

31- *Ibid.*, p. 71.

32- إريك جونســـون، الرعب النازي . الغستابو، اليهود والألمان، E. A. JOHNSON, *La Terreur nazie. La Gestapo, les Juifs et les Allemands* « ordinaires », Albin Michel, Paris, 2001, p. 558.

33- جاي رويل، التوتاليتارية في الملموس. سياسات الإسكان في ألمانيا الديمقراطية، J. ROWELL, *Le Totalitarisme au concret. Les politiques du logement en RDA, Economica*, Paris, 2006, p. 315.

34- دافنـــي بردال، حيث ينتهي الكون. التوحيد والهوية في الحـــدود الألمانية، BERDAHL, *Where the World Ended. Reunification and Identity in the German Borderland, 1999.*

35- شايلا فيتزپاتريك، الستالينية اليوم، م س، 2002، الفصل 4.

36- م ن، كذلك ألان بلوم، ومارتين ميپوليه، الفوضى البيروقراطية. السلطة والإحصائيات في عهد ستالين، A. BLUM et M. MESPOULET, *L'Anarchie bureaucratique. Pouvoir et statistique sous Staline*, la Découverte, Paris, 2003؛ وموشي لوين، دراسة حول التاريخ الاجتماعي لروسيا ما بين

الحربيـــن، M. LEWIN, *La Formation du système soviétique. Essai sur l'histoire sociale de la Russie dans l'entre-deux-guerres,* Gallimard, Paris, 1987.

37- ميخائيل ڤوسلينســكي، النومنكلاتورا (الطبقــة الحاكمة) المحظوظون في الاتحاد الســوڤياتي، M. VOSLENSKI, *La Nomenklatura. Les privilégiés en URSS,* Belfond, Paris, 1980.

38- تعبير لفرانك باجور، «سياسة تعميم السمة الآرية» في هامبورغ. الإقصاء الاقتصادي لليهود ومصادرة أملاكهــم في ألمانيا النازيـــة، F. BAJOHR, *« Le processus d'"aryanisation" à Hambourg »,* *Revue d'histoire de la Shoah,* n° 186, janvier-juin 2007, p. 99.

39- فابريـــس دالميدا، الحيـــاة الراقية في ظـــل النازيـــة، F. D'ALMEIDA, *La Vie mondaine sous le nazisme, Perrin,* Paris, 2006.

40- جان-إيڤ دورماجن، الدولة الشمولية في إيطاليا، منطق الفاشية، J. -Y. DORMAGEN, *Logiques du fascisme. L'État totalitaire en Italie,* Fayard, Paris, 2008.

41- فرنانـــدو روزاس (بالتعاون مع فرناندو مارتينز، ولوشـــيانو دو أمارال، وماريـــا فرناندو رولو)، الدولة الحديثـــة (1926-1974)، المجلـــد 7 بعنوان تاريخ البرتغال (تحت اشـــراف جوزيـــه ماتوزو)، F. ROSAS (avec la collaboration de F. MARTINS, L. DO AMARAL, M. F. ROLLO), O *Estado Novo* (1926-1974), vol. 7 *de História de Portugal,* Círculo de Leitores, Lisbonne, 1994.

42- ألينا ليدنيڤا، اقتصاد الزبونية الروسي. الفساد والشبكات والتبادل وغير الشرعي، A. V. LEDENEVA, *Russia's Economy of Favours. Blat, Networking and Informal Exchange,* Cambridge University Press, Cambridge, 1998, p. 1.

43- جون ويلرتون، الرعاية والسياســة في الاتحاد الســوڤياتي، J. P. WILLERTON, *Patronage and Politics in the USSR,* Cambridge University Press, Cambridge,1992.

44- فيرنـــك فيهير «الأبوية كنمط إضفاء الشـــرعية في مجتمعـــات الأنموذج الســـوڤياتي»، F. FEHÉR, « Paternalism as a mode of legitimation in Soviet-type societies »، فـــي توماس هنري ريغبي (إشراف)، الشرعية السياسية في الدول الشيوعية، م س.

45- جوزيف برلينر، المصنع والمدير في الاتحاد الســوڤياتي، S. BERLINER, *Factory and Manager in the USSR,* Harvard University Press, Cambridge, 1957, p. 180 sqq.

46- بالنســبة إلى بعضهم، تسمح هذه الإيديولوجيا المضادة بشـــكل متناقض بتشغيل الاقتصاد السوڤياتي (على سبيل المثال غريغوري غروسمان، «الاقتصاد الموازي للاتحاد السوڤياتي»، G. GROSSMAN, « The second economy of the USSR », *Problems of Communism,* XXVI, 5, septembre-octobre 1977, p. 24-40)، بينما بالنسبة إلى الآخرين هي مرادف للفساد، وتدمره بخلق العراقيل (على سبيل المثال، ميخائيل ڤولينســكي، النومنكلاتورا، الطبقة الحاكمة الســوڤياتية، M. VOLENSKY, Nomenklatura. *The Soviet Ruling Class,* Doubleday & Co, New York, 1984، بخاصة، ص 178-197).

47- ألينا ليدنيڤا، اقتصاد الزبونية الروسي، م س.

48- جون ويلرتون، الرعاية والسياســة في الاتحاد الســوڤياتي، م س، وزيغمونت بومان، «تعليقات على أوروبا الشـــرقية»، Z. BAUMAN, « Comments on Eastern Europe », *Studies in Comparative Communism,* XII, 2 and 3, été-automne 1979, p. 184-189.

49- جون ويلرتون، الرعاية والسياســة في الاتحاد الســوڤياتي، م س، وكذلك فيرنك فيهير «الأبوية كنمط إضفاء الشرعية في مجتمعات الأنموذج السوڤياتي»، م س.

50- ناديج راغارو، «شاشـات الاشتراكية. السلطات الصغرى والشـأن اليومي في السينما البلغارية» N. RAGARU, « Les écrans du socialisme. Micro-pouvoirs et quotidienneté dans le cinéma bulgare »، في ناديج راغارو وأنطونيلا كاپيلّ پوغاسيان (إشراف)، **الشـأن اليومي والسـلطة في ظل الشـيوعية. الاسـتهلاك في الشـرق**، *in* N. RAGARU et A. CAPELLE-POGĂCEAN (dir.), *Vie quotidienne et pouvoir sous le communisme. Consommer à l'Est,* Karthala, Paris, 2010, p. 277-348؛ «بعـض الملاحظـات حول تبادل الخدمات وتبنّي النظام السياسـي في بلغاريا الشـيوعية»، في كتاب سـاندرين كوت، ومارتين ميپوليه (بالتعاون مع أنطوان روجيه (إشـراف)، **ما بعد الشـيوعية في التاريـخ**، S. KOTT et M. MESPOULET (dir., avec la collaboration de A. ROGER), *Le Postcommunisme dans l'histoire,* Éditions de l'Université de Bruxelles, 2006, p. 51-62، ومقالـة «أوسـلوجي، دور الزبونيـات السياسـية والصـلات فـي بلغاريا ما بعد الشـيوعية» في ديميتري كيريديس، وإيلين إلياس- بورساك، ونيكولاس ياترومانولاكيس (إشراف)، **المقاربات الجديدة لدراسـات جنوب شـرق أوروبـا**، D. KERIDIS, E. ELLIAS-BURSAC et N. YATROMANOLAKIS (dir.), *New Approaches to South-East European Studies,* Brassey's, Herndon, 2003, p. 207-234.

51- بالنسـبة إلى تفكير يركز على الفروق بالزمنية والبلاد انطلاقاً من تحليل الاسـتهلاك، ناديج راغارو، وأنطونيلّا كاپيلّ پوغاسيان «مقدمة»، في ناديج راغارو، وأنطونيلّا كاپيلّ پوغاسيان (إشـراف)، **الشأن اليومي والسلطة في ظل الشيوعية**، م س، ص 7 - 47.

52- هنري كريش، «إضفاء الشرعية السياسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية»، H. KRISCH, « Political legitimation in the German Democratic Republic »، فـي: توماس هنري ريغبي، وفيرنك فيهير (إشراف)، **الشرعية السياسية في الدول الشيوعية**، م س، ص 111 - 125.

53- إنها إحدى الفوائد الكبـرى لكتاب جوناثان زاتلين لإظهار ذلك، انطلاقـاً من تحليل مفصّل ومتميز بصفة خاصة للنمال: جوناثان ر. زاتلين، **العملة الاشتراكية، النقد والثقافة السياسية في ألمانيا الشرقية**، م س.

54- م ن، كذلك مارك لاندسـمان، **الديكتاتورية والطلب. السياسـة الاسـتهلاكية في ألمانيا الشرقية**، M. LANDSMAN, *Dictatorship and Demand. The Politics of Consumerism in East Germany,* Harvard University Press, Cambridge, 2005؛ داڤيد ف كرو (إشراف)، **استهلاك ألمانيا في الحرب الباردة**، D. CREW (dir.), *Consuming Germany in the Cold War,* Berg, Oxford et New York, 2003؛ إينا ميركل، «ثقافة المستهلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو كيف خسر الكفاح ضد الحداثة على خلفيـة ثقافـة الاسـتهلاك»، I. MERKEL, « Consumer culture in the GDR, or how the struggle for antimodernity was lost on the battleground of consumer culture »، في: سـوزان شتراسر، وشارلز ماكغفرن، وماتياس جودت (إشـراف)، **الكسب والإنفاق. المجتمعات الاستهلاكية الأوروبية والأميركية في القرن العشـرين**، S. STRASSER, C. MCGOVERN et M. JUDT (dir.), *Getting and Spending. European and American Consumer Societies in the Twentieth Century,* Cambridge University Press, Cambridge, 1998؛ جون بورنمان، **الانتماء إلى البرلينين**، J. BORNEMAN, *Belonging in the Two Berlin,* Cambridge University Press, Cambridge, 1992.

55- جيلّ فاڤاريل - غارّيغ، **شـرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وروسيا**: G. FAVAREL-GARRIGUES, *La Police des mœurs économiques de l'URSS à la Russie,* CNRS Éditions, Paris, 2007.

56- جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س.

57 – مذكور من قبل جان-فرانسوا بايار، م ن، ص 296 (وهذا لم يكن خاص بساحل العاج ويوجد على سبيل المثال في غينيا وزائير).

58 – ريشار بانيغاس، وجان-پيير ڤارنييه، «شخصيات النجاح والسلطة في أفريقيا»، R. BANÉGAS et J.-P. WARNIER, « Nouvelles figures de la réussite et du pouvoir », *Politique africaine,* n° 82, juin 2001, p. 5-21.

59 – كريستين مسّيان، «تعدد الأحزاب من دون ديمقراطية. الاقتصاد السياسي لتحويل مهيمن»، في: كريستين مسّيان، أنغولا ما بعد الاستعمار. 2 علم اجتماع سياسي لنظام حكم نفطي C. MESSIANT, « Multipartisme sans démocratie. L'économie politique d'une reconversion hégémonique », *in* C. MESSIANT, *L'Angola postcolonial. 2. Sociologie politique d'une oléocratie,* Karthala, Paris, 2008, p. 311-359.

60 – كريستين مسّيان، «أنغولا ومسألة الحتمية التاريخية. استحالة مهنة الباحث الأنغولي»، C. MESSIANT, « L'Angola et la question du déterminisme historique. L'impossible métier du chercheur angolais »، في: كريستين مسّيان، أنغولا ما بعد الاستعمار. 2 علم اجتماع سياسي لنظام حكم نفطي، م س، ص 382.

61 – إيف شفرييه، «الأمبراطورية المقطّعة الأوصال، موجز الشأن السياسي من سلاسلة الكينغ حتى دينغ زياو پينغ»، في: جان-فرانسوا بايار (إشراف)، زرع الدولة؛ Y. CHEVRIER, « L'Empire distendu. Esquisse du politique en Chine des Qing à Deng Xiaoping », *in* J. -F. BAYART (dir.), *La Greffe de l'État,* Karthala, Paris, 1996, p. 265-395؛ جان-لويس روكا، «الفساد والجماعة. ضد تحليل ثقافوي للاقتصاد الصيني»، J. -L. ROCCA, « La corruption et la communauté. Contre une analyse culturaliste de l'économie chinoise », *Tiers Monde,* XXXVII, n° 147, juillet-septembre 1996, p. 689-702، و«المنشأة والمقاول والإطار. مقاربة للاقتصاد الصيني»، « L'entreprise, l'entrepreneur et le cadre. Une approche de l'économie chinoise », *Les Études du CERI,* n° 14, avril 1996؛ ستانلي ب. لوبمان، طير في قفص، الاصلاحات القانونية في الصين بعد ماو، S. B. LUBMAN, *Bird in a Cage. Legal Reform in China after Mao,* Stanford University Press, Stanford, 1999.

62 – داڤيد وانك، شيوعية السوق. الأعمال الثقة والسياسة في مدينة صينية D. WANK, *Commodifying Communism. Business, Trust and Politics in a Chinese City,* Cambridge University Press, Cambridge, 1999؛ تاك-وينغ نغو، «السعي وراء الريع والحوكمة الاقتصادية والعلاقة البنيوية بالفساد في الصين»، T. W. NGO, « Rent-seeking and economic governance in the structural nexus of corruption in China », *Crime, Law and Social Change,* n° 49, 2008, p. 27-44.

63 – إيف شفرييه، «مستأجرو الدار. خصخصة الدولة وبناء الشأن السياسي»، Y. CHEVRIER, « Tenants of the house. Privatisation de l'État et construction du politique »، في بياتريس هيبو (إشراف)، خصخصة الدول، م س، ص 323 - 393.

64 – فرانسواز مانجين، مسارات صينية. تايوان، هونكونغ، بيكين، F. MENGIN, *Trajectoires chinoises. Taiwan, Hong Kong, Pékin,* Karthala, Paris, 1998.

65 – إيف شفرييه، من الثورة إلى الدولة عن طريق الشيوعية»، Y. CHEVRIER, « De la Révolution à l'État par le communisme », *Le Débat,* n° 117, novembre-décembre 2001, p. 92-113 »، و«مستأجرو الدار»، م س.

66 – فرانسواز مانجين، مسارات صينية. تايوان، هونكونغ، بيكين، م س.

67- تاك-وينغ نغو، «"حوكمة فاسدة" في ظل حكم ديمقراطي في تايوان» في جول ديمّرز وآلكس فرنانديز جيلبيرتو، وباربرا هوجنبوم (إشـراف)، حوكمة صالحة في حيّز النيو ليبرالية الشـاملة. الصراع ونزع التسـييس في أميركا اللاتينية، أوروبا الشرقية، آسـيا وأفريقيا، T. -W. NGO, « "Bad governance" under democratic rule in Taiwan », *in* J. DEMMERS, A. E. FERNANDEZ JILBERTO et B. HOGENBOOM (dir.), *Good Governance in the Era of Global Neoliberalism. Conflict and Depolitisation in Latin America, Eastern Europe, Asia and Africa,* Routledge, Londres et New York, 2004, p. 224-245.

68- فرانسواز مانجين، مسارات صينية. تايوان، هونكونغ، بيكين، م س.

69- فراسـواز مانجين، «السياسـة التايوانية في السـوق الصينية. حصة الأعمال في بناء دولة، أو الحدود كموضوع في المفاوضات»، في: فرانسواز مانجين، وجان-لويس روكا (إشرف)، السياسة في الصين، الحدود المتحركـة، F. MENGIN, « Taiwanese politics and the chinese market. Business's part in the formation of a state, or the border as a stake of negociations », *in* F. MENGIN et J. -L. ROCCA (dir.), *Politics in China. Moving Frontiers*, Palgrave & MacMillan, New York, 2002, p. 232-257.

70- فابريس دالميدا، الحياة الراقية في ظل النازية، م س، الفصل 2.

71- سالڤاتوري لوپو، الفاشية الإيطالية، S. LUPO, *Le Fascisme italien,* Flammarion, Paris, 2003، وخصوصاً، جان-إيف دورماجن، الدولة الشمولية في إيطاليا، منطق الفاشية، م س.

72- روبير جيلّاتلي، مع هتلر. الألمـان وقائدهم، R. GELLATELY, *Avec Hitler. Les Allemands et leur Führer*, Flammarion, Paris, 2003, p. 218 sqq.

73- جان-إيف دورماجن، الدولة الشمولية في إيطاليا، منطق الفاشية، م س.

74- فرانك باجور، «سياسـة تعميم السـمة الآرية» فـي هامبورغ. الإقصاء الاقتصـادي لليهود ومصادرة أملاكهـم فـي ألمانيـا النازيـة، F. BAJOHR, « *Aryanisation* » in *Hamburg. The Economic Exclusion of Jews and the Confiscation of their Property in Nazi Germany,* Berghahn Books, New York, 2002.

75- كريستين مسّـيان، «مؤسسة إدواردو دو سانتوس. حول وضع السـلطة الأنغولية يدها على المجتمع المدني» C. MESSIANT, « La Fondation Eduardo dos Santos. À propos de l'investissement de la société civile par le pouvoir angolais », *Politique africaine,* n° 73, mars 1999, p. 82-102.

76- بياتريس هيبو، «هامش المناورة "لتلميذ اقتصادي صالح": تونس بن علي»، م س، وقوة الطاعة، م س، ص 234 - 244.

77- فرانسـوا جورجون، عبد الحميد الثاني، السـلطان الخليفة F. GEORGEON, *Abdulhamid II. Le Sultan calife,* Fayard, Paris, 2003.

78- عبارة شـائعة في ذلك العصر، ذكرهـا عبدالحميد الثانـي لصديقه الحميم ڤامبري، ذكره فرانسـوا جورجون، عبد الحميد الثاني، السلطان الخليفة، م س، ص 165.

79- مايكل ميكر، أمة أمبراطورية، التركة العثمانية للحداثة التركية، M.MEEKER, *A Nation of Empire. The Ottoman Legacy of Turkish Modernity,* University of California Press, Berkeley, 2002.

80- ساندرين كوت، الشيوعية في الشأن اليومي. منشآت الدولة في مجتمع ألمانيا الشرقية، S. KOTT, *Le*

Communisme au quotidien. Les entreprises d'État dans la société est-allemande, Belin, Paris, 2001. و«لكل حسب عمله، أو الاستهلاك الاشتراكي المستحيل» في ناديج رغارو، وأنطونيلّا كاپيلّ پوغاسيان (إشراف)، الشأن اليومي والسلطة في ظل الشيوعية، م س، ص 83 – 108؛ أنطوان كرنن، الصين تسير نحو اقتصاد السوق. الخصخصة في شينيانغ، A. KERNEN, *La Chine vers l'économie de marché. Les privatisations à Shenyang,* Karthala, Paris, 2004؛ جان شارل لالمان، «رجال الأعمال والسياسة في مناطق روسيا. ظهور، وتأكيد وأفول نجم نوع من الفاعلين السياسيين»، J.-C. LALLEMENT, « Les hommes d'affaires en politique dans les régions de Russie. Émergence, affirmation et déclin d'un type d'acteurs politiques », *Politix*, vol. 21, n° 84, 2008, p. 61-88.

81- جاك لاغرويْ، «إضفاء الشرعية»، م س، ص 414.

82- جان-لويس بريكيه، وفريدريك ساويكي (إشراف)، **الزبونية السياسية في المجتمعات المعاصرة**، Frédéric SAWICKI, *Clientélisme politique dans les sociétés contemporaines,* PUF, Paris, 1998.

83- جان-لويس بريكيه، **التراث المتحرك**، J.-L. BRIQUET, *La Tradition en mouvement. Clientélisme et politique en Corse,* Belin, Paris, 1997؛ كذلك «مصائب الفضيلة. نقد العادات البرلمانية في إيطاليا (1860-1890)»، في جان-لويس بريكيه وفريدريك ساويكي (إشراف)، « Les infortunes de la vertu. La critique des mœurs parlementaires en Italie (1860-1890) »، في: جان-لويس بريكيه، وفريدريك ساويكي (إشراف)، **الزبونية السياسية في المجتمعات المعاصرة**، م س، ص 251-276.

84- جان-لويس بريكيه، «سياسة الحسوبية. الزبونية والسيورة السياسية» في م ن، ص 36.

85- غابريلّا غريباودي، **الوسطاء. أنتروبولوجيا سلطة الحزب الديمقراطي المسيحي في جنوب إيطاليا**، G. GRIBAUDI, *Mediatori. Antropologia del potere democristiano nel Mezzogiorno,* Rosenberg & Sellier, Turin, 1980.

86- سيمونا پياتوني، **فضائل الزبونية. نقد غير تقليدية** S. PIATTONI, *Le Virtù del clientelismo. Una critiqua non convenzionale,* Laterza, Bari et Rome, 2007.

87- غابريلّا غريباودي، في إيبولي. **العالم الجنوبي في مئة عام من التحولات**، G. GRIBAUDI, *A Eboli. Il Venise, 1990 Mondo meridionale in cent'anni di transformazione,* Marsilio؛ وغابريلّا غريباودي، ولويجي ميوزيلّا، «الفاعلون وتمثلات التبادل السياسي. الزبونية والفساد في ناپولي من خلال تحقيقات قضائية»، G. GRIBAUDI et L. MUSELLA, « Acteurs et représentations de l'échange politique. Clientélisme et corruption à Naples à travers des enquêtes judiciaires »، في: جان-لويس بريكيه، وفريدريك ساويكي (إشراف)، **الزبونية السياسية في المجتمعات المعاصرة**، م س، ص 277-305.

88- آلفيو ماستروپاولو، «خصوصية، الزبونية والمالنزعة المحلية في إيطاليا»، في: م ن، ص 187 – 188.

89- ڤاكلاڤ هاڤل، «رسالة مفتوحة إلى غوستاف هوساك (1975)»، في: ڤاكلاڤ هاڤل، **مقالات سياسية**، V. HAVEL, *Essais politiques,* Calmann- Lévy, Paris, 1989, p 9-40.

90- فابريس دالميدا، **الحياة الراقية في ظل النازية**، م س، ص 59.

91- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، فصل 5.

92- مارغرت ليڤي، **في الحكم والدخل**، M. LEVI, *Of Rule and Revenue,* University of California

Consent, Dissent and Patriotism, والقبـــول والرفـــض والوطنيـــة، Press, Berkeley, 1988؛ بو روثشتاين، مجرد مسألة مؤسسات. الأخلاق والمنطق السياسي لدولة الخير الكلي، Cambridge University Press, New York, 1998 BO ROTHSTEIN, *Just Institutions Matter. The Moral and Political Logic of the Universal Welfare State,* Cambridge University Press, New York, 1998؛ نيكولا ده لالاند، «قبول محصّل بالتفاوض. الإدارة وشكاوى المكلفين في دائرة السين إيه واز (1869-1914)»، N. DELALANDE, « Un consentement négocié. L'administration et les plaintes des contribuables en Seine-et-Oise (1869-1914) », *Tracés,* n° 14, janvier 2008, p. 43-54.

93- جـيـن غاير، «الثروة تكمن في الناس، الثروة تكمن في الأشـيـاء. مدخـل»، J. GUYER, « Wealth in people, wealth in things. An introduction », *Journal of African History,* vol. 36, 1995, p. 83-90؛ جين غايـر، وصموئيل إينو بيلينغا، «الثروة تكمن في النـاس، كما تكمن في المعرفة. التراكم والتركيب في أفريقيا الاستوائية»، م س ص 91-120.

94- ســارة بـرّي، لا شروط دائمة. الحركية الاجتماعيـة للالتغيير الزراعي في إفريقيا مـا دون الصحراء، S. BERRY, *No Condition is Permanent. The Social Dynamics of Agrarian Change in Sub-Saharan Africa,* The University of Wisconsin Press, Madison, 1993.

95 جان-لويــس بريكيه، وفريدريك ســاويكي، «مقدمة» في جان-لويس بريكيه، وفريدريك ســاويكي (إشراف)، الزبونية السياسية والمجتمعات المعاصرة، م س.

96- ريشار بانيغاس، الديمقراطية بخطى حرباء. الانتقال والمخيال السياسيان في بينين، R. BANÉGAS, *La Démocratie à pas de caméléon. Transition et imaginaires politiques au Bénin,* Karthala, Paris, 2003.

97- لميا زكي، الممارسات السياسية في مدن الصفيح، L. ZAKI, *Pratiques politiques au bidonville. Casablanca, 2000-2005,* thèse de doctorat en sciences politiques, Institut d'études politiques, Paris, 2005.

98- بياتريس هيبو ومحمد طوزي، «مكافحة الفساد في المغرب. نحو تعدد أنماط الحكم؟»، B. HIBOU et M. TOZY, « La lutte contre la corruption au Maroc. Vers une pluralisation des modes de gouvernement ? », *Droit et Société,* n° 72, 2009, p. 339-357.

99- مناني بنّاني – شـرايبي، M. BENNANI-CHRAÏBI، ومريـام كاتوس M. CATUSSE وجان كلود سانتوتشي J. -C. SANTUCCI، مشاهد الانتخابات وكواليسها في المغرب، تشريعيات عام 2002، *Scènes et coulisses de l'élection au Maroc. Les législatives de 2002,* Karthala-IREMAM, Paris, 2005.

100- محمد طوزي، «إسـلامويون، تكنوقراط، والقصـر»، M. TOZY, « Islamists, technocrats and the Palace », *Journal of Democracy,* vol. 19, n° 1, janvier 2008, p. 34-41؛ بياتريـس هيبو ومحمد طوزي، «مكافحة الفساد في المغرب»، م س.

101- من أجل برهان جميل جداً لهذه الظاهرة في محيط ريفي، انظر محمد تميم ومحمد طوزي، «سياسة الهوامش وهوامش الشأن السياسـي. توجهات التصويت الجمعي في عوينين (مرتفعات الأطلس، المغرب)» M. TAMIM et M. TOZY, « Politique des marges et marges du politique. Les logiques du vote collectif à Ouneine (Haut-Atlas, Maroc) »، في: محمد طوزي (مشـرف)، الانتخابات في المغرب. بين الأحزاب والوجهاء (2007-2009)، M. TOZY (dir.), *Élections au Maroc. Entre partis et notables (2007-2009),* Centre Marocain des Sciences Sociales & Konrad Adenauer Stiftung, Casablanca, 2010, p. 107-160.

102 - پول ڤين، الخبز والسيرك، م س.

103 - محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، م س.

104 - محمد العيادي، حسن رشيق، محمد طوزي، الإسلام في الشأن اليومي. تحقيق عن القيم والممارسات الدينية. مقدمـات، M. ELAYADI, H. RACHIK, M. TOZY, *L'Islam au quotidien. Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Prologues, Casablanca,* 2007؛ پاتريك هاينّي، إسـلام السـوق. الثورة المحافظة الأخـرى. P. HAENNI, *L'Islam de marché. L'autre révolution conservatrice,* Le Seuil, Paris, 2005.

105 - أطروحـة البلدان المتقدمة عند آلـف لودتكه، «الجمهورية الديمقراطيـة الألمانية كتاريخ. تأملات تأريخية»، م س.

106 - نوربرتـو بوبّيو، «حول مبدأ الشـرعية»، فـي: Institut international de philosophie politique, *L'Idée de légitimité,* PUF, Paris, 1967, p. 47-60.

107 - ريمـون پوليـن، «تحليل فلسفي لفكرة الشرعية»، في: Institut international de philosophie politique, *L'Idée de légitimité,* PUF, coll. « Annales de philosophie politique », n° 7, Paris, 1967، الذي يكتب بدقة أكثر، ص 19 – 20: إن «هذه الشرعية الشكلية تماماً، الأساسية للحياة العامة، هي شكل فكرة العدالة نفسه. لن تفيد دون شك كأساس كاف للمحددات المادية للشرعية واللاشرعية في هذه الجماعة أو تلك، لكن بخدمتها لها كإطار شكلي، تحقق بذلك حضورها وتؤسس حاجتها المنطقية للالتزام السياسي».

108 - حول جمهوريـة ألمانيا الديمقراطية، ماري فولبروك، تشـريح ديكتاتورية. داخـل جمهورية ألمانيا الديمقراطيـة، M. FULBROOK, *Anatomy of a Dictatorship. Inside the GDR, 1949-1989,* Oxford University Press, Oxford, 1995، والأبحـاث حـول النظام القمعي التي تبين أن النضال ضد التحريفيين كان الهدف الأول للشـرطة: فابيان جوبار، «تحليل حركية انهيار. الشـرطة الشـعبية في مواجهة تظاهرات لايبزيغ» F. JOBARD, « Analyse narrative d'une dynamique d'écroulement. La Volkspolizei face aux manifestations de Leipzig, 9 octobre 1989 », *Cultures et conflits,* n° 51, automne 2003, p. 43-82، وتوماس ليندنبرغ، «نحو المراقبة والتربية. تبدل الأنموذج المثالي المعياري في تسـيير مجتمع ألمانيا الديمقراطية»، T. LINDENBERGER, « Towards surveillance and education. Shifting paradigms in policing early GDR society » مداخلة في ندوة «التأريخ للشـأن اليومي في ظل الشيوعية. الاتحاد السوڤياتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية»، « Historicizing everyday life under Communism. The USSR and the GDR », Postdam, 8-10 juin, 2000,http://www.zzfpdm.de/Portals/rainbow/documents/Lindenberger/Lindenberger_surv.pdf.، حول تونس، صدري الخياري، تونس، تفسـخ المدينة الإكـراه الرضـى والمقاومـة، S. KHIARI, *Tunisie, le délitement de la cité. Coercition, consentement, résistance,* Karthala, Paris, 2003، ومحمـد كـرّو، «المزوار أو رقيب الأخلاق في المغرب»، في محمد كيرّو (إشراف)، الخصوصي والعمومي في الإسلام، M. KERROU (dir.), *Public et privé en Islam,* Maisonneuve & Larose, Paris, 2002, p. 313-343. حول الصين، ستانلي ب لوبمان طير في قفص، م س. حول البرتغال، إيڤلين مونتيرو، «السياسـة الجنائية في ظل سالازار: مقاربة مقارنة لأنموذج الدولة المسـتبدة» E.MONTEIRO, « La politique criminelle sous Salazar : approche comparative du modèle de l'État autoritaire », *Archives de politique criminelle,* n° 20, 1998, p. 141-160. وعـن ألمانيا النازية، روبير جيلاّتلي، مع هيتلر، م س.

109 - والتر د. كونور، الانحراف في المجتمع السوڤياتي. الجريمة، والانحراف والإدمان الكحولي، W. D. CONNOR, *Deviance in Soviet Society. Crime, Delinquency, and Alcoholism,* Columbia

N. WERTH, « Renaissance et dilemme نيكـولا ويرث؛ University Press, New York, 1972 du mouvement ouvrier en Union soviétique », *Le Débat*, n° 67, novembre-décembre 1991, p. 58-75؛ لسـلي هولمز، نهاية السلطة الشيوعية. حملات مكافحة الفساد وأزمات إضفاء الشرعية L. HOLMES, *The End of Communist Power. Anti-Corruption Campaigns and Legitimation Crisis*, Polity Press, Cambridge, 1993؛ جيلّ فافاريل - غارّيغ، شـرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وروسـيا، م س، وجيلّ فافاريل - غارّيغ، كاتي روسليه، لمجتمع الروسي في سعيه وراء انتظام، بمعية بوتين؟، م س.

110- بياتريس هيبو: «الاقتصاد السياسـي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبـة) الإرسـاليين»، B. HIBOU, « Économie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique. Du catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire », *Les Études du CERI*, n° 39, mars 1998.

111- أوليفييـه فاليه، الشـرطة الأخلاقيـة لمكافحـة الفسـاد، O. VALLÉE, *La Police morale de l'anticorruption.Cameroun, Nigeria, Karthala,* Paris, 2010.

112- م ن، كذلـك مامادو ديوف، «الأسـماك لا تصوت لمصلحة ميزانية من أجل شـراء سـنانير»، M. DIOUF, « Les poissons ne peuvent pas voter un budget pour l'achat des hameçons. Espace public, corruption et constitution de l'Afrique comme objet scientifique », *Bulletin de l'APAD,* n° 23-24, décembre .2002, p. 23-41.

113- أوليفييه فاليه، الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد، م س، الفصلان 2 و5.

114- بياتريس هيبو، «الرأسمال الاجتماعي للدولة بصفتها عامل خيبة»، م س، وبياتريس هيبو «"التفريغ"، التدخليـة الجديدة؟» B. HIBOU, « La "décharge", nouvel interventionnisme ? *Politique africaine,* n° 73, mars 1999, p. 6-15.

115- أوليفييه فاليه، الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد، م س، فصل 2.

116- جيلّ فافاريل - غارّيغ وبيير لاسـكوم وتييري غودفروا، حرّاس المال القذر. المصارف في مواجهة مكافحـة لمـال القـذر، FAVAREL-GARRIGUES, P. LASCOUMES, T. GODEFROY, *Les Sentinelles de l'argent sale. Les banques aux prises avec l'antiblanchiment,* La Découverte, Paris, 2009؛ أوليفييه فاليه، الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد، م س.

117- جان كوسـي، «الدولة الأفريقيـة، برامج التكيّف وتوافق واشـنطن»، فـي: J. COUSSY, « État africains, programmes d'ajustement et consensus de Washington », *in L'Économie politique,* n° 32, avril 2006, p. 29-40.

118- جان-فرانسـوا بايار، الدولة في أفريقيا، سياسـة (البطن) الأقلّية المحتكـرة، م س. أوليفييه فاليه، الشـرطة الأخلاقيـة لمكافحـة الفسـاد، م س. هذا لم يكن مع ذلك خاصا بأفريقيا فقط، كما بينه، إيفان كراستيف، في هواجس متبدلة. ثلاثة مقالات حول سياسـات مكافحة الفساد، I. KRASTEV *Schifting Obsessions. Three Essays on the Politics of Anticorruption,* CEU Press, Budapest, 2004، وفيهـا يكتب أيضاً على سـبيل المثـال: «الرجوع إلى اللـه، التكيّف الهيكلي، والديمقراطية تداخلوا في حكاية مكافحة الفساد الخرافية الحديثة»، ص 2.

119- أوليفييه فاليه، الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد، م س.

120- دانيال جوردان سميث، «الفسـاد، الثقافة السياسـية والديمقراطية في نايجيريا. ردود الفع الشعبية إزاء حملة مكافحة الفسـاد التي أعلنها الرئيس أوباسانجو، D. J. SMITH, « Corruption, culture politique et démocratie au Nigeria. Réactions populaires à la croisade anticorruption

du président Obasanjo » *Politique africaine,* n° 106, juin 2007, p. 28-45؛ نيكـــولا فـــان ده ويل، «النزعة التراثيـــة والديمقراطية في أفريقيا مع مثل من الكاميـــرون» N. VAN DE WALLE, « Neopatrimonialism and democracy in Africa, with an illustration from Cameroon »، في جينّيفر أ. وايدنر (إشـــراف)، **التغيير الاقتصادي واللبرلة السياســـية جنوب الصحراء الأفريقية** *in* J. A. WIDNER (dir.), *Economic Change and Political Liberalization in Sub-Saharan Africa,* Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1994, p. 129-157.

121 - العروض مستوحاة بشكل واسع من أوليڤييه ڤاليه، **الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد**، م س.

122 - لوران فورشار، «أعمال العنف والاستقرار السياسي في نايجيريا»، L. FOURCHARD, « Violences et ordre politique au Nigeria », *Politique africaine,* n° 106, juin 2007, p. 5-27.

123 - جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س.

124 - أوليڤييه ڤاليه، **الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد**، م س، الفصل 3.

125 - جان-فرانسوا بايار، ستيفن إلّيس، وبياتريس هيبو، **تجريم الدولة في أفريقيا**، م س.

126 - جانيت رواتمان، **العصيان الضريبي، دراسة أنتروبولوجية للضبط الاقتصادي في أفريقيا الوسطى**، J. ROITMAN, *Fiscal Disobedience. An Anthropology of Economic Regulation in Central Africa,* Princeton University Press, Princeton, 2005.

127 - أوليڤييه ڤاليه، **الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد**، م س.

128 - جان-فرانسوا بايار، **الدولة في الكاميرون**، م س؛ أوليڤييه ڤاليه، **الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد**، م س.

129 - بياتريس هيبـــو، «رهانات الانفتـــاح في المغرب. الانشـــقاق الاقتصادي والتحكم السياســـي» B. HIBOU, « Les enjeux de l'ouverture au Maroc. Dissidence économique et contrôle politique », *Les Études du CERI,* n° 15, avril 1996؛ بياتريـــس هيبـــو، ومحمد طوزي، «قراءة في الفســـاد السياســـي في المغرب من منظار الأنتروبولوجيا السياسية. الأســـس التاريخية للتفلت الحر من القانـــون» B. HIBOU et M. TOZY, « Une lecture d'anthropologie politique de la corruption au Maroc. Fondement historique d'une prise de liberté .avec le droit », *Revue Tiers Monde,* vol. 41, n° 161, 2000, p. 23-47.

130 - عبد الحي المؤدن ومحمد العائدي، ومحمد طوزي، وســـاندرين لوفران، **الذاكرة والتاريخ، الدفاتر الـــزرق**، A. MOUDDEN, M. EL AYADI, M TOZY, S. LEFRANC, *Mémoire et Histoire, Les cahiers bleus,* n° 6, mai 2006, Groupe d'analyse et de recherche sur le politique, Casablanca.

131 - بياتريس هيبو، ومحمد طوزي، «مكافحة الفساد في المغرب نحو تعديدية أنماط الحكم»، م س.

حواشي الفصل الثاني:

1- حول العمـــال في ألمانيا في الثلاثينيات والأربعينيات، آلف لودتكـــه (في «السيطرة في الشأن اليومي "احساس بالذات" وفردانية العمال قبل عام 1933 في ألمانيا» في آلف لودتكه، **حال العمال في ألمانيا القرن العشرين**، م س، ص 71). يبرز التجارب العملية والشخصية.

2- آلف لودتكه، **تاريخ الشـــأن اليومي**، م س، و**حال العمال في ألمانيا القرن العشرين**، م س، النص الأول الذي يوضح فيه آلف لودتكه فكرة العناد هو: «التحرجات في فترات اســـتراحة تناول القهوة عشوائيا.

العناد والسياسة بين عمال الصناعة الألمان حوالى بداية القرن الماضي»، « Cash coffee-breaks horseplay. Eigensinn and politics among factory workers in Germany circa 1900»، في: مايكل هانغان وتشارلز ستيفنسون (إشراف)، المواجهة، الوعي الطبقي وسيرورة العمل، M. HANAGAN et C. STEPHENSON (dir.), *Confrontation, Class Consciousness and Labor Process,* Greenwood Press, New York, 1986, p. 65-95.

3- ميشيل دو سيرتو، ابتكار الشأن اليومي ١- فنون الإنجاز، M. DE CERTEAU, *L'Invention du quotidien 1. Les arts de faire,* Gallimard, Paris, 1980؛ انظر أيضاً، مستوحياً من هذا المنهج جزئياً، جان-فرانسوا بايار، الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة، م س.

4- جيوفاني ليفي، السلطة في القرية. تاريخ طارد أرواح في منطقة بييمون في القرن السابع عشر، G. LEVI, *Le Pouvoir au village. Histoire d'un exorciste dans le Piémont du XVIIe siècle,* Gallimard, Paris, 1989؛ بيتر بيرك (إشراف)، منظورات جديدة على كتابات تاريخية، P. BURKE (dir.), *New Perspectives on Historical Writing,* Pennsylvania University Press, Philadelphie, 1992؛ كارلو غينسبورغ، الجبنة والدود. عالم صاحب مطحنة في القرن السادس عشر، C. GINZBURG, *Le Fromage et le Vers. L'univers d'un meunier du XVIe siècle,* Flammarion, Paris, 1980.

5- ماري فولبروك، تشريح ديكتاتورية. داخل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، م س.

6- بيتر هيبنر، «العمال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. دراسة في التاريخ الاجتماعي» P. P.HÜBNER, « Les ouvriers en RDA. Étude d'histoire sociale », *Annales HSS,* janvier février 1998, n° 1, p. 41-68؛ آلف لودتكه، «"أبطال العمل". الولاء الوسطي الذي يظهره عمّال الصناعة، في ألمانيا الديمقراطية»، في: آلف لودتكه، حال العمال في ألمانيا في القرن العشرين، م س، ص 189-222.

7- بياتريس هيبو، قوة الطاعة، م س، ص 238؛ صدري الخياري: تونس، تفسخ المدينة، الإكراه والرضى والمقاومة، م س.

8- بالاستناد، طبعاً، إلى التحليل الذي اقترحه فرانسوا فوري للشيوعية، في: ماضي وهم. مقالة في فكرة الشيوعية في القرن العشرين، François FURET, *Le Passé d'une illusion. Essai sur l'idée communiste au XXe siècle,* Robert Laffont/ Calmann-Lévy, Paris, 1995) الذي يرى أن الممارسة الشمولية للسلطة الشيوعية كانت تابعة لإيديولوجيا كان فكرها وأهدافها تخيلات محضة.

9- پول ڤين، الشأن اليومي والمهم، م س، ص 165.

10- ألكسندر زينوڤييف، المستقبل المشع، م س، ص 780.

11- ميشيل هنري، الاشتراكية، حسب ماركس، م س؛ پول ڤين، عندما صار عالمنا مسيحياً، P. VEYNE, *Quand notre monde est devenu chrétien* (312-394), Albin Michel, Paris, 2007.

12- كارل ماركس، ذكره ميشيل هنري، الاشتراكية، حسب ماركس، م س، ص 55.

13- ڤيكتور كليمپرر، لغة الرايخ الثالث، V. KLEMPERER, LTI, *la langue du IIIe Reich,* Albin Michel, Paris, 1996.

14- إميليو جنتيلي، ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل، E. GENTILE, *Qu'est-ce que le fascisme ? Histoire et interprétation,* Gallimard, Paris, 2004.

15- جان-پيير فاي، لغات توتاليتارية. نقد العقل الاقتصادة الوصفي J.-P. FAYE, *Langages totalitaires. Critique de la raison, l'économie narrative,* Hermann, Paris, 1972.

16- هذا ما أوضحه سواء ڤيكتور كليمپرر، في التحليل التقني لهذه الآليات (في: لغة الرايخ الثالث، م س)، أم هربرت ماركوز (حيث استُوحي تعبير "التنويم المغناطيسي") من الإنسان ذو البعد الواحد،

L'Homme unidimensionnel Éditions ؛de Minuit, Paris, 1968. انظـر أيضاً ڤاكلاڤ هاڤل: في تنديده بالنظام التشيكوسلوڤاكي (ڤاكلاڤ هاڤل، مقالات سياسـية، م س) أو يواكيم فيست في سيرة حياة والده (يواكيم فيست، لست أنا، م س).

17- جيلّ شاتليه، الحيوانات مرضى التوافق، G. CHÂTELET, *Les Animaux malades du consensus,* Lignes, Paris, 2010؛ هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، م س.

18- هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، م ن.

19- م ن، وڤيكتور كليمپرر، لغة الرايخ الثالث، م س.

20- رولان بارث، الدرجة صفر للكتابة، R. BARTHES, Le Degré zéro de l'écriture, Le Seuil, Paris, 1972 (1953), p. 22.

21- إميليو جنتيلي، ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل، م س؛ ڤيكتور كليمپرر، لغة الرايخ الثالث، م س.

22- ڤيكتـور كليمپرر، م س، ڤاكلاڤ هاڤل، مقالات سياسـية، م س؛ هربرت ماركوز، الإنسـان ذو البعد الواحد، م س؛ رولان بارث، الدرجة صفر للكتابة، م س.

23- آني كولوڤالد وبريجيت غايتي، «مسـائل في التجذير السياسـي»، في: آني كولوڤالد وبريجيت غايتي (إشـراف)، الديمقراطية في الأقاصي. حول التجذير السياسـي، A. COLLOVALD et B. GAÏTI, « Questions sur la radicalisation politique », *in* A. COLLOVALD et B. GAÏTI (dir.), *La Démocratie aux extrêmes. Sur la radicalisation politique,* La Dispute, Paris, 2006, notamment p. 43 sqq؛ نيكولا ماريوت، هل يلزم حافز للقتل؟ حول بعض التفسيرات لعنف الحرب، N. MARIOT, « Faut-il être motivé pour tuer ? Sur quelques explications aux violences de guerre », *Genèses,* n° 53, décembre 2003, p. 154-177.

24- پول ڤين، الخبز والسيرك، م س، ص 38-39.

25- سـيرجيو كوتا، «ظواهرية الشـرعية»، في: المعهد الدولية للفلسفة السياسـية، فكرة الشرعية، م س، 61-86.

26- ريمون پولين، «تحليل فلسفي لفكرة الشرعية»، م س.

27- ألكساندر پاسران دانتريڤ، «القانونية والشرعية»، م س، ص 35.

28- جون لونسـدال، «الماضي في مسـتقبل أفريقيـا» J. LONSDALE, « African pasts in Africa's future », *Canadian Journal of African Studies,* vol. 23, n° 1, 1989, p. 126-146.

29- م ن، قول مسـتوحى من الترجمة الفرنسـية لهذا المقال المنشـور تحت عنوان «ماضي أفريقيا نجدة لمسـتقبلها»، « Le passé de l'Afrique au secours de son avenir », *Politique africaine,* n° 39, septembre 1990, p. 137.

30- جان-فرانسـوا بايار، حكومة العالم. نقد سياسي للعولمة، J.-F. BAYART, *Le Gouvernement du monde. Une critique politique de la globalisation,* Fayard, Paris, 2006، هذا ما أشار إليه أيضاً توماس هنري ريغبي، بالنسبة إلى المجتمعات الشيوعية ("Introduction")، م س.

31- روبرت هاريمان، السـلطة مسألة أسـلوب. الصيغ البلاغية لخطاب السـلطة، R. HARIMAN, *Le pouvoir est une question de style. Rhétoriques du pouvoir,* Klincksieck, Paris, 2009, p. 246.

32- پيتر براون، السـلطة والإقناع في التاريـخ القديم المتأخر. نحو أمبراطورية مسـيحية، P. BROWN, *Pouvoir et persuasion dans l'Antiquité tardive. Vers un empire chrétien,* Le Seuil, Paris, 1998.

33- بياتريس هيبو، «تونس، من إصلاح إلى آخر»، في: جان-فرانسوا بايار، ورولان برتراند وتورنيك غوردادزه، وبياتريس هيبو، وفرانسواز مانجين، التركة الاستعمارية، والحوكمة المعاصرة، J.-F. BAYART, R. BERTRAND, T. GORDADZE, B. HIBOU, F. MENGIN, *Legs colonial et Gouvernance contemporaine, vol. 1,* FASOPO, Paris, décembre 2005, (http://www.fasopo.org/publications/legscolonial_bh_1205. pdf)، و«الإصلاحية السيرة السياسية الكبرى لتونس المعاصرة»، « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », *Revue d'histoire moderne et contemporaine,* n° 56-4 bis, supplément 2009, p. 14-53.

34- فرانسوا هارتوغ وجاك ريفيل (إشراف)، الاستخدامات السياسية للماضي، F. HARTOG et J. REVEL (dir.), *Les Usages politiques du passé,* Éditions de l'École des Hautes Études en Sciences Sociales, Paris, 2001؛ جاك ريفيل، جيوفاني ليفي (إشراف)، الاستخدامات السياسية للماضي، J. REVEL et G. LEVI (dir.), *Political Uses of the Past. The Recent Mediterranean Experience,* Franck Cass, Londres, 2002.

35- پيير بورديو، التميّز. النقد الاجتماعي للتقييم، P. BOURDIEU, *La Distinction. Critique sociale du jugement,* Éditions de Minuit, Paris, 1979, p. 460-537.

36- بياتريس هيبو، قوة الطاعة، م س، الفصل الثامن، و«الإصلاحية السيرة السياسية الكبرى لتونس المعاصرة»، م س.

37- تعبير لپول ڤين، معلن في سياق مختلف كلياً، في: الشأن اليومي والمهم، م س.

38- محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، م س.

39- م ن، ص 40.

40- بياتريس هيبو، «رهانات الانفتاح في المغرب. الانشقاق الاقتصادي والضبط السياسي» م س؛ بياتريس هيبو ومحمد طوزي، «قراءة في الفساد السياسي في المغرب من منظار الأنتروبولوجيا السياسية. الأسس التاريخية للتفلت الحرّ من القانون»، م س؛ بياتريس هيبو ومحمد طوزي، «حول الانجازات على خط الإصلاحات. تحرير خدمات التواصل والاتصال في المغرب»، B. HIBOU et M. TOZY, « De la friture sur la ligne des réformes. La libéralisation des télécommunications au Maroc », *Critique internationale,* n° 14, janvier 2002, p. 91-118؛ إرين بونو، مشروع العرش. الجمعيات والتنمية وأسلوب الحكم في المغرب، I. BONO, Cantiere del Regno. Associazioni, sviluppo e stili di governo in Marocco، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تورينو، في شباط 2008 وباسم المجتمع المدني، تجربة تنمية تشاركية في المغرب *In nome della società civile. Un caso di sviluppo participato in Marocco,* Guerini e Associati, Milan, 2010.

41- ميشيل فوكو، انتظام الخطاب M. FOUCAULT, *L'Ordre du discours,* Gallimard,Paris, 1971؛ روبرت هاريمان، السلطة مسألة أسلوب، م س.

42- ڤاكلاف هاڤل، رسالة مفتوحة إلى غوستاف هوساك، م س، ص 17.

43- هذا ما بيّنه أيضاً پيتر براون، في السياق الخاص جداً للعصور القديمة المتأخرة: پيتر براون، السلطة والإقناع في التاريخ القديم المتأخر، م س.

44- ڤاكلاف هاڤل، «سلطة الذين لا سلطة لهم»، في: ڤاكلاف هاڤل، مقالات سياسية، م س، ص 65-157.

45- پيير بورديو، «قوة القانون. عناصر من أجل سوسيولوجيا الحقل القانوني»، P. BOURDIEU, « La force du droit. Éléments pour une sociologie du champ juridique », *Actes de la recherche en sciences sociales,* vol. 64, septembre 1986, p. 3-19.

46- م ن، ص 18.

47- ميشـــيل دو ســـيرتو، **العجز عن الاعتقاد**، M. DE CERTEAU, *La Faiblesse de croire*, Le Seuil, Paris, 1987.

48- هذا ما حلله ألكســـي يورشاك جيداً، في: **كل شـــيء كان دائماً حتى يزول آخر جيلٍ سوفياتي**، Alexei YURCHAK dans *Everything Was Forever Until it Was No More. The Last Soviet Generation*, Princeton University Press, Princeton, 2006.

49- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س.

50- فكرة طوّرها ميشـــيل دو سيرتو في: **ابتكار الشـــأن اليومي ١- فنون الإنجاز**، في ما يخص الاعتقاد في الأحزاب السياســـية. فإنه ويخلص التحليل إلى أن: «عبارة "أعرف جيـــداً أنّ هذه مزحة" التي يقولها الناخبون تتطابق مع ما يلتمسونه عن اقتناع أو معرفة عند كوادر الجهاز الحزبي. وهكذا يعمل الاعتقاد علـــى قيمة الواقع التي تفترض "على أي حال" على الآخر، حتى عندما "يكون معروفاً جيداً" بل جيداً أكثر ممّا ينبغي إلى أية درجة "تعمّ الفوضى" في المكان الذي يشغله»، ص 274.

51- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، الفصل الخامس.

52- تعابير لـــدونالد ف. مكنزي، ذكرها روجيه شـــارتييه، **على حافة الصخـــرة. التاريخين اليقين والقلـــق**، R. CHARTIER, *Au bord de la falaise. L'histoire entre certitude et inquiétude*, Albin Michel, Paris, 2009, p. 210.

53- أشكر حمزة مدب، على تقديمه لي هذه الحادثة.

54- ألكسي يورشاك، في: **كل شيء كان دائماً حتى يزول**، م س.

55- هـــذا ما يلاحظه أيضاً مؤرخو الحيـــاة الخاصة الذين يقترحون تحليلاً سياســـياً واجتماعياً انطلاقاً من مراســـلات ويوميات حميمة. بالنسبة إلى الحالة الســـوفياتية، انظر أورلاندو فايجس، **الموشوشون. الحياة والبقاء عليها في ظل ستالين**، O. FIGES, *Les Chuchoteurs. Vivre et survivre sous Staline*, Denoël, Paris, 2009.

56- ميشيل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي**، م س؛ روبرت هاريمان، **السلطة مسألة أسلوب**، م س.

57- حمزة مدب، «مراقبةالرجال، ومراقبة الحشـــود. الإكراه في الشـــأن اليومي في تونس»، مداخلة في الندوة حول موضوع الإكراه والتذوّتن».

58- كومي تولابور، «اللعب على الألفاظ، لعب بذيء، معجم الســـخرية»، في: جان-فرانســـوا بايار، آشيل مبيمبي، وكومي تولابور، **السياسة من الأسفل في أفريقيا**، م س، ص 99.

59- ميشيل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي**، م س، و**العجز عن الإعتقاد**، م س.

60- كثيرون هم الكتّاب الذين ذكروا هذه الظاهرة، بخاصة من بين المتخصصين في الاتحاد الســـوفياتي. تثير روايات زينوفييف اهتمامي بشـــكل خاص. الجهاز الإيديولوجي، يقول: «يمارس عملاً شـــكلياً بصرف النظر عن محتواه الواقعي، بحكم وجوده فقط وعمله. بطرق غير محسوسة، يحيك هذا الجهاز شـــبكة دقيقة جداً من الوعي البشري، شبكة تحشـــر «الأنا» الوليدة التي تتخبط فيها من دون جدوى. وعندمـــا تكون هذه «الأنا» قد نضجت، يكـــون قد فات الأوان بالفعل. ويلزم ظروف اســـتثنائية لكي تتمزق هذه الشـــبكة أو لكي لا تتمكن من التحقق»؛ ألكساندر زينوفييف، **المستقبل المشع**، م س، ص 751. انظر أيضاً ڤاكلاف هاڤل، **مقالات سياسية**، V. HAVEL, *Essais politiques*, Calman-Lévy, Paris, 1989، وإميليو جنتيلي، **ما هي الفاشـــية؟ تاريخ وتأويـــل**، E. GENTILE, *Qu'est-ce que le fascisme ?, Histoire et interprétation*, Gallimard, Paris, 2004.

61- إميليو جنتيلي، ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل، م س، ص 126.

62- مبنية بشـكل أساسي على كتاب سـاندرينا كوت، الشيوعية في الشـأن اليومي، م س، ومقالة ميشيل كريسـتيان، على تخوم الديكتاتورية. زرع الـSED في المنشـآت الألمانية الشـرقية في الستينيات»، « Aux frontières de la dictature. L'implantation du SED dans les entreprises est-allemandes pendant les années soixante », *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine*, n° 49-2, avril-juin 2002, p. 145-175.

63- ميشيل كريستيان، «على تخوم الديكتاتورية...» م س.

64- پيتر هيبنر، «العمال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ...» م س، ص 42؛ انظر أيضاً سـاندرينا كوت، الشيوعية في الشأن اليومي، م س، وماري فيلبروك، تشريح الديكتاتورية، م س.

65- ماغالـي غراڤييه، وداعاً هونيكر! الهويـة والولاء في الإدارات الألمانية الشـرقية (1990-1999)، M. GRAVIER, *Good bye Honecker ! Identité et loyauté dans les administrations est-allemandes (1990-1999)*, Presses de Sciences Po, Paris, 2008، والبحث النقدي الممتاز الذي أنجزه فابيان جوبار، في مجلة: *Critique internationale* n° 43, avril-juin 2009

66- ارتكز هذا التحليل على شايلا فيتزپاتريك، «الاستخدام البلشفي للـ"الطبقة". الماركسية وبناء الهوية الفردية؛ S. FITZPATRICK, « L'usage bolchevique de la "classe". Marxisme et construction de l'identité individuelle », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 85, novembre 1990, p. 70-80، وألان بلوم، ومارتين ميپوليه، الفوضى البيروقراطية، م س؛ أليسـاندرو ستانزياني، الاقتصاد في الثورة. الحالة الروسية، 1870-1930، A. STANZIANI, *L'Économie en révolution. Le cas russe 1870-1930, Albin Michel, Paris, 1998*, ومارتين ميپوليه، بناء الاشتراكية بالأرقام. تحقيقات وتعدادات في الاتحاد السـوڤياتي من 1917 إلى 1991 M.MESPOULET, *Construire le socialisme par les chiffres. Enquêtes et recensements en URSS de 1917 à 1991*, INED, Paris, 2008.

67- شايلا فيتزپاتريك، سـقوط الأقنعة. الهوية والخداع في روسيا القرن العشرين، S. FITZPATRICK, *Tear Off the Masks ! Identity and Imposture in Twenthieth-Century Russia*, Princeton University Press, Princeton, 2005، خصوصـاً الفصـل الأول «أن تصبح سـوڤياتياً «Becoming Soviet»، انظر أيضاً، لتوضيح هذا التفسـير، قصص من الحياة رويت من قبل أورلاندو فايجس، في: الموشوشون، م س، ص 186 وما يليها.

68- پيتـر سـكالنيك، «الاتحـاد السـوڤياتي وأفريقيـا الجنوبيـة. "نظريات المجموعات العرقية"». P. SKALNIK, « Union soviétique – Afrique du Sud. Les "théories" de l'ethnos », *Cahiers d'Études africaines*, n° 110, XXVII-2, 1988, p. 157-176.

69- جان-فرانسـوا بايار، الدولة في أفريقيا، سياسـة (البطن) الأقلّية المحتكـرة، م س؛ بروس بيرمان، وجون لونسـدال، الوادي الحزين، م س؛ لوروا ڤايل (إشراف)، بعث القبلية، في جنوب أفريقيا، L. VAIL (dir.), *The Creation of Tribalism in Southern Africa, University of California Press, Berkeley, 1989*؛ جان-پيير كريتيان، وجيرار پرونييه، للإتنيات تاريـخ، J.-P. CHRÉTIEN et G. PRUNIER, *Les Ethnies ont une histoire*, Karthala-ACCT, Paris, 1989؛ جان-لـو أمسـيل، وإليكيا مبوكولو (إشراف)، في قلب الإتنية. الإتنيات، والقبلية والدولة في أفريقيا، J.-L. AMSELLE et E. M'BOKOLO (dir.), *Au coeur de l'ethnie. Ethnies, tribalisme et État en Afrique*, La Découverte, Paris, 2005. استشـهاد من پيتر سـكالنيك، الاتحاد السوڤياتي وأفريقيا الجنوبية. "نظريات المجموعات العرقية"»، م س، ص 72.

70- إيغـور كوپيتوف (مشـرف)، الحـدود الأفريقية. إعـادة إنتاج المجتمعـات التقليديـة الأفريقية، I.

KOPYTOF (dir.), *The African Frontier. The Reproduction of Traditional African Societies*, Indiana University Press, Bloomington, 1987.

71- لـوروا ڤايل، «مقدمة. العرقية تاريخ جنوب أفريقيا»، وپاتريك آريس، «إقصاء، وتصنيف، والاستعمار الداخلي. انبعاث النزعة االعرقية لدى الناطقين بلغة التسونغا في أفريقيـا الجنوبية»، P. HARRIES, «Exclusion, classification and internalcolonialism. The emergence of ethnicity among the Tsonga-speakers of Southern Africa؛ محمـود مامدانـي، **مواطنون ورعايا. أفريقيا المعاصرة وإرث الاستعمار الأخير**، M. MAMDANI, *Citizen and Subject. Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*, Princeton University Press, Princeton 1996.

72- جان-فرانسـوا بايار، «اختبار الديمقراطية فـي مواجهة التقليد في أفريقيا جنوبـي الصحراء»، J.-F. BAYART, « La démocratie à l'épreuve de la tradition en Afrique subsaharienne », *Pouvoirs*, n° 129, 2009, p. 27-40.

73- محمود مامداني، **مواطنون ورعايا**، م س.

74- كاتاريـن نيوبوري، **تماسـك الاضطهـاد، الزبونية والنزعـة العرقية في روانـدا 1860-1960**، C. NEWBURY, *The Cohesion of Oppression. Clientship and Ethnicity in Rwanda*, 1860-1960, Columbia University Press, New York, 1988.

75- آشـيل مبيمبي، **ولادة حرب الأنصار في جنوب الكاميرون**(1920-1960)، *dans* A. MBEMBE, *La Naissance du maquis dans le Sud-Cameroun (1920-1960)*, Karthala, Paris, 1996.

76- جان-فرانسوا بايار، «اختبار الديمقراطية في مواجهة التقليد في أفريقيا جنوبي الصحراء»، م س.

77- آشـيل مبيمبي، **ولادة حرب الأنصار في جنوب الكاميرون**(1920-1960)، م س؛ جان-فرانسـوا بايار، «اختبار الديمقراطية في مواجهة التقليد في أفريقيا جنوبي الصحراء» م س.

78- جون لونسدال، «ماضي أفريقيا نجدة لمستقبلها»، م س، ص 149.

79- جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س.

80- جون لونسـدال، «الاقتصاد الأخلاقي للماو ماو: الفقر والفضائل المدنية في فكر الكيكويو السياسي» J. LONSDALE, « The moral economy of Mau Mau : poverty and civic virtue in Kikuyu political thought »، في: بروس بيرمان، وجون لونسدال، **الوادي الحزين**، م س، ص 315-466.

81- جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س، ص 82.

82- جون لونسدال، «الاقتصاد الأخلاقي للماو ماو: الفقر والفضائل المدنية في فكر الكيكويو السياسي»، م س؛ وپاتريك آريس، «إقصاء، وتصنيف، والاستعمار الداخلي. انبعاث النزعة االعرقية لدى الناطقين بلغة التسونغا في أفريقيا الجنوبية»، م س؛ جان-فرانسوا بايار، پيتر جشيير، وفرانسيس نيامنجو، «الأهلية والديمقراطية والمواطنية في أفريقيـا»، J.-F. BAYART, P. GESCHIERE et P. NYAMNJOH, « Autochtonie, démocratie et citoyenneté en Afrique », *Critique internationale*, n° 10, janvier 2001, p. 177-194؛ پيتر جشـيير، «الأهلية والمواطنية. الأنماط الجديدة في الكفاح من أجل الانتماء والإقصاء في أفريقيا» P. GESCHIERE, « Autochtony and citizenship. New Modes in the Struggle over belonging and exclusion in Africa », *Forum for Development Studies*, vol. 32, n° 2, 2005, p. 371-384.

83- ميشـيل دو سيرتو، أوضحه في: (**العجز عن الاعتقاد**، م س، ص 81) حول الكلمات الكبرى التي هي "الحرية" و"الديمقراطية" أو "الأمة".

84- كثير مـــن من الأعمال بيّنت ذلك في ما يخص الليبرالية، والاقتصاد الموجه والاشـــتراكية أو الدولتية. انظر على سبيل المثال، من بين العديد من أعمال أخرى، عن الاقتصاد الموجّه، وعمل فيليب مينار عن الكولبرتية (نظام اقتصادي وضعه الوزير الفرنســـي كولبير ويقضي بتدخل الدولة في الصناعة والتجارة الوطنية لحمايتهما-الترجمة) (فيليب مينار، **فضائل الكولبرتية. الدولة والصناعة في فرنســـا الأنوار** (P. MINARD, *La Fortune du colbertisme. État et industrie dans la France des Lumières,* Fayard, Paris, 1998)؛ حول الليبرالية الإنجليزية، جون بروير، **أوتار السلطة، الحرب، المال والدولة الإنكليزية،** J. BREWER, *The Sinews of Power. War, Money and the English State,* Harvard University Press, Cambridge, 1990؛ حـــول بطلان معارضة الليبرالية/ الدولتية في تركيا المعاصرة أيزي بوغرا، **الدولة والأعمال في تركيا الحديثة،** م س؛ في أفريقيا جنوب الصحراء، بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياســـة تدخلية؟** م س؛ في روســـيا، أوليغ خارخوردين، **الجماعي والفردي في روسيا. دراســـة الممارســـات،** O. KHARKHORDIN (*The Collective and the Individual in Russia. A Study of Practices,* University of California Press, Berkeley, 1999)، بيّـــن أن وصف الاتحاد السوفياتي بالجماعي أو الاشتراكي لا يعكس شيئاً من الحقيقة على أرض الواقع والتطورات مع الوقت.

85- آدام توز، **ثمن الدمار،** م س، خصوصاً الفصلين 2و 5.

86- دافيد ف كرو، «مقدمة عامة»، م س.

87- بياتريس هيبو، «هامش المنـــاورة "لتلميذ اقتصادي صالح": تونس بن علـــي»، م س، كذلك **المراقبة والإصلاح،** م س، الفصل 2.

88- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة،** م س، الفصول 7 إلى 9.

89- حمزة مدب، **هل تونس بلد ناشئ؟** م س.

90- هذا التصنيف للأساليب عرضه روبرت هاريمان، **السلطة مسألة أسلوب،** م س.

91- ميشل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي،** م س.

92- سنتعرف إلى الممارسات النازية والتونسية. لكنها ممارسة عامة قام ميشيل دو سيرتو، بتحليلها بشكل رائع. حول هذا الموضوع، كتب بشـــكل خاص: «ســـيكون إذن الاقتباس سلاح الإقناع المطلق. لأنه يلعب على ما يُفترض أن الآخر يؤمن به، إنه إذا الوســـيلة التي من خلالها تنشأ «الحقيقة». الاستشهاد بالآخـــر لمصالحتهم، يعني إذا جعل الأوهـــام المنتجة في مكان معيّن قابلـــة للتصديق.{...} بحلوله محل معتقدات أصبحت لا تصدّق، يتيح الاقتباس للأجهزة التكنوقراطية بأن تصبح حَريّة بالثقة باسم الآخرين. اقتبس، يعني جعل الوهم المنتج من خلال ســـلطة ما حقيقة، جاعلين الآخرين يعتقدون بأن آخرين يعتقدون بها لكن من دون تقديم أي شـــيء قابل للتصديق»، في: **ابتكار الشـــأن اليومي،** م س، ص247-275.

93- پول ڤين، **الشأن اليومي والمهم،** م س، ص 294.

94- ميشيل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي،** م س، ص 159.

95- پول ڤين، **جردة الاختلافات،** م س؛ روجيه شارتييه، **على حافة الهاوية...،** م س.

96- ميشـــيل ســـينيلار، **فنون الحكم. من الرعاية إلى مفهوم الحكومة،** M. SÉNELLART, *Les Arts de gouverner Du regimen médiéval au concept de gouvernement,* Le Seuil, Paris, 1995.

حواشي الفصل الثالث:

1- ميشيل فوكو، أمن وأرض وسكان. محاضرات في كوليج دو فرانس، 1977-1978، M. FOUCAULT, *Sécurité, territoire, population. Cours au Collège de France, 1977-1978*, Gallimard-Le Seuil-Hautes Études, Paris, 2004, notamment la leçon du 25 janvier 1978, p. 75.

2- ميشيل فوكو، «منهجية لمعرفة العالم. كيف التخلص من الماركسية»، « Méthodologie pour la connaissance du monde. Comment se débarrasser du marxisme » حديث مع ريوماي يوشيموتو، في: أقوال وكتابات, *III ,R. Yoshimoto, in Dits et Écrits III, 1976-1979,* Gallimard, Paris, 1994, n° 235, 25 avril 1978 (الذي تحدّث عن «نوع من التعطّش الهائل والمتعذّر كبته يجبر على الالتفاف نحو الدولة. يمكن التحدث عن الرغبة في الدولة، ص 618)؛ كذلك أيضاً، ولادة السياسية الحيوية، م س، محاضرة 7 آذار 1979، ص 192-196. هذه النقطة تم توضيحها من قبل ميشيل سينيلار، «وضعية محاضرة»، في: ميشيل فوكو، أمن وأرض وسكان، م س، ص 398.

3- مقتفياً خطى بيير روزانفالون، تحدث عزالدين بوصلاح عن «الدولة الوصية راعية الشأن الاجتماعي»، أو ببساطة أكثر عن «الدولة معيدة التوزيع والزبونية، والاستبدادية»، مشيراً بذلك إلى أن عدد وأهمية السياسات الاجتماعية، والاهتمام أيضاً بالشأن «الاجتماعي» لم يكن ليجعل منها مع ذلك الدولة-الحامية : عزالدين بوصلاح، سياسات حماية اجتماعية ومجتمعات. بعض الأفكار النظرية المنهجية»، E. BOUSLAH, « Politiques de protection sociale et sociétés. Quelques réflexions théoricométhodologiques », *Revue tunisienne de droit* 2000, CPU, Tunis, 2001, p. 195-204؛ انظر أيضاً دوجا شامخ، الدولة والفقر في تونس. مساعدة و/ أو إدماج، رسالة لنيل شهادة الدراسات الموسّعة في العلوم السياسية، السنة الدراسية 1998 - 1999، D. CHAMEKH, *État et pauvreté en Tunisie. Assistance et/ou insertion*, mémoire de DEA en sciences politiques, Université de Tunis III, faculté de droit et de sciences politiques, année universitaire 1998-1999.

4- بياتريس هيبو، قوة الطاعة، م س، خصوصاً الفصول 3و5و6.

5- تم توضيح هذا البعد أيضاً من قبل فاريبا أديلخا، بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية، خصوصاً في: أن تكون عصرياً في إيران، Fariba ADELKHAH, *Être moderne en Iran,* Karthala, Paris, 2006 (طبعة جديدة موسعة).

6- شهادة رضى تمنحها المؤسسات الدولية مثل منظمة العمل الدولية واتحادات نقابات العمال: تقارير سنوية للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، rapports annuels de l'International Confederation of Free Trade Unions, Tunisia, Annual Survey of Violations of Trade Unions Rights. *Tunisia annual surevy of violations of Trade unions Rights*. من الواضح أنه تمّ تبنّيه من قبل السلطات التونسية التي كانت تحاول إنشاء علامة نقابية انطلاقاً من هذه الشهادة، وتحاول إنقاذ هذه الشركة. هذه الصورة الاجتماعية الجيدة يتم إعادة استخدامها من قبل الجهات المانحة (البنك الدولي، إستراتيجية تعاون الجمهورية التونسية- البنك الدولي، 2004- 2005، البنك الدولي واشنطن العاصمة، كانون أول 2004) ومن قبل الصناعيين (مثال تقرير غيرزي لعام 2004، CETTEX-GHERZI، تحديث للدراسة الإستراتيجية لقطاع النسيج-الملابس، تقرير- محصلة، تونس، أيار 2004) الذي يرى أن الظروف الاجتماعية الجيدة للعمل هي واحدة من أبرز نقاط القوة للنسيج التونسي.

7- جان-بيير كلينغ، وغاييل ليتيلّي، مناطق تنفيذ عمليات التصدير. الأدوات المهدّدة للانخراط في الاقتصاد المعولم؟ J.P.CLING et G. LETILLY, *Export Processing Zones. Threatened Instrument for Global Economy Insertion* ?, Document de travail DIAL, Paris, DT/2001/17.

8- مريام كاتوس M. CATUSSE وبلاندين ديتريمو B. DESTREMAU (إشراف)، الحماية الاجتماعية

في بــلاد المغرب. محصلة الأبحــاث. La Protection sociale dans les pays du Maghreb. Une synthèse des recherches, miméo, Paris, Mire, ministère des Affaires sociales et de la Santé, février 2008، مريام كاتوس وبلاندين ديتريمو وإيريك ڤردييه، الدولة في مواجهة الطفح الاجتماعي في المغرب، L'État face au débordement du social au Maghreb تتأهيل الذات والعمل وحماية الـــذات، E. VERDIER, L'État face au « débordement » du social au Maghreb. Se former, travailler et se protéger, Karthala-IREMAM, Paris, 2009.

9- حـــادي فيهري، «الاقتصاد الســـياسي للإصلاح. من طغيـــان الواقع الجامد إلى التســـوية الهيكلية» H. FEHRI, « Économie politique de la réforme. De la tyrannie du statu quo à l'ajustement structurel », *Annales d'économie et de gestion,* vol. 5, n° 10, mars 1998, p. 81-122. حوليات الاقتصاد والإدارة، مجلد5. عـــدد 10، آذار 1998، ص 81-122؛ عبد المجيد القلمامي، الدولة والفقر في تونس، م س؛ دوجا شـــاكرلي، «مكافحـــة الفقر والتضامن الوطني» ملف «تونس في عهد بن علي» D. CHAKERLI,« Lutte contre la pauvreté et solidarité nationale », dossier « La Tunisie sous Ben Ali », décembre 2000, sur le site internet http://www.ceri-sciences-po.org/ kiosque/archives/déc2000.

10- بنغ هوات شـــوا، إيديولوجيا الطائفية والديمقراطية في سنغافورة؛ B.-H. CHUA, *Communitarian Ideology and Democracy in Singapore,* Routledge, Londres B.-H. CHUA, *Communitarian Ideology and Democracy in Singapore,* Routledge, Londres et New York, 1995. كولـــين كـــروش، الحكومة والمجتمع في ماليزيا، C. CROUCH, *Government and Society in Malaysia,* Cornell University Press, Ithaca؛ أيهوا أونغ، المواطنة المرنة. A. ONG, *Flexible Citizenship. The Cultural Logics of Transnationality,* Duke University Press, Durham, 1999.

11- جان-لويس روكا، الشرط الصيني. إرساء العمل الرأسمالي في عصر الإصلاحات (1978-2004)، J.-L. ROCCA, *La Condition chinoise. La mise au travail capitaliste à l'âge des réformes (1978-2004),* Karthala, Paris, 2006؛ مداخلـــة في جلســـة: «أوضاع ترميدورية (أنظمة ما بعد الثورة والتحرر الاقتصادي- الترجمة) من ندوة «حدود الشـــأن السياســـي، سياســـة الحدود»، « Limites du politique, politique des limites », EHESS, Paris, 14 janvier 2008.

12- حول هذا الحجة في الحالة التونسية، بياتريس هيبو، «هامش المناورة "لتلميذ اقتصادي صالح": تونس بن علي»، م س، وخصوصاً. سامي الباز، «عندما يثني نظام "التغيير" على "الاستقرار". كلمات ومسار "التنمية" في تونس» S. ELBAZ, « Quand le régime du "Changement" prône la "stabilité". Mots et trajectoire du "développement" en Tunisie », *Revue Tiers Monde,* n° 200, octobre-décembre 2009, p. 821-835.

13- (الأمن الغذائي)، تقرير حول التنمية البشـــرية عام 1994. أبعاد جديدة حول الأمن الانساني، PNUD, *Rapport sur le Développement humain 1994. Nouvelles Dimensions sur la Sécurité humaine,* University Press, New York, Oxford 1994, http://hdr.undp.org/en/reports/ global/hdr1994لجنة الأمن البشري، والأمن البشـــري الآن. تقرير نهائي، نيويورك، 2003 (http:// www. humansecurity-chs. org/finalreport/index. html) انظـــر أيضـــا: مدخـــل حـــول الأمن البشـــري. humansecurity gateway .info http://www. وشـــهربانو تاجبخش، «الأمن الإنســـاني. مفاهيم واســـتلزامات تطبيق على تحديات ما بعد التدخل في أفغانســـتان»، S. TADJBAKHSH, « Human Security. Concepts and Implications with an Application to the Post-Intervention Challenges in Afghanistan », *Les Études du CERI,* n° 117-118, septembre 2005.

14- ديديه فاسّان، «السلطة الحيوية أو الشـــرعية الحيوية، روعة الصحة العامة وبؤسها»، D. FASSIN, « Biopouvoir ou biolégitimité ? Splendeurs et misères de la santé publique »، فـــي: مـــاري-

كريستين كرانجون (إشـــراف)، **التفكير مع ميشـــيل فو كو. نظرية نقدية وممارسات سياسية**، *Penser avec Michel Foucault. Théorie critique et pratiques politiques*, Karthala, Paris, 2005, p161-181.

15- م س، ص 174.

16- جيلّ فافاريل - غارّيغ وكاتي روسليه، **المجتمع الروسي في سعيه وراء انتظام، بمعية بوتين؟**، م س.

17- شـــايلا فيتزباتريك، **الســـتالينية في الشـــأن اليومي**، م س؛ أناتولي فيشنفســـكي، **المنجل والروبل** A. VICHNEVSKI, *La Faucille et le Rouble. La modernisation conservatrice en URSS*, Gallimard, Paris, 2000؛ نيكولا ويرث، «نهضة الحركة العمالية ومأزقها في الاتحاد السوفياتي»، م س.

18- ماري فولبروك، **تشريح ديكتاتورية. داخل جمهورية ألمانيا الديمقراطية**، م س، خاصة ص 29 و30.

19- جاي رويل، **التوتاليتارية في الملموس**، م س؛ آلـــف لودتكه، «الجمهورية الديمقراطية الألمانية كتاريخ. تأملات تأريخية»، م س.

20- دافيد ف كرو (إشـــراف)، **المجتمع الألماني والنازية**، م س؛ تيم ماســـون، **الفاشية والنازية والمجتمع الألماني**، م س؛ غوتز آلي، **كيف اشترى هتلر الألمان**، م س.

21- آدام توز، **ثمن الدمار**، م س؛ أولريش هربـــرت، «العمل كغنيمة غزو 1933-1945»، U. HERBERT, «Labor as spoils of conquest 1933-1945»، وكريســـتوفر روبـــرت براونينغ، «يوم في جوزيفوّ. التدريـــب على القتـــل الجماعـــي»، « One day in Josefow. Initiation to mass murder, C. R. » BROWNING، في: دافيد ف. كرو (إشراف)، **المجتمع الألماني والنازية**، م س، وهذا ما يظهره أيضاً، أموري دي كلوزل للموســـيقيين: أموري دي كلوزل، **الأصوات المكبوتة، من الرايخ الثالث. الموسيقى المنحطة**، A. DU CLOSEL, *Les Voix étouffées du IIIe Reich. Entartete Musik*, Actes Sud, Arles, 2005.

22- ديتليف بوكيرت، **داخل ألمانيا النازية**: م س؛ إريك جونسون، **الرعب النازي**، م س.

23- قدمـــت هذه الصورة من قبل فرناندو روزاس، وتشـــكّل عنوان الفصل الأول من القســـم الذي أداره: فرنانـــدو روزاس (بالتعاون مع فرناندو مارتينز، ولوشـــيانو دو أمارال، وماريـــا فرناندا رولو)، **الدولة الحديثة** (1926- 1974)، م س.

24- فرناندو روزاس، **الدولة الحديثة في الثلاثينيات مـــن القرن الماضي**، F. ROSAS, *O Estado Novo nos Anos Trinta*, 1928-1938, Editorial Estampia, Lisbonne, 1996، و**الدولة الحديثة** 1926-1974، م س.

25- ألســـينا ماريا دي كاســـترو مارتينز، **نشـــأة الخدمات الاجتماعي ومأسســـتها في البرتغـــال**، A .M, DECASTROMARTINS, *Génese, Emergência e Institucionalização do Serviço Social Português*, Fondação Calouste Gulbenkian/FCT, Lisbonne, 1999.

26- حول نظام الطوائف المهنية، انظر مانويل لوســـينا، **تطور نظـــام الطوائف المهنية البرتغالي، وجهات نظر وحقائق**، M. LUCENA, *A Evolução do sistema corporativo português* Ed. Perspectivas e Realidades, Lisbonne, 1976، وفاطمة باترياركا، **المســـألة الاجتماعية في عهد ســـالازار** *1947-1930*، F. PATRIARCA, *A Questa˜o Social no Salazarismo, 1930-1947*, 2 volumes, Coleção Analise Social, Imprensa Nacional, Casa .da Moeda, 1995.

27- ألفارو غارّيدو، «السياسة والمؤسســـات الاقتصادية. الطوائف المهنية أو الرأسمالية الممكنة للدولة الجديدة» مداخلة غي ندوة حول موضوع «علم الاجتماع التاريخي للشأن الاقتصادي»، A. GARRIDO, « Politique et institutions économiques. Le corporatisme portugais, ou le capitalisme

possible de l'État Nouveau », intervention au séminaire « Sociologie historique de l'économique », CERI, Paris, 24 mars 2010، و«الأوضاع السياسية والاقتصاد»، في: بيدرو لينس، وألفارو فريرا دا سيلفا (إشراف)، P. LAINS et A. FERREIRA DA SILVA (dir.), *Historia Económica de Portugal, Século XX,* vol. 3, Impresa de .*Ciências Sociais,* Lisbonne, 2005, p. 451-473.

28 - أنابيلّا كارڤالو، وهيلينا مورو، الخدمات الاجتماعية في الدولة الحديثة A. CARVALHO et H. MOURO, *Serviço Social no Estado Novo,* Centhela, Coimbra, 1987.

29 - فرناندو موريرا مايا، الضمان الاجتماعي في البرتغال اتجاهات التطور، F. M. MAIA, *Segurança Social em Portugal. Evoluça˜o e tendências,* Organizacion Ibreoamericana de Seguridad Social, Madrid, 1984.

30 - پيير غويبنتيف، الخطابات والأجهزة في التحولات السياسية، مثال الضمان الاجتماعي، P. GUIBENTIF, « Discursos e aparelhos nas transformaço˜es politicas. O caso da segurança social », *Analise Social,* vol. XXI, n° 87-89, 1985, p. 945-959، و«نشأة الرعاية الاجتماعي. معلومات عن مصادر الأمن الاجتماعي وارتباطه مع 'النقابة'»، « Génese da Previdência Social. Elementos sobre as origems da segurança social portuguesa e suas ligaço˜es com o corporativismo » *Ler Historia, n° 5, p. 27-58*؛ دانيال فرناندو دا سوليداد كارولو، إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لعام 1962 في مؤسسة الرعاية للدولة البرتغالية، D. F. DA SOLEDADE CAROLO, *A Reforma da Previdência social de 1962 na Institucionalização do stado Providencia em Portugal*؛ أطروحة ماجستير، المعهد العالي للاقتصاد والادارة، جامعة لشبونة التقنية، أيلول 2006.

31 - پيير غيوبنتيف، «نشأة الرعاية الاجتماعية...»، م س.

32 - فاطمة باترياركا، المسألة الاجتماعية في عهد سالازار 1930-1947، م س.

33 - پيير غويبنتيف، ممارسة القانون الدولي والجماعي للضمان الاجتماعي. دراسة علم اجتماعي قانوني للتنسيق. مثال البرتغال، P. GUIBENTIF, *La Pratique du droit international et communautaire de la sécurité sociale. Étude de sociologie du droit de la coordination. L'exemple du Portugal,* faculté de droit de Genève, Bâle et Francfort, Helbing & Lichtenhahn, 1997.

34 - مانويل لوسينا، «الثورة البرتغالية. تفكك المنظمات النقابية أو الانقسامات النقابية»، M. LUCENA, « A revolução portuguesa. Do desmantelamento da organizaça˜o corporative ao duvidoso fim do corporativismo », *Analise Social,* vol. XIII, n° 51, 1977, p. 541-592؛ پيير غويبنتيف، ممارسة القانون الدولي والجماعي للضمان الاجتماعي، م س.

35 - دانيال فرناندو دا سوليداد كارولو، إصلاح نظام الضمان الاجتماعي ....، م س.

36 - پيير غويبنتيف، ممارسة القانون الدولي والجماعي للضمان الاجتماعي. دراسة علم اجتماعي قانوني للتنسيق. مثال البرتغال، م س؛ پيدرو راموس پينتو، «الإسكان والمواطنة. تكوين الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين في البرتغال»، P. RAMOS PINTO, « Housing and Citizenship. "building" social rights in Twentieth-Century Portugal », *Contemporary European History,* 18 (2), 2009, p. 199-215.

37 - مانويل لوسينا، «تحول الدولة البرتغالية وعلاقاتها بالمجتمع المدني»، M. LUCENA, « Transformaço˜es do Estado português nas suas relações com a sociedade civil », *Analise Social,* vol. XVIII, n° 72-74, p. 897-926.

38- كارل پولانيي، **التحوّل الكبير**، م س.

39- تعبير لميشيل فوكو، في: «ميشال فوكو: الأمن والدولة»، **أقوال وكتابات** 3، م س، عدد 213، ص 383-388.

40- ألان بيزبرغ، التحول السياسي للمكسيك. نهاية النظام القديم وظهور الجديد؟ A. BIZBERG, « La transformation politique du Mexique. Fin de l'ancien régime et apparition du nouveau ? » *Critique internationale,* n° 19, avril 2003, p. 8491؛ كريستين مسّيان، «حول وضع السلطة الأنغولية يدها على المجتمع المدني»، م س؛ بنغ هوات شوا، **الإيديولوجيا الطائفية والديمقراطية في سينغافورة** B.-H. CHUA, *Communitarian Ideology and Democracy in Singapore,* Routledge, Londres et New York, 1995؛ بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، فصل 7؛ خوسيه كارلوس ڤالينته، J. C. VALENTE, *Estado Novo e Alegria no Trabalho. Uma Historia Politica da FNAT (1935-1958),* Ediço~es Colibri & INATEL, Lisbonne, 1999.

41- ميشيل فوكو، **الأمن والدولة**، م س.

42- أشكر آلفيو ماستروپاولو، لأنه حثّني على التفكير في هذه المسألة المراوغة في كثير من الأحيان بالرجوع لميشيل فوكو وحده.

43- جيلّ فاڤاريل - غارّيغ، **شرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وروسيا**، م س.

44- ساندرين كوت، **الشيوعية في الشأن اليومي**، م س؛ آلف لودتكه، «عالم عمل الرجال شرقاً وغرباً»، A. LÜDTKE, « The world of men's work East and West : في كاترين پنس وپول بيتّس (إشراف)، **الحديثون الاشتراكيون. الثقافة والسياسات اليومية في ألمانيا الشرقية** K. PENCE et P. BETTS, dir., *Socialist Modern. East Germany Everyday Culture and Politics,* University of Michigan Press, Ann Arbor, 2008, p. 234-250.

45- دافني بيردال، «روح الرأسمالية وحدود المواطنية في ألمانيا ما بعد الجدار. دراسة مقارنة ما بعدجدار ألماني» D. BERDAHL, « The spirit of capitalism and the boundaries of citizenship in post-wall Germany *Comparative Studies in Society and History,* vol. 47, n° 2, avril 2005, p. 235-251؛ إينا ميركل، «ثقافة المستهلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو كيف خسر الكفاح ضد الحداثة على خلفية ثقافة الاستهلاك»، م س؛ ناديج راغارو وأنطونيلّا كاپيلّ پوغاسيان «مدخل»، م س.

46- إيزابيل ثيرو، «العالم الأخلاقي للعمال الصينيين المضطهدين. نداءات العمال إلى لجان التحكيم والرسائل ومكاتب الزيارات»، I. THIREAU, « The moral universe of aggrieved chinese workers. Workers' appeals to arbitration comittees and letters and visits offices », *China Journal,* vol. 7, n° 50, 2003, p. 83-103؛ جان-لويس روكا، **الشرط الصيني**، م س؛ ستانلي ب لوبمان، **طير في قفص**، م س.

47- كريستين مسّيان، **أنغولا ما بعد الاستعمار. 2 علم اجتماع سياسي لنظام الحكم نفطي**، م س.

48- انظر أيضاً، في حالات أفريقية أخرى، العدد الخاص من مجلة **السياسة الأفريقية** (رقم 61، آذار 1996، ص 3-71) المكرّس لـ «الحاجة للدولة»؛ كذلك، حول حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعمال ألفونس ميندو (A. MAINDO) إلى جانب أطروحته: «البقاء على قيد الحياة بعد حروب الآخرين. تحدي شعبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية»، « Survivre à la guerre des autres. Un défi populaire en RDC » *Politique africaine,* n° 84, décembre 2001, p. 33-58, و"جمهورية إيتوري" في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غرب أقصى أوغندي»، La "République de l'Ituri" en RDC. Un far west ougandais »، *Politique africaine,* n° 89, mars 2003, p. 181-192.

49- كلود لوفور، «اسم الواحد» وپيير كلاستر، «حرية، تعاسة لا تذكر»، C. LEFORT, « Le nom d'Un » et

P. CLASTRE, « Liberté, malencontre, innommable »، في: إتيان دو لابويسي، **خطاب العبودية الطوعية**، م س.

50- إتيان باليبار، بخاصة في «الشكل أمة. وتاريخ والإيديولوجيا»، في: إيتيان باليبار وإيمانويل ڤالرشتاين، É. BALIBAR et I. WALLERSTEIN, *Race, nation, classe. Les identités ambiguës,* La Découverte, Paris, 1997, p. 117-143.

51- أيزي بوغرا، **الدولة والأعمال في تركيا الحديثة**، م س؛ رفعت بالي، قضية «**ڤارليك ڤرجيزي**». دراسة حول تركتها *Varlik Vergisi» Affair. A Study on its Legacy,* The ISIS Press, Istanbul, 2005؛ أيهان أكتار، «النزعة القومية الاقتصادية في تركيا. سنوات التشكيل، 1912-1925». A. AKTAR, « Economic nationalism in Turkey. The formative years, 1912-1925 », *Review of Social, Economic and Administrative Studies, Bogazici Journal,* vol. 10, n° 1-2, 1996, p. 263-290 و«سياسات التريك في العصر الجمهوري المبكر»، « "Turkification" policies in the early republican era »، في: كاتارينا دوفت (إشراف)، **الأدب التركي والذاكرة الثقافية**. «**التعددية الثقافية**» **كموضوع ثقافي بعد** 1980، C. DUFFT (dir.), *Turkish Literature and Cultural Memory. « Multiculturalism » as a Literary Theme after 1980,* Harrassowitz Verlag, Wiesbaden, 2009, p. 29-62.

52- رفعت بالي، قضية «**ڤارليك ڤرجيزي**»، م س، وخصوصاً أيهان أكتار، «النزعة القومية الاقتصادية» في تركيا، م س. «سياسات التريك في العصر الجمهوري المبكر»، م س، و«مجانسة الأمة، وتتريك الاقتصاد. إعادة النظر بتجربة التبادل السكاني التركية»، في رينيه هيرشون (إشراف)، عبور بحر إيجي. تقدير للتبادل الاضطراري بين اليونان وتركيا في عام 1923»، « Homogenising the nation, turkifying the economy. The Turkish experience of population exchange reconsidered », in R. HIRSCHON (dir.), *Crossing the Aegean. An Appraisal of the 1923 Compulsory Exchange Between Greece and Turkey*, Berghahn Books, New York et Oxford, 2003, p. 79-95.

53- أيزي بوغرا، **الدولة والأعمال في تركيا الحديثة**، م س.

54- ألكساندر غيرشنكرون، **التخلف الاقتصادي من المنظور التاريخي. كتاب مقالات**، A. GERCHENKRON, *Economic Backwardness in Historical Perspective. A Book of Essais,* Harvard University Press, Cambridge, 19621962؛ شايلا فيتزپاتريك، **الستالينية اليوم**، م س؛ أناتولي ڤيشنڤسكي، **المنجل والروبل**، م س.

55- ستيفن هيدر، الشيوعيةالكامبودية والأنموذج الڤيتنامي، مجلد ١: المحاكاة والاستقلال، S. HEDER, *Cambodian Communism and the Vietnamese Model, vol. 1 : Imitation and Independence,* 1930-1975, White Lotus, Bangkok, 2004، و«تثبيت هان سين. نهاية الإصلاح أم بدايته؟»، «Hun Sen's consolidation. Death or beginning of reform ? », *Southeast Asian Affairs,* 2005, p. 113-130؛ إيڤن غوتسمان، **كامبوديا ما بعد الخمير الحمر. داخل سياسات بناء الأمم**، E. GOTTESMAN, *Cambodia after the Khmer Rouge. Inside the Politics of Nation Building,* Yale University Press, New Haven, 2003؛ جان-فرانسوا بايار، رولان برتران، بياتريس هيبو، رولان مارشال، فرانسواز مانجين، **المملكة الوكيلة. التحرير الاقتصادي والعنف السياسي في كامبوديا**، J.-F. BAYART, R. BERTRAND, B. HIBOU, R. MARCHAL et F. MENGIN, *Le Royaume concessionnaire. Libéralisation économique et violence politique au Cambodge,* FASOPO, Paris, décembre 2004 (http://www.fasopo.org/publications.htm)؛ جان-فرانسوا بايار، «مفهوم وضعية تيرميدورية. أنظمة ثورية جديدة وتحرير اقتصادي» J.-F. BAYART, « Le concept de situation thermidorienne. Régimes néorévolutionnaires et libéralisation économique », *Questions de Recherche,* n° 24, mars 2008, Paris, CERI (www.ceri-sciences-po.org/publica/question/ qdr24.pdf).

56- كريستين مسّيان، «أنغولا ومسألة الحتمية التاريخية. استحالة مهنة الباحث الأنغولي»، م س، و«تعدد الأحزاب، من دون ديمقراطية...»، م س.

57- ترجمة «هذا السلام الذي ننعم به» التي حللتها، كريستين مسّيان، والتي تعبّر عن السخرية والاستسلام التي ترافق «السلام الهزلي». انظر: «التعددية الحزبية، من دون ديمقراطية. الاقتصاد السياسي لحالة تحوّل» مهيمن، م س، ص 331.

58- إليزابت لونغنس، ميريام كاتوس، بلاندين ديترومو، «العمل والمسألة الاجتماعية في المغرب والشرق الأوسط»، E. LONGUENESSE, M. CATUSSE et B. DESTREMAU, « Le travail et la question sociale au Maghreb et au Moyen-Orient », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* [en ligne], .n° 105-106, mis en ligne le 1er mars 2005.

59- مصطفى كريِّم، **السلطة الاستعمارية والحركة الوطنية. تونس الثلاثينيات**، المجلد 1، M. KRAIEM, *Pouvoir colonial et mouvement national. La Tunisie des années trente, vol. 1,* Alif, Tunis, 1990؛ آليف محجوبي، **أصول الحركة الوطنية في تونس 1904-1934**، A. MAHJOUBI, Les Origines du mouvement national en Tunisie, 1904-1934, Publications de l'université de Tunis, Faculté des Lettres, Tunis, 1982؛ عبد الحميد الأرقش، **ظلال المدينة. الفقراء والمهمشون الأقليات في تونس**، A. LARGUÈCHE, *Les Ombres de la ville. Pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis (XVIIIe-XIXe siècles),* Centre de Publication Universitaire, Faculté des Lettres de Manouba, Tunis, 1999؛ عبد المجيد غلمامي، **السياسة الاجتماعية في تونس من ١٨٨١ حتى اليوم**، A. .GUELMAMI, *La Politique sociale en Tunisie de 1881 à nos jours,* L'Harmattan Paris, 1996.

60- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، فصل 7.

61- تاك-وينغ نغو، «القواعد السياسية للمؤسسة الانتيابية في دولة تايوان» T-W. NGO, « The political bases of episodic agency in the Taiwan state »، في: ريشارد بويْد، وتاك-وينغ نغو (إشراف)، **الدول الآسيوية. ما بعد منظور التنمية**، R. BOYD *et* T-W. NGO (dir.), *Asian States. Beyond the Developmental Perspective*, Routledge, Londres et New York, 2005, p. 83-109.

62- فرانسواز مانجين، «النتيجة الممكنة للحرب الأهلية الصينية. تشكيل الدولة في تايوان بفضل الفاعلين الدوليين»، F. MENGIN, « A contingent outcome of the unfinished Chinese civil war. State-formation in Taiwan by transnational actors »، بيان في الندوة الفرنسية - البريطانية بعنوان: «الاقتصادات الأخلاقية وتشكيل الدول في العالم غير الأوروبي»، « Économies morales et formation de l'État dans le monde des extra-européen », CERI, Paris, FASOPO, Paris et Trinity College, Cambridge, Paris, le 27 mai 2005.

63- تيم ماسون، **الفاشية والنازية والمجتمع الألماني**، م س.

64- هذا على سبيل المثال ما تظهره بطريقة محسوسة جداً وحيّة، الصور المتنوعة، أورلاندو فايجس، **الموشوشون**، م س.

65- م ن. إنه بُعدٌ حلّله بطريقة نظرية يورغن هابرماس، في: **العقل والشرعية**، م س.

66- أورلاندو فايجس، **الموشوشون**، م س، هنا بالأحرى بُعدٌ يوضحه ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب**، م س، تحت شكل من شرعية العقوبات، ومشاهد التعذيب العامة.

67- أورلاندو فايجس، م ن، ص 141؛ نيكولا ويرث، **السكير وبائعة الزهور. تشريح جريمة قتل جماعي**،

O. FIGES, *ibid.* p. 141 ; N.WERTH, *L'Ivrogne et la Marchande de fleurs.* ،1938-1937 *Autopsie d'un meurtre .de masse, 1937-1938,* Tallandier, Paris, 2009.

68- إنها المشاعر التي تظهر بوضوح في بعض الروايات، كروايات أرتور كوستلر، **الصفر واللانهاية**، م س، أو **الاعتراف** لأرتور لندن.

69- جان-فرانسوا بايار J. -F. BAYART، «عرض الشأن السياسي...»، م س، ص 369.

70- جون لونسـدال، «فتح كينيا 1895-1905»، م س؛ بروس بيرمان، وجون لونسدال، **الوادي الحزين**، م س؛ جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س.

71- جان-فرانسوا بايار، «الهيمنة والإكراه في أفريقيا جنوب الصحراء: "سياسة السوط"»، م س.

72- ريشـار بانيغاس، «سـاحل العاج: الوطنية، والوطنية الإتنية و"كتابات أفريقيـة أخرى في الذات"»، R. BANÉGAS, « Côte d'Ivoire : patriotisme, ethnonationalisme et autres "écritures africaines de soi"»، في: كريستين دسلوريه، ودومينيك جوهي- بولاتون (إشراف)، **أفريقيا، أرض ذات تاريخ**، C. DESLAURIER et D. JUHÉ-BEAULATON (dir.), *Afrique, terre d'histoire,* Karthala, Paris, 2007, p. 609-626.

73- لوران فورشاد، «العنف والنظام في نايجيريا»، م س.

74- لوران فورشارد، «اسم جديد لممارسة قديمة: حارس في جنوب غرب نايجيريا»، L. FOURCHARD, « A new name for an old practice : vigilante in South-western Nigeria », Africa, vol. 78, n° 1, 2008, p. 16-40.

75- روتيمي سـابيرو، **الفدرالية والنزاعات الإتنية في نايجيريا**، R. SUBERU, *Federalism and Ethnic Conflict in Nigeria,* United States Institute of Peace Press, Washington, 2001؛ لـوران فورشارد، «العنف والنظام السياسي في نايجيريا»، م س.

76- جان-فرانسـوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسـة (البطن) الأقلّية المحتكـرة**، م س؛ بروس بيرمان، المراقبة والأزمةفي كينيـا الكولونيالية. جدلية السـيطرة، B. BERMAN, *Control and Crisis in Colonial Kenya. The Dialectic of Domination,* James Currey, Londres, 1990؛ سـارة برّي، **ليس من شروط دائمة**، م س؛ آشيل مبيمبي، «السلطة والعنف والتراكم»، A.MBEMBE, « Pouvoir, violence et accumulation », *Politique africaine,* n° 39, septembre 1990, p. 7-24.

77- أشكر جيلّ فاڤاريل- غارّيغ وفابيان جوبار اللذين أجبراني بالموافقة على ملاحظاتهم وتعليقاتهم لتفسير أفضل لهذا الترابط.

78- سونيا كومب، «السـتازي»، في: جان-پول برودور، وفابيان جوبار (إشـراف)، **مواطنون ووشاة. هل النميمة فضيلـة مدنيـة**، J.-P. BRODEUR et F. JOBARD (dir.), *Citoyens et Délateurs. La délation peut-elle être civique* ?, Autrement, Paris, 2005, p. 52-66.

79- إنني مدينة بهذه الشروح لمناقشاتي مع فابيان جوبار.

80- آلف لودتكه، «جمهورية ـ ألمانيا الديمقراطية، كتاريخ...»، م س.

81- سـونيا كومب، **مجتمع تحت الرقابة**، م س؛ دومينيك بوير، «الرقابة كرسالة. المؤسسات، الممارسات والمنطـق الثقافي لتحكم وسـائل الإعلام فـي جمهورية ألمانيـا الديمقراطيـة»، D. BOYER, « Censorship as a vocation. The institutions, practices and cultural logic of media control in GDR », *Comparative Study of Society and History,* vol. 45, n° 3, juillet 2003, p. 511-545.

82- جوناثان زاتلين، «بعيداً من الأنظار، التجسـس الصناعي، النفوذ الخفي، شـيوعية ألمانيا الشـرقية

J. R. ZATLIN, « Out of sight. Industrial espionage, ocular authority and 1965-1989 » East German communism, 1965-1989 », *Contemporary European History,* vol. 17, n° 1, 2008, p. 45-71.

83- فابيان جوبار، تحليل وصفي لحركية انهيار، م س، و«الدولة في الشأن اليومي. تاريخ الشرطة الشعبية. *Histoire et Société/Crime, History and Societies,* vol. 9, n° 1, 2005 revue en ligne (http://chs.revues.org/index389.html)؛ توماس ليندنبرغر، «نحو المراقبة والتربية. تبديل الإنموذج المثالي في حكم المجتمع المبكر لجمهورية ألمانيا الديمقراطية»، م س.

84- توماس ليندنبرغر، «الشرطة الشعبية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية من 1952 حتى 1958 ...»، م س.

85- عبارة لشخص استجوبته، تونس، ك1/ ديسمبر 2003.

86- جيلّ فافاريل - غارّيغ، **شرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وروسيا**، م س؛ وجيلّ فافاريل - غارّيغ وكاتي روسليه، **المجتمع الروسي في سعيه وراء انتظام، بمعية بوتين؟**، م س.

87- هي إحـدى مبرهنات بياتريس هيبو، «السـيطرة والتحكم في تونس. الرافعـات الاقتصادية من أجل ممارسة سلطة استبدادية»، B. HIBOU, « Domination and control in Tunisia. Economic levers for the exercise of authoritarian power », *Review of African Political Economy,* n° 108, juin 2006, p. 185-206.

88- هذا التحليـل لحواجز الطرق وللاقتصاد السياسـي للتهريب، قام به من حمـزة مدب في أطروحته الجارية، وكذلك في مداخلته بعنوان «رصد الرجال، والتحكم في التدفقات»، م س.

89- هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س،

90- إتيـان باليبار، «نحو مواطنية غير مكتملة»، E. BALIBAR, « Vers une citoyenneté imparfaite », Les *Cahiers de la Villa Gillet,* n° 8, avril 1999, p. 97.

91- برونـو لوتييـه، «السـكوت علامـة "الرضى" بلغة التنمية» B. LAUTIER, « L'usage du mot "consensus" dans le vocabulaire du développement », *Économie et institutions,* 12, 1er semestre 2008, p. 45-72.

92- جان بودريار، **حرب الخليج لم تنشـب**، J. BAUDRILLARD, *La guerre du Golfe n'a pas eu lieu,* Galilée, Paris, 1991, p. 97.

93- جيلّ شاتليه، **الحيوانات مرضى التوافق**، م س.

94- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، خصوصاً الفصلين 5و7.

95- أستعيد هنا صورة معبرة جداً اقترحها بيتر براون في: بيتر براون، **السلطة والإقناع في التاريخ القديم المتأخر**، م س، ص52.

96- انطلاقاً من قراءة ما فعله بذلك إتيان باليبار في مقالة: «هوبس شـميت، وشـميت هوبس»، في: كارل شـميت، الليفياتان في نظرية هوبس في الدولة معنى الرمز السياسـي وفشـله، C. SCHMITT, *Le Léviathan dans la doctrine de l'État de Thomas Hobbes. Sens et échec d'un symbole politique,* Le Seuil, Paris, 2002.

97- بن علي، خطاب في 21 آذار 1989، قرطاج.

98- كل هـذه المفاهيم مذكورة في الميثاق الوطني (www. tunisieinfo. com/ مراجع/ الميثاق). وهكذا قيل إن «هوية شعبنا هي هوية عربية إسلامية معينة التي تضرب بجذورها الماضي البعيد المجيد [...]»

كما 'أننا نعلن أن هدفنا الأعلى تعزيز أســس الدولة'. 'يجب أن تعزّز' الحكومة التونسية تقوية التوجه الرشيد الذي يملكه الاجتهاد والعمل حيث إن الاجتهاد والعقلانية لهما تأثيرهما الواضح على التعليم والمؤسســات الدينية ووســائل الإعلام'، أو 'أن الثقافة الجديدة التي نطمح لها هي ثقافة متأصلة في تراثنا الحضاري، لا ســيما في وصية الاجتهاد والعقلانية العربية الإسلامية. بينما تكون مفتوحة على العقل البشري بصورة عامة، ومقتصرة في العالم الحديث على استيعاب الاكتشافات الجديدة للعلوم والتكنولوجيا».

99- سناء. بن عاشور، «الانتخابات البلدية لعام 2005 ... ما الجدوى منها؟»، « Les municipales de 2005 : des élections… oui, pour quoi faire ? »، مداخلــة في ندوة دوليــة بتونس بعنوان: الديمقراطية التمثيلية تواجه تحدياً تاريخياً»، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس، 7-8 نيسان/ أبريل 2005؛ إلهام المرزوقي، مســاومة غير عادية، أو تحالفات خطرة، I. MARZOUKI, *Un compromis atypique, ou les alliances dangereuses*, miméo, Tunis, 2003؛ و«ثقافة الاختلاف. إعادة تحديد الإصلاحــات الديمقراطية»، مقدمة إلى ندوة بعنوان «عملية إرســاء الديمقراطية في المغرب»، تونس، 11-آذار/ مارس 2005؛ ميشــيل كامو وڤانسان جيسير، متلازمة الاستبدادية، م س، الفصل 6؛ جان فيليب لوبرا «الانتخابات والتمثيل في المغــرب»، J.-P. BRAS, « Élections et représentation au Maghreb », *Monde arabe, Maghreb-Machrek*, n° 168, avril-juin 2000, p. 3-13.

100- منصف بوشــرارة، ســبعة ملايين مقاول، والاقتصاد التونســي بيــن قانونيته وماهيته. اثنا عشــر اقتراحاً لاســتعادة الثقة فــي الاقتصــاد، M. BOUCHRARA, *Sept millions d'entrepreneurs, et L'Économie tunisienne entre sa légalité et son identité. Douze propositions pour ramener la confiance économique*, miméo, Tunis, 1995 (مجموعــة جرائــد صــدرت فــي الصحافة، بخاصــة لابريس "*La Presse*" 22 في 22آذار 1995)؛ بياتريس هيبو، «هامش المناورة "لتلميذ صالح"...»: تونس بن علي»، م س.

101- جان-پيير كاسارينو، المقاولون التونسيون الجدد وتجاربهم الماضية في الهجرة إلى أوروبا. الموارد الحشد والشبكات والنفور المخفي، J.-P. CASSARINO, *Tunisian New Entrepreneurs and their Past Experiences of Migration in Europe. Resource Mobilisation, Networks, and Hidden Disaffection*, Ashgate Publishing, Aldershot, 2000.

102- ميلانــي كلير كامّيت، العولمة وسياســات مشــاريع الأعمال فيالشــمال الإفريقــي العربي، M. CAMMETT, *Globalization and Business Politics in Arab North Africa. A Comparative Perspective*, Cambridge University Press, New York, 2007.

103- جان-فيليب برا، «بن علي وطبقته الوسطى»، م س. من أجل نقد الاستخدام السياسي للطبقة الوسطى (في السبعينيات، ولكن لا يزال صالحاً الآن)، انظر عبد القادر زغل، «الطبقات الوسطى والتنمية في المغرب»، في: عبد القادر زغل، وآخرون، الطبقات الوسطى في المغرب العربي، A. ZGHAL *et al.*, *Les Classes moyennes au Maghreb*, Éditions du CNRS, Paris, 1980, p. 1-39.

104- انطلاقاً من التاريخ السياســي للجرد، تبينه جوسلين داخلية في: نسيان الحاضرة. الذاكرة الجمعية أمــام اختبار العشــيرة في الجــرد التونســي، J. DAKHLIA, *L'Oubli de la cité. La mémoire collective à l'épreuve du lignage dans le Jérid tunisien*, La Découverte, Paris, 1990.

105- مقابلات، تونس، آذار/ مارس، 2005.

106- هيلــي بيجي، الخيبة الوطنية. بحث في نزع الاســتعمار، H. BÉJI, *Désenchantement national. Essai sur la décolonisation*, Maspero, Paris, 1982, p. 51 sqq.

107- حمادي فيهري، «الاقتصاد السياسي للإصلاح. من طغيان الواقع الجامد إلى التسوية الهيكلية»، م س، ص 104.

108- عبد الجليل بدوي، العلاقات الاجتماعية في المنشأة»، في: المنشأة والبيئة الاجتماعية A. BÉDOUA. BÉDOUI, Les relations sociales dans l'entreprise », *in* L'Entreprise et l'environnement social, IACE, Tunis, 1990,p. 159-223.

109- مصطلح نحته ميشيل فوكو، في «إستراتيجية المحيط»، **أقوال وكتابات 3**، 1976-1979، م س، ص 794-797، حول الحوادث التي وقعت في لونغواي.

110- حمزة مدب، «الدلالة الملتبسة للسباق من أجل الخبزة. الطاعة والتمرد في تونس»، م س.

111- وكل هذه التعابير مستمدة من مقابلات، تونس، آذار/ مارس 2005.

112- العدد الخاص: «تونس: الاقتصاد الأخلاقي لحركة اجتماعية» « Tunisie : économie morale d'un mouvement social » بإشراف بياتريس هيبو، B. HIBOU, *Politique africaine,* 121, mars 2011.

113- جون لونسدال، «الماضي في مستقبل أفريقيا» م س.

114- پولين هونتونجدي، في «الفلسفة الأفريقية»، **نقد الفلسفة الإثنية** P.-J. HOUNTONDJI, « Sur la philosophie africaine ». Critique de l'ethnophilosophie, Maspero, Paris, 1976.

115- جون لونسدال، «الماضي في مستقبل أفريقيا»، م س.

116- ڤيرجيني بوديه، وغريغوري شوزال، «الأحزاب السياسية و"الاستقلال المنحاز" لأمادو توماني توريه»، V. BAUDAIS et G. CHAUZAL, « Les partis politiques et l'"indépendance partisane" d'Amadou Toumani Touré », *Politique africaine,* n° 104, décembre 2006, p. 61-80.

117- في هذا إعادة قراءة الماضي وأسطورة الوحدة في الأمبراطورية الكبرى لسلالة الماندينغ، جان-لو أمسيل، **تجار السافانة**. التاريخ والتنظيم الاجتماعي لقوم الكودوروك (مالي)، J.-L. AMSELLE, *Les Négociants de la savane. Histoire et organisation sociale des Kodoroks (Mali),* Anthropos, Paris, 1977؛ جان- لو أمسيل، زومانا دونبيا، وأمادو كوياتيه ومحمد تابوره، «الأدب الشفوي والإيديولوجيا. قوم الجاكيتيه ساباشي من بلاد الغانان (واسولون، المالي)، J.-L. AMSELLE, Z. DUNBYA, A. KUYATE et M. TABURE, « Littérature orale et idéologie. La geste des Jakite Sabashi du Ganan (Wasolon, Mali) », *Cahiers d'Études africaines,* 73-76, XIX (1-4), 1979, p. 3-27؛ شاكا باغايوكو، «الدولة في المالي. التمثيل، والاستقلالية الذاتية ونمط الإشتغال»، S. BAGAYOKO, « L'État au Mali. Représentation, autonomie et mode de fonctionnement », in E. TERRAY (dir.), *L'État contemporain en Afrique,* L'Harmattan, Paris, 1987, p. 91-122.

118- ڤيرجيني بوديه، وغريغوري شوزال، «الأحزاب السياسية و"الاستقلال المنحاز" لأمادو توماني توريه»، م س.

119- إميليو جنتيلي، **ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل ؟**، م س؛ برناردو سوردي، القانون الإداري في ظل الفاشية»، محاضرة في منتدى بعنوان «الإدارة والدكتاتورية» برئاسة مارك أوليڤيه باروخ، ودورماجن، B. SORDI, « Le .droit administratif sous le fascisme », EHESS, 8 avril 2005.

120- بنغ-هوات شوا، **الإيديولوجيا الطائفية والديمقراطية في سيغافورة**، م س، خاصة ص9-39.

121- فرانسواز مانجين، **مسارات صينية. تايوان، هونكونغ، بيكين** م س، «السياسات التايوانية والسوق الصينية ...»، م س.

122 - بياتريـس هيبو، **المراقبة والإصلاح**، م س، فصل 2، وڤيرجيني بوديه، وغريغوري شـوزال، «الأحزاب السياسية و"الاستقلال المنحاز" لأمادو توماني توريه»، م س.

123 - بالنسـبة إلى تحليل جميل جداً -وسخري- لاستخدام توافق الآراء وتقنيات حكومية مستوحاة من هذا المفهوم، انظر برونـو لوتييه، «"عدم النطق بكلمة علامة على الموافق. ومن يوافق لا ينطق بأية كلمة"...»، م س، و«التوافق بيروقراطية بناء التوافق»، مداخلة أثناء الاجتماع الأوروبي الثاني للفاسوبو (http://www. fasopo. org/reasopo htm rencontres)، 6 شباط/ فبراير 2009 حول البيروقراطية الليبرالية.

124 - استشهاد سابق من قبل جيلّ شاتليه، **الحيوانات، مرضى التوافق**، م س.

125 - برونو لوتييه، «"عدم النطق بكلمة علامة على الموافق. ومن يوافق لا ينطق بأية كلمة"...»، م س، ص 65 (أنا من أشرت لذلك).

126 - والتر بنيامين، «نقد العنف»، في: الأعمـال الكاملة المجلد 1، W. BENJAMIN, « Critique de la violence », *in Œuvres I,* Gallimard, Paris, 2000, p. 227.

127 - هذا ما أظهرته أعمال جان-فرانسـوا بايار. بالنسبة إلى أفريقيا، الدولة في أفريقيا، م س؛ بالنسبة إلى البرتغـال، انظر **الدولة الحديثة 1926-1974**، تاريخ البرتغـال، مجلد 7، م س، **والدولة الحديثة في الثلاثينيات من القرن الماضي**. Estampa Editorial، ليشبونة، 1986؛ بالنسبة إلى حكومة ڤيشي، مارك أوليڤييه باروخ، **خدمة الدولة الفرنسـية. الإدارة في فرنسا**، M.-O. BARUCH, *Servir l'État français. L'administration en France de 1940 à 1944,* Fayard, Paris, 1997. بالنسـبة إلـى إيطاليا موسيليني، إميليو جنتيلي، **ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل**، م س، وبرناردو سوردي، **القانون الإداري في ظل الفاشية**، م س، بالنسـبة إلى النازية كارل شميت، الديكتاتورية، C. SCHMITT, *La Dictature,* Le Seuil, Paris, 2000؛ وفي الأبعاد الأكثر عنفاً، مساهمات مختلفة من العدد الخاص من مجلة *Revue d'histoire de la Shoah,* n° 186, janvier-juin 2007، كرسـت لسـلب أوروبا. وبصفة عامة. انظر، هانا آرندت، أصول التوتاليتارية، م س.

128 - إميليو جنتيلي، **ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل**، م س.

129 - برناردو سوردي، **القانون الإداري في ظل الفاشية**، م س.

130 - مارك أوليڤييه باروخ، **خدمة الدولة الفرنسـية. الإدارةفي فرنسـا**، م س؛ ميشيل ميّايّ، «دولة القانون كأنموذج مثالي معيـاري»، M. MIAILLE, « L'État de droit comme paradigme », *Annuaire de l'Afrique du Nord,* t. XXXIV, 1995, p. 29-43؛ ليورا إسـرائيل، **أرواب سود وسنوات معتمة. محامون وقضاة في المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية**، L. ISRAËL, *Robes noires, années sombres. Avocats et magistrats en résistance pendant la Seconde Guerre mondiale,* Fayard, Paris, 2005.

131 - والتر بنيامين، «نقد العنف» م س.

132 - ريمون بولين، «التحليل الفلسفي لفكرة الشرعية»، م س، ص 21.

133 - ألكساندر باسران دانتريف، «القانوني والشرعية»، م س، ص 30.

134 - وهذا ما بيّنه بيتر براون حول روما القديمة: بيتر براون، **السـلطة والإقناع في التاريخ القديم المتأخر**، م س.

135 - بصفة عامة، انظر ميغيل أبنسـور ومارسيل غوشـيه، «تقديم دروس العبودية وقدرها»، في: إتيان دو لابويسي، **خطاب العبودية الطوعية**، م س، ص XXIX-VII؛ ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب**، م س، و«الحقيقة والأشـكال القانونية»، في: أقوال وكتابات 2، م س، رقم 139، ص 583 - 646. بالنسبة

إلى الأمثلة المفضلة، ماري فولبروك، تشريح ديكتاتورية. داخل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبالنسبة إلى ألمانيا الشرقية؛ جيروم هورتو، «تغيير نظام الحكم في موشور استخدامات القانون سياسيا1989 وفتح الباب للمنافسة السياسية في بولندا. في: ساندرين كوت، ومارتين ميبوليه (إشراف، بالتعاون مع أنطوان روجيه)، ما بعد الشيوعية في التاريخ، م س، ص 37 -50؛ حول بولونيا؛ إميليو جنتيلي، ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل، م س؛ بالنسبة إلى إيطالية الفاشية و"ثورتها العادلة"؛ في البرتغال، ڤيكتور پيريرا، الدولة البرتغالية وبرتغاليو فرنسا من 1957 إلى 1974، رسالة دكتوراه بالتاريخ *V. PEREIRA, L'État portugais et les Portugais de France de 1957 à 1974,* thèse de doctorat en histoire, IEP de Paris.

136 - حول تونس، بياتريس هيبو، قوة الطاعة، م س؛ حول الرايخ الثالث، آدام توز، ثمن الدمار، م س، عن الأساس القانوني لاستبعاد اليهود من الحياة الاقتصادية، ونهب الممتلكات اليهودية ونهب البلدان الخاضعة. في تركيا، رفعت بالي،قضية «ڤارليك ڤرجيزي» م س، وأيهان أكتار، النزعة القومية الاقتصادية، م س، حول شرعية نهب الخيرات الأرمنية. في البرتغال، ڤيكتور پيريرا، الدولة البرتغالية وبورتغاليو فرنسا من 1957 إلى 1974، م س، فصل 7.

137 - نوربرتو بوبّيو، «حول مبدأ الشرعية»، م س.

138 - ميشيل فوكو، «الانتصار الاجتماعي للذة الجنسية، في أقوال وكتابات4»، م س، عدد 313، ص 308.

139 - إيف ديزالاي، وبرايانت غارث، عولمة حروب القصور. إعادة بناء سلطة الدولة في أميركا اللاتينية، بين وجهاء القانون و«الشيكاغو بويز»، Y. DEZALAY et B. G. GARTH, *La Mondialisation des guerres de palais. La restructuration du pouvoir d'État en Amérique latine, entre notables du droit et* « *Chicago boys* », Le Seuil, Paris, 2002.

140 - والتر بنيامين، نقد العنف، م س.

141 - محمد طوزي، المَلكية والإسلام السياسي في المغرب، م س، ص 35.

142 - انظر على سبيل المثال «سلطة الذين لا سلطة لهم»، م س.

143 - برونو كارسنتي، «المجرم، الوطني، المواطن. أصل فكرة الانضباط»، B. KARSENTI, « Le criminel, le patriote, le citoyen. Une généalogie de l'idée de discipline », *L'Inactuel,* n° 2, 1999, p. 115-128.

144 - ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، دورات دراسية في فرنسا، 1975 - 1976،M. FOUCAULT, *Il faut défendre la société. Cours au Collège de France, 1975-1976,* Le Seuil-Gallimard, Paris, 1997.

145 - جيانبو شن، القانون الصيني. من أجل فهم القانون الصيني، طبيعته وتطوره، J. CHEN, *Chinese Law. Towards an Understanding of Chinese Law, its Nature and Development,* Kluwer Law International, La Haye et Londres, 1999: l'auteur parle de « rule by law », non de « rule of law ».

146 - جيلّ فاڤاريل - غارّيغ وكاتي روسليه، المجتمع الروسي في سعيه وراء انتظام، بمعية پوتين؟، م س.

147 - والتر بنيامين، «نقد العنف» م س، ص 235 - 237. يطور بنيامين حجته مذكراً بـ«أن العنف كمؤسِّس لحق، في الواقع، لديه وظيفة مزدوجة، بمعنى أن تأسيس الحق يسعى بالطبع، عن طريق العنف، لبلوغ ما هو بمثابة غايته بالضبط هذا الذي أرسي، ولكن في الوقت الذي يرسي ما يصبو إليه باعتباره حق، فإنه بدلا من استبعاده العنف، عندئذ فقط تجعل في الواقع من ةالعنف عنفا مؤسسا للقانون بالمعنى الدقيق، أي في المدى الفوري إذ إنه يضع مباشرة، باسم السلطة، غاية ليست محرّرة من العنف ومستقلة عنه ولكن كحق مرتبط به بالضرورة ومتلازم به. إن إنشاء قانون هو تأسيس لسلطة،

وبهذا المقـــدار فإنه فعل ظهور فوري للعنــف [...]. في البدء، كان الحق امتيــازاً للملوك والكبار، وباختصار للأقوياء. وفي الواقع، ســيبقى ذلك قائماً على ما هو عليه طالما أنه مســتمر الوجود، مع إجــراء التعديلات اللازمة. لأنه من وجهة نظر العنف الــذي وحده يمكن أن يقف كضامن للقانون، ليس ثمة مجال للحديث عن مساواة وإنما في أفضل الحالات، عن مساواة في مقاديره.

148- بيير بورديو، **قوة القانون**، م س. ص 13؛ انظر أيضاً ميشــيل فوكو، «التكنولوجيا السياسية للأفراد»، **أقوال وكتابات** 4، م س، عدد 364، ص 813 – 828.

149- بريجيت غايتي، وليورا إســرائيل (إشراف)، «قضية الحق»، B. GAÏTI et L. ISRAËL (dir.), « La cause du droit », *Politix*, vol. 23, n° 62, p. 15-190؛ ليورا إسرائيل، **أرواب سود وسنوات معتمة**، م س.

150- نوربرتو بوبّيو، «حول مبدأ الشرعية»، م س.

151- هذا مــا أظهره كارل بولاني في: **التحوّل الكبير**، م س. انظر أيــزي بوغرا، «كارل بولاني والفصل المؤسســاتي بيــن السياســة والاقتصــاد»، A. BUĞRA, « Karl Polanyi et la séparation institutionnelle entre politique et économie », *Raisons politiques*, n° 20, novembre 2005, p. 37-56.

152- ريمون بولين، «التحليل الفلسفي لفكرة الشرعية»، م س؛ نوربرتو بوبّيو، «حول مبدأ الشرعية»، م س؛ ساندرين كوت، «ظواهرية الشــرعية»، في: المعهد الدولي للفلسفة السياسية، **فكرة الشرعية**، م س، ص 61-86.

153- بياتريس هيبو: «الاقتصاد السياســي لخطاب البنك الدولي في أفريقيــا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرســاليين»، م س؛ بونّي كامبل، «الحوكمة الإصلاح المؤسســي. المؤسسات المالية الدوليــة والانتقال السياســي»، B. CAMPBELL, « Governance, institutional reform and the state. International financial institutions and political transition in Africa », *Review of African Political Economy*, vol. 28, n° 88, juin 2001, p. 155-176.

154- جون أونــزورج، «حكم القانــون، التنمية الاقتصادية وتنمية الدول في شــمال شــرق آســيا»، J. OHNESORGE, « The rule of law, economic development and the developmental states of northeast Asia »، في: كريســتوفر انتونس (إشــراف)، **القانون والتنمية في شرق آسيا وجنوب شرقها**، C. ANTONS (dir.), *Law and Development in East and South East Asia*, Curzon Press, Richmond,2002.

155- هذا التصور مســتمد مباشــرة من المذهب النيو-مؤسســي (حيث ممثله الأكثر شهرة هو دوغلاس نــورث، المؤسســات، التغييــر المؤسســي الأداء الاقتصــادي، D. C. NORTH, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge University Press, 1990)، انظــر ماريا داكولياس، أداء المحكمة حول العالم، Voir M. DAKOLIAS, *Court Performance Around the World*, World Bank Technical Paper, n° 430, 1999؛ روبــرت إفــروس، «البنك الدولي في عالم متغير، دور البناء القانوني»، R. C. EFFROS, « The World Bank in a changing world. The role of legal construction », The International Lawyer, vol. 35, n° 1341, 2001؛ البنــك الدولي، **مبادرات في الإصلاح القانوني والقضائي**، البنــك الدولي 2002. لنقد هذه الحالة، بياتريس هيبو، «الاقتصاد السياســي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا...»، م س؛ غير هيرميت، هل ستحل الحوكمة G. HERMET, « La gouvernance serait-elle le nom de l'après-démocratie ? L'inlassable quête du pluralisme limité »، فــي غــي هيرميت وعلي خزنســيجيل وجان-فرانســوا بيرودوم (إشراف)، **الحوكمة. مفهوم وتطبيقاته**، G. HERMET, A. KAZANCIGIL et J.-

F. PRUD'HOMME (dir.), *La Gouvernance. Un concept et ses applications,* Karthala, Paris, 2005, p. 17-47؛ جــون أونــزورج، «حكـم القانون، التنمية الاقتصاديـة وتنمية الدول في شـمال شرق آسـيا»، J. OHNESORGE, « The rule of law, economic development and the developmental states of northeast Asia », loc. cit.؛ و«دولـة القانون والتنمية اقتصادية»، م س؛ ميشـيل ميّايّ، «دولة القانون كأنموذج مثالي معياري»، م س، يتحدث عن «نبذ السياسـة في العلوم الاجتماعية»، ص 37.

156 - ميشيل ميّايّ، م ن، ص 41.

157 - پيير بورديو، «قوة القانون» م س؛ دانيال لوشـاك، «المقولات القانونية في سيرورة التجذر»، في: آني كولوڤالد وبريجيت غايتي (إشراف)، **الديمقراطية في الأقاصي. حول التجذير السياسي**، م س.

158 - پيير بورديو، **مغزى الكلام**، م س، ص 155.

159 - ميشيل ميّايّ، «دولة القانون كأنموذج مثالي معياري»، م س، ص 37.

160 - انظر على سـبيل المثال، لوك بولتانسـكي، **في النقد. موجز في سوسيولوجيا التحرر**، م س، خاصة الفصل 5.

161 - نيجـي باكّوش، «نظرة إلى قانون تحفيز الاسـتثمار لعام 1993 وتفريعاتـه»، N. BACCOUCHE, « Regard sur le code d'incitations aux investissements de 1993 et ses démembrements », *Revue tunisienne de droit,* 2000, Centre de Publication Universitaire,Tunis, p. 1-47.

162 - هذه المعلومات لم أجد تحليلاً معلناً لها، زودتني بأحاديث سابقة في تونس، كانون الأول/ ديسمبر 2003 وشباط - آذار 2005.

163 - هانا آرندت، «السطوة، الاستبداد والتوتاليتارية» مستنسـخ في **أصول التوتاليتارية**، H. ARENDT, « Autorité, tyrannie et totalitarisme », *Preuves,* n° 67, 1956 (reproduit dans Les *Origines du totalitarisme,* op. cit., p. 880-895).

164 - وضعت في المقدمة من قبل كارل شـميت، وتبعه جيورجو أغمبن، انظر كارل شـميت، **الليڤياثان في نظرية الدولة لتوماس هوبس. معنى وفشـل رمز سياسي**، Voir C. SCHMITT, *Le Léviathan dans la doctrine de l'État de Thomas Hobbes. Sens et échec d'un symbole politique,* Le Seuil, Paris, 2002, وإتيان باليبار، «هوبس شـميت، شميت هوبس» مقدمة لكتاب كارل شميت؛ وجيورجيو أغمبن، **حالة طوارئ الإنسـان المقدس**2، GAGAMBEN, *État d'exception, Homo Sacer 2,* Le Seuil, Paris, 2003.

165 - ج. أغمبن،م ن، ص 51.

166 - رفاعة بن عاشور،«دولة القانون في تونس»، R. BEN ACHOUR, « L'État de droit en Tunisie », *Annuaire .de l'Afrique du Nord,* t. XXXIV, 1995, p. 246.

167 - جون أونزورج، «حكم القانون، التنمية الاقتصادية وتنمية الدول في شمال شرق آسيا» م س، و«دولة القانون والتنمية اقتصادية»، م س.

168 - هذا ما حلل من قبل ميشيل فوكو في نصوصه من 29 آذار ومن 5 نيسان 1978 في الكوليج دو فرانس (ميشيل فوكو، **الأمن، الأرض والسكان**، م س).

حواشي الفصل الرابع:

1- إنزو ترافرســو، **بالنار والدم (1914-1945). الحرب الأهلية الأوروبية،** E. TRAVERSO, *À feu et à sang (1914-1945). La guerre civile européenne,* Stock, Paris, 2007؛ انظر أيضاً تيم ماســون، **الفاشية والنازية والمجتمع الألماني**، م س.

2- إميليــو جنتيلي، «تحدينــا للنجــوم» E. GENTILE, « La nostra sfida alle stelle ». *Futuristi in Politica,* Editori Laterza, Rome, 2009.

3- إميليو جنتيلي، **ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل**، م س.

4- داڤيد ف. كرو، «مقدمة عامة»، م س.

5- لقد بيّن زيغمونت بومان، هذا البعد الحديث للرايــخ الثالث في: **الحداثة والمحرقة،** *Modernité et Holocauste,* La Fabrique, Paris, 2002 انظــر أيضاً ديتليــف پوكيرت، **داخل ألمانيا النازية**، م س، الذي يبين كيف كانت الحداثة الأساســية في الحكم النازي، لكن أيضاً كيف كانت هذه الحداثة ذات ازدواجية خاصة بالنظرة السياسية.

6- آلف لودتكه، نقل عن آدم توز، **ثمن الدمار**، م س.

7- پيتر رايش، **جاذبية النازيــة** P.REICH, *La Fascination du nazisme,* Odile Jacob, Paris, 1993؛ داڤيد ف كرو، «مقدمة عامة»، م ن.

8- أناتولي ڤيشنفسكي، **المنجل والروبل**، م س؛ ألكساندر زينوڤييف، **المستقبل المشع**، م س.

9- توماس هنري ريغبي، «مقدمة»، م س.

10- عن تأثير المجتمع الدولي للإحصاءات في الاتحاد السوڤياتي، ونشر الأفكار حول هذه المسألة، ألان بلوم ومارتين ميبوليه، **الفوضى البيروقراطية**، م س، فضلاً عن مارتين ميبوليه، **بناء الاشتراكية بالأرقام**، م س.

11- مارتين ميبوليه، م ن.

12- م ن، وكاترينا آزاروڤا، **الشقة الطائفية**، م س.

13- شــايلا فيتزپاتريك، **الستالينية في الشــأن اليومي**، م س؛ تحليل مستعاد من قبل سلاڤوي جيجك، **هل قلتم شمولية؟ خمس مداخلات حول (سوء) استخدامات لمفهوم**، م س.

14- شــايلا فيتزپاتريك، **الستالينية في الشــأن اليومي**، م س؛ كاترينا آزاروڤا، **الشقة الطائفية**، م س؛ أناتولي ڤيشنفسكي، **المنجل والروبل**، م س.

15- أناتولي ڤيشنفسكي، م ن؛ ألان بروسا، الستالينية، بين التاريخ والذاكرة،

16- إنزو ترافرسو، **التوتاليتارية**، م س.

17- أورلاندو فايجس، **الموشوشون**، م س.

18- م ن، ص 96.

19- إنزو ترافرسو، **بالنار والدم**، م س.

20- أنطوان كرنن، **الصين، نحو اقتصاد السوق**، م س؛ جان-لويس روكا، الشرط الصيني، م س.

21- إيڤ شڤريه، «الأمبراطورية المتمددة»، م س.

22- جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س.

23- بياتريس هيبو، «هامش المناورة "لتلميذ اقتصادي صالح": تونس بن علي»، م س.

24- أخصائي كبير للمسألة هو ظافر طبرق، الذي كتب للأسف في التركية حول هذه القضايا. انظر كذلك، إيريك ج. زيورشـيه، **تركيا. تاريخ حديث**، J. ZÜRCHER, *Turkey. A Modern History,* Tauris, Londres, 1993، وأيهان أكتار، «القومية الاقتصادية في تركيا...»، م س.

25- أيهوا أونغ، **روح المقاومة والانضباطية الرأسمالية. العاملات في ماليزيا**، خصوصاً الفصل السابع، A. ONG, *Spirits of Resistance and Capitalist Discipline. Factory Women in Malaysia,* State University of New York, Albany, 1987, notamment le chapitre 7؛ بنغ هوات شوا، **الإيديولوجيا الطائفية والديمقراطية في سينغافورة**، B.-H. CHUA, *Communautarian Ideology and Democracy in Singapore,* Routledge, Londres, 1995.

26- في حالة كامبوديا، جان-فرانسوا بايار، رولان برتران، بياتريس هيبو، رولان مارشال وفرانسواز مانجين، **المملكة الوكيلة. التحرير الاقتصادي والعنف السياسي في كامبوديا**، م س؛ بالنسبة إلى الدول الأفريقية، إمانويل فانتيني، **حوكمة صالحة وإعادة السلطة في أثيوبيا**، E. FANTINI, *Good Governance e Restaurazione autoritaria in Etiopia,* thèse de doctorat en sciences politiques, université de Turin, 2008 (www.fasopo.org/reasopo/ jr/th_fantini.pdf)؛ مهمان تيدجاني ألو، «اللامركزية في أفريقيا. حصيلة للبحث في العلوم الاجتماعية»، في م غازيبو وسيلين تيريو (إشراف)، **السياسة في أفريقيا. حالة النقاشات ودروب البحث**، M. TIDJANI ALOU, « La décentralisation en Afrique. Un état des lieux de la recherche en sciences sociales », M. GAZIBO et C. THIRIOT (dir.), *Le Politique en Afrique. État des débats et pistes de recherche,* Karthala, Paris 2009, p. 185-207.

27- زيغمونت بومان، **الحداثة والمحرقة**، م س، ص 47.

28- آدام توز، **ثمن الدمار**، م س، الفصل 6 (الزراعة)، و17 (السلاح).

29- م ن. (انظر أيضاً أعمال كريستيان جرلاش، Christian Gerlach، لسوء الحظ أعماله متوافرة فقط بالألمانية).

30- م ن، ص 554.

31- تم توضيحه من قبل كارل بولانيي، في: **الاقتصاد والديمقراطية**، م س، وفي: «الثورة المضادة»، م س.

32- آدام توز، **ثمن الدمار**، م س، فصل 16.

33- زيغمونت بومان، **الحداثة والمحرقة**، م س.

34- هانا آرندت، آيخمان في القدس. تقرير عن تفاهة السوء. H. ARENDT, *Eichmann à Jérusalem. Rapport sur la banalité du mal,* Gallimard, Paris, nouvelle édition 2002؛ سلافوي جيجك، **هل قلتم شمولية؟ خمس مداخلات حول (سوء) استخدامات لمفهوم**، م س.

35- حول دور البيروقراطية الإدارية في عمل الحكم النازي، هناك العمل المتميز لراول هيلبرغ، **إبادة يهود أوروبا**، R. HILBERG, *La Destruction des Juifs d'Europe,* Gallimard, coll. « Folio », Paris, 2006 (1961). عن الحالة الخاصة لتبييض الأموال، غوتز آلي، **كيف اشترى هيتلر الألمان**، م س.

36- هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س.

37- غاستون باشلار، **الروح العلمية الجديدة**، G. BACHELARD, *Le Nouvel Esprit scientifique,* PUF, Paris, 2003, p. 16 (الطبعة الأصلية، 1934).

38- ألان بلوم، ومارتين ميبوليه، **الفوضى البيروقراطية**، م س؛ ومارتين ميبوليه، **بناء الاشتراكية بالأرقام**، م س.

39- كارلو غينسبورغ، «قتل مانداران صيني. في العواقب الأخلاقية للمسافة»، في: كارلو غينسبورغ، عن بعد. تسع مقالات عن وجهة النظر في التاريخ، C. GINZBURG, *À distance. Neufs essais sur le point de vue en histoire,* Gallimard, Paris, 2001, p. 165-180.

40- هذا التحييد عبر التصنيف حسب الفئات التي تزيل الصفة الإنسانية أوضحه نيكولا ويرث في كتابه: نيكولا ويرث، **السكير وبائعة الزهور**، م س.

41- أليساندرو ستانزياني، **الاقتصاد في الثورة. الحالة الروسية، 1870-1930**، م س، بخاصة الفصل 17 والخاتمة.

42- آلف لودتكه، "شرف العمل". عمال الصناعة وسلطة الرموز في ظل الاشتراكية القومية»، في: دافيد ف. كرو (إشراف)، **المجتمع الألماني والنازية**، م س، 67-109؛ كريستوفر براونينغ، **الخطى نحو الإبادة. مقالات حول إطلاق الحل النهائي**، C. BROWNING, *The Path to Genocide. Essays on Launching the Final Solution,* Cambridge University Press, Cambridge, 1992.

43- فيكتور كليمبرر، **لغة الرايخ الثالث**، م س، فصل 23.

44- كارلو غينسبورغ «مقدمة»، م س، ص 11-13.

45- نيكولا ويرث، **السكير وبائعة الزهور**، م س.

46- كل هذه العبارات مأخوذة من ، م ن.

47- زيغمونت بومان، **الحداثة والمحرقة**، م س، ص 58 - 60.

48- هذه العبارات تم توضيحها من قبل زيغمونت بومان، م ن، كارلو غينسبورغ، **عن بعد**، م س (الذي أخذ منه تعبير «عقدة العلاقات»، ص 173) وإنزو ترافرسو، **بالنار والدم (1914-1945). الحرب الأهلية الأوروبية**، م س.

49- بياتريس هيبو، «بيروقراطية نيوليبرالية» مداخلة في ندوة حول «برقرطة العالم»، B. HIBOU, « Bureaucratie néolibérale », intervention au colloque « La bureaucratisation du monde », FASOPO/REASOPO, 6 février 2009؛ بوريس صموئيل، «الأطر الإستراتيجية لمكافحة الفقر، ومسارات التخطيط في بوركينا فاسو» B. SAMUEL, « Les cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté et les trajectoires de la planification au Burkina Faso », *Sociétés politiques comparées,* n° 16, juin 2009 (www.fasopo.org/reasopo/n16/article.pdf)؛ إرين بونو، «الظاهرة التشاركية في المغرب من خلال أساليب عملها ومعاييرها»، I. BONO, « Le phénomène participatif au Maroc à travers ses styles d'action et ses normes », *Les Études du CERI,* 166, juin 2010؛ ريكاردو پنافيل، **الحدث الخطابي الإفقاري، مكافحة الفقر وإعادة تعريف الشأن السياسي في أميركا اللاتينية**، R. PEÑAFIEL, *L'Événement discursif paupériste, lutte contre la pauvreté et redéfinition du politique en Amérique Latine*؛ رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة كيبك، مونتريال، كانون الثاني/ يناير 2008. (http://www.fasopo.org/reasopo/jr/these_penafiel_vol1 etvol2.pdf).

50- إنزو ترافرسو، **بالنار والدم (1914-1945). الحرب الأهلية الأوروبية**، م س، ص 117.

51- دومينيك بوير، «الرقابة كرسالة»، م س.

52- سيو كيرّي جانسن (S. C. JANSEN)، أورده المرجع السابق. ص 522.

53- بندياب ب تليلي، «في مفارقات الفكر الإصلاحي التونسي الحديث والمعاصر (1830-1930)» B. TLILI, « Des paradoxes de la pensée réformiste tunisienne moderne et contemporaine (1830-1930) », *Africa* (Rome),vol. XXX, n° 3, septembre 1975، أعيد إيراده، في: بندياب ب تليلي، **النزعات القومية، والتيارات الإشتراكية والنقابية في مغرب السنوات 1919-1934**، B. TLILI, *Nationalismes, socialisme et syndicalisme dans le Maghreb des années 1919-1934,* Publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1984, vol. 1, p. 25-60؛ بياتريس هيبو، «**تونس : من نزعة إصلاحية إلى أخرى**»، م س؛ وكذلك «الإصلاحية، السيرة السياسية الكبرى لتونس المعاصرة»، م س.

54- بياتريس هيبو، **المراقبة والإصلاح**، م س، الفصل 2.

55- انظر أعمال العربي شويخة، وبخاصة «أسس حرية الإعلام ووضعيتها في تونس. مقالة تحليلية»، « fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie. Essai d'analyse », *L'information au Maghreb*, Cérès Production, Tunis, 1992؛ «استبداد الدولة والدهاء الفردي. فنون السلوك، الأمثال، الإنترنت كأشكال للمقاومة، وحتى الاحتجاج»، في: ألفت لملوم، وبرنار رافنيل (إشراف)، **تونس بن علي. المجتمع ضد الحكم**، *La Tunisie de Ben Ali. La société contre le régime,* L'Harmattan, Paris, 2002, p. 197-211، كذلك في جان -فيليب برا والعربي شويخة (إشراف)، **وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات في المغرب والبحر المتوسط**، J.-P. BRAS et L. CHOUIKHA (dir.), *Médias et Technologies de communication au Maghreb et en Méditerranée,* IRMC, Tunis, 2002.

56- بياتريس هيبو، **المراقبة والإصلاح**، م س، فصل 2. و«الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا...»، م س.

57- انظر فرناندو روزاس **الدولة الحديثة (1926-1974)**، م س؛ بيير غويبنتيف، **ممارسة القانون الدولي والجماعي للضمان الاجتماعي. دراسة علم اجتماعي قانوني للتنسيق. مثال البرتغال**، م س؛ دانيال فرناندو دا سوليداد كارولو، إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لعام 1962 في مؤسسة الرعاية للدولة البرتغالية.

58- بيير غويبنتيف، «نشأة الرعاية الاجتماعي. معلومات عن مصادر الأمن الاجتماعي وارتباطه مع 'النقابة'»، م س.

59- أود أن أشكر فيكتور بيريرا، لمشاركتي النتائج الأولى لبحثه الجاري الذي لم ينشر بعد حول التكنوقراط البرتغاليين بين عامي 1952 و1974. انظر أيضا بيدرو راموس بينتو، «الإسكان والمواطنة. تكوين الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين في البرتغال»، م س.

60- فيروز أحمد، **نشأة تركيا الحديثة**، F. AHMAD, *The Making of Modern Turkey,* Routledge, Londres et New York, 1993.

61- شريف ماردين، «من التنظيمات إلى إصلاحات حكومات حزب العدالة والتربية»، S. MARDIN, « Des .Tanzimat aux réformes du gouvernement AKP en Turquie », conférence du FASOPO, 17 mai.

62- شارل كورزمان، «مقدمة: الحركة الإسلامية التحديثية»، في: شارلز كورزمان (إشراف)، **الإسلام التحديثي**، 1840-1940. C. KURZMAN (dir.), *Modernist Islam, 1840-1940. A Sourcebook,* Oxford University Press, .Oxford, 2002, p. 3-27.

63- شريف ماردين، **أصول فكر العثمانيين الشباب**، م س؛ كذلك بندياب تليلي، العلاقات الثقافية بين الشرق والغرب، م س؛ «مقدمة: الحركة الإسلامية التحديثية»، م س.

64- فرانسوا جورجون، **عبدالحميد الثاني، السلطان الخليفة**، م س.

65- شريف ماردين، **أصول فكر العثمانيين الشباب**، م س.

66- ماكس ڤيبر: «البرلمان والحكومة في ألمانيا المعاد تنظيمها. أسهام في النقد السياسي لجسم الموظفين ونظام الأحزاب»، في: **الأعمال السياسية**، ص 307-455.

67- ريمون پولين، «التحليل الفلسفي لفكرة الشرعية»، م س.

68- سالڤاتوري لوپو، **الفاشية الإيطالية**، م س، وإميليو جنتيلي، **ما هي الفاشية؟ التاريخ والتأويل**، م س.

69- جان-إيف دورماجن، **الدولة الشمولية في إيطاليا، منطق الفاشية**، م س، و«المساهمة التكنوقراطية في تطرف الحكم الفاشي الإيطالي»، في: آني كولوڤالد، وبريجيت غايتي (إشراف)، **الديمقراطية في الأقاصي. حول التجذير السياسي**، م س، ص 175-200.

70- ڤيكتور كليمپرر، **لغة الرايخ الثالث**، م س؛ هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س.

71- آلف لودتكه، «"شرف العمل". عمال الصناعة وسلطة الرموز في ظل الاشتراكية القومية»، م س.

72- آدام توز، **ثمن الدمار**، م س.

73- برونو كارستني، «المجرم، الوطني، المواطن. أصل فكرة الانضباط»، م س.

74- هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س.

75- هذه التعابير هي على التوالي من ألان ديروزيير، **من أجل علم اجتماع تاريخي للتكميم. الحجة الإحصائية 1 (بخاصة الفصل الرابع)** A. DESROSIÈRES, *Pour une sociologie historique de la quantification. L'argument statistique 1,* Presses de l'École des Mines, Paris, 2008، ومن تيودور پورتر، **الثقة في الأرقام. ملاحقة الموضوعية في العلوم والحياة العامة.** T. PORTER, *Trust in Numbers. The pursuit of Objectivity in Science and Public Life,* Princeton University Press, Princeton, 1995, و«تقديم»، في: مارتين ميپوليه، **بناء الاشتراكية بالأرقام**، م س.

76- م ن.

77- ورد في م ن.

78- إيمانويل ديديه، **ممّا تتكون أميركا؟ الإحصاءات النيوديل والديمقراطية** E. DIDIER, *En quoi consiste l'Amérique ? Les statistiques, le New Deal et la démocratie, La Découverte,* Paris, 2009.

79- تيودور پورتر، **الثقة في الأرقام. ملاحقة الموضوعية في العلوم والحياة العامة**، م س، كذلك أندرو باري، وتوماس أوسبورن، مع نيكولا روز (إشراف)، **فوكو والدواعي السياسية. الليبرالية والنيوليبرالية ودواعي الحكم**، م س.

80- ألان ديروزيير، «تأريخ الفعل العمومي. الدولة، السوق والإحصاءات»، في: پاسكال لابورييه، وداني تروم (إشراف)، «تأريخ الفعل العمومي. الدولة، السوق والإحصاءات»، ص 207-221، كذلك الحكم بالأرقام. الحجة الإحصائية، *Gouverner par les nombres. L'argument statistique 2,* Presses de l'École des Mines, Paris, 2008. يقدم فيه ايمانويل ديديه توضيحاً رائعاً جداً بخصوص الولايات المتحدة (ممّا تتكون أميركا؟... م س)، عندما انتقلوا من ليبرالية عشرينيات القرن الماضي إلى التدخلية التي أسست لـلنيوديل (New Deal) .

81- ميشيل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي 1- فنون الإنجاز**، م س.

82- محمد طوزي، «إسلامويون، تكنوقراط، والقصر»، م س؛ وبياتريس هيبو، المغرب: من نزعة محافظة

إلى أخرى، وفي: جان-فرانســوا بايار، ريشار بانيغاس، رولان برتران، بياتريس هيبو، جوليان مايمون، وفرانســواز مانجين، التركة الاســتعمارية، والحوكمــة المعاصرة، مجلــد 2، J.-F. BAYART, R. BANÉGAS, R. BERTRAND, B. HIBOU, J.MEIMON, F.MENGIN, *Legs colonial et gouvernance contemporaine,* vol. 2, FASOPO, Paris, décembre 2006, متــاح علــى موقع FASOPO (www.fasopo.org) : http://www. fasopo.org/publications/legscolonial2_bh_1206.pdf.

83- محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، م س.

84- بخصــوص هذه الحالة الدقيقة جداً لهذه العملية في قطاع الاتصالات الســلكية واللاســلكية، انظر، بياتريس هيبــو ومحمد طوزي، «حول الانجازات على خط الإصلاحــات. تحرير خدمات التواصل والاتصال في المغرب»، م س.

85- بياتريس هيبو، «المغرب: من نزعة محافظة إلى أخرى»، م س.

86- تعابير لأشخاص أجريت معهم مقابلات، الدار البيضاء والرباط، أيار 2007.

87- محمد طوزي، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، م س.

88- محمد طوزي، «التمثيل/ التوســط. رهانات سلطوية في الحقول السياسية المعطلة»، في: ميشيل كامُو (إشــراف)، تغييرات سياسية في المغرب، M. CAMAU (dir.), *Changements politiques au Maghreb,* numéro spécial de l'Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XVIII, Éditions du CNRS, Paris, 1989, p. 153-168.

89- ســتيفن برينت، في عصر الخبراء. تبدل أدوار محترفي السياســة والحياة العامة، S. BRINT, *In an Age of Experts. The Changing Role of Professionals in Politics and Public Life,* Princeton University Press, Princeton, 1994؛ ميشــيل كالون، بيير لاسكوم، ويانيك بارت، الفعل في عالم غير مستقر، دراسة حول الديمقراطية التقنية، M. CALLON, P. LASCOUMES et Y. BARTHES, *Agir dans un monde incertain. Essai sur la démocratie technique,* Le Seuil, Paris, 2001؛ توماس أوســبورن، «حول المثقفين الوســطاء تبادل الأفكار في مجتمع المعرفة»، « On mediators Intellectuals and the ideas trade in the knowledge society » ، *Economy and Society,* vol. 33, n° 4, novembre 2004, p. 430-447؛ يانيك بارث، ســلطة التردد. طرح مسألة النفايات النووية في السجال السياســي، Y. BARTHES, *Le Pouvoir d'indécision. La mise en politique des déchets nucléaires,* Economica, Paris, 2005؛ ف بورتــون، «مــن الخبــرة العلميــة إلى ترصد المرضــى، نشاط السهر الصحي»، F. BURTON, « De l'expertise scientifique à l'intelligence épidémiologique. L'activité de la veille sanitaire », Genèses, n° 65, avril 2006, p. 71-91.

90- استعنت بالطبع بتعبير لــجيمس فرغيسون، في: الآلة المضادة للسياســة. «تنمية»، عدم التسييس والســلطة البيروقراطية فــي ليزوتــو، J. FERGUSON, « dans son *The Anti-Politics Machine. « Development », Depolitization and Bureaucratic Power in Lesotho,* University of Minnesota Press, Minneapolis, 1994.

91- هــذا ما أوضحه جيداً تيموثي ميتشــل، انطلاقاً مــن الحالة المصرية تيموثي ميتشــل، حكم الخبراء مصر، السياســة ذات النزعة التقنية، الحداثة، T. MITCHELL, *Rules of Experts. Egypt, Techno-Politics, Modernity,* University of California Press, Berkeley, 2002، انظر أيضاً ميشيل كالّون (مشرف)، قوانين السوق، M. CALLON (dir.), *The Laws of the Markets,* Blackwell, Oxford, 1998، و«مصر والخبراء» « L'Égypte et les experts », *Annales des Mines,* n° 86, décembre 2006, p. 12-26.

92- جان-فرانسوا بايار، الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة، م س، فصل 1؛ آشيل مبيمبي، ولادة حرب الأنصار في جنوب الكاميرون، م س.

93- ريكاردو بنافيل، الحدث الخطابي الإفقاري، مكافحة الفقر وإعادة تعريف الشأن السياسي في أميركا اللاتينية، م س.

94- حول عملية التأقلم، انظر رولان بارث، الميتولوجيات، R. BARTHES, *Mythologies*, Le Seuil, Paris,1957. حول التأقلم الخاص «بالتنمية»، جيلبير ريست، التنمية، قصة معتقد غربي، G. RIST, *Le Développement, histoire d'une croyance occidentale*, Presses de Sciences Po, Paris, 1996؛ جيمس فيرغوسون، الآلة المضادة للسياسة، م س. بياتريس هيبو، «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرساليين»، م س.

95- من أجل قراءة نقدية لهذا الخطاب حول مكافحة الفساد: أوليفيه ڤاليه، الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد، م س. وحول مكافحة الفقر، ريكاردو بنافيل، الحدث الخطابي الإفقاري، مكافحة الفقر وإعادة تعريف الشأن السياسي في أميركا اللاتينية، م س.

96- جيمس فرغيسون، الآلة المضادة للسياسة، م س.

97- بيير بورديو، مغزى الكلام، م س، ص 155.

98- أندرياس شدلر، A. نهاية السياسة، استقصاء في السياسة المضادة الحديثة؟، A. SCHEDLER, *The End of Politics ? Explorations in Modern Antipolitics*, Macmillan, Londres, 1997؛ آلفيو ماستروپاولو، في مناهضة السياسة، بدايات الأزمة الإيطالية. A. MASTROPAOLO, Antipolitica. Alle origini della crisi italiana L'Ancora, Naples, 2000. وجنون البقر الذي أصاب الديمقراطية. اليمين الجديد، الشعبوية، ومناهض السياسة، *La mucca pazza della democrazia. Nuove destre, populismo, antipolitica*, Bollati Boringhieri, Turin, 2005.

99- بياتريس هيبو: «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرساليين»، م س، B. SAMUEL, « Les cadres stratégiques, nouveaux fétiches des politiques de développement ? », contribution au colloque « Les Mots du développement», Paris, novembre 2008.

100- انظر الفصل 3، بالنسبة إلى«بناء توافق» « building consensus »، انظر برونو لوتييه، «السكوت علامة "الرضى" بلغة التنمية»، م س. حول توافق سياسات التنمية، ورفض الشأن السياسي من قبل الجهات المانحة، انظر بياتريس هيبو: «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرساليين»، م س؛ جيلبير ريست (إشراف)، كلمات السلطة المعنى واللامعنى للبلاغة الدولية، G. RIST (dir.), *Les Mots du pouvoir. Sens et non-sens de la rhétorique internationale*, Nouveaux Cahiers de l'IUED, n° 13, PUF, Paris, 2002؛ جان-لويس سيرو، «عدم تسييس الخطاب داخل منظمة التجارة العالمية»، J.-L. SIROUX, « La dépolitisation du discours au sein de l'Organisation Mondiale du Commerce », *Mots. Les langages du politique*, n° 88, 2008, p. 13-23.

101- جاك رانسيير، كراهية الديمقراطية، J. RANCIÈRE, *La Haine de la démocratie*, La Fabrique, Paris, 2005.

102- غي هيرميه، «حكم بتعددية محدودة؟ حول الحوكمة الديمقراطية»، G. HERMET, « Un régime à pluralisme limité ? À propos de la gouvernance démocratique », *Revue française de science politique*, vol. 54, n° 1, février 2004, p. 159-178، وهل الحوكمة اسم مرحلة ما بعد الديمقراطية، م س.

103- جان-فرانسوا بايار، الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة، م س؛ بياتريس هيبو: «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرساليين»، م س.

104- بوريس صموئيل، «الأطر الإستراتيجية...»، م س.

105- جان-فرانسوا بايار، «أفريقيا في العالم. تاريخ انفتاح»، J.-F. BAYART, « L'Afrique dans le monde. Une histoire d'extraversion », *Critique internationale,* n° 5, octobre 1999, p. 97-120؛ والمقالة نفسها بالإنكليزية، في « Africa in the World. A history of extraversion », *African Affairs,* vol. 99, n° 395, .avril 2000, p. 217-267.

106- أوليفييه ڤاليه، الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد، م س.

107- عرض هذا بطريقة مفصّلة بالنسبة إلى حالة بوركينا فاسو من قبل بوريس صاموئيل في فصول مختلفة من أطروحته وفي مقالته: «الأطر الإسترتيجية»، م س.

108- جان-فرانسوا بايار، الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة، م س.

109- بوريس صموئيل، «الأطر الإسترتيجية»، م س.

110- آلفيو ماستروپاولو، «الأطر الإسترتيجية»، م س.

111- مايكل پاور، مجتمع المحاسبة. الاستغرق في المراقبة. M. POWER, *La Société de l'audit. L'obsession du contrôle,* La Découverte, Paris, 2005.

112- پيير ماشري، من كانغيلهيم إلى فوكو، م س.

113- لتفاصيل أكثر حول هذه الحالة، بياتريس هيبو، وأوليفييه ڤاليه، طاقة B. HIBOU et O. VALLÉE, *Énergie du Mali, ou les paradoxes d'un « échec retentissant »*, AFD, Paris, document de travail n° 37, janvier consultable. 2007.

114- حول الأعمال الكبيرة والتوطين راجع : جيمس سكوت، الظهور بمظهر الدولة. كيف فشلت بعض الخطط في تنمية الشروط الإنسانية، J. C. SCOTT, *Seeing Like a State. How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed,* Yale University Press, New Haven, 1998.
حول المفهوم السياسي للتنظيم الذاتي للمشاريع جوليا إيلياشار، أسواق نزعة ملكية. منظمات غير حكومية، تنمية اقتصادية، والدولة في القاهرة، J. J. ELYACHAR, *Markets of Dispossession. NGOs, Economic Development, and the State in Cairo,* Duke University Press, Durham, 2005؛ أيزي بوغرا، «الفقر والمواطنة. استعراض لبيئة السياسة الاجتماعية في تركية الجمهورية»، A. BUĞRA, « Poverty and citizenship. An overview of the social-policy environment in republican Turkey », *International Journal of Middle East Studies,* vol. 39, n° 1, février 2007, p. 33-52-policy « Poverty and citizenship؛ إرين بونو، «النشطاء التشاركيين كسوق للعمل. التطبيع الاجتماعي والسياسي بالأعمال المدرة للمداخيل» I. BONO, « L'activisme associatif comme marché du travail. Normalisation sociale et politique par les "activités génératrices de revenus" », *Politique africaine,* 120, décembre 2010, p 25-44.

115- بياتريس هيبو، «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرساليين»، م س.

116- تعبير «اقتصاد النهب/ économie de pillage» هو تعبير لوليم جورج هوسكينز، عصر النهب. اكلترا في عهد الملك هنري الثامن، W. G. HOSKINS (The Age of Plunder. The England of

بخصوص إنكلترا هنري الثامن Henry VIII, 1500-1547, Longman, Londres, 1976). يشير هذا المصطلح إلى احتكار ممثلي السلطة العامة الموارد الاقتصادية لأغراض خاصة، وقد استخدمته في الحالة الأفريقية بياتريس هيبو، «"الرأسمال الاجتماعي" للدولة باعتبارها عنصر خيبة، أو حيل المخابرات الاقتصادية»، في: جان-فرانسوا بايار، ستيفن إلّيس، وبياتريس هيبو، **تجريم الدولة في أفريقيا**، م س، ص 69 – 113. وبياتريس هيبو، «في الخصخصة...»، م س.

117 - بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياسة تدخلية؟** م س.

118 - جان-فرانسوا بايار، ستيفن إلّيس، بياتريس هيبو، **تجريم الدولة في أفريقيا**، م س، وبخاصة الفصل الأول، «من السلبوقراطية إلى الدولة المارقة؟»، ص 1 – 31.

119 - وليم رينو، **الفساد وسياسة الدولة في سيراليون**، W. RENO, *Corruption and State Politics in Sierra Leone*, Cambridge University Press, Cambridge, 1995؛ جان-فرانسوا بايار، «خاتمة»، في پيير جيشيير وبييت كونينغس، «مسارات تراكم في الكاميرون»، J.-F. BAYART, « Conclusion », *in* P. GESCHIERE et P.KONINGS (dir.), *Itinéraires d'accumulation au Cameroun*, Karthala, Paris, 1993, p. 335-344.

120 - جان-فرانسوا بايار، «هل هي نهاية الجولة في جنوب الصحراء؟» J.-F. BAYART, « Fin de partie au sud du Sahara ? »؛ في سيرج ميخايلوف (إشراف)، **فرنسا وأفريقيا. دليل نصطحبه من أجل رحلة جديدة**، S. MICHAILOF (dir.), *La France et l'Afrique. Vade-mecum pour un nouveau voyage*, Karthala, Paris, 1993, p. 112-129.

121 - بياتريس هيبو، «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا. من دليل الاقتصاد إلى الواقع (والمصيبة) الإرساليين»، م س.

122 - جان-فرانسوا بايار، **حكم العالم**، م س.

123 - جان-لويس سيرو، «عدم تسييس الخطاب داخل منظمة التجارة العالمية»، م س. مامادو ديوف، «الأسماك لا تصوت لمصلحة ميزانية من أجل شراء سنانير»، م س. بونّي كامبل، «الحوكمة، والإصلاح المؤسسات والدولة...»، م س.

124 - بوريس صموئيل، «الأطر الإستراتيجية...، م س؛ أوليڤيه ڤاليه، **السلطات والسياسات في أفريقيا**، O. VALLÉE, *Pouvoirs et Politiques en Afrique*, Desclée de Brouwer, Paris, 1999؛ بياتريس هيبو، «المؤسسات المالية الدولية: البنك الدولي»، في: پول شرايدر (إشراف)، **جعل العالم آمن من أجل الديمقراطية؟ البعد الدولي للترويج للديمقراطية**، P. SCHRAEDER (dir.), *Making the World Safe for Democracy ? The International Dimension of Democracy Promotion*, Lynne Rienner Publishers, 2002, p. 173-191؛ بياتريس هيبو، «هامش المناورة "لتلميذ اقتصادي صالح": تونس بن علي»، م س. لمزيد من التوسع انظر الفصل 7 لاحقاً.

125 - پيير روزانڤالون، **الشرعية الديمقراطية**، م س؛ فابيين پيتر، **الشرعية الديمقراطية**، F. PETER, *Democratic Legitimacy*, Routledge, New York, 2009. حول بناء الشرعية في الفضاء العام: أشيم هورلمان، A. HURRELMANN, ستيفن شنايدر S. SCHNEIDER وجنز ستيفّك، J. STEFFEK، الشرعية في عصر السياسة المعولمة، م س؛ ميكايل فوسل، «شرعنة الدولة. من إضعاف السلطة إلى عودة القوة»، M. FOËSSEL, « Légitimation de l'État. De l'affaiblissement de l'autorité à la restauration de la puissance », *Esprit*, mars-avril 2005, p. 242-256، وميكايل فوسل، «الأمن، أنموذج مثال من أجل عالم خائب» « La sécurité, paradigme pour un monde désanchanté », *Esprit*, août-septembre 2006, p. 194-207؛ مارسيا غريم، **تنظيم الموافقة. دور العدالة الإجرائية في الثقة بالسياسة والامتثال لها**. M. GRIMES, « Organizing consent. The role of procedural fairness in political trust and compliance »,.*European Political Research*, vol. 45, n° 2, mars 2006, p. 285-315.

126- مثلاً، «المبادئ الأخلاقية المعنوية للعقيدة الجتماعية النقابية» البرتغالية (أنابيلاّ كارڤالو، وهيلينا مورو، **الخدمات الاجتماعية في الدولة الحديثة**، م س، ص 124)؛ روح الإحسان والخير» (ألسينا ماريا دو كاسترو مارتينز، **نشأة الخدمات الاجتماعي ومأسستها في البرتغال**، م س، ص 377).

127- بالنسبة إلى الاتحاد السوڤياتي، انظر مارتين ميوليه، **بناء الاشتراكية بالأرقام**، م س. شايلا فيتزپاتريك، **الستالينية في الشأن اليومي**، م س.

128- ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب**، م س؛ ميشيل سينيلار، **فنون الحكم. من الرعاية إلى مفهوم الحكومة**، م س، و«وضعية محاضرة»، م س؛ بالنسبة إلى حالة تونس، بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س.

129- جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، J.-J. ROUSSEAU, *Du contrat social,* Hachette Littératures, Paris, 2005, édition présentée par B. de Jouvenel؛ ماكس ڤيبر، **الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية، متبوعاً بمقالات أخرى**، م س، **ورجل السياسة والعالِم**، *Le Savant et le Politique,* La Découverte, Paris, 2003؛ ميشيل فوكو، **الأمن والأرض والسكان**، م س.

130- پيير روزانڤالون، **الشرعية الديمقراطية**، م س.

131- على التوالي، في: **الشأن اليومي والمهم**، م س، وفي: **الخبز والسيرك**، م س.

132- شيء ما كان يُشار إليه غالباً من قبل فلاسفة السياسة (انظر مثلاً المساهمات في: فكرة الشرعية، م س؛ هكذا انهى ريمون پولين، مقالته: الشرعية هي «بناء معقد وهش وفي تشكل مستمر»، م س، ص 27)، لكنه قلما جرى إظهاره للمفارقة في تحليلات علم الاجتماع السياسي.

133- وهذا ما يظهر أظهره أيضاً التحليل الذي يقدمه آلف لودتكه، «الجمهورية الديمقراطية الألمانية كتاريخ. تأملات تأريخية»، م س.

134- نوربرت إلياس، **مجتمع الأفراد**، N. ELIAS, *La Société des individus,* Fayard, Paris, 1997؛ **ما هو علم الاجتماع؟**، *Qu'est-ce que la sociologie ?* Éditions de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 1991.

135- سوديپتا كاڤيراج، «حول سحر الدولة. الفكر الهندي حول دور الدولة في وصف الحداثة»، KAVIRAJ, « On the enchantment of the State. Indian thought on the role of the state in the narrative of modernity », *Archives européennes de sociologie*؛ **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س؛ بوريس صموئيل، «**الأطر الإستراتيجية لمكافحة الفقر...**».

136- ميشيل دو سيرتو، **العجز عن الاعتقاد**، م س، ص 119.

137- كارل پولانيي، **التحوّل الكبير**، م س.

138- بياتريس هيبو (إشراف)، **خصخصة الدول**، م س، و«مقدمة الطبعة الإنكليزية لذات الكتاب بالإنكليزية، منشورات جامعة كولومبيا 2004، ص 7 – 16.

139- ريشار بانيغاس، وجان-پيير وارنييه، «الوجوه الجديدة للنجاح والسلطة» م س.

140- سيرجيو كوتا، «ظواهرية الشرعية» م س، ص 78.

141- بنديكت أندرسون، **المخيال الوطني. تأملات في نشأة القومية وازدهارها**، B. ANDERSON, *L'Imaginaire national. Réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme,* La Découverte, Paris, 2000 (1983).

142- ڤاكلاڤ هاڤل، **مقالات سياسية**، م س؛ ألكسندر زينوڤييف، **المستقبل المشع**، م س.

143- بُعد لم أحلله هنا بسبب مقاربتي للاقتصاد السياسي، لكن تمت مقاربته، في: ميشيل سينيلار، **فنون الحكم. من الرعاية إلى مفهوم الحكومة**، م س.

144- آلف لودتكه، «الجمهورية الديمقراطية الألمانية كتاريخ. تأملات تأريخية»، م س.

حواشي مقدمة الجزء الثاني:

1- أشير هنا سواء إلى الأفكار التي طرحها ميشيل دوبري حول الفكر الفيبري(ميشيل دوبري، الشرعية وحسابات عقلانية...» م س، أو إلى أفكار كلود لوفور حول المآزق التي طرحتها تحليلات الاستبداد بوصفها نمطاً - مثالياً يبسّط حد الإفراط الحقائق التاريخية (كلود لوفور، **التعقيد. عودة للحديث عن الشيوعية**، C. LEFORT, *La Complication. Retour sur le communisme,* Fayard, Paris, 1988، مذكور أيضاً من قبل إنزو ترافرسو، **الشمولية. القرن العشرون موضع النقاش**، م س.

2- ماكس ڤيبر، «عناصر لمناقشة أفكار إدوار ماير 1906» « éléments pour une discussion des idées d'Édouard Meyer 1906، في: ماكس ڤيبر، **مقالات حول نظرية العلم**، م س، ذكره هينّرك في ترجمته الخاصة، في: «حول التاريخ القديم والاقتصاد السياسي عند ماكس ڤيبر»، م س، ص 58.

3- ذكره ميشيل هنري، **الاشتراكية حسب ماركس**، م س، ص 31 ومايليها.

4- ديدييه فاسّان، «السلطة الحيوية أو الشرعية الحيوية، روعة الصحة العامة وبؤسها» م س.

5- عنوان فرعي لأحد فصول كتاب پول ڤين، **الخبز والسيرك**، م س، ص38 وما يليها (لرؤية العرض الذي قدمه حول هذا الموضوع).

6- هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س، ص 217.

7- ميشيل دو سيرتو، **العجز عن الاعتقاد**، م س، ص81.

8- ميشيل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي**، م س (كل العبارات الواردة بين قوسين هي لـ ميشيل دو سيرتو في مقدمته العامة ص XXXV-IIII).

9- المرجع السابق (العبارات هي لميشيل دو سيرتو)؛ انظر أيضاً الأبحاث السابقة لهنري لو فيڤر: **نقد الحياة اليمية**، H. LEFEBVRE, *Critique de la vie quotidienne,* L'Arche, Paris, 3 volumes, 1946, 1961 et 1981. في خط فكري آخر، هذا ما أوضحه أيضاً ك. غرينيون وج- ك پاسرون في النقد الذي قدماه للمعارضة بين «الثقافة الشعبية» و«الثقافة الرفيعة». *Le Savant et le Populaire. Misérabilisme et populisme en sociologie et en littérature,* Le Seuil-Gallimard, Paris, 1989.

10- روجيه شارتييه، «إستراتيجيات وتكتيكات. دو سيرتو و"فنون الإنجاز"»، في: روجيه شارتييه، **على حافة الهاوية**. م س، ص 201.

11- النسب الفكري أوضحه آلف لودتكه، في: «الجمهورية الديمقراطية الألمانية كتاريخ. تأملات تأريخية»، م س.

12- ماكس ڤيبر، **الاقتصاد والمجتمع**، م س؛ **المؤلفات السياسية**، م س، و**الأخلاقية البروتستانتية وروح الديمقراطية**، م س.

13- تعبير فيليب مينار مأخوذ من كتابه **فضائل الكولبرتية**، م س، ص ١٣.

14- انظر، مثلاً، النقد- فضلاً عن أنه دقيق للغاية وحصيف- الذي قدمه ألكسي يورشاك، A. Yurchak

à propos des écrits de V. Havel dans A. YURCHAK, « Soviet hegemony of form. Everything was forever until it was no more », *Comparative Study in Society and History,* vol. 45, n° 3, juillet .2003, p. 480-510.

15 - ألكسـاندر زينوفييف، م س، الاستشهاد الكامل هو التالي: «لكن أنتم، أنتم عاجزون عن ترك غيومكم الرومانسـية لكي تنزلوا إلى أرض الواقع الوسخة والحكم عليها من دون تحيّز. أنتم لن تفهموا إطلاقاً مجتمعنا، لأنكم لا تمتلكون الوسـائل للقيـام بذلك. بدقة أكثر، أنتم لن تفهمـوه إطلاقاً ما دمتم لن تقدّروا حـق قدرها الأهمية الكبيرة للأشـياء الصغيرة في نمط حياتنا. أكرر، أشـياء صغيرة! إذا كان نمط حياتنا عظيماً فإن ذلك بفضل أشـيائه الصغيرة، إنها عظمة اللاشيء، وكل المسألة تكمن هنا...»، ص 672.

16 - كاترينا آزاروڤا، **الشقة الطائفية**، م س، عنوان الفصل الثاني.

17 - ڤاكلاف هاڤل، «رسالة مفتوحة إلى غوستاف هوساك (1975)»، في: ڤاكلاف هاڤل، **مقالات سياسية**، ص 12.

18 - فرناندو روزاس (بالتعاون مع فرناندو مارتينز F. MARTINS ولوشـيانو دو أمارال L. DO MARAL وماريا فرناندا رولو M. F. ROLLO)، **الدولة الحديثة (1926-1974)**، م س.

19 - من أجـل جصيلة، انظر: روبير جيلّاتلي، **مـع هتلر. الألمان ووقائدهـم**، R. GELLATELY, *Avec Hitler. Les Allemands et leur Führer,* Flammarion, Paris, 2003. مـن أجـل منهجة أولى لنقد التحليلات القصدية والوظيفية حول النازية، انظر تيم ماسـون، «النية والتفسـير. مساجلة راهنة حول تفسير الاشتراكية القومية»، في: تيم ماسون، **الفاشية والنازية المجتمع الألماني**، م س، ص 212-230.

20 - نيكولا ويرث، «الستالينية في السلطة. عرض من منظور تأريخي» N.WERTH, « Le stalinisme au pouvoir Mise en perspective historiographique », *Vingtième siècle. Revue d'histoire,* n° 69, janvier-mars 2001, p. 125-1355؛ شايلا فيتزپاتريك، **الستالينية اليوم**، م س؛ فرانسوا زاڤييه نيرار، **مقدار 5 % من الحقيقة، الوشاية في الاتحاد السوڤياتي تحت حكم ستالين (1928-1941)** F.-X. NÉRARD, *5 % de vérité. La dénonciation dans l'URSS de Staline (1928-1941),* Tallandier, Paris, 2004؛ جيلّ فاڤاريل - غارّيغ، **شـرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوڤياتي وروسيا**، م س.

21 - جون لونسـدال، «فتـح دولة كينيـا 1895-1905»، م س؛ جان-فرانسـوا بايار، «خـارج "الوادي الحزين" للأفريقية»، م س، و«الابتكار المفارق للحداثةالاقتصادية»، م س.

22 - جيوڤاني ليڤي، **السلطة في القرية**، م س، ص 12 - 13.

حواشي الفصل الخامس:

1 - غوتز آلي، **كيف اشترى هتلر الألمان**، م س.

2 - هـنري آشـبي تيرنر، **المشـاريع الألمانية الكبرى وصعود هتلـر**، H.A.TURNER, *German Big Business and the Rise of Hitler,* New York University Press, New York, 1985، أظهـر فـي وقت مبكر جداً أنه قد جرت مبالغة بدور الصناعة الكبيرة وأن النظام كان قبل كل شيء ممولاً من قبل الحزب والشرائح الاقتصادية التقليدية اليمينية واليمينية المتطرفة الألمانيتين، بينما اقترح تيم ماسون، في: «أولوية السياسة. السياسة والاقتصاد في ألمانيا القومية الاشتراكية» T. MASON, « The primacy of politics.Politics and economics in National-Socialist Germany »، في: صموئيل جونسون

وُلْف (إشراف)، **طبيعة الفاشية**، S. J. WOOLF (dir.), *The Nature of Fascism,* Vintage Books, NewYork, 1969، أن الرايخ الثالث قد كان شكلاً «استثنائياً» للدولة الحديثة التي كانت قد بلغت درجة غير اعتيادية من الاستقلالية من خلال علاقتها بقوى رأس المال ومصالحه، انظر أيضاً آدام توز، **ثمن الدمار**، م س، الفصل 4، وداڤيد ف كرو، **المقدمة العامة**، م س.

3- داڤيد ف كرو، **مقدمة عامة**، م س.

4- آدام توز، **ثمن الدمار**، م س، ص، 114.

5- م ن، الفصل السادس.

6- إيّان كيرشو، **الرأي الشعبي والسياسة المنشقون السياسيون في الرايخ الثالث، باڤاريا، 1933-1945**، I. KERSHAW, *Popular Opinion and Political Dissent in the Third Reich, Bavaria 1933-1945,* Clarendon Press, Oxford, 2002 (1983).

7- پيتر هايس، **الصناعة والإيديولوجيا. *IGFarben* في زمن النازية**. P.HAYES, *Industry and Ideology. IGFarben in the Nazi Era,* Cambidge University .Press, Cambridge, 1987.

8- هذا كل ما جاء به البحث الأخير تاريخياً حول المجمع: ستيفان هـ. ليندنر، **في قلب الـ*IGFarben*. مصنع *Hoechst* الكيميائي تحت ظل الرايخ الثالث**. S. H. LINDNER, *Au coeur de l'IGFarben. L'usine chimique de Hoechst sous le IIIe Reich,* Les Belles Lettres, Paris, 2010.

9- پيتر هايس، **من التعاون إلى التواطؤ. ديغوسا في الرايخ الثالث**. P. HAYES, *From Cooperation to Complicity Degussa in the Third Reich,* Cambridge University Press, Cambridge, 2005.

10- جيرالد د فلدمان، **مؤسسة أليانس للتأمين 1933-1945**، G. D. FELDMAN, *Allianz and the German Insurance Business, 1933-1945.* Cambridge University Press, Cambridge, 2001.

11- حول تحليل القوانين الضريبية ودورها الأساسي في توضيح السياسة التمييزية تجاه اليهود، انظر سوزان ماينل، «إدانة، تمييز، نهب. القوانين الضريبية»، S. MEINL, « Stigmatisés, discriminés, pillés. Les lois fiscales antisémites dans l'Allemagne du IIIe Reich », *Revue d'histoire de la Shoah*, n° 186, janvier-juin 2007, p. 109-129. بشكل أعمّ حول الاضطهاد الإداري لليهود، انظر ف. فرانك باجور، «**سياسة تعميم السمة الآرية» في هامبورغ. الإقصاء الاقتصادي لليهود ومصادرة أملاكهم في ألمانيا النازية**، م س.

12- جيرالد د فلدمان، **مؤسسة أليانس للتأمين**، م س.

13- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، خصوصاً القسم الثالث («المفاوضات والتوافق»)، و"لن نسير في درب الدغل قط". المقاولون والسياسة في تونس»، III (« Négociations et consensus »), et « "Nous ne prendrons jamais le maquis". Entrepreneurs et politique en Tunisie », *Politix,* vol. 21, n° 84, 2008, p. 115-141.

14- انظر الفصل الأول أدناه.

15- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، خصوصاً الفصل الثالث.

16- كل هذه التعبيرات والتعليقات، تلك التي ستتبع، مأخوذة من المقابلات التي أجريت في كانون الثاني-آذار 2005.

17- بيوزمان نقلاً عن پيتر هايس، «حالات فرض الآرية على مؤسسة ديغوسا. التاريخ والحصيلة» P. HAYES, « Les "aryanisations" de la Degussa AG. Histoire et bilan », *Revue d'histoire de la Shoah,* .n° 186, janvier juin 2007, p. 70.

18- مقابلة، تونس، آذار 2005؛ أطروحة موسعة، في: بياتريس هيبو، «"لن نسير في درب حرب العصابات أبداً"»، م س.

19- بالنسبة إلى ماركس، الاقتصاد غير موجود في حد ذاته: انظر، مثلاً، **الغروندريسه مجلد 1**، *Grundrisse*, tome 1, Éditions Anthropos, Paris, 1967. بالنسبة إلى ڤيبر، الاقتصاد هو بناء غامض وعائم بالتعريف، تبعاً للسياق ولمصالح كل مجتمع: انظر على سبيل المثال كتاب ماكس ڤيبر، **مقالات حول نظرية العلم**، م س. أمّا في شأن كارل پولانيي، فإنه يشير إلى أن المشروع السياسي للاقتصاد المفكك غير قابل للحياة، وبعبارة أخرى إن الفصل المؤسسي بين 'الاقتصاد' و'السياسة' يتعلق باليوتيوبيا. كارل پولانيي، **التحوّل الكبير**، م س، وأيضاً التحليل الذي اقترحه أيزي بوغرا، «كارل پولانيي، الفصل المؤسساتي بين السياسة والاقتصاد»، م س.

20- ماكس ڤيبر، «موضوعية المعرفة في العلوم والسياسة الإجتماعية» (1904)، في: ماكس ڤيبر، **مقالات حول نظرية العلم**، م س، ص 138.

21- يذكر ڤيبر، على سبيل المثال، أن «الجوانب الاقتصادية لظاهرة ما ليست فقط مشروطة بعوامل اقتصادية وليست مصدراً لكفاءة اقتصادية بحتة، في: **مقالات حول نظرية العلم** (التشديد للمؤلف).

22- هكذا يوضح ڤيبر أن «ظاهرة ما لا تحتفظ عموماً بطابع اقتصادي على حد سواء إلّا بوصفها وطالما أن مصلحتنا تتعلّق حصرياً بالأهمية التي يمكن أن تمتلكها في النضال الفعلي من أجل الوجود»، م ن.

23- پيتر براون، **السلطة والإقناع في التاريخ القديم المتأخر**، م س، الفصل 4، والذي طوّر هذا البرهان بدءاً من «إيديولوجية العلم»، مفهوم مأخوذ من س ج هالپرين؛ آلف لودتكه، **حال العمال في ألمانيا القرن العشرين**، م س، والذي طور هذه الفكرة انطلاقاً من فكرة العناد.

24- هذا ما بيّنه إنزو تراڤرسو، حول الفترة ما بين 1914 – 1945 التي وصفها "بالحرب الأهلية الأوروبية": إنزو تراڤرسو، **بالنار والدم (1914-1945). الحرب الأهلية الأوروبية**، م س.

25- هذه النقطة تم توضيحها بشكل خاص من خلال أعمال جان پيير غروسين، كاترين كوليو-تيلين وستيفن كالبيرغ، م س (الملاحظة 2 من المقدمة العامة)، كذلك ميشيل دوبري، **الشرعية والحسابات العقلانية**، م س. من أجل نقاش في العلوم الاجتماعية بدءاً من مجالات محسوسة، جان-فرانسوا بايار (إشراف)، «إعادة ابتكار الحداثة»، م س. خصوصاً في المقدمة، جان-فرانسوا بايار، «الابتكار المتناقض للحداثة الاقتصادية»، م س.

26- سلاڤوي جيجك، **هل قلتم شمولية؟ خمس مداخلات حول (سوء) استخدامات لمفهوم**، م س، ص 73.

27- تيم ماسون، «احتواء الطبقة العاملة في ألمانيا النازية»، في: تيم ماسون، **الفاشية والنازية والمجتمع الألماني**، م س، ص 231 – 273؛ آلف لودتكه، **حال العمال في ألمانيا القرن العشرين**، م س؛ **الرأي الشعبي والسياسة المنشقون السياسيون في الرايخ الثالث**، م س؛ نيكولا ويرث، «نهضة الحركة العمالية في الاتحاد السوڤياتي ومأزقها»، م س.

28- من بين آخرين كثر، ومن أجل وجهة نظر عامة ونظرية، ميشيل فوكو، **الأمن والأرض والسكان**، م س، درس الأول من آذار 1978، **الذات والسلطة**، في: **أقوال وكتابات المجلد الرابع**، العدد 306، ص 222- 224. حول الرادكالية بشكل عام، آني كولوڤالد وبريجيت «مسائل في التجذير السياسي »، م س، عن معاداة السامية روبير جيلّاتلي، **مع هيتلر...**، م س، حول الروتين، حماية المصالح النقابية والشخصية، العمل المتقن في ألمانيا الشرقية؛ سونيا كومب، **مجتمع تحت الرقابة**، م س، حول وجوب التآلف مع الأنظمة القائمة وإحداث إستراتيجيات داخلية، پيتر هيبنر، **العمال في**

جمهورية ألمانيا الديمقراطية، م س، حول شـــروط الدخول في معارضة القاضي اليحياوي، الرابطة التونسية لحقوق الانســـان، **التقرير الســـنوي لعام 2003**، تونس، وبياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، بخاصة ص 174.

29- أورده يان ڤلاديســـلاف، «ڤاكلاف هاڤل، أو المســـؤولية كقدر»، م س، فـــي: ڤاكلاف هاڤل، **مقالات سياسية**، م س، اقتباس من ص 12.

30- رروبير باكستون، **فرانســـا في ظل حكم ڤيشي**، R. PAXTON, *La France de Vichy,* 1940-1944, Le Seuil, Paris, 19734؛ جون ســـويتس، **مدينة كليرمون فيرّان في التوقيت الألماني**، J. SWEETS, *Clermont-Ferrand à l'heure allemande,* Plon, Paris, 1996؛ فيليب بوران، **فرنســـا في توقيت الألمانـــي**، P. BURIN, *La France à l'heure allemande, 1940-1944,* Le Seuil, Paris, 1995، انظر أيضـــاً، آني كولوڤالد وبريجيـــت غايتي (إشـــراف)، **الديمقراطية في الأقاصـــي**. حول التجذير السياســـي، م س؛ نيكولا ماريوت، **هل يلزم حافز للقتل؟ حول بعض التفسيرات لعنف الحرب**، م س، كذلك ســـاندرين كوت، ساندرين كوت، **الشيوعية في الشـــأن اليومي**، م س، بصورة عامة، سلاڤوي جيجك، **هل قلتم شـــمولية؟ خمس مداخلات حول (سوء) اســـتخدامات لمفهوم**، م س، ص 138 ومايليها. (الذي يتحدث عن العمل الاشتراكي، كما يتحدث عن مكان لخلق الازدهار).

31- آلف لودتكه، **حال العمال في ألمانيا القرن العشـــرين**، م س؛ پيتـــر هيبنر، العمال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، م س.

32- ڤاكلاف هاڤل، «سلطة الذين لا سلطة لهم»، م س، ص 115 – 116.

33- موضّـــح من ليورا إســـرائيل، بخصـــوص المحاميين الفرنســـيين تحت حكومة ڤيشـــي، فـــي: ليورا اسرائيل، **أرواب ســـود وســـنوات معتمة. محامون وقضاة في المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية**، م س. بالنســـبة إلى المحامين والقضاة في تونس، انظر بياتريـــس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، وخصوصاً إريك غوب وميخائيل بشـــير عيـــاري، «**المحامون في تونس تحت حكم بن علي: مهنة مسيّســـة**»، E. GOBE et M. B. AYARI, « Les avocats dans la Tunisie de Ben Ali : une profession politisée ? », *L'Année du Maghreb,* 2007, p. 105-132.

34- مـــن أجل التحليـــل التاريخي، انظر أيضاً آلف لودتكه، **الســـيطرة في الشـــأن اليومي**، م س، أو ســـارة أبريڤايا شـــتاين، **الحدود النفيذة للجاليـــة اليهودية العثمانية**، في: جويل مغـــدال، **الحدود والانتماء. الدول والمجتمعات في كفاحها من أجل تشـــكيل الهويات والعادات المحلية**، J. MIGDAL (dir.), *Boundaries and Belonging. States and Societies in the Struggle to Shape Identities and Local Practices, Cambridge University Press,* Cambridge, 2004, p. 49-70؛ مـــن حيث علم الاجتماع التاريخي للشأن السياسي، **جان-فرانسوا بايار، وهم الهويات**، J.-F. BAYART, *L'Illusion identitaire,* Fayard, Paris, 1996؛ من حيث الفلســـفة السياســـية على ســـبيل المثال: جاك رانسيير، **كراهية الديمقراطية**. J. RANCIÈRE, *La Haine de la démocratie,* La Fabrique, Paris, 2005.

35- أورلاندو فايجس، **الموشوشون**، م س.

36- بالنســـبة إلى حالة جمهورية ألمانيا الديمقراطية لكن بطريقة أكثـــر منهجية ونظرية، انظر آلف لودتكه، **السيطرة في الشأن اليومي**، م س.

37- حول ســـتازي، انظرســـونيا كومب، **مجتمع تحت الرقابة**، م س؛ دومينيك بوير، «**الرقابة كرسالة**»، م س، وجوناثان زاتلين، «بعيداً من الأنظار. التجسس الصناعي، النفوذ الخفي، شيوعية ألمانيا الشرقية 1965 – 1989»، م س.

38- فابيان جوبار، «التســـوية والثغرة الســـجن الألماني أثناء التوحيد»، F. JOBARD, « L'ajustement et

فـــي: فيليب آرتيار، پيير لاســكوم le hiatus. La prison allemande au cours de l'unification »،
(إشـــراف)، الحكم والسجن. هل الســجن أنموذج حتمي؟ ? P. ARTIÈRES, P. LASCOUMES
(dir.), *Gouverner et enfermer. La prison, un modèle indépassable,* Presses de Sciences Po,
OPK؛Paris, 2004, p. 83-110 «كانت تعني تحقيقاً شخصياً» وOV، «مساراً عملياتياً».

39- هربرت ماركوز، الإنســان ذو البعد الواحد، م س، الذي لا يحلل النظام البوليسي وما يتعلق بالسجون في ألمانية الشــرقية لكــن ثمة مختصرات ترمز إلــى النظام الدولي على غرار منظمة حلف شــمال الأطلسي(NATO).

40- بريمــو ليڤي، الغارقون والناجــون. أربعون عاماً على أوشــڤيتس، P. LEVI, *Les Naufragés et les Rescapés. Quarante ans après Auschwitz,* Gallimard, Paris, 1989 هو عنوان الفصل 2.

41- تحليل كتاب بريمو ليڤي، م ن، وتحليل كتاب مانزونــي، الخطيبين، من قبل كارلو جينزبورغ «وثيقة تحت المكبّر» C. GINZBURG, « Un document à la loupe », conférence au séminaire IHTP-CRIA du 20 juin 2006, EHESS, Paris.

42- كاترين كوليو-تيلين، دراسات ڤيبرية. عقلانيات، تواريخ، حقوق، م س، ص 19.

43- راول هيلبرغ، منفذون- ضحايا-شهود. الكارثة اليهودية، 1933-1945، R. HILBERG, *Exécuteurs, victimes, témoins. La catastrophe juive 1933-1945,* Gallimard, Paris, 1994.

44- إنزو ترافرســو، بالنار والدم (1914-1945). الحرب الأهلية الأوروبية، م س، ص 11، تعليقاً على أعمال راول هيلبرغ، التي تتناول المثلث منفذون- ضحايا-شهود العنف الشامل.

حواشي الفصل السادس:

1- عنوان فرعي فرنسي لكتاب غوتز آلي، كيف اشترى هيتلر الألمان، م س.

2- آلف لودتكه، تاريخ الشــأن اليومي، م س؛ آلف لودتكه، حال العمال في ألمانيا القرن العشرين، م س، كذلك داڤيد ف. كرو (إشــراف)، المجتمع الألماني والنازية، م س، تيم ماســون، الفاشــية والنازية والمجتمع الألماني، م س.

3- تيم ماســون، «احتواء الطبقة العاملة في ألمانيا النازية»، م س. الرأي الشــعبي والسياســة. المنشقون السياسيون في الرايخ الثالث، م س، و"أسطورة هيتلر"، الصورة والواقع في الرايخ الثالث»، في: داڤيد ف كرو (إشراف)، المجتمع الألماني والنازية، م س، ص 197 – 215.

4- كارل ماركــس، *Grundrisse*، مجلــد 2، Éditions Anthropos, Paris, 1967، ورأس المــال، في: الأعمال الكاملة مجلد 1، *Œuvres complètes,* tome 1, Gallimard, coll. « La Pléiade », Paris, 1965، وضّحه ميشيل هنري، الاشتراكية حسب ماركس، م س.

5- ماكس ڤيبر، بحث في "حس الحياد الخلاقي"، م س، ص 419.

6- لتحليــل أكاديمي، انظر روبــرت واد، التحكم بالســوق. النظريــة الاقتصاديــة ودور الحكومة في تصنيع شــرق آســيا، R. WADE, *Governing the Market. Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization,* Princeton University Press, Princeton, 1990 من أجل الدفاع عن هذا الوضع من قبل أحد واضعي هذه السياســة، رئيس وزراء سينغافورة الأسبق، كوان يو لي، من العالم الثالث إلى الأول. قصة سينغافورة، 1965-2000، K. Y. LEE, *From Third World to First. Singapour Story, 1965-2000,* Harper Collins, New York, 2000.

7- شــالمرز جونســتون، وزارة التجارة الدولية والصناعة والمعجزة اليابانية الكبرى، C. JOHNSTON,

MITI and the Japanese Miracle, Stanford University Press, Stanford, 1982؛ ميريديت وو - كومينكز، **دولة التنمية،** M. WOO-CUMINGS (dir.), *The Developmental State,* Cornell University Press, Ithaca, 1999.

8- هذا ليس مجرد وهم يتشاطره العديد من المحللين، بل هو أيضاً اعتقاد السياسيين أنفسهم، لي كوان. يو، رئيس سنغافورة الأسبق، يعرض ذلك بجلاء عندما يتحدث في توصيته السياسية عن برامج الإسكان أو إعادة التوزيع التي تفضي، عبر المكاسب المادية التي تقدمها، إلى الاستقرار السياسي، وإلى تقاسم مصير مشترك يغذيه إعادة بعث الشعور الوطني والامتنان حيال رعاية الدولة، كوان يو لي، **من العالم الثالث إلى الأول. قصة سينغافورة،** 1965-2000، م س.

9- انظر على سبيل المثال تقرير البنك الدولي الذي يرفع السياسات الآسيوية إلى مرتبة المثال: **البنك الدولي، معجزة شرق آسيا. النمو الاقتصادي والسياسة العامة،** World Bank, *The East Asian Miracle. Economic Growth and Public Policy,* Oxford University Press for the World Bank, Oxford, 1993.

10- النقد الذي يلي يستند بشكل أساسي إلى ريشارد بويْد، وتاك-وينغ نغو (إشراف)، **الدول الآسيوية. ما بعد منظور التنمية،** R. BOYD et T.-W. NGO (dir.), *Asian States. Beyond the Developmental Perspective,* Routledge, Londres et New York, 2005.

11- روبرت واد، **التحكم بالسوق،** م س.

12- انظر، خصوصاً، ريشارد بويْد وتاك-وينغ نغو، «تحرير الاقتصاد السياسي من الأنموذج المثالي المعياري للنمو»، R. BOYD et T.-W. NGO, « Emancipating the political economy of Asia from the growth paradigm » في: ريشارد بويد وتاك-وينغ نغو (إشراف)، **الدول الآسيوية،** م س، ص 1 - 18.

13- لنقد هذه الرؤية الثنائية التي تفصل الإدارة عن الشأن السياسي وتحييد الفصل المؤسسي بين الاقتصاد والدولة في إطار الدولة الإنمائية، انظر أيضاً بوب جيسوب، «تحليل ضبطي ونظري للدولة»، « A Regulationist and State-theoretical Analysis »، في: ريشارد بويد وتاك-وينغ نغو (إشراف)، م ن، ص 19 - 42، وعموماً بوب جيسوب، **مستقبل الدولة الرأسمالية،** B. JESSOP, *The Future of the Capitalist State,* Polity Press, Cambridge, 2002. في إطار الدول الأفريقية التي تطرح عليها الجهات المانحة الأنموذج الآسيوي كمثال، جيمس فرغيسون، **الآلة المضادة للسياسة،** م س، وبياتريس هيبو، «الاقتصاد السياسي لخطاب البنك الدولي في أفريقيا...»، م س، و«المؤسسات المالية الدولية»، م س.

14- وقد ظهر هذا بوضوح في حالة الصين على سبيل المثال، من خلال أعمال جان-لويس روكا، **الشرط الصيني،** م س، و«ثلاثة أمور في آن واحد، الوجوه المتعددة لأزمة العمل في الصين، م س، في: فرانسواز مانجين، **مسارات صينية. تايوان، هونكونغ، بيكين،** م س، ص 3 - 30؛ أنطوان كرنن، **الصين تسير نحو اقتصاد السوق،** م س، و«عمال صينيون يتعلمون التظاهر مجدداً»، « Des ouvriers chinois réapprennent la manif », *Critique internationale,* n° 16, juillet 2002, p. 14-23؛ جان- لويس روكا وأنطوان كرنن، «إصلاح المؤسسات العامة في الصين وتسييرها الاجتماعي. حالة الشينيانغ والياونينغ»، J.-L. ROCCA et A. KERNEN, « La réforme des entreprises publiques en Chine et sa gestion sociale. Le cas de Shenyang et du Liaoning », *Les Études du CERI,* n° 37, janvier 1998.

15- في هذا المجال، فإن ثراء التحليلات المقترحة من خلال المساهمات المتنوعة لفرانسواز مانجين وجان-لويس روكا (إشراف)، **السياسة في الصين،** م س، وريشارد بويد وتاك-وينغ نغو (إشراف)، **الدول الآسيوية،** م س، على سبيل المثال، يشير ضمناً إلى فقر التحليلات التي تستند إلى مفهوم الدولة التنموية.

16- هاغــن كوو، «التناقضات الاجتماعية للدولة الكوريــة»، H. KOO, « Social contradictions of the Korean state »، في: ريشارد بويد وتاك-وينغ نغو (إشراف)، **الدول الآسيوية**، م س، ص 129 - 144.

17- تاك-وينغ نغو، «القواعد السياسية للمؤسسة الانتيابية في دولة تايوان»، م س.

18- فرانسواز مانجين، **مسارات صينية. تايوان، هونكونغ، بيكين**، م س.

19- فراسواز مانجين، «السياسة التايوانية في السوق الصينية. حصة الأعمال في بناء دولة، أو الحدود كموضوع في المفاوضات» في: فرانســواز مانجين، وجان-لويس روكا (إشــرف)، **السياســة في الصين، الحدود المتحركة**، م س، ص 232 - 257.

20- تاك-وينغ نغو، «القواعد السياسية للمؤسسة الانتيابية في دولة تايوان»، م س.

21- هذا الوهم الإرادوي، ليس خاصاً بالبلدان الاســتبدادية. من أجــل تحليل نقدي للوهم الإرادوي في حالة الديمقراطية الفرنســية، انظر روبير ديلورم وكريســتين أندريه: **الدولة والاقتصاد. محاولة شرح الانفــاق العام في فرنســا 1870-1980**. R. DELORME et C. ANDRÉ, *L'État et l'Économie. Un essai d'explication des dépenses publiques en France, 1870-1980,* Le Seuil, Paris, 1983.

22- مقابــلات، تونــس، كانــون الأول 2002، كانــون الأول 2003؛ باريس، تشــرين الثاني 2003و شــباط 2004. يُقرأ ذلك أيضاً في بيانــات Raid/Attac-Tunisie. لكن هــذا التأويل ليس محصوراً في التفســيرات الشــعبية ويوجد في الأعمال العلمية، على ســبيل المثال جان-فيليــب برا، «النمو الاقتصادي والسلطويةالسياســية في تونس: المأزق»، J.-P. BRAS, « Croissance économique et autoritarisme politique en Tunisie : le dilemme », *Naqd,* n° 19-20, automne-hiver 2004, p. 157-166.

23- كاترين ڤردري، **ماذا كانت الاشــتراكية وما مصيرها**، K. VERDERY, *What Was Socialism, and What Comes Next ?,* Princeton University Press, Princeton, 1996؛ دافنــي بردال، **حيث ينتهي الكون. التوحيد والهوية في الحدود الألمانية**، م س.

24- جيمس ســكوت، **الظهور بمظهر الدولة. كيف فشــلت بعض الخخط في تنمية الشروط الإنسانية**، م س، انُتقد على سبيل المثال من قبل بيتر جشيير، «الاجتماع المعياري، الدولة ضد الجماعة الطائفة»، P. GESCHIERE, « Le social standardisé. L'État contre la communauté ? », *Critique internationale,* n° 1, octobre 1998,p. 60-65، وجان-فرانسوا بايار، **وهم الهويات**، م س.

25- پول ڤين، **الخبز والسيرك**، م س، ص 93 - 94.

26- هذا كل مضمون الفصل الثاني من كتاب، بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س.

27- العوامل المفســرة لهذا الإفلاس عديدة: هروب إلى الأمام، ســوء الإدارة، ونقص تمويل والمديونية المفرطة، وتساهل الســلطات مثل مجلس الإدارة وإدارة الشركة، ثقة عمياء بنظام العلاقات الشخصية والســمعة. جميع البيانات تمّ الحصول عليها من خلال إقاماتي المتتالية في تونس، وبخاصة في كانون الأول 2001، كانــون الأول 2002 وكانون الأول 2003. ثمة مقالات (ذات معلومات مراقبة بشــدة بالتالي) جاءت من الصحافة، ولا سيما في مجلة *Réalités* الأسبوعية.

28- مقابلات، كانون الأول 2003، والصحافة المحلية 2003.

29- حمزة مدب أطروحة قيد الإعداد.

30- پول ڤين، **الخبز والسيرك**، م س، ص 660.

31- برنار كونتامين، هاريس ميميل - فوتيه (إشــراف)، **الأنمــوذج العاجي المعني**، B. CONTAMIN, H.

MEMEL-FOTÊ (dir.), *Le Modèle ivoirien en question,* Karthala, Paris, 1997، بخاصة برونو لـوش، «بحثاً عن الحلقة المفقودة من أجل قراءة مجدَّدة لاقتصاد المزارع في ساحل العاج» « À la recherche du chaînon, manquant. Pour une lecture renouvelée de l'économie de plantation ivoirienne », p. 205–230.

32 - انظر فرانســيس أكينديس، F. AKINDÈS, *Les Racines de la crise militaro-politique en Côte d'Ivoire* .Monographie du CODESRIA, Dakar, 2004.

33 - فيليب هيغون، «ساحل العاج. قراءات عديدة لأزمة معلنة» P. HUGON, « Côte d'Ivoire. Plusieurs lectures pour une crise annoncée », *Afrique contemporaine,* n° 103, été 2003, p. 107-125؛ دونيس كونيو وسامدرين ميبلي-ســون، «الأوهام الضائعة للاقتصاد العاجي والأزمة السياسية» D. COGNEAU et S. MESPLÉ- SOMPS, « Les illusions perdues de l'économie ivoirienne et la crise politique », *Afrique contemporaine,* n° 103, été 2003, p. 87-104.

34 - انظر الأعمال المرموقة لــجان-پيير شــوڤو، حول هذه المسألة: «المســألة العقارية والبناء الوطني في ساحل العاج. الرهانات الصامتة للإنقلاب العســكري» « Question foncière et construction nationale en Côte d'Ivoire. Les enjeux silencieux du coup d'État », *Politique africaine,* n° 78, juin 2000, p. 94-125؛ جان-پيير شــوڤو وصموئيــل كوفــي بوبــو، «أزمة عقارية وأزمة الريف والعلاقات بين السكان الأصليين والوافدين في من منطقة جنوب الصحراء الأفريقية» .-P. CHAUVEAU et K. S. BOBO, « Crise foncière, crise de la ruralité et relations entre autochtones et migrants sahéliens en Côte d'Ivoire », *Outre-Mer,* n° 11, 2005, p. 247-264؛ و«حالة الحرب في النطاق القروي. مثل في الجهة الوسطى الغربية من ساحل العاج». « La situation de guerre dans l'arène villageoise. Un exemple dans le Centre-Ouest ivoirien », *Politique. africaine,* n° 89, mars 2003, p. 12-32.

35 - انظر العدد مــن *Politique africaine* بإشــراف برونو لــوش، Bruno LOSCH, « Côte d'Ivoire, la tentation ethno-nationaliste », n° 78, juin 2000، وريشــار بانيغــاس وبرونو لوش، «ســاحل العاج علــى حافة الانبجــاس» R. BANÉGAS et B. LOSCH, « La Côte d'Ivoire au bord de l'implosion », *Politique africaine,* n° .87, octobre 2002, p. 139-161.

36 - انظر على ســبيل المثال، إيڤ أندريه فوريه وجان-فرانســوا ميدار، الدولة والبرجوازية في ساحل العاج، Y.-A. FAURÉ et J.-F. MÉDARD, *État et Bourgeoisie en Côte d'Ivoire,* Karthala, Paris, 1982، لقــراءة لاحقة لــسمير أمين، تطور الرأســمالية في ســاحل العــاج، S. AMIN, Le Développementdu capitalisme en Côte d'Ivoire, Éditions de Minuit, Paris, 1967. انظر أيضاً برنار كونتامين، وإيڤ أندريه فوريه (إشــراف)، معركة المنشآت العامة في ساحل العاج، قصة تسوية داخليــة، B. CONTAMIN et Y.-A. FAURÉ (dir.), *La Bataille des entreprises publiques en Côte d'Ivoire. L'histoire d'un ajustement interne,* Karthala, Paris, 1990.

37 - برونو لوش، برونو لوشّ، مجمّع الكاكاو-البن لجمهورية ســاحل العاج. قراءة ثانية لمســار ساحل العاج، م س.

38 - ريشار بانيغاس، «ســاحل العاج. "الشبان يستيقظون رجالاً"»؛ و«ســاحل العاج، وطنية ووطنية إتنية وأنماط أخرى من الكتابــة الذاتيــة»، « Côte d'Ivoire. Patriotism, ethnonationalism and other modes of selfwriting »*African Affairs,* vol. 105, n° 421, octobre 2006, p. 535-552.

39 - برونو لوش، «التحرير الاقتصادي وأزمة سياســية في ســاحل العاج»، B. LOSCH, « Libéralisation économique .et crise politique en Côte d'Ivoire », *Critique internationale,* n° 19, avril 2003, p. 48-60.

40- تحليلات على طريقة پول كولييه (انظر من بين تحليلات أخرى، تسيير الأمور جيداً من خارج الحرب. منظور اقتصادي»، في: ماتس بردال وداڤيد مالون (إشراف)، M. BERDAL, D. MALONE (dir.), *Greed and Grievance. Economic etAgenda of Civil Wars,* Lynne Riener, Boulder, 2000) ولين رينر، بولدر 2000) التي تستعيدها Global Witness في تحليلها للنزاع العاجي (كيف أزكى الكاكاو النزاع في ساحل العاج. (*Chocolat chaud. Comment le cacao a alimenté le conflit en Côte d'Ivoire,* Global Witness Publishing, Washington D. C., juin 2007).

41- هذا ما يظهر ببراعة، في سياق مختلف تماماً، رولان مارشال وكريستين مسّيان عندما انتقدا الأطروحة السابقة، رولان مارشال وكريستين مسّيان، «في شراهة المنتفضين. التحليل الاقتصادي للحرب الأهلية، حسب پول كولييه»، *Critique internationale,* n° 16, juillet 2002, p. 58-69.

42- ريشار بانيغاس، تو آنج كليمان وياو كومان أدينغرا، «ساحل العاج. السياسية الاقتصادية لأزمة مواطنة»، في: R. BANÉGAS, A. TOH et Y. K. ADINGRA, « Côte d'Ivoire. The political economy of a citizenship crisis »، في: فرانسيس غيتيريز وجيرد شونڤالدر (إشراف)، **التحرير الاقتصادي والعنف السياسي. يوتوبيا أم مرارة الأوضاع؟** F. GUTIÉRREZ et G. SCHÖNWÄLDER (dir.), *Economic Liberalization .and Political Violence. Utopia or Dystopia ?,* IDRC-Pluto Press, Toronto, 2010, p. 126-172.

43- م ن.

44- التعبير والفكرة السياسية 'Françafrique' هما من جهة أخرى من اختراع هوفويه بوانييه، Houphouët-Boigny وليسا نقداً لسياسة فرنسا في أفريقيا. وكان لهذه العبارة حينذاك دلالة إيجابية للغاية. انظر جان-پيير دوزون، **إخوة ورعايا. منظور العلاقة الفرنسية الأفريقية.** Voir J.-P. DOZON, *Frères et sujets. La France et l'Afrique en perspective,* Flammarion, Paris, 2003.

45- جان-فرانسوا بايار، «غباغبو و"القوميون الجدد"» J.-F. BAYART, « Gbagbo et les "nouveaux nationalistes"» *Le Nouvel Observateur,* semaine du 6 février 2003, p. 64.

46- برونو لوش، **الليبرالية الاقتصادية والأزمة السياسية في ساحل العاج**، م س.

47- پيتر براون، **السلطة والإقناع في التاريخ القديم المتأخر**، م س.

48- إتيان دو لابويسي، **خطاب العبودية الطوعية**، م س. (والذي كتب في الصفحة 214 : الطاغية الذي يستعبد رعاياه بعضهم بعضاً»)؛ نوربرت إلياس، **مجتمع البلاط** N. ELIAS, *La Société de cour,* Calmann-Lévy, Paris, 1974.

حواشي الفصل السابع:

1- ڤيكتور آزاريا، «العولمة والسياحة الدولية في الدول النامية : الهامشية كسلعة تجارية»، V. AZARYA, « Globalization and international tourism in developing countries : marginality as a commercial commodity », *Current Sociology,* vol. 52, n° 6, novembre 2004, p. 949-967.

2- تيموتثي ميتشل، «عوالم هامشية. قرية مصرية والسياحة الدولية»، T.MITCHELL, « Worlds Apart. An Egyptian Village and the International Tourism Industry », *Middle East Report,* n° 196, septembre-octobre 1995, p. 3-25.

3- وليد حزبون، «تفسير مفارقة السياحة الشرق أوسطية العربية» W. HAZBUN, « Explaining the Arab .Middle East Tourism Paradox », *The Arab World Geographer,* vol. 9, n° 3, 2006, p. 206-218.

4- ساندرين غامبلين، **السياحة الدولية. الدولة والمجتمعات المحلية**، أطروحة في العلوم السياسية، معهد الدراسات السياسية بباريس، كانون الأول، 2007، التي يمكننا الاطلاع عليها على موقع فازوبو، www. fasopo. org/reasopo/jr/th_gamblin. pdf.

5- بالإضافة إلى الجزء الأول، التاريخي من أطروحة ساندرين غامبلين، م س، انظر تيموتثي ميتشل، **عوالم هامشية. قرية مصرية والسياحة الدولية**، م س، واستعمار مصر، *Colonizing Egypt,* Cambridge University Press, Cambridge,1988؛ فيكتور آزاريا، «العولمة والسياحة الدولية في الدول النامية...»، م س، ووليد حزبون، «الشرق كمعرض»، Thomas Cook & Son، و«أصول صناعة السياحة الدولية في مصر» W. HAZBUN, « The East as an Exhibit. and the Origins of the International Tourism Industry in Egypt »، في: فيليب سكرانتون وجانت داڤيدسون (إشراف)، **الأعمال في السياحة. الأماكن، الإيمان والتاريخ** P. SCRANTON et J . DAVIDSON (dir.), *The Business of Tourism. Place, Faith and History,* University of Pennsylvania Press, Philadelphie, 2007, p. 3-33.

6- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، ص 197 – 198.

7- وليد حزبون، «صور من الانفتاح مساحات التحكم. سياسات تنمية السياحة في تونس»، W. HAZBUN, « Images of Openess, Spaces of Control. The Politics of Tourism Development in Tunisia », *Arab Studies Journal,* automne 2007-printemps 2008, p. 10-35.

8- محمد كيرّو، «المزوار أو رقيب الأخلاق في المغرب»، م س.

9- بالإضافة إلى بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، و«انضباطية العمل. الانضباط في تونس»، م س، انظر وليد حزبون، «العولمة، إعادة التموضع الإقليمي والاقتصاد السياسي للتنمية في الشرق الأوسط»، W. HAZBUN, « Globalization, Reterritorialisation and the Political Economy of Tourism Development in the Middle East », *Geopolitics,* vol. 9, n° 2, été 2004, p. 310-341.

10- البنك الدولي، «إستراتيجية التنمية السياحية في تونس»، « Stratégie de développement touristique en Tunisie. Rapport de phase 1 » P'Management KPMG THL Consulting JC Consultants KA02R20 13juillet 2002 ; Fich Ratings « L'industrie touristique tunisienne » Fich Ratings-Corporate Finance New York et Tunis 24 juin 2004 et « Le secteur du tourisme en Tunisie » fiche de synthèse de la mission économique auprès de l'ambassade de France en Tunisie 13 décembre 2004.

11- شايلا فيتزپاتريك، **الستالينية الشأن اليومي**، م س، الفصل الثاني.

12- حول معظم الممارسات والمعاني التي يشملها «اقتصاد العوز» (l'économie de pénurie)، انظر، إنّا ميركل، «لسعادة الناس البسطاء. إشهار، دراسة الحاجات والاستهلاك في الشأن اليومي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية I. MERKEL, « Au bonheur des petites gens. Publicité, étude des besoins et consommation au .quotidien en RDA », *Le Mouvement social,* n° 206, janvier-mars 2006, p. 41-57.

13- شايلا فيتزپاتريك، **فلاحو ستالين. المقاومة والبقاء على قيد الحياة في القرية الروسية عقب التجميع**؛ موشيه لوين، **تشكيل النظام السوڤياتي**، M. LEWIN, *La Formation du système soviétique,* Gallimard, Paris, 1987؛ نيكولا ورث، «الستالينية في السلطة...»، م س، و«تأريخ الاتحاد السوڤياتي في مرحلة ما بعد الشيوعية»، « L'historiographie de l'URSS dans la période postcommuniste » ؛ *Revue d'études comparatives est-ouest,* vol. 30, n° 1.mars 1999, p. 81-104.

14- جولي هسلر، **تاريخ اجتماعي للتجارة السوفياتية. السياسة، ممارسات التجزئة والاستهلاك، 1917-1953**، م س.

15- عموماً، فرناندو روزاس، **الدولة الحديثة 1926-1974**، م س. حول القطاعات الخاصة: فيكتور بيريرا، **الدولة البرتغالية وبرتغاليو فرنسا من 1957 إلى 1974**، م س، حول سياسات الهجرة وألفارو غاريدو، **الدولة الحديثة وحملة باكالاو**، A. GARRIDO, O Estado Novo e a Campanha do Bacalau, Circulo de Leitores, Lisbonne, 2004، حول السياسة التموينية لهذه الثروة الرمزية التي هي سمك القدّ.

16- فرانك باجور، «سياسة تعميم السمة الآرية» في هامبورغ. **الإقصاء الاقتصادي لليهود ومصادرة أملاكهم في ألمانيا النازية**، م س.

17- م ن، أطروحة طورها ضد التفسير المقترح من قبل أفراهام باركاي، في: **من الحصار إلى الإبادة. الكفاح الاقتصادي لليهود الألمان 1933-1943**. A. BARKAI, *From Boycott to Annihilation. The Economic Struggle of German Jews, 1933-1943,* University Press of New England, Hanover, 1989.

18- حول الاقتصاد السياسي للقطع الأجنبي للحكم النازي، غوتز آلي، كيف اشترى هتلر الألمان، م س، بخاصة الفصلين 3 و8؛ آدام توز، ثمن الدمار. **إرساء الاقتصاد النازي وأفوله**، م س، خصوصاً الفصلين 3 و8 أيضاً هانس سافريان، «تسريع النهب والهجرة القصرية. أنموذج "فيينا" **وتأثيره في سياسة الرايخ الثالث المنهضة لليهود في عام 1938**»، H. SAFRIAN, « L'accélération de la spoliation et de l'émigration forcée. Le "modèle viennois" et son influence sur la politique antijuive du IIIe Reich en 1938 », *Revue d'histoire de la Shoah,* n° 186, « Spoliations en Europe », janvier-juin 2007, p. 131-163؛ سوزان ماينل، «إدانة، تمييز، نهب. القوانين الضريبية»؛ إريك لوريْ، «النهب في قطاع الألماس في بلجيكا»، E. LAUREYS, « Le pillage dans le secteur diamantaire en Belgique », *Revue d'histoire de la Shoah,* n° 186, janvier-juin 2007, p. 217-248؛ فرانك باجور، «سياسة تعميم السمة الآرية» في هامبورغ. **الإقصاء الاقتصادي لليهود ومصادرة أملاكهم في ألمانيا النازية**، م س.

19- عناصر تم توضيحها جيداً من قبل راول هيلبرغ، **إبادة يهود أوروبا**، م س. انظر أيضاً مقال لفلوران برايار، «"المطلوب تصفيتهم كمقاومين". بأمر من هملر»، F. BRAYARD, « "À exterminer en tant que partisans". Sur une note de Himmler », *Politix,* numéro spécial sur les figures de la décision, n° 82, juin 2008, p. 7-35.

20- روبير جيلّاتلي، **مع هتلر**، م س، وبالنسبة إلى البعد الاقتصادي، آدام توز، **ثمن الدمار**، م س.

21- نيكولا ويرث، «الستالينية في السلطة...»، م س. انظر أيضاً إنزو ترافرسو، **بالنار والدم**، م س، وإنزو ترافرسو، **الشمولية. القرن العشرون موضع النقاش**، م س.

22- نيكولا ويرث، **السكير وبائعة الزهور**، م س.

23- م ن، ص 212 - 213 (التشديد لي).

24- ألان بلوم ومارتين ميبوليه، **الفوضى البيروقراطية**، م س.

25- مارتين ميبوليه، **بناء الاشتراكية بالأرقام**، م س.

26- فيكتور بيريرا، **الدولة البرتغالية وبرتغاليو فرنسا من 1957 إلى 1974**، م س.

27- المواد الأربع المشهورة لصندوق النقد الدولي كما تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي هي «موضع تفاوض». بالنسبة إلى أفريقيا، انظر أوليفييه فاليه، **ثمن الفرنك الأفريقي**. سواء

وضراء منطقة الفرنك الأفريقي، O. VALLÉE, *Le Prix de l'argent CFA. Heurs et malheurs de la zone franc,* Karthala, Paris, 1989؛ والسلطات والسياسة في أفريقيا، Desclée de Brouwer, Bruxelles, 1999، *Pouvoirs et politique en Afrique*، كذلك بياتريس هيبو، «السياسة الاقتصادية لفرنسا في منطقة الفرنك»، م س. بالنسبة إلى تونس بياتريس هيبو، «هامش المناورة "لتلميذ اقتصادي صالح": تونس بن علي»، م س.

28- بالنسبة إلى كل هذا النقاش لمفهوم الشفافية، أدين به كثيراً أوليڤييه ڤاليه، وبوريس صموئيل.

29- مقابلات مع موظفين دوليين. كانون الأول 2002 وكانون الأول 2003. بالنسبة إلى المضمون ومنهجية مبادرة NSDD، لصندوق النقد الدولي «المعايير والرموز/ Normes et codes. دور صندوق النقل الدولي»، دوائر (ص ن د) واشنطن العاصمة، نيسان 2001؛ صندوق النقل الدولي، «Transparence»، دوائر صندوق النقل الدولي، واشنطن العاصمة، نيسان 2001؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير صندوق النقد الدولي عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر المعطيات «لجنة الإحصائيات، نيويورك، E/CN.3/2002/22, 5-8 mars 2002. بالنسبة إلى تونس، صندوق النقد الدولي، «تقرير صندوق النقد الدولي التجريبي حول التقيد بالمعايير والقوانين: تونس»، دوائر صندوق النقد الدولي، واشنطن، العاصمة، أيلول 1999.

30- فردريك لوردون، «المالية الدولية: أوهام الشفافية»، F. LORDON, « Finance internationale. Les illusions de la transparence », *Critique internationale,* n° 10, janvier 2001, p. 6-11.

31- بالنسبة إلى هذا التفكير (حول خطاب الشفافية وبشكل أعم الكلام عن «المعجزة الاقتصادية» في تونس)، انظر بياتريس هيبو، **المراقبة والإصلاح**، م س.

32- جميع هذه التعبيرات والتحليل المقترح للرمز هو ما استخدمه هربرت ماركوز بالنسبة إلى OTAN/ OTAN على وجه الخصوص، في: **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س، ص 117 – 118.

33- ميشيل فوكو، **تاريخ الجنس، مجلد ١، إرادة المعرفة**، س، ص 133.

34- تعبير لأوليڤييه فينيرول، «الدولة في مواجهة الشأن المحلي. إعادة ترميم حي "باب سويقة-الحلفاوين"»، O. FENEYROL, « L'État à l'épreuve du local. Le réaménagement du quartier "Bab Souiqa-Halfaouine" à Tunis (1983-1992) », *Monde arabe Maghreb-Machrek,* n° 157, juillet-septembre 1997, p. 58-68.

35- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س.

36- بوريس صموئيل، «الأطر الإستراتيجية، لمكافحة الفقر، ومسارات التخطيط في بوركينا فاسو».

37- فرانسوا جيوڤالوكي وجان-پيير أوليڤييه دو ساردان، «التخطيط والإدارة والسياسة في مساعدة التنمية. الإطار المنطقي ومرآة القائمين بعملية التنمية» F. GIOVALUCCHI et J.-P. OLIVIER DE SARDAN, « Planification, gestion et politique dans l'aide au développement. Le cadre logique, outil et miroir des développeurs », *Revue Tiers Monde,* n° 198, février 2009, p. 383-406.

38- كاترينا آزاروڤا، المنزل الطائفي، م س.

39- شيلا فيتزپاتريك، وروبرت جيلاتلي (إشراف)، **ممارسة الاتهام. الوشاية في التاريخ الأوروبي المعاصر** 1789 – 1989، *Accusatory Denunciation in Modern European Practices. History 1789-1989*؛ جان-پول برودور، وفابيان جوبار (إشراف)، **مواطنون ووشاة. هل النميمة فضيلة مدنية؟** م س.

40- جان-پول برودور، «المقدمة. الوشاية المنظمة»، في: جان-پول برودور، وفابيان جوبار (إشراف)، م ن ص 4-23.

41- انظر بخاصة روبرت جيلاتليه، مع هتلر، م س، ص 187 وما يليها، وبخاصة، «الغستابو والمجتمع الألماني. الوشاية السياسية في ملفات الغستابو»، « The Gestapo and German society. Political denunciation in the Gestapo case files », *Journal of Modern History,* vol. 6, 1998, p. 654-694؛ كلاوس مالمان وجرهارد پاول، «كلي المعرفة، كلي القدرة، كلي الحضور؟ الغستابو، المجتمع والمقاومة»، ؛ في: داڤيد ف كرو (إشراف)، **النازية والمجتمع الألماني**، م س، ص 166 - 196.

42- سونيا كومب، **مجتمع تحت الرقابة**، م س، كذلك « La Stasi »، في: جان-پول برودور، وفابيان جوبار (إشراف)، **مواطنون ووشاة. هل النميمة فضيلة مدنية ؟** م س، ص 52 - 66.

43- سونيا كومب «الستازي»، م س، ص 60.

44- دومينيك بوير، «**الرقابة كرسالة**» م س، وجوناثان زاتلين، «بعيداً من الأنظار. التجسس الصناعي، النفوذ الخفي، شيوعية ألمانيا الشرقية 1965-1989»، م س.

45- سونيا كومب، **مجتمع تحت الرقابة**، م س.

46- فرانسوا زاڤييه نيرار، **مقدار 5٪ من الحقيقة، الوشاية في الاتحاد السوفياتي تحت حكم ستالين (1928-1941)**، م س، في: جان-پول برودور، وفابيان جوبار (إشراف)، **مواطنون ووشاة. هل النميمة فضيلة مدنية ؟**، م س، ص 39 - 51.

47- فابيان جوبار وجان-پول برودور، «خاتمة. القدرة الخفية للوشاية»، في: جان-پول برودور وفابيان جوبار (إشراف)، م ن، ص 195 - 211.

48- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، ص 181 - 183 و"لن نسير في درب حرب العصابات أبداً" م س.

49- أليساندرو ستانزياني، **الاقتصاد في الثورة. الحالة الروسية، 1870-1930**، وألان بلوم ومارتين ميپوليه. **الفوضى البيروقراطية**، م س.

50- سونيا كومب، **مجتمع تحت الرقابة**، م س، و«الستازي»، م س. دومينيك بوير، «**الرقابة كرسالة**»، م س. وجوناثان زاتلين، «بعيدا من الأنظار. التجسس الصناعي، النفوذ الخفي، شيوعية ألمانيا الشرقية 1965-1989»، م س.

51- ألان بلوم ومارتين ميپوليه، **الفوضى البيروقراطية**، م س.

52- شايلا فيتزپاتريك، **الستالينية غي الشأن اليومي**، م س.

53- في الانتساب الواضح إلى الأعمال حول «السياسة من الأسفل»، انظر بخاصة جان-فرانسوا بايار، «مقدمة الطبعة الجديدة»، في: جان-فرانسوا بايار وآشيل مبيمبي وكومي تولابور، **السياسة من الأسفل**...م س، ص 9-18.

54- عدد خاص «وجوه القرار»، Numéro spécial « Figures de la décision » coordonné par Yannick Barthe et Brigitte Gaïti, *Politix,* vol. 21, n° 82, 2008.

55- انظر پول ڤين، **الشأن اليومي والمهم**، م س، الذي يتحدّث عن «فوضى العمل الخطرة» ويطوّر الفكرة القائلة بأن الناس يصنعون التاريخ ولكن لا يمكنهم معرفة ماذا سيكون هذا التاريخ؛ ميشيل دو سيرتو، **ابتكار الشأن اليومي**، م س، الذي يشدد على أهمية «بعض الأشياء غير المحددة»، «والأوقات المضطربة» للتذكير بالبدهية المنسية غالبا والقائلة بأن الوقت الذي يمر ليس الوقت المبرمج، ومستعيداً عبارة لوكاتش، يصف الشأن اليومي بـ«فوضى الواضح - الغامض» والذي في **ضعف الاعتقاد**، م س، يتحدّث عن "وقاحة الوقائع"، انظر أيضاً نصوص ماكس ڤيبر التي تركز على الطارئ غير المتوقع

وغير المكتمل الذي يفتح باب الاحتمالات، بخاصة في **الأعمال السياسية**، م س، من بين مفسري كتبه، جان-پيير غروسان «تقديم»، 2003، م س، و«تقديم»، 2006، م س، كذلك ستيفن كالبيرغ، **السوسيولوجيا التاريخية المقارنة لماكس ڤيبر**، م س.

56- ميشيل فوكو، «نيتشه، الجينيالوجيا والتاريخ»، **أقوال وكتابات**، 2، م س، ص 148 — 149.

حواشي الفصل الثامن:

1 - هذا ما قاله ميشيل پيرالدي في ما يخص التهريب في المغرب: ميشيل پيرالدي (بالتعاون مع آ. بطيش وڤيرونيك مانري). «روح البازار. حركية عبر الحدود الوطنية المغربية والمجتمعات االمحلية. تجارة مدمرة»، في: ميشيل پيرالدي (إشراف)، **القفف والحاويات. نشاط التجارة غير المرخصة وشبكات عابري الحدود**، م س. ص 360.

2 - من أجل حصيلة حول روسيا المعاصرة تسمح مع ذلك بين سطورها بظهور مصطلحات النقاش السوڤياتي، انظر: ميريام ديزير، «النقاش الروسي حول غير الرسمي» M. DÉSERT, « Le débat russe sur l'informel », *Questions de recherche,* n° 17, mai 2006, CERI/SciencesPo.

3 - غريغوري غروسمان، «السيادة المهدمة. الدور التاريخي للتحت أرضي السوڤياتي» G. GROSSMAN, « Subverted sovereignty. Historic role of Soviet underground », Global, Area & International Archive, University of California, Berkeley, GAIA Research Series, 1998, p. 24-50؛ آرون كاتسينلينغيبن، «الأسواق الملونة في الاتحاد السوڤياتي»، A. KATSENELINGOIBEN, « Colored markets in the Soviet Union », *Soviet Studies*, vol. 29, n° 1, 1977, p. 62-85؛ ميخائيل ڤولينسكي، **النومنكلاتورا، الطبقة الحاكمة السوڤياتية**، م س.

4- بعض الليبراليين مثل هرناندو دو سوتو: **الطريق الأخرى. الثورة غير المرئية في العالم الثالث**، H. DE SOTO, *The Other Path. The Invisible Revolution in the Third World,* Harper and Row Publishers, New York, 1990، البنك الدولي، «تقرير عن التنمية في العالم 1987»، واشنطن العاصمة، 1987.

5 - غريغوري غروسمان، «الاقتصاد الموازي في الاتحاد السوڤياتي»، G. GROSSMAN, « The second economy in the USSR », *Problems of Communism,* vol. 26, n° 5, octobre-novembre 1977, p. 25-40؛ ألينا ليدنيڤا، **اقتصاد الزبونية الروسي**، م س؛ فيرنك فيهير، «الوصاية الأبوية كنمط إضفاء الشرعية في مجتمعات الأنموذج السوڤياتي»، م س؛ جون ويلرتون، **الرعاية والسياسة في الاتحاد السوڤياتي**، م س.

6 - س. غولوڤنين وآ. سوين، «اقتصاد الظل»، S. GOLOVNIN et A. SOHIN, « The shadow economy » *Problems of Economics,* vol. 33, n° 3, juillet 1990, p. 31-40؛ ميخائيل ڤولنسكي، **النومنكلاتورا**، م س.

7- بالنسبة إلي الدول الشيوعية السابقة، ألينا ليدنيڤا، **اقتصاد الزبونية الروسي**، م س؛ فيرنك فيهير «الوصاية الأبوية كنمط إضفاء الشرعية في مجتمعات الأنموذج السوڤياتي»، م س؛ جون ويلرتون، **الرعاية في السياسة**، م س. بالنسبة إلى تونس، العربي شويخة، «استبداد الدولة والدهاء الفردي. فنون السلوك، الأمثال، الإنترنت كأشكال للمقاومة، وحتى الاحتجاج»، م س، أسمى العارف - بياتريكس، **بناء الدولة، والبيئة الثقافية. الطاقم السياسي الإداري في تونس المعاصرة**، A. LARIF-BEATRIX, *Édification étatique et environnement culturel. Le personnel politico administratif dans la Tunisie contemporaine,* Publisud – O.P.U, 1988.

8- غر يغوري غروسمان، الاقتصاد الموازي في الإتحاد السوفياتي، م س؛ جوزيف برلينر، **المصنع والمدير في الاتحاد السوفياتي**، م س؛ ماريا لوس، **الاقتصاد الموازي في الدول الماركسية**، M. LOS, *The Second Economy in Marxist States,* St Martin's Press, New York, 1990؛ شايلا فيتزپاتريك، **الستالينية في الشأن اليومي**، م س؛ ساندرين كوت، **الشيوعية في الشأن اليومي**، م س؛ يانوش كورناي، **النظام الإشتراكي...**، م س؛ كاترين ڤردري، **ماذا كانت الاشتراكية وما مصيرها**، م س. دافني بردال، **حيث ينتهي الكون. التوحيد والهوية في الحدود الألمانية**، م س.

9- وينبغي أن نذكر هنا أعمال جيلّ فافاريل – غارّيغ، **شرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وروسيا**، م س، وبخاصة جولي هسلر، **تاريخ اجتماعي للتجارة السوفياتية. السياسة، ممارسات التجزئة والاستهلاك، 1917-1953**، م س. الذي يبيّن أن السوق لم تكن مقتصرة على 'الاقتصاد الموازي'، وأن هذا لم يكن ولم يؤسس من قبل السلطات العامة، ولم يُستخدم من قبلها، وأن البازار والتجارة الصغيرة ظلّا من جهة أخرى صامدين في الأرياف وأن سياسة الـ NEP لم تشكل استثناءً كبيراً في تاريخ الاقتصاد السوفياتي.

10- كلود دو ميرا، «من تكوين الرأسمال الخاص إلى الاقتصاد الشعبي العفوي» C. DE MIRAS, « De la formation de capital privé à l'économie populaire spontanée », *Politique africaine,* n° 18, juin 1984, p. 109.

11- غوران هايدن، G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry,* University of California Press, Berkeley, 1980 و«الأزمة الأفريقية والفلاحون غير المأسورين» *Politique africaine,* n° 18, juin 1985, p. 93-113؛ و«الحزب والدولة والمجتمع المدني. التحكم مقابل الانفتاح»، في: جويل د. باركان، **ما وراء الرأسمالية مقابل الاشتراكية في كينيا وتانزانيا** J. D. BARKAJ. D. BARKAN (dir.), *Beyond Capitalism versus Socialism in Kenya and Tanzania,* Lynne Rienner Publishers, Londres, 1994, p. 75-100.

12- نوام شازان ودونالد روتشيلد(إشراف)، **التوازن الهشّ. الدولة والمجتمع في أفريقيا**. N. CHAZAN et D. ROTHCHILD (dir.), *The Precarious Balance. State and Society in Africa,* Westview Press, Boulder, 1987.

13- جانيت رواتمان، **العصيان الضريبي**، م س.

14- تجدر الإشارة إلى أن «مبتكر» هذا المصطلح، كايث هارت (Keith Hart)، ذاته بيّن منذ البداية أن "الشأن الرسمي" و"غير الرسمي" كانا مترابطين ارتباطاً وثيقاً، ولكن تمّ بشكل ما تجاوزه عبر العرف الذي درجت عليه المؤسسات الدولية. انظر كايت هارت، K. HART, « Informal income opportunities and urban employment in Ghana », *Journal of Modern African Studies,* vol. 11, n° 3, 1973, p. 61-89, وعودته النقدية إلى تاريخ هذا المفهوم، «حول الإقتصاد غير المرخص. التاريخ السياسي لمفهوم إتنوغرافي» CEB Working Paper, n° 9/042, Université Libre de Bruxelles, 2009.

15- من أجل نقد منهجي للمفهوم، جانيت رواتمان، «سياسة السوق غير المرخصة في جنوب الصحراء الأفريقية» *Journal of Modern African Studies,* vol. 28 n° 4, 1990, p. 671-696؛ پيتر جشيير، «"السياسة من الأسفل". الأعلى، الأسفل، والدوار»، *Politique africaine,* n° 39, septembre 1990, p. 155-1؛ كلود دو ميرا «غير المرخص، دليل الاستخدام»، في: برونو لوتييه، كلود دو ميرا وألان موريس، الدولة وغير المرخص، B. LAUTIER, C. DE MIRAS et A. MORICE, *L'État et l'Informel,* L'Harmattan, Paris, 1991؛ بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياسة تدخلية؟** م س.

16- مومار كومبا ديوب، «قضايا المريدين، في داكار» M. -C. DIOP, « Les affaires mourides à

Dakar », Politique africaine, n° 4, novembre 1981, p. 90-100؛ إمانويــل غريغــوار، الحــزاي
ده مــرادي، تارخ مجموعة مــن ا التجار لأثرياء في جنوب الصحــراء الأفريقية E. GRÉGOIRE, *Les groupe de riches marchands sahéliens*, Éditions de; *Alhazai de Maradi. Histoire d'un*
l'ORSTOM. Paris, 1986؛ إمانويل غريغوار، دراســة الشبكات التجارية في بلاد الهاوسا»، *Cahiers d'Études africaines*, 124, XXXI(4), 1990, p. 509-532 C. BOONE, *Merchant Capital and the Roots of State Power in Senegal, 1930-1985*, Cambridge University Press, Cambridge, 1992؛ إيمانويل غريغوار، وباســكال لابازيه (إشراف)، **التجار الكبار لأفريقيا الغربية، مآلاتات وممارســات مجموعة رجال أعمال معاصرين،** E. GRÉGOIRE et P. LABAZÉE (dir.), *Grands Commerçants d'Afrique de l'Ouest. Logiques et pratiques d'un groupe d'homme d'affaires contemporains*, Karthala-ORSTOM, Paris, 1993؛ بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياســة تدخلية؟** م س. جانيت رواتمــان، «الثكنة-مســتودع»، J. ROITMAN, « The Garnison-entrepôt », *Cahiers d'Études africaines*, XXXVIII (2-4), 150-152, 1998, p. 297-329؛ بياتريس هيبو، «من خصخصة الاقتصاد إلى خصخصة الدولة. تشــكيل الدولة المتواصل»، وجانيت رواتمان، «السلطة ليست صاحبة سيادة. الجهات الناظمة صاحبة الشأن وتحوّلات الدولة يفي حوض بحيرة تشاد»، في: بياتريس هيبو (إشراف)، **خصخصة الدول**، م س.

17- جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س؛ جين غاير، **المكاسب الهامشــية. التعامــلات النقديــة في أفريقيــا الأطلســية،** J. GUYER, *Marginal Gains. Monetary Transactions in Atlantic Africa*, The University of Chicago Press, Chicago et Londres, 2004.

18- إزابيل ديبليه وفيليب هوغون، **الحياة والبقاء في المدن الأفريقية،** I. DEBLÉ et P. HUGON, *Vivre et survivre dans les villes africaines*, PUF, Paris, 1982؛ جــين غاير (إشــراف)، **إطعام المدن الأفريقية، دراسات في: التاريخ الاجتماعي الإقليمي.** J. GUYER (dir.), *Feeding African Cities. Studies in Regional Social History*, Manchester University Press, 1987.

19- جان-فرانسوا بايار، «إعلان الشأن السياسي»، م س، ص 359.

20- يذكــر آ. موريــس. A. Morice كذلك أن " الفســاد والتهريب، والاختِطاف، والأســواق المحمية، والأنشطة التكميلية وأشكال الترويج المختلفة: هي الدولة وهذا هو أيضاً الاقتصاد الشعبي»، في: ألان موريس، حول «الاقصاد الشعبي العفوي»، A. MORICE, « À propos de l'"économie populaire spontanée" », Politique africaine, n° 18, juin 1985, p. 122.

21- بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياسة تدخلية؟** م س.

22- كريستين مسّيان، **أنغولا ما بعد الاستعمار. 2 علم اجتماع سياسي لنظام حكم نفطي**، م س.

23- جانيت رواتمان ، **العصيان الضريبي**، م س، وأوليفييه ڤاليه، **شرطة مكافحة الفساد**، م س.

24- بياتريس هيبو، «"الرأسمال الاجتماعي" للدولة باعتبارها عنصر خيبة، أو حيل المخابرات الاقتصادية» م س، ك. بينافلا، **التجارة العابرة للحدود في أفريقيا الوســطى. الفاعلين والفضاءات والممارســات** K. BENNAFLA, *Le Commerce transfrontalier en Afrique centrale. Acteurs, espaces, pratiques*, Karthala, Paris, 2002 ; كارتالا، باريس، 2002؛ جانيت رواتمان، **العصيان الضريبي**، م س. بياتريس هيبو، **هل تنتهج أفريقيا سياســة تدخلية؟** م س؛ إيمانويل غريغوار وباســكال لابازيه (إشــراف)، **كبار التجار في أفريقيا الغربيــة**، م س، خارج أفريقيا، هذا البعد توضحه بشــكل خاص فاريبا أديلخا في أعمالها المتعلقة بإيران، عودة ســندباد. **إيران في الخليج،** « Le retour de Sindbad. L'Iran dans le Golfe », Les Études du CERI, n° 53, mai 1999؛ و«يقظة خراســان. إعادة تكوين

فضــاء للتــداول»، «Le réveil du Khorassan. La recomposition d'un espace de circulation»، في: فاريبا أديلخا وجان-فرانســوا بايار (مشــرف)، رحلات التنمية. الهجرة، التجارة، المنفى، F. ADELKHAH et J.-F. BAYART (dir.), *Les Voyages du développement. Émigration, commerce, exil*, Karthala, Paris, 2007, p. 115-182.

25 جان-فرانسوا بايار، **الدولة في أفريقيا، سياسة (البطن) الأقلّية المحتكرة**، م س، ص 272.

26- حول هذا البعد من عدم الاســتقرار والمفاوضات المستمرة، ســارة برّي، **ليس من شروط دائمة**، م س؛ جين غاير، **المكاســب الهامشــية**، م س، وجين غاير (إشــراف)، **مســائل العملة. عدم الاستقرار، القيم والمدفوعات الاجتماعية في التاريخ الحديث للجماعات الأفريقية الغربية** J. GUYER (dir.), *Money Matters. Instability, Values and Social Payments in the Modern History of West African Communities*, James Currey and Heydemann, Londres, 1995.

27- أوليڤييه ڤاليه، **الشرطة الأخلاقية لمكافحة الفساد**، م س.

28- جين غاير، «تقليــد الإختراع في أفريقيــا الاســتوائية». « La tradition de l'invention en Afrique équatoriale»، *.Politique africaine*, n° 79, octobre 2000, p. 101-139.

29- ميشيل فوكو، **الأمن والأرض والسكان**، م س، وولادة **السياسة الحيوية**، م س.

30- ميشيل فوكو، «السلطات الإستراتيجيات»، في: **أقوال وكتابات**، م س، عدد 218، ص 418 – 428.

31- حول القطاع غير الرسمي، منصف بوشرارة، **ســبعة ملايين مقاول، والاقتصاد التونسي بين قانونيته وماهيته. اثنا عشــر اقتراحاً الاســتعادة الثقة في الاقتصاد**، م س؛ پيير نويــل دونيول، **مقاولو التنمية. التصنيع في الوســط الإثني بتونس، حركية ســفاقص**، P.-N. DENIEUL, *Les Entrepreneurs du développement. L'ethno-industrialisation en Tunisie. La dynamique de Sfax*, L'Harmattan, Paris, 1992؛ جــاك شــارم، «التدريب ميدانياً في القطاع غير المنظم فــي تونس»، J. CHARMES, « L'apprentissage sur le tas dans le secteur non structuré en Tunisie », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1981؛ عن التقليد، انظر **التزوير والقرصنة، اتحاد المصنّعين**، *La Contrefaçon et la Piraterie, Union des fabricants, Paris, 2003*. حول التهريب، انظر، المساهمات المختلفة لـميشيل پيرالدي (إشــراف)، **القفف والحاويات. نشــاط التجارة غير المرخصة وشــبكات عابري الحدود**، م س؛ حســن بوبكري، «هجرات، تنمية وإعادة انخراط في الاقتصاد الليبرالي. حالة تونس»، H. BOUBAKRI, « Migrations, développement et réinsertion dans l'économie libérale. Cas de la Tunisie »، فــي: محمد بريان وهربرت بوب (إشــراف)، **الهجــرات الدولية بين المغرب وأوروبــا** M. BERRIANE et H. POPP (dir.), *Migrations internationales entre le Maghreb et l'Europe*, ،Série « Maghreb-Studien », n° 10, LIS Verlag, Passau, 1998، و«مبادلات عابرة للحدود والتجارة الموازية عند الحدود التونسية الليبية»، « Échanges transfrontaliers et commerce parallèle aux frontières tunisolibyennes », *Monde arabe, Maghreb-Machrek*, n° 170, octobre-décembre 2000, p. 39-51، وبخاصة حمزة مدب، «الدلالة الملتبســة للسباق من أجل الخبزة. الطاعة والتمرد في تونس»، م س.

32- حمزة مدب، م ن.

33- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، م س، ص 290 – 295.

34- الأمر اعترفت به الســلطات التونسية. كذلك أكد بن علي: «إذا كان تصميمنا على مكافحة الهجرة غير الشــرعية واضحاً، فمن الضروري الاعتراف، مع ذلك، بأن **جهودنا المعزولة لن تكون كافية**. [...] فالعلاقات الإنسانية بين الشعوب المتساحلة للبحر الأبيض المتوسط تشكّل ظاهرة من أقدم الظواهر، ومصدراً للثــراء الذي لا يمكن أن يترافق مع سياســة الأبواب المغلقة. من جانبنــا، **نحن ليس لدينا**

الوسـائل الكافية التي تتيح لنا الحد بطريقة مسـتدامة وفعالة من هذه الظاهـرة، صحيفة لو فيغارو، 3 كانون أول 2003 (التشديد من قبلي).

35- حمزة مدب، «الدلالة الملتبسة للسباق من أجل الخبزة. الطاعة والتمرد في تونس»، م س.

36- ميشـيل بيرالدي (إشـراف)، **القفف والحاويات. نشـاط التجارة غير المرخصة وشـبكات عابري الحدود**، م س.

37- بياتريس هيبو، **قوة الطاعة**، ص 290 – 295.

38- تعبير وتحليل لمراقب خبير بالمشهد التونسي، باريس، أيار، 2005.

39- سلاڤوي جيجك، **هل قلتم شـمولية؟ خمس مداخلات حول (سوء) استخدامات لمفهوم**؛ ڤاكلاڤ هاڤل، مقالات سياسية، م س؛ ألكساندر زينوڤييف، **المستقبل المشع**، م س.

40- حمزة مدب، «الدلالة الملتبسة للسباق من أجل الخبزة. الطاعة والتمرد في تونس»، م س.

41- عن أسـطورة هامشـية الدولة التونسية بالنسبة إلى المجتمع، انظر بالنسـبة إلى التاريخ، محمد هدي شريف، M. H. CHÉRIF, *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn bin' Ali (1705-1740), vol. 2*, Publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1986، وبالنسـبة إلى الفترة المعاصرة جان لوكا، «الدمقرطة في العالم العربي، عدم اليقين، الوهن والشرعية، سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسـلامي»، J. LECA, « La démocratisation dans le monde arabe. Incertitude, vulnérabilité et légitimité، في: غسـان سلامة (إشـراف)، **ديمقراطيات من دون ديمقراطيين. سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، G. SALAMÉ (dir.), *Démocraties sans démocrates. Politiques d'ouvertures dans le monde arabe et islamique*, Fayard, Paris, 1994, p. 35-93، وميشـيل كامُو، «السياسة في الماضي، السياسة اليوم في المغرب»، في: جان-فرانسـوا – بايار (إشـراف)، **زرع الدولة**، J.-F. BAYART (dir.), *La Greffe de l'État*, Karthala, Paris, 1996, p. 63-93. أسـطورة الاسـتقلال الذاتي لرجـال الأعمال تم توضيحها أولاً بالنسـبة إلى أبناء صفاقـس (من قبل منصف بوشرارة وبيير نويل دونيول، سبق ذكرهما) إلا أنها كانت معروفة في كل المجتمع التونسي.

42- كارل پولانيي، **التحوّل الكبير**، م س، ص 128 – 193.

43- جيلّ فاڤاريل – غاريغ، **شرطة الأخلاق الاقتصادية في الاتحاد السوڤياتي وروسيا**، م س.

44- نيكولا ويرث، «**السـتالينية في السـلطة...**»، م س؛ جيل فاڤاريل – غاريغ وكاتي روسليه، **المجتمع الروسي في سعيه وراء انتظام، بمعية پوتين؟**، م س.

45- فرناندو روزاس، **الدولة الحديثة (1926-1974)**، م س.

46- ڤيكتور پيريرا، **الدولة البرتغالية وبرتغاليو فرنسا من 1957 إلى 1974**، م س.

47- ميشيل فوكو ميشيل فوكو، **الأمن والأرض والسكان**، م س، خصوصاً دروس من 11 و18 و25 كانون الثاني 1978.

48- جان-فرانسوا بايار، «عرض الشأن السياسي...»، م س، ص 359.

حواشي الفصل التاسع:

1- رونان هيرڤوي، **داتشـا بلوز. حالات الوجود العادية الديكتاتورية في بيلاروسـيا**، R. HERVOUET, *Datcha Blues. Existences ordinaires et dictature en Biélorussie*, Aux lieux d'être, Montreuil-sous-Bois, .2007.

2- بيتر هيبنر، «العمال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية...»، م س.

3- آلــف لودتكه، «الجمهورية الديمقراطية الألمانية كتاريخ تأمــلات تأريخية»، م س؛ « Les "héros du travail". La loyauté morose des ouvriers de l'industrie en RDA، فـــي: آلــف لودتكـــه، حال العمال في ألمانيا القرن العشرين، م س، و«عالم عمل الرجال شرقاً وغرباً...»، م س.

4- بيتر هيبنر، «العمال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية...»، م س.

5- آلف لودتكه، عنوان فرعي لفصل «آلف لودتكه، «"أبطال العمل"...»، م س.

6- كل الفقـــرة التي تلي مبنية على التحليل الدقيق والمفصّل الـــذي قدمه آلف لودتكه، بخاصة في: آلف لودتكه، "شـــرف العمل". عمال الصناعة وسلطة الرموز تحت ظل الاشتراكية القومية»، م س، ص 67 -109.

7- روبير جيلّاتلي، مع هتلر، م س، أولريش هربرت، «العمل كغنيمة غزو 1933-1945»، في: داڤيد كرو (إشراف)، النازية والمجتمع الألماني، م س ص219 -273؛

8- بياتريس هيبـــو، «هامش المناورة "لتلميـــذ اقتصادي صالح": تونس بن علـــي»، م س؛ «تونس كلفة معجزة» Critique internationale, n° 4, juin 1999, p. 48-56.

9- آدام توز، ثمن الدمار، م س، الفصل 2.

10- تاك-وينغ نغو، «القواعد السياســـية للمؤسســـة الانتيابية في دولة تايوان»، م س؛ فرانســـواز مانجين، مسارات صينية، م س.

11- فرانســـواز مانجين، «تايوان مثل المجتمع الوستفالي المنتبذ الفضاء حسب مفهوم فوكو»، F., MENGIN ,« « Taiwan as the Westphalian Society's Foucaldian heterotopia », *Sociétés Politiques Comparées* septembre 2008 7 n°. يمكـــن مراجعتـــه على موقع فاســـوبو FASOPO, http:// www.fasopo.org/reasopo/n7/societes politiquescomparees7_article.pdf.

12- ألكســـي يورشـــاك، «الهيمنة الســـوڤياتية مـــن ناحية الشـــكل. كل شـــيء كان دائماً حتـــى يزول». « Comparative *Study of Society and History,* vol. 45, n° 3, juillet 2003, p. 480-510.

13- انظر، مثلاً، ســـايمون ليس، أورويـــل: أو فظاعة السياســـة S. LEYS, *Orwell, ou l'horreur de la politique,* Plon, Paris, 2006؛ بول ڤين، الشأن اليومي والمهم، م س.

14- يانوش كورناي، الاشـــتراكية واقتصـــاد العـــوز، م س، و«"الصلب" و"الناعم" قيود الميزانية»، *Acta Œconomica,* vol. 25, n° 3-4, 1980, p. 231-246؛ ألكســـاندر جيرشـــنكرون، الخلفية الاقتصادية فـــي المنظـــور التاريخـــي، A. GERSCHENKRON, *Economic Backwardness in Historical Perspective.* A Book of Essays, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, 1962.

15- «التخطيط كعلم، التخطيط كفن»، هو ذا عنوان الفصل الخامس من كتاب مارتا لامبلاند: الغرض من العمل.أســـباب الرقاه في المجتمع الاشتراكي المجري، The Object of Labor. Commodification in Socialist Hungary, Chicago University Press, Chicago, 1995.

16- ألان بلوم ومارتين ميبوليه، الفوضى البيروقراطية، م س.

17- موشـــي لوين، الخفايا السياســـية للنقاش الاقتصادي الســـوڤياتي. من بوخاريـــن إلى الإصلاحيين الحديثيـــن. M. LEWIN, *Political Undercurrents in Soviet Economic Debates. From Bukharin to the Modern .Reformers,* Pluto Press, Londres, 1975.

18- مارتا لامبلاند، **الغرض من العمل**، م س.

19- جاك سـابير، **الاقتصاد المحتشـد. مقالات فـي الاقتصادات مـن النمط السـوفياتي**؛ J. SAPIR, *L'Économie mobilisée. Essai sur les économies de type soviétique,* La Découverte, Paris, 1990.

20- مارتا لامبلاند، **الغرض من العمل...**، م س؛ جاك سابير، **الاقتصاد المحتشد...**، م س؛ والعدد الخاص من دراسـات **الاقتصاد المقارن**، مجلد 47، عدد 2، حزيران 2005، المكرس لـ«الأداء والفاعلية في ظل الإشتراكية. دراسـات تكريماً لأبراهام برغسون»، وبخاصة مارك هاريسـون، «المشكلة الأساسية للقيادة. الخطة والالتزام في اقتصاد ممركز جزئياً» وأندريا ماركفيش، «أرشـيف التخطيط السوفياتي الملفات التي لم يستطع برغسون رؤيتها».

21- تعبير لألكساندر جيرشنكرون، **الخلفية الاقتصادية في المنظور التاريخي**، م س.

22- دافني بردال، **حيث ينتهي الكون. التوحيد والهوية في الحدود الألمانية**، م س؛ غيّوم لوبلان، الحيوات العادية وتلك الهشة، م س.

23- إنه موضوع متكرر في أعمال بول ڤين، في: **الخبز والسيرك**، تعبير «أحادي الهوَس» (monomaniaques) مقتبس من كتابه: **الشأن االيومي والمهم**، م س.

24- من الواضح أني أشـير هنـا إلى «الحماقة الإنسـانية» التي حلّلها ماكس ڤيبر، فـي: «مقالة في معنى "الحياد البديهي" في العلوم المجتمعية والاقتصادية»، م س.

25- هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، م س.

26- ماكس ڤيبر، «مقالة في معنى "الحياد البديهي" في العلوم المجتمعية والاقتصادية»، ص 419.

27- پول ڤين، **الخبز والسـيرك**، م س، ص 687 و691. انظر أيضاً ميشيل فوكو، خصوصاً عبارته الجميلة، «لا شيء سياسيا، وكل شيء قابل للتسيّيس، ويمكن أن يصبح سياسيا» مقتبسة من قبل ميشيل سينيلار، «وضعية محاضرة»، م س، ص 409.

28- في رؤية أكثر تقليدية، جاك لاغرويْ (إشـراف)، **التسييس**، J. LAGROYE (dir.), *La Politisation,* Belin, Paris, 2003؛ في مسـار أكثر قرباً من مساري، جان-فرانسوا بايار، «عرض الشأن السياسي»، م س.

29- پيتر هيبنر، «العمـال في جمهورية ألمانيـا الديمقراطية...»، م س؛ وتوماس ليندينبرغر، «الشـرطة الشعبية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية من 1952 إلى 1958»، م س، واللذان يظهران كيف كان العمل المتواصل للشـرطة الشعبية يُفسر بانتظام بطريقة سياسـية من خلال هرمية مشغولة في المقام الأول بالأمن، والتطبيع والوقاية من أي انحراف.

30- بياتريـس هيبو، «الانضباط في العمل، الانضباط في تونس. علاقات معقدة وملتبسـة»، م س، وأمين علال، «الإصلاحات النيوليبرالية، والزبونية والاحتجاجات في أوضاع استبدادية. الحركات الاحتجاجية في حوض قفصة بتونس (2008)»، م س.

31- ڤيكتور پيريرا، **الدولة البرتغالية وبرتغاليو فرنسا من 1957 إلى 1974**، م س.

32- يان ڤلاديسلاڤ، «ڤاكلاڤ هاڤل، أو المسؤولية كقدر» م س.

33- انظر على وجه الخصوص أعمال «الشـأن السياسـي من الأسـفل» و«الأشـكال الشـعبية» للعمل السياسـي المستوحاة من ميشيل دو سـيرتو، خصوصاً من أبحاث جان-فرانسوا بايار، «عرض الشأن السياسي...»، م س؛ جان-فرانسوا بايار وأشيل مبيمبي وكومي تولابور، الشأن السياسي من الأسفل في أفريقيا، م س.

34- أدين لأنطونيــلا كاپيلّ پوغاسيان لإثارة اهتمامي بهذه المســألة. انظر على وجــه الخصوص كتابها: «هنغاريا الآباء، هنغاريا الأبناء»، م س، والمســرح وجمهوره المتعدد، أو المجتمع الاشــتراكي تمثيلاً في أوراديا (رومانيا)، في: ناديج راغارو وأنطونيلّا كاپيل - پوغاسيان (إشراف)، **الحياة اليومية والسلطة في ظل الشيوعية**، م س، ص 351 - 392.

35- أليساندرو ســتانزياني، **الاقتصاد في الثورة. الحالة الروسية، 1870-1930**، م س، أورلاندو فايجس، **الموشوشون**، م س، ص 127 ومايليها.

36- جان-فرانسوا بايار، «مسالك عبور السيطرة الاستعمارية في أفريقيا الغربية الفرانكوفونية. عبيد قدامى ومقاتلون مســلمون جدد»، م س، وكذلك **الدراســات ما بعد الكولونيالية. كرنڤال أكاديمي**، م س، و *Les Études .postcoloniales. Un carnaval académique*, Karthala, Paris, 2010.

37- ميشــيل دو ســيرتو، **ابتكار الشــأن اليومي 1- فنون الإنجاز**، م س، ص 295؛ انظــر أيضاً **العجز عن الاعتقاد**، م س.

38- روجيه شارتييه، **إستراتيجيات وتكتيكات. دو سيرتو وفنون الإنجاز**، م س.

39- ميشــيل فوكو، **المراقبة والعقاب**، م س، وتعليق من ميشــيل دو ســيرتو حول فوكو في: **ابتكار الشأن اليومي 1- فنون الإنجاز**، م س، ص XXXIX-XL.

40- إنها إحدى النقاط القوية في عمل أليساندرو ستانزياني، **الاقتصاد في الثورة. الحالة الروسية، 1870-1930**، م س.

41- جيلّ فاڤاريل - غارّيغ، «الخصخصة والتغيير السياســي في روســيا السوڤياتية وما بعد السوڤياتية»، م س، وناديج راغارو، **الفساد في بلغاريا. البناء واعتياد مشكلة اجتماعية**، في: جيل فاڤاريل - غاريغ (إشراف) : **الجرائم والشرطة والحكومة. مسارات ما بعد الشيوعية**، G. FAVAREL-GARRIGUES (dir.), *Criminalité, Police et Gouvernement. Trajectoires postcommunistes,* L'Harmattan, Paris, 2003, p. 41-82؛ ســتانلي ب. لوبمان، **طير في قفص**، م س. أنطوان كرنن، **الصين تســير نحو اقتصاد السوق**، م س؛ جان-لويس روكا، **الشرط الصيني**، م س.

42- پول ڤين، **الخبز والسيرك**، م س، ص 46.

43- پول ڤين، **الشأن اليومي والمهم**، م س، ص 100.

44- روجيه شــارتييه، «خرافة الأصول. فوكو الأنوار والثورة الفرنســية»، في: **على حافة الهاوية**، م س، ص 159.

45- تعبير لـ سارة أبرڤايا شتاين، «الحدود النفيذة للجالية اليهودية العثمانية»، م س، ص 59.

46- پيتر براون، **السلطة والإقناع في التاريخ القديم المتأخر**، م س، فصل 1.

47- هــذه الأفكار أدين بها أيضاً للعــدد الخاص من مجلة پوليتكس حول القــرار (مجلد. 21، عدد 82، حزيران 2008).

48- توفيق بن بريك، **ديكتاتورية، ما، أحلاها. يوميات تونســية 1991-2000**. T. BEN BRICK, *Une si douce dictature. Chroniques tunisiennes, 1991-2000,* La Découverte, Paris, 2000.

49- انظر إنزو ترافرســو، **التوتاليتارية**، م س، وكذلك جميع النقاشــات التي أُجريت حول (تاريخ الشــأن اليومي) وكتب غوتز آلي، **كيف اشــترى هيتلر الألمان**، م س، وكريســتوفر روبــرت براونينغ، **رجال عاديون. الفرقة 101 لشرطة الحل النهائي**، C. BROWNING, *Des hommes ordinaires. Le101e bataillon de police de la Solution finale en Pologne,* Les Belles Lettres, Paris, 1994؛

دانييل غولدهاغن، **جلادو هيتلر المتطوعون. الألمان العاديون والهولوكوست،** D. GOLDHAGEN, *Les Bourreaux volontaires de Hitler. Les Allemands ordinaires et l'Holocauste,* Le Seuil, Paris, 1997، للحصـــول على خلاصة لهذه النقاشـــات بالفرنســـية، انظر كريســـتيانو إنغراو، «الغزو والترتيب والإبـــادة. بحوث حديثة في المحرقـــة»، C. INGRAO, « Conquérir aménager exterminer. Recherches récentes sur la Shoah » *Annales HSS,* 2003/2, p. 417-438.

50- كارلو غينســـبورغ، **القاضي والمؤرخ. اعتبارات على هامش محاكمة ســـوفري،** C. GINZBURG, *Le Juge et l'historien. Considérations en marge du procès Sofri,* Verdier Lagrasse, 1997, p. 69.

51 - م ن، ص 122.

حواشي الخاتمة:

1- ميشـــيل كامُو وجيلّ مساردييه (إشراف)، **الديمقراطيات والســـلطويات. تجزئة النظم وتهجينها،** M. CAMAU et G. MASSARDIER (dir.), *Démocraties et autoritarismes. Fragmentation et hybridation des régimes,* Karthala-IEP d'Aix, Paris, 2009؛ أوليڤييه دابين وڤانســـان جيســـير وجيلّ مساردييه (إشراف)، **سلطويات ديمقراطية. وديمقراطيات سلطوية في القرن الواحد والعشرين. التلاقي بيـــن الشـــمال والجنـــوب»،** O. DABÈNE, V.GEISSER et G. MASSARDIER (dir.), *Autoritarismes démocratiques et démocraties autoritaires au XXIe siècle. Convergences Nord-Sud,* La Découverte, Paris, 2008؛ ليوناردو مورلينو، « نظم هجينة أم انتقالية؟» L. MORLINO, « Regimi ibridi o regimi in transizione ? », *Rivista italiana di scienza politica,* 38(2), 2008, p. 169-189؛ عدد خاص لمجلة « Beyond Hybrid Regimes 14(5), 2007, p. 765-945 ،*Democratization*. لقـــد تـــم صوغ مفهوم "التعددية المحـــدودة" من قبل جوان لينز، في: «نظام اســـتبدادي. مَثَل إســـبانيا»، Juan LINZ « An authoritarian regime. The case of Spain »، في: إريك آلار وإيريو ليتونن (إشراف)، **الانقسامات، والإيديولوجيات والأنظمة الحزبية. مســـاهمات في علم الاجتماع السياســـي،** E. ALLARDT et Y. LITTUNEN (dir.), *Cleavages, Ideologies, and Party Systems. Contributions to Comparative Political Sociology,* The Academic Bookstore, Helsinki, 1964، واســـتعيد من قبل غي هيرميه، خصوصاً في «نظام بتعددية محدودة»، م س.

2- داڤيـــد هارڤي، **موجز تاريـــخ الليبراليـــة،** D. HARVEY, *A Brief History of Liberalism,* Oxford University Press, Oxford, 2007 ; ويندي براون، «المســـتنقع الأميركي، النيوليبرالية والمحافظون الجـــدد وإزالـــة الديمقراطيـــة»، W. BROWN, « American Nightmare. Neoliberalism, Neoconservatism, and De-democratization », *Political Theory,* vol. 34, n° 6, décembre 2006, p. 690-714؛ «النيوليبراليـــة ونهاية الديمقراطية الليبراليـــة»، *Theory and Event,* vol. 7, n° 1, automne 2003 (http://muse.jhu.edu/journals/theory_&_event)؛ و**العباءة الجديدة للسياسة العالمية. الليبراليـــون الجدد والمحافظون الجـــدد،** *Les Habits neufs de la politique mondiale. Néolibéralisme et néoconservatisme,* Les Prairies ordinaires, Paris, 2007؛ ريتشارد روبينسون (إشراف)، **الثورة النيوليبرالية. صُنع دولة السوق،** ROBINSON (dir.), *The Neo-Liberal Revolution. Forging the Market State,* Palgrave, New York, 2006؛ ألفريـــد وســـعد – فيلحو وديبورا جونســـتون (إشـــراف)، **النيوليبرالية. قراءة نقدية،** A. SAAD-FILHO et D. JOHNSTON (dir.), *Neoliberalism. A Critical Reader,* Pluto Press, Londres, 2005؛ دنيس كونواي ونِك هاينن (إشراف)، **تناقضـــات العولمة. جغرافيات تدمير الانضباط والتحولات،** D. CONWAY et N.

HEYNE (dir.), *Globalization's Contradictions. .Geographies of .Discipline, Destruction and Transformation* .Routledge, Londres, 2006.

3- ميشيل فوكو، ولادة السياسية الحيوية، م س، درس 7 آذار 1979، ص 192 - 194.

4- بياتريس هيبو، انسحاب أم إعادة انتشار الدولة، م س؛ «التفريغ، التدخلية الجديدة؟»، م س، وبياتريس هيبو (إشراف)، خصخصة الدول، م س.

5- تحليل موسّع من قبل ماكس ڤيبر، في: التاريخ الاقتصادي، م س، وفي: الاقتصاد والمجتمع، *Économie et Société, vol.* 1, Presses Pocket, Paris, 1995.

6- هذه هي حال النظام القديم، حُلل من قبل دانييل ديسّـير في المال والسلطة والمجتمع على مدى القرن المفتوح، D. DESSERT, *Argent, pouvoir et société au Grand Siècle,* Fayard, Paris, 1984.

7- هذه هي حال تونس: بياتريس هيبو، قوة الطاعة، م س.

8- هذه هي حال كامبوديا، : جان-فرانسـوا بايـار، ورومان برتران، وبياتريس هيبو، ورولان مارشـال وفرانسواز مانجين، المملكة الوكيلة. التحرير الاقتصادي والعنف السياس في كامبوديا، م س.

9- هذه هي حال الكاميرون وبعض دول الصحراء الأفريقية: جان-فرانسوا بايار، ستيفن إيلّيس وبياتريس هيبو، تجريم الدولة في أفريقيا، م س.

10- هذه هي حال اليونان والبرتغال، بياتريس هيبو وفرانسـوا بافوال، «التحوّل الأوروبي: أي استحالات للإدارات العامة وأنماط الحكـم؟ مقارنة أوروبا الجنوبيـة، أوروبا الشـرقية»، B. HIBOU et F. BAFOIL, « Européanisation : quelles mutations des administrations publiques et des modes de gouvernement ? Une comparaison Europe du Sud, Europe de l'Est », *Les Études du CERI,* n° 102, décembre 2003، وبياتريـس هيبو، «اليونان والبرتغال»، في: سـايمون بولمر وكريسـتيان لوكين (إشـراف)، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، B. HIBOU, « Greece and Portugal », *in* S. BULMER et C. LEQUESNE (dir.), *The Member States of .the European Union,* Oxford University Press, Oxford, 2005, p. 229-253.

11- إنها حال الدول الأوروبية والأميركية التي جرى تحليلها: ليندا وايس، خرافة الدولة عديمة السـلطة. إدارة الاقتصـاد فـي فضـاء شـامل، L. WEISS, *The Myth of Powerless State. Governing the Economy in a Global Era,* Polity Press, Oxford, 1998؛ لـوك روبان، «الدول الغربية من عقلية حكم إلى أخرى»، L. ROUBAN, « Les États occidentaux d'une gouvernementalité à l'autre », *Critique internationale,* n° 1, octobre 1998, p. 131-149؛ فلورانس . فوشـيه-كينغ وباتريك لو غاليه، طوني بلير 1997-2001، F. FAUCHER-KING et P. LEGALÈS, *Tony Blair, 1997-2007,* Presses de Sciences Po, Paris, 2007، بشـكل عام راجع جان-فرانسوا بايار، حكم العالم، م س.

12- پول ڤين، جردة الاختلافات، م س، كتب فيه خاصة، ص 19، أن ما هو فردي، «هو ما ليس مختلطاً».

13- هربرت ماركوز، الإنسـان ذو البعد الواحد م س، جيلّ شاتليه، حيوانات التوافق، م س؛ إتيان باليبار، «نحـو مواطنية غير مكتملة»، É. BALIBAR, « Vers une citoyenneté imparfaite », Villa Gillet, *Cahier* n° 8, avril 1999, p. 95-102، و«هوبس شميت، وشميت هوبس» في: كارل شميت، الليڤياتان في نظرية توماس هوبس، م س؛ جيورجيو أغامبين، السلطة السيادية، والحياة العارية. الإنسان المقدس ١، G. AGAMBEN, *Le Pouvoir .souverain et .la vie nue. Homo sacer 1,* Le Seuil, Paris, 1997.

14- آدم سميث نفسه، هو من أشـار إلى الأهمية الأساسـية للقوة في توزيع أعباء وفوائد اقتصاد السوق. ذكره جيوڤاني آريغي، القرن العشـرون الطويل. سـلطة المال وأصول أزمنتنا، G. ARRIGHI, *The Long Twentieth entury. Money, Power, and the Origins of Our Times,* Verso, Londres,

2002. انظر بالطبع ماركس والأعمال الماركسية، وكذلك بعض أعمال مدرسة التنظيم، على غرار كتاب ميشيل آغليتا وأندريّا أورليان، **عنف المال**، M. AGLIETTA et A. ORLÉAN, *La Violence de la monnaie,* PUF, Paris, 1982.

15- حول هذه العلاقات بين الديقراطيات والشموليات، انظر كلود لوفور، **عناصر من أجل تحليل البيروقراطية**، C. LEFORT, *Éléments pour une analyse de la bureaucratie,* Gallimard, Paris, 1979، الذي يبيّن أن الشمولية هي في وقت واحد قلب الأنموذج الديمقراطي ومتابعة بعضاً من سماته، وإنزو تراڤرسو، **الشمولية**، م س، الذي كتب أن الشمولية هي النسخة المشوَّهة للديمقراطية، ص 51.

16- پول ڤين، **جردة الاختلافات**، م س.

17- أوردته كاترين كوليو - تيلين، «مدخل إلى المؤلفات السياسية»، م س، ص 88.

18- ميشيل فوكو، **ولادة السياسية الحيوية**، م س، انظر أيضاً أندرو باري، وتوماس أوسبورن ونيكولاس روز (إشراف): **فوكو والعقل السياسي**، م س، كذلك برتران بينوش، «مبدآ الليبرالية»، B. BINOCHE, « Les deux principes du libéralisme », *Actuel Marx,* n° 36, 2004, p. 123-149.

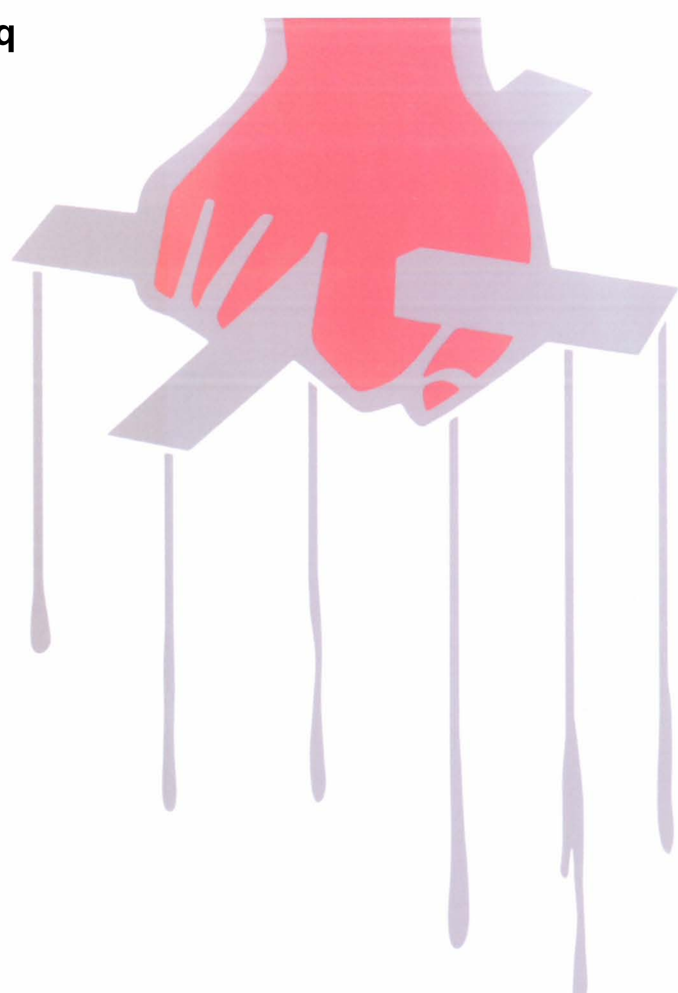
19- غراهام بُرشِلّ، كولين غوردون وپيتر ميلير (إشراف)، **تأثير فوكو**، م س؛ أندرو باري، وتوماس أوسبورن ونيكولاس روز (إشراف) : **فوكو والعقل السياسي**، م س؛ ن. روز، **قوى الحرية**، م س؛ توماس ليمكه، «"ولادة السياسة الحيوية". محاضرة ميشيل فوكو في الكوليج دو فرانس حول الحوكمة النيوليبرالية» T. LEMKE, «"The birth of bio-politics". Michel Foucault's lecture at the Collège de France on neo-liberal governmentality » *Economy and Society,* vol. 30, n° 2, mai 2001, p. 190-207؛ پول رابينو، **فك رمز الجينوم. المغامرة الفرنسية**، P. RABINOW, *Le Déchiffrage du génome. L'aventure française,* Odile Jacob, Paris, 2000. وحتى الكتاب الغني جداً لپيير داردو وكريستيان لاڤال، **عقل العالم الجديد**، م س، لم يتطرق إلّا قليلاً جداً إلى الممارسات الاقتصادية، وظل على الغالب في إطار تحليل الأسس الفلسفية والسياسية للإجراءات الاقتصادية.

20- ميشيل فوكو، يستعير تعبير «حكومة اقتصادية» « gouvernement économique » من كيسناي Quesnay انظر ميشيل فوكو، «"الحوكمة"»، في: **أقوال وكتابات 3**، *Dits et Écrits III, 1976-1979,* Gallimard, Paris,1994, p. 642؛ انظر أيضاً، توماس ليمكه، «"ماركس بلا مزدوجين": فوكو، «**الحوكمة ونقد النيوليبرالية**» T. LEMKE, « "Marx sans guillemets": Foucault, la gouvernementalité et la critique du néolibéralisme », *Actuel Marx,* n° 36, 2004, p. 13-26.

21- ميشيل فوكو، **ولادة السياسية الحيوية**، م س، دروس 21 آذار، 28 آذار و4 نيسان 1979.

22- كما لاحظ ذلك جان-إيف غرونييه وأندريّا أورليان، في: «ميشيل فوكو، الاقتصاد السياسي والليبرالية»، J.-Y. GRENIER et A. ORLÉAN, « Michel Foucault, l'économie politique et le libéralisme », *Les Annales HSS,* n° 5, septembre-octobre 2007, p. 1155-1181 هذان الكاتبان لديهما مع ذلك مشروع مختلف عن مشروعي، وقد كانا مهتمين في هذا المقال بتوضيح فكر ميشيل فوكو أكثر من الاهتمام باستخدام كيفية بناء إشكالياته ومفاهيمه في تحليل الوضع الراهن.

23- ينبغي بالطبع الإشارة هنا إلى رأسمال ماركس، ولكن أيضاً إلى أعمال إدوارد پالمر تومسون، **الزمن وانضباطية العمل والرأسمالية الصناعية**، E. P. THOMPSON, *Temps, Discipline du travail et Capitalisme industriel,* La Fabrique, Paris, 2004 (1961). أو إلى تحليلات فوكو حول الليبرالية (انظر على سبيل المثال « L'oeil du pouvoir »، في: **أقوال وكتابات 3**، م س، ص 190-207.



بياتريس هيبو

Béatrice Hibou

التشريح السياسي للسيطرة

ANATOMIE POLITIQUE DE LA DOMINATION





بياتريس هيبو

التشريح السياسي للسيطرة

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

وُضع هذا الكتاب بوحي من أفكار ماكس ڤيبر وميشيل فوكو وبول ڤين. موضوعه سوسيولوجي وليس فلسفياً. تبحث المؤلفة فيه «ليس عن أسباب السيطرة وإنما عن فهم كيفية ممارستها»، معتمدة على كم هائل من الوثائق والمراجع حول سياقات جغرافية وتاريخية تسلطية متنوعة: من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية مروراً بالاتحاد السوفياتي، ألمانيا الديمقراطية، البرتغال السلازارية، إلى ساحل العاج والمغرب وتونس. لكن الطموح لم يكن تقديم نظرية عامة للسيطرة السياسية تصلح لمجمل أنظمة الحكم السلطوية، أو الاستبدادية، وإنما تعيين الآليات التي تؤمن ديمومتها وكان المنهج المقارن هو المعتمد. حيث تم التركيز على الأبعاد الاقتصادية لتلك الآليات أكثر منها على السياسية، ما يسمح بعدم اعتبار الدائرة الاقتصادية منفصلة تماماً عن نظيرتها السياسية.

وما تميّز به هذا الكتاب أيضاً، اهتمامه بالتفاصيل الصغيرة عند تصديه لتحليل علاقات السلطة مبتعداً كثيراً عن الخطابات الرنانة والوحيدة الجانب حول استلاب الجماهير والقهر المطلق الوطأة لها. وأمكن تبيان أن أي نظام سيطرة لا تقوم له قائمة إلّا إذا توافرت له صيغة ما من الشرعية وأن تظهره على هذا النحو في نظر أولئك الذين يخضعون له. ومن أجل ذلك لا بد من تلبية بعض ما ينشدونه: العيش بصورة طبيعية، بمأمن عن العوز وعدم الأمان، ينعمون بالرفاه النسبي ولكن بضمان شكل من الحماية. وبما أن ممارسة الاستبداد ليست محض مسألة طاعة وحظر، فإن وسيلتها هي القدرة على إنتاج رفاهية وأمن - أقلّه جعل المحكومين يعتقدون ذلك.

لم يقتصر سعي المؤلفة على تفحص مختلف أشكال ووسائل اكتساب تلك الأنظة شرعيتها (لا سيما منها الإيديولوجية والتكنوقراطية والقانونية). حصيلة القول، يقطع الكتاب مع النظرة التقليدية التي تستسهل رد استمرارية الأنظمة التسلطية إلى مجرد شهوة السيطرة لدى الحكام، هذا ما شاهدناه ولكن القطع أيضاً مع النظر إلى فنون مقاومة المحكومين بنحو تعظيمي بعض الشيء سرعان ما يفضي إلى لصق مدلولات سياسية بتصرفات هي في الواقع أكثر التباساً.

****

بياتريس هيبو، باحثة في المركز القومي للبحوث العلمية في فرنسا مشاركة في مركز الدراسات والبحوث الدولية في باريس. مديرة دراسات في المدرسة العليا للدراسات الاجتماعية. وهي منذ سنة 2015 شريكة في إدارة مركز أبحاث، الاقتصاد، والمجتمع، (CRESC)، جامعة الرباط (المغرب).









